عالم المعرفة

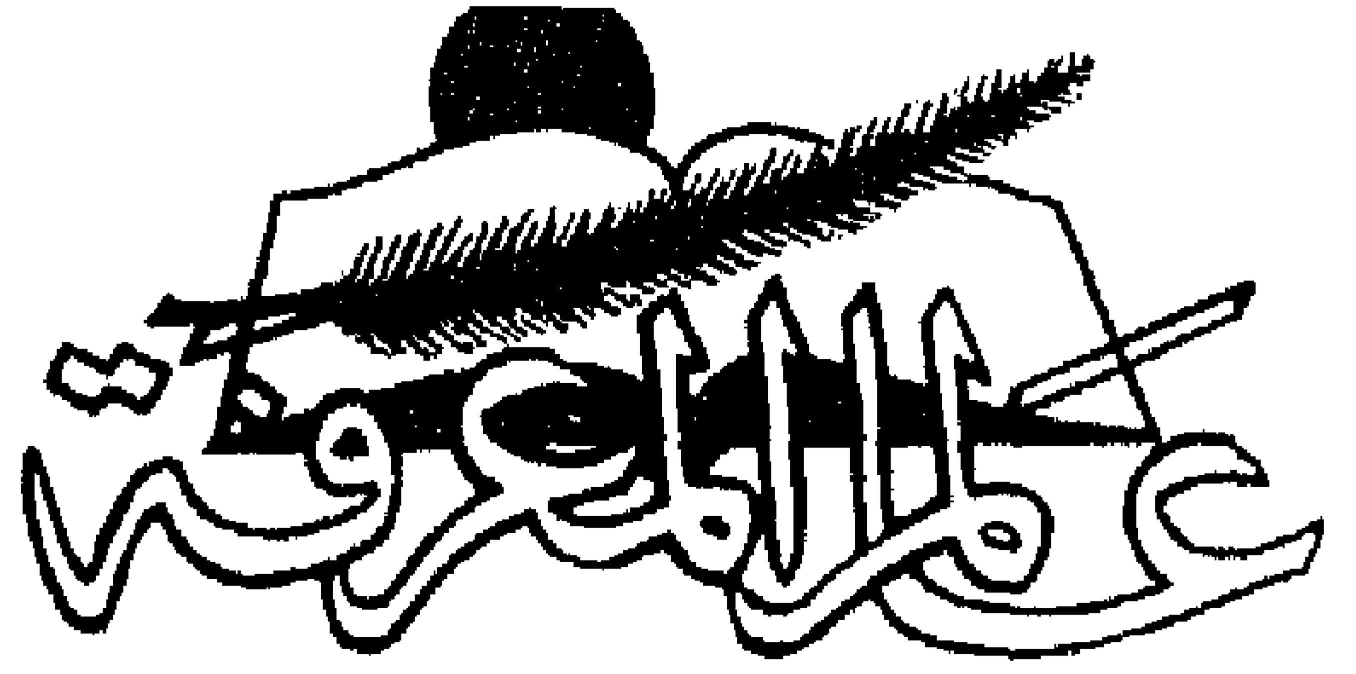
٢٢٩

لماذا ينفرد الإنسان بالثقافة؟

الثقافات البشرية: نشأتها وتنوعها

تأليف: مايكل كاريذرس
ترجمة: شوقي جلال

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت



٢٢٩

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

لماذا ينفرد الإنسان بالثقافة؟

الثقافات البشرية: نشأتها وتنوعها

تأليف: مايكل كاريذرس
ترجمة: شوقي جلال

رمضان ١٤١٨ هـ - يناير/ كانون الثاني ١٩٩٨ م

صدرت السلسلة في يناير (١٩٧٨)
بإشراف: أحمد مشاري العدواني (١٩٢٣ - ١٩٩٠)

العنوان الأصلي للكتاب :

Why Humans Have Cultures?

By

Michael Carrithers

Oxford University Press, 1992.

المحتـوى

الصفحة

***

مقدمة المترجم

تنوع ثقافي ووحدة إنسانية

«وامتد بين الإنسان والطبيعة حجاب الثقافة»

م . كاريذرس

ما أحوجنا إلى أن نفهم أنفسنا ، أن نتأمل حياتنا ، وأن نعرف ، عن وعي نقدي وبصيرة علمية ، سبيلنا إلى النهوض وتطوير حياتنا ، والارتقاء بها . والشرط الأول لهذا كله أن ندرك معنى المجتمع ، من حيث هو بنية قائمة على التكافل والتفاعل والتضامن المشترك أو المتبادل . لعل أخطر مشكلاتنا أننا نعيش وقد استقر في وعينا الباطن ، دون ظاهر القول ، أننا تجمع بشري . . . لا مجتمع ، أفراد . . . لا بنية مترابطة . كل يرسم مصيره ومستقبله . . . لا مصير المجتمع ومستقبله . وكل يتحدث عن الثقافة وعن الذاتية الثقافية حديثا غائما معمى ، دون أن نملك وعيا علميا بمعنى الثقافة الاجتماعية وضرورتها وأسس نشأتها وتطورها وتوارثها . ثم بعد هذا ، وعلى الرغم منه ، كل يباهي بثقافة مجهولة له تأريخا وتأصيلا وحركة اجتماعية ، ومنطلقه نزعة محورية عصبوية دون أن يدرك ، أو دون أن ندرك ، ومن ثم نقبل ، تنوع الثقافات ، بوصفها ضرورة اجتماعية تاريخية ، أساسا للتسامح ، وتعزيزا لدينامية التطور الاجتماعي ، وضمانا للنهوض ، وأن ارتقاء حياة الإنسانية في شتى المجتمعات ، وعلى مدى التاريخ ، رهن تنوع الثقافات وتفاعلها ، وتباين الرؤى ، واختلاف الآراء ، وتوافر آلية اجتماعية تكفل التفاعل الإيجابي الحر .

ويأتي هذا الكتاب ضرورة ثقافية لأنه يحفزنا إلى طرح تساؤلات تنفث في الفكر النقدي نبض حياة ، وتنزع عن العقل الراكد غمامة طال أمدها . . . إنه يحفزنا إلى أن نتأمل حياتنا ، أن نفهمها ، وأن نسأل ، كما يقول الكتاب ، ليس «من أنا» . . .؟ بل من نحن في علاقاتنا الاجتماعية في الحاضر وفي التاريخ؟ ولماذا تفككت أواصر روابطنا الاجتماعية؟ ثم كيف نترابط معا» . . . ؟ وأن نسأل أولا : «ما الذي حدث في تاريخنا الاجتماعي ؛ فأصبحنا على ما نحن عليه من وضاعة حال ، وقناعة بماضي الأجيال البعيدة؟» ثم نعقب على هذا ، وبناء عليه ، بسؤال : «ما الذي ينبغي عمله ونعقد عليه العزم؟» . . . وهكذا نبدأ المسيرة ونحن ، كما يقال ، على نور من أمرنا .

نحن نعيش حياتنا اطرادا قدريا عفويا ، وفكرنا أو ثقافتنا معلبات تاريخ . الذات عندنا جوهر ثابت اكتمل مرة وإلى الأبد ، لا يتغير مع الزمان . وآحاد البشر شأنهم ، شأن وحدات الأرابيسك ، تكرار نمطي وعددي . والامتداد الزماني لا يعني أولا وأساسا فعلا إنسانيا نشطا وتغييرا متصلا . . . مجتمع الأمس مثل مجتمع اليوم ، ومجتمع الآخر نريده مثل مجتمع الأنا ثقافة اجتماعية وسلوكا ، أو هكذا نرى قدره المرسوم ، وإن اختلف زعمنا أنه ضل السبيل . . . الجميع سواء ، وما يصدق على هذا يصدق على ذاك . ولا مجال للتنوع ، ومن ثم لا مجال للحوار مع الآخر ، ولا مجال للتسامح مع مخالف في الرأي . ولا نسعى إلى فهم أسباب الاختلاف ، أو السبيل إلى الوحدة مع التباين والتنوع والاختلاف . . . وسبب هذا الخطأ ـ أو قل هذه الخطيئة ـ أننا نظن أن الحقيقة واحدة مطلقة في الزمان وفي المكان . فهكذا تُعلمنا ثقافتُنا المعيشةُ ، مثلما تعلمنا أن الحقيقة مصدرها خارج الذات ، وأنها يقين مطلق ، وليست وليدة فعل وتفاعل وحوار بين الذوات المشتركة وتفاعلهم مع الواقع ومع أنفسهم . . . ونغفل أن تعدد الواقع وتغير

الزمان يعنيان تعدد الحوار ، وتغير مضمون هذا الحوار على مستوى المجتمعات زمانا ومكانا .

وأحرى بنا أن نتأمل حياتنا . . . لا أن نتأملها باعتبارها تجليا إعجازيا ، ولكن باعتبارها فعالية الإنسان/ المجتمع في التاريخ لتغيير الواقع ، أو أن هذه الفعالية هي عين التاريخ الذي هو أيضا رهن شروط وجودية . وأحرى بنا أن نتأمل حياتنا الاجتماعية ، باعتبارها حدثا زمانيا مكانيا ، له سيرورته وصيرورته ، لنستكشف ذواتنا الجمعية أو الاجتماعية ، لا الفردية في تنوعها . . . فنعيها بعقلانية ، ونعي حركتها المستقبلية بإرادتنا . . . حركة قوامها وركيزتها حوار علمي سمْح بين ثقافات الشعوب ، وحوار عقلاني إرادي بين الإنسان/ المجتمع وبين الطبيعة . . . حوار هو التفاعل الحي أو الحيوي ، هو إرادة الإنسان/ المجتمع مجسدة في فعالية واقعية وتفاعلية اجتماعية ، تصنع التاريخ ماضيا وحاضرا ومستقبلا .

وهذه الفعالية والتفاعلية التي تنتج المجتمع تتسم بخاصية أولية وأساسية ؛ هي قابليتها للتنوع الثري ، والتعدد الخصب في أنماط الاستجابات ، وليس شأنها الاطراد العشوائي النمطي شأن الحيوان . . . ولهذا كل إنسان/ مجتمع يبني مجتمعه ، وينتج ثقافته على النحو الخاص به زمانا ومكانا ، ويكتسب خصوصيته من إطاره الإيكولوجي ومحيطه العقلي ونهجه في الحوار وفي التعامل . . . ومن ثم تتعدد المجتمعات ، وتتنوع الثقافات على مدى الزمان في إطار الشروط الوجودية . وبات التنوع والتغير هما في ذاتيهما شرطين وجوديين أساسيين من شروط وجود الحياة الاجتماعية . . . هما سمة وضمان الحياة الاجتماعية في اطرادها الدينامي المتجدد المتفاعل ، وهما مجلى الإرادة الإنسانية والابتكار والتجديد ، ومناط فعالية وارتقاء الفعل والفكر العقلانيين .

إن التماس الوحدة والتجانس والتماثل أبدا هو التماس لموات الوجود ، والتماس لخاصية التحجر والجمود . . . الإنسان بطبيعته السوية لديه استعداد

وقابلية هائلة للتنوع والتغير في حركة حية دينامية ، وهذا هو ما أفضى إلى تباين أشكال الحياة ، وأشكال فهم الحياة ، وصور التعبير عن الحياة ، وسبل الأخذ بالحياة والتعامل معها . . . تنوع في النظر إلى الكون والوجود وعناصر الحياة . . . ففي التنوع والتعدد والاختلاف حياة الإنسانية وارتقاؤها .

ومع إيماننا بالتعدد والتنوع نؤمن أيضا بأن هناك ما يجمع بين البشر . . . إنها وحدة مع الاختلاف ، أو لنقل التباين في إطار الوحدة . . . فالتنوع الثقافي لا يعني التنافر الإنساني المطلق ، ولا يعني النفي الوجودي المتبادل ، وإنما يعني أنه مع الإيمان بضرورة التعدد والتنوع ضمانا للحركة ، فإن ثمة ضرورة للفهم العقلاني لتأكيد تكامل عنصر أو عامل التكافل الإنساني الأشمل ، ووحدة الجوهر الإنساني . . . إن التباين ليس عامل هدم ، بل حافز حركة قائمة على التفاعل في إطار فهم عقلاني ووحدة إنسانية . . . ومن ثم يكون ضروريا أن ندقق النظر في كيفية ترابط الناس بعضهم ببعض داخل مجتمع ما .

إن فرصة المجتمع للتطور الارتقائي ، وكذا فرصة الإنسانية ، تكون أكبر كلما زادت درجة التشابك وعمق الترابط المتبادل بين بعضهم والبعض الآخر ، في إطار صورة عقلانية مشتركة للمجتمع . . . فهذا هو جوهر الانتماء الإيجابي . هنا تتوحد اللغة أي الفكر ، وتتماثل الأهداف ، وتتكامل الجهود ، وتتعزز الروابط .

الحياة البشرية بطبيعتها متحورة . . . تاريخ . . . إنها حياة ذات تاريخ وطبيعة تفاعلية تحولية دائما وأبدا . هي التجربة الإنسانية القائمة على الفعل/ الفكر ، وعلى التفاعل الذي هو جوهر روح المعاشرة الاجتماعية وجذر نشأة الثقافة . فالثقافة منتج اجتماعي لتكييف فرص ومناخ الفعل والتفاعل الاجتماعيين ؛ فتكون الثقافة إطارهما وليست علتهما . . . ومن ثم فإن دراسة ثقافة مجتمع ما باعتبارها نتاجا مجتمعيا تاريخيا ؛ تعني بالضرورة دراسة الفعل الاجتماعي وعلاقات التفاعل داخل المجتمع ، ومع مجتمعات

خارجية ؛ سواء في صورة تبادلية حرة أو في صورة ما نسميه غزوات أو فتوحات أو غير ذلك من أسماء ؛ وتعني أيضا استبيان الآثار المتولدة والعلاقات التبادلية الجديدة الناجمة وتحوراتها ، وما أفضت إليه الظروف والملابسات الجديدة من ابتكارات الفعل والفكر الاجتماعيين . فالثقافة نهج تعامل تبادلي مشترك ، ولا نفهمها إلا في إطار العلاقات المتبادلة عمليا وتطبيقيا ، أي في إطار الاستخدام ، أو من حيث هي ثقافةٌ معيشةٌ اجتماعيا يجسدها سلوك . . . هكذا يكون وجودها الحي ، وما عداها أمر غير واقع ، مهما ألحفنا في الادعاء بها ، وألححنا في الدعوة إليها .

وبناء على ما سبق فإن بيئة الإنسان/ المجتمع ليست شيئا خارجيا فقط ، وليست موضوعا مستقلا فقط ، وإنما يضاف إليها - وجزء منها - الوضع الاجتماعي ذاته وروابطه ، ونهج التفاعل داخله ، وفكر الإنسان/ المجتمع عن هذا كله ، وعن الوجود من حوله . ذلك أن رؤية الإنسان/ المجتمع إلى العالم ، وكذا رفاق كل فرد في العلاقات المتبادلة ، وشكل التنظيم الاجتماعي ، كل هذا يشكل جزءا حيويا من هذه البيئة المحيطة والمؤثرة ، أي تشكل جانب المحيط العقلي الذي يصدر في إطاره فعل وفكر الإنسان/ المجتمع .

وخاصية المرونة لدى الإنسان/ المجتمع ، تتسق مع قابلية التغير في الطبيعة ، وتغير الفعل الإنساني/ الاجتماعي . ومن ثم فإن هذا الوضع يستلزم مهارة وإبداعا وتجديدا في الفكر وفي السلوك وفي تقدير نتائج التغير . . . أي مهارةً وإبداعا قرين القدرة على التكيف اجتماعيا . . . التكيف المقترن بروح المعاشرة الاجتماعية ، وطبيعي أنه كلما تعززت الروح الاجتماعية بفعل النظام الاجتماعي المواتي ، تعززت قدرة المجتمع على التكيف وعلى مرونة التغيير واكتساب الخبرات ، عن طريق الذات أو الغير ومواجهة التحديات . ويتجسد هذا كله في الفكر والفعل الاجتماعيين المتجددين أبدا . وهذا عين الذكاء الاجتماعي .

***

ويمثل هذا الكتاب مناقشة علمية منهجية جريئة وجديدة ، لأسس الروح الاجتماعية المميزة للمجتمع البشري . ولا يملك القارئ إزاء هذه المناقشة إلا أن يجد نفسه في خضم القضايا والتساؤلات المطروحة . ولن يجد القارئ مناصا من أن يناقش نفسه ويتساءل ، وينقد واقعا يحيط به ، وتاريخا ثقافيا اغتذى عليه يظنه حقيقة مبرأة من الغرض ، وثقافة حاصرت ذهنه ، أو حصرته . ومن ثم يحاول ، وبنفس القدر من الجرأة أن يناقش نفسه وفكره وعلاقاته الاجتماعية ، شريطة أن يلتمس المنهجية العلمية نفسها في البحث والنظر . إن الكتاب قد يثير لدى القارئ حافز التفكير والتأمل الذي يصل به إلى حد مناقشة الجذور الثقافية لحياته الاجتماعية ، ليبني أو ليتبنى فكرا جديدا دافعا للحركة والتغيير على المستوى الاجتماعي .

***

ولعل حديث الكتاب عن الفكر الروائي يعنينا كثيرا ، نظرا لأننا لا نزال أسرى حقبة الثقافة الاجتماعية الشفاهية التي تعيش على الرواية دون رؤية نقدية . ومن ثم نحن بحاجة إلى تأمل الفكر الروائي الذي يملأ جنبات حياتنا حاضرا وماضيا ، لنستخرج العبرة ويكون لنا منهجنا النقدي وصولا إلى عقلانية التفكير . ذلك أن الفكر الروائي تدخل في سَدَاه ولُحمته قدرات الإنسان على الفهم والتفسير والتأويل والتخيل ، وما قد تتصف به هذه القدرات أو يصيبها من عوامل سلبية وانحيازات متأصلة في طبيعة البشر ، تمتد مع الزمان ويكون لها أثرها في علاقات المجتمع وحركته ، ويضع هذا الفكر حجابا ثقافيا بين العقل والواقع الحي . ومن ثم يكون هذا الفكر في دراستنا النقدية مادة لفهم الحياة الاجتماعية ، ولدراسة تأويل النص في التاريخ وتعدد قراءات النصوص وتأويلاتها ، لنصنع حياة ثقافية مغايرة اتساقا مع مطالب اجتماعية راهنة .

وهنا نرى الكتاب تطبيقا جديدا وإبداعيا لمنهج التفكيك في مجال الدراسات الأنثروبولوجية ، وهو منهج جديد من ثمار فكر ما بعد الحداثة . ويقوم بذلك شاهدا على جدوى وفعالية فكر ما بعد الحداثة ، وكيف أنه يمثل

إضافة جديدة لتيارات الفكر الإنساني ، على نقيض ما يظن البعض . ويعمد المنهج إلى تفكيك النص ، وتجاوز حدود البناء اللغوي ـ النحوي ، إلى الكشف عن التفاعلات الاجتماعية ؛ أي عن بيئة النص ، وإلى الكشف عما وراء النص ، أي ما يخفيه أو يضمره النص ، ولكنه جزء منه وفي صلبه ؛ ومن ثم يحاول إبرازه وإشهاره ليكتمل المعنى في زمان ومكان محددين .

أو لنقل بمعنى آخر ـ وتأسيسا على تطبيقات هذا المنهج بين دفتي الكتاب ـ إن النص يشير إلى ما هو أبعد من حدود المعاني القاموسية . إنه موقف وسياق حياة دافقة فياضة زاخرة بالعلاقات والتفاعلات والمعاني المضمرة ، بل والخافية . وإن النص ـ وإن جاءت روايته على لسان فرد ـ إنما هو عمل جماعي أو مجتمعي بمعنى من المعاني . وتتمثل مهمة الباحث الملتزم بهذا المنهج التفكيكي في التماس الكشف عن هذه الحياة المتجسدة في عناصر كثيرة : المؤلف في التاريخ ؛ والمتلقي في بيئته الأشمل ، وعلاقاته المعقدة ، وموقف كل منهما ، وما يقترن بذلك من حالات ذهنية وبنية فكرية وبيئة اجتماعية متباينة ، وربما متصادمة العناصر والتوجهات . ثم إن النص بعد هذا كله ـ وتأسيسا عليه ـ هو حلقة في سلسلة من المتواليات التي لا تنتهي . . . وهكذا فإن تفسير وتأويل النصوص لا يتمان إلا عن طريق رد النص إلى رابطته ونواته الاجتماعية ، في ضوء فهم الإطار الاجتماعي لإنتاج النص وسياق حياة النص في تفاعله بين أطرافه وعناصره . ويخلق النص ـ بحكم وضعه هذا ـ مناخا ، أو ربما يستلزم جوا خاصا يجري فيه فهم النص واستيعابه داخل إطاره ، أو يستلزم نشوء علاقة خاصة بين الطرفين : المؤلف والمتلقي في مناخ بذاته ، مثال ذلك أن يتخذ راوي النص صورة المتسلط أو الحكيم المتفوق ، ويأخذ المتلقي صورة من يسمع ويطيع في إذعان . . . إلخ . وتكون هذه العلاقة الناشئة جزءا من بنية النص ومن معناه اجتماعيا ؛ وتكون كذلك إطارا لطبيعة التفاعل ومقتضياته في المجتمع . . . كأن النص له طقوسه وشعائره التي يكتمل بها الاعتقاد . . . ومن ثم يقال إن معنى

النص معنى تفاعلي . . . وإن رواية النص رهن إطارها ووصفها . . . فليس للنص أبدا معنى واحد ، وإنما معان متوالية مواكبة لفيض الحياة ، وتحول النص شاهد صدق على تحول المجتمع ، والنقيض صحيح أيضا . إذ لا يوجد مجتمع منعزل عن التفاعل ، وجودا وفكرا وثقافة ، مع المجتمعات الأخرى أو الانفعال بها ، ومن ثم لا توجد مجتمعات بقيت على مدى التاريخ على حالها ، أسيرة ثقافة نقية أو فكر جامد لا يتحول . ولكن تظل المجتمعات في حالة انفعال عند الضعف ، والتفاعل عند القوة والحياة الإيجابية السوية .

***

ونجد في هذا الكتاب إطلالة عقلانية نقدية على ثقافة عالمية هي البوذية . وهذه هي إحدى الثقافات الأولى في العالم ، من حيث تعداد المؤمنين بها وعراقة تاريخهم الحضاري . ومن المؤسف أن غابت معالم هذه الثقافة عن أذهاننا ، بعد أن كانت وغيرها ثقافات مألوفة لنا أو قريبة منا . وما أحوجنا إلى تأملها ، والنظر إليها في إطار دراسة مقارنة تغرس خلق التسامح والإيمان بالتنوع والتعدد .

ويبين الكتاب أن هذه الثقافة - شأن جميع الثقافات - ابتكار بشري في مواجهة الإنسان/ المجتمع للحياة . إنها صورة مبتكرة عن الحياة ، ونهج إنساني إبداعي للتعامل والتفاعل ، لكي تمضي الحياة ولا تتوقف أمام ألغاز . والجدير بالذكر أن هذه الإطلالة سوف تجعل القارئ يجد نفسه وفكره وموروثه الثقافي هنا بين أسطر الكتاب ، وإذا به يبدل صورة بصورة ، وحدثا بحدث ، وكلمات بكلمات أخرى مناظرة ، فيستكشف أعماق نفسه على نحو جديد ، اتساقا مع منهج البحث التفكيكي . و سوف يحفزه هذا ، إذا ما كان تأمله منصفا نزيها ، إلى أن يعي واقعه وحياته وتاريخه في إطار جديد ، إطار من التسامح والعقلانية النقدية ، ويحفزه إلى رؤية إنسانية أشمل ، تصدق معها

مقولة الفيلسوف الهندي رادهاكريشنان الذي قال : «إذا ما تعالينا عن مظاهر الاختلاف بين المعتقدات والثقافات ، فسنجدها جميعا واحدة ، لأن الإنسانية في جوهرها واحدة ، وإن تنوعت وتعددت ثقافاتها» ، وهذا هو عين ما يكشف عنه الكتاب : الجوهر الواحد للإنسانية ، روح المعاشرة الاجتماعية ، علة نشوء الثقافات وإن تعددت وتنوعت . إن فكر الكتاب نزعة إنسانية جديدة ، نحن في مسيس الحاجة إلى أن نعيها ونعقلها ، ونسوس حياتنا على هديها ، فإذا بنا لا نستنزف طاقاتنا الإبداعية في مسارب وهمية خارج الإنسان والمجتمع والطبيعة ؛ ولكن نوظفها ونصبها عن وعي عقلاني في قنوات الارتقاء بالمجتمع الإنساني ، بديلا عن مهاوي الجمود والتخلف .

شوقي جلال

القاهرة ١٩٩٧

تصـديـر

هذا الكتاب ثمرة مشروعين : المشروع الأول كان تأليف مدخل أو تمهيد ، يشجع على أن يكون علم الأنثروبولوجيا في متناول فهم كل من له رغبة أو حاجة إلى معرفته . واستهدف هذا المشروع عرض علم الأنثروبولوجيا ، باعتباره نشاطا يساعدنا على فهم التنوع البشري اجتماعيا وثقافيا ، ويكشف لنا عن سبل التعامل مع هذا التنوع . أما المشروع الثاني فكان معنيا أيضا بهذا التنوع ، وإن كنت عمدت إلى أن يكون بمنزلة دعوة موجهة إلي زملائي في ميدان البحث الأنثروبولوجي ومجالات البحوث الأخرى ذات الصلة . واتخذت منطلقي إليه السؤال التالي : لماذا تنوعت ثقافات وسبل حياة البشر؟ وينصب سؤالي هذا على أسس التنوع في حقيقته . ومن ثم فإن أحد المشروعين موجه إلى أولئك الذين يقفون على عتبة البحث الأنثروبولوجي ، بينما الآخر موجه إلى أولئك الذين يحتلون منه مكان المركز .

ترى هل بالإمكان الجمع بين هذين الغرضين المختلفين ، وبين نوعي القراء المتباينين الذين يهتمون بكل منهما . وبينما أنا ماض في طريقي لأنجز ما عزمت عليه ، بدا لي واضحا أن الجمع بينهما ليس ممكنا فحسب ؛ بل هو واجب أيضا ، وأن هذا الكتاب يكشف عن إحدى طرق تحقيق هذا الجمع ، ومن أسباب ذلك أن المهارات اللازمة لعلم الأنثروبولوجيا لا تزال وثيقة الصلة نسبيا بمهارات القراء العاديين ، والعاملين في عالم اليوم الشديد التعقيد . وسبب ذلك أن المرء ليس بحاجة إلى تحصيل طرق تفكير جديدة ومعقدة ، تكون مدخله إلى العلم شأن الحال بالنسبة للمشتغلين بالرياضيات . والحقيقة

أن بعض اتجاهات علم الأنثروبولوجيا بدأت الآن في التمازج، على نحو غير ملحوظ، مع الفهم المشترك في حياتنا اليومية. وهناك يقيننا بعض الدراسات العلمية، مثل الطب، لا تستلزم أن تكون مناهج ونتائج البحث واضحة لها على نطاق واسع، لكي تكون ذات فعالية مؤثرة. إذ ما دامت تؤتي ثمرتها؛ فمن الذي يعنيه أمر الكيفية التي تمت بها؟ بيد أن علم الأنثروبولوجيا هو تحديدا مسألة فهم، أعني أن يفهم أبناء مجتمع ما أو ثقافة ما أبناءَ مجتمع أو ثقافة أخرى. وإذا ما كان علم الأنثروبولوجيا يقدم علاجا لأمراض ما، أو ييسر على الأقل المقدمات الأولى لهذا العلاج؛ فإن هذا العلاج يتمثل في الفهم نفسه.

مايكل كاريذرس
شعبة الأنثروبولوجيا
جامعة دورهام

الفصل الأول

الســــؤال

سأل الفيلسوف اليوناني القديم سقراط سؤالا ظل صداه يتردد عبر القرون : كيف ينبغي للمرء أن يحيا؟ والسؤال يستلزم أن نتأمل أنفسنا كأفراد ، تأملا عميقا على نحو يفضي إلى أن نغير ما بأنفسنا . ويسأل علماء الأنثروبولوجيا سؤالا آخر وثيق الصلة : كيف نحيا معا؟ ويفضي هذا السؤال إلى مجموعة عديدة ومتنوعة من المشكلات . ليس «من أنا»؟ بل «من نحن؟» ؛ وليس «ما الذي ينبغي أن أعمله بوجه عام؟» ، بل «كيف نترابط مع بعضنا البعض؟» ؛ وليس «ما الذي كان ينبغي عمله؟» بل «ما الذي حدث؟»

بيد أن سؤال عالم الأنثروبولوجيا ليس أقل شأنا من حيث نتائجه . لقد حثنا سقراط على أن نتأمل أنفسنا إذ قال : «ما استحقت الحياة أن نعيشها إذا لم نتأملها جيدا» . ويصر علماء الأنثروبولوجيا على ضرورة أن يتضمن هذا التأمل أيضا حياتنا المشتركة والمتبادلة اجتماعيا . وها هنا فإن كلمة «نحن» تعني البشر . إذ إننا كنوع بشري نكشف عن قدر كبير من الاهتمام المتبادل والاعتمادية الهائلة على بعضنا البعض . والقول بأن الإنسان حيوان اجتماعى لا يعني وصف طبيعته بصفة عارضة طارئة ، بل بصفة هي قسمة جوهرية تميز كنه ما هو بشري . فنحن لا نستطيع أن نكتفي بالحياة مجرد الحياة ، ولا نستطيع أن نواصل وجودنا كبشر دون روح المعاشرة الاجتماعية . وفي هذا يقول موريس

جودلييبر إن البشر على نقيض الحيوانات الاجتماعية الأخرى ؛ حياتهم ليست مجرد حياة في مجتمع ، وإنما هم ينتجون المجتمع ليعيشوا فيه . لهذا فإن أي مبحث ينظر إلى البشر باعتبارهم مجرد أفراد لا يعتبر من منظور عالم الأنثروبولوجيا مبحثا كاملا . ونحن لا نستطيع أن نعرف أنفسنا إلا إذا عرفنا أنفسنا في علاقاتنا بالآخرين .

ولكن التأكيد على التواصل بين الناس وبعضهم البعض ، لا يعبر بشكل واف عما هو خاصية من خصائص البشر ، أو عما يهم تحديدا علماء الأنثروبولوجيا عند دراستهم للروح الاجتماعية . ذلك أن روح المعاشرة الاجتماعية للبشر عند مقارنتها بالأنواع الأخرى ، نجد لها بعدا آخر مثيرا للدهشة ، ألا وهو قابليتها الهائلة للتغير . إن البشر لا ينتجون مجتمعا فحسب ، بل ينتجون مجتمعا ذا أشكال عديدة لا حصر لها ، قابلا للتغير دائما وأبدا ، وشديد التعقيد في تفاصيله وفي إحكام بنيته . وليس ثمة نوع آخر غير البشر تكشف أشكال حياته المشتركة ، عن مثل هذا التعقد وتلك الخصوبة . ويبدو الأمر وكأننا بصفتنا بشرا احتجنا على مدى تاريخنا الجمعي المديد ، إلى أن نغير المجتمع دائما مثلما كنا بحاجة إلى أن نجعل استعداداتنا المشتركة ، أكثر فأكثر تشابكا وثراء وتنوعا . ولقد ابتكرنا ما أسمته روث بنيديكت «القوس الأعظم» Great Arc ، لمختلف وسائل العمل والكلام وتسيير حياتنا المحلية ، والهيمنة على بعضنا البعض وتوجيه حياتنا المشتركة والانشغال بحقائق غير مرئية . وإذا قيل إن لكل مبحث علمي مشكلة محورية ، فإن المشكلة المحورية في علم الأنثروبولوجيا هي تنوع الحياة الاجتماعية للبشر .

لذلك فإن السؤال : «كيف نترابط مع بعضنا البعض؟» يقترن بثراء طاغ من التفاصيل والتعقيدات . ويقال عادة داخل أوساط علماء الأنثروبولوجيا إن في جزيرة غينيا الجديدة وحدها ٧٠٠ لغة . ومن ثم هناك بالمقابل ٧٠٠ شكل مختلف من أشكال الثقافة والمجتمع . ولنا بعد هذا أن نسأل ، ترى كم عدد الأشكال المختلفة للحياة القائمة والمحتمل وجودها في عالم

البشر كله؟ لنفكر معا في آسيا وأفريقيا وأوروبا ، أو حتى في أمريكا الشمالية التي يظن الكثيرون أنها متجانسة ، ولكنها على الرغم من هذا بها لغات كثيرة ، وبالتالي العديد من الثقافات والترتيبات الاجتماعية المتباينة . لذلك فإننا نجد من ناحية تعقدا شديدا واتساعا كبيرا ، لنطاق أي أسلوب للحياة شاملا الأبعاد اللغوية والمحلية والاقتصادية والسياسية والدينية للخبرة . ترى ما الذي يتعين عمله لنعرض أيا من هذه الثقافات عرضا مدعوما بالوثائق ، ناهيك عن تفسيرها وفهمها؟ وما الذي يتعين عمله لكي توثق ثقافتك؟ وما الذي يتعين عمله لتوثيق هذه الثقافات جميعها؟

وهكذا يجد علم الأنثروبولوجيا نفسه في مواجهة كم وفير وهائل من المادة الدراسية ، ولكنه أيضا بصدد حالة من الاضطراب الشديد فيما يتعلق بالكيفية التي يعالج بها هذه المادة . ويكفي أن نتأمل معا ما يلي : ينطلق كل باحث أنثروبولوجي من دراسته لنوع محدد من بين الأنواع التي يشملها هذا المجال الواسع ؛ إلى التباين الاجتماعي والثقافي بين البشر . والواقع أن علم الأنثروبولوجيا ذاته بزغ داخل وسط معين وثقافة معينة منذ فترة غير بعيدة ، ومع ذلك بات لزاما على علماء الأنثروبولوجيا بحكم التجربة المعيشة أن يعملوا ، حيثما كان ممكنا ، للتغلب على افتراضاتهم هم ، وعلى حكمتهم التي اكتسبوها ، وعلى نظرتهم التي حددتها لهم ثقافاتهم ، وذلك بغية الوصول إلى فهم واضح قدر المستطاع لنظرة أولئك الذين يتخذونهم موضوعا لدراستهم . وأصبحت القاعدة البدهية : إذا كنا نقرأ في نفوس الآخرين دوافعنا وفهمنا نحن ، فكيف لنا أن نفهم دوافعهم وفهمهم هم؟ إن من طبيعتنا أن نتبنى نظرة وموقفا من حيث علاقتنا بالآخرين ، ومن ثم فإن هذه النظرة تتأثر لزوما بأسلوب الحياة الذي نشأنا عليه منذ الميلاد . ومع هذا فلو أن كل عالم أنثروبولوجي ، شأنه شأن علم الأنثروبولوجيا ذاته ، رهن شكل ما من أشكال الحياة ، فما هو الضمان الذي يكفل له سبر أعماق شكل حياة أخرى؟ كيف يتأتى له أن يعقد مقارنة موثوقا بها بين صور الحياة

المختلفة؟ ترى هل هناك معيار أعم من ذلك غير الميراث الخاص المميز لكل منا ، ويمكن لنا أن نستعمله؟ إن كان كذلك فما هو؟

وهذا السؤال الأخير عن معيار عام صالح لوصف وفهم جميع صور الحياة يقودنا إلى سؤال آخر : هل هناك حقا طبيعة بشرية أساسية ومشتركة؟ إذا نظرنا من زاوية معينة فلابد أن يكون كذلك ، نظرا لأن التباين الذي نتصوره لهذه الطبيعة إنما هو تباين لشيء ما . وحين نقول إن هناك نوعا إنما يفيد ذلك أن هناك سمات مشتركة بيننا جميعا . ولكن ما عساها أن تكون هذه السمات من بين جميع مظاهر التباين السائدة بيننا؟ ونعود لنسأل : كيف لنا أن نمايز بينها وبين الخاصية المتصورة والمحدودة لخبرة شخص أو مجتمع؟

يشق علينا أن نبالغ من صعوبة هذه الأسئلة وغيرها من الأسئلة ذات الصلة . إنها لا تمثل فقط مشكلة بل تمثل عقدة كثيفة ومتشابكة من الأحاجي التي تحتل مكان القلب من علم الأنثروبولوجيا . إننا إذا ما استقر رأينا على أن التباين الاجتماعي والثقافي حقيقة موجودة ؛ فإننا نستطيع عندئذ أن نتفق بشأن ما يوحد ويجمع هذا التباين . وإذا تسنى لنا هذا فسوف يكون بالإمكان أن تتفق آراؤنا بشأن كيفية وصف هذا التباين . ولكن دون أن يستقر رأينا على طريقة وصف التباين ، سيظل عسيرا علينا أن نتفق على طبيعة التباين القائم ، وهذا هو الوضع الآن . وقد تقضي النظرة المتشائمة باستحالة الإفلات من دائرة الشك .

بيد أنني ألتزم هنا نظرة متفائلة تقضي بأن ثمة شيئا ما يمكن أن نفعله في هذا الصدد . إننا نستطيع في هدوء وحذر أن نلتقط خيطا واحدا ونرى إلى أين يقودنا ؛ ثم نتتبع هذا الخيط إلى ما يليه ، وما يليه . ثم نبدأ خلال هذه العملية في حل العقدة كلها . بيد أنني لا أستطيع بطبيعة الحال أن أدعي بأنني حللت العقدة كلها هنا . ذلك أن جهدي ليس إلا استمرارا واتصالا لجهد جمعي ، يقوم به علماء الأنثروبولوجيا لحل هذا اللغز . غير أنني سوف أتابع كلا من الأسئلة الثلاثة التي أثرتها : ما هي الوحدة التي

تشكل أساس التباين الثقافي للبشرية؟ وكيف نشأ هذا التباين؟ وكيف يتسنى لنا أن نفهم هذا التباين على أساس موثوق به؟

خيـط أول :

أبدأ بطرح السؤال التالي :

مع التسليم بتنوع صور الحياة البشرية ، ما هو الشيء الأصيل بالضرورة عند البشر بعامة؟

رأيت أن أصوغ السؤال بهذه الطريقة الساذجة قليلا لسببين :

أولا : أنني أريد أن أؤكد أنه يشتمل على منطلق فكري محدد ، أي على شيء أريد أن نعتبره أساسيا وبديهيا ومتفقا عليه : إنه سجل الاحتمالات البشرية المختلفة . إذ إنني من هنا ألتقط العقدة لأبدأ تتبع خيوطها . والملاحظ أن المكتبة التعليمية الخاصة بإدارة الجامعة التي أعمل بها تضم ، على صغرها ، ألف عنوان أو يزيد . وتشير هذه الكتب القليلة إلى أكثر من ألف (والرقم يمكن أن يزيد كثيرا على هذا) من أشكال الحياة المتمايزة الموجودة الآن أو التي اندثرت . وليس ثمة من سبب لاعتبار هذا السجل معصوما من الخطأ ، أو للظن بأن أشكال الحياة أمر يمكن حصره عمليا . (هل هناك أسلوب واحد للحياة الأمريكية أم أن هناك الكثير؟ ثم ماذا عن أساليب الحياة الصينية أو البريطانية أو الهندية) . ولكن السجل شاهد صدق يعتد به بالنسبة لشيء واحد على الأقل : ألا وهو عظم الفوارق بين أشكال الحياة . ويمكن أن تشتمل هذه الفوارق على اختلافات تتعلق باللغة ووسائل العيش ، والتنظيم السياسي ، وترتيبات الحياة المحلية ، والمؤسسات الدينية ، والأفكار النفسية ، والاقتناعات الخاصة بالنظرة إلى الكون والوجود ، والملابس . . . وغيرها كثير . وسوف أشرح معنى التنوع ، وإن كان هذا لا يعني الشك فيما له من ثقل راجح .

لا بد لنا أن نبدأ من نقطة ما ، ولقد رأيت أن أبدأ من قابلية التغير الهائلة التي تتصف بها الحياة الاجتماعية الثقافية للبشر .

ثانيا : يستلزم السؤال تفسيرا لطبيعة البشر على نحو يوضح لنا كيف أضحت قابلية التغير الاجتماعية ـ الثقافية أمرا ممكنا . وهذا هو معنى قولنا «بوجه عام» . أي أننا لا نريد أن نعرف ما هو خاص بكل ضرب من ضروب التغير على حدة في الحياة البشرية ، بل الأساس العام الذي ترتكز عليه جميع ضروب التغير . ولعل أفضل وسيلة للتعبير عن ذلك قولنا : إن السؤال معني بقابلية التباين وليس بالتباين ذاته . إن التباين الفعلي ـ مثال ذلك التباين بين الجماعات التي تعيش على قطف الثمار في جنوب غرب أفريقيا وفي أستراليا أو بين البوذية في بريطانيا وفي الهند قديما ـ يمكن تفسيره في ضوء عبارات محددة ، تاريخية واجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية . ونستطيع بقدر المعلومات المتوافرة لدينا أن نفسر حالات كهذه دون أن نثير صراحة مسألة الطبيعة البشرية .

ونذكر من ناحية أخرى أن تفسير قابلية التباين لابد أن يعلل ذات الإمكانية ، التي أفضت إلى حدوث أشكال الحياة المختلفة . إذ يتعين أن يوضح ما هو مشترك بالضرورة بين البشر بحيث هيأ لهم إمكانية خلق التنوع ، ومن ثم يكون متعلقا صراحة بالطبيعة البشرية . إننا إذ نسأل عن جامعي الثمار أو عن البوذيين ـ أو عن علماء الأنثروبولوجيا ـ إنما نسأل عن تباين اجتماعي ـ ثقافي . وحين نسأل عن البشر والطبيعة البشرية فإننا في هذا السياق نسأل عن الشيء الذي يجعل هذا التباين ، وأي تباين آخر ، ممكنا . ومن ثم فإن ما يعنيني هنا هو مجموعة واحدة فقط من الكليات أو الخصائص الشاملة ، التي توحد نوعنا البشري ، وأعني بها مجموعة القدرات التي تسمح لنا بخلق تباين ثقافي . وطبيعي لا بد أن هناك كليات أو خصائص شاملة أخرى في حياتنا الاجتماعية والذهنية والتي تشكل جزءا من عقدة الأنثروبولوجيا . بيد أنني لن أتناولها بالبحث هنا .

ترى ما نوع الاستجابة التي قد تحدث إزاء السؤال عن التباين بالصيغة التي أوردناها؟ لقد بدأت باستخدام أفكار استقيتها من علم الحياة (البيولوجيا) . هل معنى هذا أن تكون الاستجابة في إطار البيولوجيا؟ أم أن ثمة شيئا أكثر من هذا ، شيئا إنسانيا فريدا ، يتجاوز حدود البيولوجيا ويقتضي أسلوبا مغايرا في التفسير؟ هذا سؤال حساس متفجر ، وقد تصدت له بعض معتقدات القرنين التاسع عشر والعشرين ، وهي من أقوى المعتقدات تأثيرا وإثارة للجاج .

وليسمح لي القارئ بداية بأن أوضح بعض المصطلحات . حدث أن اشتكى مؤخرا عالم الأنثروبولوجيا البيولوجية جوفري هاريزون من استخدامي لمصطلح «الأنثروبولوجيا» بمعنى الأنثروبولوجيا الاجتماعية الثقافية فقط . وقال إن هذا الاستعمال أغفل عن خطأ وجود علم الأنثروبولوجيا البيولوجية ، وهو علم له قدره واحترامه بين العلوم . وأنا أتفق معه وأعتذر له . لذلك اسمحوا لي بأن أشير هنا إلى أنني حين أكتب مصطلح «الأنثروبولوجيا» ، فسوف أعني في الواقع الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية ما لم أنص على غير ذلك . والمسألة هنا مسألة ملاءمة وتوافق مع السياق فقط ، وليست التزاما بمبدأ .

وإن فهمي للمشكلة التي تواجه كلا من الفكر الأنثروبولوجي البيولوجي والاجتماعي ، إنما تلخصه الكلمات التالية التي قالها دانييل بوبوك :

«على الرغم من أن تاريخ البشرية يبدو في ظاهره وكأنه غير متصل منذ ما قبل التاريخ الطبيعي ، إلا أن إدراكنا لنظام نظري يخلق لدينا حاجة إلى فهمه باعتباره فصلا آخر من التاريخ الطبيعي . وتمثلت المشكلة في البحث عن سبيل لفهمه هكذا دون رد القضايا الأساسية ، للفصل الخاص بتاريخنا الطبيعي إلى تلك القضايا المستخدمة في الفصول السابقة . إذ ثمة شيء جديد أصيل في الفصل الخاص بنا مثلما كان هناك شيء أصيل جديد في كل فصل سابق» .

هذا الرأي المتوازن الدقيق يهيئ الإمكانية التي أود أن أستثمرها على مدى ثلث هذا الكتاب تقريبا . وأعني بذلك أن بإمكاننا أن نوضح كيف ظهرت إلى الوجود القدرات التي تفرز التنوع الثقافي . إننا نستطيع بعبارة أخرى أن نوضح التاريخ التطوري للقدرة الكامنة على التنوع .

وقد تصادف هذه الملاحظات شكوكا أو عدم اهتمام من جانب بعض زملائي في مجال علم الأنثروبولوجيا الاجتماعي والثقافي . ذلك أنهم على مدى القرن العشرين تقريبا ، أخذوا مسألة تنوع الحياة الاجتماعية باعتبارها بينة تجريبية لا سبيل إلى دحضها ، وأن التفسيرات التطورية لها دور بسيط في الحياة الاجتماعية البشرية . وسارت حجتهم على النحو التالي تقريبا : ثبت لنا في السابق بالوثائق تباين الثقافات بدرجة تفوق التصور . ويكشف هذا التباين عن مرونة النوع البشري . وأن هذه المرونة ، أي القدرة على التشكل بفعل حياة المجتمع الذي يولد فيه الإنسان ، هي الخصيصة الكلية الوحيدة الأهم لدى الإنسان ، وهي القسمة الحاسمة التي تمايز الإنسان عن الحيوان . إنها تفترض مقدما وجود حالة من العقل ، وقدرة على التعلم وغير ذلك من قدرات مثل الكلام ، والتي لا نجد لها نظيرا واضحا ومميزا بين الأنواع الأخرى من الكائنات . ومن ثم فإن حقيقة التباين الثقافي ، كحقيقة واضحة مجردة ، تمثل في ذاتها برهانا كافيا على تفرد الإنسان . وبناء على ذلك فإننا نحن ، معشر علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية ، لسنا بحاجة ماسة إلى الاستعانة بالفكر التطوري .

ويكمن أحد أسباب القبول بهذه الحجة في طبيعة المحاولات غير الموثوق بها ، والتي استهدفت تفسير نوعنا البشري أو الفوارق بين أبناء هذا النوع ، تأسيسا على وجهة نظر بيولوجية أو تطورية . والملاحظ منذ القرن الماضي وحتى وقتنا الراهن ، أن كتابا كثيرين أبدوا تحت عباءة تطورية رأيا اجتماعيا أو سياسيا ينطوي على قدر من الشك . وكان النزوع الثابت لديهم ، حسب كلمات بولوك هو رد المسائل المحورية في الحقبة الراهنة من تاريخنا الطبيعي ، إلى تلك المسائل المحورية التي كانت سائدة في

الأحقاب الأسبق . ولعل المثل الصارخ والفاضح الدال على ذلك أكثر من سواه ، هو استخدام مفاهيم عن قربنا النسبي من ، أو ابتعادنا النسبي عن أسلافنا من الحيوانات ، لا لشيء سوى تبرير خطط سياسية عنصرية . وقد خلّفت هذه الأساليب مذاقا مرا في الحلوق ، وأدت إلى فقدان عميق للثقة في علم البيولوجيا . وفي الداروينية بين أوساط علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية الثقافية .

بيد أننا إذا ما نظرنا إلى هذه الأمور على نحو صحيح فلن نحتاج إلى أن نفصل أنفسنا كنوع بشري عن مجموع فصول كتاب التاريخ الطبيعي الأشمل . حقا إننا من نواح عدة نشبه كثيرا جدا أبناء عمومتنا الأقربين ، أعني أنواع الحيوانات الثديية من الرئيسات الاجتماعية . وصحيح أيضا أننا نختلف عنهم . وأن التماثل هو الذي يجعل المقارنة أمرا وثيق الصلة بالموضوع ، كما أن الفوارق هي التي تلقي ضوءا عليه . ولقد زاد هذا الضوء التوضيحي كثيرا في الأعوام الأخيرة ، بفضل جهود الباحثين الذين توفروا على دراسة سلوك الرئيسات ، وعلم نفس الطفل وعلم اللغة وكذلك جهود الفلاسفة . إذ كشف هؤلاء عن قدرة جديدة على التنوع أكثر قوة ودقة وإحكاما مما كان متصورا حتى الآن .

خيـط ثـان

لن أصف هذه القدرة هنا ، وإنما سأكتفي بالقول إن قوامها مهارة نشطة وإبداعية . ونحن جميعا سواء ، وذلك من حيث فعالية إنتاج التنوع الثقافي والحفاظ على الاستمرارية . وينسجم هذا مع حجة الثلث الثاني من الكتاب التي تذهب إلى أن الثقافة والمجتمع ، يشتملان على قابلية للتغيير ومرونة تفوق كثيرا ما كان يقرُّ به علماء الأنثروبولوجيا حتى عهد قريب . ومثل هذا الرأي الذي يرى الثقافات في جوهرها قابلة للتغير والتحول ، زاد واطرد نموه بين أوساط الأنثروبولوجيين . وسوف أصف هنا بإيجاز كيف توصلت إليه من خلال بعض أبحاثي .

ظللت فترة من الزمن معنيا بدراسة طائفة معروفة باسم اليانيين Jains ، وهم أقلية دينية في الهند ، وقد أجريت دراسة ميدانية عنهم . والعقيدة اليانية عمرها أكثر من ٢٤٠٠ سنة . وكانت المسألة التي شغلتني أثناء دراستي لهم هي الاستمرارية والتغير . إذ يبدو أن اليانيين من ناحية حافظوا على عقيدتهم الدينية زمنا طويلا ، وحققوا نجاحا مذهلا في الحفاظ على التراث والتمسك بالتقاليد . ولكننا من ناحية أخرى إذا أنعمنا النظر في العقيدة اليانية وكيف كانت في العصر الوسيط ، وكذا في أواخر القرنين التاسع عشر والعشرين فسنلحظ تحولا وتجديدا مستمرين . ولن نجد أي سبب يدعونا إلى الاعتقاد بأن الحالة تختلف في أي شيء من البداية . وبناء على هذا الرأي نقول إن العقيدة اليانية متغيرة دائما وأبدا . ولكن كيف نوفق بين هذين المنظورين الخاصين بالمدى الطويل والمدى القصير؟

تتبعت المسألة في اتجاهين . ونعرض بإيجاز في هذا الكتاب أحد المبحثين ، والخاص ببحث العقيدة اليانية ذاتها . ويتناول الثاني بحث طريقتنا نحن التي نفكر بها في الثقافات والمجتمعات والتاريخ . وتزايد اقتناعي بأن علماء الأنثروبولوجيا ، وأنا منهم ، لم تتوافر لهم بعد القدرة على التفكير بوضوح شديد في هذه القضايا . لقد اعتاد علماء الأنثروبولوجيا على عرض الثقافات وكأنها في الزمن الحاضر : «اليانيون يفعلون كذا ويتمسكون بكذا» . ويبدو من المبرر تماما أن يعني هذا الكلام أمرا واحدا دون سواه ، وهو أن «اليانيون اليوم أو فيما حولنا يفعلون بعامة كذا ويتمسكون بكذا» . والكتابة على هذا النحو أمر يمكن الدفاع عنه ، بل لعله ضروري كمدخل علمي أساسي بالنسبة لمن ليست لهم معرفة بالعقيدة اليانية ، وكأسلوب لإدراج اليانية ضمن سجل الدراسة العلمية .

ولكن يبدو أحيانا أن الزمن الحاضر يعني شيئا آخر إضافيا . إذ قد يعني بالنسبة لعلماء الأنثروبولوجيا أن المجتمع موضوع الدراسة ، هو في واقع الأمر مجتمع غير متغير وتقليدي ، حيث إن عبارة «اليانيون يفعلون كذا» إنما تعني أن اليانيين اعتادوا دائما وأبدا على فعل كذا . وهذا النوع الثاني

من الزمن الحاضر تحيط به الشكوك ، وقد ارتاب فيه جمهرة الأنثروبولوجيين . ذلك أن مثل هذا التأكيد من شأنه على أقل تقدير ، أن يثير افتراضات في الماضي والتي يثبت زيفها في الغالب الأعم . ولا يزال جمهرة الأنثروبولوجيين يرون في هذا التباين بين المجتمعات التقليدية والحديثة ، أو بين المجتمعات اللاتاريخية والتاريخية فرضا أساسيا معمولا به . ومن ثم ، وبناء على هذه النظرة ، فإن الأحداث والتحولات التي طرأت على مجتمع تقليدي هي مجرد أحداث وتحولات عرضية ، أو ظواهر مصاحبة ، ولا تعدو أن تكون مجرد تموجات على السطح الشاسع ، لبحر التراث والاستقرار والنزعة الثقافية المحافظة .

وتجيب بعض فصول هذا الكتاب بشكل عابر على هذا الفهم الخاطئ . بيد أنني بعد أن فكرت مليا في المشكلة اقتنعت بأن الصعوبة الأساسية ، إنما تتمثل في حالة قصور أكثر عمقا . ذلك أن الكتابة عن المجتمعات الأخرى بهذه الطريقة الغافلة للتاريخ ، إنما تخلف انطباعا بأن كل ما هنالك هو فقط هذه المجتمعات وهذه الثقافات ، التي انبثقت إلى الوجود تلقائيا . واتساقا مع هذا النهج لن نجد سبيلا لتفسير أي تحول جوهري حدث في الماضي البعيد أو ، بالأولى تفسير أي تحول في الماضي القريب والحاضر ، وذلك لأن التغير ليس هو ما يجري حقيقة . إن علم الأنثروبولوجيا بناء على هذه النظرة مقتصر على الثقافات ، ولا علاقة له بماضيها أو نشأتها أو تحولها . ومع ذلك ، فنظرا لأن التباين الراهن بين الثقافات لم يكن موجودا دائما وأبدا - إلا بقدر الوجود الدائم للبشر - إذن يتعين علينا أن نتكلم على الأقل في افتراض أنها ظهرت بالضرورة بطريقة يمكن تفسيرها . هذا وإلا كان مآلنا الاعتقاد في نوع من الميلاد العذري الإعجازي للثقافات .

وإن هذه الانتقادات الموجهة إلى علم الأنثروبولوجيا ، والتي تعلمتها ، ولا يزال يؤمن بها ويمارسها الكثيرون ، ليست انتقادات أصيلة بأي حال من الأحوال . وإن ما حاولته هنا هو تأليف نظرة تطورية وأنثروبولوجية اجتماعية . وإذا كنت في الثلث الأول من الكتاب عرضت كيف أن قدرتنا الإبداعية

الجمعية ، ترتكز في الحقيقة على طبيعتنا كنوع بشري ، فإنني في الثلث الثاني أعرض ما الذي فعله نوعنا البشري بهذه القدرة الإبداعية . وأسوق الحجج مؤكدا أن التغير والخلق وإعادة الخلق ، والتفسير وإعادة التفسير تؤلف جميعها جزءا من نسيج الخبرة اليومية . إذ إن هذه جميعها ليست عمليات موسمية استثنائية ، بل هي جوهر وقوام الحياة الاجتماعية البشرية ذاتها . وأكثر من هذا أننا حين نفعل شيئا ما يبدو تقليديا في ظاهره ، إنما نفعله في سياق ظروف جديدة ومن ثم ، فنحن في واقع الأمر نعيد خلق التقليد ، ولسنا مجرد مقلدين نكرر نسخة سابقة .

خيط ثالث ، والخيوط الثلاثة معا

وأنتقل في الثلث الأخير من الكتاب إلى علم الأنثروبولوجيا ذاته . أبحث فيه أزمة علماء الأنثروبولوجيا في محاولتهم إدراك صورة غير مألوفة عن حياة البشرية . وهذا جهد تسوده جزئيا حالة من عدم الاستقرار النهجي بشأن صواب أي مفهوم خاص بثقافة أخرى . وينبع هذا القلق من تصور أننا سوف نخفق على الأرجح في فهم الآخرين ، إذ نراهم على صورتنا وليس صورهم هم . وتفيد التجربة العملية أن مثل هذه الريبة في استجابة المرء الطبيعية ، ليست أمرا مفيدا فقط بل ضروريا أيضا . فنحن بحاجة إلى أن نرصد وقتا هائلا وطاقة كبيرة من أجل دراسة المجتمعات الأخرى ، وذلك لأن فهمنا السطحي الأول غالبا ما يكون خطأ بالضرورة . بيد أن المسافة الطويلة تلك التي تفصل ما بين الاختبار المتواضع لرأي المرء ؛ وبين الوصول إلى التثبت من أن الناس أبناء مجتمع ما ، يتعذر عليهم فهم أبناء مجتمع آخر . ولذلك يحتال علماء الأنثروبولوجيا بوسيلة أو بأخرى لصوغ طريقة ملائمة لفهم الثقافات الأخرى .

حقا إن علماء الأنثروبولوجيا ، وفي ضوء تأمل أكثر نضجا ، ليسوا سوى مثال متواضع لفكرة تحتل مركزا أهم في الحياة البشرية ، وأعني بها ارتحال

الناس المستمر من مجتمع إلى آخر باعتبارهم زائرين أو مستوطنين ، أو متجنسين بجنسية مجتمع آخر طوعا أو كرها . ويعمد الناس في مثل هذه الظروف ليس فقط إلى التعامل مع بعضهم البعض ، بل وأيضا إلى اكتساب ناصية المهارات الأصلية في مجتمع آخر . ولا يقتصر الأمر هنا على اكتساب اللغة فحسب ، بل وأيضا الموسيقى والفنون والعلوم والآداب ، علاوة على الوسائل المعقدة في حقلي السياسة والتجارة .

وأنتقل الآن خطوة أخرى أبعد من ذلك . إذ أعتقد أن هذه العمليات الخاصة بالتعلم وامتلاك ناصية المهارات ، هي عمليات وثيقة الصلة جدا بالعمليات الأساسية التي تجعل قابلية التباين الاجتماعي أمرا ممكنا . ولنفكر معا في عملية تعاقب الأجيال جيلا بعد جيل . إن أبناء الجيل الأصغر يتعين عليهم ، شأنهم شأن الأجانب ، أن يكتسبوا عن طريق الكبار المهارات الخاصة بمجتمعهم . وإن إجادتهم لهذه المهارات ـ شأن المستوطنين والتجار ـ لابد أن تكون مرنة وقابلة للتطبيق مع كل ما يجد من ظروف . ويتعين عليهم التعامل مع التحولات المطردة ذات الطابع البيئي والبيئي الاجتماعي . ومن ثم فإن تفهم الجيل الأصغر لشؤون الحياة وامتلاك ناصيتها ، وكذا قدرته على التأثير في الأحداث لابد أن يعكس موقفا خاصا بهذا الجيل ، فلا يكون الأمر مجرد تكرار ببغائي لما كان عليه الآباء . إذ لو كان الأمر مجرد محاكاة ببغائية فإن لهم أن يقولوا إنهم لم يفهموا أكثر مما يفهمه الببغاء من أصوات يرددها . وإحدى العلامات الدالة على الفهم الصحيح هي قدرة المرء على أداء شيء جديد بفضل ما تعلمه ، وليس فقط مجرد التقليد الأعمى لما فعله الآخرون .

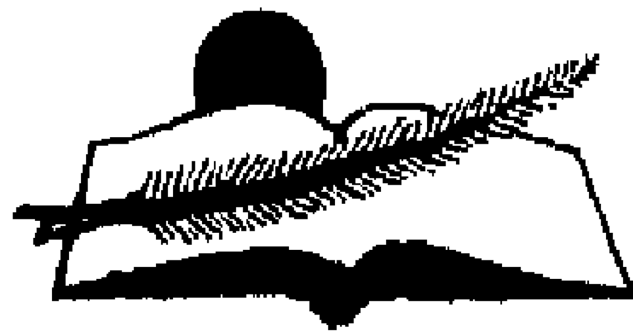
لذلك أرى أن ثمة جوهرا مشتركا بين تعلم كيف يعمل مجتمع ما ، وبين معرفة كيف يغير طريقة عمله . والواقع المحوري في هذا كله هو أن الناس اجتماعيون ، أي أنهم موجودون ويعملون في علاقة مع بعضهم البعض . وأن التعلم والعيش المشترك ، والعمل تأسيسا على حياة اجتماعية مشتركة ، كل هذا إنما يتم من خلال وعن طريق وفي

مواجهة أناس آخرين . إن التعلم والعيش المشترك وتغيير العالم الاجتماعي إنما يجري بين الناس وليس في داخلهم . ولكي نفهم كيف نفعل أيا من هذه الأشياء يتعين الوصول إلى فهم الآخرين . وإذا ما استطعنا أن نفهم المزيد عن الكيفية التي ظهر بها عالمنا إلى الوجود ، فإننا نكون بذلك قد فهمنا المزيد عن الأنثروبولوجيا . وكذلك إذا ما استطعنا أن نفهم شيئا عن الكيفية التي يعمل بها علم الأنثروبولوجيا ، فإن هذا سوف يساعدنا على فهم المزيد بشأن الكيفية التي ظهر بها عالمنا إلى الوجود .

وإن وجهة النظر التي أتبناها هي ، أن بالإمكان اكتشاف الكثير جدا إذا ما دققنا النظر مباشرة في كيفية ارتباط الناس ببعضهم البعض . وتمثل هذه الرؤية تقليدا موضع تقدير وتوقير في علم الأنثروبولوجيا ، خاصة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية البريطانية . والأفكار التي أعرضها هنا هي اقتداء بهذا التقليد ، أو أنها كذلك على أقل تقدير في الحدود التي اتخذت فيها الأشخاص والعلاقات في المجتمع ، باعتبارها القوام الأساسي للحياة البشرية .

ولكن قد يكون مفيدا وضع مصطلح يميز النهج الذي أستخدمه هنا . إنني ألتزم نظرة قائمة على النزعة التبادلية ، أعني نظرة تؤكد على أن الناس متشابكون بعمق مع بعضهم البعض ، بحيث لا يمكن لنا أن نفهمهم على نحو صحيح ، إلا إذا فهمنا كل ما هو في علاقة متداخلة بين الأشخاص ، حتى ما يبدو لنا في ظاهره أنه مفاهيم واتجاهات خاصة . واستعرت مصطلح «النزعة التبادلية» من عالمي النفس آرثر ستيل وجيم جود . ويشمل مصطلح النزعة التبادلية في استعمالهما نطاقا واسعا من الأفكار ، والأساليب المستمدة من علم الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي . ولقد اعتاد الكتاب من أصحاب النزعة التبادلية النظر إلى الناس ، باعتبارهم مستغرقين على نحو لا مناص منه في علاقات مواجهة مباشرة مع بعضهم البعض .

ويدركون أن نشاط البشر إنما يتم دائما وأبدا في ترابط ، وعلى نحو مشترك . ونجد أنفسنا ـ تأسيسا على النظرة التبادلية ـ إزاء قدر وافر من الألغاز والأحاجي ، مثلما هي تحقق قدرا كبيرا من الاستنارة بشأن ما نتحلى به من قدرة عادية جلية على تنشئة الأطفال ، بل وعلى إدارة حوار بسيط بين بعضنا البعض بشأن الطقس . ويبدو لنا أصغر وأبسط نظام بشري ـ مثل الأسرة ـ حسب المنظور التبادلي شيئا معقدا ، وله أسلوب عملي حاذق دقيق بل وغامض في غالب الأحيان . وبالمثل فإننا لكي نفهم من نعرفهم خير معرفة نجد أنفسنا إزاء مهمة معقدة وصعبة ، والتي لا تتحقق بنجاح دائما وأبدا . ونقول ما قاله أحد شخوص وودي ألين وهو يهز كتفيه : «من ذا الذي يستطيع الزعم أنهم يفهمون حقا وصدقا شخصا آخر»؟ وكم هو مذهل أن يصبح بالإمكان الاحتيال على هذه الأمور .



الفصل الثانـي

القــوس الأعظــم

أعرض في هذا الفصل بعض السبل التي اتخذها علماء الأنثروبولوجيا عند التفكير في التنوع البشري . سأحكي قصة صيغة من صيغ هذا التنوع ، وكيفية فهمها ، ثم كيف أفسحت السبيل لصيغة أخرى وفهم آخر .

توطدت دعائم الصيغة الأولى قبل الحرب العالمية الثانية . واستطاع علم الأنثروبولوجيا ـ كمؤسسة لها تمويلها وأقسامها الجامعية وطريقتها الخاصة للنشر في صورة كتب أو مقالات في الصحف ـ أن يصبح تدريجيا ما نعرفه عنه اليوم . ويغلب على هذه الصيغة الأولى للتنوع أنها ذات منظور لا تاريخي . وعمدت إلى تبرير الإنفاق الباهظ وصرامة الأحكام التي هي حصاد فترات طويلة من العمل الميداني في مناطق نائية . وأفضى هذا العمل الميداني إلى ظهور الأنثروبولوجيا الوصفية ، التي هي معرفة نوعية مميزة بصور الحياة الاجتماعية التي لم تكن موضع دراسة حتى ذلك الحين . والملاحظ أن عمليات الانفتاح على عالم شمال المحيط الأطلسي ، أو الانفتاح على أنثروبولوجيا شمال الأطلسى على أقل تقدير ، جرت صياغتها في الغالب الأعم في الزمن المضارع ، وهو ما يسمى الحاضر الإثنوجرافي Ethnographic Present . وكانت هناك أسباب جيدة تبرر ذلك . وكما سبق أن أوضحت فإن هذا الزمن المضارع لا يتضمن بالضرورة وجهة نظر لا تاريخية . ولكن كانت ثمة حاجة ملحة إلى الكشف عن سبل الحياة على

نحو ما هي عليه آنذاك وليس كما كانت في الماضي . بيد أن علماء الأنثروبولوجيا الأوائل أهدروا قدرا كبيرا من مصداقيتهم عندما أطلقوا العنان لتأملاتهم ، وعلى غير أساس ، بشأن ماضي الشعوب المسماة «البدائية» ، وهكذا بدا منطقيا أن نرى الأنثروبولوجيا الجديدة ، وقد آلت إلى ما آلت إليه لتوصف بأنها وجهة نظر «آنية» ، أو رهن الحاضر .

ولكن الظروف والتأويلات غير الملائمة بدأت تطفو على السطح ، إذ وضح أن العالم على النحو الذي حددته الصيغة الأولى لعلماء الأنثروبولوجيا ، لا يتسق دائما وأبدا مع حالة التعقد التي ظهر بها العالم في نظر المؤرخين ، أو علماء الاجتماع على سبيل المثال أو في نظر الباحثين الميدانيين الأنثروبولوجيين أنفسهم . ذلك أن المجتمعات التي بدت معزولة وبكرا دون تغيير ، إنما بدت بعد الفحص والدراسة للمرة الثانية أنها تأثرت بعمق بالمجتمعات الأخرى ، وتأثرت على وجه التخصيص بمجتمعات علماء الأنثروبولوجيا أنفسهم . وإذا بنتيجة هذه الاختلافات يبدأ التعبير عنها تدريجيا رويدا رويدا ، ولكن عن يقين في بيانات نظرية عامة تحدثنا عن التنوع . وبدا من المستصوب نشوء وعي جديد أكثر عمقا عن التنوع البشري . ويكشف هذا الوعي بصورة أكثر وضوحا وشمولا عن الطابع التاريخي للخبرة الاجتماعية ، والتواصل بين البشر على نطاق الكوكب الأرضي . ولا يزال هذا الفهم الجديد في طور التكوين . إنه لا ينسخ المعارف الأنثروبولوجية القديمة ، وإنما يوضح بقوة أن هذه المعارف نراها في ضوء جديد يضفي عليها دلالة جديدة .

القوس الأعظم

إن «ما تقدم» في هذه القصة له مصادره الفنية الكثيرة ، ولكن المصدر الوحيد الأكثر غنى في ضوء أهدافي التي أرمي إليها ، هو الفصل الثاني الذي يحمل عنوان «تنوع الثقافات» في كتاب روث بنيديكت «أنماط

الثقافة» Patterns of Culture ، الصادر عام ١٩٣٥ ، والذي لم تتوقف طبعاته المتتالية منذ ذلك الحين . والأفكار الواردة في الكتاب أفكارها هي ، ولكنها ليست أفكارها وحدها . ذلك أن غالبيتها ظهرت مع الدراسة الوليدة للأنثروبولوجيا الثقافية ، التي بدأت خلال السنوات الأخيرة قبيل القرن العشرين في الولايات المتحدة ، على يدي معلمها فرانز باوس بالاشتراك مع مساعديه وتلاميذه . بيد أنها عبرت عن نفسها بقوة ووضوح واستخدمت صورا كان لها تأثير واسع النطاق .

وجدير بالذكر هنا أن صدور كتاب «أنماط الثقافة» كشف عن اختلاف عميق في العلاقة بين الأنثروبولوجيا الاجتماعية البريطانية ، خاصة مدرسة العالم الإنجليزى رادكليف ـ براون ذات النفوذ الكبير آنذاك ، وبين الأنثروبولوجيا الثقافية الأمريكية . بيد أن هاتين المدرستين ، كما سأبين فيما بعد ، مشتركتان معا في الفروض الأساسية التي أحسنت بنيديكت التعبير عنها . وسوف أشير أيضا إلى أن هذين التراثين قد امتزج كل منهما بالآخر فيما بعد ، واندمجا على نحو وثيق حتى أصبح بالإمكان ، في حدود رؤيتي ، النظر إليهما باعتبارهما ضربين لتراث واحد أوسع نطاقا . وعلى أي حال ، فإن ما سيشتركان فيه على نحو قاطع هو الالتزام بالبحث الميداني ، باعتباره المصدر المحدد والنهائي للمعرفة .

وحكت بنيديكت الحكاية التالية لتقدم وتلخص لنا رؤيتها للتنوع الثقافي :

« تحدث إليّ أحد شيوخ الهنود الحفارين(*) ، كما يسميهم أهل كاليفورنيا ، حديثا طويلا عن أساليب أبناء جلدته في أيام زمان . كان مسيحيا وزعيما من زعماء أهله في زراعة الخوخ والمشمش في الأراضي المروية . غير أنه كان إذا ما تحدث إلى أحد رجال الدين المشتغلين بالسحر ، المسمين الشامان ، وقد كان بإمكانهم أن يحولوا أنفسهم إلى

(*) الهنود الحمر الذين يعيشون على اتخاذ جذور النباتات التي يستخرجونها من باطن الأرض طعاما لهم . (المترجم) .

دببة أمام عينيه أثناء رقصة الدب ، كانت يداه ترتجفان ، وصوته يتهدج بفعل حالة الاستثارة التي تغلب عليه . لقد بدا شعور أبناء شعبه بسلطان الأيام الخوالي أمرا فريدا . وكان أحب شيء لديه الحديث عن . . . الأطعمة التي كانوا يأكلونها . . . كانوا يطعمون «خير الصحراء » كما قال ، ولم يعرفوا شيئا عن محتويات العلب الصفيح ، ولا عن الأشياء المعروضة للبيع أو محال الجزارة .

وفجأة ، ودون مقدمات قطع رامون حديثه عن طحن نبات المسكيت وإعداد حساء جوزة البلوط ، وقال : « في البدء أعطى الرب لكل شعب كأسا من الفخار ، وشربوا جميعا جرعة الحياة بهذه الكأس . . . إذ غمسوا جميعا كؤوسهم في الماء ، ولكن كؤوسهم لم تكن سواء . وها قد تحطم كأسنا الآن . انقضى زمانه ولم يعد له وجود »(1) .

وهذه حكاية مثيرة زاخرة بالمعاني . إذ تشتمل في وقت واحد على صدمة الاستعمار ، وصورة علم الأنثروبولوجيا بين الشعوب المحتلة . علاوة على قدر كبير من التأمل الهادئ الرزين والملائم في تنوع الأعراق . وتستخدم بنيديكت في الصفحات التالية الصورة المجازية التي حكاها رامون وحياته الشخصية كمادة أساسية تطرزها بتفسيراتها وفهمها الخاص . واستهدفت خطتها تدريجيا إضافة تعليقات وتفسيرات ، بحيث قادت القارئ في هدوء وسلاسة من حكاية البحث الميداني إلى تعاليم علم الأنثروبولوجيا بعامة . ومن ثم فإن كتاب «أنماط الثقافة» ليس سجلا لمادة بحث ميداني ، بل أصبح مادة تبرهن على خصوصية البحث الميدانى والاستخدام المميز للمقابلات الشخصية ، مع الأفراد والجماعات موضوع الدراسة في الأنثروبولوجيا الوصفية (الإثنوجرافيا) ، وكيف يمكن تحويلها لتصبح دراسة نظرية عامة .

وتستطرد قائلة : هناك كؤوس أخرى للحياة لا تزال باقية ، ولعلها تحتوي على المياه ذاتها ، غير أن الخسارة لا يمكن تعويضها . ليست القضية بذل جهد لا طائل تحته للإصلاح عن طريق إضافة شيء هنا وإسقاط شيء

هناك . لقد كان التعبير هنا أساسيا ، ويكاد يكون صورة واحدة متكاملة[٢] . وهكذا كانت دلالة قصة رامون الرمزية عند بنيديكت هي أن كل أسلوب من أساليب الحياة ، متكامل مع الحياة وملتحم بها تماما مثل الكأس له كيانه الواحد الصحيح . حقا لقد بدت وحدته في نظر بنيديكت من خلال إمكانية كسره . فهذه فكرة محورية في دراستها ، وعمدت إلى المزيد من توضيحها وإحكام صياغتها في الأجزاء التالية من كتاب «أنماط الثقافة» . ولكن حري بنا أن نلحظ أيضا أنه كلما كان بالإمكان إعادة بناء قصة رامون دون الاستعانة بتفسير بنيديكت ، لانتهى بنا الحديث وعلى نحو مذهل إلى أمرين : إحساس بفقدان ماض لا يعوض ، وشعور بتباين عرقي . إن الإضافة العرضية المتمثلة في قولها «يكاد يكون صورة واحدة» لا تتعارض مع صيغة رامون ، وإن لم تكن بالضرورة جزءا منها . إذ كانت هذه هي نظرتها ، لا نظرته هو ، والتي أكدت أن الثقافات تتصف بالوحدة الشاملة المتكاملة التي لا سبيل إلى ترميمها ورتقها : فالثقافة ، كما أوضحت بعد ذلك في الصفحات التالية من الكتاب «شأنها شأن الفرد ، نمط من الفكر والعمل المتسق مع بعضه البعض بدرجة أو بأخرى» . وأود أن أؤكد هنا أنه كان في عقل بنيديكت هدف محدد ترمي إليه ، ألا وهو وضع رؤية عامة عن التنوع البشري ، على نحو ما تصور علم الأنثروبولوجيا آنذاك ، وقد كان لا يزال علما حديثا نسبيا يصارع لإثبات وجوده .

نتيجة أخرى لازمة عن الرؤية الاستطرادية لبنيديكت ، وهي أن التمايز الاجتماعي والثقافي ، مثله مثل الكأس له حوافه المحددة الواضحة المعالم ، وله استقلاله وتفرده عما سواه . إنه إما أن يبقى أو يندثر . إن رامون يعيش في هذا المجتمع أو في ذلك . ولهذا تمضي بنيديكت في تأويلها لما يعنيه رامون ، وتقول :

الأشياء التي أضفت معنى ودلالة على حياة شعبه ، والطقوس المحلية عند تناول الطعام ، والتزامات النظام الاقتصادي ، وتعاقب الاحتفالات الجماعية في القرى ، والاستغراق في رقصة الدب ، ومعاييرهم حول الخطأ والصواب . . . لقد

ولت جميعها واختفت ، واندثر معها شكل حياتهم ومعناها . . . لم يقصد رامون أن ثمة شكا فيما يتعلق بانقراض أهله ، ولكنه يحتفظ في وعيه بذكرى فقدان شيء عزيز قيم يعادل الحياة ذاتها ، هو جماع نسيج معايير شعبه ومعتقداته(٣) .

وتشير بنيديكت هنا إلى أنه يجمع بين ثقافتين في آن واحد وغير متماثلتين ، من حيث القيم وأساليب التفكير . ياله من مصير صعب(٤) . وترددت أصداء هذه النظرة على لسان زميلتها وصديقتها المقربة إليها ، مارجريت ميد التي كتبت تقول : « إذا ما أدركنا أن كل ثقافة إنسانية ، شأن كل لغة ، هي كل متكامل . . . إذن نستطيع أن نرى أن الأفراد أو جماعات البشر إذا ما كان لابد أن يتغيروا . . . فسوف يكون الشيء الأهم هو أن يتحولوا من نمط كلي متكامل إلى آخر »(٥) .

لذلك فإن علم الأنثروبولوجيا ، وحسب هذا المنظور ، يكون معنيا بشخص مثل رامون أساسا لدراسة ما كان عليه في الماضي . . . أي دراسة نمط كامل للحياة . . . أو ما سيكون عليه نسله في المستقبل ، نمط الثقافة العالمية «الكوزموبوليتانية» للولايات المتحدة المتحدثة بالإنجليزية . وتأسيسا على هذه النظرة يغدو العالم البشري مؤلفا من كيانات متمايزة ومستقلة : مجتمع واحد وثقافة لها الهيمنة ، ولكنها تظل متغيرا مستقلا بين أكفاء . وكما أشار منذ عهد قريب جيمس كليفور ، مؤرخ علم الأنثروبولوجيا : إن كل ثقافة يمكن تصورها باعتبارها «نوعا طبيعيا» شأن تصورنا لكيانات العالم الطبيعي ـ أنواع النباتات ، وأنوع الحيوانات ، وأنواع المعادن ـ باعتبارها أنواعا طبيعية .

وإن قابلية الثقافات للتمايز والاستقلال ترتبط ارتباطا وثيقا بقسمة أخرى تميز رؤية بنيديكت ، ألا وهي تنوع سبل الحياة تنوعا هائلا على نحو غير قابل للتنبؤ ، ويكاد يتعذر حصره . وكتبت في هذا تقول :

« في الثقافة . . . يتعين علينا أن نتخيل قوسا أعظم اصطفت عليه المهام المحتملة ، الناجمة سواء عن دورة العمر البشرية أو عن البيئة أو

الأنشطة المختلفة للإنسان . . . إن كل مجتمع بشري أيا كان موقعه قام بعملية انتقاء بين مؤسساته الثقافية . وإن كل مجتمع يبدو من وجهة نظر مجتمع غيره أنه يغفل أمورا أساسية ويستثمر أشياء لا عقلانية . فثمة ثقافة تكاد لا تقر بالقيم النقدية (نسبة إلى النقود) ، في حين اتخذتها ثقافة أخرى أساسا لها في كل مجال من مجالات السلوك . وثمة مجتمع يتجاهل التكنولوجيا على نحو لا يصدقه عقل . . بينما مجتمع آخر يناظره في البساطة زاخر بالإنجازات التكنولوجية التي تبدو معقدة ، وتلائم مقتضى الحال على نحو محكم يثير الإعجاب »[٦] .

وهكذا فإن هذا «القوس الأعظم» يتألف من تجارب كثيرة معيشة ، واستكشافات كثيرة للإمكانية البشرية ، وانتقاءات كثيرة من أنواع لا نهاية لها لما يمكن الإفادة بها واستخدامها بطريقة ما في الحياة . ودعمت بنيديكت هذه النظرة حين اقتدت بمعلمها فرانز باوس وقالت ، مثلما أن فم الإنسان قادر على أن يصدر عنه بالفعل متصل لانهائي من الأصوات المتنوعة ، في الوقت الذي تنتقي فيه بالفعل أي لغة عددا محددا فقط من الأصوات باعتبارها ذات دلالة ، كذلك فإن أي ثقافة تختار فقط عددا محدودا من الاستعدادات الممكنة للحياة المشتركة . وإن معنى الانتقاء أو الاختيار هنا لا يتضمن أبدا أي عملية فعلية ، يتم بناء عليها اختيار الأصوات أو الأعراق أو التاريخ . وإنما يهدف التأكيد هنا إلى التركيز على معنى التجريب العملي المجرد من الحوافز . والتباين المعنوي المجاني الذي أثمر على الرغم من ذلك مجموعة رائعة متباينة ، من صور محكمة النسج غالية القيمة وذات بهاء .

أصداف البحر

بعد صفحات قليلة خلفت بنيديكت وراء ظهرها صور الكأس والقوس الأعظم ، وانهمكت في سرد أمثلة إثنوجرافية بهدف توضيح حجتها

وإحكام صياغتها . بيد أنها وهي في سبيلها إلى ذلك يبدو لنا بوضوح أكثر أن الصور الأولى التي بدأت بها هي الأكثر ملاءمة . حقا هناك ـ بمعنى من المعاني ـ صورة أساسية تشبه إلى حد ما خزائن العرض في المتحف ، حيث يجد المرء بداخلها مجموعة من المعروضات المتمايزة والمستقلة والمتكاملة مع بعضها البعض ، وكل منها لها تفردها ، ولكنها في الوقت نفسه تقاسم المعروضات الأخرى في صفة جوهرية . لم تستخدم بنيديكت هذه الصورة المجازية في كلامها ، غير أن علماء الأنثروبولوجيا ، بمن فيهم بنيديكت ، كانوا على صلة وثيقة بالمتاحف في أمريكا وفي غيرها من البلدان آنذاك . ويبدو أن قدرا كبيرا من كتاباتها متأثر بالعارضة الأساسية «المجموعة المقتنيات» ، وهي كلمة باتت تنطبق على الأعراف والمعتقدات والثقافة الروحية ، مثلما تنطبق على الأواني والأقنعة والثقافة المادية المعروضة في المتاحف .

وها أنذا أفي بوعدي بأن أكشف عن قدر من الاتساق بين هذه النظرة التي تنظر إلى الثقافات نظرتها إلى المتحف ، وبين نظرة أخرى تبدو مغايرة في ظاهرها ، ألا وهي الأنثروبولوجيا الاجتماعية البريطانية . حقا إن مالينوفسكي ، وهو أحد اثنين من أعظم البريطانيين تأثيرا والمعاصر لبنيديكت ، كان نزاعا في أعماقه إلى تأييد النهج الأمريكي . غير أن رادكليف براون وهو الثاني من بين اثنين من علماء الأنثروبولوجيا البريطانيين المبرزين ، كان معارضا عنيدا للحديث عن «الثقافة» ، وأدى به ذلك إلى شل عزيمة الكثيرين من زملائه وخلفائه في بريطانيا . ومع هذا كشف عن توجه نحو التنوع يماثل بشكل أساسي ومن نواح كثيرة توجه بنيديكت . وإليكم هنا فقرة كتبها تبدو في ظاهرها مستوحاة من صورة عن شاطئ البحر ، ولكن تلوح في الواقع من بين أسطرها ظلال التماثل مع ومضات المتحف التي تومض في الخلفية . إنه يكتب عن «البيئة الاجتماعية» فيقول :

« إذا ما التقطت واحدة من أصداف البحر وأنا على الشاطئ ، فإنني أتعرف عليها من حيث إن لها بنية خاصة . وربما أعثر على أصداف أخرى

من النوع ذاته له بنية مماثلة . وهكذا يحق لي القول إن ثمة شكلا لبنية مميزة للنوع . وبعد أن أفحص عددا من الأنواع المختلفة يصبح في وسعي أن أتعرف على صورة أو أساس لبنية عامة . . . وأدرس فاحصا مجموعة محلية من سكان أستراليا الأصليين «الأبورينيز» وأجد نظاما للأشخاص لدى عدد معين من العائلات . أسمي هذا الوضع البنية الاجتماعية لهذه المجموعة بذاتها في تلك اللحظة من الزمن . وثمة مجموعة محلية أخرى لها بنية تشبه من نواح مهمة كثيرة بنية المجموعة الأولى . ومن ثم أستطيع بناء على الدراسة الفاحصة لعينة ممثلة لجماعات محلية في منطقة واحدة ، أن أصف صورة معينة تميز البنية »[٧] .

لقد كان المتحف الذي تصوره رادكليف براون مستمدا من التاريخ الطبيعي وليس من علم الإثنولوجيا ، غير أنه اختار ، من باب المناظرة ، شيئا مماثلا جدا لكؤوس بنيديكت ليستخدمه أداة للتمثيل . فأصداف البحر صلبة وقابلة للكسر ، الطبيعي وليس وكل واحدة منها متمايزة بوضوح عن الأخرى ، كما يمكن تجميعها وصفها حسب نظام نسبي ، وتدخل بسهولة ويسر ضمن «الأنواع الطبيعية» .

حقا إن رادكليف براون يحدد صفات هذه الموضوعات بطريقة مختلفة جدا عن طريقة بنيديكت . إنه معني «بنسق ترتيب الأشخاص» و «البنية الاجتماعية» . ونراه في موقع آخر وهو يحاول الإبانة عن مفهومه للبنية الاجتماعية ، يركز على «المؤسسات السياسية» وحياة الطقوس والشعائر[٨] . ويختلف هذا الترتيب والتقييم عن قائمة موضوعات مناظرة وثيقة الصلة في مجتمع رامون ، على النحو الذي أثبتته بنيديكت التي كانت ، كما هو واضح ، معنية أكثر بنسق نظام الأفكار والقيم وليس بالأشخاص . «جماع نسيج المعايير والمعتقدات بين أهل رامون»[٩] .

ولقد كان رادكليف ـ براون معنيا فقط بالطابع المتكامل للموضوعات التي يهتدي إليها . وكتب عن الأنساق الاجتماعية في مناظرة مع الكائنات الحية

التي تعمل الأعضاء المكونة لأجسامها، في تناسق مع بعضها البعض (على نحو ما فعلت بنيديكت من حين إلى آخر). ورأى أن مهمته تشبه دور عالم التشريح المقارن أو عالم الطبيعيات. وقال إن منهج العلوم الطبيعية يرتكز دائما على المقارنة بين الظواهر موضوع الملاحظة[١٠]. وإن هدف المقارنة هو اكتشاف ما هو عام وجوهري من الصفات الخاصة بالمجتمعات البشرية جميعها، في الماضي والحاضر والمستقبل. ولم تكن بنيديكت تقريبا شديدة التمسك بلغة العلم، وإنما استخدمتها بين حين وآخر، فتكتب على سبيل المثال عن «المجتمعات التي ترتبط تاريخيا بمجتمعاتنا بعلاقة هي أضعف ما تكون»، فتصفها بأنها «المعمل الوحيد للأشكال الاجتماعية المتاحة لنا أو التي سوف تتاح لنا في المستقبل»[١١].

ولغة العلم هذه، شأنها شأن عارضة المقتنيات في المتحف، تشير إلى سمة أخرى مشتركة بين النظرتين، وهذه السمة هي انصراف عن التاريخ، وتوجه ناحية السرمدية. ذلك أن كلا من بنيديكت ورادكليف ـ براون يريان أن عالم الأنثروبولوجيا لديه ما يبرر تماما عقد مقارنة، ولنقل على سبيل المثال، بين مجتمع اليونان القديم والمجتمع الراهن لهنود البويبلو Pueblo، أو سكان أستراليا الأصليين «الأوبورينيز»، وكأنها مجتمعات قائمة داخل ناقوس زجاجي مقطوعة الصلة عن إطارها التاريخي. والجميع سواء من حيث الصواب داخل ذلك المعمل الكبير باعتبار ما نحن بصدده، تجارب في الحياة المعيشة (بنيديكت) أو باعتباره نماذج (رادكليف ـ براون). والملاحظ أنه بقدر اتخاذهما العلوم الطبيعية نموذجا للمعرفة ـ وقد كان رادكليف أبعد مدى في ذلك من بنيديكت ـ كان إقرارهما أن هذه المعارف هي بطبيعتها معارف كلية شاملة ونسقية، بمعنى أنها مقبولة على حد سواء في كل مكان وزمان. علاوة على هذا فإن رؤية المجتمعات على هدي نظرية مقارنة في الأساس، تولد عنها شعور بالتعالي وكأنها نظرة إلى مشروع له هدف مهم وخطير بحيث يضعه صنوا للعلوم الطبيعية. وكان هذا المناخ مفيدا في حالة الجدال مع الآخرين من أمثال

علماء البيولوجيا التطورية ، وعلماء النفس الذين كانوا وقتذاك (ولا يزالون) يطرحون آراء حول الطبيعة البشرية ، تغفل تماما كل ما من شأنه أن يقوم برهانا على التنوع الذي يؤكد عليه علماء الأنثروبولوجيا . ولقد كان لمفهوم السرمدية ، في هذا الإطار ، طابع خطابي سجالي . بيد أنه كان في الوقت ذاته متسقا تماما ، بل وضروريا في الحقيقة لمفهوم الثقافات أو المجتمعات باعتبارها كليات محدودة ، أي واضحة المعالم والحدود integral and bounded . وما أن أصبح مقبولا القول بقابلية التاريخ للتحول والتقلب ، حتى بدأ مفهوم تكامل ومحدودية الثقافات يتهاوى ويتلاشى .

مـا بيـن القصتيـن

كتاب «أنماط الثقافة» كتاب غني ومعقد حتى أنني لم أكد أخدش سطحه . والقسط الأكبر منه تعليق اجتماعي . ويعالج القضايا الخلافية الشائعة في وقته ذات المضمون الاجتماعي بل والسياسي ، ويقدم معارف إثنوجرافية عن تنوع الثقافات باعتبار ذلك واقعا في ذاته ، وأمرا قيما لعلاج الاتجاهات والممارسات السقيمة في مجتمع شمال الأطلسي . ويكشف التنوع عن أن الأشكال الأخرى للحياة ممكنة ، وعن أننا لسنا فقط أسرى حدود تراثنا نحن أو أسرى نظرتنا النزقة إزاء الطبيعة البشرية ، كما يوضح التنوع أننا نستطيع ، بل ويتعين علينا أن نتعلم كيف نقيم صلاحية سبل حياة الآخرين . وها هنا فقط يمكن أن تظهر حضارة متسامحة وتعددية . وإذا عرفنا أن كتاب «أنماط الثقافة» لا يزال يطبع حتى الآن وبعد مضي خمس وخمسين عاما على ظهوره ، فإن هذه الحقيقة دليل صادق على أهمية موضوعه مع مرور الزمن والفهم العميق له .

بيد أن النظر إلى الكتاب بعد هذه المدة يجعلنا نكتشف فيه كذلك مظاهر تدعو إلى السخرية لم تكن مقصودة ، أو كانت خافية عن الإدراك وقتها ، ولكنها وضحت لنا الآن . إذ تكشف بنيديكت عن وعي حاد بأن مجتمعات شمال الأطلسي دخلت مؤخرا (منذ قرون) ، في اتصال مع

مجتمعات يدرسها عادة علماء الأنثروبولوجيا وأن هذا الاتصال ترتبت عليه نتائج بعيدة الأثر، بل وغالبا ما كانت مؤلمة. وتعترف، أو تشدد في الحقيقة، على أن حضارة شمال الأطلسي ذاتها أحاطت بها تحولات تاريخية عميقة. وتقرر بوضوح أن جميع المجتمعات التي يدرسها علماء الأنثروبولوجيا لها تاريخ إنتاجي طويل، هو الذي أفضى إلى ظهور أشكال الحياة موضوع دراسة العلماء.

غير أن جميع هذه الرؤى النافذة نراها مفصولة بوضوح عن مفهومها الخاص بالأنثروبولوجيا وموضوع دراستها. واستخدمت كناقدة واقع التحولية عن ثقة ودون تمحيص، ولكنها بصفتها باحثة نظرية في الأنثروبولوجيا أغفلت هذا الواقع. ونستطيع أن نرى الجانب الأكبر الداعي للسخرية في عرضها لقصة رامون. فهو حسب روايتها وتفسيرها ساكن يحظى بالاحترام، يقيم حاليا في وسط اجتماعي حقيقي «إنه مسيحي وزعيم بين أهله في زراعة الخوخ والمشمش في الأراضي المروية». غير أن يديه ارتجفتا، وصوته تهدج بفعل الاستثارة عندما تحدث عن رجال الدين المشتغلين بالسحر «الشامان» في الأيام الماضية. والشيء اليقيني أن هذا كله ـ المسيحية والحنين إلى «الشامان» وزرع الخوخ والمشمش لمصلحة اقتصاد السوق، بيدي رجل لا يزال واحدا من أبناء شعبه الهندي الأمريكي ـ مثال لوضع إنساني لا يقل إثارة للانتباه ولفتا للأنظار، وهو على حد سواء أسلوب حياة مميز، ولغز جدير بالبحث. غير أن بنيديكت تقنع بالقول إنه جمع بين ثقافتين غير متماثلتين من حيث القيم وأساليب الفكر. وربما تكون هاتان الثقافتان غير متكافئتين. وربما غير مفهومتين إحداهما للأخرى، إذا ما نظرنا إليهما في ضوء نظرية أصداف البحر التي تحدثنا عن ثقافات هشة ومستقلة عن بعضها البعض. بيد أن رامون كان يحتال للنجاح في تدبير أمره والمضي قدما للعيش وفقا لهذه الصورة أو تلك. كذلك كانت بنيديكت نفسها تحتال للتحدث إليه، وتبذل جهدها لتتعلم شيئا منه، بل وتجاهد للمشاركة بقدر ما في حياته. وإذا ما أخذنا هذه

الانتقادات مأخذا جادا فإنها سوف تكشف عن أوجه نقص خطيرة جدا في نظرية أصداف البحر حول الثقافة .

وخطتي هنا هي أن أتحرك بسرعة ويسر إلى «ما بعد» القصة . . . إلى الإجابة الراهنة التي يجيب بها علم الأنثروبولوجيا على نظرية أصداف البحر . ولكن جدير بنا أن نتريث قليلا في حديثنا عن «ما بين» : لماذا ينأى علم الأنثروبولوجيا بعيدا عن المفاهيم المشتركة بين بنيديكت وراد كليف ـ براون؟

لعل الإجابة الأكثر صراحة ومباشرة هي أن العوالم التي يكتشفها علماء الأنثروبولوجيا تشبه دائما عالم رامون ، محطة دائمة عند منتصف الطريق تقع ما بين حالة وأخرى ، بين ماض ومستقبل ، وبين مجتمع وآخر . وليسمح لي القارئ بأن أوضح هذا بمثال استقيته من بحثي الميداني ، وسبق لي أن عرضته في كتاب لي بعنوان «رهبان الغابة في سري لانكا» . ذلك أنني عندما وصلت إلى سري لانكا لدراسة البوذية كانت خطتي هي أن أكتشف كيف امتدت الحياة بقواعد السلوك التي نصت عليها هذه العقيدة الدينية في الممارسات اليومية للبوذيين أبناء سري لانكا . واشتمل متاعي من الأفكار على فرض خفي دون أن أكون واعيا به . ويقضي هذا الفرض بأنه لابد أن ثمة شيئا قديما وأصيلا يتعين كشفه ، وإن كان قد فقده أبناء سري لانكا الحاليون شأن رامون . وهكذا بلغت بيّ الإثارة مبلغها حين عرفت مصادفة في ركن بعيد من أركان الجزيرة ، بوجود رهبان الغابة المجهولين تقريبا لدى عالم الدراسات الأكاديمية في شمال الأطلسي . وبدا لي أنهم يجسدون أقدم مبادئ بوذا نفسه وأكثرها أصالة . وظهرت أمامي مشكلة وحيدة : إن حركة رهبان الغابة لا يرجع تاريخها إلى ٢٥٠٠ عام مضت ، وهو عمر البوذية ، وإنما يكاد لا يتجاوز عمرها أكثر من ٢٠ عاما . وسبق أن أشار روي داندراد في مكان ما إلى أن دراسة الثقافة في عالم اليوم تشبه دراسة الجليد عند منتصف كتلة جليدية منهارة . وكانت هذه هي خبرتي ، وخيل إليّ أن ثمة أسبابا تدعو إلى التفكير في أن كتلة

التحول سريعة وقوية اليوم بوجه خاص . ولكن ما أن نفذت إلى أعماق أسلوب حياة الرهبان حتى اكتشفت أنهم لم يبقوا أبدا على حالهم دون تغيير . إن كتلة الجليد المنهارة تتحرك منذ زمن طويل .

وهناك أسباب أخرى ، إن علم الأنثروبولوجيا جزء من عالم أوسع في الدراسة والفكر ، وليس لنا أن نظنه قد بقي على حاله دون أن يتأثر بلغز التغيير ، على النحو الذي كشف عنه المؤرخون وعلماء الاجتماع . لقد نما علم الأنثروبولوجيا حتى أصبح موضوعا أكثر ضرورة وأكثر انغماسا في الجانب العملي . ثم إن علماء الأنثروبولوجيا التطبيقية مطالبون بفهم الناس وهم في وضع رامون تحديدا ، وليس كما كان رامون في الماضي ، أو كما سيكون في المستقبل . إن علم الأنثروبولوجيا ذاته قد نما وشب قليلا عن الطوق ، وإن ذات الشعوب التي بدت ؛ أو تم عرضها كشعوب لم تتغير وقت دراستها لأول مرة ، نراها الآن هي نفسها وقد انتقلت من وضع إلى آخر . ولعل أكثر هذه التغيرات حدة هو ذلك الذي حدثنا عن تاريخه كولن تيرنبول ، الذي حدثنا بطريقة مثيرة للمشاعر ، عن العالم السرمدي لأقزام مبوتي Mbuti في الكونغو البلجيكية ، في كتاب «شعب الغابة» الصادر عام ١٩٦١ . ولكنه كتب ما يلي في كتاب «أقزام مبوتي : التغير والتكيف» الصادر بعد ذلك باثنين وعشرين عاما :

« كنت لأول مرة بين أقزام مبوتي في غابة إيتوري Ituri ، حيث ما كان يعرف آنذاك باسم الكونغو البلجيكية في عام ١٩٥١ . ولاحظت أنه على الرغم من قصر المدة أن الأمور تغيرت ، وبات لزاما أن أصحح انطباعاتي في الأول . وعندما عدت للمرة الثالثة في الأعوام ١٩٥٧ - ١٩٥٩ عشت فترة صعبة ، أحاول فيها أن أوفق بين بعض من اكتشافاتي الأولى وبين ما وجدته آنذاك . وعند عودتي ثانية إلى نفس المنطقة من الغابة ذاتها في الأعوام ١٩٧٠ - ١٩٧٢ بدا لي وكأنه لابد أن أناقض نفسي من جديد في كل ما ذهبت إليه »[١٢] .

ولكن مثلما اضطر تيرنبول إلى أن يسلم على كره منه ، وأن يقر بما هو ضد رؤية مستقرة في الأعماق عن السعادة البدائية الثابتة غير المتغيرة ، والتي حدثنا عنها في «شعب الغابة» ، فإن هذا لم يكن بالضرورة تناقضا مع الذات وتصويبا للذات بل مسألة تغير يجري أمام عينيه .

ولكن يجب علي ألا أعطي انطباعا بأن مظاهر القصور في نظرية أصداف البحر ، كانت لها الهيمنة الكاملة على الفكر الأنثروبولوجي ، أي على ممارسات علماء الأنثروبولوجيا . إن ما يعرفه علماء الأنثروبولوجيا هو البحث الميداني الإثنوجرافي : الدراسة المكثفة وطويلة المدى لجماعة صغيرة إلى حد ما من خلال علاقات تقوم على قدر من المواجهة (ويجب أن نؤكد أن هذه الدراسة تستكمل ببحث تاريخي إضافي) . وأن أول مهام عالم الأنثروبولوجيا في الميدان هو أن يستبين مما يجري ويثبته ، كما أن أول مهام عالم الأنثروبولوجيا حين يعود إلى مكتبه هو أن يصف ما يجري . هذا الوصف ـ أو لنقل بلغة علماء الأنثروبولوجيا ، هذه الترجمة ، وهذا الدور الذي يستهدف جعل الغريب مألوفا ، وغير المفهوم مفهوما ، وغير المتناسق متناسقا ـ لا يستلزم بالضرورة ، في المرحلة الأولى معالجة التغير . إن ما يحتاج إلى معرفته بداية قراء كتابي «شعب الغابة» و «أقزام مبوتى : التغير والتكيف» ليس أن احتفال موليمو Molimo الملهم لأقزام مبوتي قد تغير بهذه الطريقة أو تلك ، بل أن يعرفوا بداية ما هو . وثمة دراسات كثيرة ممتازة ، بل وجميلة ، في مجال الإثنوجرافيا التي لا تتجاوز حدود الترجمة بهذا المعنى .

أوروبا وشعوب ليس لها تاريخ

منذ أن بدأ كل من بنيديكت ورادكليف ـ براون كتاباتهما ظهرت إجابات كثيرة عن مظاهر قصور نظرية أصداف البحر . ونحن لا نزال في غمرة الحوار والمناظرة . وإذا أردنا أن نستبين بوضوح أين وكيف يمكن

تلخيص هذا الحوار، سنجد أن الأمر أشد عسرا مما كان عليه الحال زمن بنيديكت. ولكن العمل الذي يعبر، في تقديري، أفضل تعبير عن الإجابة الجمعية لعلم الأنثروبولوجيا هو كتاب إريك وولف «أوروبا وشعوب ليس لها تاريخ» "Europe and the People Without History" الصادر عام ١٩٨٢، أي بعد حوالي ٥٠ عاما من صدور «أنماط الثقافة». وهذا هو «ما بعد» قصتي. وكتاب «أوروبا وشعوب ليس لها تاريخ» كتاب كبير الحجم، موسوعي شامل، ليس سهل التناول شأن كتاب بنيديكت، بل نراه معنيا أشد العناية بالحجة المدروسة، والبينة المطابقة بعناية لمقتضى الحال. إن وولف، شأنه شأن بنيديكت، يستقطر أعمال علماء الأنثروبولوجيا الآخرين في الوقت الذي يقدم مساهماته الخاصة. وكتابه، شأن كتاب «أنماط الثقافة» يمثل أيضا جهدا من جهود النقد الاجتماعي والسياسي، ويسهم في طرح رؤية مغايرة تماما عن التنوع البشري.

ويطرح وولف، شأن بنيديكت، أفكارا لا يستسيغها جميع علماء الأنثروبولوجيا. وكتاب «أوروبا وشعوب ليس لها تاريخ» يشبه إلى حد كبير فطيرة البيتزا الفاخرة: إنها كبيرة جدا بحيث تفي بكل ما تحتاج إليه منها، وهي الأفضل نوعا في المدينة حتى الآن، وتمثل وحدها وجبة كاملة، وإذا حدثتك نفسك عن شيء خاص ستجده فيها، علاوة على ما تحتويه من طعم سمك الأنشوقة. بعض الناس يحبون النكهة النفاذة لسمك الأنشوقة والبعض لا يحبونها. ويجدون في هذه الحالة الماركسية، أو لنقل يجدون منظورا غنيا بالمعلومات وليدة المساجلات والتعارك، الممتد على مدى حياة المرء مع الكثير من المشكلات التي ظلت هي هي عن التغير والتي شغلت ماركس، وتتعلق فقط ببلدان نحن اليوم ننسبها إلى العالم الثالث، ومع أحداث وموضوعات لم يكن ليستطيع ماركس أن يتنبأ بها. والنتيجة هي أن وولف مَن ناحية صاغ رؤية شاملة على المستويين الأكبر للحياة البشرية، أي النسق العالمي، والأصغر، أي حياة الأسر والمجتمعات المحلية. وليس للمرء أن يبحث

لديه عن فهم لأبعاد أخرى لها نفس النفوذ والتأثير ، مثل الأبعاد الدينية أو اللغوية أو الفنية . وهو لا يعطي مساحة كبيرة لمعالجة قوى القومية والعرقية ، وقد كان لهما تأثيرهما القوي في وعينا الجمعي وقتما كنت أكتب هذا الكتاب . ولنا أن نقول في هذه الحدود إن وولف يقدم صياغة جديدة مقنعة لأفكار ماركس التاريخية ، من أجل استخدامها في مجال الأنثروبولوجيا ، كما يعرض إجابة مفحمة عن المعضلات التي أثارتها مفاهيم الثقافات الثابتة المتكاملة غير المتحولة . وهذا الإنجاز الأخير هو الذي سوف أركز عليه .

يطرح وولف فكرته الأساسية على النحو التالي :

« الغالبية العظمى من الجماعات التي درسها علماء الأنثروبولوجيا وقعت أسيرة تحولات فرضها عليها التوسع الأوروبي ، كما أسهمت هي أيضا في هذه التحولات . . . وهكذا نحن بحاجة إلى الكشف عن تاريخ «الشعوب التي ليس لها تاريخ» - التواريخ الفاعلة «للبدائيين» من المزارعين والعمال والمهاجرين والأقليات المحصورة »(١٣) .

ويستطرد قائلا : « إذا كان التمايز الاجتماعي والثقافي والاستقلال المتبادل سمة عامة للنوع البشري ، فإن لنا أن نتوقع أن نجد هذه السمة بسهولة شديدة ماثلة بين من نسميهم البدائيين أو «الشعوب التي ليس لها تاريخ» ، والتي نفترض أنها معزولة عن العالم الخارجي وعن بعضها البعض »(١٤) . ويعكس هذا رأيا عرضته بنيديكت التي كتبت تقول :

« على الرغم من العزلة النسبية لكثير من المناطق البدائية إلا أنها قضت قرونا تصوغ الأفكار الثقافية الرئيسية التي أضحت أفكارها هي . إنها تقدم لنا في صورة جاهزة المعلومات الضرورية بشأن التباينات الكبرى المحتملة في مظاهر التكيف البشري ، كما أن من اللازم تماما عمل دراسة نقدية فاحصة لها وصولا إلى فهم كامل للعمليات الثقافية »(١٥) .

ولكن وولف يسوق حججه مؤكدا العكس قائلا بأنه لم تكن هناك في واقع الأمر عزلة نسبية أو غير نسبية . ويطرح علينا المثال التالي الخاص بتجارة العبيد :

« نظرا لأن تجار العبيد الأوروبيين كانوا فقط ينقلون العبيد من الساحل الأفريقي إلى مناطق الوصول المستهدفة في الأمريكتين ، فقد كان الجانب الخاص بالتوريد التجاري موجودا كله بين أيدي الأفارقة . كان هذا هو «الأساس الأفريقي» الذي أقيم فوقه «بكلمات المفكر البريطاني صاحب النزعة التجارية مالاكي بوستلثوايت ، البناء الفوقي العظيم للتجارة الأمريكية وللقوة البحرية» . إن السكان في مناطق الساحل الأفريقي ابتداء من سينيجامبيا Senegambia أفريقيا وحتى أنجولا ، ينخرطون دفعات وراء دفعات في هذه التجارة التي توسعت أفرعها بعيدا داخل البلاد ، وأثرت في الناس الذين ربما لم يروا في حياتهم تاجرا أوروبيا على الساحل . وإن أي رواية جاءت على لسان كرو أو فانتي أو أسانتي أو إيجاو أو أيجبو أو كونجو أو لوبا أو لوندا أو نجولا ، والتي تصف كل جماعة بأنها «قبيلة» مكتفية بنفسها إنما تخطئ في قراءة الماضي الإفريقي والحاضر الأفريقي على السواء »(١٦) .

والملاحظ حتى الآن ، أن كتاب «أوروبا وشعوب ليس لها تاريخ» إنما يصب القسط الأكبر من اهتمامه لكي يعرض مناطق العالم الواحدة تلو الأخرى ، موضحا أن الجماعات البشرية التي بدت لنا في ظاهرها منعزلة ومحلية وغير متأثرة بشيء خارجي إنما اندمجت في واقع الأمر وبعمق في نظام عالمي متعاظم للتجارة والاستعمار وممارسة السلطة الإمبريالية . ورأى من الملائم لموضوع بحثه أن يتخذ عام ١٤٠٠ ، أي قبل الرحلات الاستكشافية الكبرى بداية لتاريخ العالم ، أو على الأقل بداية لهذا الجزء من التاريخ العالمي والذي يعنيه هو كثيرا . لذلك فإن علماء الأنثروبولوجيا حين ظهروا على المسرح بعد ذلك بأربعة أو خمسة قرون وجدوا عالما ليس بالعالم القديم أو البكر الذي لم يمس أو البدائي المنعزل ، بل وجدوا عالما صاغته عمليات تفاعل طويلة الأمد وواسعة النطاق مع ذات المجتمعات التي وفد منها علماء الأنثروبولوجيا .

ويؤكد أيضا أنه لا يوجد مجتمع معروف لنا باق على بدائيته الأولى وبكر لم يمس وأنه نتاج تاريخه الخاص وحده . إن جميع المجتمعات البشرية التي نملك تسجيلات عنها هي مجتمعات من الدرجة الثانية ، بل غالبا ما تكون من الدرجة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة . وإن التغير الثقافي أو التطور الثقافي لا يؤثر في مجتمعات منعزلة ، بل يؤثر دائما وأبدا في نظم متداخلة حيث تكون المجتمعات مترابطة بدرجات وأشكال مختلفة داخل «مجالات اجتماعية» أوسع[١٧] . ويستخدم وولف هنا صورا لأشياء صلبة صماء ، ولكن لكي يصف وجهة النظر التي يرفضها ، إذ يقول : «نحن حين نضفي على الأمم أو المجتمعات أو الثقافات صفات باعتبارها موضوعات متجانسة داخليا ، ومتمايزة ومحددة خارجيا إنما نختلق نموذجا للعالم يصوره وكأنه طاولة عالمية لكرات البلياردو ، حيث كيانات تدور وتدوم فوقها ، وكل واحدة مستقلة عن الأخرى شأن كرات البلياردو المستديرة الصلبة الصماء . وهكذا يبدو يسيرا علينا أن نفرز العالم وكأنه مؤلف من كرات ملونة مختلفة عن بعضها البعض»[١٨] .

وثمة دلالة أخرى لمفهوم «شعوب ليس لها تاريخ» :

« تعلمنا داخل قاعة الدرس وخارجها أن ثمة كيانا اسمه الغرب ، وأن للمرء أن يرى هذا الغرب في صورة مجتمع وحضارة مستقلين ومعارضين لمجتمعات وحضارات أخرى . . . أنجبت اليونان القديمة روما ، وأنجبت روما أوروبا المسيحية ، وأنجبت أوروبا المسيحية النهضة ، وأفضت النهضة إلى التنوير ، وتولدت عن التنوير الديمقراطية السياسية والثورة الصناعية . وتداخلت الصناعة مع الديمقراطية لتثمرا بدورهما الولايات المتحدة . . . (إنها) قصة نجاح معنوي ، وسباق على مدى الزمن حيث سلم كل عداء في السباق شعلة الحرية إلى المرحلة التالية ، وإذا كان التاريخ هو صياغة هدف في إطار الزمان ، إذن فإن أولئك الذين يطالبون بهذا الهدف لأنفسهم هم ، بناء على هذه الحقيقة ، القوى القادرة على التنبؤ بالتاريخ »[١٩] .

بعبارة أخرى ، إن أولئك الذين ليس لهم تاريخ ، البدائيين المعزولين ، يمكن أن يكونوا ، بناء على هذه النظرة المقبولة عادة ، عاطلين من أي هدف معنوي . علاوة على هذا ، يمكن القول : إنه لم يكن لهم تأثير في حيواتهم ومصيرهم ، ذلك لأن العنصر النشط الوحيد على المدى الطويل هو الحضارة ، التي تندفع الآن نحوهم في تطورها المستقل . لقد كانوا سلبيين خاملين ، في انتظار من يكتشفهم . ولكن وولف يؤكد العكس ، موضحا أن جميع الشعوب أينما كانوا لهم يد في تقرير مصيرهم ، وأنهم ليسوا مجرد عناصر قابلة ، بل وفاعلة أيضا .

وهكذا ، فإن رؤية التنوع التي يتبناها وولف هي رؤية تشدد على العلاقة بين الشعوب أو بين قطاعات السكان :

« إن القضية المحورية التي يؤكدها هذا الكتاب هي أن عالم البشر يؤلف وحدة كلية متنوعة ، شاملة لعمليات مترابطة بحيث إن أي حركة في إحداها تؤثر فيما عداها ، وشاملة لمباحث من شأنها أن تفكك هذه الوحدة الكلية إلى أجزاء ؛ وإن الفشل في إعادة تجميعها من شأنه أن يزيف الحقيقة . ومن ثم فإن مفاهيم مثل «الأمة» و «المجتمع» و «الثقافة» إنما تسمى أجزاء ، وتنطوي على خطر تحويل الأسماء إلى أشياء . ولكن فقط إذا فهمنا هذه الأسماء باعتبارها حزما من علاقات ، وردها إلى المجال الذي جردناها منه ، فإن لنا بذلك أن نأمل في تجنب الاستدلالات المضللة ، وأن نضاعف من نصيبنا في الفهم »[٢٠] .

وإذا قارنا هذه النظرة إلى التنوع بالقوس الأعظم عند بنيديكت ، نجد أنها تضعنا في وقت واحد أمام بؤرة اهتمام مغايرة وتقتضي زيادة في الدقة . . . وسوف تتغير البؤرة ، إذا جاز التعبير ، من مراكز الثقافات والمجتمعات إلى الأطر المحيطة بها وإلى العلاقات بينها ، ومن الوصف «الإستاتيكي» أو السكوني بدرجة أو بأخرى لخصائصهما إلى وصف دينامي للعمليات المتداخلة فيها . مثال ذلك أن وولف يحدد «المجتمعات» بأنها تكتلات

متغيرة من الفرق والقطاعات والفئات الاجتماعية ، والتي من دون أي منها ، تكون حدودا ثابتة أو تكوينات داخلية مستقرة(٢١) . وهذه نظرة بعيدة كل البعد عن نظرة رادكليف براون إلى المجتمع ، وتجعل من المجتمع شيئا أقل شبها بالموضوع الخارجي وأكثر شبها بالحدث أو سلسلة الأحداث . ويعالج وولف الثقافة بطريقة مماثلة . إنه يسميها «سلسلة عمليات تبني وتعيد بناء وتفكك مواد ثقافية» (مثل القيم الاجتماعية أو سبل تقسيم العالم إلى فئات) . وإذا ما تخيلنا الصورة التي قدمتها بنيديكت باعتبار أن منطلقها خبرة تأمل لمجموعة موضوعات داخل متحف ، فإن الصورة التي يطرحها وولف أكثر شبها بالصورة السينمائية كما يتخيلها عاشق السينما .

واستلزمت دقة وولف القيام بعمليتي تفكيك وإعادة تجميع . إنه لا يرفض المصطلحات القديمة كيفما اتفق ، بل يراها على أصح تقدير أداة ، أو لعل الأوفق أن نقول مرحلة على طريق الوصول إلى المنتج النهائي وهو الفهم . ويغدو من الأهمية بمكان من ناحية تفكيك النسق الدينامي الشامل ، وبيان كيف تعمل «المجتمعات» أو «الثقافات» كلا على حدة . وهذا هو السبب في أن نظرة وولف ، وكذا نظرتي التي أتبناها هنا ، لا ترفض الجهد التجميعي العظيم الذي أنجزته الإثنوجرافيا وتحقق على أيدى علماء الأنثروبولوجيا . بيد أن خطوة التفكيك هذه لابد أن تتبعها عملية إعادة تجميع ، بحيث نرى في النهاية ـ بنص العبارة التي أقتبسها من ألكسندر ليسر ـ المجتمعات وكأنها «أنساق مفتوحة . . . متداخلة على نحو معقد لا فكاك منه مع تجمعات أخرى ، قريبة وبعيدة في صورة نسيج وروابط شبكية»(٢٢) . وإن الكثير من المجتمعات التي فككها علماء الأنثروبولوجيا لا تزال تنتظر عملية إعادة التجميع ، وبيانا يوضح كيف نشأت وكيف تحولت في صورة «نسيج وروابط شبكية» شاملة حياتنا البشرية على أوسع نطاق .

ومن ثم فإن النسق الذي يعاد تجميعه ، وهو في خاتمة المطاف النسق العالمي في شموله ، هو نسق علاقات . وجدير بالذكر أن وولف يتصور العلاقات بطريقة خاصة . إن لها قوة خاصة بها ومميزة لها .

«إن العلاقات من شأنها أن تخضع بناء البشر لأوامرها الملزمة ، وتدفع الناس إلى مصفوفة اجتماعية ، وتضفي غائية على المصفوفات الناشئة . والعلاقات الرئيسية . . . تضفي قوة على النشاط الإنساني وتنفث فيه حياة ، وتدفع به قدما إلى الأمام . وكما قال ماركس إن الناس يصنعون تاريخهم ، ولكنهم يصنعونه في ظل ظروف ليست من اختيارهم هم . إنهم يفعلون ذلك تحت ضغط العلاقات والقوى التي توجه إراداتهم ورغباتهم»[٢٣] .

وسبق لي أن ذكرت أن وولف استخدم مثال تجارة العبيد ليوضح المعنى الذي يقصده من ذلك . ولا ريب في أن العبيد قد تأثروا ، ولكن تأثرت أيضا جميع المجتمعات الأخرى المتورطة في العبودية والاسترقاق ابتداء من بريطانيا ذاتها وحتى الأمريكتين ، وتجار العبيد الأفارقة الذين باعوا أفارقة آخرين للأوروبيين . وربما تورط كل فرد في ممارسة هذه التجارة ، وتمثلت المحصلة النهائية في قوة تتجاوز طاقة أي فرد للسيطرة عليها ، وهي قوة تأخذ شكل علاقات بين الناس : بين الأسير والآسر ، وكذا بين الأفريقي وتاجر العبيد الأوروبي ، وبين تاجر العبيد وصاحب الضياع الزراعية في الأمريكتين . وواقع الحال أن هذه العلاقات التي أضحت الآن أكثر وضوحا للباحثين الدارسين لمجتمعات شمال الأطلسي ، كانت أكثر من أن تضاهي تعقد العلاقات في أفريقيا ذاتها وأثر هذه العلاقات . وأفضت هذه العلاقات إلى نشوء عمليات سلب ونهب جديدة ، ودول مدججة بالسلاح ، وتأسيس تنظيمات متخصصة في مطاردة وصيد العبيد ، وافتراس المجتمعات التي لم تكن تملك مثل هذه التنظيمات الاجتماعية . ولقد اعتدنا منذ زمان طويل أن نعزو التغير الواسع النطاق إلى التكنولوجيا ، مثل استخدام البنادق في أفريقيا . ولكن قبل أن نلوم التكنولوجيا نحن بحاجة أولا إلى أن ننظر إلى العلاقات التي أضحت من خلالها صناعة البنادق ، والتسلح بها ، واستخدامها ، أمرا له أهميته ودوره . فالبنادق تستعبد الناس ، ولكن الناس يستعبدون بعضهم بعضا مستخدمين البنادق .

وليسمح لي القارئ بالعودة لحظة إلى قصة رامون . كانت بنيديكت على وعى شديد بالعناصر المثيرة للرثاء في ورطته ، غير أن دراستها الأنثروبولوجية عجزت بالمعنى الدقيق للكلمة ، عن وصفه أو فهمه . إنه لم يكن يعيش في هذه الثقافة أو تلك ، ولا في هذا المجتمع أو ذاك حسب وجهة نظرها . ذلك لأن صيغة فكر بنيديكت كانت تخضع فقط لمعايير كليات سكونية (استاتيكية) ، وليس في العلاقات المتداخلة أو البينيات in-betweens المفعمة حياة ونشاطا . هذا بينما نجد فكر وولف على النقيض من ذلك استهدف صراحة استيعاب وضع رامون . لقد استهدف فهم عملية الاستعمار ، ورد السكان المواطنين من هنود أمريكا إلى حالة اجتماعية جديدة تحولوا فيها جزئيا إلى فئة ، وتحولوا جزئيا أيضا إلى جماعة عرقية . وأصبح في مقدور وولف أن يصف لنا كيف دخل رامون في علاقات جديدة كأن يدخل في علاقات الدائن الزراعي وبائع السلع الزراعية في السوق . وأصبح في استطاعته كذلك أن يصف لنا أشكالا جديدة من العلاقات الاجتماعية ، نشأت بين رامون ورفاقه من الهنود الأمريكيين . وبات على استعداد في الأساس ـ وإن كان هذا في الحقيقة الجانب الأضعف والأقل صقلا في كتابه ـ أن يوضح لنا كيف وأن الشكل الثقافي الجديد للمسيحية أصبح مجاورا وموازيا للعقيدة الشامانية ، أو لنقل أصبح البديل الموازى أو الذي حل محلها على مضض .

حياة متحورة

هذه هي خاتمة قصتي عن كيفية تحول مفهومنا عن التنوع البشري . ترى ما هو مغزى القصة؟ المغزى الأول أن الحياة البشرية بطبيعتها متحورة . ومصطلح «متحورة» هنا هو مصطلح فني يستهدف التعبير عن الطبيعة التحولية الدائمة أبدا للتجربة الإنسانية ، وعن الصفة الزمنية المؤقتة التي تدخل في لحمة وسدى جميع المؤسسات والعلاقات الإنسانية . والملاحظ أن نظرية أصداف البحر عند كل من بنيديكت ورادكليف ـ براون

هي نقيض ذلك ، إذ تغفل الصفة الزمنية المؤقتة كما تغفل الطبيعة التحولية . ومن دواعي السخرية هنا أن مفهوم التنوع الثقافي الذي استشهدت عليه بنيديكت بمثال ، إنما صاغته من بدايته الأولى حتى نهايته لتؤكد أن البشر يتحولون ويتباينون على نحو مذهل يتجاوز المقتضيات المحدودة التي يفرضها الانتخاب الطبيعي . بيد أنها هي وآخرين رفضوا مثلها منذ البداية أن يولوا اهتماما حقيقيا لحالات التباين ، إذ لم يكن مفهوم الثقافة فقط مفهوما لاتاريخيا ahistorical ، بل كان في واقعه مناهضا للتاريخ anti historical . إن كل ثقافة لها قوتها السببية وطبيعتها المحافظة ، وتسم بميسمها المميز كل جيل وكل فرد بشري مبدع . والنتيجة كما قلت في موضع آخر ، أن الأنماط الاجتماعية والثقافية يكون لها في مثل هذه النظرية الطابع المحدد على نحو نهائي ، بحيث تدع مجالا محدودا للغاية للإرادة أو المصادفة أو التغير ، أو لتداخل وتشابك الظروف والملابسات . وهكذا يمكن القول بصورة أو بأخرى إن كل الأشياء تظهر إلى الوجود متماثلة في كل زمان . ومثل هذه النظرة غير التاريخية ، كما لاحظ جي . دي . واي . بيل J. D. Y. Peel «لا تتسق مع مفهوم واقعي عن المجتمع وكيف يكون ، وعن التجربة البشرية فيه ، ذلك لأنها تلغي التغيير وحالة عدم الاكتمال والقدرة الكامنة المحتملة والذكريات والنوايا ؛ أي في كلمة واحدة تلغي التاريخية[٢٥] .

والمغزى الثاني هو ذلك الذي حدده وولف بقوة : الحياة البشرية ذات طبيعة سببية ، وأن العلاقات بين البشر هي علة السببية ، أو هي مصدر العلاقة السببية . ونجد عرضا أكثر قوة وإحكاما لهذه النقطة في الصياغة التالية الجديدة ، لبعض كلمات قالها موريس جودلييه والتي سبق أن أثبتها في موضع آخر : « الحقيقة هي ما يلي : الكائنات البشرية ؛ على نقيض الحيوانات الاجتماعية الأخرى ، لا تقنع فقط بمجرد الحياة في علاقات ، بل إنها تنتج (العلاقات) لكي تعيش . وتبتكر على مدى وجودها سبلا جديدة للفعل والفكر ، لتفكر وتعمل سواء بالنسبة لبعضها

البعض أو بالنسبة للطبيعة المحيطة بها ؛ ومن ثم ، فإن البشر ينتجون الثقافة ويخلقون التاريخ »[٢٦] .

والعبارة التي شدد عليها جودلييه والتي تقول إن البشر «ينتجون علاقاتهم (أو بنص كلامه ينتجون مجتمعاتهم) لكي يعيشوا» إنما تمضي شوطا بعيدا وصولا إلى لب حجتي . إنها تحمل أولا وقبل كل شيء معنى ماديا ، يقضي بأن البشر لا يكتسبون عيشهم فرادى بل على نحو جمعي . وهذه حقيقة بديهية ماثلة في المجتمعات الحضرية المعاصرة ، حيث يعتمد الناس بعضهم على بعض في سبيل جميع الحاجيات المادية الأساسية . ولكنها صادقة أيضا بالنسبة لأبسط المجتمعات على المستوى التكنولوجي حسب السجل الإثنوجرافي . إن الاكتفاء الذاتي لم يكن ليعني أبدا أن كل فرد يمكنه أن تكون له حياته المستقلة عن أي روابط مع الآخرين ، وإنما تعني فقط أن جماعة ما يمكنها أن تعيش بفضل الجهود المشتركة المتكافلة .

كذلك فإن عبارة «لكي تعيش» أكثر ثراء بما تحمله من معنى . فالناس يعيشون بفضل العلاقات القائمة بينهم حياة وجدانية وفكرية . إن الكلام الذي نتعلمه لا يكون له معنى في ضوء الآخرين الذين نتعلمه منهم ، ونوجهه إليهم . وقيم السلوك التي نكتسبها تكون ذات معنى وقيمة فقط في منظور الآخرين أو في تصورنا لمنظور الآخرين . والحقيقة أن الثقافة التي تعني هنا تماما العناصر الذهنية في الأساس ، وأشكال المعارف والقيم التي نعيش بها وعليها أو التي تعلمناها أو ابتدعناها إنما لا نعقلها إلا حين يستخدمها الناس وبالنسبة للآخرين . فالثقافات ، بعبارة أخرى ، تفترض مسبقا وجود العلاقات .

وذهب وولف إلى أن العلاقات تؤثر في نطاق واسع ، بحيث إنها تشكل بيئة ، أي الظروف الأساسية التي تجري في ظلها الحياة . وهكذا نقول على سبيل المثال إن تجار العبيد في الدول الأفريقية القائمة على النهب ، وكذا

العبيد أنفسهم ، واجهوا معا بيئة خلقها الناس ، ولكنهم على الرغم من هذا عايشوها كأمر مسلم به ، وواقع لا مناص منه ولا سبيل إلى اجتنابه . إن المجاعة الكبرى التي دهمت البنغال عام ١٩٤٣ ، والتي راح ضحيتها ثلاثة ملايين نسمة إنما خلقها البشر وليس الطبيعة . وكذلك الجزء الأكبر من المجاعة في أفريقيا اليوم لها ذات الطابع : الناس يضارون بالحرب ، والأسعار الباهظة وغير ذلك من مظاهر الفوضى التي هي من صنع الإنسان ، وناتجة عن البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي صنعها الإنسان . ولهذا يكون البشر عرضة لأخطار الندرة ، بل والتضور جوعا . وإني آخذ مأخذ التسليم في جميع صفحات هذا الكتاب الاعتقاد بأن الناس ـ مقابل الطبيعة ـ أسباب واقعية ، وإن من الأهمية بمكان بيان فعالية البشر كقوة سببية لكي نفهم الطبيعة البشرية .

بيد أنني أريد أن أؤكد بالحجة أن العلاقات البشرية أيضا تنطوي على مظهر رائع جميل في نطاق محدود . فإن من التغيرات المهمة في عالم البشر التي اطردت واقترنت بشكل أساسي بتجارة العبيد هي تصنيع بريطانيا . كذلك فإن الصادرات من السلع المصنعة إلى جزر الهند الغربية وإلى أفريقيا ساعدت على شحذ التنمية الصناعية . ويمكن لنا ، اقتداء بأسلوب وولف ، أن نتحدث عن القوى والظروف التي أفضت إلى ظهور الثورة الصناعية وتطور الطبقة العاملة في إنجلترا . وإذا التزمنا بهذا النهج في حديثنا فلابد من الإشارة إلى المستوى المميز للعلاقة السببية في الحياة البشرية ـ وقد تكون لغة الحديث عن هذه العلاقة السببية لغة غير شخصية ، أي لا تكشف عن الفاعل ، وقد تلزمنا بالحديث عن حركة داخل أنساق ، أو عن أنماط أخرى أوسع نطاقا . بيد أنه لا شيء من تلك التغيرات كان له أن يحدث لو أن البشر كانوا عاجزين عن إنجاز الأشكال الجديدة للعلاقة التي تجسدت في عمل المصنع ، أو تجسدت بعد ذلك في الصورة المعدلة لهذا العمل والتي أسهمت فيها النقابات العمالية . لقد كان لزاما على الناس أن يبتكروا هذه المؤسسات ، وما كان في استطاعتهم أن يفعلوا ذلك إلا عن طريق صياغة علاقات جديدة .

وأفضت صياغة هذه العلاقات بدورها إلى خلق مواقف متبادلة ، ومقاصد متقابلة ، وفهم ـ أو سوء فهم ـ متبادل بين كل طرف والطرف الآخر . وأريد هنا أن أستخدم كلمة «تفاعلي» للإشارة إلى هذا المظهر الجيد وهذه الطبيعة البنائية المتبادلة في حياة البشر .

السؤال مــرة أخــرى

السمات التحورية والسببية والتفاعلية : هذه سمات بعيدة كل البعد عن طبيعة الحياة البشرية على النحو الذي صورته بنيديكت أو رادكليف ـ براون . بيد أن هذه السمات ليست بديلا كاملا عن تلك الأفكار السابقة بقدر ما تسبغ عليها ظلالا لمدلولات جديدة . ونقول ما قاله وولف إن الأمر يتعلق بعمليتي التفكيك وإعادة التركيب . إذ لو كانت بنيديكت سألت عن التنوع لقرأت الوقائع أمامها على النحو التالي : إذا سلمنا بتنوع الثقافات التقليدية المتمايزة والمحددة داخل أطر واضحة تماما ؛ فما هو الشيء الصادق والأصيل بالضرورة بالنسبة للبشر بعامة؟ نحن لا نستطيع أن نفكر دون مفهوم التمايز ، ذلك لأن الشيء الأساسي الذي أكده تاريخ العالم منذ وقت كتابتها لبحوثها ، هو أهمية هذا المفهوم على الرغم من كل ما كان يمكن لها أن تتوقعه . ولكن باعتبارها عالمة أنثروبولوجيا تحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه مما تبقى من مجتمعات الهنود الأمريكيين . لذا حاولت إعادة بناء تصور عن الحالة السابقة للمجتمعات وللثقافات التي تحولت فعلا ، متناسية الماضي السابق على حقبة الاستعمار . وبعدها بجيلين عايش علماء الأنثروبولوجيا عملية خلق وإعادة خلق هويات اجتماعية وثقافية جديدة ، سواء وسط جماعات عرقية داخل الولايات المتحدة أو في بلدان مثل إيران الثورة أو بلدان الاتحاد السوفييتي السابق . وكما أشار أولف هانرز منذ عهد قريب فإن «النظام العالمي» لا يخلق انسجاما ثقافيا عاما على مستوى العالم ، بل نراه بدلا من ذلك يحل تنوعا محل تنوع آخر . ونرى

التنوع الجديد أكثر اعتمادا نسبيا على العلاقات المتبادلة ، وأقل اعتمادا على الاستقلال الذاتي[٢٧] .

وهكذا ، فبعد أن فككنا فيض الحياة البشرية لنبين التمايز ، بات لزاما أن نعيد تركيبه دون الحدود الواضحة أو التقليد الذي لا يتغير . والسؤال الذي يجب أن نسأله عن هذه الحيوانات ذات الطبيعة الخاصة هو سؤال لا يسمح لها فقط ، بأن تتخذ شكلا مميزا للحياة له صور متمايزة من العلاقة ، بل وأن تصوغ أيضا أشكالا جديدة وأن تشارك في فيض حركة التاريخ . إذ يجب أن نبدل السؤال :

مع التسليم بتنوع أشكال حياة البشر ، ما هو بالضرورة الشيء الصادق والأصيل في البشر عموما؟

بالسؤال التالي :

مع التسليم بخلق وتحور وإعادة خلق أشكال متنوعة للحياة ، فما هو الشيء الصادق والأصيل في البشر عموما؟

لقد تصورنا أن البشر ما هم إلا حيوانات لها ثقافات ، ولهذا أجبنا عن السؤال الأول بقولنا إنهم حيوانات عاقلة مبدعة وقابلة للتعلم ، وهم سلبيون إزاء ثقل وطأة التراث ، ومتطابقون معه . بيد أننا الآن نرى أن البشر أيضا قوة فاعلة ، إنهم كذلك حيوانات ذات تاريخ . إنهم حيوانات اجتماعية في الأساس وقادرة على الابتكار ، يحيون في العلاقات بين بعضهم والبعض الآخر ، وبفضل هذه العلاقات ، ولهم استجاباتهم وردود أفعالهم إزاء بعضهم البعض ، بغية صنع علاقات جديدة وأشكال جديدة للحياة . وهكذا أصبح الآن كل من السؤال والجواب أكثر صعوبة بكثير .

***

الفصل الثالث

بدايـــة التاريــخ

ما الذي جرى للبشر وأدى بهم إلى كتابة التاريخ؟ يقول جانانات أوبيسكير إن هذا سؤال أنطولوجي ، بمعنى أنه سؤال عن حقيقة واقع الحال وما هو موجود ، وعما هو كامن ، بنص كلماته ، في «الأساس المبهم» للطبيعة البشرية[1] . إذ في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، كانت السلالات هي الموجودات الحقيقية في رأي علماء الأنثروبولوجيا الطبيعيين خصوم فرانز باوس . وذهب هؤلاء إلى أن السلالات هي جذر (ما افترضوا أنه الواقع) الفوارق الخاصة بالقدرة العقلية والأخلاقية بين الجماعات . غير أن باوس وتلامذته رفضوا بشدة فكرة السلالات ، وطرحوا بيانا مغايرا عما هو واقع : المرونة البشرية والثقافات .

بيد أنني أطرح هنا أنطولوجيا أخرى ، أنطولوجيا تبادلية ، تؤكد على «روح المعاشرة الاجتماعية» ، والتي أضع لها الآن تعريفا مؤقتا بأنها القدرة على أداء السلوك الاجتماعي المعقد . إن الكثير من الأنواع ، خاصة الرئيسات الاجتماعية ، لها صورتها الخاصة بها من هذه القدرة . ولكن روح المعاشرة الاجتماعية ، أو الروح الاجتماعية Sociality عند البشر تتجلى واضحة ، نظرا لأننا نشارك في أشكال للحياة شديدة التنوع والتعقيد . وليس هدفي هنا إبدال فكرة الثقافة مثلما حلت الثقافة عن حق محل فكرة السلالة المرذولة ، بل هدفي تغيير مناط التأكيد . ومن ثم فإنني أؤكد ، في المقابل ، بأن كون الأفراد يعيشون في علاقات ، وكذا الطابع التفاعلي

للحياة الاجتماعية هي أمور أهم قليلا وأكثر واقعية من تلك الأشياء الموسومة بالثقافة . إذ تذهب نظرية الثقافة إلى أن الناس يفعلون ما يفعلون من أشياء بسبب ثقافتهم . ولكن تأسيسا على نظرية روح المعاشرة الاجتماعية ، فإن الناس يفعلون ما يفعلون من أشياء عن طريق استخدامهم الوسائل التي يمكن أن نصفها إذا شئنا ذلك ، بأنها أشياء ثقافية ، وذلك من أجل بعضهم البعض ، وبالتعاون مع بعضهم البعض ، وفيما يختص ببعضهم البعض .

إن أهمية مفهوم الروح الاجتماعية تنبع جزئيا من قدرة المفهوم على أن يصحح هدفا تضمنته فكرة الثقافة ولم يتحقق . لقد أكد علماء الأنثروبولوجيا في البداية ، من ناحية ، على أن الثقافة عامة ، منهل مشترك يتقاسمه الجميع . وتم التسليم ، في هذه الحدود ، بأن الثقافة شأن اجتماعي . ولكن هذا التسليم في واقع الحال نزع إلى التوقف في موضع قلق عند منتصف الطريق ، وهو موضع عاجز حتى الآن عن الإدراك الكامل للطبيعة الاجتماعية للبشر من حيث هم نوع ؛ فضلا عن أنه أخفق تماما في التسليم ، بأن البشر في المقام الأول يرتبطون ببعضهم البعض وليس بالثقافة في صيغة مجردة .

والمشكلة مشكلة قديمة ، ألحت على كل من علم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجيا . ولنتأمل على سبيل المثال هذا القول المأثور عن عالم الأنثروبولوجيا المعاصر ، المعني بدراسة الثقافة كليفورد جيرتز إذ يقول : «الجهاز العصبي للإنسان لا يمكّن الإنسان فقط من اكتساب الثقافة ، وإنما يستلزم منه بالضرورة أن يفعل ذلك إذا كان لابد له أن يؤدي وظيفته في الأساس»[٢] . والتأكيد هنا على العلاقة بين فرد صيغت صورته على نحو مجرد ومثالي وبين التجريد الآخر ، أي الثقافة . إذ لا شيء آخر ، ولا أحد آخر يتدخل ويكون له تأثيره . وثمة رأي خاطئ بنفس القدر صاغه منذ جيلين مضيا عالم الاجتماع والأنثروبولوجيا مارسيل موسى إذ قال :

« إن إسهام التصورات الجمعية (أي الثقافة) . . . إسهام كبير جدا . . . بحيث تراودنا أحيانا رغبة في أن نحتفظ لأنفسنا (علماء الاجتماع) بجميع البحوث المتعلقة بهذه القطاعات العليا للوعي الفردي »[٣] .

ولعل المشكلة تبدو لنا أكثر وضوحا في هذه الفقرة المليئة بالمحسنات البديعية ، التي اقتبسناها من خطاب ليزلي هوايت بمناسبة توليه السلطة رئيسا للرابطة الأمريكية للدراسات الأنثروبولوجية عام ١٩٥٨ .

وهكذا أقام الإنسان (بالرموز والمعاني الثقافية) عالما جديدا يعيش فيه . إنه يقينا لا يزال يطأ الأرض ، وقد أحس بالريح تصفع وجنتيه ، أو سمعها تتنهد بين أشجار الصنوبر ، وشرب من جداول الماء ، ونام ملتحفا بنجوم السماء ، واستيقظ يحيي الشمس في الصباح . ولكنها ليست ذات الشمس! فلا شيء هو ذاته أبدا . كل شيء اغتسل بنور السماء ، وانطبعت على كل راحات الأيدي «علامات الخلود» . لم يكن الماء أبدا شيئا لمجرد إطفاء الظمأ ؛ إنها تضفي على الحياة طابع السرمدية . وامتد بين الإنسان والطبيعة حجاب الثقافة ، ولم يعد الإنسان يرى شيئا إلا عبر هذا الحجاب . . . ومن ثم أصبح النفاذ إلى كل شيء هو جوهر الكلمات : المعاني والقيم الكامنة وراء الأحاسيس . وقادت خطاه هذه المعاني والقيم ـ علاوة على حواسه ـ التي غالبا ما كانت لها الأسبقية عليها .

وتأسيسا على هذا العرض ، فإن قسمات النوع الإنساني الوحيدة ذات الدلالة والتي تشكل الواقع الحقيقي الوحيد تشتمل على : ١ ـ كل فرد بمفرده وحيدا . و ٢ ـ عالم الموضوعات . و ٣ ـ ذلك الموضوع اللامادي ، أي ذلك الحجاب الفاصل بينهما وهو الثقافة . ومن ثم ربما كان من المستصوب لسبب ما إيجاز حجم تعقد الخبرة الفعلية . ويمكن لعالم النفس على سبيل المثال أن يستخدم هذه الأفكار ليمايز بين إدراك الإنسان والحيوان . بيد أننا إذا ما استعدنا ما سبق أن أوجزناه فإننا نرى شيئا أشد تعقيدا بكثير . البشر يعيشون داخل شبكة هائلة من العلاقات مع بعضهم

البعض ، ويبذلون الجهد المشترك في سبيل فهم العالم الطبيعي والتعامل معه . وحسب هذا المنظور فإن الثقافة أو ما أسماه علماء الاجتماع الفرنسيون التصورات التمثيلية الجمعية collective representations ، قائمة في هذه العلاقات ومن خلالها ، وأنه لا سبيل إلى الفصل بين أهمية ودلالة التصورات الجمعية ؛ وبين العلاقات .

وليس مستصوبا كذلك النظر إلى الثقافة أو إلى التصورات الجمعية باعتبارها موضوعا ما يكون الناس على علاقة به . فقد سبق استخدام هذا الافتراض على هذا النحو بوضع التصورات الثقافية في الصدارة ، بحيث نبدأ من خلالها في إدراك أوجه التمايز بين سبل الحياة بطريقة غير مبهمة . ولكن إذ نرد التعبيرات الرمزية إلى وضعها الفعلي يظهر أمامنا نمط أشد صقلا : فالتصورات الجمعية تكتسب أهميتها ودلالتها عندما يستخدمها الناس في علاقاتهم ببعضهم البعض ، ولا أحد منهم بمنأى عن هذا الاستخدام . وأهمية هذه التصورات أنها تذكرنا بإطار قد نرى فيه التغير أمرا طبيعيا ، ونعني به إطار الحياة الاجتماعية الفعلية بكل ما فيه من سيولة وعدم يقين وتفسيرات صحيحة وتفسيرات خاطئة ، وبكل ما يتم إنجازه فيها من تواصل بجهد جهيد ، وما فيها من ابتكارات مستهدفة أو غير مقصودة . ونحن ما دمنا نفكر في البشر باعتبارهم مجرد أفراد خاضعين لوجود جمعي أو خاضعين لإعمال عقل طليق غير مجسد ، فإن التغير من النوع الذي يؤكده بجلاء التاريخ البشري يبدو شديد الغرابة عسر الفهم . وثمة نظرة اجتماعية أكثر شمولا تضع التغير ، وليس الدوام ، محورا لنظرتنا .

متطلبات داروينية

أطرح الآن فكرة عامة عن كيف نشأت وتطورت روح المعاشرة الاجتماعية . وأقول «فكرة عامة» لأنني لن أحاول ربط هذه الأفكار بقوة ، بأزمنة وأمكنة خاصة في إطار سرد تاريخى فعلي للتطور البشري . وسبب

ذلك ـ جزئيا ـ أن المعلومات المباشرة المتوافرة الآن حول التطور البشري ـ وهي أساسا معلومات مستقاة من المكتشفات الحفرية والأركيولوجية ـ عامة ومجملة إلى حد كبير بحيث لا تكفي لدعم مثل هذا السرد . وكم هو عسير الآن أن نستنتج عن ثقة دقائق السلوك الاجتماعي والصفات الذهنية من خلال دراستنا للعظام والصخور . ولكن هناك أنواعا أخرى من الشواهد والبينات . بينات يغلب عليها الطابع غير المباشر مستمدة ابتداء من مجالات كثيرة ، من دراسة سلوك الرئيسات وحتى سيكولوجية المعرفة . وتستلزم هذه البينات قدرا هائلا من عمليات الاستدلال ، ولكن لها على أقل تقدير ميزة الثراء والتنوع . وتطرح علينا الآن نظرة جديدة نسبيا ومغايرة إلى حد كبير عن التطور البشري ، بالقياس إلى تلك النظرة التي ظلت مهيمنة حتى الآن على الأنثروبولوجيا البيولوجية .

ليس لنا عادة أن نتوقع التوصل إلى فهم أنثروبولوجي اجتماعي ثقافي متسق أو متكافئ مع فهم بيولوجي . ومن ثم فقد اتصل النزاع بين باوس وعلماء الأنثروبولوجيا الطبيعيين في عصره ، بشأن قضايا مختلفة . واستمر الخلاف حتى الآن ، وسوف يستمر بشأنها خلال القرن الحادي والعشرين . حقا إن أحد المكونات المهمة للهوية الجمعية للأنثروبولوجيا الثقافية في أمريكا ـ وسارت حذوها الأنثروبولوجيا الاجتماعية البريطانية في هذا المجال ـ إنما نجم عن الرفض العنيد للتفسيرات البيولوجية والتطورية للسلوك البشري . وهذه سجالات تتسم بالمرارة والتشدد ، وتقف شاهدا على أنه من الصعوبة بمكان أن نكتب أو نقرأ عن مثل هذه الموضوعات بهدوء أو وضوح .

بيد أنني أعتقد أن بالإمكان التوفيق بين المنظورين على نحو مثمر . إنني آمل في الحقيقة أن أوضح أن بالإمكان التوفيق بينهما حتى إن التزمنا بوصف روح المعاشرة الاجتماعية ، تأسيسا على نظرة تطورية دقيقة ومتصلبة ، بل وربما مثيرة للخوف . وقد يبدو هذا الوصف للوهلة الأولى غير متسق تماما أو منافيا كلية ، للتفسير الذي عرضته حتى الآن عن علاقات الترابط المتبادلة بين البشر . والتحدي الذي يواجهنا هو أن نصوغ لغة بيولوجية فيما يختص

بالكائنات الحية والجينات والتجمعات السكانية والانتخاب الطبيعي ، بحيث تكون هذه اللغة متسقة مع لغة الأشخاص والعلاقات والمجتمعات والثقافات ، وأولا وقبل كل شيء مع التاريخ . أو لعل الأفضل - لأن هذه هي حقيقة محور الموضوع - أن نبين بوضوح وحسم أين ينتهي استعمال لغة ما وأين تبدأ اللغة الأخرى . إنني بعبارة أخرى أقترح معاهدة سلم جديدة في منطقة الحدود بين الأنثروبولوجيا الاجتماعية الثقافية وبين البيولوجيا . ذلك لأن الذي نشأ وتطور هو قدرتنا على صنع التاريخ ، وما أن حدث هذا حتى أصبح بالإمكان صناعة التاريخ دون تدخل عملية الانتخاب الطبيعي .

وليسمح لي القارئ بأن أبدأ بعبارة روح المعاشرة الاجتماعية ذاتها . إنني آثرت استخدامها بدلا من عبارات أخرى مثل الذاتية ، لأنها قيد الاستعمال بالفعل على لسان علماء البيولوجيا السلوكيين . إنها في واقع الأمر تشكل حلقة الربط بين اللغتين ، بل إنها تبدو في الحقيقة وللنظرة الأولى وكأن لها مذاقا سوسيولوجيا أو أنثروبولوجيا غالبا . وها نحن على سبيل المثال نرى إي . أو . ويلسون يضع قائمة من عشر خصائص لروح المعاشرة الاجتماعية من بينها حجم الجماعة والتلاحم ، والتوزع إلى وحدات مستقلة Compartmentalization ، وتباين الأدوار والتوزيع الديموجرافي . . . إلخ . وتأسيسا على هذا الاستعمال فإن وصف روح المعاشرة الاجتماعية لنوع أو لتجمع سكاني من الحيوانات يعني وصف مجتمعه ، وإن جاء الوصف في إطار محدود .

إن ما أهدف إليه هو أن أدعم مفهوم الروح الاجتماعية . وأحد اختياراتي أن أجعله يغتني أكثر بالمحتوى السوسيولوجي . إذ يمكن لنا على سبيل المثال ، أن نؤكد على أن الشيء المهم كذلك فيما بين الرئيسات نوع التفاعل فيما بينها . وتعقد هذا التفاعل . بيد أنني سأتخذ وجهة عكسية . ذلك أنني سأجعله أكثر ثراء بالمحتوى البيولوجي . وإنني أدفع بأن هذا الفهم لروح المعاشرة الاجتماعية أو الروح الاجتماعية ليس بيولوجيا بدرجة كافية ، ومن ثم فإنه تحديدا ليس داروينيا بدرجة كافية . وإذا أردنا لمفهوم

الروح الاجتماعية أن يكون ذا نفع ما فلابد أن يرتكز على وصف تطوري دقيق . ويأخذ هذا الوصف الصورة التالية :

« الروح الاجتماعية سمة أو سمات موروثة تتجلى في أفراد الكائنات الحية ، ويمكن أن نعزوها آخر الأمر إلى حالات تواتر الجينات في التجمع السكاني الذي تنتمي إليه . وترسخت الروح الاجتماعية بفضل سريان فعالية الانتخاب الطبيعي بين ذلك التجمع السكاني » .

نلاحظ أولا أن هذا يضفي قدرا من الغموض على المعنى البيولوجي للعبارة ـ أو هو على الأصح يؤكد حالة غموض موجودة بالفعل . ويستطيع المرء عادة أن يقول إن ثمة فارقا من حيث الروح الاجتماعية بين الذئاب في كندا والذئاب في إسبانيا ؛ أو بين قردة الشمبانزي في الغابة وغيرها في الأسر . وها هنا تشير روح المعاشرة الاجتماعية إلى الشكل المحدد للحياة الاجتماعية بين تجمع سكاني أو آخر ، ونجدها تنطوي على اعتراف بأن التجمعات المختلفة من نوع حيواني واحد ، يمكن أن تكشف عن أنواع مختلفة من روح المعاشرة الاجتماعية .

ولكن عالم البيولوجيا بوسعه أيضا التحدث عن الروح الاجتماعية لنوع ما ـ وليكن الأسود ـ مقابل نوع آخر ـ وليكن الفيلة . وعلى الرغم من إمكانية التسليم بأن كل واحدة من هذه الروح الاجتماعية للمعاشرة ، تشتمل عمليا على سلسلة من الإمكانات ، سوف تختلف السلسلة من نوع إلى آخر ، ومن ثم يكون الحديث مستساغا عن فوارق بين الأنواع من حيث الروح الاجتماعية . علاوة على هذا ، فنظرا لأن الروح الاجتماعية تقترن ، حسب هذا المعنى ، بنوع محدد ؛ إذن لابد أن تكون قابلة للتوالد والتكاثر . ويجب كذلك أن تكون بصورة ما منظمة وفقا لرموز شفرة جينية حتى تتجلى في سلوك تجمعات هذا النوع . هذه هي فكرتي عن الروح الاجتماعية التي أطرحها هنا ، وأعتقد أنها نتيجة لازمة منطقيا عن أفكار وممارسات بيولوجية موجودة بالفعل .

ويتضمن هذا ، علاوة على ما سبق ، أن الروح الاجتماعية ، حسب التعريف الموضح ، لها تاريخ نشأة وتطور . ويقول في هذا الصدد دانييل بولوك : « كان لابد أن يظهر شيء جديد أصيل تماما على مدى الحقبة الخاصة بنا ، مثلما كان لابد أن يظهر شيء جديد وأصيل تماما خلال كل حقبة من الأحقاب السابقة للتاريخ الطبيعي » . وإن أقرب الأحقاب أو الفصول إلينا هي أحقاب الرئيسات الاجتماعية . ولقد كانت صور الروح الاجتماعية لديها قريبة الصلة بثدييات اجتماعية أخرى . واتصفت أحقاب الرئيسات الاجتماعية بالتعقد الشديد والتماثل الكبير من نواح كثيرة مع الحقبة البشرية . ومن ثم فإن من الأفضل أن نرى «الشيء الجديد» باعتباره شيئا مغايرا عن مظاهر الروح الاجتماعية ، عند كل من قردة الشمبانزي والبومبوس Bombos والغوريللا والبابون وغيرها من مراتب القردة . وطبيعي أن هذه الحيوانات التي تجمع بينها قرابة النسب ليست أسلاف البشر ، وإن جمعت بيننا وبينها علاقة . إذ إن لها سلسلة نسبها المميز الذي تطورت خلاله الروح الاجتماعية الخاصة بها . معنى هذا أن معرفتنا بالفصل السابق علينا هي معرفة غير مباشرة واستدلالية بالضرورة .

ويوضح لنا علم البيولوجيا الدارويني أن التطور يمكن أن يحدث بوسائل متباينة . بيد أنني سأفترض أن تغيرا أساسيا جدا وبعيد الأثر تماما ، مثل نشوء روح المعاشرة الاجتماعية البشرية ما كان له أن يظهر إلا عن طريق الانتخاب الطبيعي . أو لنقل بعبارة أخرى إنه ما كان ليظهر بفعل عمليات تطورية يغلب عليها الطابع العشوائي ، كأن يحدث انحراف جيني عفوي ، أو أن يقع حدث بسيط من أحداث التغير الوراثي . ومن ثم فإن السؤال هو كالآتي : ما دام البشر متشابهين جدا مع الأنواع الأخرى القريبة منهم ؛ فما هي الميزة الانتخابية التي تميز بوضوح الروح الاجتماعية عند البشر؟

وتفرض البيولوجيا التطورية أيضا صيغة عامة يتعين أن تأتي في إطارها الإجابة عن مثل هذا السؤال . إذ يجب أن توضح الإجابة كيف أن الكائنات التي تحمل هذه السمة ـ أو مجموع السمات كما هو مرجح في حالتنا ـ

كانت هي الأكثر نجاحا داخل التجمع السكاني من أفرادها . ومعيار النجاح محدد وواضح : أن الأجيال التالية من قطاع هذا النوع ستنجب عددا أكبر من الأفراد الحاملين لهذه السمات ، وعددا أقل ممن لم يكتسبوها . ونظرا لأن ما أتحدث عنه هنا هو القدرة على صياغة أشكال أكثر تعقيدا وتنوعا من الحياة الاجتماعية ، إذن فإنني أرى من المستصوب أن نتحدث عن زيادة قوة الروح الاجتماعية بين هذا النوع أو ذاك من التجمع السكاني . بيد أن مثل هذه الحجة لابد أن تقترن بتحذير أمان : إن هذه الزيادة في القوة هي في الأساس ، من وجهة نظر تطورية ، لا تختلف عن الزيادة في أنواع أخرى ، كأن تحدث لها على سبيل المثال زيادة في طول الأنف أو حجم الخصيتين . إننا لا نملك أسبابا تطورية تجعلنا نزهو بأنفسنا كنوع على سائر الأنواع الأخرى .

وليسمح لي القارئ بأن أطلق تحذير أمان آخر . إن الأفكار التي صيغت في مفردات تطورية تداخلت مع الخيال الجمعي لمجتمعات شمال الأطلسي ، واصطنعت لنفسها حياة مروعة بعيدة كل البعد في أغلب الأحيان ، عن استعمالاتها في البحوث البيولوجية المسؤولة . وتوحي هذه الأفكار بوجود قوة عضوية ذات سطوة فاعلة وملزمة ومحتومة ، ومنبثقة من وسط الجبلة الجرثومية الناقلة للوراثة ذات طبيعة مبهمة ، لتجبرنا كرها على إتيان أفعال غير بشرية . إذ يقال «ليس الشيطان هو الذي وسوس لي بإتيان هذا الفعل» بل «الجينات الموجودة في جبلتنا جعلتنا نفعله» . ووصل الأمر ببعض الكتاب إلى حد تصوير الجينات وكأنها أشبه بشياطين ، دقيقة الحجم مركبة داخل أجسامنا وتعمل دائما على جذب خيوط تحركنا بها .

ولكن الصورة التي أطرحها هنا جد مختلفة وأكثر اتساقا ، حسب فهمي ، مع ما تتحلى به النظرية الداروينية من دقة . إن روح المعاشرة الاجتماعية هي قدرة وقوة كامنة . وهذه لا تغدو وجودا واقعيا إلا عن طريق الحمل والولادة والنضج والنمو في بيئة ملائمة . فالجينات ذاتها ليست سوى جزء من هذه العملية . وحسب منظور العملية في شمولها فإن هذه الجينات تؤلف بيانا

بالقدرات الكامنة لدى الفرد ، أكثر من كونها تخطيطا أو إطارا تخطيطيا لما يتعين أن يكون عليه الكائن الحي . وقد تعبر هذه القدرات الكامنة للجينات عن نفسها بطريقة مختلفة في البيئات المختلفة . وإن التسليم بصدق هذا الرأي بالنسبة للبشر والحيوانات الاجتماعية الأخرى يمثل في الحقيقة حجر الزاوية ، بالنسبة لذات فكرة روح المعاشرة الاجتماعية ، كما يستخدمها علماء البيولوجيا . ذلك لأنهم يسلمون بأن روح المعاشرة الاجتماعية قدرة طبيعية مرنة نسبيا أكثر منها ثابتة .

وهذه المرونة أساسية بالنسبة للأفكار التطورية خاصة عند تطبيقها على البشر . وتتكشف لنا هذه المرونة في ضوء اختلاف النظرية الداروينية عن أساليب الفكر في الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجيا الاجتماعية : إنها لا تنصب على البشر كأشخاص . أي البشر كعناصر فاعلة مسؤولة تحققت في الواقع وسط وضع اجتماعي ، بل البشر من حيث هم فقط كائنات حية . إن النظرية التطورية بعبارة أخرى ، لا تدعي القدرة على بيان التفاصيل الكاملة حول الحياة البشرية في جميع أبعادها . وحيث إن هذه النظرية تحدثنا فقط عن البشر ككائنات حية ؛ إذن فإن بالإمكان أن تتعايش مع مفاهيم وممارسات شديدة الاختلاف بشأن أشخاص البشر ، والتي تصاغ في ظروف تاريخية اجتماعية وثقافية مغايرة .

أود أخيرا أن أقول كلمة عن الانتخاب الطبيعي . إن الانتخاب الطبيعي كما أوضح إليوت سوبر ، يمكن فهمه فهما صحيحا باعتباره جماع قوى مؤثرة على قطاع سكاني[٦] . وهذه القوى في جملتها ليست سوى البيئة التي تحيط بكل كائن حي من القطاع السكاني ، حيث ينمو ويزدهر أو يضعف ويفشل . والغالب الأعم أننا بطبيعة الحال نفهم البيئة باعتبارها وجودا خارجيا بالنسبة للقطاع أو لتجمع السكان وكأنها تتألف من أنواع أخرى ، وبيئة ومياه ومناخ . . . الخ . ولكن الأمر مختلف في حالة الحيوانات الاجتماعية ؛ إذ ثمة عامل آخر إضافي تزداد أهميته باطراد : ألا وهو الوضع الاجتماعي ذاته . ذلك أن رفاق كل فرد من

الكائنات الحية التي يضمها قطاع سكاني، وكذا شكل التنظيم الاجتماعي الخاص بهذا القطاع، إنما يشكلون جميعا جزءا حيويا من البيئة المحيطة والمؤثرة في كل كائن حي داخل القطاع السكاني.

ونعرض فيما يلي صورة تخطيطية لبعض الأنماط الأساسية التي طرأت على تطور الروح الاجتماعية عند البشر. إن طرف النهاية هو النوع الفعلي للحياة الاجتماعية البشرية على نحو ما نعرفها الآن. وأيا كان ما حدث في السابق فلابد أن يكون متساوقا مع هذه النتيجة. ونحن يقينا لسنا الذروة، ولكن نحن ما نحن عليه في هذا الطور. ونقطة البدء هي روح المعاشرة الاجتماعية عن أسلافنا من نسل الإنسان العاقل. ونحن لا نستطيع أن نتبين بوضوح وبشكل مباشر هذه الروح الاجتماعية. ولكن الدلائل والشواهد التي نستقيها من الرئيسات الاجتماعية غنية وكثيرة ومتنوعة وتهيئ لنا أسسا مكينة للاستدلال.

المخطط العام الأساسي

ينبني تفكيري على ما ذهب إليه عالم النفس نيكولا همفري الذي يؤكد أولية العقل الاجتماعي ـ أو ما أسميه أنا روح المعاشرة الاجتماعية ـ عند البشر وفي تطور الرئيسات الاجتماعية. ويتمثل لب حجته فيما يلي:

« الرئيسات الاجتماعية كانت مطلبا اقتضته طبيعة النظام الذي تخلقه هذه الرئيسات وتدعمه، لتكون كائنات تفكر وتقدر؛ إذ لابد لها أن يكون بوسعها تقدير نتائج سلوكها، وتقدير السلوك المحتمل من الآخرين، وكذا تقدير ميزان المكاسب والخسائر ـ ويجري كل هذا في سياق يكون فيه الدليل على صدق تقديراتها، دليلا سريع الزوال وغامضا ومتقلبا، ولو بسبب تصرفاتها هي نفسها. وها هنا في مثل هذه الحالة تقترن «المهارة الاجتماعية» بالفكر أو العقل، ومن ثم تكون الملكات العقلية اللازمة هنا في نهاية المطاف هي الملكات الأرقى مرتبة »[٧].

ويؤكد همفري أن ميزة العقل في القدرة على التكيف المقترنة بروح المعاشرة الاجتماعية لا تكمن في الابتكار التقني . والملاحظ حتى في تلك الأنواع التي تمتلك أكثر التكنولوجيات تقدما (مثل قردة الشمبانزي من نوع الجومب Gombe التي درستها جين جودال) أن الاختبارات كانت أساسا من نوع اختبارات المعرفة ، وليست من نوع الاستدلال التخيلي . فالتقنيات إما أن تكون من نوع المحاولة والخطأ وهي غير فعالة تماما ، أو تقنيات يتم تعلمها من الآخرين . ويؤكد همفري على تقنيات التعلم من الآخرين . ويذهب إلى أن امتلاك التكنولوجيا افترض مقدما توافر ذكاء تقني بسيط . وذلك لأنه يتعين أن يكون التأكيد أكثر على اكتساب ودعم العلاقات الناجحة مع من هم أكبر سنا ، باعتبار أن هذا مصدر الحصول على التقنيات وليس على ابتكار التقنيات . ومن ثم فإن المجتمع يؤدي دوره أولا وأساسا باعتباره نوعا من «مدارس التقنيات الشاملة» ليعلم أفراده المهارات البسيطة اللازمة للبقاء . ويتيح المجتمع لصغاره فترة طويلة الأمد تتهيأ لهم فيها فرصة التجريب والتعلم وهم على اتصال مستمر بمعلميهم . ونظرا لأن هذا نمط تكيفي نافع فإن الضغط الانتخابي سوف يكون في اتجاه دعم فترات كفالة أطول لمن هم في سن الطفولة وعمر أطول للكبار .

ولكن نتيجة لتزايد تنوع الأعمار والمواقف النسبية سوف يتزايد تعقد المصالح المختلفة .

وهكذا بات المسرح مهيأ داخل «المجتمع المحلي التعليمي» لحدوث نزاع سياسي كبير . وحتى يفيد المرء ويتصرف على نحو مرض مع الالتزام بالعقد الاجتماعي الذي تتوقف عليه صلاحية المجتمع المحلي في نهاية المطاف ، فإن هذا يستلزم منه قدرا كبيرا من حصافة الفكر (بالمعنى الحرفي والبلاغي للكلمة) . ومن ثم ليس من قبيل المصادفة أن (البشر) الذين يعيشون أطول فترة للحضانة دون جميع الرئيسات الأخرى . . ولهم أكثر هياكل النسب تعقدا ، وأوسع مظاهر التداخل بين الأجيال في المجتمع ؛ هم الأكثر ذكاء من

الشمبانزي ، وأن قردة الشمبانزي ، وللأسباب ذاتها هي الأكثر ذكاء من قردة الكيركوبتسيد Cercopithecids[٨] .

وأرجو أن يلحظ القارئ أن الفكرة الأساسية هنا ، وهي أن الذكاء الاجتماعي ، باعتباره رأس الحربة في تطور الرئيسات الاجتماعية والإنسان العاقل ، إنما يختلف اختلافا مذهلا عن الحكمة التي يجري تلقيها من كل من الأدب التعليمي السابق ومن الخيال الشعبي . ولنا أن نقول إن هذه الحكمة المنقولة عن السلف تتضمن أحداثا سابقة ، اشتملت عليها «قصة النجاح المفترض» عن اليونان القديمة وأوروبا والديمقراطية الصناعية في الولايات المتحدة . واشتملت تلك الأحداث السابقة على توافر مخ أكبر للإنسان ، والإبهام القادر على الحركة المتعرضة ، واختراع الإنسان للنار والفأس الحجري . وقاده هذا مزهوا على طريق الانتصارات في مجال الإبداع التكنولوجي حتى وصل إلى الحاسوب (الكومبيوتر) الشخصي . ولكننا استنادا إلى الفرض الذي قدمه همفري نريد أن نحكي قصة مغايرة تماما . إن بوسعنا أن ندهش ـ هذا إذا كان لنا أن ندهش أصلا ـ ليس لضخامة عتاد التشغيل ، بل بسبب شبكة العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المعقدة تعقدا لا سبيل إلى حصره ، والقائمة بين الناس الذين أبدعوا ذلك الحاسوب وأوصلوه إلى الطاولة .

الذكاء الاجتماعي المَعْلَم الثاني

تمتزج أفكار همفري في اتساق وتناغم مع أفكار أخرى داخل نهر واسع من البحث المتصل في مجالات التطور البشري وعلم النفس ، والإيكولوجيا السلوكية وعلم اللغة الاجتماعي والأنثروبولوجيا الاجتماعية ، بل وأيضا الفلسفة . لقد بات مستحيلا الآن تحديد المسرح الإيكولوجي الأوسع الذي نشأت وتطورت عبره الروح الاجتماعية البشرية ، على الرغم من بعض المقدمات الرائدة الواعدة . وليس بالإمكان كذلك أن نربط

بطريقة مقنعة بين التطور الفكري والاجتماعي للإنسان وبين البينات والدلائل الحفرية (وهي كثيرة نسبيا) . إن القصة الحقيقية التي تحكي لنا لماذا نشأت ثقافات لدى البشر ، وهي القصة التي سوف تعود بالإجابة إلى مرحلة أسبق وإلى فترة زمنية محددة لا تزال مراوغة ، وسوف يظل أكثرها دائما خافيا عنا . ولكن في ضوء البداية التي تحددت وآخر فصول القصة ، يبدو أن ثمة خطوات معينة تمثل ضرورة منطقية . وسوف أحاول فيما يلي أن أجمع بعض البحوث في هذا الشأن وأوالف بينها ، رغبة في استكشاف بصيرة همفري النافذة .

الذكاء الاجتماعي والتقني

يشدد همفري على التمييز بين الذكاء الاجتماعي والذكاء التقني . وثمة دلائل تؤكد ما يقول . إن أحد الاحتمالات أن يكون الذكاء التقني موجودا ولكن باعتباره فقط ، وإلى درجة ما ، نتاجا غير مهم ، مشتقا من الذكاء الاجتماعي . ولهذا يؤكد توماس وين بما يسوقه من حجج أن قردة الشمبانزي في الحقبة الراهنة - مفترضا أنها على أقل تقدير في مستوى ذكاء أسلافنا الأوائل - تتمتع بقدرة فكرية تؤهلها لصنع أبسط الأدوات الحجرية المكتشفة[٩] . ولكن من الواضح أنها لا تصنع مثل هذه الأدوات ، على الرغم من أنها تستخدم بين الحين والآخر أدوات ذات طابع مخصص ، كأن تستخدم عيدان أعشاب جافة لاستخراج النمل البيض من جحوره ، أو تستخدم قطعا من الحجارة لتكسير حبات البندق . وقد يفيد هذا بأن الذكاء الاجتماعي الذي بلغ درجة متطورة عالية عند قردة الشمبانزي كان في الحقيقة أهم بكثير في مسار تطورها . وهذه هي الحجة التي طبقها هنري كذلك على التطور البشري .

احتمال آخر هو أن الذكاء الاجتماعي والتقني مترابطان ، بحيث إن نشوء وتطور الذكاء الاجتماعي أفضى تلقائيا إلى نشوء وتطور الذكاء

التقني . وها هنا نجد الفيلسوف دانييل دنيت قد أكد أن شكلا من أشكال الاستدلال الخاصة لفهم الناس ، يمكن أيضا استخدامه على نحو مفيد ، بل والاعتماد عليه بقوة ، أثناء تعاملنا مع العالم المادي . معنى هذا أن الذكاء الاجتماعي ينطوي على القدرة التي تسمح لنا بأن نعزو لآخرين صفات عقلية متباينة : خططهم ومواقفهم ونواياهم . . . إلخ ، ونستطيع في هذا الإطار المحدود أن نقرأ العقول أو الأفكار : إن هذه ليست قدرة خفية ، بل قدرة وليدة الحياة اليومية يجري استخدامها باستمرار كل يوم بغية إدراك ما يخطط له الآخرون ، وما يفكرون فيه بقدر معقول من النجاح . وإن هذه القدرة أو على الأصح هذا الوضع الخاص بالعقل ، والذي يسميه الموقف المضمر The Intentional stance يسلم كبدهية ، بأن الناس لها أهداف ومواقف عقلانية بدرجة أو بأخرى ، وأنهم يخططون بغية إنجاز تلك الأهداف ، وأن تصرفاتهم تعكس حالاتهم الذهنية(١٠) .

ويؤكد دينت بعد ذلك أننا نستطيع أن نتبنى ما يسميه الموقف التخطيطي The Design stance ، والذي نفكر فيه بشأن الكيفية التي تعمل بها الأشياء تقنيا : أي كيف جرى تجميع أجزائها لتحقيق غرض ما؟ وكيف تلائم قطعة من أجزائه قطعة أخرى؟ وكيف يتعين أن يكون لهذه الأشياء شكل محدد؟ وكيف يحرك جزء منها جزءا آخر؟ وهكذا . إن الموقف التخطيطي يتحقق دون أن نعزو إلى هذه الأشياء خططا أو نوايا أو مواقف . وتمثل هذه جميعها وضعا للذهن مكافئا للذكاء التقني الخالص والبسيط .

جوهر الموضوع أن بالإمكان أن ندرك أشياء كثيرة يستهدفها الموقف التخطيطي ، وأن نصفها بناء على الموقف المضمر كذلك . والموقف المضمر ، كما يؤكد ، هو منظور له ، بالنسبة لنا على الأقل ، قوة فاعلة مميزة . إننا نكون في وضع موات تماما حال قصور وفهم الأشياء ، حتى إن كانت أشياء مادية ، وذلك حين نعزو إليها نوايا أو خططا . وهذا لا يعني بطبيعة الحال أننا بحاجة واقعية للاعتقاد بأن الموضوعات غير الحية لها عقول . ونحن نعرف على سبيل المثال أن نجار الأثاث يحدثنا عن الخشب

القديم بقوله «يريد أن ينفلق» ؛ وكذلك الرسام يحدثنا عن بعض الألوان فيقول «اللون يريد أن ينطق» ، أو يقول عنه «لقد بلي وحان له أن يرحل» . إنهم يقولون ذلك دون أن يساورهم يقينا اعتقاد بأن الخشب أو اللون أشخاص واقعيون . ونحن بالأحرى نستخدم وضعا ذهنيا تخصص مركز نشاطه الأصلي في عمل حسابات وتقديرات . حيث البرهان الذي تعتمد عليه التقديرات برهان سريع الزوال غامض وقُلّب بغية عمل شيء ما ، مختلفا اختلافا قليلا نسبيا وذلك للتعامل مع العالم الطبيعي . وتدعم البحوث السيكولوجية الحديثة هذا الافتراض إذ تبين احتمال وجود «نزوع تفاعلي متبادل» interactional bias في التفكير البشري[11] . معنى هذا أننا بالفعل ننزع إلى التفكير وكأن العالم غير الحي شبيه بالإنسان أو الحيوان ، وقد جاء على صورة الكائنات المفكرة والمخططة والهادفة .

الميزة الانتخابية للروح الاجتماعية

أكدت حجة همفري الأصلية على انتقال المهارات التقنية من جيل إلى جيل ، باعتبار ذلك هو الميزة الرئيسية للروح الاجتماعية . وهذا نهج مستصوب ، ولكن قليلين من الباحثين الذين اقتدوا به من بعده . إذ ركزوا بدلا من ذلك على استخدامات مختلفة قليلا للروح الاجتماعية والمشاركة في المعارف .

وأحد أشكال المعرفة هو بمعنى من المعاني يجمع ما بين كونه أكثر أولية وأهم من معرفة التكنولوجيا ، وهو معرفة البيئة . إن منطقة السافانا في شرق أفريقيا والتي من المحتمل أنها كانت موطن الإنسان العاقل الأول ، كانت تتميز بمجموعة محددة من الخصائص . إذ وفرت مواد غذائية يغلب عليها الطابع الموسمي في الأساس ومنتشرة على نطاق واسع ، ومتمركزة في مساحات محددة من الأراضي ، ومطمورة تحت أغطية أو تحت سطح الأرض . لقد كانت بيئة غنية بما فيه الكفاية ، ولكنها أيضا طرحت الكثير

من التحديات . ولا ريب في أن معرفة البطاح الواسعة المحيطة في مثل هذا الوضع تعتبر أمرا حيويا ، وكذلك فإن القدرة على اكتساب هذه المعرفة ونشرها كانت ميزة انتخابية عظيمة القدر للغاية . ولا يزال هذا النهج في المحاجاة يشدد على الذكاء الاجتماعي ، ذلك لأنه يفترض مقدما وجود جماعة أكبر عددا وأفضل تنظيما يمكنها أن ترصد إقليما أوسع نطاقا على أساس جمعي ، كما يمكنها أن تدبر أمرها لاقتسام أو تبادل مواد الغذاء .

وحسب هذا المنظور ، لن يكون اقتسام المعرفة هو وحده الشيء المهم . إذ بقدر ما زادت الروح الاجتماعية ، واقترنت باطراد مع زيادة تقسيم العمل ، فإن تقسيم العمل يمكن أن تكون له ذاته آثار نافعة مباشرة . إذ يستطيع أن يدعم مباشرة استقلال الموارد عن طريق توزيع مسؤولية البحث عن الطعام ـ الأمر الذي يفترض دائما توافر القدرة مع الرغبة في تبادل الطعام ، وكلاهما خاصيتان تعتمدان على الروح الاجتماعية . وهنا لم يقم الكبار بدور المعلمين والمرشدين فقط ، بل ربما قام المراهقون أيضا بدور المستكشفين لمصلحة الجماعة كلها . وأكثر من هذا أن الأطفال أنفسهم ربما كان لهم دور مميز مثل رعاية الرضع وفي نشاطات أخرى ضرورية . وهذه هي الخصائص التي نجدها واسعة الانتشار بين الجماعات السكانية البشرية المعاصرة . ويمكن أيضا أن نميز من خلال دراستنا للرئيسات الاجتماعية المعاصرة ، كيف أن تقسيم العمل لم يركز على العمر أو الجنس وحدهما ، بل اعتمد أيضا على إنجازات مختلفة وعلى تدريبات فارقة يمكن أن تظهر وتستمر .

آليـة تطـوريـة

يؤكد همفري على نحو ضمني أن حالة تقسيم العمل المتزايدة باطراد مع قابليتها للانتقال ، مقترنة بالحجم الحقيقي لجماعات الإنسان العاقل أفضت إلى تحولهما إلى قوة انتخابية في ذاتهما . كيف استطاعت هذه أن

تعمل وتؤثر؟ أحسب أن الانتخاب لابد أن تميز بقسمتين الأولى التاريخ الإيكولوجي والاجتماعي للجماعة والذي جعل منها بنية معقدة نسبيا من حيث تقسيمها للعمل . ونشأ على الأرجح أيضا تعقد إضافي في سهولة الحركة بين الجماعات أو في العلاقات بين الجماعات ، وهو ما يشهد على صدقه كل من البشر الحديثين وقردة الشمبانزى . وإن أي فرد في مثل هذا الوضع سيكون لزاما أن يتوافر له قدر كبير مما سماه همفري «الحصافة أو صواب التفكير» Reason ableness . ذلك لأن ما تأكد في الحقيقة آنذاك هو القدرة على فهم الآخرين والتحرك بنجاح داخل وسط اجتماعي يتزايد تعقدا باطراد .

ثانيا فإنه مثلما زاد نصيب البعض من الحصافة ، كذلك لابد أن يتبعهم آخرون . أو نقول ما قاله كل من بيرن وهوايتن « أي زيادة في المهارة الماكيافيللية لدى «أحد المشاركين في اللعبة» سوف تتجه إلى انتخاب مهارة معززة لدى الآخر ، مع بقاء كليهما في تفاعل قائم على التنافس والتعاون معا . وهكذا يمكن للمرء أن يتصور مسارا تطوريا حلزونيا صاعدا للمهارة الماكيافيللية »[١٢] . وهكذا يغدو بوسعنا أن ندرك شيئا من تعقد عملية الانتخاب من أجل الروح الاجتماعية حين نقول إن كائنا حيا واجه مشكلتين متمايزتين : أولا الجماعة وقد تحدد وضعها بطريقة معقدة ، ثم قدرات الآخرين على العمل بقدر من النجاح أكثر قليلا أو كثيرا من عمل الفرد وحده في تلك الجماعة .

وعبارة «المهارة الماكيافيللية» تشدد في ظاهرها على القدرة الكامنة لخداع واستغلال الآخرين في مثل هذا الوضع . وإنه لصحيح أن أفضل بينة على الذكاء الاجتماعي لدى الرئيسات الأخرى إنما يتمثل في واقع قدرتها على خداع بعضها بعضا (وهو ما يعني أن لديها فكرة متقدمة عما يفكر فيه الآخرون) . ويتسق هذا مع مفاهيم المصلحة الذاتية التي استمدتها البيولوجيا السلوكية من الاقتصاديات الكلاسية الجديدة ومن النظرية السياسية لنزعة التملك الفردية ، إذ يقرران : «كل يعمل لمصلحته الخاصة

المباشرة» . ولقد كانت هذه الأفكار مفيدة ، وإن شابها عيب يتمثل في أنها تخفي الحقيقة الأساسية للروح الاجتماعية عند البشر . إنهما يجعلان من العسير علينا ، وربما من المستحيل ، أن نتبين كيف أن التعاون يكون هو الأفضل إذا ما تجاوزنا نطاق العشيرة المنغلقة على نفسها نظرا لأنه يشكل إضافة تعزز الفائدة التي يجنيها كائن حي مفرد وتفضله على غيره .

وأوضح كتاب كثيرون خلال الفترة الأخيرة أن المفهوم الضيق عن المصلحة الذاتية التطورية غير ضروري وغير مستصوب ، خاصة عند النظر إلى الرئيسات الاجتماعية . ولعل أكثر الحجج إقناعا ـ والأكثر إثارة للدهشة بالنظر إلى افتراض أساسي يقضي بأن كل فرد هو فرد أناني ـ هي الحجة التي صاغها روبرت أكزلرود المفكر الاجتماعي الذي يعمل مع عالم البيولوجيا وليام هاملتون . إذ أوضحا أن التعاون يمكن أن ينشأ ويبقى وينتشر وسط قطاع سكاني ليست به سيطرة مركزية[١٣] . فالكائن الحي النزاع أساسا إلى التعاون ، وإن كان هذا لا يعفيه من النزوع إلى الثأر عند الضرورة ، يستطيع أن يحقق نجاحا ، بل أن يبدل الحيوانات الأقل مودة معه ، خاصة إذا كانت الحيوانات قد ارتبطت ببعضها البعض على مدى زمن طويل وغير محدد . وتتسم حجتها بالعمومية وبإمكانية تطبيقها بصورة فعالة ، ابتداء من تطور الكائنات الحية الدقيقة وحتى الكونجرس الأمريكي ، وهي وثيقة الصلة خاصة بالرئيسات الاجتماعية . فأفراد الحيوانات في مثل هذه الأنواع تعتمد بشكل واضح على قسمة واحدة لبيئتها ، ألا وهي رفاقها ، وقد تحدد شكلهم في صورة جماعة . وإن ما تحققه العلاقات الاجتماعية من فعالية ناجحة وموثوق بها بدرجة كبيرة أو صغيرة ، إنما يمثل شيئا حيويا في مثل هذه الظروف لكل فرد من أفراد الحيوانات .

وهكذا ، على الرغم من أننا ننزع إلى تصور أن الخداع ، أو لنقل التراجع بلغة اللعب ، سيكون تلقائيا أبسط الحيل جميعها ، فإنه قد لا يكون في الواقع سوى فكرة قاصرة وتخل عن اتفاق عام أساسي . والحقيقة أنه قد تزايدت باطراد البراهين التي تثبت من خلال الرصد الميداني لكثير من أنواع الحيوانات أن استراتيجيات التعاون ، خاصة استراتيجيات الغيرية المتبادلة ،

واسعة الانتشار . وليس المقصود هنا الإشارة ضمنا إلى أن الشفقة المنزهة عن الغرض والتناغم الطوباوي قد كانا هما السائدين وحدهما في السلالة البشرية أو في أي سلالة أخرى . إن الشقاق والتحالف ، وكذا الولاء والغدر كانت دائما موضوعات متواترة سواء في تاريخنا القديم أو القريب . بيد أن التحدي الحق كان دائما العمل ، بطريقة «حصيفة» مع استجابة سريعة وتوازن هادئ تجاه كل من أبناء العشيرة والآخرين .

وكما يفترض همفري ، فإن التعقد الاجتماعي المتزايد باطراد في تطور الإنسان العاقل لا بد أنه حدث كعملية تدريجية . لقد نسجت هذه الجماعات مجتمعاتها الخاصة على مهل ، وأكملتها بعلاقاتها مع الجماعات الأخرى ، وعدلتها بتأثير مظاهر التعقد في الأنواع الأخرى علاوة على الوضع الطبيعي الذي عاشت فيه . وليس واضحا المدى الذي استمرت فيه العملية التطورية لتزايد الروح الاجتماعية (وربما لم تنته بعد ولا تزال في سبيل الزيادة المطردة ، إذ من العسير بحثها ، نظرا لأننا لا نستطيع أن نشهد آثارها إلا على مدى فترة زمنية تقاس بعشرات أو مئات الأجيال البشرية) . ولكن مع استمرار العملية فإن كل زيادة في الروح الاجتماعية ستقابلها زيادة أكبر في تعقد الحياة الجمعية . وتتسق الفكرة العامة من الآلية التطورية مع فكرة التطور المشترك CO-evolution ، التي تفيد أن الكائنات الحية يمكنها أن تحدث تغييرات في البيئة وهي تغيرات تؤثر فيها تأثيرات داعمة ، وتخلق بذلك دائرة تغذية مرتدة إيجابية . والخاصية الوحيدة المميزة للتطور البشري هي أن الاستعدادات الاجتماعية البشرية ونتائجها غير المتعمدة أضحت قوة انتخابية فاعلة في ذاتها .

ابتكـار التاريخ

على مدى هذه العملية وخلالها ؛ نشأ بالضرورة تنوع في العلاقات بين الأشخاص ، وهو التنوع الذي نسلم بأنه بشري عن يقين . لقد ظهرت

استعدادات عائلية وعشائرية مختلفة وعلاقات إنتاج وعلاقات تبادل دائمة بين قوى سياسية ، وهيمنة من خارج العشيرة وقدرة على مزيد من التلاعب بهذه الإمكانات عن طريق الكلام . ونشأ هناك ما يمكن وصفه بقدرة كل شخص على الدخول في أشكال كثيرة من العلاقات ، واصطناع علاقات جديدة وأشكال جديدة للحياة . ومع ظهور هذه الأشكال ظهرت أشكال لعلاقات سببية مقترنة بها : ليس فقط العلاقات السببية الإيكولوجية والقوى الانتخابية المؤثرة في جميع الكائنات الحية ، بل ظهرت حينذاك العلاقة السببية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وهي علاقة سببية بشرية واضحة . ولنا أن نقول إن هذه الحيوانات انطلقت في مسار هو التاريخ . وإذا كنت في السابق قد كشفت تدريجيا عن بعض أجزاء من رؤية موريس جودلبير التصويرية لهذه النقطة ، فإنني سوف أعرض الآن رؤيته كاملة :

ابتكر البشر على مدى مسار وجودهم سبلا جديدة للتفكير والعمل والتأثير ـ سواء للتأثير في أنفسهم أو في الطبيعة المحيطة بهم . ومن ثم أنتجوا الثقافة وخلقوا تاريخا (أو التاريخ) .

وطبَعي أن هناك حيوانات اجتماعية أخرى هي أيضا نتاج تاريخ ، ولكنه تاريخ لم تصنعه هي بنفسها : ذلك هو . . . تاريخ تطور المادة الحية وأنواع الحيوان والنبات (التي ظهرت) على مدى وجود الأرض .

وهذه الحقيقة الواقعة ليست شأنها شأن غيرها ، ذلك لأن تفسيرها يشتمل على تحليل كل من تطور الطبيعة وخصوصية الإنسان وسط تلك الطبيعة . وكل ما عدا ذلك إنما هو موجود حسب هذا المعنى ، في ضوئه أو في ظله . فإذا ما أردنا تفسير الجنس البشري وتاريخه وأن نطور العلوم الطبيعية أو البشرية ، فلن يسعنا إلا أن نأخذ هذه الحقيقة نقطة انطلاق لنا[١٤]

وكما أكد علماء الأنثروبولوجيا والآثار ببراهين متزايدة باطراد ، فإن مثل هذه العلاقة السببية الاجتماعية البشرية المتميزة تعمل وتؤثر في ظروف

أقل تباينا اجتماعيا بكثير عما هو الحال في مجتمعات الحضر الصناعية . لقد تأكدت بالوثائق السببية الاجتماعية على نحو ما ثبت على سبيل المثال بين الجماعات المعاصرة التي لا تزال تعيش حياة ما قبل التاريخ ، أو تعيش على جمع الثمار والذين يمكن تصورهم ، دون ذلك ، وكأنهم خاضعون أساسا لتأثير البيئة الطبيعية المباشر . ونلحظ بين سكان أستراليا الأصليين المعاصرين على سبيل المثال أن حجم الجماعة وتكوينها عندهم يتجاوب مع حالة العلاقات القائمة بين الأفراد وبين الجماعات ، كما تتجاوب مع ضرورة العيش في بيئة قاسية . ويمكن الوصول إلى رؤية مماثلة بشأن الجماعات التي تعيش على الرعي أو الزراعة . علاوة على هذا فإن ظهور الابتكارات العظمى والبالغة التأثير ـ الملوك والنقود والكتابة والطباعة والرأسمالية والقومية ـ هيأت مجالا لكي تظهر دائما وأبدا أشكال جديدة في العلاقة السببية الاجتماعية . معنى هذا أنه أصبح بوسعنا ، ليس فقط خلق أشكال جديدة من الحياة الاجتماعية ؛ بل وأيضا خلق أشكال جديدة من العلاقات السببية . ولقد أوضح على سبيل المثال المؤرخ فرناند بروديل كيف أن ابتكار صكوك الائتمان في إيطاليا في أواخر العصر الوسيط ، أدى إلى ظهور إمكانية جديدة تتمثل في أن المضاربة على هذه الصكوك ، يمكن أن تؤثر في أسعار المواد الغذائية الأساسية في هولندا أو ألمانيا البعيدتين تماما . وإن الشيء اليقيني أن العالم الحديث أصبح على معرفة جيدة بمثل هذه العلاقات السببية ، في صورة التحولات المراوغة ، والقوية المؤثرة ، للنقود والموارد عبر العالم والتي تستهدف فائدة البعض وإن تسببت في أضرار لا توصف للآخرين .

حكايات ثلاث

سوف أتحرى في الفصل التالي المزيد من طبيعة هذا الحيوان المميز صانع التاريخ . ولكن ليسمح لي القارئ الآن بلحظة لالتقاط الأنفاس ،

ألخص فيها ما ناقشته حتى الآن في ضوء ثلاث حكايات متنافسة عن التطور البشري . إن أي تفسير شامل لكيفية تطور البشر سيكون في الحقيقة تفسيرا معقدا بطريقة بالغة خاصة إذا أخذنا في الاعتبار سير الإنسان على قدمين وغير ذلك من سمات فيزيقية ، علاوة على الكثير من السمات العقلية والسلوكية . وقد تكون النتيجة شديدة التعقيد بصورة مفرطة ومخيبة لآمال كل من راودته الرغبة في اكتشاف أي مضمون أخلاقي بسيط في تاريخنا الدارويني . بيد أن أفكارا كثيرة حول التطور البشري لا تزال حتى الآن ، كما يقول ميزيا لاندو بسيطة ومباشرة نسبيا يمكن اختزالها في بضع حكايات بسيطة واضحة(١٥) .

إحدى هذه الحكايات ، والتي عرضنا لها في هذا الفصل ، عن تطور الذكاء التقني . ولقد كانت موضوعا أساسيا ثابتا في المفاهيم الخاصة بالتطور البشري . وها هنا ، كمثال ، سابقة في فترة متأخرة نسبيا ، لعالم الأنثروبولوجيا البيولوجية ، فيليب طوبياس الذي كتب عام ١٩٦٥ واصفا الحدث الرئيسي قائلا :

« إن عاجلا أم آجلا حدث أن البعض من بين القطاعات السكانية العديدة المنتشرة في أنحاء أفريقيا من الإنسان الأول المعروف باسم أوسترالو بيثيسين australopithecines(*) (أحد أسلاف السلالة البشرية) أن اكتسب القدرة العقلية على تجاوز أعلى حدود القدرة التنفيذية . . . وإن عاجلا أم آجلا اكتسب بعضهم الكم و/أو النوع اللازمين للمخ ليكون قادرا على استخدام أداة لصنع أداة أخرى . وربما جاء هذا في البدء كحدث مفاجئ قصير كأنه ومضة برق على الساحة . ولكن إذا ما كان هذا الحدث قد هيأ ميزة انتخابية كافية ، فلابد أن القدرة الخاصة بهذه الميزة قد انتشرت . . . وها هنا حدث إنجاز تاريخي كبير وجديد . صناعة الأدوات الحجرية . . . أصبح مجديا : إذ تهيأت إمكانات جديدة بغير حدود في الواقع »(١٦) .

(*) واحد من الرئيسات الكثيرة الشبيهة بالإنسان المتعددة الأنواع ومعروفة أساسا من حفريات عصر البلوستوسين وعثرت على بقاياه الحفرية في جنوب شرق أفريقيا . (المترجم) .

وكما أوضحت ، فإن هذه القصة تتلافق تماما مع نهاية قصة مسيرة الحضارة التكنولوجية ، ابتداء من اليونان وحتى الولايات المتحدة . إنها حدث باكر في مسيرة التقدم المظفرة ، وهي المعادل بأكثر الكلمات رصانة واعتدالا للصورة الكاريكاتورية التي تصور الإنسان مخترع النار أو العجلة .

حكاية ثانية تتعلق بالاكتشاف المفاجئ للمعنى ، والقفزة الروحية المفاجئة ، والاندفاع عبر الحاجز الذي يفصل الإنسان عن الحيوان . وفي هذا يتحدث ليزلي هوايت عن تصوره قائلا : « لم يعد شيء على حاله مثلما كان . كل شيء يغتسل في نور سماوي ، وانطبعت على راحات الأيدي دلائل الخلود » . وتمتد هذه القصة بجذورها كما ذكرنا جيمس راشيل ، أخيرا إلى الماضي البعيد . . . إلى أعماق العقيدة المسيحية . وكتب الأسقف ويلبر فورس المعاصر لتشارلس داروين وخصمه العنيد : «إن سيادة الإنسان المستمرة على الأرض ، وسلطان الإنسان المتمثل في الكلمة المنطوقة ، وموهبة الإنسان التي يمثلها العقل ، وحرية إرادة الإنسان ومسؤوليته ، وهبوط الإنسان وخطيئته وافتداءه ، وتجسد الابن الخالد ، وحلول الروح القدس ـ هذا كله لا سبيل إلى التوفيق بينه وبين الفكرة المخزية عن الأصل الوحشي للإنسان الذي خلقه الرب على صورته»[١٧] .

وحاول فيما بعد المفكر المسيحي تيلهارد دي شاردان أن يمزج قصة تطور العقل التقني مع هذه الفكرة ، ووافق على أن البشر تطوروا فعلا ، غير أنه أصر على أنه كانت هناك على الرغم من ذلك عند نقطة إعجازية ما ، طفرة قادت الإنسان من حالة اللامعنى إلى المعنى .

وظاهر القول أن القصتين على خلاف ، وإن ظلت كل منهما موازية للأخرى دون أن تفترقا . وقد كتب طوبياس في العام نفسه تفسيرا للذكاء التقني والذي صادف قبولا من شاردان :

تماما مثلما عرض شاردان الأمر « اتجه التطور مباشرة إلى التأثير في المخ مغفلا كل ما عداه ، والذي ظل طبقا لذلك مطواعا . وفي مكان ما

على مسار الوعي المتقد دائما » تفجرت شعلة في موضع متمركز تماما . وتولد الفكر . . . وهكذا ، وعلى الرغم من أن الطفرة التشريحية من اللا إنسان إلى الإنسان ، هي طفرة صغيرة وضئيلة ، إلا أنها كانت تحولا تحددت معالمه بميلاد مجال نشاط جديد هو التفكير . ومع الإنسان دخلنا «حقبة نشوء النفس في التاريخ التطوري» : Psychozoic era[١٨] .

وحين نتأمل هذا الكلام فإننا لن ندهش إذ نجد قصة الذكاء التقني تمضي في اتساق وموازاة مع القصة الأخرى . ذلك لأن المسيرة إلى الحضارة التكنولوجية غالبا ما نعبر عنها وكأنها تحمل معها التنوير وصورة روحانية أرقى .

ولقد أبديت حماسا فاترا لأي من القصتين . حقا ثمة شيء في كل منهما يمكن التوفيق بينه وبين قصة التفاعل المتبادل التي عرضتها . إنني على سبيل المثال لا أنكر أن الإنجازات التقنية كانت ذات شأن كبير . بيد أنني ، اقتداء بما رآه همفري ، جعلتها ثانوية وتابعة بالنسبة لتطور الذكاء الاجتماعي . وبالمثل فإنني أسلم في الفصل التالي بأن ثمة شيئا إضافيا في كلام البشر يجعله أقوى فكريا بكثير ، من أي شكل عرضنا له حتى الآن للتواصل الحيواني . ولكنني سوف أؤكد على أن الكلام معتمد أيضا على النشوء السابق للذكاء الاجتماعي ، وللوضع الاجتماعي الذي يمكن في إطاره أن تزدهر مهاراته الخاصة . ولا حاجة بنا إلى أن نتصوره شعلة مقدسة تفجرت ، أو أن نراه إضافة إلى كم جوهري وغامض انتقل بالإنسان من حالة البهيمية إلى الإنسانية .

وهناك فوارق كثيرة بين قصة همفري وهاتين القصتين السابقتين . ولكن الشيء الأساسي هو أن قصة همفري قصة متدرجة ، على نقيض الآخرين . إذ نراه في عرضه يوضح أن «شيئا ما جديدا وأصيلا حدث في حقبتنا التاريخية» ، وقد حدث على نحو بطيء وثابت وهادئ ومطرد خطوة خطوة . وبدأت القصة في الماضي البعيد ولكل سلالة الرئيسات ، وأفضت إلى

ظهور فصيلة متباينة من أشكال الروح الاجتماعية . وإن الروح الاجتماعية الخاصة بالبشر هي أهم ما يعنينا ، وتتميز ببعض الانعطافات الخاصة بها ، وإن لم تختلف جذريا عن غيرها .

وإن إحدى النتائج المترتبة على هذه النظرة هي أن «الأساس الأول الغامض» للطبيعة البشرية ليس مختلفا جذريا عن الأساس الأول للحيوانات الاجتماعية ، وكما قال داروين فإن « الإنسان بدافع من غطرسته يظن نفسه عملا فذا فريدا . إنه أكثر تواضعا ، وأحسب أنه من الأوفق لنا أن نراه امتدادا لسواه »[١٩] . وهذا الرأي يناقض تماما الموقف بشأن خصوصية الإنسان الاستثنائية ، والذي يضرب بجذوره عميقا في فكر شمال الأطلسي ، ولا يجد حاجة إلى الاعتراف بمصدره المسيحي . ولكن نظرة داروين تتسق مع ما ذهبت إليه التقاليد الأخلاقية العظمى الأخرى مثل البوذية والعقيدة اليانية ، اللتين تريان أن جميع الكائنات المتمتعة بالحواس ، بشرية وحيوانية ، موجودة على قدم المساواة أخلاقيا ، وإن اختلفت قدرات كل منها . وبقدر ما تكون قصص تطور الإنسان مدفوعة ليس بما نلقاه مصادفة من عظام وأحجار وسلوك فعلي ، بل بما نتلقاه من أفكار ، فإنه سيكون من الأفضل ـ كما أكد جيمس راشيل بما ساقه من حجج مقنعة ـ أن نتلقى مجموعة مختلفة من الأفكار . والشيء اليقيني ، على نحو ما ندرك الآن ، أن النتائج الأخلاقية ، وكذلك العملية ، لتصورنا لأنفسنا رفاقا للحيوانات الأخرى وللعالم الطبيعي يمكن أن تكون نتائج مفيدة للغاية .

***

الفصل الرابـع

تحليل الروح الاجتماعية

أنتقل الآن إلى وصف أكثر تفصيلا لسمات الروح الاجتماعية البشرية . ودليلنا هنا مستمد من الدراسات الخاصة بالبشر الأحياء ، سواء الكبار منهم أم ـ وهو ما كان مفيدا أكثر ـ الأطفال والرضع ، علاوة على الرئيسات من الحيوانات . وخطتنا الرئيسية هنا هي المقارنة سواء على نحو صريح أم ضمني . وطبعي أن مثل هذه المقارنات لا يمكن أن تكشف عما حدث أثناء التطور ، بيد أنها تنقل لنا وبصورة حية وواضحة كلا من المحصلة النهائية لهذا التطور ، وللقدرات الذهنية اللازمة لحياتنا الاجتماعية المعقدة .

والملاحظ أن علماء النفس حين يكتبون عن القدرات الذهنية غالبا ما يحاولون التمييز بين قدرة وأخرى . ويأتي هذا التمييز حسبما هو شائع تأسيسا على زعم أن العقل مؤلف من وحدات قياس مستقلة عن بعضها البعض . وأنا هنا لا أناقش الأمر باعتباري عالم نفس . وجدير بالملاحظة أن القدرات الذهنية التي أصفها هنا هي قدرات شديدة التباين . ولعل الأوفق أن ننظر إليها باعتبارها دوائر متداخلة معا في ذات المجال الذي نسميه الروح الاجتماعية .

الذاتيـة المشتركة

الدائرة الأوسع ، إذا ما التزمنا الطريقة الأكثر تعميما عند الحديث عن الروح الاجتماعية ، أشبه بحالة الذاتية المشتركة بمعنى النزوع الفطري

لدى البشر للتعاهد المتبادل والنزوع للاستجابة المتبادلة . وإن بعض هذا النزوع الفطري عرفاني أو فكري ، وبعضه وجداني . ولكن الطبيعة البشرية والشخصية البشرية لا توجدان على أي حال ، إلا داخل ومن خلال العلاقات بين الناس وبعضهم البعض . ونجد وصفا لهذا عند كولوين تريفارتن الذي أسهم في دراسة رائدة عن الأطفال الرضع وشاركته في تأليفها كاترين لوجوثيتي . إذ يقول :

« لدينا الآن بينة على أن الطفل حديث الولادة يمكنه أن يحاكي تعبيرات الأشخاص وأن يتبادل معهم المشاعر . وبعد عام واحد من تاريخ الولادة يكشف الطفل عن حاجة مميزة إلى المشاركة في الأغراض والمعاني ، وإلى تعلم كيف يشير إلى أفكار مشتركة عن طريق تعبيرات رمزية . ويبدو لنا أن الذكاء الثقافي البشري مؤسس على مستوى من ترابط العقول أو الذاتية المشتركة ، على نحو لا نجده لدى الأنواع الأخرى ، وليس بإمكانها أن تكتسبه . . . وبينما تكون خطوات النمو النفسي الباكر قابلة للتلاؤم مع مختلف أساليب التنشئة التي تغرس مختلف المبادئ الأساسية الاجتماعية والأخلاقية ، فإنها أيضا تكشف عن قوى وحاجات عامة وشاملة للعاطفة والتواصل والتي تعد ضرورة لازمة للتنشئة الاجتماعية السوية و «للنمو المعرفي» السوي »[١] .

وقدم جيروم برونر وصفا للذاتية المشتركة من وجهة نظر الطفل الرضيع : « أداة الطفل الأساسية للحصول على أهدافه هي كائن بشري آخر مألوف لديه . وها هنا يبدو الأطفال الرضع أقدر على التفاعل الاجتماعي من أي من القردة العليا الشبيهة بالإنسان . وربما يعادل هذا الفرق نفس الدرجة الفاصلة بين القردة العليا الشبيهة بالإنسان وبين قردة العالم القديم أو الجديد . . . إن الأطفال الرضع ، في كلمة واحدة ، مهيأون للدخول في عالم النشاط البشري »[٢] .

ويتعين أن نفهم جزئيا هذين الرأيين في ضوء أنطولوجيا سابقة ، أعني نظرة وجودية سابقة عما كان واقعيا ومهما حقيقة في نمو وتطور الناس .

وهذه النظرة السابقة مشتركة بدرجة أو بأخرى بين علماء الأنثروبولوجيا وعلماء النفس ، وتقضي بأن ما هو واقعي أصيل يشتمل على الأفراد وقدراتهم الفطرية على التعامل مع عالم الأشياء ، بما في ذلك الناس . ومن ثم تكون الثقافة أو ما تم تعلمه علاوة على هذه الموجودات القائمة . ولكن النظرة هنا مختلفة تماما . إذ هناك أفراد ، ولكن لا سبيل إلى فهمهم إلا من خلال علاقاتهم بالآخرين . وعندما تنشأ الثقافة فإنها تنبني على قاعدة موجودة فعلا ، وتظل وثيقة الارتباط بالعلاقات وبالأفراد الآخرين .

وهذه الأنطولوجيا أو النظرة إلى طبيعة الوجود ، وهذا التقييم النسبي لما هو أكثر أساسية ولما هو دون ذلك ، إنما وضع ركائزها الراسخة منذ سبعين عاما مضت عالم النفس الروسي فيجوتسكي . إذ قال : إن أي وظيفة تشتمل عليها عملية النمو الثقافي للطفل إنما تظهر في صورتين أو على مستويين . إذ تظهر أولا على المستوى الاجتماعي ، ثم على المستوى النفسي . تظهر أولا بين الناس كحالة نفسية متبادلة interpsychological ثم تكون داخل الطفل ، باعتبارها حالة نفسية باطنية intrapsychologichal[٣] .

ولكن علماء النفس بدأوا في السنوات الأخيرة فقط يوجهون بحوثهم نحو وصف الذاتية المشتركة . وهنا على سبيل المثال يلخص تريفارتن ولوجوثيتي قدرا هائلا من البحوث التي أجريت على الطفل البشري الرضيع في عامه الأول :

« الأطفال حديثو الولادة ، حتى من ولد منهم قبل اكتمال النضج بعشرة أسابيع ، يمكنهم تحقيق ترابط مباشر عن طريق سماع ورؤية «آخر» حنون ؛ وكذا عن طريق الإحساس بتلامس الجسد والربت عليه . . . ويبدي الرضيع توجهات وتعبيرات وإيماءات وحركات متوافقة مع الطرف الآخر الودود المتعاطف معه . وبحثْنا أثر التواصل بالعين ، وتبين أن الطفل يمكنه أن يحاكي حركات العينين والفم . . . وهذا نوع من الذاتية المشتركة الأولية ، أو

لنقل وعي شخص بشخص في بداياته الأولى . . . ويفيد نمو مخ الطفل من الانفعالات المتولدة عن مثل هذا التواصل الذي يؤكد وجوده ، أن الطفل لديه في عقله تنظيم ثنائي من «الذات + الآخر» ، وأن هذا التنظيم مهيأ للتواصل مع المشاعر التي يعبر عنها طرف آخر حقيقي »[٤] .

وخلال مراحل النمو التالية تفضي هذه الميول إلى ظهور استجابات يوجهها باطراد متزايد أسلوب المربين المسؤولين عن رعاية الطفل . ويعيش الأطفال حياة التجربة أثناء اللعب خلال علاقات مختلفة وما تنطوي عليه العلاقات من مجموعات متباينة من المواقف والأحداث . ويمكن القول بعبارة أخرى إن القاعدة الأساسية التي تتألف من حالة الانتباه المركز إلى الآخرين والاستجابة نحوهم ، إنما تتهيأ للطفل عند الولادة . ثم يبدأ استخدام هذه القاعدة أساسا لبناء قاعدة أخرى هي الصيغة المتميزة للعلاقات التي تشكل خصوصية مجتمع الطفل .

وهكذا فإن البشر منذ طفولتهم الأولى لديهم توجه إزاء البشر الآخرين باعتبارهم القسمة الأهم المميزة للبيئة . ويدل هذا بالضرورة ، من منظور تطوري ، على تحول وجداني ومعرفي ونزوعي ، وعلى اعتمادية متزايدة من الطفل على أبناء نوعه والانفتاح تجاههم والضعف إزاءهم . إن البشر بعضهم لبعض عون وفائدة ، وقدراتهم لا تنمو وتتحول إلا بفضل الآخرين وفي إطار وضع اجتماعي . حقا إن قدرات الروح الاجتماعية قد تكون متوافرة لدى الأفراد ، بيد أنها لا تكتمل إلا فيما بينهم .

وثمة دلالة ضمنية أخرى للذاتية المشتركة وتتعلق بالطريقة التي نعرف بها العالم . إن بعض الكتاب يستخدمون الآن مصطلح «المعالجة الشبكية» Distributed processing للتعبير عن الفكر البشري . وها هنا مناظرة بين المجتمع وشبكة الحواسب الإلكترونية «الكومبيوترات» التي تشتمل على أكثر من وحدة معالجة مركزية (أو في الواقع أكثر من مخ واحد) أو التي تجري عمليات حسابية بالتعاون مع حواسب إلكترونية أخرى .

وبالمماثلة ، فإن كل ما يتعلمه المرء منا ويستخدمه هو ، حسب هذه النظرة ، أكثر كثيرا مما هو في رأس كل منا على حدة ، رجلا كان أم امرأة .

وهذا ، بمعنى من المعاني ، تشبيه واضح . وكنت قد افترضت منذ البداية أن وجود مجموعة أكبر حجما ، وتعيش على تقسيم عمل أكثر تعقدا يمكنها أن تتعامل مع بيئة متغيرة موسميا ، ومتباينة على نحو أكثر فعالية من نفس عدد الأفراد إذا لم تكن بينهم رابطة . ذلك أن المنتمين إلى الجماعة المترابطة إنما يفيدون من معارف بعضهم البعض ، علاوة على معارف كل فرد على حدة . وإنني بالمثل أستخدم الآن ماكينة شديدة التعقيد لكتابة هذه الكلمات . ومن ثم لابد أن يتوافر لي على الأقل قدر من المعرفة الشخصية بها . غير أنني أعتمد في الوقت ذاته على الآخرين . مثل ذلك أنني أعتمد على ماكينات أكثر تعقدا يتولى صيانتها آخرون ، وظيفتهم أن يعرفوها وأن يحافظوا على ما أكتبه خوفا من أي خطأ أو عيب إلكتروني أو خطأ في طبع النتائج . علاوة على هذا فإنه إذا ما أصاب هذه الآلة عطل بسبب خطأ ما ، فإنني أقف أمامها عاجزا في انتظار متخصص . ولهذا فإننى أعتمد على معارف الآخرين وأفترض هذا مقدما . ولأضرب مثالا على المعالجة الشبكية في نطاق أصغر وإن تضمن قدرا أكبر من الكثافة والتفاعل . فلتحاول تأمل وضع ملاح الطائرة ومساعده داخل غرفة القيادة . إذا ما حدث طارئ فإن كلا منهما يعتمد على معارف الآخر ، وعلى ما لدى كل منهما من معلومات وسط دوامة أحداث سريعة التغير ، وشديدة التعقد ، بل وربما تنذر بالهلاك . وإذا نظرنا إلى مستوى أوسع نطاقا ويقتضي قدرا أكبر من التروي والتريث ، فإن المعارف المتوافرة لدى كل منا عن مبحث علمي جيد التنظيم ، ولنقل علم الأنثروبولوجيا ، إنما هي معارف ماثلة أمام بصر علماء الأنثروبولوجيا الآخرين والناس جميعا ويتم نشرها بفضل ما يبذله هؤلاء من جهود ومساع حميدة ، واعتماد على هذه الجهود ، وتبدو في النهاية حسب رأيهم عملا نافعا ومفيدا . ولعل ما يسميه مايكل إينيس «فئات اجتياز الاختبار» قد يعطي تصورا بأن الأفراد وحدهم هم

مستودع المعارف . بيد أن الأمر ليس كذلك أبدا . وبدأت العلوم الإنسانية مؤخرا فقط في الكشف عن الدلالات الضمنية لهذه المجموعة الأساسية من الأفكار . وإنه من الصعوبة بمكان ، على الأقل الآن ، أن يفكر الباحثون والدارسون تأسيسا على هذه التصورات .

قراءة الأفكـار

إحدى طرق معالجة هذه المشكلة أن نثبّت للحظة أحد المتغيرات ، أعني أن نثبّت واحدة من اتجاهات ومعتقدات المشارك ونركز على الآخر . وهذا عين ما فعله علماء النفس والفلاسفة المعنيون بفهم ودراسة القصدية intentionality في أعلى مراتبها . ويبدأ مفهوم القصدية انطلاقا من مسلمة تقضي بأن الحيوانات مثل الرئيسات والبشر يصورون العالم لأنفسهم ، ومن ثم فإن القصدية تعني بالدقة أن ثمة تصورا بشأن حالة أمر ما بحيث إنه موضوع قصد أو تصور تمثيلي . ويتبدى هذا التمثيل في صيغة عامة للكلام على نحو ما نقول ، إن مايكل تخيل أنه لا يزال يملك مفتاح المشكلة ، أو أن آمي تأمل في أن ترى جدها ؛ أو أن إليزابيث تتوقع أن تكون الطرقات زلقة هذه الليلة . ويوضح الشطر الأول (مثل قولنا آمي تأمل في) أن ما يلي هو من تصور شخص ما .

وتطابق الكلمات الملفوظة على هذا النحو المرتبة الأولى من القصدية . أما القصدية من المرتبة الثانية فإنها تظهر على النحو التالي : «أحست آمي أن مايكل طلب منها أن تأكل بيضتها مع الإفطار تحديدا ، وأن إليزابيث خشيت من أن يظن مايكل أنها ترهق نفسها في عملها . ها هنا يتصور شخص ما تصوره شخص آخر ، كأن تصور آمي لنفسها ما تصوره مايكل في نفسه ، ويمكن المضي إلى أبعد من ذلك للتعبير عن هذه القصدية . وهنا نجد على سبيل المثال قصدية من الدرجة الرابعة : «أعتقد أنك تقر معي بأنني أظنك تفهم أن القصدية من المرتبة الأرقى ، هي شأن من شؤون الأحداث اليومية

السائدة بين البشر . ويمكن أن تصل القصدية في أعلى درجاتها إلى حالة شديدة التعقد . ولكنها في أساسها ليست أكثر تعقدا من لعبة إعادة قصاصات الورق إلى شكلها الأصلي . وجوهر المسألة أن الناس حين يفكرون في غيرهم يتصورونهم على نحو معين من حيث إنهم مثلهم لهم أفكار وخطط وطموحات ومعارف . وهذا هو «موقف دنيت العمدي»[٥] ، ولكن هنا إضافة أخرى ألا وهي إمكانية تمثل مواقف متبادلة ومعارف متبادلة بين كل طرف وآخر . ويحدثنا أندرو هوايتن عن قصدية أعلى مرتبة وهي «قراءة الأفكار»[٦] . ومن الملائم الحديث عنها ما دمنا ندرك أنها لا تتضمن شيئا يتجاوز حدود الخبرة اليومية غير المعصومة من الخطأ .

وتتضمن أدبيات هذه الدراسة حالات من قراءة الأفكار بين الرئيسات الاجتماعية[٧] . ويبدو أنه حتى القصدية من المرتبة الثالثة ـ عندي تصور ما عن تصورها لتصوري لها ـ قد يكون هو أفضل تفسير لعدد من الملاحظات المتناثرة . غير أنه من العسير تفسير الدليل عليها . وهذه غالبا حالات من الخداع القصدي ، ومن ثم تشير إلى الجانب الماكر في طبيعة الرئيسات الاجتماعية . ولكن يبدو حتى الآن أنه ليس من المرجح أن أنواعا أخرى من الرئيسات لديها عادة مثل هذه التصورات المعقدة عن العالم .

إن البشر شيء آخر . ولعل واحدة من أفضل حالات قراءة الأفكار التي تم تقصيها بين الناس هي قراءة الأفكار أثناء المحادثة المشتركة . إذ يستخدم البشر عادة القصدية من المرتبة الثالثة أساسا لحرف موضوع المحادثة إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك . وهذا هو ما أشار إليه الفيلسوفان بول جرايس وجوناثان بينيت[٨] . وفي رأيهما أن المتحدث يعمد إلى أن يعترف الحضور بأنه يريد أن تصدر عنهم استجابات محددة هي كيت وكيت . وإن هذا التحول إنما ينبني من ناحية على تلك الاستعدادات الأصلية ـ على الأقل تأسيسا على فهمنا للنمو ـ المتمثلة لدى الأطفال الرضع في الانتباه ناحية الآخرين والاستجابة لهم . علاوة على هذا فإن القسط الأكبر من المحادثة قد يجدي في واقع الأمر على نحو تلقائي نسبيا . ولكن نجد من ناحية أخرى أن القدرة

على المشاركة في محادثة ممتدة ومعقدة ـ خاصة المشاركة بطريقة معقولة وملائمة في محادثة تجري بين كبار على حظ وافر من اللغة والتعليم ـ إنما تقتضي متابعة دقيقة وتركيزا شديدا على فيض مواقف ومقاصد الآخرين . وعلى الرغم من تسليم الكثيرين منا بهذا الأمر إلا أنه لا يزال من الصعوبة بمكان فهمه ومعالجته .

الكياســـة

فكرة القصدية فكرة فاترة تعوزها الحيوية نسبيا ، غير أنها تقود مباشرة إلى فكرة أخرى ، هي في الحقيقة جوهر الحياة البشرية ، ألا وهي الطريقـــة التـــي لا نكون بها واعين بأنفسنا بقدر ما نحن واعون بأنفسنا وبالآخرين . ولنتأمل معا المثال الإثنوجرافي التالي الذي يصطبغ ، شأن الكثير من الأمثلة الإثنوجرافية بصبغة روائية ضئيلة حماية للمذنب . إن بـــن Ben ونيجل Nigel زميلان في مكتب ـ لعله إحدى جامعات إنجلترا ـ وقد سار كل منهما عبر دهليز أحدهما في اتجاه الآخر . ويبدو أن بـــن لم يشعر بوجود نيجل أول الأمر وقتما كان كل منهما لا يزال عند الطرف الآخر المقابل من الدهليز . وطبيعي أنه مع استمرار خطوهما بدأ يقتربان كل منهما من الآخر ، مع كل خطوة يخطوانها . وما أن اقتربا حتى بدأ بـــن يشعر بوجود نيجل . بيد أن وعي بـــن لم ينته عند هذا الحد . إذ لو كان بـــن مدركا وجود نيجل فلابد أن نيجل مدرك هو الآخر وجود بـــن! أو هذا هو على الأقل الشعور الذي خطر في نفس بـــن . وربما تبدى هذا الشعور كحالة من القلق الغامض لأنه ما كان ينبغي عليه أن يرتدي هذه الجوارب السخيفة في عيد الميلاد . وطبيعي أن نيجل ساوره شعور مماثل ، ربما إحساس بأنه يكره بـــن ولكنه يريد أن يؤكد مشاعر الانسجام بينهما .

وتزايد الشعور المتبادل لدى كل منهما بالآخر كلما اقتربا أكثر بأكثر . ولكن لو أن بـــن بدأ بتحية نيجل ـ الذي يريد أن ينقل إليه مشاعره ـ وهو لا يزال بعيدا عنه لبدا الأمر فجا ومثيرا للحرج ، أو أن هذا

على الأقل شعور بـــن الغريزي الغامض . وأمسك عن فعل أى شيء . أما نيجل فإنه إذا ما انتظر طويلا حتى يبدأ بتحية بـــن ، فسوف تبدو تحية باردة جاءت كرها ، ولكنه يجد نفسه مرغما على أن يرسم على شفتيه ابتسامة . وهكذا مع كل ثانية تمضي يزداد اقتراب كليهما من الآخر ، وينظر كل منهما في جميع الاتجاهات دون أن ينظر إلى وجه الآخر ، ومن ثم فإن كلا منهما يشعر بنفسه ويشعر بالآخر ، ويشعر برد فعل الآخر نحوه . ترى هل سيعمد كل منهما إلى وسيلة للكلام مع الآخر؟

أو لنتأمل هذه الحالة المماثلة ، المأخوذة عن دراسة أعدها إيفو ستريكو عن مقاطعة حمر Hamar في إثيوبيا :

« الملاحظ في مقاطعة حمر أن (الاعتراف بمطالب الآخرين) يظهر ببطء شديد عندما يقتضي الأمر تحية الزائر . ويكمن سبب ذلك في . . . نمط التنظيم الاجتماعي في مقاطعة حمر ، حيث توجد جماعات صغيرة مترابطة ببعضها البعض دائما وأبدا ، ولذلك فإن التحية لا تحدث إلا بعد أن يتضح كل شيء ويكون المرء إزاء أمر واقع ، أي بعد أن يتم التأكد من أن الضيف عازم على البقاء ، ويتعين أن يوفروا له مأوى وطعاما . . . الخ ، ولكن حق الضيافة لمن هم ليسوا من ذوي القربى هو أمر موضع شك . . . إذ عندما يصل ضيف رجل ، فإنه بادئ ذي بدء ودون أي تعليق ، يجلس على كرسي يحمله معه دائما في يديه . ويتخذ مجلسه إما تحت ظل شجرة إذا كان ذلك نهارا في عز حرارة الشمس ، أو قريبا من سور زريبة ، إذا كان ذلك في الصباح الباكر أو في المساء . ويبدو الأمر وكأن أحدا من أهل المنزل أو المنطقة لم يلحظ وجوده آنذاك . (وهي تجربة مثيرة بالنسبة لأي زائر أوروبي يتوقع بحكم تكوينه الثقافي أن يجد من يلبي مطالبه فورا) . ولكن بعد قليل قد يدرك الزائر أن ثمة امرأة ليست على مقربة منه ، كما أنها ليست بعيدة تماما عنه ، وقد بدأت تكنس الأرض من حوله . وهذا هو أول مؤشر يدل على أن أحدا لن يصده أو يزجره . وإذا ما كان قد جاء أصلا لا لشيء سوى إنجاز بعض الأعمال المحددة فإنه عندئذ يتحرك من مكانه ويطلب ماء ليشرب ، كما يطلب

الحديث إلى شخص ما عن عنزة ضلت الطريق . هذا أو أن يقول أي شيء آخر كان دافعه إلى المجيء . ومن ثم فإنه بهذه الطريقة يشير إلى أنه لا يريد دعوة للبقاء طويلا . وبذا يعرف المضيفون الآن أنه لا حاجة إلى الإصرار على دعوته ، كما أنه يتجنب رفض مثل هذه الدعوة نظرا لأن رفضها يعتبر (إهانة) . ولكن إذا ما أراد البقاء عندهم فإنه يظل منتظرا في صمت ، حتى تأتي الإشارة الثانية التي قد تتمثل في أن تبسط المرأة جلد بقرة فوق الأرض التي كنستها ونظفتها . وهنا تومئ المرأة برأسها إليه ، ومن ثم يخلع نعليه ويجلس فوق جلد البقرة . ويظل حيث هو ساعة من الزمن ثم بعدها تبدأ طقوس الترحيب والاحتفاء به . وشيئا فشيئا يبدأ رجال الدار في الظهور وكأنهم يتجولون عرضا ثم يسيرون إلى حيث يجلس الضيف ويتخذ كل منهم مجلسه فوق كرسيه ، ولكن دون أن يكون قريبا جدا ولا بعيدا جدا عنه . وبعد لحظة صمت يبدأون التحدث إليه »(٩) .

تبدو هذه الأمثلة وكأنها تتعلق بأحداث تافهة . بيد أنها ذات شأن كبير ، ذلك لأنها تشير إلى نوعية من الحياة البشرية التي تبدو وكأنها تفصل البشر بصورة حاسمة عن غيرهم من الرئيسات الاجتماعية . ذلك أن الناس إذ يصادفون هذا الطراز في الحياة اليومية قد يشعرون معه دائما بشيء من الحرج أو الزهو : أو يشعرون بشيء من عدم الأمان أو الثقة ، ويساورهم فيض من المشاعر الانفعالية الأخرى والاتجاهات التي أمكن ملاءمتها بدقة شديدة ، مع الطراز المحلي للروح الاجتماعية عند البشر . إن المرء من أبناء مقاطعة حمر له أن يتفضل على الآخر أو أن يمتنع عن مجاملته ، وله أن يشمل الآخر برعايته أو أن يعترض سبيله . كذلك كان يمكن أن يوجه بـــن إهانة إلى نيجل أو أن يحييه ويطريه ، وكان بإمكان بـــن أن يكون موضع إكبار أو ازدراء في نظر نيجل ، ولكن في جميع الحالات تكون للناس مطالب وحاجات ليست بالضرورة مطالب وحاجات مادية مباشرة ، وإنما يتعين عليهم أن يعبروا عما يريدون بقسمات وجوههم ، أو إذا ما استخدمنا عبارة أرفنج جوفمان أن يستخدموا وعيهم بذاتهم إزاء الآخرين .

وقد يبدو الإطراء والازدراء أمرين معنويين على نحو مميز . بيد أن هذه الوقائع ، أو هذه الأحداث الواقعية تماما يمكن أن تترتب عليها نتائج تستمر زمنا طويلا : ذلك أن الموقف قد يتحول إلى صداقة أو إلى أمر يستوجب الثأر ، لو لم يعمد نيجل إلى إخفاء التعبيرات الجامدة على وجهه . وقد تحدث أمور أشد خطرا في مقاطعة حمر . وقد تبدأ هذه إثر حادث أولي قد يكون إهانة على سبيل المثال ، وهو حدث ليس له نتيجة مادية عملية مباشرة بالنسبة لأي من الطرفين ، ولا ينطوي على إضرار مباشر بحالة أي من الطرفين الغذوية أو الصحية ، فضلا عن أنه لا تترتب عليه مباشرة أي نتائج تؤثر فيما يصيبونه من نجاح في إنتاجهم . وأوضح بنيلوب براون وستيفن ليفنسون النتائج الهائلة المترتبة على ذلك . إذ قالا إن مظاهر الالتزام بآداب السلوك أو الخروج عليها تمتص قدرا هائلا من طاقة الإنسان وجهده[١٠] . ويرجع سبب ذلك إلى أن البشر يعمدون إلى التوافق السلوكي بدقة شديدة بين بعضهم البعض ، وبينهم وبين أنفسهم في علاقاتهم بالآخرين . ويجري كل هذا داخل شبكة محكمة من التفاعل . وإن العمل على صون أو تدمير هذه الشبكة يقتضي استيعاب المصلحة أو تجاوز الأهمية .

التربية والمعايير الجمالية

إن تعلم ضرب من ضروب الروح الاجتماعية ـ مثال ذلك كيف تحيي الناس وكيف تفارقهم وكيف تبدي أو لا تبدي اهتماما بتعبيرات وجوههم واحتياجاتهم الأخرى ـ يعتبر مظهرا محوريا من مظاهر النضج الاجتماعي البشري . ولقد أوضح عالم النفس دافيد بريماك أن البشر تجمعهم سمة واحدة مميزة فيما يتعلق بهذا المطلب التعليمي . ويسمي هذه السمة «التربية» . ويرى أن التربية تنشأ من الإحساس بالذات وبالآخر . بيد أن لها طابعا خاصا : إذ إنها طائفة من القدرات التي بفضلها يرصد المرء الآخر ، ويحكم عليه وفقا لمعايير ما ، ويتدخل ليضع سلوك المبتدئ في اتساق

وتماثل مع ذلك المعيار[11] . ويؤكد بريماك أن مجموعة القدرات المعرفية التي يمكن أن نعزوها إلى الشمبانزي حين تنقل التقنيات المادية ليست تربية بالمعنى الصحيح ، بل هي تعلم قائم على المحاكاة ، حتى إن كانت محاكاة رفيعة المستوى . ذلك أن الشمبانزي تمارس شكلا من أشكال التدرب ، غير أن هذا التدرب لا يتضمن معيارا جماليا . ويحرص بريماك على التفرقة بين التدرب والتربية . ونحن نجد دائما في تدرب الشمبانزي قدرا من العائد المباشر للمدرب ، نظرا لأن المبتدئ إنما يتدرب على أداء خدمة لحساب المدرب .

وعلى النقيض من هذا نجد التربية البشرية في أوج كمالها تفترض مسبقا ما يلي : أولا ، استعدادا لاستثمار وقت التدرب دون أي عائد مباشر . ثانيا ، أن تشتمل التربية على تقييم جمالي معقد لما يؤلف أداء جيدا ، سواء عند استخدام المهارات الاجتماعية أو المهارات التقنية . ثالثا ، تشتمل على تمثيل الفارق بين قدرة المدرب الذاتية وقدرة المبتدئ ، ومن ثم على قصدية رفيعة المستوى .

ويمثل العائد المؤجل من التربية أكثر قسماتها إثارة من وجهة النظر الداروينية . ذلك لأن هذا العائد المؤجل يحقق ما يصفه عالم البيولوجيا التطورية جون ماينارد سميث ، بنموذج «لعبة العقد الاجتماعي Social contract game إذ يقول «إنني سوف أتعاون ، وإذا ما اقترف أي فرد آخر نقيصة ما فإنني سوف أشارك في عقابه ؛ وإذا ما امتنع أي شخص آخر عن المشاركة في العقاب سأعتبر هذا منه عملا مساويا للتقصير»[12] . ويفترض ماينارد سميث أن مثل هذه الخطة لا نجدها إلا عند البشر ـ الذين ـ بلغة بريماك ـ يملكون معيارا جماليا يقيمون على أساسه السلوك . ولكن لعبة العقد الاجتماعي ما هي إلا المكافئ الوظيفي للتربية ، نظرا لأن «العقاب» و «المشاركة في العقاب» تحققهما التربية أساسا خلال تنشئة الفتى أو الفتاة ، وليس من خلال صفقات بين كبار كاملي النضج . علاوة على هذا فإن الاعتماد الوجداني القوي على الآخرين ، سواء في الطفولة أو

في البلوغ من شأنه أن يجعل مثل هذه السمة الثانية مفهومة على نحو أوضح ، كما يجعل قوتها أقدر على الإقناع السلس مما توحي به لغة نظرية اللعبة .

وإذا استخدمنا لغة بريماك نقول إن نتائج التربية تتمثل في قدرة البشر على نقل «معيار جمالي» . وتصدق مثل هذه المعايير بين البشر على أول مثال للتفاعل بين الناس ، ذلك لأنه هو البؤرة الأولى ، إن لم تكن الأخيرة لاهتمامنا كنوع . ويتميز المعيار الجمالى بخاصية أنه تفاعلي .

وثمة ما يغريني بترجمة فكرة المعيار الجمالي إلى فكرة أكثر ألفة مثل فكرة القواعد الاجتماعية أو الأخلاق أو الثقافة بكل ما في الكلمة من معنى . ولكننى أرى أن من المهم مقاومة هذا الإغراء ، وذلك لأن تلك المصطلحات قد تنقل قدرا من اليقين أو من القدرة على التنبؤ إلى غير موضعها . ولعل الأوفق تصور المعيار الجمالي باعتباره ذا طبيعة مرنة في جوهره ، وأنه يستلزم قدرا من التقييم والخيال . فالمعايير الجمالية تقيِّم النشاط العقلي تقييما غير قاطع : إذ أيا كانت هذه المعايير فإنها لا تشبه المخطط العام الذي يتعين الالتزام به ، كما لا تشبه نظام حساب الكومبيوتر ، وطبعي أنه سوف ينتفي التاريخ إذا لم تكن المعايير الجمالية مرنة ، ومن ثم قادرة بالتالي على أن تتحول إلى معايير جديدة وإمكانات جديدة . معنى هذا أننا كنا سنعيد دائما وأبدا إنتاج نفس نمط السلوك ونكرره المرة بعد الأخرى .

ويمكن أن نرى دليلا على هذا التقييم غير القاطع underdetermination في الإثنوجرافيا المعاصرة . مثال ذلك أن روزالدو في دراستها التسجيلية عن شعب اللونجوت ILONGOT في الفلبين تكتب عما أسميه معيارا جماليا ، بوصفه أفكارا وصورا موجهة عاطفيا ، «والتي من شأنها أن تحفظ لأهالي اللونجوت بإحساس من الاتساق بين الأشياء التي يصنعها الناس . وإنها بذلك تتيح لهم أن يروا على مدى الزمان أن الناس يعملون بطرق

مألوفة بدرجة أو بأخرى ، ومن أجل أسباب معروفة جيدا لهم بدرجة أو بأخرى»[١٣] . ومعنى «بدرجة أو بأخرى» هنا ليس أكثر من أن الأفكار والصور غير ذات فعالية في ذاتها ، وإنما تكتسب قوتها بفضل استخدام الناس لها لتفسير علاقاتهم ببعضهم البعض في مواقف محددة بذاتها .

ويقدم لنا إدوار شيفيلين نقطة مماثلة في معرض كلامه عن أهالي كالولي Kaluli في بابوا نيو غينيا . ويحدثنا هنا عن «السيناريوهات الثقافية التي تقوم دليلا يبين لنا كيف أن الناس يصوغون الواقع في صور مفهومة عقلا»[١٤] . ويؤكد شيفيلين معنى حيويا للدور البشري عند العمل من أجل ومن خلال معيار جمالي ، وللناس إذ يرتجلون تفاعلاتهم وفقا لإحساسهم إزاء ما يبدو لهم ملائما أو غير ملائم . وكم هو يسير ، بناء على رأيه ، أن نتبين كيف أن مرونة المعيار شيء أساسي فيه . وليس لنا أن ندهش ، على سبيل المثال ، من أن أهالي كالولي اكتسبوا مؤخرا طقوس وآداب الجيسارو Gisaro المعقدة . ولكن تم تطبيقها خلال فترة قصيرة نسبيا وأضحت اليوم صورة من صور حياة الكالولي ذات الأهمية الحيوية . والجدير بالملاحظة أن التقييم غير القاطع للمعيار الجمالي يسمح بكل من إمكانية التنبؤ التقريبي والتجديد ، وكذا التكرار مع وجود تغير مطرد ، وهو ما يجسده تاريخ هذه الثقافة وتغيرها مع الزمن .

وطبعي أن أمورا أخرى يجري تعليمها وتعلمها : صناعة رؤوس الحراب ، والغزل والنسج ، والقراءة والبستنة ، وقيادة السيارات والعزف على الناي ؛ وهذه ليست معايير جمالية ، ولعل من الأوفق أن نسمي أكثر هذه الإجراءات أو بعضها حركات تلقائية automatism ، وذلك لأن المرء ما أن يتعلمها حتى يؤديها دون تفكير . ويساعد خلق الحركات التلقائية على وجود أشكال جديدة من العلاقات السببية البشرية التي تتهيأ بفعل الكتابة والقراءة ، مثال ذلك أثر الماضي على المستقبل ، أو أثر شخص ما على آخرين وهم بعيدون عنه . ولكن مهما كان شأن وأهمية المهارات التقنية والحركات التلقائية في التاريخ البشري ، إلا أن وجودها لا يزال رهن معيار

اجتماعي جمالي ، مثال ذلك ، وكما تؤكد حجة نيقولا همفري ، التكنولوجيا البسيطة لدى الرئيسات الاجتماعية الأخرى ، إذ إنها تعتمد اعتمادا كليا على علاقات اجتماعية لها مصداقيتها .

ولنا في الحقيقة أن نمضي إلى أبعد من ذلك ، نظرا لأن المهارات والأدوات لا تكون موجودة فقط حيث تكون هناك علاقة بين الناس والعالم المادى ، بل إنها أيضا تمثل مكونات الأنشطة التي يقوم بها الناس إزاء آخرين . إنك يا عزيزى القارئ تمسك بهذا الشيء المادي ، أعني الكتاب ، وهو نتاج حركات تلقائية كثيرة وعلاقات عديدة بين الناس والعالم المادي . ولكنه أيضا نتاج علاقات اجتماعية كثيرة ، إن الغرض الراهن منه ، أي وجوده ـ أو قل أنطولوجيته ـ بين يديك هو غرض تفاعلي واجتماعي وليس ماديا طبيعيا : فأنت على علاقة بي من خلال هذا الكتاب ، كما أنك من خلالي على علاقة بكل من روث بنيديكت وإريك وولف ، وصولا إلى أهالي الكالولي واللونجوت والحمر ، وحتى بـــن ونيجل ، وربما أيضا على علاقة بنفسك .

الإبداع والتكـــرار مع التغير المطرد

كما أسلفنا فإن خاصية التقييم غير القاطع للمعايير الجمالية ، وطبيعتها التي تتصف جوهريا بالسيولة وعدم قابليتها لإعادة التفسير ، ناهيك عن التحكم فيها والتخطيط المسبق لها تتيح فرصة لدور جوهري للابتكار والإبداع . ووردت هذه النقطة ضمنا في دراسة همفري . ذلك أنه حين كتب عن المجتمع ، مناظرا بينه وبين المدرسة ، استخدم صورة الحساب أو الاختبارات ، ومن ثم صورة العقل الاجتماعي الذي يعمل مثلما تعمل آلة حاسبة . بيد أنه حين كتب عن التعقد الشديد الذي تتصف به الحياة داخل وضع اجتماعي متحول ، استخدم كلمات مثل الإبداع والخيال . وتقول بالمثل عالمة النفس سلفيا سكريبنر إنه تكمن «تحت سطح (التفكير العملي) أفعال إبداعية مطردة ـ ابتكار طرق جديدة لتناول

المشكلات القديمة والجديدة»[١٥] . وتبحث مشكلات اجتماعية وتقنية بسيطة نسبيا في داخل تنظيم العمل وصولا إلى هدف محدد تماما . ولكن العالم الاجتماعي يطرح المزيد من المناسبات الأكثر تنوعا والأكثر التباسا ، والتي يتعين على الناس خلالها أن يبتكروا علاقة . وهذا هو ما يوجب أن تكون قدرات الروح الاجتماعية أكثر إبداعية لتواكبها .

وثمة طريقة يكون الناس فيها مبدعين ومعنيين بوضع الأمور في نصابها الصحيح . ونجد هذا متمثلا بوضوح عند تفسير أحداث الماضي القريب وعند رؤية قصص عما حدث بالفعل . إذ في مثل هذه الحالات ، وكما كتب روزالدو في حديثه عن شعب اللونجوت ، ليس مناط الأمر فقط هو العمل على تطبيق «برامج تخطيطية» ، وإنما استخدام حلقات وصور مترابطة تحكي لنا أي الأحداث والدوافع يمكن أن يرتبط على نحو معقول بأحداث أخرى[١٦] . ويفيد لفظ «معقول» هنا أن ثمة أكثر من نهج روائي ، وأن ثمة أكثر من سبيل لتحديد النهج الروائي ومطابقته بالظروف الفعلية . معنى هذا أن عملية الربط الإبداعية والقائمة على تداعي الأحداث في أي حالة بذاتها ، يمكن أن تأخذ أشكالا كثيرة .

وكلمة الإبداع غنية بالمعاني . ولكنني أستخدمها هنا بالمعنى الذي يربطها بأفعال معرفية أخرى وثيقة الصلة بها ، والتي يؤديها الناس عند محاولتهم فهم تجربتهم التفاعلية المعقدة . ومن ثم يمكن أن يندرج تحت كلمة إبداع ليس فقط «الحساب» الذي حدثنا عنه همفري ، بل أيضا التفسير والتقييم والاستدلال . ولهذا فإن أيا من الأفكار التي اقترنت باكتشاف السمات التي تؤلف الروح الاجتماعية إنما تمثل فكرة جديدة عن التواصل البشري . ويمكن القول اتساقا مع النموذج القديم : إنني أتأمل أولا أفكاري وأصوغها في كلمات ، ثم أنطقها لتخرج من فمي في صورة ذبذبات تلتقطها أذن السامع ، وتنتقل بعد ذلك إلى مخ السامع ، حيث يستكشف المعاني أو الأفكار التي قصدت إليها ، ويستخرجها من الظلمات التي صيغت فيها .

وتأسيسا على النموذج التبادلي الجديد فإن الحديث اليومي ، بل والأفعال المشتركة ، إنما تتضمن خطوة حاسمة في اتجاه التأويل والاستدلال . وحسب هذا النموذج فإن أي اثنين يتحادثان إنما يبذلان أقصى جهدهما ليؤكد كل منهما للآخر أن ثمة محادثة تجري بينهما ، وأنهما يتحدثان في موضوع واحد ، وأن كلا منهما راغب في الاستماع إلى الآخر . وإذا عبرنا عن هذا بلغة جرايس نقول إن المتحدث والمستمعين يتعين عليهم جميعا أن يقيموا علاقة فيما بينهم . فالمتحدث يتكلم ، ولكن ما يفعله هو بالفعل إنما هو شيء آخر : إنه يضع كلماته في النطاق العام . ولا يزال على المستمعين أن يقوموا بنقلة مغايرة تماما وهي أن يستنتجوا ويؤولوا ، وأن يدركوا أنهم مرتبطون بحوار عن موضوعات سابقة ، وأنه حوار هادف وأنهم هم المقصودون بالمعاني المستهدفة . . . وهكذا .

ونجد تعبيرا صادقا عن معنى التأويل والتقييم والاستنتاج بل والإبداع من ناحية ، وعن التواصل الفعال من ناحية أخرى في المثال الحي والواضح ، الذي قدمه الفيلسوف الروسي ميخائيل باختين :

«شخصان يجلسان في غرفة . صامتين . ثم قال أحدهما «حسن» . ولم يجب الآخر » .

إن هذه «المحادثة» برمتها تبدو لنا باعتبارنا غرباء عن السياق أمرا عبثيا وغير مفهوم تماما ، ومع هذا فإن هذه المكالمة الغريبة بين شخصين والتي دارت في الواقع على لسان شخص واحد فقط ـ على الرغم من أنها يقينا لم تزد على الترنم بكلمة ـ إنما هي ذات دلالة ولها معنى كامل وهادف تماما .

ولكي نكشف عن معنى ودلالة هذا الحديث يتعين علينا أن نجري تحليلا له . ولكن ما هو بالضبط الذي يجب أن يخضعه للتحليل؟ إننا مهما حاولنا وجاهدنا إزاء النطق اللفظي البحت (أعني مهما حاولنا الكشف عن المعنى واستخراجه من الكلمات) فإننا لن نخطو خطوة واحدة تقريبا في سبيل فهم الحديث كاملا .

ترى ما الذي يعوزنا إذن؟ ينقصنا السياق الكامن فيما وراء اللفظ extraverbal الذي يجعل الكلمة تعبيرا ذا معنى للمستمع (أي ينقصنا ما يعرفانه معا وما يعرف كل منهما أن الآخر يعرفه) إذ عندما بدأ الحديث بينهما ، تطلع كلا المتحدثين إلى النافذة وأبصرا الثلج وقد بدأ يتساقط ، وعرفا معا أن الربيع قد أزف . . . لقد كانا معا ينتظران الربيع ، وأحسا معا بخيبة أمل لتأخر سقوط الثلج . ها هنا هذه الرؤية المشتركة (ندف الثلج خارج النافذة) ، وهذه المعرفة المشتركة (الوقت بالنسبة لفصول السنة) ، أي الربيع ، وهذا التقييم المشترك (الشتاء الذي أثار السأم والربيع المنتظر) ، كل هذا يشكل الإطار أو القاعدة التي يرتكز عليها الحديث مباشرة . وتم إدراك هذا كله بكل ما يتضمنه من معان عملية وحيوية . . ولكن ظل هذا كله دون تحديد أو تعبير لفظي منطوق . بقيت ندف الثلج خارج النافذة ، وبقي التاريخ مسطورا على صفحة روزنامة ، ثم هناك التقييم الثاوي في نفس المتحدثين ، ولكن كل هذا افترضته ضمنا واشتملت عليه كلمة «حسن»(١٧) .

وإحدى طرق التفكير في الإبداع بهذا المعنى في الحياة اليومية هي أن نتصوره مثل اللعب ، لعبة إعادة تركيب الصور والتداعيات ، والمشاعر ، والعلامات الرمزية وعلاقاتها على نحو ما نرى في الموسيقى أو في الرياضيات أو في الأساطير أو في الفن التشكيلي . ومناط الأمر هنا أن اللعب لا يتحدد باعتباره شيئا غير هادف . وسبب ذلك أولا أن اللعب بالرموز وبعلاقاتها ومعانيها على نحو ما نجد ، على سبيل المثال ، في اللعب بالرموز الرياضية ، إنما يفضي إلى اكتشاف أصيل ، وإلى أفكار وتأكيدات يمكن إثبات صوابها تأسيسا على التواصل المشترك بين الذوات . وثانيا يمكن أن يكون اللعب جادا للغاية : إن اللعب بالألفاظ والأصوات عند الأطفال وقت تعلمهم الكلام ليس «مجرد» لعب ، وإنما هو تجريب وممارسة على استخدام نفس مادة الكلام .

والنمط الأساسي هنا هو عمل تنويعات على نفس الفكرة . وهذا هو ما أوضحه بجلاء دوجلاس هوفستادتر . معنى هذا أن التنغيم النمطي

والتجنيس اللفظي عند الأطفال في سن الرابعة ، وكذا تكرار وترديد جملة موسيقية لباخ مثلا وتنويع لحنها إنما يعتمد على كون أي من هذه الأمور موضوعا مدركا ويجري تنويعه . وهنا لا يعني الإبداع خلقا من عدم ؛ بل أشبه بالتطريز على نسيج موجود فعلا . ومن ثم فإن الإبداع يحوم قريبا جدا من الطريقة التي تكون الأشياء موجودة عليها ويمثل ، كما يقول هو بلغته ، خروجا أو انزلاقا عما هو قائم إلى ما هو بالتقريب . ويعطينا هوفستادتر المثال التالي عما يسميه قابلية الانزلاق slippability العادي في الحياة اليومية وإن ظل شيئا مثيرا للإعجاب :

في إحدى أمسيات الصيف الماضي استمعت مصادفة إلى التنويع التالي على لحن موسيقي بينما كنت في مقهى شديد الزحام . وبينما كنت أنصت إلى اللحن دخل رجل وبصحبته امرأة . وقال لها «إنني سعيد حقا أنني لست المرأة التي تعمل على خدمة الزبائن هنا الليلة» . وهذا مثال جيد لتنويع احتمال على اللحن المعزوف ـ ولكن (وكأن الأمر ليس زلة متعمدة تتسم بالجهد) فإن هذا التنويع حدث دون أي دافع خارجي . . . ذلك أن (الزلة المتعمدة) تحمل خصائص الحياة الدنيوية الحقيقية ، ولا تقاس بهذه الملاحظة العابرة . هذا فضلا عن أن صاحبته لم تعتبر الملاحظة أمرا ينطوي على ذكاء أو أصالة متميزة . إنها اكتفت بأن وافقته على الفكرة قائلة «آه» .

إنني لم أر هذا المثال مجرد مثال ينطوي على قدر من الأهمية ؛ بل رأيته مثيرا جدا ، وإذا ما حاولنا تحليله فسنجد للوهلة الأولى أنه يجبرنا بصفتنا مستمعين ، على تخيل عملية إبدال بين جنسين sex - change وقد حدثت في زمن قياسي . ولكن إذا ما قنعنا فقط بفهم الملاحظة ، فسنجد عملا وفعلا أن المتحدث لم يدر بخلده أبدا استحضار مثل هذه الصورة الغريبة الشاذة . لقد كانت ملاحظته مجازية ومجردة أكثر من أي شيء آخر . لقد اعتمدت على الإدراك الفوري للحالة ، وكأن لسان حاله قال «آه يا إلهي ـ أين أذهب وسط هذا كله» ؛ واقترن شعوره بخاطر سريع «فقط

لأنني إنسان يمكن أن أضع نفسي مكان هذه العاملة المرهقة المكدودة . لذا هل كان بوسعي أن أنهض بدور هذه العاملة؟» وإن هذه هي الطريقة التي تتخذها أفكارنا في تتابعها سواء أكان ذلك منطقيا أم لا .

وأكثر من هذا نستطيع أن نقول إن الرجل فهم الموقف ، ولدينا الدليل على أنه فهمه لأنه وقع في هذه الزلة ، هذه النقلة البسيطة ، ولكنها حيوية ، مما هو كائن إلى ما كان يمكن أن يكون . ولقد كانت زلة اللسان هي فهمه للموقف .

الخطوة التالية خطوة قصيرة ولكنها لازمة . إنها خطوة تنقلنا من هذا الفهم المعتاد لموقف معتاد إلى تلك المناسبات الأكثر حسما بدرجة ما ، أعني بها تعلم لحن جديد واكتشاف تنويعات جديدة . والملاحظ أن هوفستادتر لا يجد سببا لأن نرى فهم الرجل وكأنه في نظره اكتشاف . ويرى أكثر من هذا أنه من حيث المبدأ لا يوجد أي اختلاف بين اللحظة الأولى التي يكتشف فيها المرء شعوره ، ولسان حاله يقول : «آه ، ولكن يا إلهي إلى أين أذهب؟» وبين المرة المائة . إذ ها هنا التعلم والفهم كلاهما عمليا نفس الشيء . ذلك أن كلا من الكبار والأطفال يفيدون بالخيال والإبداع ـ الزلل ـ للتعلم ، خاصة التعلم فيما يختص بالمواقف . وهذا هو عين ما يفعله العمال المهاجرون والأسرى والعبيد والنساء المتزوجات من خارج out-marrying women ، والرجال المتزوجون من داخل in-marrying men والمسافرون ، بل وعلماء الأنثروبولوجيا . هؤلاء جميعا يبدأون بتلمس طريقهم شيئا فشيئا داخل مجتمع جديد ، راغبين في قفزة تنقلهم من حالة الجهل والعجز إلى حالة الفهم . ولهذا فإن هذا الإبداع اليومي كان للحياة اليومية ، وهي حياة يومية تبدو دائما وكأنها هي هي نفسها وإن كانت دائما مختلفة . إنه كاف للأطفال للاندماج في تلك الحياة ، كما أنه كاف للغرباء .

ولكننا ما أن نخطو هذه الخطوة حتى يتعذر علينا تجنب اتخاذ خطوة أخرى . ويمثل لب اهتمامي هنا سؤال محوره : كيف يعمد البشر إلى

صناعة التاريخ؟ ما هو الشيء الذي يدعوهم مثلا إلى تغيير مجتمعهم الراهن بمجتمع آخر غيره؟ أجد أن الإجابة لابد أن تتمثل جزئيا فيما يلي : إنهم يفعلون هذا بنفس القدرات التي تسمح لأي امرئ بأن يفهم ويتعامل مع موقف جديد غير مسبوق . يفترض هذا الرأي بطبيعة الحال أن ثمة مواقف جديدة تظهر دائما ، وأن الحياة المشتركة التي تبتكرها قدرتنا الإبداعية سوف تتجاوز قدرة أي امرئ فرد ، على ضبطها وتوجيهها لتمضي في مسارات مألوفة . ونجد هذا الواقع ماثلا في عبارة خالدة ذات دلالة قالها ماكس فيبر : «النتائج غير المتوقعة» . وأعتبر هذه العبارة أساسية بالنسبة لطبيعة الحياة الاجتماعية ، وهي طبيعة سببية ومتحولة . ومن ثم فإن صناعة التاريخ هي في الغالب الأعم مسألة معالجة إبداعية للتحولات التي اكتملت ، وهي تحولات تطرح نفسها كواقع تام مكتمل . علاوة على هذا فإن التحول لا يجري واحدا واحدا ، أي على نحو تجزيئي فردي ، بل يجري في صورة فيض دافق من النشاط «العابر ، الغامض والمتقلب» ، ناهيك عن أنه لا يظهر وكأنه نتيجة لأفعال المرء الذاتية وحده . كيف يتسنى لنا أن نفهم مثل هذا الفيض الدافق؟ ثم كيف لنا أن نبتكر سبلا للاستجابة إزاءه؟ السبيل الوحيدة ، هي أن نتحرك على أساس الاحتمالات بأن نحول ما لم يكن وإنما كاد أن يكون ، إلى ما هو كائن الآن فعلا . فالناس حين يستعينون بذات القدرة الإبداعية التي تجعلهم يفهمون ويبعثون القديم ، القائم فعلا ، إنما يخلقون أيضا الجديد ، إذ يبدعون أشكالا جديدة من العلاقة ، وأشكالا جديدة من الحياة العامة المشتركة .

الكلام والحكايات

أنتقل أخيرا إلى موضوع الكلام . وأؤكد أن اهتمامي منصب على الكلام وليس اللغة . وقد سبق أن مايز عالم اللغة الفرنسي سوسير بين الاثنين منذ مطلع القرن العشرين . وذهب إلى أن اللغة أو اللسان هو محط الاهتمام

الرئيسي لعلماء اللسانيات ، والمقصود بذلك البنية الذهنية المجردة ومجموع العلاقات بين الكلمات المختلفة في معجم ما ، وبين أنواع الكلمات في البناء النحوي لها . ويمكن الإفادة بهذا التجريد لبيان درجة الوضوح . وليس يسيرا اكتشاف اليقين بين الوقائع المختلطة والمتشابكة للكلام العادي .

لقد سادت طوال القرن العشرين تقريبا هذه النظرة إلى الكلام والتي تقضي بأن تكون دراسته باعتباره لغة ، أي نسقا صوريا بحتا ، أو باعتباره هكذا في الأساس . ولكن نعوم شومسكي وهو عالم لسانيات فذ خرج علينا خلال السنوات الأخيرة ، بنظرية أكد فيها أن معرفة اللغة تختلف تماما عن أنواع المعارف الأخرى . إذ يمكن تمييز اللغة باعتبارها نسقا من القواعد النحوية بحيث يتألف في التحليل الأخير ، من بنية عميقة فطرية لدى أفراد البشر . وتشكل هذه البنية النحوية العميقة قاعدة البنية السطحية للنمو الفعلي لأي لغة بذاتها . وأكد علاوة على هذا أن هذه النظرة توضحها لنا السرعة التي يتعلم بها أطفال البشر كل تعقدات اللغة ؛ خاصة إذا ما قارنا سرعتهم هنا بظاهرة البطء النسبي عند تعلمهم المهارات الأخرى . وأطلق شومسكي على هذه الآلية الذهنية الموروثة عبارة «جهاز اكتساب اللغة» Language Acquisition Device واختصارها بالأحرف ج .أ .ل . أو LAD .

ومع هذا فإن بالإمكان أن توجه ضد «ج . أ . ل» ذات الاتهامات التي وجهتها في السابق ضد الأفكار عن الثقافة . ذلك أنها أساسا لا اجتماعية وفردية النزعة ، لا تضع اعتبارا للروح الاجتماعية البشرية . وبناء عليه شرع الباحثون في استكشاف المزيد من الأطر التفاعلية والاجتماعية . وهنا على سبيل المثال نجد جيروم برونر ، الذي لا يزال يصر على استخدام فكرة «ج . أ . ل» مع وضعها في سياق آخر ، يقول :

«يبدأ الطفل اكتساب اللغة قبل أن يلفظ أول كلام له معجم نحوي Lexico Grammatical . إنه يبدأ عندما يبتكر الطفل والأم صيغة للتفاعل

يمكن التنبؤ بها ، وتفيد كعالم صغير للتواصل وتأليف واقع مشترك . . . ولا يستطيع (الطفل) أن يحقق . . . اكتساب اللغة دونها . وتتوافر له في ذات الوقت طائفة فريدة من قدرات تعلم اللغة ، ومن شأنها أيضا أن تهيىء استعداده المسبق ـ وهو شيء شبيه بما سماه نعوم شومسكي جهاز اكتساب اللغة (جال) . ولكن جهاز اكتساب اللغة عند الطفل لا يمكنه العمل دون مساعدة أحد الكبار الذي يدخل معه في صيغة تعامل تبادلي . وتوفر هذه الصيغة التي تعمل بداية تحت سيطرة الكبير ، نسقا داعما لاكتساب اللغة (ن د ك ل Language Acquisition Support (LASS System . . . أو في كلمة واحدة ، إن التفاعل بين «جال» و «ن د ك ل» هو الذي يمكن الطفل من دخول مجتمع اللغة ، وفي الوقت ذاته الثقافة التي يدخلها عبر اللغة(١٩) .

ولكن عالم النفس ميشيل توماسيلو يمضي بهذه الحجة إلى مدى أبعد . ونلحظ أنه في سعيه هذا يرفض الأفكار الخاصة عن وجود جهاز خاص (جال) ، كما يرفض القول بوجود نحو فطري كلي شامل ؛ إذ يقول :

« واضح أن اللغة واكتسابها يعتمدان بصورة حاسمة على عمليات أساسية هي : الإدراك والاهتمام والتصنيف والتعلم والذاكرة وغير ذلك من عمليات معرفية عامة . ولكن الملاحظ في الغالبية العظمى من الحالات أن الصيغ الاجتماعية لهذه العمليات ـ الإدراك الاجتماعي ، والاهتمام الاجتماعي ، والمعرفة الاجتماعية ، والتعلم الاجتماعي ـ هي التي لها أهمية حاسمة في اكتساب الجوانب الفريدة للغة والتي تمايزها عن غيرها من الأنشطة البشرية . . . ولكن اللغة البشرية ، وعلى وجه التحديد خصوصياتها النسقية التي يعبر عنها النحو ، إذا ما نظرنا إليها داخل إطار هذه المهارات الاجتماعية/الثقافية ، فإننا على الفور نجد أن فهم القدرة على تعلمها ليس أصعب من اكتساب الكثير من المعتقدات والمهارات الثقافية الأخرى »(٢٠) .

وهذه القضايا لا تزال أبعد ما تكون عن الحسم . بيد أنني فيما يلي أتبنى وجهة النظر القائلة بأن القدرة على فهم النحو ، والقدرة على فهم عالم مشترك مع الناس ، ومن خلال التفاعل معهم ليستا قدرتين منفصلتين إحداهما عن الأخرى ، إنهما معا هما معادل الكلام .

لذلك فإن الكلام نشاط متبادل ومشترك بين ذوات متعددة ، ومن الأمور المحورية في هذه العلاقة التبادلية واقع أن الناس يصنعون من خلال الكلام أشياء للآخرين ، ونيابة عنهم ، وبواسطتهم ، وتتعلق بهم . إننا بالكلام نقدم الوعود ، ونهدد ، ونسأل ، وننطق ، ونحذر ، ونؤكد ، ونوافق وغير ذلك من أمور كثيرة . ويمكن لنا أن نتبين من خلال عمليات الاتفاق معنى العمل من أجل الناس وبواسطتهم عن طريق الكلام . إذ نستطيع للوهلة الأولى أن نتصور أن عملية الاتفاق هي مسألة تتعلق ببعض أمور الحياة . ومن ثم فإن أحدنا يكون على علم بها أول الأمر ثم يعرفها الطرفان . وطبعي أنه حين يتفق نيجل مع بــــن (وينتهي الأمر بأن يقررا تبادل التحية ، بل أن يتوقفا عن السير ليثرثرا معا) على أن اليوم يوم عاصف تماما ونموذج للطقس في إنجلترا ؛ فإن هذا الاتفاق يتضمن يقينا بعض المعلومات . ولكن هذه المعلومات في الحقيقة لا تعطي بينات جديدة عن العالم المادي ، كأن تفيد بأن المطر البارد آت من سيبيريا . وأن بـــن أو نيجل لا يتخيل أحدهما الآخر في صورة أي شخص مجهول إلى الآخر ، حتى إن كان كل منهما يضيق بالآخر . ويؤكد الاتفاق بينهما ، كبداية ، شكلا من أشكال القصدية من المرتبة الثانية ، بمعنى أن كلا منهما يعرف الآخر ، ويعرف أن الآخر على علم بكل ما دار من حديث للإفادة بأن المطر منهمر . وها هنا نعود مرة ثانية بطبيعة الحال إلى الكلمة التي جاءت على لسان أحد شخصيتي باختين ، وهي «حسن» . ولكن المتحدثين أقل تعاطفا فيما بينهما وبحاجة إلى جهد كبير لتحقيق الانسجام . وواقع الأمر أن المعلومات والنشاط المتبادل لا يتوقفان عند هذا الحد ، ذلك لأن ما هو بسبيله إلى التحقق فعلا خطوة خطوة هو أكثر من مجرد تفاهم متبادل ، عن

رغبة كل منهما للثرثرة مع الآخر وأن يكون ودودا معه ، وأن يفتح صفحة جديدة لمزيد من التبادل بينهما . وهذه دون ريب تعتبر من ناحية معلومة ، وإن كانت هي الجوهر الذي تنشأ على أساسه العلاقات . ومن ثم يمكن القول من زاوية أخرى أن بـــن ونيجل يعملان أحدهما من أجل الآخر ، وبسببه وليس بسبب المعلومات المتبادلة عن مسائل الأرصاد الجوية .

ويفيد التاريخ الحديث لأفكارنا عن اللغة أن «أفعال الكلام» التي من هذا النوع ـ والعبارة هنا للفيلسوفين أوستن وسيرل[٢١] ـ تبدو لنا حالات خاصة تالية للوظيفة الأولى للكلام ، من حيث هو كساء خارجي لفكر باطني غير مجسد وتمثيلي ووصفي وخبري . وتأسيسا على هذه النظرة القديمة عن التواصل تكون الأفكار أشياء ؛ والتي هي جمل خبرية صادقة أو زائفة عن العالم الطبيعي ، وأن الكلام ما هو إلا كساء أو غلاف يحيط بها . ولكن إذا ما نظرنا إلى الكلام باعتباره مكونا للروح الاجتماعية البشرية فإن مثل هذا الفكر المجسد ، سيبدو على النقيض من ذلك حالة خاصة ومميزة من الكلام : كلام غير ملفوظ على نحو وصفي دون محاور صريح . ويمكن القول دون خطأ إن مثل هذا الكلام الباطني ، أي هذا التفكير مع النفس الذي يجري دون كلمات تقريبا ، موجود فعلا وله جذوره العميقة في ماضينا التطوري . ولكنه لا يكون في صورة المعيار ، أي الصورة الجوهرية للغة باطنية ، إلا بعد تطورات كثيرة . وأحد هذه التطورات التي وصفتها في كتاب «بوذا» هي ابتكار طراز معمم من الكلام موجه إلى مستمعين عامين ، وليسوا خاصين ، وموجه إلى المستقبل . وإن مثل هذا الفكر المجسد الذي يبدو في ظاهره فكرا فلسفيا مجردا ومبرأ من السياق ، إنما تم ابتكاره في إستقلال واضح في كل من الهند القديمة واليونان القديمة . وبعد ذلك أضفت الكتابة والرسم على هذه الأفكار والممارسات ، حياة جديدة في صورة جديدة للعلاقات الاجتماعية . إذ أتاح هذا للكتاب أن يخاطبوا مجهولين إليهم سواء غرباء أجانب أو من ذرياتهم .

وارتبط مفهوم الإعلام الآني بالتأثير في الآخرين برباط قوي تمثل فيما يوصف بأنه نشاط الكلام المثقل بالمعلومات أكثر من أي شيء آخر : أعني رواية القصة . ذلك أن رواية القصة كما أستخدمها هنا ، قد تشير إلى مناسبات متناهية الصغر مثل غمزة بطرف العين تفهم منها زوجتي أنني فعلا ذهبت إلى المصرف اليوم . ولكنها قد تشير أيضا إلى رواية ملحمة الإلياذة أو إلى كتابة وقراءة «سقوط وانهيار الإمبراطورية الرومانية» . حقا إن رواية القصة تشير إلى ما يمكن اعتباره أقوى القدرات البشرية ، والذي نفهم به الحالات المزاجية والخطط والمعتقدات الخاصة بنا وبالآخرين ، ونفهم من خلالها التحولات التي طرأت على تلك الحالات الذهنية عبر فيض طويل من الأعمال والنشاطات . ويستطيع البشر من خلال هذا المنظور أن يفهموا وضعا اجتماعيا معقدا ذا بعد زماني عميق . ويستطيعون كذلك أن يفهموا التحولات التي طرأت على هذا الوضع . ويغدو بإمكانهم ، علاوة على هذا ، أن يستثيروا لدى كل منهم معلومات خاصة عن هذا الفيض من الأحداث وتفسيراتهم لها . وأن هذا الفكر الراوي إنما يكمن في قلب الروح الاجتماعية والذي سأرصد له الفصل التالي .

تجميع أجزاء الصورة

هذه القدرات التي حللت إليها الروح الاجتماعية البشرية ليست بالضرورة قدرات يتعذر ردها إلى ما هو أبسط منها ؛ كما أنها لا تشتمل على جميع القدرات المميزة للبشر . إن الأدوات الفعلية التي يستخدمها علماء النفس أو علماء الإيثولوجيا المعرفية(*) ، يمكنها أن تكشف عن الفوارق بين أنواع الرئيسات ، وهو ما من شأنه أن يفيد فائدة كبرى ويكون أكثر دقة وشمولا . بيد أنني أريد أن أقدم وجهة نظر عالم أنثروبولوجيا ، مؤكدا أن هذه القدرات تعمل فعلا متضافرة مع

(*) الإيثولوجي Ethology دراسة سلوك الحيوان والنشوء التكويني التطوري لأخلاق الإنسان الاجتماعية . (المترجم) .

بعضها البعض ، وأنها تعطي معا نتيجة موحدة هي القدرة على إبداع أشكال للحياة الاجتماعية والحفاظ عليها وتغييرها .

ويشتمل هذا الفصل على إجابتي الأساسية عن سؤال هو : كيف أصبح للناس تاريخ؟ وعمدت فيما يلي - باستثناء بعض أجزاء من الفصل التالي - إلى أن أترك وراء ظهري المسائل البيولوجية والنفسية ؛ وأن أعمل على استكشاف دلالات الروح الاجتماعية . إنني أدرس الفكر الراوي وكيف صاغ النشاط ، معتمدا على مثال فعلي لفهم الناس لحركة تحول كبرى في الحياة الاجتماعية وطبيعة علم الأنثروبولوجيا . إذ على الرغم من أن علم الأنثروبولوجيا ليس سوى فكرة محدودة ، لا تتجاوز هامشا تفسيريا للروح الاجتماعية ، إلا أنه يعتمد بصورة قاطعة على جانب من جوانب الروح الاجتماعية : أعني القدرة على تخيل قصص الآخرين . . . الآخرين الذين لم يكن لدى المرء في بداية الأمر أي رابطة معهم يمكن تخيلها .



الفصل الخامس

قراءة الأفكار وقراءة الحياة

في كتاب «عقول حقيقية وعوالم ممكنة» يمايز مؤلف الكتاب ، وهو عالم النفس جيروم برونر ، بين ما يسميه طراز الفكر القائم على نموذج أساسي Paradigmatic mode of thought وبين الطراز الروائي narrative . ويرى الطراز القائم على نموذج أساسي ولنسمه الطراز القياسي خاصا بالفلسفة والمنطق والرياضيات والعلوم الطبيعية . بينما الطراز الروائي يتعلق بالحالة الإنسانية . ويلحظ أن الطراز الروائي مفهوم على نحو محدود جدا . ويدافع عن رأيه على النحو التالي :

« لعل من أسباب ذلك أن القصة لا بد أن تبني صورتين في آن واحد . إحداهما صفحة الفعل حيث مكوناتها هي الحجج الداعمة لهذا الفعل : الفاعل والقصد أو الهدف ، والحالة والآلة ، وشيء ما يطابق ما يمكن أن نسميه «قواعد نحو القصة » . والصورة الثانية هي صفحة الوعي : كل ما هو وارد ومتضمن في الفعل أو المعرفة أو الفكر أو الشعور أو ما هو غير معروف أو غير متضمن في الفكر أو الشعور . وكلتا الصفحتين أساسيتان ومتمايزتان . إنه الفارق بين أوديب يشارك جوكاستا مخدعها بعد علمه من الرسول أنها أمه »[1] .

وأعتقد أن فكرتي عن الطراز الروائي والصفحة المزدوجة فكرتان تنطويان على قيمة وفائدة كبيرتين . إنهما يصيبان كبد القدرة البشرية

على التخيل والتفسير وإساءة التفسير وغير ذلك من حالات ذهنية . وهما علاوة على هذا يوضحان بقوة الروح الاجتماعية البشرية في شمولها . وقد عمدت إلى الرجوع إلى هاتين الفكرتين وإلى غيرهما من أفكار في هذا الفصل من الكتاب . بيد أنهما وغيرهما أفكار ذات طابع سيكولوجي واضح . معنى هذا أنها تجيب عن سؤال ملح في علم النفس : ما هي طبيعة العقل؟ ولا أظن في الواقع أن علم الأنثروبولوجيا وعلم النفس مستقلان ، أو ينبغي أن يكونا مستقلين في هذا الصدد على نحو ما يشير الوضع ضمنا . بيد أنني أريد أن أقول إن من الضروري أن تحدث نقلة لبعض الأفكار من أفكار سيكولوجية إلى أفكار أنثروبولوجية . . . هذه النقلة تشبه كثيرا جدا عملية التفكيك وإعادة التجميع التي وصفها إريك وولف . فالأفكار السيكولوجية تفكك مظاهر تعقد التفاعل البشرى إلى أجزاء قابلة للبحث والتحقق ببساطة ووضوح . ولكن ما يحتاج إليه علم الأنثروبولوجيا هو إعادة تجميع هذه الأجزاء بغية تكوين شيء يطابق بدرجة كبيرة النبض المعقد للحياة البشرية الاجتماعية والتاريخية .

اهتم برونر أساسا في كتاب «عقول حقيقية» بصفحة الوعي وبالطراز الروائي على نحو ما تمارسه كفاءة الإنسان البالغ خاصة في مجال الأدب . وأخذت جانيت استنجتون هذه الأفكار ووجهتها وجهة أخرى إلى حيث «الرواية ونظرية عقل الطفل» . وتؤكد جانيت أن ثمة تحولا حاسما يحدث للطفل وهو ما بين العامين الثالث والخامس من عمره ، وذلك عندما يبدأ الطفل في فهم الفارق بين الصفحتين ، أي الفارق بين ما هو صادق وحقيقي وما يظنه المرء صادقا وحقيقيا ، أي بين أن «يعرف النساج أن النول فارغ ، وأن يظن الإمبراطور أن النول لابد أن يكون عليه قماش»(٢) . تتناول هذه القضايا من زاوية نظرية عن العقل . وتمثل هذه منظورا سيكولوجيا يرى أن الأطفال يصوغون ما يمكن أن نسميه السيكولوجيات الشعبية ، أي نظريات عن العقل توضح كيف تعمل

عقولهم وكيف تعمل عقول الآخرين . ولقد استمدت نتائجها من إطار تجريبي ضعيف للغاية ، حيث يقنع المجرب بطفل أو طفلين على الأكثر ، ويطالبه ، أو يطالبهما بأداء مهام غير محددة الوضوح . ولكن الملاحظ أنه حتى في هذا الإطار المغلق يوشى أداء الأطفال بشيء أكثر من المطلوب . وتلحظ إستنجتون على سبيل المثال أن وضع المهمة التجريبية في إطار راو ، من شأنه أن ييسر على الأطفال الفهم دون حاجة إلى أي معلومات إضافية ننقلها إليهم .

يفيد هذا ضمنا في ظني أن الطراز الروائى يفضي إلى ما هو أكثر من ذلك ، أي إلى شيء يتجاوز النظريات أو الكفاءات الفردية والتي يتعين تحليلها . ولعل من المفيد أن نتصور قدرة متميزة ، الفكر الراوي ، باعتباره خاصية للنوع البشري تمايزه عن الأنواع الأخرى . وتشكل قراءة الأفكار أو القصدية من المرتبة العليا أساسا ضروريا للفكر الراوي . ولكن الأمر لا ينتهي عند هذا الحد . ذلك لأن التفكير الراوي يهيئ مع هذا صورة قوية مكينة لقراءة الأفكار . ويتيح هذا النوع من الفكر للبشر إمكانية إدراك ماض بعيد ، وتصور مستقبل أكثر تعقدا ، مثلما يتيح إمكانية إدراك بيئة اجتماعية أكثر تنوعا . إن التفكير الراوي يمكن الناس من فهم فيض من العمل المعقد ، والعمل بصورة ملائمة دافعة . أو لنقل بعبارة أخرى يمثل التفكير الراوي ذات العملية التي نستخدمها لفهم الحياة الاجتماعية المحيطة بنا . ويدعم بشكل مباشر الروح الاجتماعية الأكثر قابلية للتعقد والتحول ، والتي تمايز البشر عن أبناء عمومتهم من الرئيسات الاجتماعية الأخرى . والملاحظ حسب هذا المنظور أن الرابطة بين صفحة الوعي وصفحة الفعل ، لا يمكن فكها بسهولة ويسر لأغراض التفسير على نحو ما فعل برونر وإستنجتون . وسبب ذلك أن صفحتي العمل والوعي على مدى ماضينا التطوري ثم تاريخنا بعد ذلك ؛ كانتا جزءا من فيض واحد واقعي ومحدد من الأفعال والنتائج القاتلة .

ويمكن أن تدرك إلى حد ما معنى إعادة تجميع أو استعادة الوضع الأصلي للقدرات الذرية إلى وضعها الحي ، وذلك من خلال ملاحظات أبداها عالما النفس تريفارتن ولوجوثيتي . وقد كتبا ملاحظاتهما عن هذه الفترة الحاسمة ذاتها من مراحل نمو الطفل :

«نجد في جميع الثقافات أن الفترة من ٣ إلى ٥ سنوات هي الفترة التي يبدأ فيها الأطفال اكتشاف فرص أوسع للتعاون ، وكذا الجوانب الأقسى في الصراع والعدوان بين البشر» .

«ويبدأ الأطفال بالمحاكاة والمقارنة ، ثم يتهيأ لهم تصور خيالى عن التعاون الحقيقي في دراما روائية ، حيث الأدوار المتوهمة يكمل بعضها بعضا . ويشمل اللعب على تعبير قوي عن انفعالات الحب والكراهية . وحين يتوقف اللعب يبدأ الاقتتال ضعيفا وقاسيا . وتجري الصداقات والعداوات وإن ظلت مهيأة للتفاوض والتغير . وتجري مشاركة صادقة ومبهجة في الخبرات وفي الدوافع التي تكسبها دلالة وأهمية . ويتوقف هذا على قبول القواعد وممارسة مهارات التواصل التي تيسر الاتفاق»[٣] .

إن عالم الطفل كما وصفه كل من تريفارتن ولوجوثيتي عالم أكثر تعقدا ، مليء بالمخاطر ومتشابك . إنه في واقعه أشبه بالحياة الاجتماعية البشرية ، وهو يقينا أشبه ما يكون بالعتبة التي تنقل إلى الحياة الاجتماعية للكبار ، والتي يجب أن يكون فيها الكبار أهلا لها . ولعل تصور الناس وكأن بحوزتهم نظرية عن أفكار ومعتقدات الآخرين يمثل خطوة أولى معقولة في سبيل محاولة فهم الكيفية التي نسيطر بها على تعقدات حياتنا الاجتماعية . ولكن لكي نشارك في اللعب ، أو توهم أدوار ، أو عقد مفاوضات بشأن صداقة أو عداوة ، يتعين على الطفل ـ وبالأحرى الإنسان الكبير ـ أن يقيم فهما للإطار الاجتماعي ، وهو أمر أكثر تعقيدا مما يمكن أن تيسره قراءة الأفكار بالمعنى المحدود .

برامـج البحـث

حاولت في القائمة التالية أن أنقل للقارئ تطلع عالم الأنثروبولوجيا إلى إعادة التجميع والدمج ، عن طريق مقارنة بعض برامج البحث الأنثروبولوجي ببرامج بحث علم النفس وإيثولوجيا (دراسة سلوك الرئيسات . وأود ألا تكون هذه المقارنات مثارا للاستياء : فعلماء النفس وعلماء البيولوجيا السلوكيون يضعون نظرية عن البشر تبدأ من البسيط إلى المركب ، بينما يبدأ علماء الأنثروبولوجيا من المركب . بيد أنني أريد ـ على الرغم من هذا ـ أن أؤكد أن بعض قسمات العقل البشري ـ أو لعل الأوفق أن نقول قسمات عملية المعالجة الشبكية المشتركة بين البشر ـ لا تظهر إلا حينما نضع المركب في الحسبان .

لنتأمل معا المشاهد المسرحية التالية . يمكن وصفها بأنها اتجاهات المسرح التي تحدد ما عساه أن يكون موضع اهتمام بالنسبة لمبحث أو آخر .

١ ـ فرد عام دون تخصيص (تأسيسا على نظريات أو وحدات قياس للعقل) يواجه البيئة (يمثل هذا النموذج الأساسي الذي تنبني عليه التجارب على الحيوانات كمثال ، أو على الناس الذين يعملون على أجهزة تجريبية وليست أجهزة قائمة على التفاعل مع الآخرين) .

٢ ـ أفراد عامون يواجهون بعضهم بعضا ويواجهون بيئتهم في إطار اجتماعي متحول داخل أفق وقتي محدود . (هذا الإطار الذي يتسم بطابع اجتماعي أكثر من سابقه يمثل خاصية مميزة لنظرة نيكولا همفري عن تفاعل الرئيسات ، كما أنه خاصية تميز الكثير من تجارب نظرية العقل) .

٣ ـ أفراد يجري تحديد أنماطهم على أساس العمر والجنس والمرتبة ، يواجهون بعضهم بعضا ويواجهون البيئة الطبيعية داخل مجتمع قائم على المواجهة المباشرة الصريحة على مدى فترة محدودة

من الزمن . (وهذه خاصية تميز الدراسات الإيثولوجية الطولية وكذا الدراسات عن الشمبانزي) .

٤ ـ نماذج الأدوار وتنبني على أفراد بأسمائهم وإن تمايزوا من حيث المكانة الاجتماعية . وثمة رابطة تربطهم ببعضهم البعض ، وبالبيئة الطبيعية داخل مجتمع مواجهة مباشرة ، وتسوده تقاليد ثقافية لها نفوذها وتنظيم اجتماعي معقد (وهذه هي السمة التقليدية المميزة لنظرة الإثنوجرافيا عند بنيديكت أو رادكليف ـ براون) .

٥ ـ أفراد مختارون بأسمائهم ولهم نماذج لأدوار متحولة تربطهم ببعضهم البعض علاقة ، كما أن لهم علاقة بالبيئة الطبيعية داخل مجتمع قائم على المواجهة الصريحة ويسوده تنظيم اجتماعي معقد ، وله ماض عريق ، ومستقبل مشكوك فيه ، وتراث ثقافي تليد . (وهذا هو نوع الإثنوجرافيا ذات التوجه التاريخي والذي تزايد باطراد التزام علماء الأنثروبولوجيا به) .

٦ ـ هذه النقاط المتضمنة في البند ٥ ترتبط بغيرها ، وضد غيرها في جماعات مصالح ، وجماعات عرقية (إثنية) وفئات لإعادة صوغ تراثهم (من جماعات ونماذج أدوار) في مواجهة تحول قوى اجتماعية عالمية وقوى بيئية اجتماعية . (هذه هي الإثنوجرافيا عند وولف في صورتها الكاملة بعد إعادة تجميعها والتي لا تزال لم تكتمل من نواح كثيرة) .

إنني يقينا تماديت في تبسيط الموضوع ، بيد أن هذه القائمة سوف تساعدني على تحديد ثلاث نقاط مهمة .

النقطة الأولى تتعلق بفارق المنظور الزمني بين صدر القائمة وآخرها . ويكتب همفري على سبيل المثال يقول إن الرئيسات الاجتماعية تعيش في عالم تجد فيه ، كما قلت مرارا ، «الشاهد الذي ترتكز عليه حساباتها» ، شاهدا زائلا وغامضا وقُلّبا وليس أبدا نتيجة أفعالها هي . والكلمة الرئيسية الدالة هنا هي كلمة«زائل» . إنه ، كما

ظننت أول الأمر، ليس عالما بغير زمان، بل عالم له آفاقه الزمنية متقاربة جدا ولا يعاني، على الأقل في حدود وضع الرئيسات، من عبء مستقبل جرى التخطيط له بمشقة، أو من ماض عريق تعيه الذاكرة. وبالمثل فإن التجارب في نظرية العقل هي عادة مجموعات من الأفعال المجتزأة للغاية. ولكن بالمقابل نجد المجموعات التي تمت دراستها تحت البند ٤ فيما سبق، بل وربما البندان ٥ و ٦ هي مجموعات لها نظرات إلى الزمن أكثر رحابة واضعة في الاعتبار حياة الأفراد بطولها، وكذا حالتا الاستمرار والانفصال للأسر والمؤسسات الأخرى على مدى طويل يمتد إلى أجيال بل وقرون.

ثانيا، الإطاران في أول القائمة بسيطان اجتماعيا. والملاحظ أن المجموعات التجريبية الواردة في هذا الكتاب لها ثلاثة أدوار على أكثر تقدير: المجرب، والشخص موضوع الفحص، وربما معه شخص آخر. وأكثر من هذا أن القصص التجريبية لا تضم سوى شخصين اثنين أو ثلاثة. والملاحظ من ناحية أخرى أن البشر موضوع دراسة علماء الأنثروبولوجيا متباينون اجتماعيا في أبعاد كثيرة. ونعرف أنه داخل العائلة أو المجتمع المحلي الصغير توجد علاقات نسب مختلفة تمايز شخصا عن آخر: الأمهات والأخوال والأجداد وآباء الأجداد والبنات والأعمام وأبناء العم. وعلاوة على هذه العلاقات توجد تمايزات أخرى اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية: امرأة، وفتاة (لم تتزوج بعد لتكون أسرة)، المعالج والمريض، القاضي والمدعي، الزعيم والفلاح القروي، الملكة والرعية، المضيف والضيف، العميل والتاجر، السيد والعبد.

أخيرا فإن المنظورين الزمني والاجتماعي متداخلان تداخلا وثيقا. ذلك أننا في المجتمعات الإنسانية التي ننظر إليها على هذا النحو، تتكرر فيها الأنماط أو الشخصيات التي تبلغ هذا المستوى على مدى فترة ممتدة من دورة الحياة: الطبيب أو المعالج الذي يقضي سنوات

في التعليم والتدريب ، والمرأة تصبح زوجة بعد فترة طويلة من التنشئة والإعداد للزواج حسب قواعد مجتمعها ، وابن الفلاح الذي لا يرث أباه كرأس للعائلة إلا بعد بلوغ عمر محدد وإحالة الأب إلى التقاعد ، أو بعد الوفاة . زد على هذا أن تلك الخصائص التي يكتسبها الأشخاص تدريجيا ، إنما تقع خلال فيض من الأحداث المتهورة لدى الجميع والممتدة زمنا بحيث تتجاوز دورة حياة المرء إلى الماضي وإلى المستقبل . مثال ذلك أن حصول ابن المزارع على إرثه يكون أمرا مفهوما ، ذلك لأنه في الحقيقة مؤلف من الميراث السابق الذي حصل عليه أبوه من جده . . . الخ .

ويتضمن هذا الفيض من الأحداث أعمالا إجرائية ـ عهد الزواج ، طقوس الدخول إلى مرحلة الرجولة ، منح درجة علمية ، تتويج ملك ـ وهي أعمال إجرائية مؤلفة من احتفال وصيغ كلامية من شأنها جميعا أن تفضي إلى تغير في منزلة الشخص أو الجماعة . وتتشكل هذه الأعمال عن طريق إطار اجتماعي وزمني أرحب ، ولا تكون مفهومة إلا في داخله : مكان العبادة ، المجتمع المحلي ، الجامعة . وتحظى خصوصية هذه السمة البشرية بتركيز واهتمام كبيرين داخل المنظور التطوري الواسع . ويبين لنا هذا إذا ما سألنا كيف تختلف مثل هذه الأدوار عن أدوار أخرى ، قد نعزوها إلى بعض الرئيسات الاجتماعية من أنواع مغايرة . مثال ذلك أن علماء سلوك الحيوان (الإيثولوجيا) يدركون بوضوح أن دور الحيوان الذكر البالغ ، حديث الهجرة يمثل دورا مهما في مجتمعات رئيسات أخرى . ويبدو هذا الدور واضحا بيننا نحن بوسائل مختلفة : تعيين رئيس جديد للوحدة التي تعمل فيها ؛ طبيب مهاجر ينضم إلى المركز الطبي الذي تمارس فيه مهامك ؛ صبي جديد يحصل على وظيفة في شركتك ؛ سجين جديد يدخل زنزانتك . إن مثل هذه التحركات الخاصة بالبشر لا تكون مفهومة إلا في ضوء ، بل

لا تحدث إلا تأسيسا على خلفية اجتماعية أكبر حجما وأكثر تعقدا مما نجده لدى الرئيسات الأخرى .

وهناك أخيرا أحداث أخرى أكبر قد لا تكون إجرائية فقط وإنما تخلق في الوقت ذاته وضعا جديدا ومستمرا ، كما تخلق مجموعة من الشخصيات . إذ قد تحدث جريمة قتل وتبدأ العداوات ، وتظهر شخصيات جديدة ذات علاقات جديدة بالنسبة لهذا العداء . وقد تحدث مجاعة ويتحول جميع سكان المنطقة إلى لاجئين وعالة على مناطق أخرى . وقد تصل إلى المجتمع قوة استعمارية يتحول بعدها المجتمع من القمة إلى القاع .

ونجد لدى علماء الأنثروبولوجيا وعلماء الاجتماع والمؤرخين الاجتماعيين سبيلا وحيدة ، لفهم وتصور هذه الأحداث والترتيبات ، بينما يفهمها الناس المنغمسون فيها على نحو آخر . إن المشاركين المختلفين يفهمون العمل بصور متباينة . بيد أن ما آخذه باعتباره حقيقة صادقة حتما هو أن البشر لديهم قدرة فعالة تمكنهم من الابتكار والفهم والعمل وسط هذه التعقدات المتشعبة ، وهي تعقدات ممتدة على مدى حيز اجتماعي وليس طبيعيا ماديا (فيزيقيا) يتتابع ويتطور على مدى زمن ليس زمنا مجردا بل حافلا بالأحداث .

الفكر الروائي

وهذه القدرة هي التي أريد أن أسمها بعبارة الفكر الروائي . وهي قدرة على معرفة ليس فقط العلاقات المباشرة بين الذات والآخر ، بل ومعرفة تفاعلات بشرية متعددة الجوانب والتي تحدث على مدى فترة زمنية طويلة . ولنا أن نقول إن البشر يفهمون الشخصيات التي تجسد فهم الحقوق ، والالتزامات والتوقعات والنزعات الطبيعية والنوايا لدى الشخص ذاته ولدى كثيرين آخرين . وتجسد أيضا فهم حبكة القصة

التي تكشف عن نتائج وتقييمات فيض متنوع الأحداث . ومن ثم فإن الفكر الروائي لا يتألف فقط من سرد القصص ، بل ومن فهم شبكات معقدة من الأفعال والمواقف . ويمكن أن نعبر عن هذا بطريقة أخرى فنقول : إن البشر يدركون أي حدث جار ليس باعتباره استجابة للظروف المباشرة أو للحالة الذهنية السائدة لمحاور أو للنفس ، بل باعتباره جزءا من قصة متتابعة الحلقات دوما . (إنني مدين بهذه الصياغة الأخيرة لبول هاريس) .

وجدير بالذكر أنني أستخدم هنا مصطلحي «الحبكة» و «الشخصية» بمعنييهما في الفن . وأحسب أن من الضروري تصور الشخصية بالمعنى الواسع جدا ، نظرا لأنها تتضمن وجوبا في آن واحد الأفراد لما لكل منهم من منزلة ـ أعني باعتبار كل شخصية قائمة في علاقة محددة سلفا بوضوح مع الآخرين ، وتتضمن أيضا أفرادا لكل منهم خصوصية تاريخية وخصوصية من حيث الميول والنوازع . ويتعين أن تكون هناك مساحة للتجربة بحيث يمكن فهم الناس باعتبارهم يعملون بناء على طائفة عامة من الالتزامات والحقوق : مثال ذلك أن المحامي أو الملك أو الأم ، كل منهم يعمل بناء على التزامات وحقوق تجاه العملاء أو الرعايا أو الأبناء والبنات . ولكن يتعين في الوقت نفسه أن ندرك خصوصية كل شخص والتي تميزه عن الآخر . ويجب ألا نقنع بفهم طراز الجد ، على سبيل المثال ، بكل التوقعات ذات الصلة عما كان ينبغي أن يفعله داخل الأسرة ، بل أن نفهم كذلك الميول والنوازع الفردية لدى هذا الجد : الحلم والغضب ، الانفتاح الودود أو الانطوائية ، الحكمة أو الغفلة . . . الخ . وها هنا تشبه فكرة الشخصية فكرة «الطراز» عند الفيلسوف الاجتماعي ألفريد سكوتز الذي يجمع بين الخصائص الفردية والخصائص العامة(٤) .

سوف أتوقف هنا لحظة للإشارة إلى شيء مهم جدا خاص بهذه الفكرة . إن الجمع بين فكرة عن دور اجتماعي عام دون تخصيص وبين

فكرة عن الخصائص الفردية ، إنما يتعارض بشدة مع الممارسة التقليدية في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية وكذا في علم الاجتماع . إذ هنا يتعين على الفكرة أن تستخلص وتستبعد خصوصية الأفراد بغية تأكيد طابعهم العام . ولكن إذا ما شئنا تكوين فكرة عن ناس قادرين ليس فقط على فهم الأمور بعامة ، بل وأيضا قادرين على إدراك الظروف الخاصة المميزة والعمل في إطارها ، فإننا هنا نكون بحاجة إلى الفكر الروائي لكي تتوافر لنا قوة تزيد على مجرد القوة العامة . إننا هنا نكون بحاجة إلى أن نعرف ما يتعين عمله في حوارنا مع هذا الزميل الشموس ، وليس فقط ما الذي نعمله مع كل من نسميهم «زملاء» على وجه العموم . وهذه في ظني نتيجة لازمة بالضرورة عن معنى إعادة التركيب التي أدعو إليها والتي سأكتب عنها المزيد بعد ذلك .

وإن الشخصيات بعلاقاتهم موجودون أيضا وسط فيض من الأحداث ، أي الحبكة ، بما تعنيه من خطط وأهداف ومواقف وأفعال ونتائج . ويهتم الفكر الروائي ، على نحو ما عدده برونر بالقصد والفعل والتقلبات والنتائج ، وجميعها تميز مسار الشخصيات(٥) . وتجسد الحبكات ما فعلته الشخصية أو الشخصيات من أجل أو عن أو مع شخصية أو بعض الشخصيات الأخرى . وتجسد كذلك أسباب الفعل ومواقف الناس ومعتقداتهم ومقاصدهم وكيف تغيرت وماذا حدث عقب ذلك . ومن ثم فإننا لكي نفهم حبكة ما يجب أن تتوافر لنا فكرة عن التغيرات التي طرأت على الصفحة الباطنية لفكر المشاركين ، وكذا الصفحة الخارجية للأحداث . وواقع الأمر أن الصفحتين غير منفصلتين ، ذلك لأن تحول الأفكار يفضي إلى تحول في العلاقات الاجتماعية والنقيض بالنقيض .

وينشأ هذا التحول من واقع أن الناس يأتون أعمالهم بسبب ما يشعر به الآخرون ويفكرون فيه ويخططون له . قد اعتذر لأنها كانت غاضبة ؛ أو قد اشترى لها لعبة لأنها سوف تسعد بها . وقد أفسر لماذا أبديت

ملاحظة أثناء الاجتماع لأن زميلي أساء فهمي على ما يبدو لي . وقد تتغير سياسة الحكومة لأن حزبا منافسا يخطط لحملة قوية ومؤثرة فيما يتعلق بقضية ما . وإن غالبية القوانين ، وربما جميعها مبنية على افتراض أنها تعزو مقاصد أو معارف لدى من هم موضع المساءلة . وتقع أحداث الحرب بسبب ما يفكر فيه العدو أو يؤمن به أو يخطط له . وكم هو عسير تصور القيام بأبسط أشكال التفاعل في الحياة اليومية دون افتراض مقاصد أو معارف نعزوها للآخرين : مثال ذلك أن أبسط أشكال المحادثات إنما تنبني على أساس أن كل طرف من المتحاورين يعزو إلى الآخر حالة من حالات الذهن .

لهذا فإننا إذ نفهم حبكة رواية فإننا نفهم تغيرات الذهن والعلاقات ، وهي تغيرات حدثت نتيجة أفعال . علاوة على هذا أننا قادرون على ربط الأحداث والأفكار ونتائجها ببعضها البعض ، بحيث ندرك التحول الذي طرأ على فكر الآخرين ومواقف الآخرين في فيض الأحداث . وها هنا في هذا المنظور لا يمكن الفصل بين الشخصية وبين الحبكة لأننا لا نفهم الشخصية إلا على النحو الذي تتبدى لنا فيه خلال فيض الأحداث . هذا كما أننا لا نفهم الحبكة إلا باعتبارها نتيجة مترتبة على فعل الشخصيات بما لهم من معتقدات ومقاصد خاصة بها . ويوجه الناس أنفسهم في الحياة بناء على هذا الفهم الروائي ويعملون بطريقة يمكن فهمها بأنها معقولة وفعالة وملائمة ويبدعون ويعيدون خلق جدائل معقدة من الحياة الاجتماعية .

أوديب ملكـا

ليسمح لي القارئ بأن أستخدم مثالا ساقه برونر وهو أوديب الملك ، وذلك لتوضيح المعنى الذي أقصده . إن مسرحية سوفوكليس يمكن من ناحية ألا تكون خير مثال على قوة وتعقد قدرات الإنسان على قراءة الأفكار ، وهي قدرات بسيطة مباشرة ووقتية . تستهل المسرحية

تأسيسا على بيان الفارق بين المعارف التي يتلقاها الجمهور عن وضع أوديب الفعلي ، من مسألة غشيان المحارم وقتل الأب وبين الحالة الزائفة لعقل أوديب على خشبة المسرح . ورغبة منا في بيان الوضع في صورة تؤكد طبقات قراءة الأفكار المتضمنة في المسرحية نرى أن نذكر ما يلي :

نعرف أن أوديب يصدق (زيفا) أنه بريء ، وأنه ليس سبب التلوث الذي أحاق بالبلاد .

وتبدأ هذه الصورة في التصاعد المحكم حتى مع بداية المشهد مع تيريزياس ، الذي لا يقبل أوديب معلوماته التي تنبأ بها عن الوضع الحقيقي للأمور الجارية . وظل الأمر كذلك حتى :

نعرف أن أوديب يصدق (زيفا) أن تيريزياس يلتمس سبيلا لخداع أوديب والمواطنين . ولكننا أيضا نعرف أن تيريزياس يعرف أن أوديب في واقع الأمر يخدع نفسه .

ويمضي سوفوكليس بهذا التفاعل بين الجهل والمعرفة شوطا بعيدا أكثر فأكثر ، إلى اللحظة السابقة على كشف المستور عندما بدأت جوكاستا تدرك الحقيقة . وهنا تتوسل جوكاستا لأوديب بألا يمضي قدما في بحثه عن أصله ومنشئه : «أتوسل إليك ألا تحث الخطى وراء صيدك . . . أرجوك . إذا كنت حريصا على حياتك . . . فيكفيني ما أعانيه»[٦] .

ندرك أن جوكاستا تخشى أن تعرف هي ما يرجو / ويخشى أوديب أن يعرفه الراعي عن ميلاد أوديب .

إننا حتى هنا نجد جوكاستا تقرأ أفكارها . وتخشى أن تعرف شيئا . وإذا نظرنا إلى المسرحية على هذا النحو نجدها قائمة على أساس استخدامها لقدرات البشر ، وتلاعبها بهذه القدرات لفهم واجتياز

حالات معقدة للعقل سواء داخل عقولهم هم أو في عقول الآخرين . وواقع الأمر أن المسرحية قائمة حرفيا على قراءة الأفكار . علاوة على هذا فإن الفعل يبدأ على أساس وقوعه خلال فترة زمنية محدودة جدا ، ربما لا تتجاوز بضع ساعات . ويجري الفعل بين عدد محدود من الشخصيات . لهذا فإن الحبكة بالنسبة للباحث التجريبي أقرب ما تكون إلى البساطة الزمنية والاجتماعية منها إلى تعقد الوضع عند عالم الأنثروبولوجيا .

ولكن نخطئ إذا تصورنا أن قصة أوديب مقتصرة على قراءة الأفكار وحدها . إن الفكر الروائي ليس سوى المقوم لمسرحية أوديب الملك ، وهو الغلاف الأوسع الذي يجري الفعل داخله ، ويشتمل على الجانب الأعظم من الحياة البشرية العادية . إنه يشتمل على الوحدة التي تضم لايوس والد أوديب ، وجوكاستا أم أوديب ، وميلاد أوديب ثم تركه في العراء عند أسفل التل وإنقاذه بعد ذلك . وقتل لايوس على يد أوديب واعتلائه العرش وزواجه من جوكاستا وإنجاب أطفال . إن المسرحية القصيرة ستكون بغير معنى دون هذا الإطار . وحيث إن قصة أوديب ترنو في الحقيقة إلى موته وتمجيده في كولونوس Colonus ، كما تستهدف طيبة في المراحل الأخيرة للأحداث فإن المشاهد اليوناني سوف يعايش الإطار الزمني الممتد إلى المستقبل كذلك .

ومن ثم فإذا كانت «أوديب ملكا» غير مفهومة دون قراءة الأفكار ، فإنها ستكون غير مفهومة كذلك دون فهم أفكار ملك وملكة وزوج وزوجة وأم وابن ؛ ودون فهم دورة الحياة البشرية ومحطاتها الصحيحة ، وأخيرا دون إدراك القيود والإمكانات التي تحكم العلاقات طويلة الأمد . وستكون أيضا غير مفهومة دون توافر فكرة عن خصوصية شخصية أوديب ، بما في ذلك الذكاء والبطولة اللذان سمحا له بمواجهة سفنكس وحل لغزه . وأكثر من هذا نسأل هل بالإمكان أن ندرك العمل دون أن نكون قادرين على فهم التغيرات التي تطرأ على الأوضاع الشرعية ، كأن

يقطع أوديب على نفسه عهد الزواج أو أن يتوج ملكا أو أن تنجب جوكاستا أطفالا شرعيين . وأخيرا أرى أنها ستكون غير مفهومة إطلاقا ما لم تتحول الأوضاع الشرعية إلى وضع شرعي ذي مكانة ، وأن نجد عمليات تحول العلاقات والمواقف والمعتقدات وقد تشابكت جميعها في نسيج واحد ، وشكلت معا كلا روائيا ناميا متطورا وأوسع نطاقا . فإن مصير أوديب أن يفقأ عينيه ، ومصير جوكاستا أن تشنق نفسها حدثان يبدوان وكأن ليس وراءهما حفز قوي لم تكن الأحداث من حيث إيقاعها وعلاقاتها ببعضها البعض ، سواء على المسرح أو في سياقها الأوسع ، تفضي حتما ودون رحمة إلى هذه النتيجة .

ولهذا السبب تحديدا نجد في النهاية أنه لا مجال ولا سبيل لأن نفصل بين صفحة الوعي وصفحة الفعل : ذلك لأن الحكاية صيغت من علاقات لا سبيل إلى فصلها عن بعضها البعض ، وهي علاقة أوديب بالآخرين ، أي بمعتقدات ومشاعر ومقاصد الشخصيات بالنظر إلى بعضهم البعض ، وبالأحداث العامة وتطورها معا في تتابع قهري . إن هذا الكل الشامل الذي أعيد تجميعه ، أي هذا الوعي المتكامل والموحد هو وحده القادر على أن يفسر لنا فهم الجمهور للأحداث ، أو لقدرة الشخصيات ذاتها على العمل عملا مفهوما داخل حبكته المسرحية .

صناعة الأحـــداث

بيد أننا نخطئ إذا تصورنا الفكر الروائي فقط على غرار فهم الجمهور لأوديب . ذلك أن هذا المثال يضع الفكر الروائي في قالب سلبي وكأنه قدرة تهيئ للبشر إمكانية أن نفهم بنجاح عالما اجتماعيا سابق التكوين محددا من قبل وثابتا لا يتغير . وكم هو يسير لأسباب تتعلق ببحث قراءة الأفكار أو الفكر الروائي أن نأخذ بهذه النظرة مادام اعتبار البيئة الاجتماعية بيئة متحولة من شأنه أن يضيف تعقيدات

يصعب معالجتها تماما . ولكن الفكر الروائي ، من منظور تطوري ، له أهمية كبرى من حيث هو كفاءة نشطة كذلك . إذ إنه يمكّن البشر من تشكيل الأحداث ، أو لنقل المجتمع ، عن طريق الخطط أو المشروعات . وأرى في واقع الأمر أن قدرة البشر على التخطيط ووضع مشروعات بعيدة المدى لا تختلف من حيث الأساس عن المفكر الروائي .

إننا يمكن أن نتصور الخطة على مدى قصير أو بعيد . وهناك الخطة على مدى قصير جدا ، مثل الخطط التي تصورها همفري أو التي توضع في بعض التجارب النفسية الأكثر تعقيدا . وهذه ربما يكون بالإمكان إدراكها مباشرة عن طريق قراءة الأفكار بالمعنى المحدود ، وذلك باعتبارها قصدا أو اعتقادا أو موقفا . إن قصد بـــن وقد انشغل بإعداد الشاي ليقدم كوبا منه إلى زميله نيجل ، يمكن أن يقرأه نيجل المشغول بقصدية من مرتبة أعلى . ولكن الخطة بعيدة المدى ، مثل أن يعمد بـــن إلى أن يتودد إلى نيجل حتى يصل الأمر إلى مساعدة بـــن على إبعاد أنجيلا كرئيسة للإدارة ، إنما ندركها فقط من خلال إدراكنا لشخصية بـــن ومن خلال صوغ الأحداث في إطار أبعد مدى . إذ هنا فقط يمكن فهم بـــن باعتباره مخططا ، ويمكن أن تتكشف لنا أعماله في صورة حملة منظمة وليست سلسلة من التفاعلات العشوائية . والأهم من ذلك أنه لا سبيل إلى فهم بـــن كمخطط إلا إذا استطاع أن يرسم المراحل المتعاقبة لخطته ، على مدى فترة طويلة من الزمن وعلى الرغم مما يواجهه من تقلبات . وإن هذا البعد من حياة البشر يبدو لنا في صورة أوضح إذا ما قرأنا أعمالا مثل ماكبث أو عطيل أكثر مما لو قرأنا أوديب .

وليسمح لي القارئ بأن نعيد النظر عن كثب أكثر إلى مثال بـــن . نجد من ناحية الافتراضات الروائية الأوسع نطاقا التي هي جزء من وضع بـــن ونيجل ، وهذه افتراضات مماثلة لتلك التي تمكّن

المشاهدين من فهم أوديب . إذ بــن ونيجل يفهمان ما معنى رئيس ، وماذا يعني بالنسبة لجامعة لكي تتوافر لها بنية ديمقراطية نسبية ؛ ومن ثم يفهمان كيف يجري اختيار أو انتخاب الرئيس . والأهم من ذلك في هذا الصدد أنهما يربطان هذه الافتراضات الأوسع نطاقا بتاريخ حقيقي ، هو تطور سلطة الرئيس في جامعتهما وتعيين أنجيلا رئيسة منذ سنوات عديدة .

علاوة على هذا فإن لدى بــن تاريخا أوسع نطاقا يحكيه هو وآخرون . إن أنجيلا في نظره تلخص ما يراه بــن نفوذا تعسا ومتخلفا (ولنقل مثلا) داخل بحث الأنثروبولوجيا . إنها تعمد إلى توجيه دفة أمور الإدارة نحو التأكيد على الاهتمامات البيولوجية والتطورية . ولكن بــن باعتباره تلميذا مخلصا للأستاذ زهيتجروبر ذائع الصيت فإنه مثال للاهتمام بالرموز الثقافية . وهذا هو في الحقيقة القسم الذي أسسه أستاذه ، والذي سينفذ من خلاله مشروعه عن الأنثروبولوجيا الرمزية . ولا يستطيع بــن أن يفهم ما يجري ناهيك عن قدرته هو على العمل والتأثير ، ما لم يتسن له وضع الشخصيات معا في ارتباط بالحبكات الدرامية للأحداث : إنه لا يستطيع أن يفهم نفسه باعتباره تلميذا للأستاذ زهيتجروبر أو أن يفهم أنجيلا باعتبارها نفوذا باقيا وضارا . إن تصور أنجيلا في صورة شيطان على مدى تطور أحداث قصة زهيتجروبر وحوارييه ، هو الذي يهيئ له نوع التوجه والاتجاه . وطبعي أنه مع تطور الأحداث وتغير الظروف سيغدو قادرا على أن يوجه نفسه وفقا لهذا الفهم الروائي أو وفقا لفهم جديد أبعد مدى ناجم عن الفهم السابق . ولا ريب في أن التفكير الروائي سيكون معرفة بائسة وضعيفة إذا ما عجز عن التلاؤم مع الظروف المتغيرة ، أي مع الطبيعة المتحولة للحياة البشرية .

وثمة قصة أخرى أرق مظهرا ، وتعنى بصياغة أنماط الأحداث يوما بيوم ، بل وساعة بساعة ، كما تعنى بتشكيل النشاط الحدثي على

مدى هذا النطاق . إن الاجتماع الخاص بانتخاب الرئيس الجديد سوف يعقد خلال الشهر المقبل . ولقد وافقت لوت ، صديقة بــن الحميمة وحليفته ، مع بــن على أن الأمور تجاوزت الحدود بكثير وأنها بحاجة إلى تغيير اتجاه القسم . ومن ثم يتعين عليهما العمل بسرعة . وهما لا يستطيعان الاعتماد على موافقة كل فرد على حدة ولكن هناك البعض ممن يمكن أن يلتفوا حولهما ومن بينهم نيجل . وهنا يوافق بــن على التحدث إلى نيجل بينما تتحدث لوت مع الآخرين . . . ونعود هنا إلى قصة بــن والتفكير في تقديم كوب شاي إليه . . . ونجد أن بــن لن يذكر أمر محادثاته مع لوت ، ذلك لأن نيجل وهو شخصية شديدة الحساسية ، لا يوافق تماما على لوت . وسبب ذلك أنها تحضر اجتماعات القسم ومعها بعض أشغال الإبرة الخاصة بها . ولهذا آثر بــن أن يتحدث إلى نيجل مباشرة ويناشده مستعينا بالاهتمام المشترك بالأنثروبولوجيا الرمزية . وبينما يناول بــن كوب الشاي إلى نيجل يحدق في عيني نيجل ليرى رد فعله عند إثارة موضوع رئاسة القسم . وسوف يستطيع بــن أن يروي للوت مسار وتوقيتات محادثاته مع نيجل . وطبعي أنهما سيجريان تقييما لميول نيجل ويقرران أسلوب تحركهما بعد ذلك . وهكذا تسير الأحداث حتى الآن وفقا لخطة ، أي وفقا لوعي روائي .

نلحظ علاوة على ما سبق أن الحصول على المعلومات والمعرفة في مثل هذه الظروف يمكن أن يفضي إلى فعل . لنفترض أن نيجل مستجيب بحرارة على نحو غير متوقع لاقتراح بن المقنع والذي يقضي بأن بــن يريد ترشيح نفسه . هنا يتغير الموقف . وهنا ، وبناء على معلوماتهما معا عن اقتراح الترشيح يخطو بــن خطوة أقرب باعتباره مرشحا . وربما يعود بــن إلى لوت برؤية مختلفة تماما عن رؤيته التي بدأ بها . وبذا نجد تغيرا قد طرأ على صفحة الوعي ـ نعني معرفة بــن أن نيجل موافق ، وكذا معرفة نيجل أن بــن يريد . وسوف يكون هذا أيضا تغيرا في صفحة الفعل . وربما لم

يكن الفعل مستهدفا في ذاته من جانب أي من الطرفين ، على الرغم من أنه يلائم تماما خطة بــن التي تتوالى أحداثها .

وقد يكون بالإمكان أن ندرك معنى هذا الطابع النشط للوعي الروائي إذا ما سألنا سؤالا تشخيصيا ، أوحت به إليّ عالمة الأنثروبولوجيا استير جودي وهو : إلى أي مدى يجري الفهم الروائي داخل عقول الأفراد . وإلى أي مدى يصوغه ويبنيه النشاط الاجتماعي؟ لعل أفضل طريقة للإجابة عن السؤال هو أن نغير الصورة . لقد أكدت في مرحلة باكرة أن الناس تربطهم ببعضهم البعض شبكة محكمة الوثاق قوية الصدى . ونظرا للإدراك المعقد بالذات وبالآخر لدى الناس فإن الأحداث والمشاعر والمعارف في جانب من جوانب الشبكة تؤثر في الجوانب الأخرى منها . وإذا ما قام عالم نفس بتفكيك الشبكة فإن مواطن الفهم داخل الشبكة ستكون داخل عقول أفراد . ولكن نظرا لأن مواطن الفهم متبادلة ومتقابلة فلن يكون بالإمكان في واقع الأمر فهمها باعتبارها ظواهر فردية ، بل فهمها باعتبار أنها بطبيعتها متداخلة بين الأشخاص والذوات . وهنا فإن المعرفة المتبادلة ، وتفيد أن بــن ونيجل اشتركا معا ، إنما تمثل افتراضا مشتركا يغير طبيعة الشبكة ويتحرك بها إلى وضع جديد . إنها سوف تتحرك بطبيعة الحال إلى الأمام بعيدا جدا عندما يهتز القسم لسماع خبر ترشيح بــن لنفسه . ثم تأتي بعد ذلك المعرفة المتبادلة ، أعني المشتركة بين بــن وأنجيلا والتي تفيد أنه سيعارضها . إن هذه المعرفة سوف تؤكد شيئا آخر : كيف وأن الفهم الروائي المتبادل بين الذوات له إمكانية ألا يكون وديا ولا مقبولا من الطرفين ولا موضع رضى أو اتفاق .

أحسب أن فكرة الشبكة المحكمة يمكن أن تفيد فيما هو أكثر من ذلك . أولا إن كل فرد في القسم الذي يتبعه بــن ونيجل هو جزء من هذه الشبكة سواء رضي بذلك أم لم يرض . وأنهم جميعا لديهم استعداد للاستجابة إزاء بعضهم البعض ، نظرا لكونهم زملاء في قسم

بالجامعة له رئيس . وهذه هي بعض السمات العامة لموقفهم إذا ما أراد باحث أنثروبولوجي أن يفكك الظاهرة . وإن أعضاء القسم بينهم عقد اجتماعي ، هذا على الرغم من أن أحدا لم يوقع عليه ، وربما لن يوافق على محتوياته . ويتجدد هذا العقد الاجتماعي أو يتغير نتيجة كل حالة من حالات التفاعل التي تجري بين أعضاء القسم . وهنا نلحظ أن أي جهل بالأحداث مهما كان ضعيفا ومحدودا ، أو أي رفض قوي للمشاركة يعتبر بمنزلة مواقف موجهة إلى الآخرين وإلى النفس . وهذه جميعها من شأنها أن تجعل الشبكة تهتز أو ينتقل خيط من خيوطها من موضعه هنا أو هناك .

ولكن ، وهذه دلالة أخرى من دلالات صورة الشبكة ـ هذه الروح العامة ، أي هذه العلاقات التبادلية للشبكة لا تعني أن ثمة قصة واحدة ووحيدة نحكيها عن الشبكة وتاريخها . إن الأكاديميين شأنهم شأن أي شخص آخر يتطلعون إلى الماضي ويعيدون سرد الأحداث وكأن دوافع كل شخص جلية شفافة ؛ وكأن الأحداث تدفقت على نحو طبيعي ومفهوم الأسباب . ولكن واقع الأمر غير ذلك . فإن مثل هذه القصة ما هي إلا قصة جزئية رويت من منظور معين ولغرض بذاته . ولم يكن بوسع أحد آنذاك أن يحيط علما بكل تفاصيل المعلومات التي تجعل هذه القصة صحيحة تماما أو شاملة على نحو مطلق ، كما لم يكن بوسع أحد من خلال استقرائه للماضي أن يحكي مثل هذا الشيء ليكون القصة النهائية . لقد حكى الجميع عمليا قصصا وكل منها في واقع الأمر قصة من وجهة نظر س من الناس . ويمكن أن تتفق صيغ مختلفة كثيرة على نقاط بذاتها ، مثل اتفاقهم بشأن من هو الرئيس الآن ، ولكنهم قد يختلفون اختلافا كبيرا بشأن أمور أخرى مثل من هو أفضل مرشح لانتخابات الرئاسة . ونلحظ أن بعض القصص قد تعمد إلى التفاصيل لتكون أكثر شمولا من غيرها . وإن كل ما أستطيع قوله الآن هو أن بـــن يعرف أكثر من نيجل الذي ظل دائما غير مدرك لتواطؤ بـــن مع لوت . أما أنجيلا فإنها صورة مختلفة تماما عن الأحداث الجارية .

خلاصـــة

وهكذا ، نحن لسنا بحاجة إلى تصور الفكر الروائي باعتباره معصوما من الخطأ ، أو أنه ينتج روايات تتصف بالصواب القدسي أو الموضوعية المجردة . إن كل ما استهدفته بشأن الفهم الروائي هو أنه يهيئ للبشر إمكانية التفاعل مع المعقد . إنهم فقط بحاجة إلى الاتفاق وإلى أن يفهم أحدهم الآخر ، بالقدر الذي يتيح لهم العمل بصورة تنطوي على قدر من المصداقية ، ومن ثم الحفاظ على دفق الحركة الاجتماعية . وطبعي أن سوء الفهم هو الذي يجعل في الغالب الأمور تتحرك بنشاط وقوة .

ولقد كان التحدى هو الوصول إلى نظرة عن البشر يبدون فيها شيئا يتجاوز البشر الآليين (الروبوت) ، إذ يعملون وفقا لبرنامج تحدده الثقافة ، ويبدون أيضا شيئا دون الكائنات ذات القوة الشاملة والعلم المحيط ، ومن ثم يستطيعون بفضل قوتهم وعلمهم أن يصنعوا الشبكة الاجتماعية حسب مشيئتهم . وإنما لابد أن تكون ثمة مساحة للطابع السببي للأشياء ، بحيث تأخذ الأحداث مسارا لم يقصده شخص بذاته . ووصولا إلى هذا استخدمت الخيال وقدمت تفسيرا من نسج الخيال قائما على الخبرة بدلا من أن أقدم تفسيرا إثنوجرافيا . والسبب أن التفسير الذي قدمته سمح لي بأن أصل إلى زوايا الوعي التي ما كان لي أن أصل إليها دون ذلك . والآن أنتقل إلى الإثنوجرافيا .

***

الفصل السادس

الثور والقديس

سوف أحكي في هذا الفصل قصة وأفسرها في إطارها الخاص . ولقد عرفت القصة بينما كنت أجري دراسة ميدانية بين أبناء العقيدة اليانية(*) في كولهابور في ولاية ماهاراشترا في الهند . ولهذا فإن ما أسعى إليه هنا هو الانتقال من الخيال إلى شيء أفاد فائدة عظيمة كواقع حدث فعلا . إن القصة وحدها ، إذا ما أخذناها مستقلة قصة مثيرة للغاية ، حتى أنني فتنت بها على مدى عقد من الزمان منذ أن سمعتها لأول مرة . وتحكي القصة عملا بطوليا وقع منذ من مائة عام على يد رجل تزعم القصة أنه «طاقات روحية فذة» . وتكشف القصة بذلك في صورة نابضة للحياة عن رؤية اليانيين إلى عقيدتهم ، وعن طبيعة الكائنات الحساسة في نظرهم . إنها حقا جوهرة إثنوجرافية من نوع يصور أسلوب الحياة الذي يصادفه علماء الإثنوجرافيا ويسعدون به ويستخدمونه في كتبهم وهم في غاية الرضى .

وإليك القصة وحدها مستقلة . بيد أن القصة في الإطار الذي رويت فيه تعني ما هو أكثر بكثير . وذلك أولا لأنها رويت باعتبارها إسهاما في منازعة ماكرة لتكون حجة توضح كيف يجري عرض العقيدة

(*) اليانية Jainism : إحدى عقائد الهند القائمة على النسك . تأسست خلال القرن السادس قبل الميلاد . ومن تعاليمها خلود الأرواح وتناسخها ، ووحدة الوجود . وتدعو إلى تحرير الروح بالمعرفة والإيمان وحسن السلوك . (المترجم) .

اليانية . وبدا لي في ضوء فحواها ، بقدر إدراكي لها آنذاك ، أن حكاية تحكي مثل هذه البطولة جديرة بأن تصاغ في مذهب تجريدي مؤلف من ألف كلمة . أو إذا ما عبرنا عن هذا بكلمات جيروم برونر فإن راوي القصة بدا وكأنه يقول ضمنا إن الروايات أسمى من الاستدلال العقلي ، وأن الفكر الروائي ليس مجرد صورة بديلة ، بل هو فعلا وحقا أفضل من الفكر القائم على نموذج إرشادي قياسي . وهذه إحدى الأفكار التي تضمنتها القصة فيما يلي .

سبب ثان ، وهو أن الملابسات الفعلية التي أحاطت برواية القصة بدت وثيقة الارتباط بمعنى القصة . إن معرفة واقع أن القصة رواها شخص بذاته لشخص آخر محددا أضافت جديدا ، يمكن القول بدقة وتحديد ، إنه ما كان بالإمكان أن نجده في كلماتها الأصلية . وهذه فكرة ثانية . والحقيقة أنني بعد تأمل أدركت أن روايتها هي ببساطة شديدة جزء من معناها ، وأن معناها جزء من روايتها . وأنني لا أستطيع أن أستخلص منها شيئا دون اعتبار الجانب الآخر دائما ، وإلا فإنني سوف أشتط وأفسد المعنى في إجماله . ولهذا تلونت القصة بصبغة الواقع الراهن زمن روايتها : بوجودي أنا الأجنبي والمستمع في آن واحد ، وبوجود راويها علاوة على آخرين شاركوا في الاستماع .

قد يبدو هذا من ناحية أمرا له آثاره التي تدير الرأس . هل معنى هذا أن المترجم لابد أن يقحم نفسه ، وأن صورة إثنوجرافية عن مجتمع ما لابد أن تضم في صدرها باحثا أنثروبولوجيا ، ليجمع تفاصيل مشهد كان يبدو من نواح أخرى مشهدا واضحا ومهما؟ ثم إنه من ناحية أخرى يقنع بتكرار نقطة سبق أن أبرزتها ، والتي أعتقد أنها ليست موضع اعتراض . ذلك أنني أوضحت في الفصل السابق أن القصص ، مثل القصة التي رواها بـــن إلى لوت عن لقائه نيجل ، أو القصة التي رواها الرسول إلى أوديب ، كل منهما تمثل جزءا من فيض أحداث متدفقة . إنها تجري بين أشخاص وذوات موجودة متفاعلة . ولا ريب

في أن كل قصة هي سلسلة من المعاني المحتملة والتي يمكن الإعراب عنها ، عن طريق كتابة القصة وإرسالها عبر باب ضيق يصل إلى ملء غرفة من علماء اللسانيات . بيد أن المعنى الحقيقي لكل قصة إنما يظهر مباشرة في علاقته بحالة شبكة الأشخاص المعنيين بالرواية . كذلك لنفترض بالمثل أنني اندفعت صوب مركز شرطة وقميصي ممزق ، وشفتي تنزف دما ، وأخذت طريقي توا إلى الضابط لأقص عليه قصة زائفة تحكي أن لصا سرقني وأنا في الطريق الآن . هنا لن نجد انفصالا بين فيض الأحداث وتدفقها وبين تفسير الحدث : فالإطار والقصة كلاهما شيء واحد . إن الفارق كله ليس فقط في الكلمات الزائفة ، وربما الناقصة ، وإنما أيضا يأتي الفارق من أمور أخرى مثل من المتكلم؟ ومع من؟ تماما مثلما وجدنا الفارق عندما قال الروسي كلمة «حسن» للجالس معه .

وتعتبر القصة التي سأحكيها غير مختلفة من ناحية عن قصص الفصل السابق . إذ إنها هي وغيرها عن شخصيات وحالاتهم الذهنية داخل حبكة روائية . إنها من النوع الذي يتعين أن نفهمه لكي نعمل عملا يمكن تفسيره داخل فيض الأحداث . ونحتاج جميعا إلى فكر روائي . ولكن ثمة فارقا محوريا . القصة الحالية لم تكن ، أو لم تكن صراحة تتناول فيضا من الأحداث الراهنة ، وإنما هي عن شيء وقع منذ مائة عام . علاوة على هذا ، وكما علمت فيما بعد ، أنها قصة ذائعة على نطاق واسع جدا بين أبناء العقيدة اليانية في كولهابور . والحق أنني وجدتها مطبوعة كجزء من سيرة حياة البطل . ولهذا نرى أن شخصيتها ذات طابع عام أكثر من سواها . ثم إنه توجد لها ، وسوف توجد لها روايات أخرى أو كتابات وقراءات أخرى في أطر مغايرة . وهذا من شأنه أن يصرف انتباهنا عن القصة في إطارها إلى القصة في ذاتها ، باعتبارها حبكة غير مجسدة أو ربما سلسلة متوالية من الكلمات . وتبدو القصة في هذا الضوء وكأن لها حياة خاصة بها ، شأن الأسطورة أو الخرافة ، فكل منهما له حياة خاصة به .

إنها حقيقة تبدو جزءا مما يمكن أن يسميه علماء الأنثروبولوجيا بسهولة وعن يقين الثقافة اليابانية ، وهي واحدة من موضوعات كثيرة شديدة التباين تؤلف في مجموعها المعارف العامة والممارسات المشتركة للعقيدة اليابانية حسبما يؤمن بها اليابانيون في المنطقة . وأذكر الآن أنني منذ أن شرعت في عرض وجهة نظري أوضحت رفضي لأي أنطولوجيا للحياة البشرية تنظر إلى الأفراد ، باعتبارهم على صلة مباشرة بموضوع مشترك بينهم على نحو غامض نسميه ثقافة . ولكن ثمة حالة وهي حالة من نوع شائع جدا نظرا لوجود أمور أخرى كثيرة جدا مثل تلك التي يعرفها جميع اليابانيين أو من لديهم خبرة بممارساتها ، ويمكن تفسير هذه الحالة على أحسن وجه وأيسر وسيلة في ضوء هذه المفاهيم . إذ يبدو وكأن بالإمكان رسم فقاعة فكر فوق رؤوس ، لنقل ثلاثين ألف نسمة من أبـــناء العقيدة اليابانية ممن يتصادف أنهم يعرفون القصة : ونملأ فقاعة الفكر بالقصة وبكل الموضوعات الأخرى ذات الصلة ونسمي هذا الثقافة اليابانية . وتعتبر القصة في نهاية الأمر واحدة من بين موضوعات كثيرة مشتركة والتي تمثل مواقف وقيم اليابانيين . ويمكن إدراجها ضمن الموضوعات الذهنية التي تمايز اليابانيين عن سواهم . إذن لماذا نكد ونجهد أنفسنا لبيان أن القصة لها أهمية تفاعلية بين الذوات المشتركة ، إذا ما تلاءمت بصورة محكمة مع صنف معروف لنا جيدا؟

سأكتفي الآن بتقديم إجابة موجزة عن السؤال . إذ من الضروري ، كما أشرت سلفا ، أن نكون قادرين على تحديد كيفية اختلاف أسلوب حياة ما عن أسلوب حياة أخرى . ولقد أثبت مفهوم الثقافة فائدته الجمّة في هذا الصدد كأسلوب لتفكيك الأبـــنية المعقدة للحياة الاجتماعية الفعلية . وسوف أطرح بعد قليل وصفا مطابقا لأفكار العقيدة اليابانية على هدي الأسلوب التفكيكي . بيد أنني أريد كذلك أن أعيد تجميع الحياة الاجتماعية . وتستلزم عملية إعادة التجميع هذه

أمورا كثيرة من بينها أن تتوافر لنا فكرة واضحة عن ماذا أو من يفعل ماذا لمن في فيض الأحداث .

وأرى هنا أن مفهوم الثقافة لا يكفي ، أو أنه على الأقل لا يمكن أن يفي بالغرض إذا ما تصورنا الناس يفعلون أمورا لا لشيء إلا لما تحتويه فقاعات فكرهم . ونجد قليلين من علماء الأنثروبولوجيا يعبرون عن فكرتهم عن الثقافة بصورة إجمالية فجة . ولكن الكثيرين منهم يطبقون في واقع الأمر تصورهم أن الثقافة هي التي تجعل الناس يفعلون كيت وكيت ، تماما مثلما نجد كتابا من أصحاب التوجه البيولوجي يؤكدون أن المورثات ، أي الجينات ، هي التي تجعلنا نفعل الأشياء . ونلاحظ على سبيل المثال أن عالم الأنثروبولوجيا الفرنسي العظيم لوي دي مو Louis Dumont في دراسته عن الهند ، يؤكد أن ثمة بنية من الأفكار داخل عقول الهنود هي التي تجعلهم يعملون على النحو الذي نراهم به[1] . وهذا مثال واحد فقط لميل سائد بيننا نحن جميعا علماء الأنثروبولوجيا . إنه ميل يدفعنا إلى أن نقطع شوطا وربما شوطا طويلا أبعد مما تسمح لنا به شواهدنا وبراهيننا ، فنضفي على الثقافة وجودا حقيقيا واقعيا وقوة سببية مستقلة .

الفيلسوف والراوي

أنتقل الآن إلى القصة . إن اليانيين من طائفة ديجامبرDigambar في كولهابور جميعهم ، أو على الأقل أولئك الذين عرفتهم ، يعملون رجال أعمال في المدن . وبدوا شغوفين للحديث عن عقيدتهم اليانية . وكثيرا ما سمعت محاضرات طويلة مرتجلة ذات طابع فلسفي ديني . وهذا نوع من التواصل المحلي الشائع والمميز ، وهو أسلوب يفضله البعض حيث يسترسل المتحدث ويفيض متنقلا من موضوع أخلاقي إلى آخر . وأستطيع أن أضيف إلى ذلك أنني شاهدت أسلوبا مماثلا

متبعا بين اليانيين وبعضهم ، إذ نجد عادة أحد الكبار يتحدث بالطريقة ذاتها إلى فتيان أو فتيات .

وفي هذه المناسبة التي أعرض لها هنا كنت جالسا في مكتب أحد التجار المشتغلين بالإمدادات الزراعية ، وسوف أشير إليه بكلمة «الفيلسوف» أو «السيد ف» . وأعرض فيما يلي موجزا لما سجلته في مذكراتي عن الدراسة الميدانية . وقد أسقطت بعض الفقرات المتكررة . وتحدث السيد ف الفيلسوف باللغة الإنجليزية .

بدأ بدعوتي إلى سماع عظة . وبادرني بسؤال «هل تعرف العقيدة اليانية؟» أجبت : لا أعرف الكثير عنها . وقال لي إن أهيمسا Ahimsa هي جوهر اليانية . إنها تعني عدم العنف ، وكان غاندي مؤمنا حقا باليانية . . وهل تعرف معنى «أهيمسا»؟ أجبت «لا ، لم أكن أعرف» . فقال : «أهيمسا هي جوهر جميع الديانات . واجبنا ألا نلحق أذى بأحد أو بشيء . وواجبنا أن نساعد جميع الكائنات» . وأردف بسؤال : «هل تأكل اللحم»؟ وكان جوابي : «اعتدت أن آكل اللحم وإن كنت قد كففت عن ذلك» . فأجاب بقوله : حسن ، هذه هي أهيمسا . إن أهيمسا دائما نفع يعود على النفس . أهيمسا تعني أن نمتنع عن إيذاء الآخرين بالقول أو بالفعل لأننا بهذا قد نلحق بهم ضررا ، ولكن علينا ألا نضر أنفسنا بأي وسيلة من الوسائل . لماذا؟ لأننا حين نسيء إلى أحد أو نغضب عليه إنما ينطلق حديثنا بدافع من النهم والشره والكراهية ، وهذه جميعها تسيء إلينا وتؤذينا . وأهيمسا تعني الامتناع عن إيذاء الغير ، وهو ما يعني ألا نسيء إلى أنفسنا . وهل ترى الصيام جُنَّة لنفسك؟ فالصوم أهيمسا لأنه لا يضر أحدا وفيه عون للنفس وحدها .

بدأ يفيض حيوية ونشاطا حين طلب منه شخص ما موضوعا تجاريا ، وسألني الفيلسوف أن أبقى لأتناول الشاي قائلا لي إنه مضطر

إلى الخروج ، وسوف يعود توا . غادر المكان وبعد فترة صمت تحدث عجوز رث الملابس كان قابعا في ركن من القاعة . تحدث هذا العجوز بلغة الماراثي Marathi . ربما كان فلاحا ، وربما من ذوي القربى البعيدين ، أو ربما جاء يطلب قرضا . سألني «هل تتحدث لغة الماراثي؟ أجبت بأنني أعرف قليلا منها . قال إليك قصة حكاها لي جدي . كم هي عظيمة الشأن والأهمية . ثم أردف قائلا وهو يشير إلى مذكراتي «اكتبها» . يحكى أنه كان هناك رجل عظيم ، بطل أو ما نسميه ماهابوروس Mahapurus اتخذ لنفسه مقاما قريبا من هنا . وذات يوم خرج هذا الرجل إلى حيث توجد الثيران . وبينما (وأشار بيده إشارة غير مفهومة لي) هو مع الثيران داس أحدها فوق راحة يده وظل واقفا فوقها . ترى ماذا فعل هو آنذاك؟ لم يفعل شيئا! انتظر وظل منتظرا حتى حضر أخيرا صاحب الثور ورأى ما حدث! لكز المالك الثور ليدفعه إلى الحركة بعيدا ؛ ولكن الرجل العظيم نهاه قائلا : إن الثور لم يفهم . وقال العجوز تلك هي دهارما Dharma (الدين القويم أو الصحيح) إنها اليانية الحقة . Jainadharma .

سأكتفي بأن أسمي الرجل الذي حكى لي القصة «الراوي» أو السيد س . إنني لم أعرف اسمه . ولاحظت أنه حكى لي القصة بانفعال وحماس . ولكنه لزم الصمت عندما عاد الفيلسوف ، وظل صامتا ولم يتكلم بعد ذلك .

اكتشفت بعد ذلك سيرة ذاتية مطبوعة عن شخص يدعى سيدهاساجار Siddhasagar ، وتتضمن السيرة أحداث القصة التي حكاها الراوي . عاش سيدهاساجار خلال العقد الأول من هذا القرن . وفي فترة متأخرة من حياته ، وبعد أن قدم الكثير من الكرامات أو الأعمال الدينية اللافتة للنظر ، وهو لا يزال رجل دنيا عاديا ، أصبح ناسكا عاريا ممن يسمونه موني Muni . وواصل حياة النسك وأسرف في الزهد حتى وافته المنية . لقد مات بعد التزامه بطقوس صوم

انقطاعي امتنع فيه عن الطعام إلا النزر اليسير ، حتى خانته حواسه وعجز عن طرد الحشرات الضارة أثناء سيره وعن تناول أي طعام . وتحكي لنا سيرته الذاتية أن الحادثة وقعت بينما كان يزيل روث البهائم من تحت أقدام الثيران .

وليسمح لي القارئ أن أملأ بعض فراغات الخلفية (بطريقة التفكيك) . يمثل اليانيون طائفة من الأقليات المعروف عنهم شدة الورع والنسك إلى حد الغلو . ويؤمنون بأن الأرواح تمضي في دورة من الابتلاء الذي لا نهاية له من ميلاد إلى ميلاد . وسبب هذه المعاناة الأبدية هو ما نتسبب نحن فيه للكائنات الأخرى من آلام بدنية ومعنوية . ذلك أننا بهذه الأفعال ندنس أرواحنا . وتفضي هذه الأعمال الدنسة حتما وبانتظام يكاد يكون قانونا ، إلى المزيد من معاناة وآلام إعادة الميلاد . وسبيلنا إلى الوقاية من هذا الدنس هو الالتزام بممارسات تحول دون إيذاء الآخرين . حقا أن أهيمسا هي محور العقيدة اليانية ، وتعني الامتناع الكامل عن الإيذاء والعنف . وتتضمن موقفا عاما من الحياة علاوة على ممارسات دينية . ونذكر من بين هذه الممارسات التزام النزعة النباتية والصدق والحديث اللين العطوف ، ولكن يؤكد اليانيون كذلك على ممارسات أخرى من بينها ضبط النفس ، ومن ذلك العزوبة والتحلل من الماديات . وإذا كنا لا نجد نصا صريحا عن هذا في أهيمسا ، إلا أن الأمر عند اليانيين يصل إلى حد تجنب الإيذاء : فالعزوبة كمثال تعني تجنب عنف الاتصال الجنسي الذي من شأنه في رأي اليانيين ، أن يسبب الموت لصور من الكائنات الحية الدقيقة التي لا حصر لها والتي تسكن مهبل المرأة .

وهذه المبادئ عن الـ «لاضرر ولا ضرار» ، وعن ضبط النفس يناظرها ويكملها مبدأ قتل الجسد ، وهي عملية تستهدف تطهير النفس من أفعال دنسة متراكمة . وهكذا فإن الرهبان أو النساك Munis اليانيين يعيشون حياة زهد وتقشف مفرطة . ونجد النساك أو الـ Munis

في طائفة ديجامبار (وهي الطائفة التي درستها في كولهابور) يمضون في الطريق عرايا تماما ، ويأكلون وجبة واحدة في اليوم ، ولا يكفون عن المشي متنقلين من مكان إلى آخر (إذ يحرمون استخدام وسائل المواصلات) . ويعمدون بين الحين والآخر إلى إزالة شعر الرأس عن طريق نتفه بأيديهم . كذلك فإن اليانيين الدنيويين يعمدون إلى ممارسة طقوس وشعائر الزهد ، التي تتمثل أساسا في الصوم لفترات متنوعة قد تصل أحيانا إلى شهر كامل .

أحسب أن ما قدمته عن اليانية كاف كإطار عام لها . إذ يكفي هذا لفهم القصة ، ولكي نملأ الفراغات بما يساعد على الاستيعاب ، كأن نفهم معنى أهيمسا والأفكار التي تبرر مثل هذه الأفعال المناقضة للفطرة . وهذا هو نوع الفعالية التي نتوقعها من الترجمة الثقافية ومن تفكيك فيض الأحداث . وسأحاول الآن أن أعيد تدريجيا فيض الأحداث إلى وضعه الأول .

قصة قصيرة قاسية

ليسمح لي القارئ بأن أستهل ببحث القصة المحورية وهي قصة سيدهاساجار . وسوف أتعامل معها للحظة وكأنها تتألف فقط من الكلمات التالية :

« . . . يحكى أنه كان هناك رجل عظيم الشأن ، إنه بطل ، أي ماهابوروس Mahapurus . . . وحدث ذات يوم أن خرج هذا الرجل قاصدا الثيران . وبينما كان (يجمع الروث ليحمله إلى خارج المربط) داس أحد الثيران على إحدى راحتيه وظل واقفا فوقها . ترى ماذا فعل؟ لم يفعل شيئا! انتظر وانتظر طويلا إلى أن جاء صاحب الثور ورأى ما حدث! لكز المالك الثور ليدفعه إلى الحركة بعيدا ولكن الرجل العظيم نهاه عن ذلك قائلا إن الثور لم يفهم شيئا !!

تحدث السيد س الراوي (على عكس الفيلسوف) حديثا مفصلا مبينا كل حالة من الحالات المميزة دون أي مواربة أو غموض. لقد كانت قصة قصيرة قاسية، وكانت في واقع الحال المكافئ الروائي الشبيه للغاية لكلمة «حسن» على لسان الروسي. ولكن توافرت لها على الرغم من هذا كل العناصر التي نتوقعها على نحو معقول عن قصة: ١ ـ كشفت عن فيض من الأحداث. ٢ ـ ضمت شخصيات محددة. ٣ ـ أوضحت مواقف ومعتقدات ومقاصد الشخصيات. ٤ ـ كشفت عن علاقة بين الأحداث وبين المقاصد والمواقف. ونجد ما هو أكثر في النسخة المكتوبة.. مثال ذلك أن سيدهاساجار لزم الأرض عدة دقائق وأنه كان آنذاك من رقيق الأرض، وأن مالك الثور هو سيده. بيد أن هذه التفاصيل لا تضيف شيئا جوهريا إلى الإطار الروائي الذي سمعته من الراوي. إنها تنقل لنا بإيجاز شديد ولكن بقوة وانفعال كبيرين المعنى المباشر والمجسد لأسلوب الياني في التفكير والمدى الذي يمكنه أن يمضي إليه.

حقا أن إيجاز القصة قسمة من أبرز قسماتها. وهدف القصة البرهنة على مواقف شخصياتها وحالاتهم الذهنية. لقد كان سيدهاساجار متألما ولكنه ملتزم الشفقة والرحمة أي أهيمسا. وكان المالك معنيا وتواقا لأن ينقذ سيدهاساجار. ومع هذا فإن الحالة الذهنية الوحيدة المذكورة صراحة في القصة ليست منسوبة إلى أي منهما وإنما إلى الثور الذي لم يفهم.

ما الذي يجري هنا؟

أحسب أن هذه الملاحظة تقودنا إلى بعض النتائج العميقة والمهمة للغاية. ذلك لأنها تفيد بأن أي قصة عند فهمها إنما تقدم ما هو أكثر من قصة مسجلة. فأي قصة، كما أوضح كل من ماري وكينيث جرجن يمكن أن تبلغ أقصى حد من الإيجاز: إنها قد تأتي

في كلمات مثل قولنا «ظننتها صديقتي»[٢] . ذلك لأننا حين نملأ الثغرات ونكتب التفاصيل ذات الصلة ـ كأن يقال على سبيل المثال هذا ما قالته امرأة بشأن علاقة راسخة أفسدها عمل طائش ـ فإن هذه الكلمات إنما تكشف ذلك التحول الذي طرأ على صفحة الوعي بما له من أهمية في فيض الحياة الاجتماعية . ولا ريب في أن تقديم تفسير كامل عن الملاحظة لشخص غريب له صلة بالموضوع قد يستلزم رواية مسهبة في الطول .

لذا فإن القصة تشير إلى ما هو أبعد منها ، أي إلى موقف مقترن بحالات الذهن المصاحبة . إن الأمر ليس مقتصرا على مجرد الكلمات المكتوبة أو المنطوقة . وهذه في الحقيقة مشكلة عامة معروفة في علم اللغة : إن موضوع أي خطاب إذا ما أخذناه باعتباره مجرد شريحة في حديث أو كتابة ، يمكن أن يكون في واقع الأمر أشياء كثيرة . فثمة متواليات كاملة من الموضوعات والمعاني ، ربما متواليات غير محدودة . بحيث تشغل قصة واحدة جهود علماء اللسانيات . ترى ماذا عسى أن يكون هذا المعنى البديل في قصة سيدهاساجار؟ حسن . أحد المعاني أن سيدهاساجار ليس مجنونا ولا شديد البلاهة بحيث يدع ثورا هنديا ارتفاعه أكثر من ستة أقدام ، يدوس على يديه ويظل واقفا دون أن يبدي حراكا أو احتجاجا . هذا معنى استنبطته حين حكيت القصة على أسماع ناس غير متعاطفين مع العقيدة اليانية ، من الأوروبيين والهنود على السواء . ولكن أحد اليانيين الذين حكيت لهم القصة شعر بأن سيدهاساجار أتى فعلة تلقي بصاحبها إلى التهلكة دون مبرر . وبناء على هذه التفسيرات يمكن أن يكون سيدهاساجار بطلا سواء بمعنى ساخر وقاس في سخريته ، أو باعتباره شخصية مضللة دونكيشوتي حسن النية .

وإنني لا أناصر أيا من التفسيرين وإن كانا بعيدين تماما عن أن يكونا تفسيرين من نسج الخيال . ذلك أن أتباع العقيدة اليانية عمدوا

طوال تاريخهم إلى الدفاع عن أنفسهم ضد الكثير من التأويلات السلبية . وكثيرا ما استهل اليانيون مناقشاتهم عن اليانية بالدفاع عن بعض ممارساتهم ، مثل العري عند النساك أو الصوم حتى الموت . وتشيع بعض الشكوك بشأن مدى الحدة التي تلتزم بها طائفة شديدة الإخلاص مثل طائفة ديجامبار في كولهابور . ومن ثم فإنني إذ أعيد تجميع القصة فلن أسقط السؤال : ما الذي حدث ليبرر لي الاعتقاد بأن سيدهاساجار بطل بالمعنى الدقيق وليس بالمعنى الساخر؟ وهذا ليس مجرد سؤال أكاديمي ، ذلك لأنه يصل بسـنا إلى السؤال عن كيف يتأتى لي أو لغيري الثقة في فهم ما كان يجري؟

تعبيرات ملتبسة

أبسط إجابة عن هذا السؤال نجدها الآن في الكلمات التالية من رواية السيد س ، فقد اختتم القصة بقوله : «هذا هو دهارماDharma (الدين الحق) ؛ إنه اليانية الصادقة الأصيلة Jainadharma ويشهد هذا فيما يبدو ، على أن السيد س كان تواقا إلى أن يصور سيدهاساجار باعتباره مثالا حقيقيا وصادقا لليانى المؤمن ، وأنه معيار وقدوة لكي يحاكيه الجميع . ولكن إذا ما نظرنا إلى هذه الكلمات من وجهة نظر الساخرين ، قد نجد أنها أيضا لا تبرر بالضرورة التفسير على نحو أكثر محاباة وإرضاء لليانية . أما إبداء ملاحظة تقول : هذا تحديدا نمط العمل الذي يأتيه جونز» فإنها يمكن أن تكون ملاحظة سلبية تماما مثلما يمكن أن تكون إيجابية للغاية . ونحن إذا ما أخذنا كلمة «بطل» لكي تعني نقيضها فإن كلمات السيد س التالية يمكن أن تكون جميعها وبسهولة كبيرة كلمات تثير الاحتقار .

إذن أين لنا أن نبحث عما يؤكد أن قصة السيد س كانت هي المعنية حقا وصدقا؟ لقد وضعت علامة تأكيد في المذكرات الخاصة

بدراستي الميدانية تحت كلمتي «هذا هو» في الاقتباس السابق . وكان معنى هذه العلامة أن أضع يدي على تأكيد ورد فيما قاله السيد س . وأعتقد علاوة على هذا ـ وهو ما بإمكاني أن أقيم الدليل عليه ـ أنه في تأكيده إنما عاد ليشير إلى أمور حدثت وسبق ذكرها ، وأثبتت أن هذا حديث مخلص استهدف الثناء على العقيدة اليانية وعلى سيدهاساجار .

إذن لنعد إلى البداية . لقد بدأ اللقاء كله مع محاضرة الفيلسوف . ولكن قد يكون مفيدا أن نعود القهقرى إلى ما هو قبل ذلك ، ونتحدث قليلا عن الكيفية التي أخذت بها على عاتقي هذه اللقاءات . لقد التقيت بضربة حظ بأتباع العقيدة اليانية ، وذلك في اجتماع سنوي عام داخل معبد محلي وأنا لا أزال أستهل أول أعمالي الميدانية . وأخذوا على عاتقهم مساعدتى رسميا وجمعيا . وهكذا وعلى الرغم من أن هذه المساعدة لم يتم عرضها علي دون استثناءات ، إلا أنني كنت عادة أستطيع الاعتماد على تعاونهم معي .

علاوة على هذا ، فإنني كنت كلما عمدت إلى مناقشة أحدهم في بعض الأمور ، وكان ذلك دائما مع رجال ـ إذ لم تتهيأ لي فرصة الحديث إلى نساء مؤمنات باليانية ـ إنما تجري المناقشة بطريقة خاصة . إذ كنت أطلب المساعدة ، وإذا ما وجدت استجابة مواتية أسأل محدثي في لهفة بينما أكتب سريعا في مذكراتي وأرمي ببصري بين الحين والآخر إلى محدثي ، لأبين له أنني حريص على كل كلمة يقولها . ولم يكن هذا بدقة منهجا ، كما أنني لم أتوصل إليه من خلال فن بحثي . وإنما كان نهجا انبثق تلقائيا بينما كنت أجري دراسة ميدانية في سيريلانكا . ويحمل هذا النهج طابع أسلوب حل اللغز في الرواية البوليسية . إنني لم أتظاهر باللهفة والاهتمام ، بل كنت فعلا متلهفا ومهتما . واستمر هذا الاهتمام يلازمني وأنا في كولهابور . وأود

أن أشير هنا إلى أنني كنت على يقين تام من جدوى وفعالية هذا الأسلوب ، الذي حقق بالفعل إجابات صادقة بمقارنته بمناسبات أخرى لم يثمر معي . وسرعان ما اكتشفت أنني حين كنت أسأل رجال العمال اليانيين عن عملهم وليس عقيدتهم الدينية ، لم يكن ثمة محل للمذكرات أو اللهفة .

أفادت هذه الخلفية في خلق مناخ عام عملت من خلاله . ولكن كان لابد أن يبدأ كل لقاء بداية جديدة بشكل أو بآخر . ووجدت أحيانا أن اهتمامي الواضح لم يكن ليثير شيئا جديدا . وأجد أحيانا أخرى وقد انطلقنا معا في حوار مهم متعادل وشامل . ولكن غالبا ، وعلى نحو ما حدث مع السيد ف الفيلسوف ، ما كنت أصطدم بصيغة المحاضرة الدينية الفلسفية . لقد كان اللقاء معه أشبه بحوار قهري ، إذ كان مطلوبا مني أن أؤدي فيه دورا محددا ومحدودا للغاية ، وهو دور الفتى الغر أو الغريب الجاهل أخلاقيا .

توضح لي مذكرات البحث الميداني كيف حدث هذا . لقد كانت النغمة السائدة والحاكمة لكل اللقاء مع السيد الفيلسوف تغلب عليها أسئلته الخطابية . وهذه أسئلة لا تنتظر سوى إجابات موجزة محدودة النطاق . ولقد كانت بعض أسئلته في الحقيقة من نوع «هل امتنعت عن ضرب زوجتك؟» وهو نوع من الأسئلة التي تحتاج إلى إجابة ، ولكنها تتجاهل هذه الإجابة منذ البداية .

- هل تأكل اللحم؟

- اعتدت على هذا ، وإن كنت قد امتنعت .

- حسن . هذه هي أهيمسا . أهيمسا دائما كسب وفائدة لك .

نصل الآن إلى إحدى النقاط الأساسية في هذا النقاش برمته . إننا إذا ما طرحنا جانبا كل ما قيل ، نجد أن أعمال كل من السيد ف

الفيلسوف وأعمالي تعاونا معا وصولا إلى غاية محددة هي تأسيس علاقة . وأن العلاقة التي تمخضت عن ذلك إنما وجهها إلى حد كبير السيد ف الفيلسوف مع استسلامي لهذا . لقد وضعت في قالب تربوي له مراتبه المحكمة والصارمة ، تبدأ بالفيلسوف المعلم . ولقد كان ملائما تماما أن يلتزم السيد ف الفيلسوف خطأ أخلاقيا ساميا ، وأن يجري تعليقات لها انعكاساتها على خلفيتي الاجتماعية والثقافية . ولكن لم يكن ملائما بالنسبة لي أن أفعل ذلك . كان مناسبا أن أكشف التفاصيل عن نفسي وأن أغدو صفحة مفتوحة لمثل هذه التعليقات . بيد أن السيد ف لم يقدم في المقابل معلومات عن نفسه ، ذلك لأنه يؤكد لنفسه وضع الهيمنة . وطبعي أنه في مثل هذه العلاقة ، وهي علاقة تربوية أخلاقيا وروحيا ، لم تكن التفاصيل الشخصية عن السيد ف أمرا ضروريا من حيث المبدأ . وذلك لأن العلاقة لم تكن ، على سبيل المثال ، علاقة ثرثرة شخصية أو ضيافة متكافئة .

لقد تهيأ الوضع على النحو الذي يجعل المستمع يأخذ محتوى رسالته باعتباره أمرا مهيبا ومعارف علوية ، تتنزل من أعلى عليين إلى أسفل وهي في صورة حكمة العصور . وهيأت العلاقة ذاتها المفتاح الضروري الذي يهدينا إلى الكيفية التي نتلقى بها الرسالة . وأنا هنا ، بمعنى من المعاني ، لا أقول شيئا أكثر مما عرفته مع بداية اللقاء من أننا جميعا قد أخذنا الأمور مأخذا جادا . وهذا هو ما يعرفه الناس جميعا بما في ذلك الباحثون الأنثروبولوجيون ، ولكن إذا ما سألنا كيف تأتت هذه الجدية ، فإننا نجد عمليا أنها ذات صيغة أو صورة محددة . وأن بالإمكان أن تأخذ أشكالا جديدة لمحادثة جادة على نحو ما جرى في محادثات أكثر ندية كنت قد بدأتها مع اليابانيين والبوذيين . غير أن تلك الجدية التي أعد لها العدة السيد ف كان لها مذاق وجو خاص . إنها من نوع الجدية الخاصة بالأمور المهة للغاية

التي يتعين فيها أن تكون للمعلم هيمنة على من يتلقون عنه . ليس ثمة مجال للتشكك والتساؤل بشأن هذه التعاليم على نحو ما هو الحال في محادثات تعتمد على الأخذ والعطاء . وطبعي أن أضاف هذا جديدا إلى كلمات السيد ف وهو جديد لم نكن لندركه لو أننا قرأنا تعاليمه على صفحة مزقها شخص ما من كتاب وتركها فوق مقعد إحدى المركبات .

حقا إننا نستطيع أن نرى أن كلماته لم تكتسب معنى تأسيسا على العلاقة فحسب ، بل كان لها أيضا مجال في الاستعمال العملي : إذ كان بالإمكان أن تصبح جزءا من محاولة لإثبات السمو الأخلاقي لليابانيين ، وللعقيدة اليابانية وتفوقهم على الآخرين جميعا خاصة الغربيين . ولكن هذا اللقاء لم يتطور إلى هذا الحد ؛ وإن كان هذا التصور قضية عامة تجلت في لقاءات أخرى مع اليابانيين .

سيد هاساجار مرة أخرى

أعود الآن إلى رسالة السيد س الراوي . إذ عندما نودي على الفيلسوف في الخارج ، خطا ليصبح مؤقتا خارج فيض الحدث وخارج مؤسسة العمل ، وخطا الراوي خطوة إلى أمام . وتبادلنا الحديث على النحو التالي : سألني : «هل تتكلم اللغة الماراثية؟ Marathi أجبت : «قليلا» . فقال : إليك قصة حكاها لي جدي ، إنها قصة عظيمة الشأن جدا . اكتبها عندك . وأشار بيده إلى مذكراتي . وأردف قائلا : «يحكى أنه كان هناك رجل عظيم الشأن . . . كان يعيش قريبا من هذا المكان . . .» وهكذا بدأ السيد س بالتأكيد على أن بإمكاننا أولا أن نتواصل . ثم التقط مباشرة العلاقة من حيث تركها السيد ف ، وفعل ذلك صراحة . وطلب مني أن آخذ ما سوف يقوله مأخذا جادا على نحو ما فعلت مع السيد ف ، ووافقت . علاوة على هذا أخذ في حديثه

سمت المتحدث الأكبر إلى الإنسان الأصغر ، والحكيم إلى الجاهل . وتحددت طبيعة اللقاء لحظة أن قال إن جده حكاها له . وهكذا وحسب هذا الوضع فإن التفسير الصحيح لقصته أعده سلفا وقار الفيلسوف : إننا كنا نسير على نفس الدرب في إطار الحالة المزاجية ذاتها .

ولكن ذكر الراوي لجده ، وقوله إن الحدث وقع قريبا جدا من البيت الذي نحن فيه اقترن هذا كله بالإطار الأنيس المتواضع للقصة ذاتها . وصنعت هذه العناصر تأثيرا مختلفا تماما عن التأثير الذي كان سائدا مع حضور الفيلسوف . ولكن هذا كله أوحى ، ولو بشكل ضئيل جدا ، بطبيعة حياة السيد س وعائلته وأفكاره . ولقد كان هذا أمرا مختلفا جدا عن المناخ السائد مع المتحدث السابق الذي لم يبح بشيء عن نفسه وهو يقدم تعاليمه . وهكذا تغيرت العلاقة ونشأ ارتباط أكثر صراحة وأقل اغترابا بين الراوي وبيني . علاوة على هذا فإن الإطار الروائي وقد أصبح حميما إلى نفسي نسبيا أقنعني آنذاك ، بأن هذا الحدث وقع إلى حد كبير داخل عالم الخبرة المعيشة للراوي وجده . أو أنني شعرت ، بعبارة أخرى أن هذه ليست حكاية خرافية دارت أحداثها في مملكة قاصية ، كما هو الحال بالنسبة للعديد من الحكايات في العقيدة اليانية . إنها بدت وكأنها معارف موضوعية بشرية وليست من عالم آخر . أي وكأنها حكاية من بين أحداث الحياة اليومية ، وإن بدت في صورة أدب شعبي بطولي فذ . وتأكد لي هذا بعد اكتشافي للكراسة المتضمنة قصة سيدهاساجار : فقد وضح أن الحدث وقع قريبا جدا من هنا ، وغالبا في حياة جد السيد س - الذي استمع بدوره إلى الحكاية على لسان آخرين . إن هذا التجاور والقرب من موقع الحدث البطولي ، وأولئك الذين حدثونا عنه بحفاوة ونحن جلوس وسط أكياس السماد! كل هذا يشكل ، أو بدا لي أنه يشكل جزءا من رسالة الراوي وجزءا مما أراد أن ينجزه . لقد توافق هذا مع حماسه الشديد

واستدعائه لحادثة سيدهاساجار من الماضي البعيدة ويصنع منها خيطا يصل ما بيني وبينه هو وجده ، حتى نصل إلى سيدهاساجار نفسه . لقد عشنا في نفس العالم ، وأضحت أعمال سيدهاساجار وثيقة الصلة بالحاضر مثلما كانت كذلك في الماضي . وراودني شعور بأن السيد س يضرب على صفحة المائدة بالورقة الرابحة أو كمن أحضر لفافة أوراق مالية رابحة . وقال كما اعتاد اليانيون أن يصيحوا في ترتيل متناغم ما معناه : «هذا هو الدين القيم الصحيح!» إن ما نراه شيء يتجاوز حدود التربية المهيبة للفيلسوف .

لهذا أريد أن أؤكد على نوعية حديث الراوي الذي استهدف جذبي إلى وسط الحبكة ، مع شخصيات أخرى موجودة بالفعل في السابق . وهذه الشخصيات ليست مقتصرة على سيدهاساجار والثور وصاحبه ؛ بل وأيضا جد الراوي ومن هم حول الراوي وأنا أحدهم الآن . لم يكن هؤلاء شخصيات داخل إطار القصة ؛ بل جزءا من القصة ذاتها ومشاركين في حياتنا ولو بقسط ضئيل .

وطبعي أن كان بإمكان الفيلسوف أن يفيض في حديث حميم ، وأن يحدثنا عن حكماء قدامى أو معاصرين أكدوا هذه القضايا الأخلاقية ، وأنا أنصت له في خضوع . ولكن ما كان له أبدا أن يبلغ قدر الراوي في التأثير . وسبب ذلك واضح تماما : أن شخصية الرواية التي يرويها السيد س تطابق تماما شخصية القصة التي تجري أحداثها هنا داخل المكان . ولهذا فإن الحركة من أحدهما إلى الآخر ، ومن الماضي إلى الحاضر ، ومن شخصيات يروي عنها داخل الحبكة إلى شخصيات معيشة ، نعايشها الآن داخل الحبكة ، إنما كانت حركة يسيرة وتلقائية وعفوية . وارتكزت على سلسلة من الناس يعلمون الآخرين خلال القصة المعنى الحي والمعيش للعقيدة اليانية .

وليسمح لي القارئ بأن أستعرض على نطاق أوسع دلالة ما ذهبت إليه وأكدته هنا. إن بالإمكان في ضوء منظور جرى تفكيكه، أن نجد رواية سيدهاساجار مفهومة تأسيسا على بيان تجريدي من الدوافع. وتشكل هذه الدوافع تفسيرا في ضوء الثقافة. وهذه من النوع الذي يلجأ إليه علماء الأنثروبولوجيا حين يعمدون إلى سد الثغرات الخلفية العامة. ولهذا فإن الدوافع المجردة التي تدفع هنا إلى قتل البدن و «الأهيمسا»، إنما تمثل إضافة شاملة ودون تمييز إلى الحالات الذهنية التي نعزوها إلى سيدهاساجار. ونحن حين نستخدم هذه التجريدات لا نكون بحاجة إلى التساؤل بشأن الإطار الذي رويت فيه قصته.

وأود أن أشير بلغة الثقافة إلى مثل هذا التفسير بعبارة الحاشية الثقافية Cultural gloss. ذلك أننا تأسيسا على نوع من العقد الاجتماعي الملتحم بمنظور تم تفكيكه، نفترض أن الحاشية الثقافية توفر لنا كل ما نحن بحاجة إلى معرفته. ونحن قد لا نتفق ـ وأعتقد أن الكثيرين منكم لا يتفقون ـ على أن تعذيب النفس وقتل البدن وأهيمسا، كافية لكي نرى سيدهاساجار بطلا كما يراه اليانيون. ولكن إذا ما نظرنا إلى هذا باعتباره جزءا من عقد الحاشية الثقافية فإننا نبرئهم لعدم كفاية الأدلة. نحن نتفق على أن الحاشية الثقافية تبين لنا ما يأخذه اليانيون مأخذا جادا. وهكذا فإننا ننحاز إلى التفسير المخلص، لا الساخر، لحالة سيدهاساجار.

وإذا ما عنّ لنا أن نعيد تجميع قصة سيدهاساجار، فسوف يظهر لنا شيء مغاير. إذ سوف يبين لنا أن المحاورين المشاركين لم يكونوا يتحدثون إلى بعضهم البعض تأسيسا على خلفية مشتركة يأنسون إليها، أي فقاعة فكر عامة مشتركة. ذلك أننا نحن المتحاورين آنذاك لم نفترض أن كلا منا يعرف ما يعرفه الآخر. وأكثر من هذا أننا لم نودع المعاني التي نقصدها في كلمات لنتبادلها هنا وهناك. وإنما على

النقيض فإن المعنى الذي أراد الإفصاح عنه كل من السيد ف والسيد س ، كان لابد من التباحث والتحاور بشأنه في اتساق مع الحوار بشأن العلاقة . ولا سبيل إلى إدراك روح القصة إلا إذا ما تحاورنا بشأن العلاقة . إذ من دون هذا سيخرج تفسير القصة عن سيطرة السيد س مهما كانت درجة وضوح كلماته ، ومهما كان عمق اقتناعه بها .

وطبعي أن يقال إن هذا صحيح فقط نظرا للوضع الخاص الذي كنت فيه ، أي باعتباري غريبا جاهلا . ولكن حيث إن اليابانيين الكبار أنفسهم يفعلون الشيء ذاته تقريبا ، مع أبنائهم ومع بعضهم البعض طوال الوقت ، إذن فليس هذا تأويلا في موضعه . إن العلاقات بين اليابانيين ، أو على الأقل بين اثنين يتحدثان عن العقيدة اليابانية ، لها دورها المتمم بالضرورة والملازم لأسلوب الحديث المشترك عن العقيدة . فمثلما أن جهاز اكتساب اللغة عند الطفل الرضيع يستلزم أولا وجود جهاز دعم اكتساب اللغة ، كذلك فإنه يتعين نقل حقائق العقيدة اليابانية والتعريف بها في إطار اجتماعي ملائم . ويتسق مع هذا ما نراه من نزوع إلى أن يسود جوّ له خصوصيته المميزة ، داخل هذه الأوضاع بين اليابانيين مثلما هو الحال بين الهنود بعامة . إذ تجد انحيازا نحو الحديث المتسلط ، أعني تجاه علاقة قائمة على الطاعة العمياء للمعلم ، وهيمنته دون حق السؤال والاعتراض . ولكن في جميع الأحوال نجد أن تأسيس العلاقة ضروري لتفسير القصة تفسيرا صحيحا .

وهذا هو السبب في أنني أعرض هذا اللقاء الموجز في بلد بعيد ليكون مثالا لحقيقة بشرية أكثر شمولا : أن كل امرئ يبحث العلاقات بغية البحث عن المعاني . إننا إذا ما أسقطنا من حسابنا مناخ التسلط فإن رواية قصة سيدهاساجار ستظل محتفظة بعنصر جوهري ، هو خلق معنى مشترك من خلال العمل المشترك على أساس تفاعلي بغية بيان أي التفسيرات هو الذي نقبله . وهنا ، وحسب هذا المنظور ،

نجد أن حالة الباحث الأنثروبولوجي المرتبطة بالأشخاص موضع الدراسة ليست إلا مثالا واحدا، وليس حالة خاصة جدا من بين سلسلة أوسع نطاقا من شأنها أن تشتمل في النهاية على جميع التفاعلات البشرية . إن معنى القصص كلها أو كل الكلمات المنطوقة في الحقيقة رهن طبيعة العلاقات البشرية التي تتولد عنها هذه القصص . ومن ثم فإن كل المعاني ، شأن كلمة «حسن» على لسان الروسي هي معان تفاعلية من خلال علاقات .

ما معنى هذا بالنسبة لقصة مثل قصة سيدهاساجار التي لها ، على نقيض قصص الفصل السابق ، حياتها الخاصة داخل أوضاع مختلفة ووسائط اتصال مختلفة؟ إنني أؤكد بإصرار هنا على أن جميع المعاني هي معان تفاعلية . ومن ثم ، وبـناء على هذا ، فإن الروايات المختلفة لابد أن تكون رهن إطارها ووضعها . وهذا قول مقبول على نطاق واسع حتى ليمكن الزعم أنه قول مبتذل بين أوساط غالبية الباحثين الأنثروبولوجيين ، بل أيضا المؤرخين وأصحاب النظريات الأدبية . ولكن حري بـنا أن نلحظ أنه إذا ما ارتضيناه فسوف تلزم عنه بالضرورة نتائج كثيرة . إحدى هذه النتائج ، والتي سوف أعرضها تفصيلا في الفصل التالي ، هي أن أمورا مثل قصة سيدهاساجار تسهم في الطابع التحولي للحياة البشرية . فمن ناحية تبدو القصة وكأنها ذات النمط المعبر عن العنصر الثقافي الخير الذي يتم الحفاظ عليه وهو ذاته الذي يحافظ على القيم الثقافية . ونجد من ناحية أخرى أنها خاضعة تماما لتأثير التقلبات التي تطرأ على العلاقات الاجتماعية الواقعية التي رويت في إطارها . ليست هناك قصة لها معنى واحد صحيح على نحو ما نظن في سذاجة . هذا إذا ما أخذنا الحاشية الثقافية بعد أن يفككها الباحث الأنثروبولوجي باعتبارها تفسيرا شاملا . إننا بحاجة إلى حواش ثقافية ؛ بيد أننا بحاجة أيضا إلى أن نكون حذرين يقظين إزاءها .

تضارب الآراء

لنحاول الآن استطلاع الفكرة الأخرى لهذا الفصل وهي : التفوق الظاهر للفكر الروائي على الفكر القائم على نموذج أساسي . ذلك لأنني اعتقدت آنذاك ولا أزال على اعتقادي ، أن السيد س استهدف أيضا ضمنا نقد السيد ف الفيلسوف . وهذا جزء من المعنى الذي استهدفه التأكيد على الكلمات التي اختتم بها قصة سيدهاساجار ؛ إذ قال : «هذا هو الدين القيم الصحيح . . . وهذه هي العقيدة اليانية!» إذ بدا هنا وكأنه يريد أن يضيف «وليس ما قاله لك» .

والشيء اليقيني أن ما قاله الراوي كان كلاما أشد صرامة من الكلام الذي وجهه لي السيد ف ابن الحضر والطبقة الوسطى ، فضلا عن حظه الرفيع من التعليم . لقد كان السيد ف نموذجا للنزعة الاحتجاجية «البروتستانتية» اليانية ، التي ظهرت بوضوح خلال القرن الماضي وهيأت سلطانا لمن هم أفضل تعليما من العلمانيين ، واعتبرتهم قدوة وحكما في تفسير العقيدة اليانية . وعلى النقيض من هذا جاءت قصة الراوي تعبيرا عن أبناء الريف الأقل حظا في التعليم ، ولكنهم أكثر نسكا وزهدا وأشد تدينا . ذلك أنه من أبناء القرى المحيطة بمدينة كولهابور التي أنجبت الغالبية العظمى من نساك munis طائفة دجامبار اليانية على مدى القرن العشرين .

ولكن لا يزال هناك ما هو أكثر من ذلك . إذ لو أن السيد س الراوي أراد فقط أن يقول إن العقيدة اليانية القويمة الحقة تتضمن شعائر وطقوسا لقتل البدن ، أشد قسوة وصرامة من تلك التي أشار إليها الفيلسوف لأمكنه أن يقول هذا بصراحة وعلى نحو مباشر . ولكن لماذا لجأ إلى أسلوب القصة؟ هل تنطوي القصة على شيء خاص بها ؛ شيء لا يمكن نقله بوسيلة أخرى؟ أحسب أن كاتب مقدمة السيرة الذاتية لسيدهاساجار يمكن أن يعطينا المفتاح الذي نبدأ به هنا .

إذ كتب يقول : «تشهد خبرتنا أن قصص حياة العظماء جذابة ، غنية بالمعارف والمعلومات وملهمة بما توحي به إلى الناس . . . إن قراءة الأفكار مركزة للغاية هنا حتى أنها تصرفك عن الإصغاء لأي شيء آخر»[٣] . وسبق أيضا أن أبديت ملاحظة مفادها أن جاذبية القصة ترجع إلى أنها تشد القارئ إلى داخلها وتستحوذ على انتباهه . ولكن بأي معنى تكون قصص حياة العظماء غنية وموحية بمعلوماتها؟ هل يعنى هذا أكثر من أنها تكسو الأفكار العامة بمعان جديدة ، وتعطي أمثلة محددة تصور بها التجريدات التي قصدها السيد ف الفيلسوف؟ أحسب أنها كذلك .

أولا - إن المعارف التي اكتسبتها من القصة تضمنت ما هو أكثر مما حدث فعلا مع سيدهاساجار والثور . إن ما عرفته عن الراوي وجَدِه قليل جدا كما سبق لي أن ذكرت ، ولكنه قليل ومهم للغاية . ووجدت نفسي على حين غرة ، وبفضل هذه المعلومات ، أتخذ توجها جديدا ليس نحو عالم مثالي من الوصايا المجردة ، بل نحو فيض حقيقي من العلاقات والتفاعلات داخل القرى المجاورة ، ومن ثم ، وحسب هذا المعنى ، فإن إيجاز اللقاء كان موحيا بما تعجز عنه نظرة مروعة إلى عالم مختلف .

وليسمح لي القارئ بأن أتابع هذه النقطة وأمضي معها شوطا أبعد من ذلك . إذ بينما كنت في آخر المطاف أتسكع حول معبد مجاور في كولهابور ؛ ألفيت العالم المحلي للمؤمنين باليانية زاخرا بالقصص والحواديت عن أفعال دينية خارقة أو عادية . وأحسب أن هذا عادة هو ما يجري من حديث بين الناس عند المعبد ؛ ذلك لأنه ضرب من الثرثرات ذات الطابع الديني . ولا ريب في أن ما قاله جون هافيلاند عن الثرثرات العادية يصدق على هذه الثرثرات ذات الطابع الديني ؛ إذ قال :

«اعتدنا النظر إلى الكفاءة الثقافية للمرء باعتبارها مؤلفة من مجموعة من الشفرات : مخططات موجزة ، لنقل عن النباتات والحيوانات ، وأنساق النسب ، وعن هياكل سياسية (عقيدة دينية) . . . الخ ، وفي رأينا أن المخططات المفاهيمية لها وجودها المستقل ، السابق على أي صورة خاصة بالحيوانات أو فئة لعشيرة حقيقية أو لإجراء سياسي عملي . ولكن في الثرثرة تجد أن هناك ما هو استثنائي غير ذي صلة بالموضوع ويسبق ما هو حقيقي فعلي ؛ وأن العرضي الطارئ يحدد المبادئ العامة ـ إذ يكون الحديث عن هذا كله باعتباره قائما موجودا . وفي الثرثرة ، يغدو العالم أكثر مما هو في المخططات والشفرات ، إذ ينصب على من يكون هو ، مع توسع واستفاضة تفوق الواقع كثيرا ، وينبني على التاريخ وعلى الصيت والسمعة وعلى الخصوصيات وعلى الاستثناءات والحوادث العرضية . وهكذا نجد الثرثرة تفرط في تمجيد الاستثنائي»[٤] .

ويشير مصطلح «المخططات» الموجزة الوارد ذكره إلى مدرسة أمريكية حديثة ، تتصف بالنشاط والإنجازات وهي من مدارس الأنثروبولوجيا الثقافية ، أعني الأنثروبولوجيا المعرفية . وينزع الباحثون في هذه المدرسة في الغالب الأعم إلى النظر إلى الثقافة باعتبارها واقعا مستقلا . ولكن أود الآن أن ننظر عن كثب أكثر إلى هذا التمجيد الزائد لما هو استثنائي . تكمن في مركز الحياة الدينية للمؤمن الياني العلماني ثقافة غنية خاصة بشعائر وطقوس احتفالية لقتل البدن . ويجري تنظيم هذه الاحتفاليات داخل البيت ، وفي احتفالات أكثر تعقيدا داخل المعابد المحلية وفي صورة رواية القصص . وهذه ليست حيات النسُك muni بل هي الأرضية أو الأساس الذي تنبثق منه حياة النسك والزهد . ويحدد مذهب النسك العلماني الشعائر الأساسية لقتل البدن . وتتمثل هذه في التعهد بالصوم . ويتم الصوم ضمن شعائر وطقوس عبادية أخرى تتفاوت درجة تعقدها وتتسم بالحيوية فضلا عن أنها قد تكون باهظة

التكلفة أحيانا . ونذكر من بين هذه الطقوس والشعائر ، كمثال ، الطواف حول المعبد ، ووضع أكاليل الزهور وثمار الفاكهة والأرز ومجموعات المصابيح وغير ذلك . ويتم هذا بطريقة احتفالية أمام أيقونة ومع ترتيل بعض العبارات ونذر بالصوم ، وفقا لطريقة محددة كأن ينذر مثلا بصوم الأيام التي يكتمل فيها القمر بدرا على مدار عام بأكمله . ويعرف العابد تفسير مثل هذه الأعمال من عبارات تأخذ صورة القصة التي تفيد أن شخصية ما أسطورية أخذت عهدا في مناسبة كذا وكذا . وهكذا فإن كل عهد أو قسم يغدو مفهوما ليس على أساس عبارات أخلاقية مجردة ، بل في ضوء رواية ترتبط بهذا العهد وحده دون سواه . ولهذا فإن الغالبية العظمى ممن يأخذون العهد هم نساء دنيويات يفهمن أولا ما الذي يعتزمن فعله ـ وذلك بأن يتوحدن مباشرة مع إحدى الشخصيات الأسطورية . ولا يوجد أي تفسير دخيل طارئ يقطع هذا التوحد المباشر ويفصل بين ما تفعله من قطعت على نفسها العهد الآن وما الذي يجري آنذاك .

ثانيا ـ يتم أخذ العهود في إطار من العلاقات التي لها دور حيوي في فهمها . إذ تأخذ المرأة العهد على يد كاهن ؛ وهذه هي أول علاقة وثيقة الصلة . ويقص عليها الكاهن القصة ويصف أسلوب أداء العهد . وتبدأ بعد هذا شعائر الصوم في البيت ونعرف أن وجبات الطعام في بيوت اليانيين ، شأن الوجبات في الغالبية العظمى من البيوت الهندية ، هي مسألة شعائرية ، أي لها شعائر خاصة من شأنها أن تضفي على العلاقات طابعا دراميا : إذ يتناول الرجال طعامهم معا ، فالعادة أن يأكل الرجال والأطفال قبل النساء اللاتي يقمن على خدمتهم ، وهكذا . ومن هنا ، وكما أشار لي أكثر من شخص من اليانيين ، جاء الامتناع عن الأكل ، وبخاصة عدم إعداد طعام فاخر للخدمة عليه ممن لن يطعمه وهو ما له أثره القوي في الخيال وفي العلاقات القائمة بين أصحاب الشأن جميعا . وتلحظ هنا الفوارق

الدقيقة التي يمكن أن تظهر بين التفوق واللوم ، أو بين الخضوع والحسد ، أو الإعجاب والذنب . وقد أطلق أرجون أبادوراي على هذا عبارة «سياسة المعدة gastro-politics للبيت الهندي»(٥) . وعلاوة على هذا فإنه بسبب حالة الانغلاق التي تسود مثل هذا المجتمع المحلي حيث الزواج داخلي بين أفراده ، والعلاقات محصورة بين أبنائه فإننا نجد أن هذه المعارف السياسية والدينية المرتبطة بالمعدة ، إنما يكتسبها المرء من داخل البيت وتشيع داخل المجتمع المحلي . ويعرف المرء تاريخه المحلي الخاص والجغرافية الاجتماعية والنفسية بكل ما فيها من خطوط منازعة أو شطحات ، مثلما يعرف الساحات التي يتحرك فيها يوميا . وهذه معارف ذات طبيعة خاصة جدا وروائية : إنما تشبه تماما ، أو في الغالب ، الثرثرة .

ومن ثم فإن دفاعي عن هذا الرأي هو الآتي : نحن معنيون حتى الآن بفهم اليانيين للعقيدة اليانية ، ونجد أن فهمهم لها يتسم أساسا بأنه محلي الطابع شخصي وخاص جدا وروائي . وهذه نقطة أوضحتها فيما سلف عندما أكدت على أن معارف الناس لما هو عام وخاص ، في خضم الحياة الاجتماعية ، هي معارف متشابكة ومختلطة على نحو معقد . إن اليانيين المحليين يعرفون سيدهاساجار الذي عاش قريبا من هنا ، ولكنهم أيضا يعرفون السيدة باتيل Patil ، التي أخذت على نفسها عهدا طويل الأمد في الشهر الماضي . وربما يعرفون ، وعلى نحو غامض ، الشخصية الأسطورية لأول من أخذ مثل هذا العهد على نفسه . وهم يعرفون عن السيدة شوجول Chaugule (وهذه جميعها أسماء غير حقيقية) التي ماتت بسبب صيام امتد بضعة أعوام ، ويعرفون جينابا ابن العم الذي يقيم بعيدا عن هنا وقد أصبح ناسكا . إن العقيدة اليانية تتضمن ما هو أكثر كثيرا من القصص ، ولكنني أؤكد أن الياني يفهم عقيدته أولا وقبل كل شيء من خلال القصص ومن خلال الشخصيات بحالاتها الذهنية وحياتهم وسط فيض الأحداث .

الفكر القياسي مرة أخرى Paradigmatic thought

ماذا إذن عن السيد الفيلسوف؟ على الرغم من أن ما قاله لا يمكن وصفه في مجموعه بالحجة القوية المحكمة ، إلا أنه كان صورة من صور الاستدلال العقلي المجرد . إن ما قاله يفي حتى الآن بجميع شروط الفكر القائم على نموذج أساسي (القياس) Paradigmatic thought والذي حدثنا عنه برونر . إنه تعميمي أكثر منه تخصيصيا ، ويعتمد على المنطق أكثر من اعتماده على أسلوب الرواية . والحقيقة أنني أشك في أن ما قاله السيد ف متأثر إلى حد كبير بأعمال فيلسوف ومفكر أخلاقي من أتباع العقيدة اليانية عاش في العصر الوسيط ، وأعني به الفيلسوف أمرتا كاندرا ، وأعرف أن أعماله مترجمة وتحظى برواج بين مثقفي كولهابور من أصحاب العقيدة اليانية .

ويمكن القول إن هذا الفصل إلى حد كبير مناظرة بين نظرتي التبادلية وبين النظرة الذهنية(*) ، أو لنقل مجموعة من النظرات الذهنية التي يأخذ بها كثيرون من الباحثين الأنثروبولوجيين . وسبق لي أن أكدت أن الأحداث تقع لأن الناس يعيشون في علاقات مع بعضهم البعض . هذا بينما يذهب أصحاب النظرة الذهنية إلى أن الأفكار أو الصور أو المخططات هي علة ما يقع من أفعال . ويبدو واضحا أن هذه الحجة ذاتها تقريبا سائدة ولو ضمنا بين اليانيين أنفسهم . وكذا فيما بين السيد ف والسيد س ، وإن كانت أوضح تطبيقا عند السيد س ، الراوي . ولكن هل معنى هذا أن اليانيين لا يلتزمون في سلوكهم بالمبادئ القائمة على نموذج أساسي (القياسية) المتضمنة في عقيدتهم الدينية؟ أجد سببا قويا جدا يحدوني إلى الاعتقاد بأنهم فعلا ملتزمون في سلوكهم بهذه المبادئ . وهذا هو ما

(*) النظرة الذهنية mentalist : آثرت ترجمتها الذهنية ، حيث تعني فعالية الفكر في ذاته مستقلا ؛ وذلك للتمييز بينها وبين النظرة العقلانية التي تعتمد منهج التفكير العلمي والمنطقي . (المترجم) .

يؤكده وجود السيد ف بأسلوبه الاستدلالي . إن هذا الأسلوب الاستدلالي العقلي يوفر حوافز مجردة وعامة للعمل وفقا لمبادئ أهيمسا وقتل البدن . أو يمكن القول بعبارة أخرى إن مؤمنا يانيا يقدم الحاشية الثقافية الخاصة بعقيدته . ونجد هنا أيضا يانيا آخر سوف ينبري لتأكيد أن اليانيين يلتزمون فعلا بالمبادئ أكثر من التزامهم بالروايات والقصص .

وهذه في رأيي نقطة مهمة لا يمكن إغفالها وبشكل كامل في نهاية الأمر . وليسمح لي القارئ بإبداء ملاحظة هي أن من الممكن للناس أن يدبروا شؤون حياتهم الاجتماعية ، وشؤون دينهم دون متخصصين من أهل العلم ، ودون هذا الضرب من الفكر القياسي النسقي الذي نجده عند السيد ف . وهذا هو تماما ما ذهب إليه الباحثون الأنثروبولوجيون إذ أوضحوا أن المجتمعات التي درسوها لا تنغمس في ، أو لا تتوسع كثيرا في المعارف القياسية المعتمدة على نماذج متعلقة بمعاييرهم الجمالية . وهذا هو ما يثبت على سبيل المثال من خلال دراسة روزالدو لمنطقة ألونجوت أو دراسة شيفلين لمنطقة كالولي . إذ لم يكن لدى هؤلاء وأولئك متخصصون دينيون لصوغ نسق استدلالي عقلي خاص بكيفية تدبير شؤون الحياة الاجتماعية .

ولكن نجد من ناحية أخرى أن العقيدة اليانية لها سدنتها المتخصصون في الشؤون الدينية وقد ابتكروا أسلوبا مميزا للاستدلال . وحدث مؤخرا تطور جديد تمثل في ظهور بعض العلمانيين الأنقياء الأتقياء أغلبهم ، وليس جميعهم ، من أبناء الطبقة الوسطى المتعلمين . وأخذ هؤلاء على عاتقهم مهمة دراسة هذا الفكر الذي يفسره الفيلسوف . ولكن مثل هذا التعليم قد يبدو في نظر بقية اليانيين المخلصين أمرا ثانويا بعيدا ، أو غير ذي صلة بالموضوع على

الإطلاق . إنهم على علم بأمور دينهم ويثقون في صدقهم ، ولكننا لا نرى غير شواهد قليلة تبين لجوءهم إليهم في الواقع العملي .

ما المغزى الذي نخرج به من هذا كله؟ لنحاول معا تجربة فكرية نتخيل فيها العقيدة اليانية وقد فرغت أو خلت من مسائلها وافتراضاتها الفلسفية أو النموذجية القياسية أو مخططاتها النظرية . سيحاول الكثيرون من اليانيين على ما يبدو تدبير شؤون حياتهم الدينية دون هذه المسائل والافتراضات . وسوف تحتفظ العقيدة اليانية في صورتها هذه بقصصها ونساكها العرايا الذين يثبتون بمظهرهم وحده نفي الانغماس في الملذات على نحو ما يجري في الحياة العادية . وسوف تحتفظ العقيدة بتماثيل النساك الذين حكت عنهم أساطير الماضي وهي تماثيل مثيرة للعواطف والذكريات ، والتي تمتنع بشدة عن الفكر بمعناه الحرفي البسيط . إن صور البطل الأسطوري باهوبالي Bahubali تصور ، على سبيل المثال ، شخصا عاريا راسخ الإيمان ، صارم الالتزام بعهده الذي قطعه على نفسه بأن يميت البدن بوقوفه ساكنا في مكان واحد ، بينما أشجار الكرم المثمرة تحيط بساقيه . وسوف يحتفظ اليانيون بعاداتهم المتأصلة المتمثلة في الوقوف أمام هذه التماثيل والانحناء لها إجلالا وتعظيما . ولا ريب في أن العقيدة اليانية بصورتها هذه سوف تحتفظ يقينا بشعائرها المعقدة الخاصة بنزعة النسك العلمانية .

ترى ما الذي عساها أن تفقده؟ لكي أجيب عن هذا السؤال أود أن أسأل أولا كيف تأتى لها في البداية فكرها النموذجي القياسي؟ الإجابة عن هذا السؤال صعبة . ولكن يبدو من الواضح بالنسبة للهند على الأقل أن عادة إصدار فكر عام ظهرت في وسط له خصوصية مميزة ، تمثل في حضارة توسعت سريعا في بناء المدن وازدهرت في سهول شمال الهند خلال الألف الأولى قبل الميلاد . ونجد من بين

أول التسجيلات الوثائقية في هذا العالم وثائق تحدثنا عن ظهور بوذا على مسرح الحياة ، ومعه ماهافيرا المعاصر له والقريب منه ومؤسس (أو أحد مؤسسي) العقيدة اليانية . ومن ثم فقد كانت بيئة قائمة على النديّة والمنافسة الشرسة بين أصحاب التطلعات الدينية الطموحة ـ أو «المجاهدين» كما كانوا يسمون آنذاك ـ وكان كل فريق واعيا تماما بأساليب الحياة البديلة التي يطرحها الفريق الآخر . وشاعت هذه الخلافات على الملأ في صورة جدال عام ، داخل قاعات حوار ومناظرة يبدو أنها شيدت خصيصا لمثل هذه المناسبات . ولقد كان الشيء القيم الذي لا يقدر بمال في هذا الوضع ، هو أن تتوافر قدرة على التعميم والتحدث من أجل الناس بعامة ومع أكثر عدد ممكن منهم ، وأن تتوافر كذلك للمتحدثين بلاغة في وصف الأمور تكون أوسع نطاقا وأكثر شمولا وأمعن في التجريد ، ومن ثم تكون (وبمعنى محدد تماما) أقوى تأثيرا . وطبعي أن عمد اليانيون وجميع منافسيهم بدأب شديد على غرس وترسيخ هذه القدرة بمضي الأعوام والقرون .

وهكذا يمكن القول بمعنى من المعاني إن صيغة الفكر القائم على نموذج قياسي ، ظهرت إلى الوجود عند اليانيين في إطار وضع يماثل ذلك الوضع الذي وضعني فيه الفيلسوف . أعني وضعا يؤكد لغير المؤمن أو الوافد المستجد تفوق أسلوب الحياة عند اليانيين . ولا ريب في أن اليانيين كانوا سيفقدون القدرة على إثبات دعاواهم في ساحة الفكر الفلسفي والديني الهندي وهي ساحة لا ترحم ،لولا هذه الطائفة التجريدية من الأفكار الأخلاقية التي تركز على أهيمسا وقتل البدن ودون اللغة ذات الطابع الشمولي التي تفسر هذه الممارسات تفسيرا تجريديا . وما كان لليانيين أن يجدوا يسيرا عليهم اليوم أن يؤكدوا وجودهم ، والتماس الهيمنة على الآخرين على نحو ما فعل معي السيد ف ، أو على نحو ما يحاول اليانيون أن يفعلوا إذا ما انتقلوا إلى مجتمعات شمال الأطلسي ، حيث يؤسسون الروابط للحفاظ على التعاليم اليانية والدعوة إليها .

إن ما نريد أن نقوله بهذا هو أن من الضروري أن ننظر إلى الفكر القائم على نموذج قياسي باعتباره فكرا جرى صقله أو ابتكاره أو اكتشافه ، ومن ثم تعددت صوره وأشكاله . ويثبت الفلاسفة اليانيون ضربا من هذا الفكر بينما يكشف علماء الأنثروبولوجيا المعرفية عن ضرب آخر . ونجد بعض عادات الفكر القائم على الأحكام العامة ذائعة الانتشار ومتأصلة في برامج التعليم في شمال الأطلسي ، وهو ما يجعل بالإمكان كتابة وقراءة مثل هذا الكتاب . ولكن ليس هناك ما يبرر الاعتقاد بأن مثل هذا الفكر رهن تعلم القراءة والكتابة . إننا نستطيع ، على سبيل المثال ، أن نكون على يقين من أن البوذية ، وهي المنافس الأعظم للعقيدة اليانية ، ظهرت إلى الوجود وتوسعت قواعدها وازدادت إحكاما ووضوحا على مدى قرون عديدة قبل أن تعتمد على الكتابة وحدها . وجدير بالذكر أن عالم الأنثروبولوجيا إدوين هتشينز الذي يكتب ، باعتباره واحدا من علماء الأنثروبولوجيا المعرفية قد أوضح إلى أي مدى يتسم تفكير سكان جزر تروبرياند Trobriand (من شعوب مالينيزيا) بالدقة والنظام وذلك عند المنافسة بشأن ملكية أرضهم(٦) .

يشير هذا إلى أن واقع الفكر البشري من حيث القوة والإبداع ، هو أقوى وأقدر مما يستطيع أن يستوعب الفكر القائم على المخططات أو النماذج القياسية . إننا نستطيع أن نبتكر أو نكتشف أشكالا جديدة من الفكر القياسي ومخططات جديدة على نحو ما نجد على سبيل المثال في المنطق الياني وفي الاستدلال القانوني عند سكان بروبرياند ، أو في البرمجة الحاسوبية أو في الرياضيات . بيد أن مثل هذا الفكر لا يبتكرنا ولا يكتشفنا أو لا يقود ويدبر شؤون حياتنا ـ إلا إذا ما تركناه يفعل هذا على نحو ما نخضع أنفسنا للاستدلال العقلي التزاما بنسق تشريعي . والملاحظ أن الحواشي الثقافية التي يضعها علماء الأنثروبولوجيا هي في واقعها صورة من صور هذا الفكر

القياسي . ولكن من الأهمية بمكان أن نعيد تجميع مثل هذا الفكر ونرده إلى رابطته ونواته الاجتماعية . إذ من الممكن أن يقيم السيد ف استدلاله العقلي وفقا لمبادئه ، وأن يعمل وفقا لهذا الاستدلال . ولكن ليس ضروريا بالنسبة للعقيدة اليانية أن يفعل اليانيون ذلك .

الصور والرسوم

وتنطوي العقيدة اليانية يقينا ، من حيث الخبرة المعيشة ، على ما هو أكثر بكثير من الرواية وحدها . فهناك ترويض الحواس من خلال الرسوم والصور والأيقونات العديدة والمتنوعة الخاصة بالعبادات ؛ وترويض الجسم من خلال أعمال الابتهالات والصوم ، وترويض العواطف من خلال العلاقات داخل البيت والمعبد . وهذه جميعها متشابكة بالوعي الروائي تشابكا وثيقا . ولكنها تتجاوزه لتمضي في اتجاه مغاير لاتجاه الفكر القياسي . وغالبا ما يجد هذا الفكر الجمالي والجسدي تعبيرا واضحا عنه من خلال الصور والرسوم والأيقونات ، سواء جاء التعبير عنها من خلال طقوس صامتة أو جاء منطوقا في صورة شعر وترانيم وتراتيل أو كلمات . ومن هنا فإن كل معبد ياني له أيقونة مركزية هي تمثال من حجر أو معدن لواحد من النساك الأوائل مؤسسي اليانية (منذ زمن سحيق) ، ويكون هو محورا لشعائر كثيرة ومعقدة تشتمل على سلوكيات مجازية ، أو كلمات منطوقة ، وعلى تقدمات يجري تقديمها في إطار احتفالي!

والملاحظ أن قدرا كبيرا من الكتابات في مجال الأنثروبولوجيا ـ وتسمى عادة الأنثروبولوجيا الرمزية ـ يحكمها توجه ذهني نظري في دراستها لهذه الصور الرمزية المجازية . ونذكر على سبيل المثال جيمس فيرناندز الذي يقول إن استخدام الناس للرسوم والصور

والأيقونات «يحفز إلى الحركة ويفضي إلى أداء شعائر»[٧] . وهذا قول ينطوي على قدر عظيم من نفاذ البصيرة : فالصور المجازية في الشعر وفي الشعائر والطقوس وفي كلامنا اليومي تحمل قوة حافزة ضخمة للذكاء الإبداعي البشري وقابليته للحركة . ولنتأمل على سبيل المثال صورة أو هيكلا مقاما في وضع بارز كبير أمام الكثير من المعابد اليانية : عامودا ، ربما يبلغ ارتفاعه ٤٠ قدما ويحمل فوق قمته أربعة تماثيل صغيرة للنساك المؤسسين كل واحد قبالة جهة من الجهات الأصلية الأربع . ويسمى العامود ماناستامبها manastambha ، وتعني «نصب المجد» . وهذه فيما يبدو تسمية معقولة ، نظرا لأنه يحدد معالم المعبد بارتفاعه عن أسطح المنازل وأشجار القرية . ولكن قال لي رجل ياني تقي من غير رجال الدين إن العبارة تعني في الحقيقة «النصب نظير المجد» . وسبب ذلك في رأيه أن البناء ونذره يستوجبان تضحية مالية ضخمة يتكلفها المانح . وأن هذا التحول من تسمية إلى نقيضها ليس سوى وسيلة ، شأن وسائل أخرى كثيرة يعمل في إطارها وعلى منوالها الفكر الرمزي . بيد أنه بوجه خاص نموذج نمطي للخيال الديني في العقيدة اليانية .

وحري بنا أن نلحظ أيضا أن ثمة إمكانية لمزيد من التحول كذلك داخل أُطر اجتماعية بذاتها . إن ذات الرجل الذي قال لي إنه «النصب نظير المجد» كان من بين من دفعوا قسطا كبيرا من تكلفة هذا النصب . وهذا شيء جميل حتى الآن : إنه يصور نفسه أمامي في صورة من يفعل هذا لأسباب تقوية خالصة . ولكنه كان في الوقت ذاته يتحرق شوقا لكي يجد اسم عائلته منقوشا على القاعدة باعتباره الواهب الوحيد . وتحول هذا إلى موضوع خلافي دار بشأنه لجاج كثير ، نظرا لأنه لم يتحمل كل تكلفة إقامة النصب . وهكذا ، وفي خضم النقاش السجالي عرضت لي عملية تحول غير شعوري حين أبدى شخص ما ملاحظة وقال «نصب

مَجْدِه» . وهذه الملاحظة من نوع ملاحظات مألوفة لنا جميعا . وترى هنا في مثل هذا التلاعب الخيالي جانبا إبداعيا من العقل البشري في أدائه اليومي .

والملاحظ أن علماء الأنثروبولوجيا العاملين في مجال هذا الأسلوب الرمزي اكتشفوا ، ولا يزالون يكتشفون ، ثروة مذهلة للقدرة الابتكارية البشرية . ولكن التفكير المجازي لا يمكنه وحده أن يصل إلى عمق عملية الحفز أو الوعي الشامل لفيض الأحداث الاجتماعية ، وهو ما يستطيعه الفكر الروائي . مثال ذلك أنني التقيت رجلا يانيا يتحدث عن قصة ما ، أو ربما يروي أسطورة أو حكاية تشبه قصة سيدهاساجار ، زاعما أنها أساس إخلاصهم وتفانيهم ، بل وعلة انضمامهم إلى جموع النساك العرايا . إن التفكير المجازي له دون ريب وجوده العميق في مثل هذه القصص ، وأرى هنا أن الصراحة التي اتسمت بها رواية سيدهاساجار ، كما سمعتها إنما هي أمر استثنائي يقينا . ولكن التحول أو الانزلاق وثيق الصلة بهذا التفكير ، أي التحول الذي يجعل الناس تأتي أفعالا ليس تحولا من صورة إلى أخرى كما هو الحال في الفكر المجازي ، بل من حبكة إلى أخرى ، ومن شخصية إلى أخرى . ويتضمن الحفز دائما حيثما يكون ، قدرة على أن يرى المرء نفسه ، ويعيد تفسير ذاته في ضوء حياة شخص آخر وحبكة روائية أخرى . ومن ثم فإننا لكي نلائم كلمات دوجلاس هوفستادتار يتعين أن ندرك الموقف في اللحظة ذاتها على طريقة الحالة الشعورية ، حين قال الرجل «آه يا إلهي لو كنت أنا الذي في هذا الوضع» ، وهي حالة شعورية تفضي إلى رؤية خاطفة مضمونها «لا لشيء إلا لأنني إنسان أستطيع أن أضع نفسي في مكان هذا البطل الياني سيدهاساجار» . وعندى أن الحركة الذهنية لم تكن حركة فهم وتعاطف ، على نحو ما كان الحال بالنسبة للرجل عندما لحظ عاملة الكازينو التي أنهكها

التعب . وإنما كانت حركة مبعثها الوجل وتخيُّل ما سوف يكون عليه الحال إذا ما داس ثور هندى ارتفاعه ستة أقدام على يدي وظل واقفا بلا حراك . ونجد من ناحية أخرى أن الأداء المطلوب هو محاولة نقل هذا الفهم إليك .

ولكن الحركة والأداء عند المؤمن الياني ربما تكون أكثر مدعاة للتحول . إنها قد تحرك الياني ليصبح ناسكا ، أو ليأخذ عهدا داخل المعبد . والفرق كله هو في النهاية القصة بما أضفته على الأحداث من معان وأسباب حدوثها ثم ما حدث بعد ذلك . وهذا لأن كل ما يحتاج إليه المرء ، أي امرئ ، هو أن يعرف ماذا حدث؟ ولماذا حدث؟ وماذا حدث بعد ذلك؟ ولهذا فإن الوعي الروائي له جانب إيجابي فاعل ، وكذا جانب سلبي خامل . إن الناس لا يسعهم فقط إدراك الانفعالات والمواقف من خلالها بل بوسعهم أيضا أن يجدوا فيها حافزا للحركة . فالقصص ، بعبارة أخرى ، تحقق عنصر الإرادة والنزوع والخلق مثلما تستوعب المعرفة والعاطفة . وهذا هو السبب في التحليل النهائي في أن قصة السيد س عن سيدهاساجار كانت أقوى من الاستدلال العقلي عند السيد ف الفيلسوف .

***

الفصل السابع

التحـــــول

ركزت حتى الآن على نطاق صغير ومحدود من الخبرة الاجتماعية . وكنت في هذا متأثرا بالتيارات الكثيرة السائدة في العلوم الاجتماعية التي لخصتها في عبارة «النزعة التبادلية» mutualism . ونال أحد هذه التيارات مني اهتماما خاصا في الفصل السابق ، وأعني به التيار المعني بأدق أنواع التحليل الممكنة للتفاعلات ، التي تجري بين اثنين أو أكثر من الناس ويتناولها الواحد بعد الآخر . ويجري مثل هذا النوع من التحليل في علم الاجتماع علماء متخصصون في مناهج البحث ، الإثنوجرافية Ethnomethodologist وأخصائيون في تحليل المحادثات ، كما يجريها في علوم اللسانيات باحثون متخصصون في التفاعل الاجتماعي - اللغوي Interactive Socio-Linguist . وإذا كانت ألقابهم تتألف من كلمات متعددة المقاطع فإن هذا ، ربما يكشف عن مدى غموض موضوعات اهتماماتهم . حقا إنهم كانوا ينزعون إلى تشكيل وحدة خاصة مستقلة ومختلفة نوعا بين الباحثين بعامة . بيد أن دراساتهم ألقت ، على الرغم من هذا ، ضوءا قويا كاشفا يوضح لنا كيف يعيش البشر معا .

ولم يكن هؤلاء الباحثون أصحاب نفوذ قوي في مجال الأنثروبولوجيا ، ويرجع هذا على الأرجح لأسباب عدة . تحدث عن أحد هذه الأسباب أرنست جيللينر الذي وصف علم مناهج بحث

الإثنوجرافيا Ethnomethodology ، بأنه «الذاتية على الطريقة الكاليفورنية»[1] . ويعني بهذا أن مثل هذا الاهتمام بالأحداث المباشرة التي تجري بين الأفراد هو في الواقع ، إخفاق في البحث السيوسيولوجي على أساس الترابط بين خبرات الحاضر والماضي . وهذه في رأيه إحدى صور الفكر الفردي النزعة الخاطئ في التطبيق . وفي رأيه أيضا أن مثل هذا الفكر يغفل ذات القوى والأحداث الواقعية التي تشكل العالم الأكبر التاريخي والاجتماعي الذي نعيش فيه . بيد أنني افترضت منذ البداية أن نظرة جيللينر - وبالأولى وولف - التي تعالج الأحداث العيانية في إطارها العام macroscopic scale ، والنظرة المجهرية المدققة microscopic إلى«سوسيولوجيا كاليفورنيا» ، لابد وأن يكونا جزءا من الكيفية التي نفهم بها الروح الاجتماعية البشرية . ذلك أننا على مستوى النظرة العيانية العامة إنما نخلق بوضوح أشكالا اجتماعية شديدة التنوع ، «تماثل الشبكة ومن ثم ذات روابط شبكية» بين عناصرها وبعضها البعض وداخل كل عنصر ، وتشمل في الواقع نطاقا واسعا جدا . أما على المستوى المجهري المدقق «الميكروسكوبي» فإننا نستطيع أن نرى كيف يخلق الناس بالفعل الروابط فيما بينهم وكيف يتعاملون معها ويغيرون أشكالها .

انتقل الآن من مستوى الدقائق إلى المستوى العام . لقد مايزت في الفصل الأول ، عند الحديث عن الفكر الروائي ، بين تطلعات علماء النفس وبين تطلعات علماء الأنثروبولوجيا . وأوضحت أننا نحن علماء الأنثروبولوجيا قد تحركنا في اتجاه منظور يغلب عليه الطابع التاريخي . إننا نكتب الآن عن ناس «يبدلون أنماط أدوارهم» وهم في علاقة مع بعضهم البعض ومع بيئتهم داخل مجتمع قائم على مواجهة مباشرة . ويقوم هذا المجتمع على تنظيم اجتماعي معقد وله ماض عريق ومستقبل غير معروف ، وتراث ثقافي تليد . ونحن ماضون قدما رويدا

رويدا في اتجاه الكتابة عن هذه الشعوب عند «ارتباطها بآخرين وضد آخرين ، وفي جماعات مصالح وجماعات عرقية وطبقات . وهدفنا إعادة وضع تاريخهم في مواجهة القوى البيئية الاجتماعية المحلية والعالمية المتحولة . وها هنا في هذا الفصل أعرض حجة تتسق مع الأسلوب الأخير المشار إليه في علم الأنثروبولوجيا» .

سوف ألتزم فكرتين . الأولى تتعلق بطريقة فهم حالة من حالات التحول واسعة النطاق ذات الطابع المتميز من جانب بعض المشاركين فيها . وأذهب إلى أن فهمهم لهذه الأحداث هو فهم تفاعلي ومتبادل بين الذوات المختلفة ، ويكاد يكون على نفس النحو الذي فهمت به أنا والسيد س بصورة تفاعلية متبادلة قصة سيدهاساجار . أو لنقل بعبارة أخرى إن الناس يدركون الدفق الأضخم من الأحداث التي يعيشونها بنفس الشروط وبنفس الوسائل التي يدركون بها وضعهم المباشر . والفكرة الثانية هي الآتي : لقد كان فهم هؤلاء المشاركين تحديدا فهما إبداعيا في الأساس . إنه يمثل وجهة نظر جديدة ومنظورا جديدا وثيق الصلة بالظروف والملابسات الجديدة التي وجدوا أنفسهم فيها . وعلاوة على هذا فإنهم إذ يفرضون هذه الزاوية من النظر على الآخرين إنما يسهمون في تدفق الأحداث ، ويساعدون على خلق تنظيمات جديدة تشارك في عملية التحول ذاتها .

ودراسة الحالة التي نعرض لها هنا مستمدة من نص بوذي شديد القدم . لقد اعتدنا تصور عالمنا الحديث باعتباره في حركة متغيرة سريعة على النحو الذي وصفه وولف إذ قال : «جميع المجتمعات البشرية التي لدينا سجلات عنها هي مجتمعات «ثانوية» ، وغالبا ما تكون في الحقيقة في ترتيب ثالث أو رابع أو مئوي . وإن التغير الثقافي أو التطور الثقافي لا يعمل داخل مجتمعات منعزلة ، وإنما يتعلق دائما بأنساق مترابطة متشابكة حيث تكون المجتمعات في علاقات وروابط متباينة داخل «مجالات اجتماعية» أوسع[٢] . وحدث التحول موضوع البحث داخل النسق المترابط للمجتمعات الممتدة على طول

ضفتي نهر الجانج في شمال الهند منذ ٢٤٠٠ عام مضت . والنص المعتمد في البحث هو كتاب أجانا سوتانتا Aganna Suttanta - وسوف أسميه اختصارا أجانا - والذي يكشف عن تحولات بعيدة المدى في مجريات حياتهم الاجتماعية .

ويكشف كذلك عن إدراك جاد للعلاقة بين مبدعيه والمتحدثين بلسانه من ناحية ، وكذا جمهوره وعالمه الأوسع من ناحية أخرى . وهنا ، وكما كان الحال في قصة سيدهاساجار ، يشكل الإطار جزءا من الصورة ، وكذا فإن ظروف وملابسات رواية أجانا تشكل جزءا من المعنى . واستخدم الناس أجانا ، مثلما استخدموا قصة سيدهاساجار ، للتأثير في آخرين ، ومن ثم كانت إحدى أدوات تغيير الحياة .

عالـم أجانـا

سوف أبدأ بتقديم عرض سريع جدا للوضع التاريخي الاجتماعي[٣] . بلغ بوذا - شأن معاصره ماها فيرا مؤسس العقيدة اليانية - أوج ازدهاره حوالي ٤٠٠ ق . م . في منطقة سهول حوض نهر الجانج . وكانت قد انتشرت آنذاك قبل بضعة قرون مجموعة من المجتمعات المحاربة البطولية الصغيرة على طول ضفتي النهر . وتطورت هذه المجتمعات لتصبح في ذات الوقت ولايات ملكية مركزية . ونجد قائمة تقليدية تضم ستة عشر اسما لهذه «البلدان العظيمة» . ولكن وقت ظهور بوذا كانت بعض هذه البلدان قد ابتلعت البعض الآخر وبدأت طريقها لتحقيق انتصارات جديدة . وتسمى إحدى هذه البلدان كوسالاKosala التي غزت بلاد الساكيين Sakayas ، وهم شعب بوذا بينما كان بوذا لا يزال على قيد الحياة . وثمة بلد آخر هو ماجادها Magadha الذي كان يسيطر بالفعل على بلاد البنغال الغربية . وابتلعت ماجادها أيضا اتحاد ولايات فاجي Vajji المؤلف من جمهوريات قبلية . وحدث ذلك

بعد وفاة بوذا مباشرة ، واستطاعت في أقل من قرنين أن تشكل نواة لإمبراطورية موريان التي كانت في عصرها أضخم إمبراطورية في العالم ، كما كانت أعظم قوة ستعرفها الهند حتى عصر قيام إمبراطورية راج البريطانية التي بلغت أوج عظمتها بعد ذلك بـ ۲۳۰۰ عام . وشهدت البلاد تحولا عظيما يجري باطراد حقق لشعب حوض نهر الجانج ، نتائج لا تقل في شيء عن النتائج التي واكبت انتشار الرأسمالية والنزعة الاستعمارية التجارية على سواحل الأطلسي .

ونشأت وسط هذه الولايات مدن جديدة ضمت قصورا للملوك ، وأفضت القصور الملكية والمدن إلى نشوء حياة حضرية متكاملة : تجار وصناع حرفيين ذوي مهارات جديدة ، وجنود وعمال ، علاوة على الأمراء المهزومين الملتزمين بدفع الجزية والمشردين والأجانب والانتهازيين . ونشأت علاقات بين المدن والريف ، وبسطت المدينة هيمنتها عن طريق جنود الملك وجباة الضرائب ، وكذا من خلال النتائج البارعة للرحلات التجارية بعيدة المدى . ونشأ تقسيم للعمل أكثر تعقدا عن ذي قبل ، وكذا تقسيم للقوى والمكانات الاجتماعية ، وأصبح كل أصحاب اللغات والثقافات المختلفة تجمعهم ساحة مشتركة للتفاعل المتبادل ، حيث يحقق الجميع أقصى ما لديهم . وقد يهتم وولف هنا بالقوى التي تقود إلى تكوين الإمبراطورية . ولكنني معني بأمر آخر : كيف فهم الناس أنفسهم حقا وسط هذه الأشكال غير المسبوقة للحياة العامة؟

لقد بدأوا بأداة فكرية عتيقة جدا : هي تصور عن الأوضاع والمراتب الاجتماعية المختلفة في المجتمع . وكانت هذه الأداة خاصية من خصوصيات المجتمعات المعتمدة على البطولات العسكرية ، وتذكرنا بتقسيم المجتمع في أوروبا خلال العصر الوسيط إلى ثلاث مراتب : القائمون على شؤون العبادة ، والمحاربون ، والعمال . أو لنقل الكنيسة والنبلاء والفلاحون . وعرف المخطط

الهندي أربع مراتب اجتماعية : البرهمانيون في القمة ، وهم رجال الدين ، القائم على القرابين ، والمثقفون في آن واحد . ولكن على الرغم من سمو مرتبتهم إلا أنهم لم يكونوا أصحاب السلطان . وإنما تركوا أمر السلطة للمرتبة التالية لهم في الترتيب وهم الخطيون Khattiyas أو المحاربون . وهؤلاء مهمتهم الحرب والحكم وتحمل تكاليف القرابين . وتضم هذه الفئة الملوك والنبلاء . ويمثل الطبقة الثالثة العامة أو المنتجون أو المزارعون . أما الطبقة الرابعة ، وهي الأدنى ، فهم العبيد Menials أو أولئك الذين لا يصلحون لعمل شيء يفيد العقيدة الدينية ، القائمة على تقديم الفداء والقرابين ، ومن ثم هم مكرهون على أن يعيشوا حياة عبودية تحت هيمنة الطبقات الثلاث الأولى . ويبين هذا التصور علاقة تراتبية متتابعة بين المكانات أو المنازل الاجتماعية . ولكن يبدو محتملا أنها تصف إلى حد ما مجتمع المحاربين القديم ، الذي ضم صفوة من المحاربين ومعهم كهنتهم واستأثروا بالسيادة على العامة وغيرهم .

ولقد كان هذا التصور العتيق أسلوبا شائعا لرؤية العالم الإنساني . وجرى في ضوئه تقسيم المعالم إلى ما تمثل في صورة أنواع مختلفة . ومن ثم فإنك على سبيل المثال حين تسمي شخصا ما خطيا Khattiya فإنك لا تصفه فقط بأنه محارب يحمل السلاح أو حاكم ؛ بل وتعزو إليه أيضا صفات بذاتها منها الكرم والبطولة والنبالة . وكذلك لم يكن البراهمي مجرد رجل دين أو كاهن بحكم المهنة بل وأيضا ، حكيما بالفطرة ، ويتحلى بطبيعة تتصف وراثيا بالفضيلة والعلم وطهارة الحياة الشخصية والنقاء بحكم الميلاد . إنها نظرة تحمل بعض خصائص الفرقة والتقسيم الساذج لنظام العزل العنصري (الأبارتهيد) Apartheid ، حيث لا يوَجد بشر وإنما هناك فقط سود وبيض وملونون .

وسوف يبين لنا كتاب «أجانا» أن مخطط المراتب أو المنازل الاجتماعية استمر كلغة اصطلاحية شائعة ، أي نوعا من اللغة

المشتركة بين أبناء المجتمع للتعبير عن التقسيمات الاجتماعية . (الحقيقة أنه بعد إجراء اصطلاحات كثيرة وإضافات عشوائية من هنا ومن هناك ، ظل التقسيم قائما حتى اليوم تعبيرا عن النظرة البرهمانية للمجتمع الطبقي في الهند) ولكن حدث أن ضعف كوسيلة لزيادة القوة والنفوذ في المجتمعات الجديدة القائمة على ضفتي نهر الجانج ، قياسا إلى ما كان عليه الحال في المجتمعات القديمة المعتمدة على الروح العسكرية البطولية . ومن ثم لم يعد ممكنا فهمه الآن بنفس الطريقة القديمة . إنه لا يشتمل على نوع المهن الجديدة وما تنطوي عليه من تعقد . فنحن على سبيل المثال لا نجد شيئا في النصوص السابقة على البوذية يحدثنا عن التجار ، بينما نراهم يشكلون جانبا بارزا جدا على مسرح الحياة في النصوص البوذية واليانية . ونلحظ في النصوص الأقدم أن الخطيين هم الفئة الوحيدة صاحبة النفوذ . ولكن نجد في النصوص الأحدث كلاما عن جنود مأجورين وموظفين يعملون برواتب . وتوضح النصوص البوذية ـ ومن بينها نص «أجانا» ذاته ـ في السياق موضوع الحديث ، أن علاقة منزلة المرء الوراثية بالمكانة الاجتماعية الفعلية باتت موضع شك شديد . إذ أصبح بإمكان من ليسوا في عداد الخطيين أن يصبحوا ملوكا ؛ كما أصبح بالإمكان معاقبة الخطيين باعتبارهم مجرمين عاديين . وأكثر من هذا أن أي امرئ سواء أكان من البرهمانيين أم الخطيين يمكن أن يهبط إلى وضع الموظف الحكومي الصغير . وتمثل جميع هذه الاحتمالات إجمالا جزءا من خبرة العالم الشجاع الجديد على ضفتي نهر الجانج ، وهي بطبيعة الحال لم تكن أمورا يمكن تصورها في مخطط المراتب الاجتماعية القديمة .

أخيرا ـ وهنا نقترب كثيرا جدا من نص أجانا ـ فإن المخطط القديم الذي غرسه ورسخه البرهمانيون ، لم يكن به مكان لقسمة أخرى بارزة في العالم الجديد ، ونعني بها «المجاهدين الدينيين» .

والمجاهدون هم الرهبان المتسولون الذين يستجدون بدافع ديني ويشكلون جماعة طليقة من الباحثين الروحيين وتسود بينهم منافسة داخلية . إنهم مثل التجار المتجولين الذين يطوفون بإرادتهم من مملكة إلى أخرى . ولقد نشأت البوذية واليانية من هذه الأخوة الخصبة فكريا وإن كانت بغير مهنة . ونشأت معهم ومن خلالهم كما أشرت سابقا ، العديد من صور فكرهم القائم على نموذج قياسي . ونعرف أن بإمكان أي شخص ـ من الخطيين أو الشحاذين أو البرهمانيين أو المزارعين ـ أن يكون مجاهدا . وعلاوة على هذا فإن العامة العاديين الدنيويين هم جميعا في نظر المجاهدين ، وعلى قدم المساواة ، عرضة لتطبيق قوانين أخرى غير خاصة بعالمنا الدنيوي ، مثل قانون أفعال المرء وما يترتب عليها من إعادة الميلاد ، وهي قوانين متماثلة عند البوذية واليانية . والملاحظ عند تشديد النكير على هؤلاء أثناء تقديم العظات فإن المرتبة الاجتماعية لا تعني شيئا إزاء قضاء وقدر التقمص ، وهو قضاء حتمي لا فكاك منه . وإذا تأملنا حجج البرهمانيين التي تبرر تفوقهم المسبق نجدها أمرا يثير الضحك ـ فالمعروف أن مخطط البرهمانيين صاغ المجتمع في صورة متناغمة وإن كانت غير متكافئة . بيد أن المجاهدين أعربوا عن آراء كشفت عن مدى اللجاج والتنافر السائدين فعلا داخل المجتمع . وهكذا نجد أن كل امرئ داخل عالم بوذا هو رامون ، وأن كل إنسان غرق بكيانه في خضم تيارات التغير والصراع العقلي والتفسيرات المتصارعة .

تفكيك مؤقت لنص أجانا الغامض

لعل الأفكار الأساسية في نص أجانا كانت سائدة في عصر بوذا ، بل وربما جاء أكثرها على لسان بوذا نفسه . غير أن النص على نحو ما هو عليه الآن في صيغته الكاملة والنهائية ظهر إلى الوجود على أرجح تقدير

بعد ذلك بقليل ، أي بعد مضي فترة من الزمن على وفاته ، وقبيل ظهور أباطرة أسرة موريان . إذ قبيل هذه الفترة كان النظام البوذي للرهبان الشحاذين قد أصبح راسخا ، كما كان قد بدأ العمل الجاد والمجهد للحفاظ على كلمات بوذا ، وكذا تنقيحها أو تجميلها . والجدير بالذكر أن أصول أي فقرة من هذا النص مثار نزاع واختلاف في الرأي دائما وأبدا . بيد أنني سوف أتناول نص أجانا باعتباره عملا جماعيا صاغه بوذا و/أو أتباعه في صياغة موحدة قوية ، لعلها مستمدة من مقطوعات بينها في الأصل اختلافات وفوارق (والنسخة التي أعتمد عليها هنا هي نسخة بوذيي ثيرافادا Theravada الموجودين في سيرلانكا وبورما وتايلاند ؛ والمكتوبة بلغة بالي Pali . وهناك نسخ من هذا النص بلغات أخرى وقريبة من نص ثيرافادا) .

ويتسم نص أجانا بالجمال الشديد ، والحدة المثيرة . ولكن يشوبه أيضا بعض التعقيد والغموض والسخرية والطقوس الملغزة . ويظهر بوذا فيه ليحكي أصل نشأة العالم والمجتمع ، ويؤكد من منظور المجاهد ، تفوق النظام الروحي على الاجتماعي . ومن هنا جاء اسم الخطاب الذي يعني شيئا قريبا من قولنا «خطاب عن الأصول والنشأة الأولى» . ولكنه ليس بهذا القدر من البساطة . ذلك أن النص يشوبه طابع عدم اليقين أو على الأقل به فروق دقيقة أدركها روس دافيد الذي ترجمه إلى الإنجليزية . وكتب عنه يقول : «إنه واحد من أهم الحوارات وأخصبها بالمعلومات . . . أشبه بأن يكون سفر بوذا عن التكوين»[٤] . ولكنه يستطرد قائلا : «إننا نلحظ دائما سخرية خفيفة الظل تسري بين أسطر القصة كلها . . . وإن نكهتها قد تفقدها أذن السامع الذي يأخذها مأخذا جادا خالصا»[٥] . ولكنني أريد للحظة أن أغفل مسألة السخرية والإلغاز وأشرع في تفكيك نص أجانا ، عن طريق إعادة صياغة جديدة موجزة له ، وكأنه عظة تنطوي على خلاصة واضحة . وهدفي من ذلك ببساطة أن أوجه نظر القارئ إلى شكل النص في مجموعه .

يبدأ الخطاب بمحادثة بين بوذا وشابين من البرهمانيين اتخذا مقامهما بين الرهبان بهدف الانضمام إلى طريقهم . ويكشف الشابان أثناء الحديث عن موقف أقارب لهما ، فخورين بمرتبتهم الاجتماعية ويزدرون الرهبان البوذيين . ويجيب بوذا بأمثلة عملية . ونجد أنه يضع الخطيين في مرتبة أعلى من البراهمة ، إذ اعتاد أن يذكرهم أولا قبل غيرهم . ولكنه يوضح في جميع الحالات أن أعلى المراتب استأثر بها المجاهدون والرهبان الذين تخلوا عن الدنيا التماسا للخلاص . ويوضح بوذا بعد ذلك أن الجميع بمن فيهم الملك باسينادي ملك كوسارا ـ الذي هزم شعب بوذا المعروف باسم الساكيين ـ يعامل بوذا بإجلال وتوقير اعتبارا لإنجازاته الروحية .

ويحكي بوذا هنا الأسطورة . الكون مآله إلى زوال . ثم يعود إلى الظهور ، وتغدو الكائنات ذات الحواس الموجودة فيه كائنات نورانية حياتها بهجة خالصة . وتتشكل تدريجيا قشرة طيبة النكهة والرائحة (على نحو ما تتشكل قشرة على سطح اللبن المغلي) وتشرع الكائنات في تذوقها بنهم . ويشيع النهم بينهم علاوة على أعمال أخرى تتسم بالشح والحمق . ويفضي هذا كله إلى أن يزداد العالم غلظة ، وتصبح الكائنات والحياة أشد قسوة ؛ وينتهي الأمر بأن تنشأ لهم أجساد . وتضطرهم قسوة الحياة إلى العمل قسرا من أجل زراعة الرز ضمانا للحياة . ومع تطور العالم على هذا النحو تنشأ وتتولد عادات مختلفة آخرها المراتب الاجتماعية . ولقد كانت مرتبة الخطى هي أول ما ظهر إلى الوجود ، وذلك عندما تم اختيار أحد الكائنات البشرية ملكا لينظم الآخرين ويضع كلا في مكانه . وتوالت بعد ذلك بقية المراتب الاجتماعية . وبناء على هذا يمثل الخطيون ، وليس البراهمانيون ، المرتبة الأسمى قياسا إلى الشروط والاعتبارات الدنيوية .

والدرس المستفاد من الخطاب هو أن الخطيين أعلى مرتبة ، وإن كان المجاهدون والرهبان هم الأسمى منزلة ـ وهذا ما تؤكده أبيات شعر في قصيدة هي فصل الختام :

الخطيون هم الأسمى منزلة بين هذه الجموع
المؤمنون بالنسب (ولا شيء سواه) .
ومن يحتل المرتبة الأسمى شأنا بين الآلهة والبشر
هو من يفيض حكمة وفضيلة .

(قد يبدو أسلوب الترجمة غير شعري ، وذلك لأن النص الأصلي ليس آسرا تماما . والمعروف أن جمال نص أجانا لا يكمن في بنائه النظمي) .

إعادة تجميع نص أجانا

ولكن ـ وهذا ما أدفع به وأؤكده الآن ـ يشتمل نص أجانا على ما هو أكثر بكثير من المذهب الاجتماعي والروحي . ولأشرع ببيان هذا بداية . إن نص أجانا مجموعة مركبة من الأطر المحصورة داخل بعضها البعض . ويتألف الإطار الأول الخارجي من كلمات ثلاثة هي الاستهلال وبداية الكلام ، ومعناها : «هكذا سمعت» . وتستهل جميع النصوص البوذية عادة بهذه العبارة الاستهلالية . ولكن إذا أسميناها مجرد صيغة فإن هذا يعني أن تفقد رنينها المعجب الهائل . وهي من حيث الهدف تشبه العبارة التي كان السيد س يستهل بها كلامه معي وتقول : «حكى لي جدي قصة سيدهاساجار» . ذلك أنها تضع ما يليها في وسط اجتماعي مميز له دفء خاص هو الوسط المألوف في نظام الرهبان البوذيين .

ومع هذا تشير تلك الكلمات أيضا إلى شيء آخر يتجاوز حدود الرواية في ذاتها عند السيد س ، إلى هدف راسخ قائم على قدر أكبر من التروي قصدَ تبليغ رسالة ونشر الدعوة . وسبق أن أوضح كي . آر . نورمان أن الرهبان البوذيين نظموا أنفسهم على نحو معقد داخل مجموعات ، كل مجموعة مسؤولة عن حفظ واستظهار باب من

نصوص بودها فاكانا Buddha vacana التي تعني «كلمة بوذا»[٦] ؛ وكذا تعليم آخرين غيرهم حفظ واستظهار باب منها . وصيغت هذه النصوص ، علاوة على هذا ، صياغات خاصة تساعد الذاكرة على التذكر ـ مثال ذلك تكرار العبارات ، واستخدام الإيقاع الشعري ، والجناس الاستهلالي والسجع . وهذا كله من شأنه أن يساعد كثيرا على الاحتفاظ بالنص في الذاكرة كما ييسر إعادة الترتيل الدقيق دون تحريف . واستحدث الرهبان أخيرا معجم مفردات شاملا الملاحظات النقدية على النص ، بغية مناقشة وإثبات أمانة نقل الرسالة ودقة محتويات أى نص . والنتيجة أن القسط الأكبر من أدبيات عصر صدر البوذية ـ التي تملأ بعد طبعها عديدا من أرفف المكتبات ـ تم حفظها والحفاظ عليها شفاهيا على مدى قرون طويلة قبل الاستعانة بالكتابة . وسبق أن أشرت إلى أن التنظيم الاجتماعي الذي يدعم هذا الشكل أو ذاك من أشكال التكنولوجيا إنما يكون على أقل تقدير بالغا قدرا من الروعة شأن التكنولوجيا ذاتها . بيد أننا هنا إزاء حالة نجد التكنولوجيا فيها لا مادية تماما ؛ وإنما هي عقلية ولغوية واجتماعية للغاية . وهذه حالة لافتة تماما للنظر بسبب افتقارها الكامل لأساس مادي .

وإن فهم نصوص تنتمي إلى وسط اجتماعي يستلزم أيضا بعض التفسير . وعلمت بخبرتي في سري لانكا أن الرهبان يعتبرون النص الذي يستهل بكلمتي «هكذا سمعت» إنما هو نص بكلمات بوذا نفسه . . . فالكلمات هنا تمثل رابطة مباشرة بتراثهم ، وهي رابطة يحسون بها إحساسا عميقا ، وتجعل إدراك الرهبان جليا بفيض الأحداث الاجتماعية الذي يمتد إلى الماضي البعيد . . . إلى أيام حياة بوذا . ونلحظ في حالة نص أحيانا أن هذه الرابطة أغناها شعور واضح يضفيه النص بعد ذلك ، بالأداء التأثيري وبأن المتكلم يتلاعب بمشاعر مستمعيه ويؤثر فيهم في وضع محدد . وإنه لعسير الآن أن

نستعيد الوضع الأول لأساليب الأداء هذه في أي من تفاصيلها . ولكن واضح أن هذه النصوص كانت تتم تلاوتها لما تتضمنه من معان وابتغاء الحفاظ عليها ، وهي مهمة منوط بها أساسا إلى الرهبان . ولنا أن نقول عن يقين في هذا الصدد إن نص أجانا ـ وأجانا بوجه خاص ـ كان يتميز بقدرته على إثارة الذكريات والأشجان ، لدى جميع الرهبان مثلما كانت مسرحية «أوديب ملكا» على سبيل المثال تؤثر في جمهور الإغريق . لقد كان النص يخلق إحساسا بالمعرفة المتبادلة وقراءة متبادلة للأفكار على نحو يسمح بالدعابة والسخرية ، ويسمح للكلمات بأن تحمل من المعاني أكثر مما تقول في الواقع العملي .

البرهمانيون لا شيء والرهبان أولا

يلي هذا الإطار إلى الداخل مباشرة الإطار الثاني . وهذا الإطار قصة مستقلة ، وإن ربطته علاقة ما بالخطاب . وسوف أعيد صياغة الاستهلال ملتزما نظام النص الأصلي قدر المستطاع :

« هكذا سمعت . بينما توقف بوذا قليلا داخل أحد المنازل الواقعة في الأحياء الشرقية لمدينة سافاتي Savatthi ، كان بين رفاقه الرهبان شابان هما بهارادفاجا Baharadvaja وفازيتا Vasettha اللذان يتطلعان إلى أن يكونا راهبين ضمن حوارييه . وحدث أن اختلسا النظر إليه بينما كان يسير في الهواء الطلق بعد فترة تأمل . واقتربا منه يراودهما أمل في أن يسمعا منه بعض حديثه عن الحكمة . وبعد تبادل كلمات الترحيب الودودة سألهما عما إذا كانا برهمانيين وقد تركا بيتهما ليسلكا طريق الراهب المتجول . فأجابا بنعم » .

ومن ثم فالقصة هي قصة محادثة دارت في مكان وزمان محددين . أما عن التفاصيل الأخرى ـ مثل وقوعها داخل مدينة سافاتي حيث توقف بوذا للبقاء فيها بعض الوقت ـ فإن لها نفس فعالية وتأثير

الملاحظة التي أبداها السيد س الراوي ، من أن قصة سيدهاساجار وقعت «بالقرب من هنا» . والمحادثة غير متوازنة ، إذ تجري بين معلم وتلميذين . وهي من هذه الزاوية أقوى ويغلب عليها طابع شكلي أكثر مما هو الحال في المحادثة الفلسفية ، القائمة على فكر نموذجي قياسي والتي دارت بيني وبين السيد ف الفيلسوف .

ولكن بؤرة المحادثة ليست فلسفية وإنما تتعلق بالموقف الاجتماعي للشابين بهارادفاجا وفازيتا . حقا لقد تكشف موضوع الحديث عند ذكر اسميهما ، إذ بدا واضحا أنهما برهمانيان . ويسأل بوذا فازيتا (الذي يجري الحوار) عما إذا كان أقاربهما البرهمانيون لا يسرفون في صب اللعنات عليهما ويشددون عليهما النكير لأنهما تركا البيت ابتغاء أن يكونا راهبين بوذيين . ويجيب فازيتا على النحو التالي :

« سيدي ، يقول البرهمانيون الآتي : البرهماني يحتل أسمى المراتب ، وغير البرهمانيين دونهم . ويمثل البرهماني أكثر المراتب نورانية وإشراقا ، أما الآخرون فهم في ظلام . والبرهمانيون كرماء المَحتد ؛ إنهم ليسوا من سلالة غير البرهمانيين . والبرهمانيون أبناء براهما ، خرجوا من كلمته ، وولدوا منه ، وهو الذي صورهم ، وهم ورثته . ولكنك سقطت من أعلى عليين حيث المكانة الأسمى ، وانحدرت إلى من هم من السلالة الأدنى . . . الشحاذين حليقي الرؤوس ، وأصحاب العون المأجور ، السود الذين يشبهون شيئا ينفضه أقرباؤكم من أقدامهم »[(٧)] .

ويدلي بوذا بالجواب التالي ذائع الصيت : « حقا يا فازيتا . . . هل نسي البرهمانيون ميراثهم؟ ذلك أن نساء البرهمانيين لهن دوراتهن الشهرية ، ويحملن وينجبن ويرضعن أطفالهن ، ومع هذا فإن هؤلاء البرهمانيين أنفسهم ولدتهم أمهاتهم من أرحامهن . . . ثم يقال إنهم خرجوا من فم براهما وبكلمته »[(٨)] . وهكذا تحدد إطار المشهد الباقي

من الخطاب والذي يتمثل فيما يلي : الفتيان فرا من بيتهما ليدخلا في زمرة «أبناء بوذا» Buddhaputta ؛ ولم يسمعا من أسرتيهما كلمة طيبة عن نفسيهما أو عن بوذا ، ولكن بوذا من ناحية أخرى يأخذ بالرأي القائل : الهجوم أفضل وسائل الدفاع .

ولنحاول أن ننظر عن كثب أكثر إلى الحديث المتبادل . سوف نجد هنا حديثا سافرا ، بيد أنه جاء غاية الجد أيضا . إن الفكرة القائلة إن البرهمانيين خرجوا من فم براهما وبكلمة منه ، وهو الإله الأعظم ، هي جزء من أسطورة الإنسان الأول الذي ظهر فيما يسمى بوروسا ـ سوكتا Purusa-Sukta ، كما يقول النص البرهماني الأقدم في كتاب ريج ـ فيدا Reg Veda . وتحدد الأسطورة أصل نشأة المراتب الاجتماعية . وتقول الأسطورة إن البرهمانيين هم الأسمى مرتبة والأرفع منزلة وقد ولدوا من فم الرب . وجاء من بعدهم الخطيون (ويسمون في اللغة السنسكريتية الكشاتريون Kshatriyas) إذ ولدوا من ثديي الرب . وولد المزارعون من عورته ؛ أما الشحاذون فقد ولدوا من أصابع قدميه . وهنا نلحظ الواقعية الفسيولوجية في حديث بوذا وهو يتصدى لهذه الأسطورة . ويكاد يكون حديثه هذا جزءا من أسلوبه المعتاد في هذا الحوار أو في غيره في كل الأدبيات البوذية .

ولكنني أريد أن أؤكد بوجه خاص على معنى الاقتباس الذي يبدأ هنا ويستمر بين ثنايا الخطاب كله . إذ نجد بوذا أحيانا ، وكما سنرى بعد ذلك ، يقتبس أفكارا برهمانية ، وأحيانا أساليب تفكير برهمانية ، وأحيانا ثالثة عبارات بنصها من الكتب المقدسة البرهمانية . ونلحظ هنا في هذا الاقتباس ـ وهو اقتباس ينطوي على سخرية لاذعة ـ فإن المتحدث لكي يبلغ أقصى تأثير له إنما يفترض مقدما أن المستمع لديه معرفة بالخلفية الأساسية .

إذن فهذا الاقتباس يفيد كوصف وتفسير في آن واحد لطبيعة العالم الاجتماعي المحيط بالحدث . إنه يخرج موضوعا محددا من

منطقة الظل ليلقي عليه الضوء ـ وأعني به المعارف البرهمانية ـ هذا بينما يكشف في الوقت ذاته عن مشاركته للمستمع في تقييم موضوع الحديث المشار إليه . ذلك أنه قد لا يكون ملائما مع الأسطورة أن يأتي ذكر أسطورة برهمانية على لسان راهب بوذي في حديثه إلى رفاقه الآخرين الرهبان . وتعادل هذه المشاركة في الرأي مع المستمعين ما يسميه عالم اللسانيات ديبورا تانين «استراتيجية الاندماج» Involvement strategy[(٩)] . وتؤكد استراتيجيات الاندماج في آن واحد علاقة مع المستمع ، وتخلق في داخله فهما يدرك معه أنه مشترك بين الطرفين . وتمثل هذه الإضافة في المعلومات فارقا جوهريا يغير تماما من الأمر . ذلك أنها توضح الإطار الذي يجري فيه الخطاب في ذات الوقت الذي تقدم تفسيرا له . ومن ثم يغدو بإمكان المتحاورين ـ أو المتحدث وحده في هذه الحالة التي نحن بصددها ـ أن يلعبا سواء على العلاقة القائمة مع المستمعين أو على المعنى أو على كليهما . ويؤثر المعنى في الإطار ، مثلما يؤثر الإطار في المعنى .

وثمة بعد آخر للرواية المتبادلة بين بوذا والشابين . فقد جاءت مزاعم البرهمانيين في صورة مقابلة بين موقفهما وموقف الآخرين . وينطوي هذا على ذم فاضح ، وإن كانت اللغة في واقع الحال بها دقة ورقة لا تكشف عنهما الترجمة . مثال ذلك أن كلمة «مكانة» أو «منزلة» في لغة بالي هي (فانا vana) . أو بالسنسكريتية «فارنا varna» وهذه كلمة غنية بالدلالات الضمنية . وأكثر معانيها شيوعا «اللون» . ولقد كانت الألوان تستخدم في الأصل رموزا للمكانات الاجتماعية على الرغم من أنه لم يكن المقصود بالألوان في البداية ألوان البشرة والجلد . وتعني كلمة «فانا» أيضا «الشكل الخارجي» أو ربما «الجمال» . وتسهم هذه المعاني جميعها في التلاعب

بالألفاظ هنا في هذا الخطاب . وتجري المقارنة في هذا الخطاب بين البياض والجمال والسمو عند البرهمانيين من ناحية وبين السواد والدونية عند الرهبان . ومن ثم يغدو ضروريا أن يدخل لون البشرة ضمن الكلام . ولعل المتحاورين استهدفوا كشف أوجه التباين بين من يعملون ويحيون خارج بيتهم وبين من هم ليسوا بحاجة إلى ذلك . وهنا قد يكون الرهبان الطوافون الشحاذون هم السود ، بينما البرهمانيون المقيمون المستقرون (الأثرياء) ليسوا بحاجة إلى ذلك .

وهناك ما هو أكثر . إذ نعرف أن بوذا من جماعة الساكيين وهم جماعة متمايزة عرقيا ، ومن مرتبة ، أو لنقل فانا الخاطيين أو هكذا على الأقل كانوا يعتبرون أنفسهم . وهنا نجد أن البرهمانيين يعتبرون بوذا وحوارييه ، حسب هذا الوضع بالضرورة ، خدما لهم ، أي أنهم من مرتبة ، أو فانا ، الشحاذين الطوافين Menials أو حثالة المجتمع . معنى هذا أن ثمة حدا لملاحظات البرهماني التي يمكن النظر إليها بتفكيرنا الآن ، باعتبارها ملاحظات عرقية ، وأنها تعليقات ليست مقتصرة فحسب على اللون ، بل وأيضا على القيمة الاجتماعية بعامة . إنهم يعمدون إلى احتقار بوذا أو رهبانه وشعبه أجمعين وفي وقت واحد .

ولكن بوذا في إجابته يضع مزاعم البرهمانيين ومعارفهم المتغطرسة مقابل نوع آخر من المعارف ، هي في الأساس معارف بيولوجية لم تكن لتقترن بها عادة . وهذه في ظني ليست ملائمة فقط وعلى نحو فريد (وإن بدت فجة) بل وفعالة مؤثرة كذلك . ويمثل هذا جانبا إبداعيا في الخطاب : إنه يؤكد تفسيرا خاصا ويبرزه لمستمعيه . وطبعي أن هذا التفسير وبقدر فعاليته من شأنه أن يغير أفكار الناس ، أو يؤكد لهم ذواتهم على الأقل في مواجهة المعارضة ، ويحول دون تحولهم عما هم فيه أو أن يضلوا السبيل .

ونجد في الفقرات التالية أن المحادثة التي تتحول من حوار ليغلب عليها طابع الوعظ والنصح تكشف عن هذه الأفكار الأساسية المتعلقة بالمراتب الاجتماعية . يؤكد بوذا أن الناس جميعا أيا كانت مراتبهم قد يأتون أفعالا شريرة تماما ، مثلما أن الناس جميعا وأيا كانت مراتبهم يمكنهم الإحجام والامتناع عن أفعال الشر . ويعمد بوذا في كلامه هذا إلى تكرار أسماء المراتب جميعها حصرا ، ولكن نجده في كل مرة يضع الخطيين على رأس القائمة فهم الأوائل . وهذه فكرة جرى تلخيصها فيما بعد لتكون ، كما أوضحت ، ذروة الخطاب إجمالا . ونتصور وكأن بوذا يقول إذا كان لنا أن نتحدث عن المراتب الاجتماعية فسوف يكون الخطيون وليس البرهمانيون هم الأوائل وصدر القائمة .

ويطرح بوذا في هذه الفقرات أيضا سببا آخر يفند به مزاعم البرهمانيين وادعائهم التفوق على سواهم . إذ نراه يؤكد أن الحكمة الحقيقية ، والفضيلة الحقيقية ، والتفوق الحق لا علاقة لها جميعا بالمراتب الاجتماعية في عالمنا ، بل هي خاصة بمن أصبحوا رهبانا ويلتزمون طريق الخلاص ابتغاء التحرر الكامل . ويوضح أن الحقيقة الروحية هي الأسمى والأرفع شأنا بين هؤلاء القوم . ويؤذن قوله هذا بالعبارة التي استكملها بالنظم الذي اختتم به الخطاب . وتشير عبارة «هؤلاء القوم» إلى مرتبة الرهبان البوذيين . معنى هذا أن الترتيب يأتي على النحو التالي : «الرهبان أولا ، يليهم الخطيون» . ولا نجد مكانا هنا صريحا وواضحا للبرهمانيين . والحقيقة أن الخطاب إذا ما كان معادلا للصياغة التي جرى تفكيكها دون زيادة ، فسوف يكون بالإمكان أن نضع هنا الأبيات الشعرية لتكون فصل الختام لكل الخطاب .

الملوك والبرهمانيون لا شيء
والخطيون والرهبان وجود حق

ولكن هنا يأخذ الخطاب منحى آخر مفاجئا . إذ رغبة من بوذا في توضيح رأيه هذا بالأمثلة ، وبيان أن أصحاب الإنجازات الروحية هم «الأسمى بين الشعب» يقول :

« يدرك الملك باسينادي ملك كوسالا أن جوتاما المجاهد (ويعني بوذا) قد خرج من بين أهله في ساكيا ، ومضى في سبيله إلى حياة الرهبان حيث لا مأوى يؤويه . علاوة على هذا فإن الملك باسينادي ضم شعب ساكيا إلى مملكته . وهكذا يعرب له شعب ساكيا عن فروض الطاعة والإجلال ، ويخاطبه بما يجب من تمجيد واحترام ، ويهبّون له واقفين إذا ما دخل عليهم ، ويحتفون به تملقا ومداهنة . ولكن ملك باسينادي يعامل بوذا الآن بنفس المعاملة التي يعامله بها شعب ساكيا . إذ يقدم الملك له فروض الطاعة والإجلال ، ويخاطبه بتبجيل وتوقير ، ويقف إذا ما دخل عليه بوذا ، ويحتفي به تملقا ومداهنة . يسأل ملك باسينادي نفسه : أليس جوتاما المجاهد سليل حسب ونسب؟ ويقول في نفسه : ألست أنا من منبت وضيع؟ أليس جوتاما المجاهد ذا شأن خطير بينما أنا لست كذلك؟ أليس جوتاما المجاهد أنيق المظهر وأنا حقيره (حرفيا) وفانا أي مكانة وضيعة)؟ أليس هو صاحب نفوذ قوي بينما أنا قليلا ما أثير انتباه أحد؟ وهكذا يا فازيتا يعرف المرء عن يقين أن الحقيقة الروحية هي الأسمى بين الشعب »(١٠) .

ويضيف بوذا إلى هذا مباشرة قوله :

« فازيتا أنت (والآخرون) خرجتم من بيوتكم إلى حياة بلا مأوى ، وأنتم من أبناء شعوب متباينة اختلفت وتباينت أسماؤها ، وتعددت عشائرها ، وكثرت عائلاتها . وإذا سألتكم من أنتم فسوف تجيبون : «نحن مجاهدون من أبناء ساكيا» . وإن من حسم أمره ، وصدق

إيمانه ببوذا قد يكون على صواب إذا قال : نحن أبناء بوذا ، خرجنا إلى الوجود من فمه بكلمة منه ... نحن أبناء الحق ، صنعنا الحق ، ونحن ورثة الحق »[11] .

وقد يعن للمرء أن يقول إن ما سبق ليس إلا مبالغات لذات الفكرة التي سبق التعبير عنها ، تأكيدا لسمو الحياة الروحية وسمو منزلة أصحابها . بيد أن هذا فيه غبن لما تنطوي عليه هذه الكلمات المحدودة من تعقد مفرط .

لنتأمل معا فكرة المنزلة الاجتماعية والعلاقات المتبادلة . إن شعب ساكيا يقدم فروض الطاعة والتقدير لبوذا . هذا على الرغم من أن بوذا ذاته من أبناء ساكيا ، ومن ثم فإن الملك يجد نفسه يقدم واجبات الاحترام لواحد من هؤلاء الذين انتصر عليهم وغزا أرضهم . زد على هذا أن وضع الملك أكثر إثارة للمهانة بسبب أفكار منسوبة إليه : إنه يعتبر نفسه وضيع الأصل والمنبت ، قبيحا من مكانة اجتماعية حقيرة ، وأنه غير ذي شأن وبلا نفوذ قياسا إلى نفوذ بوذا . إذن ما معنى هذا؟ هذا أكثر من مجرد الإعلاء من شأن ومكانة بوذا ورهبانه : إنها عملية تحط من قدر الملك حقا ، الذي يلقى معاملة ربما أسوأ من المعاملة التي يتلقاها البرهمانيون . ولكن الدافع إلى ذلك ليس واضحا بعد .

أحسب أن المتحدث عن نص «أجانا» ومستمعيه هنا يشتركون معا في الإحساس برجفة المعرفة . وطبعي أن الإشارة إلى هزيمة وغزو شعب ساكيا ، والإهانات المنصبة على باسينادي هي تعبير عن شعور بالظلم والقهر ، على أيدي شعب باسينادي ، وبيان أن هذا شعب غير جدير بأن يكون صاحب سلطان . إذ ما دام هذا شعبا وضيع الأصل والنسب ، أي ذا مكانة أو «فانا» حقيرة ، فإن شعب ساكيا بالمقابل شعب كريم المحتد وذو مكانة «فانا» رفيعة القدر . ويتسق هذا تماما مع خط التفكير الذي سبق الالتزام به عند الحديث عن البرهمانيين ،

حيث أوضح أن الخطيين لهم الأسبقية مكانة ومنزلة . ويبدو في الحقيقة أن شعب ساكيا يسوده نظام حكم ذو طابع جمهوري جزئيا وليس ملكيا خالصا ؛ ولهذا فإن منزلتهم باعتبارهم خطيين منزلة جمعية ، وجرى تمييزهم عن العالم الملكي فيما بعد . ويبدو واضحا كذلك أن صفة «العصبية» التي يمكن إلصاقها بشعب ساكيا قد أسقطتها عنهم عبارة «أبناء بوذا» ورهبانه ، وأنهم كذلك ، وحسب هذا الرأي ، «أبناء ساكيا» ومن ثم فإنهم غير متوحدين مع البرهمانيين ، ومع مرتبة السلطة الملكية الراهنة ، بل متوحدون مع بوذا ، كما وأنهم هم ضمنا شعب ساكيا المتوحدين مع الخطيين .

بيد أن هذه الصلة التي تصل المرتبة الاجتماعية بالخطيين والساكيين هي دائما وأبدا ذات علاقة برابطة أهم شأنا ، وهي الحقيقة الروحية . ذلك أنه بالمقارنة بعالمنا الأرضي القائم على المنازل الاجتماعية والتباينات ، نجد مرتبتهم ونظامهم هما نقطة الانصهار حيث يشترك الجميع بهدف أسمى ، وحيث تمتزج جميع المكانات في مكانة واحدة : «أنهم من شعوب مختلفة ولهم أسماء متعددة ، وينتمون إلى عشائر متباينة وأسر كثيرة» ، وأخيرا نجد هذه الفكرة تتكرر في اتجاه عكسي في الأصل المتخيل للأسطورة إذ يقال : سوف يبين أن جميع المنازل الاجتماعية سوف تصدر عن إنسانية هي في جوهرها ذات طبيعة واحدة .

والملاحظ أن الخصوصية التاريخية المميزة لهذه الرواية - وهي ذكر شعب باسينادي التاريخي وشعب بوذا - إنما تتسق أيضا مع تعليق أكثر عمومية وثباتا خاص بالملكية . فالملوك بعامة لم تعاملهم دائما الأدبيات البوذية الباكرة معاملة كريمة جدا . وإنما ترد أسماؤهم ضمن قائمة الكوارث للعمل على تجنبهم مهما كان الثمن ، وتقترن مراتبهم بالفيضانات والمجاعات وأوبئة الطاعون وعصابات قطاع الطرق . وهذا أمر مفهوم تماما سواء في ضوء

الملابسات التاريخية المحلية لتوسع النظم الملكية ، وأيضا في الإطار الكلي لكيفية ممارسة الملوك لسلطانهم الغشوم . ونلحظ أيضا أن الملوك في الحوار مع الرهبان لا يبدون في صورة جيدة كريمة : إذ يعرضهم الحوار في صورة القساة الأغبياء ، ويوجه لهم الرهبان نصحا صارما ، بشأن النتائج المترتبة على قسوتهم وما سوف يلقونه في الحياة الأخرى . وفي هذا الصدد غالبا ما يظهر الملوك في صورة مطابقة ، دالة على الحمق الدنيوي والنزعة التدميرية في الحياة الدنيا . حقا إن بعض الملوك يلقون معاملة كريمة في سياقات أخرى حتى ولو ملوك باسينادي . . . ولكن بقدر مساندتهم لبوذا أو نظامه . وتشتمل الأدبيات البوذية الأولى على تمثيل جيد للملكية الخيرة أو العادلة المسماة «الغازي الصالح» أو كاكافاتي Cakkavatti . ولكن النظرة إلى الملوك الشديدة القرب للنظرة السائدة في كتاب أجانا هي نظرة الشك التي تفيض ريبة .

ولكن نص أجانا ذاته لا يفسر لنا أخلاقيا وبشكل مباشر النظام الملكي . وإنما نلحظ أنه يقدم تعليقات غير مباشرة وتتسم بالسخرية منها ، ويصورها في عالم دافق في حالة سيلان ؛ عالم قوامه علاقات متبادلة ، وصفات يعزوها البعض إلى البعض ، وعالم تسوده حالات قراءة أفكار متبادلة . ولكن هذا النهج غير المباشر في نص أجانا استطاع أن يصور بحيوية مفهوم الاستجابة المحكمة الحذرة بين الأطراف وبعضها البعض ، بين المتحدث والمستمع أو بين البرهماني والمجاهد ، أو بين الساكيين وأهالي باسينادي . ولا ريب في أنه ليس بالإمكان تصويرها وإدراكها بهذا الصدق من خلال بيانات تقريرية ، مبينة على النموذج القياسي مثل الرواية والاقتباس والسخرية وتعدد التعبيرات ـ أو بعبارة أخرى ، عن طريق الإعراب عن أمور كثيرة مختلفة في كلمات قليلة موجزة .

ونجد خير تعبير عن هذا حين دعا بوذا رهبانه إلى أن يؤكدوا على «أننا أبناء بوذا ، أخرجنا إلى الوجود من فمه بكلمة منه ، نحن أبناء الحق ، صنعنا الحق ، ونحن ورثة الحق» . هذه الكلمات ازدادت ثراء وخصوبة بفضل الاقتباس الأساسي ، وبفضل التنويع على الموضوع الرئيسي الذي اشتمل عليه الكلام الأول للبرهمانيين . إن الكلمات لا تضع أمام أعيننا فقط الصفة المطلقة لأسلوب حياة الرهبان ، بل تبين لنا كذلك الولاء والمجد صفتين أساسيتين لهم في علاقتهم مع بوذا ، مثلما توضح العداوة المتبادلة التي تتسم بها علاقتهم مع خصومهم المنافسين لهم ، على مساحة الخلافات التي عرفتها الحياة الهندية القديمة وهم البرهمانيون .

قشرة مبهجة تغطي وجه الأرض

يشرع بوذا بعد هذا في رواية قصة الأصول المختلفة للعادات والنظم الملكية والمنازل الاجتماعية . وهذا الجزء من كتاب أجانا هو الذي افتتن به خيال المعلقين في شمال الأطلسي . وليس ثمة شك في أن القصة ، في مجملها ، تتسم بالتأثير القوي والجمال . ويعبر الشكل العام لها عن حركة تدهور بعد الكمال الأولي الذي نشأ عليه الكون في مبدئه ، ثم تجدد متحولا إلى حالة من الانحطاط والتحلل المعنوي الذي تهيأت خلاله مناسبة نشوء النظم الملكية والمنازل الاجتماعية . وهذه في الحقيقة إحدى خاصيات منظور الرهبان إلى القصة والتعبير عنها في هذا الإطار بحيث تكون النظم الملكية والمنازل الاجتماعية نتيجة مترتبة على زيادة الفسوق الخلقي . بيد أن الرواية لا تتخذ شكل الحكاية الرمزية ذات الدلالة ، والتي يمكن ربطها بالوازع الأخلاقي . وإنما هي على النقيض من ذلك تتسم بثراء بنيتها ، وأنها أقل قابلية

لإعادة صياغتها في عبارات جديدة على نقيض الحال بالنسبة لبقية الخطاب .

وإحدى قسمات هذا التعقد طبيعة التوالي في عرض أحداث القصة . وليسمح لي القارئ بأن أبدأ بالحدث الأول في هذا العرض والذي يعطي مذاقا عادلا لطبيعة الأحداث الأخرى في تواليها . يستهل بوذا حديثه ببيان أن هذا العالم ، عادة آخذ طريقه إلى زوال ليبدأ في النشوء والتطور من جديد . وفي البداية خلقت الكائنات الحساسة المقدر لها أن تكون بشرا ، خلقت من عقل ، حياتها سعادة وهناء ، تعيش في مجد مقيم . ثم - وهنا يتغير حديث بوذا فجأة إلى الزمن الماضي - بدأت الأمور تتحول إلى جد لا هزل فيه . ورغبة مني في الحفاظ على أسلوب الحديث سوف أستخدم هنا ترجمة روس - دافيد :

« وفي ذلك الوقت أصبح كل شيء عالما واحدا من ماء وظلام وفي ظلمة تعمي الأبصار . لم يظهر قمر ولا شمس ، واحتجبت النجوم وأبراج السماء ، ولم يعد يبين ليل من نهار . . . ولا ذكر ولا أنثى . الكائنات مجرد كائنات موجودة ولا شيء آخر . وهذه الكائنات تسمى فازيتا . وعقب زمن طويل غير معروف تقديره انبسطت الأرض لهذه الكائنات أو الفازيتا فوق سطح الماء وكان لها أريجها الخاص . وتشكل على السطح ما يشبه الزبد الذي يتشكل فوق سطح الأرز المغلي مع اللبن حين يبرد تدريجيا . وهكذا ظهرت الأرض . واتخذت لونا خاصا بها له رائحته المميزة ومذاقه الخاص . وبدا لونها مثل لون الزبد الجيد النقي ، وبدت حلوة مثل العسل ذي القوام المتسق المتماسك »[١٢] .

وأحسب أن الأسلوب التوراتي الفيكتوري للترجمة يحتفظ ببعض الرنين الحقيقي الذي وجده في النص عالم التراث الهندي ريتشار دومبريتشي . ذلك لأنه أبان أن قدرا كبيرا من الصورة الخيالية بل

وأيضا بعض المصطلحات والكلمات ، إنما تردد صدى أساطير النشأة الموجودة في النصوص البرهمانية القديمة[١٣] . إذ تتحدث هذه النصوص عن العماء الأوّلي والظلمة والوجود غير المتمايز ، وعن زبد يشبه غشاء رقيقا فوق اللبن المغلي والذي يتكون فوق سطح الماء . وها هنا نصادف مرة أخرى اقتباسا يكاد يطابق الأسطورة البرهمانية عن الإنسان الكوني والتي سبق ذكرها في الخطاب .

وهنا أيضا نلمس قصدا هجائيا . ذلك أن بعض الكائنات النهمة اندفعت بنهمها لتذوق الأرض ، وأحست برغبة ملحة وشوق عارم إلى ذلك . وتبعهم آخرون . وبسبب هذه الدوافع النهمة اختفت النورانية الذاتية الصادرة من البشر ، وظهرت إلى الوجود الشمس والقمر والنجوم . واستمرت الكائنات في التغذي على الأرض زمنا طويلا . ثم :

ومع استمرار الكائنات في تناول هذا الغذاء . . . ازدادت أبدانهم غلظة وظهرت الفنانية Vannaness واللافنانية ، أي تباين المنازل التي تفرق بين من هو ذو منزلة اجتماعية ومن هو عاطل منها . وكانت بعض الكائنات ذات منزلة كاملة ، والبعض الآخر دون منزلة بين الكائنات . أما أصحاب المنزلة الكاملة فقد نظروا باحتقار إلى من هم دون منزلة وقالوا لهم «نحن أفضل منكم لأننا أصحاب منزلة كاملة ، أي لنا منزلة بلغت غاية الكمال وهم بلغوا من حيث منزلتهم قاع الحضيض بالقياس إلينا . واختفت الأرض الحلوة بسبب هذا الزهو وتلك الغطرسة الناجمة عن هذا الغرور بالمكانة . ومع اختفاء الأرض الحلوة تجمع الناس حول بعضهم البعض ينوحون ويندبون حظهم : «آه ، أين المذاق الحلو ؛ آه . . أين المذاق الحلو» . ولهذا فإنه كلما تذوق امرؤ شيئا طيب المذاق قال «آه لهذه الحلاوة . . . آه لهذه الحلاوة» . إنهم في الحقيقة يلتزمون قولا قديما بدائيا لا يعرفون معناه ونشأته[١٤] .

ولنتأمل معا إمكانيات الأداء هنا . إن البدايات الأولى لأسطورة النشأة يمكن ، على سبيل المثال ، ترتيلها بأسلوب برهماني رزين وقور بقدر ما يمكن التلاعب بالتورية في لفظ «فانا» أي المنزلة ، والذي يعني «الجمال» و«اللون» وأيضا «المنزلة» أو «المكانة» . وعلاوة على هذا فإن بالإمكان نقل النغمة بسهولة واتساق مع خط التورية إلى كلمات : «آه لهذه الحلاوة» بحيث تعني فقط «الطعام الطيب» . ويبدو الأمر وكأن هناك من يقول لك من فوق المنبر إن الله في اليوم الثامن للخلق . . . خلق دجاج كنتاكي المقلي . وهنا تكون رجفة المعرفة كافية للجمع بين موضوع رفيع القدر رزين المستوى وموضوع غبي . وهنا هجاء يماثل تماما الدراسة الزائفة لأصول الكلمات التي تختتم بها «الإبيزود» أو سلسلة الأحداث العرضية . ذلك أن إحدى خصائص الفكر البرهماني هي الإنتاج المستمر للإيتمولوجيات» ، أي للاشتقاقات اللغوية أو للدراسات المعنية بأصول الكلمات وتطورها التاريخي في الاستعمال ، وهي غالبا ما تكون دراسات اشتقاقية «إيتمولوجية» زائفة زاعمة أنها تفسر دلالة هذا الشيء أو آخر .

وهذه هي إحدى الفقرات التي يقارب فيها كتاب أجانا كثيرا الكوميديا بمعناها الواسع . ولكنها تحمل أيضا طابع التأمل والتعليق . إذ تقدم لنا الفقرة حدثا يبدو وكأنه مجرد حدث عرضي خلال مسار عملية التدهور وهو تقسيم الكائنات إلى جميلة وقبيحة ، علاوة على التورية والتلاعب بكلمة «فانا» المنزلة إلى منزلة رفيعة وأخرى وضيعة . بيد أن هذا حدث عرضي ترتبت عليه نتائج خطيرة بسبب الحمق والنهم . إنه رجع الصدى للتأمل في موضوع ملك باسينادي العاطل من المنزلة . ويتراءى على السطح فيما أظن عامل تذكرة وثيق الصلة ، وهو إشارة ضمنية إلى روح نظام مراتب الرهبان أنفسهم والمستمعين إلى القصة . إنهم من حيث المقارنة جماعة لا تمايز بينها . لقد خرجوا جميعا من بيوتهم إلى حياة بلا مأوى ، وجاءوا من

شعوب متباينة ، وأسماء متعددة . وعشائر مختلفة وعائلات كثيرة . ومن ثم فإن حمق الناس هو حمق أليق بالعالم وهو على نقيض النزعة اللادنيوية أو الروحية التي توحد شمل الرهبان وتؤالف بينهم في منزلة وحيدة حيث حياة بلا مأوى . ونلحظ أن هذه الفكرة التي عرضت سابقا ، يتردد صداها قويا مرة أخرى فيما بعد .

وتتوالى القصة بعد الحديث عن فساد الكائنات لتحدثنا من خلال أصلين آخرين لاشتقاقين لغويين أكثر زيفا . الأول يتعلق بالتعبير عن معنى شيء يشبه قولنا «واحسرتاه ، لقد ضاع كل شيء» . وبحلول هذا الوقت كانت الكائنات انحطت إلى مستوى العمل من أجل الحياة وذلك بزراعة الأرز . وتمادوا إلى حد تقسيم الأرض إلى ملكيات خاصة حتى بلغ بهم الأمر منتهاه ولم يعد بالإمكان تصور قدرتهم على الغرق أكثر من ذلك . ولكن وقع المحذور ، وغاصوا إلى ما هو أحط بسبب كائن نهم جشع استحوذ على قطعة أخرى من الأرض . أمسك به الآخرون وعنفوه وقذفوه بكتل من الأوساخ . بيد أن شخصا آخر حذا حذوه ، ثم ثالث ورابع ، وهكذا حتى سقط الجميع في جريمة سرقة بعضهم بعضا وتبادل التعنيف والتوبيخ واللوم . وإليكم ما فعلوه في هذا الصدد :

تجمعت الكائنات من هنا وهناك تجأر بالشكوى . لقد ظهر إلى الوجود الآن الكذب والسرقة والملامة والعقاب . تعالوا نتفق معا بشأن كائن واحد . وأن يكون قادرا على فض أسباب الغضب والإزعاج إذا ما حدث شيء يزعجنا ويثير غضبنا ، ويكون له حق انتقاد ما يراه جديرا بالانتقاد ، وأن يطرد بحق إذا ما كان الطرد ضرورة . وسوف نعطيه في المقابل نصيبا من الأرز .

وقصدوا أكثر الناس أناقة وجاذبية ، وأكثرهم إرضاء لغرور النفس ، وأقواهم نفوذا على الآخرين ، وقالوا له : «أنت أيها السيد الكائن ، لك أن

تغضب عن حق إذا ما وقع شيء جدير بأن تغضب بسببه ، وأن تنتقد عن حق ما هو أهل للانتقاد ، وأن تطرد عن حق حين ترى الطرد ضرورة» .

وأجاب : «لكم ما أردتم»[١٥] .

وتتابعت بعد ذلك سلسلة متلاحقة من الاشتقاقات اللغوية «الإيتمولوجية» الزائفة :

وبناء على اتفاق الناس يا فازيتا كانت عبارة «المتفق عليه الأعظم» هو أول تعبير يظهر [mahajana-sammato ⟶ mahasammto] .

والتعبير الثاني يا فازيتا هو «سيد الحقول» أو الخاطي ، وهو ثانية العبارات التي ظهرت إلى الوجود [Khettanam pati-Khattiyo] إنه يدخل السرور إلى النفس بالحقيقة يا فازيتا ، ومن هنا كان لقب : الملك هو التعبير الثالث في الظهور

[adhammena pare renjeti ⟶ Raja]

وهكذا يا فازيتا بدأت في النشأة الأولى دائرة الخطيين ، وفقا لهذه التعبيرات القديمة الأولية . لقد كانوا من بين هذه الكائنات وليسوا من أي كائنات أخرى . ولقد كانوا من نفس نوع هذه الكائنات وليسوا مختلفين عنهم . وحدث ما حدث وفقا للشكل ، ولم يكن في ذلك ظلم .

وإن كلمتي «ملك» و «محارب» من الكلمات المعروفة جيدا في بقية أدبيات بالي ومفهومة جيدا الآن . وإن هذه التوريات اللغوية ونشوة معرفة كلمات الحياة اليومية في استخدامات وأوضاع جديدة هي من المسائل الصريحة المباشرة . ولكن مصطلح «المتفق عليه الأعظم» هو مصطلح إشكالي ، لأنه لم يظهر بهذه الصورة في باكورة أدب بالي . إذن نسأل ماذا كان يعني؟ ما الذي تمت معرفته في ضوء جديد عندما سمع الرهبان هذه اللغة؟

أحسب أن بإمكاني أن أجعل بدايتي هي العودة إلى الظروف والملابسات التي أحاطت بكلام كتاب أجانا . إن الراهب الخطيب ومستمعيه يشتركون معا ، كما سبق أن أكدت ، في بعض القيم . وأريد أن أضيف الآن أنهم يشتركون أيضا في قدر من الخبرة الاجتماعية . واشتملت هذه الخبرة الاجتماعية على : أولا ، أنه عند مباشرة نظام الأخوية يتعين رد جميع المنازل والمراتب وجميع سبل الحياة إلى وضع واحد هو وضع الرهبنة . ثانيا ، إن نظام الأخوية يجري تنظيمه بعد ذلك وفقا لمبادئ متكافئة قائمة على التراضي - أو على الأقل وفقا لمبادئ أكثر عدلا وتوافقا مما هو سائد في المجتمع من حولهم . وتم التعبير عن المبادئ الأساسية بتأكيد شديد يعتمد نسيجه في جميع أسطر النصوص البوذية على التناغم والدعم المتبادل والاعتبار المتبادل .

ولقد كان النظير المؤسس لهذه القيم هو التماس حذر يصل إلى حد التدقيق الشديد في التفاصيل بغية الوصول إلى إجماع وتوافق في الرأي . ومن ثم فإن الأعمال الرسمية المتعلقة بنظام الأخوية مثل رسم راهب جديد أو تعيين راهب لأداء مهمة خاصة ، أو حسم نزاع ، إنما كانت تتم بناء على تراض إجماعي لجموع الرهبان . وإذا ما تحدثنا عن الأخوية البوذية باعتبار أن لها نظامها المميز ، نجد أن أول أشكال هذا النظام هو نظام أصر على توافر هذا التراضي الإجماعي باعتباره الأداة الرئيسية للحكم الجمعي (في اتساق مع حكم عملي للشيوخ يكون مسؤولا عن إدارة وتدبير شؤون الحياة اليومية) . ومن ثم ، وكما أشار ستيفن كولنز فإن العبارة الأكثر قابلية لأن تكون بديلا عن الأصل الاصطلاحي لعبارة «المتفق عليه الأعظم» إنما نجدها في تنظيم الأخوية الرهبانية حيث نجد كلمة ساماتا Sammata مع كلمات أخرى ذات علاقة ، كانت تستخدم لوصف تعيينات وممارسات يجري التصديق عليها بالموافقة الإجماعية(١٦) . ومن ثم فإن «المتفق عليه الأعظم» هو تحديدا راهب جرى تنصيبه وفقا لهذا النظام لأداء غرض

يكون غرضا مؤقتا في العادة . ويتردد هذا الصدى في كل ثنايا الفقرة حتى ختامها حيث يتم الاتفاق بشأن السيد الكائن ، ونجد أصل نشأة الخطيين إنما حدث «وفقا للشكل» بين ناس «من النوع ذاته» . معنى هذا ، وحسب تفسير كولينز وهو أكثر التفسيرات المتاحة قبولا ، فإن هذا الملك الخيالي الأول ، وهؤلاء البابوات الخطيين الأوائل الذين ورد ذكرهم في الرواية وفي التاريخ البوذي إنما يصفهم ويعبر عنهم مصطلح رهباني شرعي ، ويذكر المستمعين بنظامهم الرهباني .

ولكن ثمة بعدا آخر . إذ نجد نصا بوذيا شهيرا آخر يفسر نظام الأخوية قائلا إنه جاء على غرار نموذج نظام شعب من الخطيين يشبه تماما الساكيين . وأولئك هم الفاجيون Vajjis . وقد أدار هؤلاء جمهوريتهم تأسيسا على الإجماع والتناغم . إذ كان لقاؤهم على وئام وصفاء ، وينفضون على وئام وصفاء ، ويؤدون عملهم في وئام وصفاء»[١٧] . وكانوا مثل شعب ساكيا يتهددهم ملك مجاور . وانتهي الأمر بالاستيلاء عليهم وابتلاعهم . ولكن هذا الحدث المميز لم يرد ذكره في كتاب أجانا . ولكن لابد أن وقع هذا الغزو بعد اكتمال صياغة النص وأسهم الغزو ، شأنه شأن غزو شعب ساكيا ، في زيادة الوعي الاجتماعي والتاريخي على أوسع نطاق وهو الوعي الذي أثاره نص أجانا . إن الخطيين في نص أجانا ، وكذا «المتفق عليه الأعظم» كانوا أكثر جاذبية وإرضاء للنفس ، وأقوى نفوذا من ملك باسينادي القبيح الذي قليلا ما يعبأ به أحد . ومن ثم فإن سلطة باسينادي أبعد ما تكون عن السلطة «المتفق عليها» . ولكن الحاضر والمستقبل رهن يديه ونوع الملوك من أمثاله . وهكذا نجد إثارة العاطفة تأتي قريبة من السخرية في هذه الفقرة ، وإن أتت متثاقلة . ومصدر العاطفة آخذ في التلاشي سريعا أو قد اختفى تماما .

ترى هل كان «المتفق عليه الأعظم» يحظى ببعض الرواج في ذلك الوضع السياسي كذلك؟ ترى هل كان لقب ماهاساماتا

Mahasammata أو «المتفق عليه الأعظم» ، هو اللقب الذي اختاره شعب ساكيا لقائد اختاره هذا الشعب لنفسه ، كأن اختاره مثلا من بين أنداد في حكومة للأقلية؟ ربما . وهذا من شأنه أن يضيف عمقا جديدا للخطاب إذا ما كان افتراضا صحيحا . ولكننا ببساطة لا نعرف .

بيد أن القصة الأصلية هي يقينا مجرد تعليق سياسي خالص ؛ ذلك لأن المتحدث ما أن فرغ من الكلام عن أصل ونشأة الخطيين حتى تحول إلى الحديث عن البرهمانيين . لقد بدأوا ، فيما يبدو ، وسط بعض الموجودين الذين لاحظوا أنه قد ظهرت إلى الوجود الآن السرقة والملامة والكذب والعقاب والطرد . وطبعي أن الطرد كان إجراء جديدا آنذاك يأتي بأمر السيد الكائن ذي الجاذبية وصاحب النفوذ . وقررت هذه الكائنات التخلص من العادات الشريرة وغير المجدية وذلك بالذهاب إلى الغابة للتأمل داخل أكواخ من أغصان الشجر . وها هنا نجد تورية واضحة صريحة وإن بدت بعيدة باستخدام عبارة «الخلاص من» وكلمة البرهمانيين (bahenti ⟶ Brahmana) ، وتستخدم الفقرة أيضا المصطلحات اللغوية البوذية ، الأمر الذي يردد بوضوح صدى ممارسات نظام الأخوية ويعرب عن وجهة نظره . زد على هذا أن وصف الأشخاص في طريقهم إلى الغابة وقد خلفوا وراءهم كل مستلزمات منزلية وشعائرية خاصة بالبيت البرهماني ، والعيش في قرى حيث يستجدون الصدقات إنما هو وصف يشتمل على أطول وأصرح اقتباس مأخوذ عن نص برهماني . وإن هذا المزج بين اللغة البوذية وبين الاقتباس البرهماني إنما يعني اطراد نزوة السخرية ، التي تبرز على السطح كثيرا جدا في الأسطورة الأصلية .

وهكذا ، نشأ في البدء المجاهدون والمتأملون . ولكن تبين أن بعض هؤلاء لا يقوى على تحمل حياة الزهد . لهذا استقروا حول القرى وشرعوا في تجميع نصوص برهمانية . وهؤلاء المجاهدون المتقاعسون

الذين عجزوا عن أن يكونوا متأملين Jhayaka ، أصبحوا «مرتلين» أو «غير متأملين» ajjhayaka : «مرتلون» للأدب البرهماني ، أي البرهمانيون المعروفون لنا الآن . وتم الاتفاق على أن يحتلوا أدنى المراتب آنذاك يا فازيتا ؛ ولكن ذهب الظن الآن إلى أنهم هم الأفضل(١٨) . وهكذا تم إخراج البرهمانيين وباتوا مرفوضين . ولم يكن المزارعون والعبيد أفضل حالا . إذ كان المزارعون أشخاصا مارسوا الجنس ومختلف أنواع التجارة ، بينما عاش العبيد على القنص ـ والمعروف أن تعاليم البوذية لا تعترف بأي من هذه الأنشطة . ولكن المنازل الاجتماعية الأخرى فإنها تنجو من هذا الوضع بصعوبة ، بينما يكون وضع المجاهدين والخطيين أحسن حالا .

وتنتهي القصة هنا ، ويعود بوذا بعدها إلى قضايا وموضوعات سابقة ليتحدث عنها بأسلوب الوعظ والتصنيف والفكر القياسي . إن أي امرئ من أي منزلة اجتماعية يمكنه أن يصبح راهبا . ولهذا فإن دائرة الرهبان تتألف من «أربع دوائر» للمنازل الاجتماعية . وإن أي امرئ من أي منزلة يمكنه أن يحيا حياة أخلاقية أو شريرة . ولكن يمكن لأي امرئ من أي منزلة أن يصبح راهبا ويتحرر . . . وهكذا . ونلحظ في هذه الفقرات الأخيرة أن الإطار يمضي بعيدا ويزايله الدفء السابق ، أو على الأقل يتلاشى الحنين إلى منزلة الخطيين وأسلوب حياة الساكيين . ويتعين في ضوء هذا الكلام التأكيد أكثر وأكثر على المعنى الضمني لكلمة «فقط» في النظم الختامي التالي الذي يقول :

«الخطيون هم الأسمى بين هذا الشعب ،

المؤمن (فقط وعن حق) بالنسب .

ولكن الأسمى بين الأرباب والناس

هو من يفيض حكمة وفضيلة» .

وبهذه الكلمات يكون ختام نص أجانا ـ سوتانتا Agganna-Suttanta . هكذا يا فازيتا تكلم بوذا ، وهكذا استشعر البهارافاجيون Baharadvaga سرورا ، وكان سرورهم عميقا بما قاله لهم .

العالم في مـرآة

لو تأملنا لحظة نص أجانا باعتباره بيِّنة وشاهدا ، وباعتباره وثيقة تاريخية تعكس عالمها سلبا ، كما تعكس مرآة معلقة على حائط المشهد العابر أمامها . فإن هذا العالم سيبدو بوضوح شديد عالما في تحور ، وعالما في تحول مستمر . وإن أحد هذه التحولات هو الانهيار الممتد البطيء لنظام اجتماعي وسياسي قديم ، وكذا ظهور دول ملكية تحولت فيما بعد إلى إمبراطورية . وهكذا ارتبطت شعوب سهول نهر الجانج ببعضها البعض ، واعتمد رباطها على ما أسماه وولف نظام الإنتاج الخراجي . إذ في هذا النظام يستخلص الحكام لأنفسهم فائضا من رعاياهم عن طريق التهديد أو ممارسة القوة العسكرية . ويتجاوز مثل هذا النظام الإنتاجي أي مجتمع بذاته منفردا ، أو ثقافة أو شعبا : وخير شاهد على ذلك شعبا الساكيين والفاجيين Sakyas and Vajjis . وهذه العلاقات الجديدة ليست موضوع الحديث الصريح في نص أجانا وإنما هي في واقع الأمر سداة نسيجها .

والتحول الآخر الذي لم يأت ذكره صريحا بتاتا ، ولكنه يمثل في الوقت ذاته لحمة نسيج أجانا هو ظهور واستقرار نظام الأخوية البوذي . إذ قبل وصول بوذا كانت هناك يقينا جماعة مفككة من المجاهدين تتجاوز حدود الفئة الاجتماعية وسادتها دون شك نزاعات وخصومات . ولكن بوذا ترك بعد وفاته معلما جديدا يميز المشهد يتمثل في مؤسسة جديدة وأنواع جديدة من العلاقات . وكانت بعض تلك العلاقات جزءا

من النظام الأخوي ، ولكن بعضها الآخر كان خاصا بالمجاهدين والمجتمع المحيط بهم .

وليسمح لي القارئ بأن أمضي بهذا الرأي خطوة أبعد من ذلك . إن الطبيعة المتحورة المميزة للعالم التي انحرفت عن مسارها في نص أجانا ما هي إلا الوجه الآخر للعملة . والوجه المقابل هو الطابع التعددي للعالم . وعلى الرغم من أن النص مؤلف من وجهة نظر متماسكة نسبيا ، ومما قد يسميه أرفنج جوفمان «نظاما شاملا» إلا أنه مع هذا يصور نظام الأخوية والرهبان في علاقتهما بالنظم الأخرى ، التي تجسد ممارسات وقيما مختلفة ومتعارضة مع بعضها البعض . حقا إن الرهبان البوذيين إنما يمثلون ، بشهادة نص أجانا ، رأيا موحدا عن الآخرين في العالم . وحقا أيضا إنهم يلتمسون ما يمكن أن نسميه الانتصار بفضل العمومية ، أي يلتمسون انتصارا فكريا تأسيسا على تفسير أو تفنيد آراء واتجاهات الآخرين : أي باختصار الانتصار بناء على ما يبتكره كل امرئ من شكل خاص بفكره القياسي وطرحه ضمن حجج للدفاع عنه . ولكن ليس معنى هذا أن البرهمانيين بعامة قد انضموا إلى نظام الأخوية ، أو أنهم تلاشوا في واقع الأمر وحقيقته . وإنما الأمر على النقيض ؛ إذ كلما أصبح البوذيون أكثر رسوخا وتشددا قوي عود معارضة البرهمانيين واليانيين وكل الطوائف والعقائد الأخرى القائمة وسط هذه الحضارة الابتكارية . لقد اشتمل هذا العالم على مراكز كبيرة ، ولكن لم يوجد به مركز واحد أو سلطة واحدة تحدثت إلى الجميع وباسمهم .

بيد أننا ، علاوة على هذا ، إذا ما نظرنا عن كثب إلى نص أجانا يمكن أن يتبين لنا ، أنه يتألف من تلك الكثرة وهو ما يمثل معنى مهما بالنسبة له . أو لنقل بلغة أكثر تحديدا إنه مؤلف من علاقات نظام الأخوية والرهبان في تعارضها مع الآخرين وخصومتها معهم . ولنتأمل للحظة القصيدة الختامية : إنها عبارة تقرر التفوق ، ولا نجد

شيئا أو شخصا يمكن الزعم بأن المقارنة الضمنية تستهدفه مما قد يفرغها من المعنى . وبالمثل فإن الحديث عن طبيعة نظام الأخوية ، ووصفه بأنه دائرة واحدة من الناس الذين نشأوا أصلا داخل دوائر أربع للمنازل الاجتماعية إنما لا نستطيع أن نتبينه إلا تأسيسا على المقارنة . ومن ثم فإننا إذا استطعنا أن نجري تجربة فكرية قاسية نزيل معها من نص أجانا كل آثر للوعي بالذات وبالآخر فإنه لن يتبقى أي شيء آخر .

وهذا هو الطابع التفاعلي المميز لنص أجانا . ولا ريب في أن التفاعل هنا مختلف تماما عن التفاعل بين السيد س الراوي وبيني . لقد كان هذا التفاعل من النوع الأول ، مباشرا ، وقائما على المواجهة في اللقاء وفي تبادل الرأي . ولكن التفاعلات في نص أجانا فهي على النقيض من نوع يمكن أن نسميه «التفاعلات المفصلة في وحدة متكاملة exploded interactions . والصورة التي في ذهني الآن هي صورة الرسوم الميكانيكية لإحدى الآلات ، ولتكن دراجة طفل ، ويستخدمها أبوان أخرقان دليلا لتجميع أجزائها . ومن ثم فإنهما يعرضان الآلة وكأنها في لحظة انفجار وتفككت أجزاؤها وانفصلت بعضها عن بعض . ولكن الأجزاء لا تزال بفضل الصواميل والمسامير مرتبطة بعضها ببعض في وضع سليم حسب علاقة كل جزء بالآخر في الوضع الصحيح .

ومن ثم فإن التفاعل المفصل المحوري داخل وحدة متكاملة الذي نلمسه في نص أجانا ، هو ذلك التفاعل بين المستمعين للخطاب وبين بوذا . حقا إن المستمعين لا يلتقون بوذا حقيقة ويستمعون إليه ولكن الرهبان هم الذين ينقلون الخطاب . ولكن يمكن القول إنهم تأسيسا على معنى متخيل حيوي وواسع النطاق ، إنما يقفون وجها لوجه قبالة سلفهم العظيم : إنهم موجهون نحوه تماما مثلما يتعلم رهبان اليوم أن يتوجهوا بأنفسهم نحوه ، باعتباره المعلم والمدرس عندما يقدمون واجبات الطاعة والتقدير لصورته . وتطوف بخاطري الآن فكرة قالها

بنيديكت أندرسون تفيد بأن الدول ـ الأمم الحديثة إن هي إلا «أمم متخيلة» . ويرى أن مواطني الدولة ـ الأمة إنما يتخيلون أنفسهم من خلال وسائط الإعلام المختلفة ، وكأن الأمة جميعها هي مجتمع قائم على المواجهة الصريحة . وإن هذا التصور للذات وللآخر ، حتى إن كان الآخرون ليس لهم ـ ولن يكون لهم ـ حضور مباشر إنما يساعد على خلق معنى حقيقي وفعال لقومية الأمة . كذلك ، وبناء على السبب نفسه ، فإن التفاعلات المفصلة في وحدة متكاملة لنص أجانا ووضعها ، إنما تفضي إلى خلق معنى ضمني مشترك لنظام الأخوية ولمعلمه يتجاوز أي تجمع راهن ويواجه العالم الأوسع نطاقا .

وأحسب أنه من المعقول أيضا أن نتوسع أكثر في فكرة التفاعل المفصل داخل وحدة متكاملة . فالجمهور يرتبط ببوذا ، ولكنه بعد ذلك ، ومن خلال قوته (الروائية) يكون إما شاهدا أو مواجها لسلسلة شخصيات أخرى : الأقارب البرهمانيين وباسينادى ، والساكيين والأشخاص من بقية الموجودات . والتفاعلات التي يقال عنها هي تفاعلات غير مباشرة تقع بين أشخاص لم يسبق أن التقى بهم المستمعون ، بل إن بعضهم لم يكن له وجود قط . ويمكن القول من وجهة نظر أدبية خالصة ، إن الطريقة التي تم بها تصوير هذه الشخصيات وعلاقاتها هي طريقة فنية ومركبة . فالمزج بين الحقيقة والسخرية ، وكذا بين الحديث المباشر والدلالات الضمنية غير المباشرة هو عملية معقدة . ولهذا فإن الشخصيات وعلاقاتهم يكتسبون بوسيلة أو بأخرى ، حيوية ، وتتهيأ أمامهم احتمالات عديدة . ويبدو الأمر وكأن جمهور المستمعين يتأملون على نحو مباشر وبسيط عالما يتعرفون على حقيقته .

وبهذا المعنى يكون مهما بطبيعة الحال ، إدراك أن التفاعل بين سيدهاساجار وصاحب الثور كان أيضا نوعا من التفاعل المفصل الأجزاء ولكن في وحدة متكاملة . حقا إن قصة سيدهاساجار كما رواها

لي السيد س ، وكذا نص أجانا كما روته أجيال الرهبان ، كل يمثل قطبا مستقلا . القصة قصيرة وتلقائية وتبدو عاطلة من الفن ، بينما النص طويل خصب بمعانيه وفني البناء . بيد أن كلا منهما يمسك مرآة تعكس عالما بعيدا عن موقف المتحاورين . ويفرض كل منهما على المستمع صلة وثيقة تربط بين هذا العالم البعيد وبين العالم الحالي .

المرآة التي تعكس العالم

يعتبر نص أجانا من هذه الزاوية أبعد من أن يكون وثيقة ، أي مرآة مثبتة سالبة . وإنما هو أداة ، مثلما تكون المرآة أداة حين يمسك بها شخص ما أمامك لترى ما إذا كنت راضيا عن قصة الشعر ، أو لكي ترى المرأة بقعة من أحمر الشفاه على أنفها . إنها مرآة ابتكرها الناس ليستخدموها إزاء آخرين لغرض في أنفسهم . والغرض في هذه الحالة هو التثقيف والإعلام ، وتقديم تأويل للحقيقة الروحية داخل تفسير لعالم نهر الجانج ، بكل شخصياته وحبكاته المميزة وفيض أحداثه . ولقد نشر نص أجانا وروج صورة من صور الفهم الاجتماعي .

ولكن ما هي طبيعة هذا الفهم؟ إن جزءا من هذا الفهم يمثل من ناحية إحدى خصوصيات أشخاص وأماكن محددة لها مميزاتها : سافاتي وبوذا وباسينادي . ولكن جزءا من البراعة الفنية في نص أجانا يتألف من أسلوبه في الانطلاق من هذه الشخصيات المحددة إلى أنماط أخرى أكثر عمومية . مثال ذلك أن فازيتا وبهارادفاجا على سبيل المثال قد وردا باسميهما ، ولكنهما في الحقيقة نموذج ، إنهما نموذج للبرهمانيين الصالحين من وجهة نظر بوذية ، أعني برهمانيين راغبين في دعم نظام الأخوية أو الانضمام إليه . كذلك فإن اسم باسينادي له خصوصيته ، وكذا علاقته مع شعب ساكايا علاقة لها خصوصيتها .

ولكنه مهم أيضا من حيث علاقاته العامة باعتباره ملكا في نظر المثل الأعلى العام عند الخطيين ، وأيضا في نظر المثل الأعلى للمجاهد الحقيقي . وهكذا فإن الفهم الذي شاع وانتشر ، ليس كما أكدت سابقا فهما خاصا بأحد الأرباب ، أو فهما خاصا بحدث تاريخي بعيد . إنه على الأصح فهم كاف لتوجيه راهب في خضم الأحداث ليعرف المسار ويتحرك بمسؤولية وحساب ، مستعينا بوعي اجتماعي ملائم ، وليكون هذا كله بعض تكوين شخصيته كراهب . (وهذا الوعي ليس هو ذاته الوعي الذي تحدثت عنه في تفسيري له ؛ ذلك لأن الرهبان يتعين عليهم أن يكونوا رهبانا لا مؤرخين أو أنثروبولوجيين) . ومن ثم ، وفي ضوء ما سبق ، فإن تلاوة نص أجانا كانت جزءا من فيض أحداث عالم نهر الجانج ، وعملا من بين أعمال أخرى عديدة يؤديها الناس في تفاعلهم مع آخرين . وبذا تقع أحداث الحياة .

وكم هو يسير أن ترى تأسيس نظام الأخوية والتكوين الجمعي لنص أجانا والنصوص المرتبطة به باعتبارها جميعا أعمالا ابتكارية تسهم في عملية التحول . بيد أن هذا يثير تساؤلا آخر . إن نص أجانا له حياته الآن مثلما كانت له حياته آنذاك . كيف لنا أن ننظر إلى شيء أمكن الحفاظ عليه لأكثر من ألفي عام ، على الرغم من أنه كان في البداية يتحلى بنضارة الجدة وحداثة العهد؟ أليس لنا الحق في النظر إلى نص أجانا باعتباره مقترنا الآن ليس فقط بالتحول والابتكارية ، بل أيضا بتراث وحالات ركود؟ حقا إنه لأمر طبيعي أن أي شيء يمكن أن يغدو مبتذلا وموضع تسليم عام ومكرر ومعاد إلى حد السأم . وإن أي شيء مآله إلى أن يبدو تقليديا ومعلما ثابتا في فيض الأحداث الاجتماعية . ولكن مصير نص أجانا ذاته مصير له دلالاته ومغزاه ، ذلك لأنه أدى إلى ظهور سلسلة طويلة من التحولات والتبدلات والأعمال الابتكارية .

إننا من ناحية لا نجد أثرا فيما يلي من أحداث التاريخ للمثل الأعلى الخاص بالخطيين الجمهوريين ، أو للعقد الاجتماعي الذي قالت أسطورة النشأة الأولى إنه أدى إلى ظهور أول ملك في الوجود . لقد اختفت جمهوريات الأقليات من مسرح أحداث الهند . وربما حدث هذا عقب وفاة بوذا بقليل . ويمكن القول في هذا الشأن ، إن نص أجانا أصبح إجمالا ثاويا بين مجموع الأدبيات البوذية المنقولة : إذ لابد أنه حظي بقدر من الرواج في بداية عهده ، ولكنه فقد قوته . وقليلا ما نجد من يقتبسه كاملا .

ولكن لم تكن هذه إطلاقا النهاية وفصل الختام . إذ على الرغم مما أصاب النص من كمون ألقى به في طي النسيان ، استعادت إحدى شخصياته استعادت وجودها وقوتها ، وهي الشخصية التي حظيت بالتمجيد باسم «المتفق عليه الأعظم أو ماهاساماتا Mahasammata» . وكم هو مستحيل تتبع الآثار الأولى لنشأته . ولكننا نستطيع أن نقول شيئا عن وصفه : لقد ظهر في إطار أدب بوذي تشكل داخل نظم ملكية بوذية . ذلك لأنه مع اطراد التحولات في الحضارة الهندية نشأت ونمت ملكيات بوذية من بينها الإمبراطور العظيم أسوكا Asoka الذي ازدهرت إمبراطوريته في القرن الثالث ق . م . وكان النظام الأخوي البوذي شديد التلاؤم مع هذا التغير . كذلك كانت القصص ملائمة تماما لكي تروي عن ملكية بوذا وحظيت بالقبول والرواج . ونجد من بين هذه القصص قصة جديدة وذات طابع جديد إلى حد ما هي قصة أول إمبراطور يحكم شعب ساكيا واسمه ماهاساماتا Mahasammat ، جد بوذا والسلف الأول لأسرة الملوك المعروفة باسم «العائلة الشمسية» . وتناولت القصة هنا ماهاساماتا بتطويرات بارزة ذات دلالة ، سواء بما أضفته عليه من مظاهر تجميل لشخصه أو مظاهر أهمية لشأنه . والجدير بالملاحظة أن التاريخ الهندي عن مثل هذه القصص تاريخ

مبهم غامض . ولكن نعرف أن أسوكا أوفد بعثة بوذية إلى سري لانكا التي أضحت أيضا مملكة بوذية على رأسها ملوك أبوا أن ينسبوا أنفسهم إلى أحد غير الإمبراطور ماهاساماتا نفسه .

واستمرت شخصية ماهاساماتا في الازدهار وبذر الجديد من القصص في أطر جديدة . وانتقلت بوذية سري لانكا إلى بورما . وهناك كما يلحظ روبرت لينجات تحول البراهمة البوذيون في بورما ذوو العقيدة الوثنية ، في القرن الحادي عشر إلى ما كان عليه رهبان سري لانكا ؛ أعني تحولوا إلى نساخ وكتبة ومثقفين وظيفتهم دعم نظام سياسي ملكي . لقد كانت مهمتهم على سبيل المثال ، صياغة القانون المحلي والبحث عن سابقة ما تتصف بالأصالة ينسبون إليها الصياغة التشريعية الجديدة . وتذكروا هناك ماهاساماتا . وكما يقول لينجات :

ماهاساماتا أول ملوك العالم ، اختاره شعبه ليضع نهاية للفوضى والاختلاف . إنه وحده وضع عناصر الحل . ومن ثم كانت من أسباب الإغراء بالضرورة نسبة المبادئ الأساسية (للقانون المحلي) إلى ماهاساماتا . . . ولكن يتعين أن يبقى ماهاساماتا أسمى من أي نموذج لملك عادل ، وإنمايمكن فقط أن يكون الشارح للقانون . وهكذا استطاع المؤلفون بعد أن أدركوا مغزى الأسطورة أن يستكملوا مهمتهم على النحو اللائق . اعتبروا ماهاساماتا مستشارا ، والذي يحمل في موضع آخر صفة الناسك البرهماني مانو Manu . . . وتخيلوا أن ذلك الحكيم قد قام في السماوات العلا وبلغ كاكافالا Cakkavala ، أي السور المحيط بالعالم المنقوش عليه بأحرف عالية بارتفاع قرون الثور ، القانون الحاكم لهذا العالم . وإن هذا النص من الشريعة الذي يستظهره من الذاكرة الناسك مانو قد تم إثباته في «القانون المحلي المدون»[١٩] .

وهكذا نجد أهل سري لانكا حتى ماضيها القريب ، وكما لحظ الباحث الأنثروبولوجي إس . جي . تامبياه ينظرون إلى ماهاساماتا باعتباره مؤسس نظام الطوائف الاجتماعية ؛ كما يرجعون المنزلة المنحطة

لبعض الجماعات داخل الطائفة (الرفيعة المحلية) إلى مرسوم صدر عن هذا الملك الأول»[٢٠] .

لقد استخدمت نص أجانا لأصور التحول والابتكار في حياة البشر ، ولأوضح كيف يستخدم الناس القصص لابتكار أشكال اجتماعية جديدة . ولكن نص أجانا جرى استخدامه أيضا لغرض مناقض ألا وهو الدفاع بالحجة ، من أجل ما سميته هنا نظرة «أصداف البحر» عن الثقافة والمجتمع . وتأسيسا على هذه النظرة التي يعتنقها ويدعمها إس . جي . تامبياه نفسه فإن نص أجانا هو الأسطورة الجادة غاية الجد المؤسسة للملكية البوذية . وإن معناه ، حسب هذه النظرة في سري لانكا المعاصرة إنما يتجاوز موضوعيا أحداث التاريخ ، كما يتجاوز فوارقها المعترف بها ، إذ يظل هو ذاته مثلما كان في الهند القديمة . إنه ، حسب رأيه ، قصة تحكي الأصل المقدس لنشأة الملكية وموافقة بوذا على النظام الملكي . ويمضي تامبياه مؤكدا أنه حسب هذا المنظور يبين لنا أن الأمور لم تتغير .

ولكن لا سبيل إلى الموافقة على صحة هذا الرأي ، ذلك لأنه يدحض ويكذب حتى أبسط تفسير لكلمات نص أجانا ، ويغفل التحولات الفريدة التي طرأت على مصطلح ماهاساماتا . إن قراءة متأنية وعن كثب لنص أجانا سوف تبين لنا أن النص يقف دليلا ليس على وجود نمط ثقافي ساكن أبدي بشكل ما يردد ذات الأصداء على مر العصور ، بل هو دليل على الطابع العام للحياة الاجتماعية ، وهو طابع تعددي يتعذر عليه الثبات والتوقف .

***

الفصل الثامن

بُعبُع العلم

ليسمح لي القارئ بأن أوجز ما ذهبت إليه حتى الآن . لقد بدأت ببيان أن تفسير قابلية البشر للتغير أصعب مما كنا نظن . فنحن لسنا مجرد حيوانات تصوغها مجتمعاتها وثقافاتها في قوالب على نحو سلبي كل في إطاره . بل إننا أيضا نصنع مجتمعاتنا بفعالية ونشاط ، ونعيد صناعتها بما نصوغه من أساليب جديدة للحياة . ويستلزم هذا قدرات ذات فعالية وتأثير تثير الإعجاب . ولهذا دفعت بأننا طورنا تلك القدرات ، وهي القدرات التي لخصتها في عبارة الروح الاجتماعية . وتشتمل هذه القدرات على الذكاء الاجتماعي والوعي المكثف بالذات وبالآخر وبالابتكارية والفكر الروائي . وهذه جميعها تمثل الطبيعة البشرية المشتركة التي تشكل أساسا لقابلية التغير الاجتماعي والثقافي .

واستطلعت في الفصول الثلاثة الأخيرة هذه القدرات ودلالاتها . وأعطيت أولوية وأسبقية للفكر الروائي لأنه لم يحظ بدراسة كافية من حيث هو ، علاوة على أنه يوجز الروح الاجتماعية البشرية على النحو الذي يتيح للناس ، إمكانية العمل وهم على وعي بفيض الأحداث الغارقين فيها . وأوضحت كيف أن عالمنا الاجتماعي ومعارفنا بالعالم الاجتماعي في تفاعل شامل . وأبرزت كذلك الطبيعة التحولية للخبرة

البشرية ـ أو إن شئنا عبارة أخرى قلنا ما لدينا من خصوبة إبداعية فريدة تميز الأشكال الاجتماعية ـ وكيف أنها وثيقة الصلة بهذه الخاصية التفاعلية .

وهكذا عالجت ولو بطريقة تخطيطية عادة مساحة كبيرة من دائرة المسائل التي تؤلف في مجموعها ، مشكلة علم الأنثروبولوجيا والبشرية من حيث هي وحدة في تنوع . وأتجه الآن إلى المساحة الباقية وأعني بها مسألة علم الأنثروبولوجيا ذاته .

لعل خير وسيلة للتعبير عن المشكلة ما يلي : علم الأنثروبولوجيا ابتكار إنساني شأن سبل الحياة والفكر الأخرى التي ناقشتها هنا . ويعيش أيضا داخل صورة للحياة تتصف بأنها مبتكرة ومتغيرة ولها خصوصيتها المميزة . ويشكل كذلك جزءا من الفيض المتحول للخبرة الاجتماعية البشرية . ويعتبر في ميزان العلوم طائفة حديثة العهد ومحدودة المجال من المؤسسات ، والأفكار التي بدأت تضرب بجذورها منذ أواخر القرن التاسع في بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا ؛ ثم ازدهر خلال القرن العشرين . إنه بعبارة أخرى يشكل أساسا نتاجا لوضع محدد في زمن محدد ، ألا وهو مجتمعات النظام الاستعماري والنظام الاستعماري الجديد على شاطئ شمال الأطلسي ، مثلما أن البوذية واليانية نتاجان لوضع مغاير .

ولكن عملا مثل هذه المقارنة الآن من شأنه أن يقوض قدرا كبيرا من الثقة التي يستشعرها كثيرون من الأنثروبولوجيين في كتاباتهم . حقا إننا إذا ما أخذنا الأمر إلى غايته فإنه سوف يقوض القسط الأكبر مما قلته هنا . إذ لو نظر علماء الأنثروبولوجيا إلى أنفسهم باعتبارهم فقط شكلا واحدا من بين أشكال أخرى كثيرة للحياة ، وأنهم مجرد إمكانية بشرية علاوة على إمكانات أخرى . . . إذن كيف يتسنى لمثل هذا الإطار المحدود أن يتحدث عن وباسم أنواعنا المتباينة ، في

مجموعها ما لم يكن حديثه بدافع من غطرسة مطلقة ولا أساس لها؟ ترى ما الذي يبرر الثقة في أن علماء الأنثروبولوجيا لديهم شيء خاص وموثق يمكن أن يقولوه بينما هم أنفسهم غالبا ما يؤكدون على أن المعرفة نسبية من حيث علاقتها بوضعها التاريخي والثقافي؟ وهذا سؤال كثيرا ما أثاره الباحثون . إنه حقا سؤال أصيل في طبيعة المبحث العلمي ، وملائم تماما ، ذلك لأنه يتعين على علماء الأنثروبولوجيا بحكم فنهم البحثي أن يرتابوا في فروضهم الأولية . إذن كيف لهم من دون هذا أن يتعلموا النظر بوضوح إلى الفروض الأولية التي يسوقها الآخرون؟ ولكن حدث خلال العقد الأخير ، أو ما يقرب من ذلك ، أن أثارت المشكلة شكوكا أكثر شمولا وإثارة فيما يتعلق بقيمة وطبيعة المشروع الأنثروبولوجي .

وتمركز هذا الشك حول هذا الجهد الجمعي الموضوعي الذي يؤلف القطاع الأغلب من علم الأنثروبولوجيا ، وأعني به الإثنوجرافيا . وعلم الإثنوجرافيا يمكن وصفه بأنه المبحث الذي يضع خارطة لتنوع الحياة الاجتماعية البشرية . إنه «أرشيف» أو مستودع سجلات الإمكانات البشرية ، الذي يزودنا بمعارف عن التنوع الفعلي الذي كان مستهل كتابنا هذا . ويتمثل القطاع الأكبر من هذا الأرشيف في صورة حزم كبيرة ، أعني دراسات تسجيلية تؤلف كتبا عن هذا الشعب أو ذاك . والفكرة هنا هي أن أي أسلوب من أساليب الحياة هو أسلوب مركب ، ومتداخل الجوانب على نحو معقد ودقيق بحيث يستلزم الأمر معالجة مكثفة للكشف عن تفاصيله . وعلاوة على هذا فإن هذه الدراسات التسجيلية إنما تنبثق بدورها من دراسة ميدانية مستفيضة وتفصيلية نسبيا ، إذ تمثل دراسة مكثفة لجماعة صغيرة إلى حد ما . وتجرى هذه الدراسة على أساس علاقات مواجهة مباشرة تمتد لفترة قد تتجاوز الأشهر إلى سنوات . ويبدي جورج ستوكنج ملاحظة في هذا الصدد فيقول : «هذا الأسلوب في البحث والتقصي يتجاوز كثيرا مجرد

جمع البيانات . ذلك لأنه يركز القيمة كلها في «البحث الميداني ذاته ، باعتبار أن الخبرة التأسيسية ليس مناطها فقط المعارف الأنثروبولوجية بل الباحثين الأنثروبولوجيين أيضا»[1] .

ويتعلق الشك ، من هذا المنظور ، بجانبين من العمل الإثنوجرافي . إذ يجب من ناحية ألا يقتصر على عمليات الحصر والإحصاء وسرد هذا أو ذاك من جوانب حياة الناس ـ حيازتهم من الأراضي ، وحجم العائلات ونوع الغذاء . . . الخ ـ بل يتعين الإلمام بالكيفية التي يرتبط بها الناس بعضهم ببعض . ولعل أفضل وسيلة لذلك ، وهي الوسيلة الوحيدة في الحقيقة ، هي الارتباط شخصيا بالناس كعضو مسؤول داخل الوضع الاجتماعي . ويوصف هذا النهج غالبا بعبارة «الملاحظة المشاركة» participant observation ، وإن كنت أفضل تسميتها «التعلم من خلال المعايشة» engaged learning وذلك حتى ندرك طبيعة العملية في تداخلها ونفاذيتها بشكل حتمي لا مناص منه . ويتعلم الباحثون الأنثروبولوجيون كيف يحكم الناس على بعضهم بعضا من خلال الحكم على أنفسهم ، أو من خلال كونهم جزءا وثيق الصلة بالمشهد الذي يستجيبون له ويتفاعلون فيه على نحو مباشر وصميمي وروحي مع أحكام الناس عن بعضهم البعض ، وإن جاء هذا التفاعل غالبا مقترنا بحالة من القلق والحيرة . ولهذا يجد الباحثون الأنثروبولوجيون أنفسهم مضطرين إلى تعلم شيء عن الأحكام الجمالية ، بنفس الطريقة التي يتعلم بها الأطفال مستخدمين ذات الأدوات والمعدات .

وبناء على هذا تبدأ المعارف الأنثروبولوجية كمعارف شخصية عن ناس محددين في مكان بذاته وفي وقت بعينه . ويمكن اعتبار هذا مظهر قوة . بيد أنه أيضا هدف للاعتراض بحجة أنها ، وهي معارف شخصية فقط ، معارفك أنت وحدك ، ومن ثم ليست بالضرورة معارف صحيحة عن الآخرين . ويعكس هذا بصورة دقيقة ومصغرة حالة الريبة

بمعناها الأشمل ، إذ يقال إن علم الأنثروبولوجيا هو معارف مجتمعك ، ومن ثم فإنه ليس معارف صحيحة لكل شخص في كل زمان .

ويمتد هذا الشك أيضا إلى منتجات العمل الميداني والدراسات التسجيلية للمحفوظات «الأرشيف» الإثنوجرافي . ومناط الأمر هنا أن هذه الدراسات التسجيلية تم تسجيلها بأسلوب خاص يؤكد بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، أن الباحث الأنثروبولوجي قد عايش وأدرك فعلا ما يكتب عنه . بيد أن هذا يجعل مبحث الإثنوجرافيا محط اعتراض ، بحجة أن ما نلمسه فيه من معقولية هو أمر غير واقعي وإنما مجرد معقولية أدبية . والملاحظ أن هذا الاعتراض بدا أكثر قبولا وتصديقا بعد أن سادت الحياة الفكرية في شمال الأطلسي ، أساليب تحدثنا عن التفكيكية وما بعد الحداثة . إذ يقضي هذا النهج بأن الكتابات الإثنوجرافية إنما تكتسب مصداقيتها نتيجة إقناع الكاتب لقرائه ، على حد قول جليفورد جيرنسي «بأنهم نفذوا بالفعل . . . إلى صورة أخرى للحياة ، وأنهم . . . حقا كانوا هناك»[٢] . وتأسيسا على هذا تتراءى الإثنوجرافيا وكأنها ثمرة خيال (محض) وتفاعل بين القلم والورقة أكثر من كونها ثمرة خبرة حقيقية . ويكتب جيرنسي في هذا الصدد ويقول الإثنوجرافيا مثل ميكانيكا الكم Quantum أو الأوبرا الإيطالية ، هي نتاج الخيال وإن كانت أقل إسرافا من الأولى وأقل منهجية من الثانية . وإن المسؤولية فيما يتعلق بعلم الإثنوجرافيا أو الثقة به ، لا يمكن أن نضعها إلا على كاهل الروائيين دون سواهم (عظماء الماضي من علماء الأنثروبولوجيا) الذين راودتهم أحلام النهوض به[٣] . وسوف أتناول في الفصلين الأخيرين هذه الاعتراضات تناولا جادا ، باعتبارها تضرب في صميم المشروع الأنثروبولوجي مثلما هي موجهة ضد فهم الباحثين الأنثروبولوجيين للتباين البشري .

وسوف أسوق حجتي بعامة على النحو التالي . نعم يرتكز البحث الأنثروبولوجي على الخبرة الشخصية ، بل ويرتكز حقيقة على

القدرات الذاتية . وهذه القدرات هي ذات القدرات التي تتيح للناس الارتباط والاندماج في الحياة الاجتماعية ، وتعلم المعايير الجمالية كأنهم أطفال في أول الأمر ، أو تتيح لهم تعلم أو ابتكار معايير جمالية جديدة أو أشكال حياة ، وهم في سن النضج والبلوغ . ومثلما يتعلم المهاجرون سبيلهم في الحياة داخل المجتمع المضيف ، وكذلك مثلما يشارك من اعتنقوا عقيدة دينية جديدة في مؤسسات هذه العقيدة الجديدة عليهم ، كذلك الحال بالنسبة للباحثين الأنثروبولوجيين عند محاولاتهم فهم أسلوب حياة جديدة . ويمكن القول في هذا الصدد إن العمل الميداني الأنثروبولوجي هو ضرب ثانوي من ضروب موضوع أكبر في الحياة البشرية . إنه يمثل عملية لقاء متصلة ، في خضم فيض الأحداث ، مع ظروف وملابسات اجتماعية جديدة وغير مسبوقة . ويواجه الأنثروبولوجيون ذات الصعوبات التي واجهها رامون ، وإن توافرت لهم ميزات أكثر منه . وسبق لي أن أكدت أن الناس مهيأون بقوة للتصدي لهذه الطوارئ المتجددة باطراد . ولذلك ليس لنا أن ندهش إذ نجد الباحثين الأنثروبولوجيين قادرين بدورهم على النهوض بمهامهم .

وهنا يبرز السؤال : ما هي طبيعة المعارف التي ينتجها الأنثروبولوجيون من خلال اللقاءات؟ أرى أن هذا في الحقيقة أمر شديد التعقيد مؤلف جزئيا من معارف يومية الطابع مثل قراءة الأفكار والرواية . وتأسيسا على هذا ينشأ بناء فوقي من معارف نموذجية قياسية . وهذه المعارف هي نتاج جمعي ، جرى صنعها والتصديق عليها داخل مؤسسة اجتماعية مميزة وفقا لمعايير خاصة في زمن محدد . وهذا من شأنه في الواقع أن يجعل المعارف الأنثروبولوجية نسبية وليست مطلقة . ولكن يتعين علينا النظر إلى أنواع أخرى من المعارف لنتبين أفضل سبيل لتقييم هذه النسبية .

لقد أكدت على سبيل المثال أن الرهبان البوذيين لهم إنتاجهم الجمعي ممثلا في آدابهم المقدسة ، التي أُنتجت واعتُمِدت داخل مؤسسة اجتماعية مميزة وفقا لمعايير خاصة . ترى هل علم الأنثروبولوجيا كذلك أيضا؟ أم أنه مثل نواتج بشرية أخرى شأن المعرفة العلمية التي يجري إنتاجها وتطبيقها جمعيا ، والتي قدمت لك هذا الحاسوب الموضوع على مكتبك؟ إننا وإن كنا ننظر إليها حسب هذه المعايير إلا أنني أقترح أن نتناول المعارف الأنثروبولوجية باعتبارها معارف لها مصداقية حتى نضع ثقتنا كاملة في علم إثنوجرافيا (جيد) ، وبذلك نبرر ما ينفقه الباحثون الأنثروبولوجيون من مال وصحة في العمل الميداني ، وما ينفقونه من وقت ويتحملونه من معاناة في سبيل الكتابة .

فــن أم علــــم؟

سوف أركز في هذا الفصل على جانب العمل الميداني فيما يختص بالسؤال ؛ وأناقش مصداقية ما يتعلمه الباحثون الإثنوجرافيون في ميدان البحث . وأذكر أن دان سبيربر هو أحد الكتاب الذين قطعوا شوطا في هذا المشروع . وسوف أبدأ بنفس العينة من الدليل الإثنوجرافي التي بدأ هو بها واستقاها من كتاب «ديانة النوير» تأليف إي . إي . إيفانز بريتشارد Nuer Religion, E.E. Evan-Prichard :

« كنت حاضرا حين وقف واحد من مواطني النوير يدافع عن نفسه ضد الاعتراض الصامت ، من قبل أسرته وأقاربه على ما يقدمه من أضاح كثيرة متكررة . وكان المطلوب منه أن يفهم أنهم يشعرون بأنه يدمر القطيع بسبب نهمه الشديد للحوم . وقال إن هذا غير صحيح . . . واكتفت أسرته بالقول إنه دمر القطيع وإن كان قد ذبح ما ذبح لمصلحتهم . وقال إن ذلك كوكين ييكين كي يانج Kokone yiekien ke yang ومعناها «فدية لحياتهم عن طريق القطيع » . وأخذ يكرر هذه

العبارة مرات عدة وكأنه مع كل مرة يعدد حالة من حالات المرض الخطير في أسرته ، ويصف الثور الذي ضحى به مع كل مناسبة لكي يسترضي روح دنج(٤) .

ويستطرد سبيربر في تفسير ذلك قائلا :

« هذه تشبه مادة خاما لرواية واقعية على النحو الذي يصادفه الباحث في الغالبية العظمى من البحوث الإثنوجرافية . ومع هذا لا نجد فيها عبرة واحدة تعبر عن مشاهدة بسيطة وصريحة . إن «الاعتراض الصامت» لا يمكن مشاهدته وإنما ندركه فقط تخمينا . كذلك القول «إن امرأ ما أريد له أن يفهم أن الآخرين شعروا بكذا . . .» إنما هو استدلال تم استنباطه من بين ضروب سلوكية متضاربة ومعقدة . ومثل هذه الاستدلالات لا يحصل عليها الباحث الإثنوجرافي على الأرجح بطريقة مباشرة بل من خلال آخرين يمدونه بالمعلومات . ومن ثم فإن الوصف الذي يمثل حصاد العمل إنما هو فعلا ما انتقاه الإثنوجرافي ، من بين ما فهمه مما قاله له الرواة عما فهموه هم »(٥) .

إنه لعسير علينا أن نقول قولا منصفا في مثل هذا الحيز الصغير عن دراسة سبيربر الرائعة ، وإن استطعنا أن نجمل موقفه الأساسي فيما يلي . إن لنا من الناحية الواقعية أن تأمل في الوصول إلى «تفسير واقعي» أو «ملاحظة صريحة واضحة» أو «وصف» من خلال علم الأنثروبولوجيا ، وليس من بحث أنثروبولوجي يتصور نفسه مرتكزا على بحث إثنوجرافي نظري أو ميداني على نحو ما هو مطبق الآن . ذلك أن علم الأنثروبولوجيا بمعناه الصحيح أقرب ما يكون إلى علم النفس المعرفي . ولكن علم النفس المعرفي يقع صراحة عند سبيربر داخل دائرة «العلم» . هذا بينما يعتبر الإثنوجرافيا من ناحية أخرى مبحثا تأويليا يهدف إلى فهم وترجمة الثقافة ، أي تحويل ما هو غير مفهوم

إلى شيء مفهوم . أما علم الأنثروبولوجيا فهو على النقيض من ذلك يهدف إلى تفسير علمي ، ويتناول تحديدا خصائص عقلية معينة . ويمكن أن تصبح تفسيرات الإثنوجرافيا هي المادة العلمية للأنثروبولوجيا ولكن في حالة واحدة فقط ؛ أن تقترن «بتعليق وصفي ملائم يوضح مضمونها التجريبي» . ويمكن القول ، في ضوء مثال «العقيدة الدينية عند النوير» إن مثل هذا التعليق سوف يتضمن بيانا صريحا عما قيل وعن القائل ، وكذا استنتاج الباحث الإثنوجرافي . ولكن الدليل الإثنوجرافي على النحو المبيَّن ليس واقعيا ، أي ليس مشاهدة بسيطة واضحة ولا وصفا . إنه تأويل ، كما أن مضمونه التجريبي غير محدد . إذ إننا لا نستطيع أن نقول بوضوح لا لبس فيه ما هو موضوع بيان ما ، ولا من هو صاحبه . كذلك ليس بوسع مبحث الإثنوجرافيا في مجموعه أن يتطلع إلى أن يحتل مكانة علمية أصيلة .

لهذا فإن سبيربر واضح ومحدد تماما . ولكنني سأختلف معه بوضوح وجلاء وتحديد أيضا . إنني سأدفع بالحجة المعاكسة التي تقول إن نظرية المعرفة العلمية التي تشكل أساسا لهذه الملاحظات هي نظرية خاطئة . أعني بهذا أن التعارض الضمني بين «الملاحظة الصريحة الواضحة» وبين تأويل إيفانز بريتشارد هو تعارض زائف . ومن ثم نستطيع أن نتصور أنه «لاحظ» شيئا يشبه «الاعتراض الصامت» ، وأن «الاستدلال» قد توصل إليه الباحث الإثنوجرافي مباشرة ، وأن مثل هذه الروايات التأويلية الواضحة يمكن بسهولة إضفاء معنى تجريبي مفيد عليها .

بُعبُع العلم

يمثل الشطر الأكبر من هذا الفصل انعطافة ولكنها ضرورية . وتكمن المشكلة في صورة مجتزأة مسلم بصحتها من العلم والتي تؤثر

بعمق في الكثيرين من كتاب العلم الاجتماعي . وقد يبدو غريبا معالجة مشكلة الأنثروبولوجيا بأن تبدأ بالتفكير أولا في علم الفيزياء أو النبات . وقد يبدو أيضا أمرا لا معنى له حتى مجرد التفكير في الأنثروبولوجيا داخل مثل هذا الإطار . ولكن الحقيقة أنه مثلما كان لابد أن يتحدث بوذا وحواريوه عن المجتمع في ضوء نظرية المنازل الاجتماعية ، مهما كان رفضهم للافتراضات التي تقوم عليها هذه النظرية ، كذلك نجد لزاما علينا أن نتحدث عن المعرفة في ضوء المعرفة العلمية . وهكذا نجد جر يتس كمثال يبدي ملاحظة بشأن غرابة بناء معارف علمية زائفة ، تأسيسا على خبرات هي في الغالب الأعم سِيَر ذاتية للحياة . والهدف الذي يرمي إليه هو تفسير فكرته عن الدليل الإثنوجرافي . ولكنه يجد أن سبيله الوحيدة إلى ذلك هي المقارنة بينها وبين العلم . ولقد اعتدنا نحن مجتمعات شمال الأطلسي أن ننظر في الحقبة الراهنة إلى العلوم الطبيعية باعتبارها النموذج الأمثل للمعرفة ، والنموذج الأمثل لليقين والوضوح ؛ ومن ثم نشير إلى ضروب المعارف الأخرى بالقياس إلى العلم من حيث إنه العلامة الإرشادية الهادية .

والتزاما بفضيلة الضرورة سأستهل حديثي بمعالجة المعرفة العلمية . وسوف أذهب إلى القول بأن المعرفة العلمية من حيث هي علامة إرشادية هادية مطلقة الدلالة ، هي مفهوم غير واقعي ومضلل للعلم . وإن الفهم الأكثر واقعية للعلم من شأنه أن يغرس في أذهان الباحثين الأنثروبولوجيين ، ما يدعمهم ضد الحاجة إلى تشويه صورة نشاطهم عن طريق المقارنة . وإننا ما أن نتحرر من القلق بشأن حسم مسألة ما إذا كان الأنثروبولوجيون يقدمون علما أم لا ، حتى يكون بوسعنا أن نحدد الطابع الفعلي لمشروعنا بطريقة أكثر وضوحا وحسما .

وصولا إلى رؤية عن الممارسة العلمية سوف أعتمد أساسا على ما يمكن أن نسميه «الواقعية الاجتماعية المعدلة modified sociological

realism» عند كل من ميشيل بولاني وجون زيمان وإيان هاكنج[٦] . والفكرة الملهمة الأساسية عند هؤلاء الكتاب هي أن العلم نشاط بشري . وأنه بصفته هذه ليس مستلبا من الممارسة البشرية العالمية بحيث ينتج حقيقة مطلقة أو وقائع مطلقة أو ثقة مطلقة في ذاتها . وإن نظريتهم عن الحق ليست نظرية تطابق ـ حيث الوقائع ببساطة تناظر الطريقة التي يكون عليها العالم ـ بل هي نظرية برجماتية تعتبر معيار الحق رهن الانتفاع به .

إننا في حقيقة الأمر نقع في قسمة ثنائية زائفة إذ نفصل بين المعرفة والنشاط ، وهي القسمة التي خلقت وهما اسمه معرفة غير مشروطة وغير مجسدة تأخذ الآن اسم العلم . وفي هذا يقول هاكنج : «مصدر الضرر هاجس متسلط أحادي الفكر يؤكد التصور والتفكير والنظرية على حساب التدخل النشط والفعالية والتجربة»[٧] . أو بعبارة أخرى أننا إذا ما نقبنا وصولا إلى الأعماق البعيدة للسلوك الفعلي للنشاط العملي (على نحو ما أدعو إلى التنقيب في أعماق سير النشاط الأنثروبولوجي) فإننا سوف نجد صورة أكثر تعددا وتباينا ، وأقل من حيث الكمال المطلق . والواقع أن هاكنج يعتبر أنشطة مثل الحساب والنمذجة والهيكلة والتنظير والتأمل والتقريب ما هي إلا بعض نشاط العلماء . ويعمد العلماء أيضا إلى قياس وفحص وملاحظة ومعالجة ومزج وبناء ومعايرة وتشغيل الآلات ـ وقد يعن لي أن أضيف إلى ذلك أنهم أيضا يستشيرون ويحاجون ويحاضرون وينشرون ويؤدون الكثير من الأعمال التأسيسية الاجتماعية الأخرى . ويقوم العلماء كذلك بعمل صور ورسوم تمثيلية ـ كأن يرسموا على سبيل المثال صورة طاولة أو خطا أو رسما بيانيا أو مجموعة معادلات أو بيانا لفظيا أو نموذجا ـ ولكن ليس علينا أن نتصور هذا كله باعتباره حقيقة ، وإنما فقط عملا له قدر كبير أو صغير من النفع والفائدة . وحين لا يكون ثمة سوى حقيقة نهائية عن الموضوع فإن ما نقوله لا يتعدى عبارة موجزة تكون إما زائفة أو صادقة . إنها ليست مسألة تمثيل . ونحن حين نقدم صورا تمثيلية عن

العالم ، على نحو ما يحدث في الفيزياء ، فإننا لا نقدم حقيقة نهائية عن الموضوع»[٨] . ويتباين هذا مع نظرتنا المألوفة غير الدقيقة عن العلم التي يحدد هاكنج خصائصها بقوله : «عندما أصبح العلم العقيدة اليقينية للعالم الحديث استطعنا ، ولفترة من الزمن ، أن نتخيل أن ثمة حقيقة واحدة نسعى إليها . واعتقدنا أن (ما ننشده) هو التمثيل الصحيح للعالم» .

وتتضمن الواقعية الاجتماعية المعدلة جانبا ضروريا يقضي بأن ثمة تمثلات ذهنية مختلفة لموضوع ما ، وأن هذه التمثلات قد تكون متنافسة ، ولكنها يمكن أيضا أن تكون مجرد بدائل حيث يقدم كل بديل بعض المزايا عند معالجة موضوع البحث . وهي علاوة على ذلك مفهوم للعلم يتلاءم مع نظرة أرحب عن معنى التغير العلمي وقابلية التحول ، علاوة على أنها مؤسسة على معلومات تاريخية . ويمكن القول في ضوء الأهداف التي أرمي إليها ، إن رؤية هاكنج تساعد على الإطاحة بمفهوم الإطلاقية الميتافيزيقية الذي نربطه دون تفكير بالعلم حين نعزو صفة «الحق» للأحكام العلمية .

وأخيرا فإن الواقعية المعدلة هي واقعية اجتماعية من حيث إنها تقر بأن أنواع المعارف التي يتم إنتاجها تأسيسا عليها ، إنما ينتجها الناس وقد تشكلت بنيتهم الاجتماعية في علاقات تربطهم ببعضهم البعض ، ويتحركون داخل تيار أضخم من الأحداث البشرية . ويعبر زيمان عن هذا قائلا : «تعتمد المحتويات المعرفية للعلم من حيث شكلها ووحدتها على الطريقة التي تصوغ بها هذه المؤسسة الاجتماعية أعضاءها وتحكم إدارتها لهم»[٩] . إن العلم له تاريخ اجتماعي مثلما له تاريخ فكري ، وقد تنشأ معه أفكار جديدة عن البرهان والمحاجاة ، بحيث يتلاشى ويندثر القديم البالي . ولن يكون بالإمكان قصر تفسير هذه الأحداث على النجاح الموضوعي لنتائجها . إذ لا توجد معرفة هي البساطة الصراح simpliciter ، وإنما جميع

المعارف نسبية قياسا إلى مجتمع العارفين . وحري بنا ألا نتصور العلم باعتباره متجاوزا العالم البشري ، وإنما الأصح تصوره باعتباره ثاويا داخل العالم البشري كضرب من ضروب النشاط والأعمال التي نؤديها ـ أو التي أنجزناها لفترة قصيرة في بعض الأماكن .

والآن إذا ما قبلنا هذه النظرة العامة إلى العلم فإنها في ظني ستعود بالنفع العظيم ، بالنسبة إلى كتابات سيبربار وآخرين لم يعقدوا مقارنة صريحة بين الأنثروبولوجيا والعلم الطبيعي ، وكذا بالنسبة للنظرة الواقعية المطلقة التي يعتنقونها . ذلك أن النظرة المطلقة تقضي بأن البينة العلمية والحجة العلمية تتجاوزان الروح الاجتماعية والتاريخانية ، وهما خصوصيتان تميزان عالمنا البشري . وإذا عمدنا إلى تقييم الإثنوجرافيا تأسيسا على هذا المعيار فإنه سيبدو بالضرورة عملا غير آمن وعابث . بيد أننا نرى أن الممارسات العلمية غير متجاوزة لعالمنا البشري : إنها أنشطة بشرية أيضا ، وجزء من التاريخ البشري وجانب مما يفعله البشر عمليا مع بعضهم البعض ولبعضهم البعض وللعالم الطبيعي . ومن ثم فإن العلم حسب هذا المنظور يغلب عليه الطابع الإقليمي ، إنه أكثر محلية ، وأقل كونية وكذا أقل فعالية مما كنا نظن سابقا . وهكذا يسقط أحد قطبي التعارض بين المعرفة التأويلية والمعرفة العلمية . وحري بنا أن نتحرر من القهر القوي الذي يكرهنا على مقارنة المعارف الأنثروبولوجية بمعيار صارم شديد الصرامة . وإنما يجب التحرر من ذلك السوط الذي يلهبنا ويدفعنا دفعا إلى الحقيقة المطلقة . إن مثل هذا القهر والإكراه هو علة ردة الفعل المتمثلة في الزعم بأن الإثنوجرافيا هي نتاج روائيين راودتهم أحلام بشأنها .

ويمكن أن نمضي بالتحرر شوطا أبعد من ذلك . ونقول ما قاله هاكنج وآخرون من أن هذه الواقعية المعدلة تستوجب أيضا توافر نماذج متمايزة من الاستدلال ، وأشكالا مختلفة من البينات تتلاءم مع

مختلف المباحث العلمية ، ومختلف أنواع التصور والتداخلات والمعالجات . وأن هذه الفوارق تدعم رفضنا القوي بأن ثمة حقيقة علمية هي المحك الأوحد . بيد أن الأمر لا يزال بحاجة إلى قدر مميز من الدقة الشديدة ، ومعيار مميز للبرهان بالنسبة لكل مبحث علمي . ونحن نستطيع في الحقيقة أن نوسع من نطاق منظورنا حيث لا مبرر للاعتماد فقط على العلوم الطبيعية . ولا يزال بوسعنا ، حتى في مجال العلوم الاجتماعية ، وكما يقول بول روث أن نعنى «بالأسلوب الأمثل الذي نبرهن به على آراء لنا من خلال منظور اخترناه»[١٠] .

نمط المعرفة المشتركة بين الذوات

حيث إننا اتخذنا سبيلنا إلى هذه الانعطافة في العلم فإننا نستطيع أن نستعيد مزيدا من الأفكار كذلك . وأود الآن أن أطرح بعض الأفكار التي استخدمها زيمان لتشخيص الكثير من صور العلم الطبيعي ، مثل الصورة المسماة عنده «المعارف الموثوق بها» . وأعترف بداية بما ينطوي عليه هذا من خطر ، نظرا لأنني حين أطبق هذه الأفكار على الإثنوجرافيا قد يظن البعض أنني أؤكد أن علم الإثنوجرافيا شأنه مثلا شأن علم النبات . انتهى . . . إنه ليس كذلك . وإن ما أريد قوله هو أن ثمة خطة عامة تستهدفها مجتمعات شمال الأطلسي ، في ممارساتها من أجل الابتكار الجمعي للمعرفة ، مثلما أن هناك قدرات بشرية مشتركة تشكل الأساس لهذا الابتكار . وحدث أن ذلك المخطط العام وطائفة من هذه القدرات أضحت الآن مفهومة على أحسن وجه فيما يختص بالعلوم الطبيعية .

ويشتمل فهم زيمان للمعارف العلمية على ثلاثة عناصر : مجتمع العارفين ، ومجتمع يمكن أن تكون المعرفة العلمية موضع إجماع لديه من الناحية الإدراكية الحسية ؛ ومجتمع يصل إلى إجماع الآراء بشأنها . ولكنني سأقصر اهتمامي الآن على عنصرين وهما المجتمع المحلي للعارفين وقابلية الإجماع .

«يتألف المجتمع المحلي من كل أولئك القادرين من حيث المبدأ على إدراك نفس الظواهر الطبيعية ، والإفادة عنها كأن يكتبوا عن تحول في لون ورقة عباد الشمس . وحسب هذا المعنى يكون جميع المشاهدين في وضع يسمح بتبادل الرأي بينهم . وهذه القابلية لتبادل الآراء ، أو تكافؤ المشاهدين ، هي كما يقول زيمان ، حجر أساس جميع العلوم»[11] . وحتى نستبين المعنى المقصود يكفي أن نسأل أنفسنا كيف كان يمكن للعلم ، أن يتمايز ويختلف لو أن الأمر اقتصر على رجال كنيسة إنجلترا لملاحظة تغير لون ورقة عباد الشمس ، أو لو أن الديمقراطيين المسجلين هم وحدهم أصحاب حق تسجيل النيوترينات(*) أو أن متحدثي البانتو ، هم وحدهم القادرون على قياس النمو البللوري Crystal Growth . إن دخول مجتمع الملاحظين العلميين هو من حيث المبدأ حق عام ، حتى إن كان الدخول عمليا تحكمه وتقيده احتمالات كثيرة . وإن هذه الشمولية «من حيث المبدأ» هي التي توجه الفهم الذاتي والإجراءات الاعتيادية (الروتينية) للعلم . كذلك ، وللسبب نفسه ، فإن مجتمع المواجهة المباشرة بين أبناء أمة/دولة وعلى الرغم من الطابع الخيالي في هذا ، هو «من حيث المبدأ» واقع حقيقي بمعنى أنه يوجه إحساس المواطنين بالذات وبالآخر .

وتعتبر شمولية الملاحظة العلمية سمة بارزة في فهمنا المعترف بصحته للعلم وإن كان طابعه الجمعي دون ذلك . ولكن مبدأ قابلية التغيير المتبادل قد لا يفيد بطبيعة الحال هذا المعنى على الإطلاق ، إذا ما كانت المشاهدات التي أجريت هي مشاهدات خاصة لها سماتها المميزة . إذ بهذا المعنى نجد كل صرح العلم مرتكزا على قابلية الإجماع الإدراكي ، أعني قدرة الناس على إدراك الأشياء إدراكا مشتركا والاتفاق بشأنها وأن تكون المدركات الحسية قاسما مشتركا بينهم .

(*) النيوترينات neutrinos دقائق ذرية متعادلة ؛ كتلتها أقل من الإلكترون - (المترجم) .

ويستطرد زيمان قائلا ؛ وعلاوة على هذا فإن احتمال قابلية الإجماع الإدراكي ، هي في ذاتها رهن قدرة عامة جدا مشتركة بين جميع البشر والكثير من الحيوانات . إننا جميعا ودون مجهود واع منا ، نتمتع بمهارة متميزة للتعرف على الأنماط»[١٢] . ويقول إن هذه المعرفة للأنماط المشتركة بين الذوات تضرب بعمق في جذور «الروح المنطقية» في العلم ، وعلى نحو أعمق بكثير مما يدرك الوضعيون في ظاهر الأمر. وفي محاولة من زيمان لتوضيح هذه النقطة نراه يعرض المثال التالي الذي يسميه «رسالة» ، تهدف إلى نقل أو إبلاغ نتائج فحص بصري إلى علماء آخرين : شجيرة ساقطة على الأرض ، ملساء الملمس أو قريبة من ذلك ، ذات خلفية خضراء شاحبة ، ولها سيقان ترقشها نقاط أرجوانية اللون ، وتراها إما ممددة على الأرض أو تشكل شجيرات واطئة لا يتجاوز ارتفاعها ما بين ٥٠ و ١٠٠ سم ، أو متسلقة فوق شجيرات أخرى ، ونادرا ما تراها منتصبة ليبلغ ارتفاعها مترين . وتحيط بها أشواك تكاد تكون متساوية . والأوراق بيضاوية أو إهليليجية الشكل بمساحة ١ - ٣,٥ سم ومسننة من الجانبين على نحو نادر[١٣] . . . ويسأل ترى ما هذه النبتة الغريبة؟ لا شيء آخر سوى أنها نوع من الزهور . . . زهر حقول شائع في بريطانيا . إن لها تلك الخصائص المشار إليها آنفا ، ولكننا حين ننظر إلى صورتها نرى نمطا يعرفه عالم النبات ويميزه مثلما يميز وجه صديق»[١٤] . والواقع أنه بإمكان حتى عالم الإنثروبولوجيا الأمريكي ، أن يتعرف عليها إذا ما قدر له أن يعيش في بريطانيا وانفعل بكل ما يبهر عادة من لحظة إلى أخرى .

ونلاحظ في رواية زيمان الصورة ورسالتها ـ والتي قد يسميها سبيربار التعليق الوصفي للصورة ـ أنها ليست مجرد تمثيل لفظي وتصويري للشيء ذاته ، وهما يقينا ليستا صورتين لحقيقة افتراضية واحدة . وإنما الصواب أن النمط هو نمط ، وأنه حسب هذا المعنى ليس افتراضا أبدا . إنه لا يمكن أن يكون صادقا أو زائفا ، حتى إن أمكن أن يكون أمينا أو أقل

أمانة ، مرسوما جيدا أو مرسوما بطريقة خاطئة . والوصف أو الرسالة من ناحية أخرى ، مستخدم «للإشارة إلى أنماط بصرية أخرى تعيها الذاكرة» . وكيف يمكن للمرء أن يحدد صفة «مسنن أو مشرشر» إلا بأن يقول إنها «تشبه المنشار»؟[١٥] ، فالرسالة تساعد على تحديد وضع الصورة في مستودع محفوظات «أرشيف» الصور .

وتؤدي الرسالة وظائف أخرى إضافية كذلك : إنها على سبيل المثال قد تضع في الأرشيف معلومات أخرى عن التواريخ أو المواضع أو الوقت ، أثناء النهار أو عن الأشخاص الحاضرين أو غير ذلك من تعبيرات تحدد معالم بذاتها . ويتألف الأرشيف في مجموعه من شبكة متداخلة من الصور بما تحمله من رسائل . وقد يكون بعض هذا الأرشيف افتراضيا . ولكن أن نفكر في الشبكة المتداخلة أو في أي من مكوناتها الفردية باعتبارها مجرد مكونات ، ذات قيمة حقيقية إنما نغبن واقع تعقد بنيتها واستخدامنا لها . وهذا هو المعنى الذي تقصر دونه بوضوح النظرة الوضعية المنطقية إلى العلم . وتماثل هذه النقطة ما سبق أن قلته عن الفكر الروائي والقائم على نموذج قياسي : فالفكر القياسي ، أو على الأقل الحالات التي ذكرتها عنه ، يتألف من قضايا يمكن أن تكون ببساطة وعلى نحو مباشر صريح صادقة أو كاذبة . وهذا هو مكمن قوة الفكر القياسي . ولكنه أيضا موطن ضعفه وقصوره . ذلك لأنه عاجز عن استيعاب ما هو مدرك في نمط أو في قصة .

والرسائل ، علاوة على هذا ، هي رسائل بين ذوات مختلفة بمعنى أنها تجعل الأنماط ميسورة لمن يستخدمونها . ويستخدم الأشخاص الرسائل بهدف خلق إمكانية للإجماع وتوافق الآراء ، أي توافق الإدراك بما يسمح باستخدام الصورة دليلا وشاهدا داخل الجماعة ـ ولعل الأوفق أن نقول داخل شبكة متداخلة ـ مع أشخاص آخرين : ونعني بالجماعة في هذه الحالة علماء النبات . (من الأهمية بمكان أن نتذكر هنا أن ابتكار وتسجيل مثل هذه الأنماط ما هو إلا جزء صغير من العملية

بأكملها) . ومن هنا ، وحتى إن كانت قابلية الإجماع هي أساس المشروع ، فإن تحويل البيِّنة التي يمكن الإجماع عليها إلى أبنية موضع إجماع من المعارف الموثوق بها ، لا يزال رهن عملية اجتماعية مركبة وليست بأي حال من الأحوال معصومة من الخطأ[١٦] .

أخيرا فإن من المهم ملاحظة أن القدرة على إدراك النمط ، والقدرة على إنتاجه ليستا شيئا واحدا . مثال ذلك أن رسم خط لزهرة حقل قد لا يستطيع رسمه إلا شخص لديه الدربة والمهارات اللازمة ، هذا بينما أي شخص توافرت لديه قدرة بصرية معقولة يمكنه أن يدرك النمط فور حدوثه . ونجد الخبرة على الطرف الآخر من العملية تتدخل بدورها حيث يستطيع المرء ، أن يدرك النمط الذي تم إنتاجه أخيرا وأن يقرأ الرسالة حتى إن عجز عن الإفادة بها كثيرا ، مثلما أفترض أن غالبية قراء هذا الكتاب يفيدون قليلا جدا من صورة مجهرية لخلايا سويق إحدى زهرات الحقل . بيد أن عالم الكيمياء الحيوية بوسعه أن يحل النمط في إطار نافع ويفيد به من أجل معالجة مادة السليلوز داخل بنية أخرى . ومن ثم فإن النمط الذي يمكن الإجماع عليه ما هو إلا جزء واحد ، ولكنه جوهري ، داخل نسيج المعرفة العلمية الذي صيغ بجهد جهيد .

وتتسم حجة زيمان بالتعقد والتشابك . بيد أنني ، وفاء بهدفي الذي أنشده ، أريد أن أخرج منها بسؤال واحد : هل تتضمن الممارسة الإثنوجرافية أي شيء يتطابق مع معرفة النمط بالاشتراك بين الذوات المختلفة؟ وليلاحظ القارئ أن هذا السؤال يتضمن القياس التالي . إن عالم الأنثروبولوجيا ، شأنه شأن عالم الفيزياء أو النبات قد تتوافر له مؤهلات معينة ، تتمثل في القدرة على معرفة أنواع محددة من الأنماط لا لشيء إلا لكونه إنسانا . ويدرس علماء الأنثروبولوجيا البشر ، ومن ثم فهل هناك أنماط بشرية يمكن لعلماء الأنثروبولوجيا التعرف عليها ، مستخدمين في ذلك المؤهلات

الأصلية التي توافرت بهم منذ البدء ، وأتوا إلى الوجود مجهزين بها ، علاوة على قدر قليل محتمل من الخبرة؟

الأنمـــاط البشـرية

بينما كان رايموند فيرث يحاول إثبات نقطة مماثلة جدا لما أنشده أنا هنا ، قدم ما يمكن اعتباره بحق التعرف على النمط . إذ بينما كان يمارس بحثه الميداني وسط شعب تيكوبيا Tikopia في جزر البولينيز Polynesia ، تلقى كلمة تفيد بأن موقف صديقه با رانجفوري Pa Rangifuri ابن الرئيس المحلي ، هو موقف تيكي Teke والتي تعني (غير راغب) أي غير راغب في عمل شيء ما ، أو غاضب أو معترض (اعتراضا يصل إلى حد العنف) .

هذه الرسالة (أن با رانجفوري موقفه تيكي) تركت تحديد درجة الاعتراض أمرا غير محدد . ولكن عندما أضيف إليها أن هذا الرجل المبجل قد رأوه يركض مهرولا عائدا إلى بيته في حالة تشوش واضطراب ، فاستنتج الناس أنه غاضب . هذا على الرغم من أنهم حتى هذه اللحظة لا يعرفون السبب . وساد القرية كلها شعور بالقلق . وما أن وصلنا إلى بيته حتى وجدناه مستثارا هائجا إلى حد كبير . حيا كل منا الآخر بالطريقة المألوفة ، وهي أن يلامس أنف أحدنا أنف الآخر حيث يعرف الجميع أمر صداقتنا . بيد أن هذا العمل بدا له حركة روتينية فاترة بطريقة غير عادية ، ولم يولِني انتباها كبيرا . وسمعته ينطق عبارات موجزة غير متناسقة : «سأذهب إلى البحر . . . قالوا إن فأسهم سيقطع أولا . . . ولكن هل كان هذا من أجل لحن جنائزي؟ لا! إنما كان من أجل رقصة»؟ حاول الناس التهدئة من روعه ومن غضبه . وتساقطت الدموع منهمرة على خديه ، وارتفع صوته عاليا ومتكسرا ، بينما كان جسده ينتفضُ مرتجفا بين الحين والآخر[١٧] .

ولعل أبسط إجابة هنا وفي الأمثلة التالية ، القول إن هذا أمر مفهوم كقصة ، وإن لدينا ثراء وافيا من أدوات الفكر الروائي . ولكنني أريد الآن أن أنقِّب عميقا باحثاً عن بعض الأسباب التي نفهم بها الروايات من خلال الثقافات .

ليسمح لي القارئ أولا بأن أشير إلى أن علماء الأنثروبولوجيا ، يلتزمون نظام ممارسة له نفوذه المؤثر على نطاق واسع وإن كان غير رسمي . وهذا النظام من شأنه أن يحول دون أي تفسير شديد السهولة لهذه الأحداث . إنهم يعمدون إلى غرس نزعة شكية شاملة في أن المرء يستطيع أن يفهم مباشرة وبسهولة ، خبرة وفكر الناس ممن لهم خلفية اجتماعية ثقافية شديدة الاختلاف عن خبرة وفكر الباحث نفسه . فالملاحظ أن الفوارق في القيم والمواقف بين المجتمعات غالبا ما تكون فوارق عميقة . ونحن أميل كثيرا إلى إسقاط أفكارنا وقيمنا نحن على الآخرين . ذلك لأن جزءا من مسألة اكتساب المرء لمعاييره الجمالية الخاصة يتمثل ، بعبارة ميشيل روزالدو ، في أن يرى موضوعات وصورا موفقة انفعاليا بحيث تحفظ (لشعب بذاته) حسا بالاتساق بين الأعمال التي يؤدونها . وهذا من شأنه أن يسمح لهم بأن يروا على مدى الزمان أن الناس يعملون وفق أساليب مألوفة ، بدرجة أو بأخرى وبدافع أسباب معروفة جيدا[١٨] . وهكذا فإن المرجح أن نقع في أخطاء التعامل مع أحكامنا وقيمنا نحن ومعاييرنا الجمالية الخاصة .

ومن ثم حري بالباحث الأنثروبولوجي أن يسأل أولا عن الخاصية الثقافية في مسألة با رانجفوري . إذ من المحتمل على سبيل المثال أن بعض الانفعالات التي كشف عنها با رانجفوري ، هي من الخصوصيات المميزة للأسلوب والتقاليد الصوتية عند شعب تيكوبيا . فالصوت المرتفع المتهدج ، والدموع المنسابة كمثال ليست من العادات البريطانية أو أنها على الأقل ليست بريطانية أصيلة عند علية

القوم . ومن المرجح كذلك ـ وهو ما أوضحه فيرث بعد ذلك ـ أن المناسبة التي حدثت بشأنها الانفعالات حددتها بحزم وصرامة مفاهيم محلية عن القانون والالتزامات ، كما حددتها الظروف الخاصة بحياة با رانجفوري وعلاقتها بالآخرين . والحقيقة أن بعضا من هذا البعد نجده كامنا أصيلا في الإجراءات والأحكام من قبل المحيطين به . وربما نجد أن الأحداث المقترنة بمحنة با رانجفوري إنما سايرت المزاج الثقافي للحياة في تيكوبيا ، مصداقا لما سماه إدوارد شيفلن «السيناريو الثقافي» ، وهو مفهوم خاص يبين كيف تمضي الروايات عن الحياة الواقعية . وينبغي أن نشدد هنا على أن ثمة مهارة أدبية أسهمت بدورها في عرض النمط الذي جرى التعبير عنه بلغة نثرية سلسة منمقة .

ولكن فيرث يصل على الرغم من كل شيء إلى غايته ويوضح أن النمط في ذاته «غير مفهوم» ـ العبارة استخدمها فيرث ـ وأن قراء الإنجليزية ليسوا بحاجة إلى ترجمة كلمة تيكي Teke ، أو ترجمة كل الإطار الاجتماعي الثقافي بغية الوصول إلى الفكرة الأساسية . ومثلما أن زيمان لم يكن بحاجة إلى نظرية عن الإدراك ليوضح هدفه من أن الأنماط البصرية يمكن الإجماع بشأنها ، كذلك الحال بالنسبة لسلوك با رانجفوري . إذ يمكن الإجماع بشأنه دون الإلمام برؤية خاصة عن كيفية حدوثه . إننا لسنا بحاجة إلى الإقرار مثلا بنظرية ما تحدثنا عن إدراك فطري ومحكم لانفعالات بذاتها ، لكي نتحقق من أن با رانجفورى غاضب مضطرب . ونحن لسنا بحاجة إلى أن نعرف تفاصيل المعايير الجمالية عند شعب تيكوبيا ، أو التكوين النفسي له أو مكانة با رانجفوري في العلاقات الاجتماعية حتى يتسنى لنا إدراك وفهم أسس النمط . حقا هناك شيء يتصف بالنقاء فيما يتعلق بفهمنا لحالة با رانجفوري : فنحن ، شأننا شأن الآخرين الحاضرين من أبناء تيكوبيا ، في حيرة من أمر با رانجفورى وأسباب ذلك . ولكننا مع هذا

مثلهم من حيث القدرة على إدراك أن شيئا ما حدث ونستطيع أن نحدد إجمالا هذا الشيء . وقد يبدو لنا الأمر والآن مسألة حب استطلاع نجريه في ترو وعلى مهل ، على الرغم من أنه كان وقتذاك في نظر أبناء تيكوبيا مسألة ملحة وعاجلة أن يربطوا بين هذا النمط الذي تعرفوا عليه بالإجماع وبين تفسير آخر أوسع نطاقا .

وأود هنا أن ألقي نظرة أكثر تدقيقا على الأسباب التي تجعل سلوك با رانجفوري قابلا للفهم . لقد شددت في كتابي هذا على بعض السمات العامة لدى البشر ، وإن كنت أسقطت الكثير منها . وإنني على استعداد لأن أقبل ، على سبيل المثال ، الاقتداء بفكر جانانات أو بيسكيري الذي يرى أن هناك حزمة كبيرة من المواقف والعلاقات ، تتمركز حول الرغبة والهيمنة داخل العائلات البشرية[١٩] ـ عقدة أوديب . ولكن عقدة أوديب هنا ممتدة وأعيدت صياغتها لتأخذ أشكالا مختلفة في مجتمعات مختلفة ، لها أشكال مختلفة من الممارسات الخاصة بالمنازل والأنساب . ولكن النمط الكلي الشامل في هذه الحالة نادرا ما يكون مثيرا للخلاف أو متقنا غاية الإتقان . إنه نمط اختبرناه جميعا عن قرب شديد : حين يبدي الأطفال الحزن ، أو أن يبديه الكبار أحيانا مثلما حدث هنا . ونحن نستطيع أن نتبين الحزن في سلوك با رانجفوري وندرك أن الانطباع دعمه رد فعل الآخرين من حوله ، الذين حاولوا تهدئته . إنني أسلم بأن غلبة الحزن ، والاعتراف به عمل انطوى على أمور أخرى كثيرة . ولكن ليس هذا هو ما يعنيني الآن . إن فيرث والآخرين من أبناء تيكوبيا ، وأنت أيها القارئ ، وأنا نعترف بما يجري بشأن با رانجفوري لأننا جميعا ، وبعبارة جيرنسي ، كنا هناك .

بدأت حديثي بمثال فيرث وبا رانجفوري ليس لبساطته المطلقة ـ إذ إنه ليس كذلك ـ ولكن لأنه بسيط بالقياس إلى أنواع الأنماط التي يمكن الإجماع عليها والتي يستخدمها عادة الباحثون

الإثنوجرافيون . وغالبا ما يكون القارئ مطالبا بأن يدرك في نظرة خاطفة نمطا شاملا لعديد من الأفراد . ونعرض هنا فقرة من كتاب جيلبرت لويس بعنوان «يوم يتألق حمرة» Day of Shining Red . ويشرح الباحث الإثنوجرافي في هذه الفقرة كيف تنتقل المعارف العشائرية ، عبر أجيال شعب الجنو Gnau في بابوا نيو غينيا عن طريق التلقين .

«عندما سألت الناس عن الكيفية التي تعلموا بها أو أخفقوا فيها في تعلم شيء ما ، وليكن خرافة مثلا ، أو سلسلة الأنساب أو معنى طقس شعائري ، وجدتهم يذكرون أحيانا أسماء أفراد حكوا لهم ما تعلموه . . . أو قالوا هذا ما اعتاد الناس الحديث عنه في المساء داخل بيوتهم ، وهم مستلقون فوق أسرتهم قبل أن يغلبهم النعاس . أو أنهم تعلموه في أيام مطيرة وقد تحلقوا حول راكية نار . وسمعت مصادفة في ظروف مماثلة ، ولكن نادرة ، رجالا يلتقون في حلقة ويروون الخرافة أو يدخلون في حوار لتفسير نقطة ما تتعلق بمعنى إحدى الشعائر التي يقيمونها»[٢١] .

بعبارة أخرى فإن الفكرة التي يعرضها لويس هي أن شعب جنو Gnau لا يشرع على نحو نسقي وهادف في الوصول إلى مثل هذه المعارف ، وأنه لا توجد هناك مؤسسة مخصصة لهذا الغرض . ودليله على هذه الحجة يتمثل في المناسبات العابرة وغير المتعمدة التي يكتسب خلالها أبناء شعب جنو معارفهم هذه . وتؤلف هذه المناسبات نمطا يمكن الإجماع عليه . وإن الجزء الخاص بالرسالة ، وهو وثيق الصلة بالموضوع ويتسق مع النمط ، يمكن أن يكون شيئا مقاربا لقولنا «اللاتعمدية أو اللاغرضية الاجتماعية» أو لنقل ، وهو الأفضل ، «المقاربة hanging around» . حقا إن أمسية مطيرة ، ولنفترض أنها في قاعة نوم بإحدى الجامعات ، تختلف اختلافا كبيرا عن «ظرف

مماثل» في بيت على ضفة نهر سيبيك Sepik في نيو غينيا . ولكن مفهوم المماثلة الذي يجمع بين هذا وبين مناسبات أخرى لم يرد اسمها ، ويذكرها لويس في طائفة واحدة يصعب إغفالها . وإني أفترض أن هذا الجانب من قابلية الإجماع يكمن في التباين مع هذا «النشاط الاجتماعي» أو «أداء شيء ما معا» ، الأمر الذي يمثل خاصية مميزة لنا كنوع بشري . ولكن أيا كان الأمر فإن الصورة التي تؤكد حجة لويس هي صورة مركبة اجتماعيا ، ويجري فهمها باعتبارها عددا من الأفراد نأخذهم مجتمعين في آن واحد . بيد أن بالإمكان مع هذا إدراكها مباشرة ـ ومرة أخرى عن طريق فن لويس . ولكن يرجع هذا أساسا لأننا نعرف مباشرة ما الذي يصفه .

وبعض الأنماط التي تفرض نفسها ، وإن كانت معقدة التركيب ، ويمكن الإجماع بشأنها ويستخدمها الباحثون الإثنوجرافيون هي تلك الأنماط التي تضيف مستوى جديدا من التعقد ، أعني تضيف تغيرا مؤقتا وحركة إلى الحالة المشتركة بين عدد من الناس . ففي الفقرة التالية يصف جوافري لينهارت هذه الحركة بغية الكشف عما يعتبر في نظر قبائل الدنكا Dinka الجانب الأهم في الضحية . ويبدأ ببيان أن الدنكا عند تقديم الأضحية يتضرعون إلى الآلهة مرات ومرات :

« هذا التكرار الإيقاعي الرتيب لمجموعات بذاتها من الكلمات والأفكار يبدأ كل امرئ بالتعبير عنها وحده منفردا ، ثم يشتركون معا في جوقة واحدة ويتصاعد تأثيره تدريجيا بحيث يلحظه كل من يشارك في تقديم الأضحية . ويصل الأمر إلى الحد الذي يمكن أن يستشعره المشاهد الأجنبي بنفسه . ويبدأ الاحتفال عادة بقدر كبير من اللغط والثرثرة . ترى الناس يروحون ويجيئون ، ويتبادلون التحية مع بعضهم البعض . . . والمألوف بالنسبة لمن يؤمون القداس أن يطالبوا الناس

بالتزام النظام . . . ومع تزايد الابتهالات في إيقاعها ، تبدأ نوبات قصيرة من الكلام الآمر القاطع على لسان إمام المبتهلين والجوقة المصاحبة له ، وإذا بهذا الحديث يشد المحفل أكثر وأكثر ناحية العمل الرئيسي المستهدف . . . ومع اطراد الابتهالات يعمد المرددون للابتهالات إلى الإنشاد بصوت إيقاعي أكثر خفوتا ، ونشهد تمركزا جماعيا حول الموضوع الرئيسي . ويغدو الهدف من التجمع ظاهرا للعيان . . . وينتهي تركيز الانتباه على عمل محدد عند طرح الأضحية على الأرض وذبحها »[٢١] .

ويهدف لينهارت إلى بيان أن ذبح الضحية هو الفعل الرئيسي المقصود من التضحية ، وأن هذا هو ما يعتقده أهل الدنكا . والملاحظ أن البيّنة التي يوردها تتألف من نمط يمكن إدراكه على نحو مباشر شأن نمط «المقاربة hanging around» ، عند لويس على الرغم من أنه نمط يتحرك ويتطور على مدى فترة زمنية كبيرة . ولا يكشف لنا لينهارت كيف عرف أن «التركيز الجمعي» يغدو واضحا . وإن استطعنا أن نتبين بسهولة أن هذا مثال صريح للوعي بالذات وبالآخر . إننا نستطيع أن نتتبع نظرة الناس وهم يحدقون بأبصارهم ، ونستطيع أن نقارن بين ما كانوا يعملونه قبلا وبين ما يعملونه الآن ؛ ونستطيع أن نتبين الناس وهم يوجهون أبدانهم جماعيا وجهة واحدة ثم يصمتون . وإن جانبا من الرسالة المصاحبة يمكن أن يكون في الحقيقة «تركيزا جماعيا» ، يوشي بالتماثل الأسري على نحو ما يجري في غالبية المناسبات المماثلة في أنحاء العالم . وينقل إلينا لينهارت رسالة أخرى أقل تجريدا وتنطوي على قدر أكبر من الفن ، حين يستخدم كلمات مثل «محفل» ، وهذه كلمة مشحونة بالذكريات عن جمعيات ذات أصول ثقافية مميزة في مجتمعات شمال الأطلسي . وقد يكون من المفيد عمل مقارنات أخرى . ونجد فعلا إحدى هذه المقارنات في التعبير الرمزي

الأساسي وهو «الأضحية» . ولكن ليس ثمة ما يبرر الاعتقاد بأن أيا من هذه الرسائل أو غيرها ، منفردة أو مجتمعة ، يمكن أن تستنفد الإمكانات المحتملة للمقارنة . فالنمط ذاته يمكن الإجماع عليه مستقلا عن أي رسائل خاصة قد تقترن به .

إن الأضحية عند قبائل الدنكا تثير عددا من المسائل التي لم يكن تمييزها يسيرا في الأمثلة السابقة . وأقول بداية ما ذكرنى به روبرت لايتون من أن العمل الميداني يتراءى بداية للباحث الإثنوجرافي ، في صورة من الفوضى والتشوش وعدم الفهم . إذ يبدو كل شيء غامضا ، حتى أكثرها بساطة ، مثل حفل في بدايته أو حين يكون قائما على قدم وساق . ومن ثم يكون مفهوما لنا لماذا عجز لينهارت في البداية عن وضع تقييم كامل للنمط الذي يراقب من خلاله . ولذلك نراه يسلم عندما كتب عن الموضوع بأن النتيجة «يبدأ يشعر بها المشاهد الأجنبي نفسه» . غير أن فكرة إمكانية الإجماع لا توجب إمكانية استنباط الأنماط بسهولة وعلى نحو مباشر . وإنما الشرط المسبق الوحيد هو أنه ما أن يتم استنباط الأنماط حتى تغدو مفهومة لدى جميع الأطراف .

ويمكن القول أيضا إن حديث لينهارت الزاخر بالأسلوب الفني ، إنما ينافح ضد إمكانية الإجماع الموثوق بها . ولكن مرة أخرى نقول إن فكرة إمكانية الإجماع لا تحول دون الحذر وبراعة العمل عند تصوير الأنماط . مثال ذلك أن رسما تخطيطيا لزهرة الحقل يكون عملا فنيا . ولكن هذه الحرفية الفنية ، وهي أبعد ما تكون عن السطحية والخداع ، مطلب ضروري لا مناص منه بالنسبة لأرشيف علم النبات .

ويلزم عن هذا ، إضافة إلى ما سبق ، أن الأنماط المشتركة بين الذوات لا يلزم تصورها باعتبار أن لها صورة واحدة صحيحة معتمدة . إذ يمكن أن تكون هنا أساليب أخرى ومغايرة تماما لتصور موضوع ما ـ زهرة أو أضحية .

ولكن هذا لا يعني تخطئة إمكانية الإجماع أو الطابع المثبت لنمط متصور. ويمكن تقصي بعد جديد للموضوع المطروح للبحث عن طريق ابتكار تصور جديد دون تخطئة تصور سابق. ولهذا السبب نفسه يتعين ألا نعتبر الرسالة المقترنة بالنمط رسالة وحيدة أو بسيطة أو نهائية ومغلقة : وإنما، وكما تعلمنا من مثال قبائل الدنكا، أو من وسائل الحياة الأخرى، قد نحتاج إلى الكشف عن مزيد من النتائج الأخرى الملازمة للأضحية عند الدنكا، وذلك باستخدام رسائل جديدة.

وأخيرا ليس ثمة ما يبرر الاعتقاد بأن قابلية الإجماع بالنسبة للأنماط والتي يعرض لها الباحثون الإثنوجرافيون تتألف من معجم أنماط. وهنا مرة أخرى نجد من المفيد عقد مماثلة مع التعرف على النمط العلمي الطبيعي. فنحن لا نفترض أننا سنفشل في تعلم أو في التعرف على صورة طائفة كبيرة ومتنوعة بغير حدود من أنواع الأزهار، حتى إن بدا اختلافها شديد الضآلة عن زهرة الحقل. وأيا كان الشيء الذي يتيح لنا أن نتبين الأنماط فإنه ليس قاموسا مقدرا مسبقا شاملا الصور التي تتطابق مع ما هو موجود في العالم. كذلك، وعلى سبيل المماثلة، نحن لسنا بحاجة إلى افتراض أن الحياة البشرية بها عدد محدود من الأنماط التي يمكن تمييزها وأن لا وجود لسواها. إن جوهر دراسة ريتشار هوفستادتر التي يدافع فيها عن قدرة البشر على التعرف على الموضوعات الرئيسية أو الأنماط والتنوعات، إنما يهدف إلى تأكيد أن هذه القدرة، ولأسباب عملية، قابلة للامتداد والتوسع إلى ما لا نهاية.

الأنمـاط الروائيـة

تحدثت عن قابلية الامتداد اللانهائي لعملية التعرف على النمط، لأنني بصدد الانتقال إلى موضوع مألوف : الرواية أو السرد الروائي.

والروايات هي أكثر الأنماط تعقيدا ، إذ يصوغها بشر لهم نوايا ومواقف وأفكار مندمجة ضمن فيض من الأعمال . ونحن نرى قصة فيرث عن با رانجفوري تتطور في إطار نمط كهذا . فإن من تجمعوا حول با رانجفوري أدركوا أطراف الواقعة شيئا فشيئا . لقد انفجر غاضبا من أبيه رأس البيت دون أن يغادر البيت بصورة تقليدية ، أعني دون التزام بقواعد السلوك اللائقة بوضعه كابن وواحد من العامة . وتحدث الحاضرون إلى فيرث باعتباره طرفا محايدا نسبيا ، وطلبوا منه أن يمسك بيد با رانجفوري من المعصم ويعيده لكي يعتذر . وعندما تم ذلك :

وضحت لنا (لجميع الحاضرين أمام الشيخ) خلفية انفجار (با رانجفوري) غاضبا وأسباب ذلك . علمت أن صديقي فقد ابنه في البحر منذ بضعة شهور مضت . وكان يريد التجهيز لإقامة قداس ديني خاص بشعائر الدفن . . . ولكنه حين قصد أباه يسأله أن يعطيه فأسا ليبدأ قطع بعض الأشجار لإعداد الكفن ؛ أطال الشيخ العجوز في الكلام دون أن يعطيه جوابا قاطعا . وظن الابن أن أباه رفض مطلبه . وهنا اندفع الابن خارجا من البيت . (وتكشف فيما بعد بشكل شخصي أنه أرجع ذلك إلى مناورة من جانب أخوته ، وقد شك في أنهم يريدون إقامة حفل راقص قبل إجراءات الحداد . ولذلك أعطى أولوية لمسألة استنزافهم لموارد الأسرة) . وشرح الأب الموضوع الآن وأوضح أنه لم يرفض طلبه حين سأله أن يعطيه الفأس ، وإنما كان فكره مشغولا بأمر آخر . وقال لو أن ابنه تمهل قليلا لأعطاه الإذن لكي يمضي في سبيله من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة بالجنازة . وأعطاه الفأس بعد هذا البيان . وأصبح الطريق الآن ممهدا لإعداد طقوس الجنازة[٢٢] .

لنحاول أولا فصل البراعة الفنية في التصور الوارد في هذه الفقرة عن النمط ذاته . هناك بعض المصطلحات ـ إقامة قداس ديني خاص

بإجراءات الدفن ، والكفن ، وشعائر الحداد ، وحفل راقص ، وشعائر الجنازة - والتي يجب افتراض أنها تشير إلى كلمات في لغة شعب تيكوبيا وممارساتهم وعاداتهم ، والتي لم تتحدد بعد . وتتمثل الخدعة الفنية جزئيا في ذلك التنوع الرائع الذي صادف تقديرا في النثر الإنجليزي التفسيري ، كما يتمثل جزئيا أيضا فيما توحي به الإنجليزية إزاء كلمات «جنازة» و «دفن» و «حداد» ؛ وكذا في التباين الواضح بين «حفل راقص» و «شعائر جنائزية» . ويلمح فيرث بهذا التباين إلى أن التعارض القوي بين مثل هذه الأنشطة عند نقلها إلى اللغة الإنجليزية إنما شعر به أيضا أبناء شعب تيكوبيا . وقد كان في غاية الأهمية بالنسبة إلى با رانجفوري . ولهذا ، وحسب هذا الفهم ، لسنا بحاجة إلى معرفة المحتوى الفعلي «لحفل راقص» أو «شعائر جنائزية» ؛ ذلك لأن دلالتهما يحددها فيض الأحداث . ويمكن أن نسوق حجة مناظرة فيما يختص بحديث وسلوك «الشيخ الرئيس» . ونحن نعلم في سياق القصة أن الابن «استأذن» أباه ليأخذ الفأس ، وأن الأب «لم يرفض» وأن إذنه كان شرطا لازما . ولهذا فحتى لو لم نعرف الكثير عن شيوخ تيكوبيا ،فإننا لم نفهم بالفعل خصائصهم وثيقة الصلة بالموضوع في هذه المتوالية من الأفعال وردود الأفعال ، ونعني بها القدرة على الإذن أو الامتناع عن الإذن .

ولكن ، لعل الأمر لا يزال غير واضح تماما بشأن مكونات النمط . وأحسب أن بالإمكان أن يكون حديثنا أكثر وضوحا . ولنا أن نستهل الحديث بتفريغ الفقرة على مستويات زمنية مختلفة . إذ نجد في الصدارة ، أي في الماضي القريب وفي الحاضر ، من رواية فيرث أحداثا عن الشجار والمصالحة تقع على مدى دقائق أو ساعات . ويعتبر هذا الفيض الحدثي واضحا فيما يتعلق بفهم وعي الذات والآخر والفعل ورد الفعل ، والتمركز حول إدراك حالة الحزن عند با رانجفوري وسببه المباشر ، وكذا رفض أبيه إعطاءه الفأس . ويبين

لنا فيرث علاوة على هذا أن شعب تيكوبيا له طريقته في المصالحة ، وهي طريقة خاصة به (أن يمسك بيد با رانجفوري من المعصم ويعيده إلى أبيه . وهو شكل خاص من أشكال الاعتذار) . ونستطيع أن نميز في هذا قدرا أكبر من المعقولية الميسورة ، حيث إن الحزن غالبا ما يستثيره ما فعله أ مع ب ، ومن ثم فإن المصالحة تستعيد الوئام والانسجام بين أ ، ب .

بيد أن هذا الفعل الذي يأتي في الصدارة أصبح هو ذاته مشكلة الحاضرين . إنهم ببساطة لم يعرفوا تفسير تلك الوقائع ، والتماس تفسير لها استلزم البحث والتنقيب في فيض أكبر من الأحداث ، وهو فيض استغرق شهورا وأعواما . ويتألف هذا الفيض الوقائعي من تفسير تحقق أخيرا : فقدان ابن با رانجفوري في البحر ، وحزن با رانجفوري بسبب هذا ، وفجيعته زيادة على ما حدث إذ رفض أبوه السماح له بالفأس . ومرة أخرى نجد شيئا ذا طابع عمومي هنا ، ولكن نكتشف أيضا شيئا عن با رانجفوري نفسه ، ورطته وشخصيته في هذه الورطة ، ذلك أن شخصيته وسط خضم الأحداث هي التي جعلت الصدارة مفهومة .

ولكن لا يزال ثمة وضع أوسع نطاقا علاوة على ما سبق . ونعني به نطاقا يقاس بالعقود والأجيال ، والذي تولى فيه الشيخ العجوز سلطانه ، وأنجب أبناء تحركهم الغيرة والمنافسة . . . الخ وكل هذا يجري وفقا للأساليب المميزة لشعب تيكوبيا آنذاك . ويعرض الباحثون الأنثروبولوجيون عادة هذا الإطار الأوسع في صورة مفككة ، أعني في صورة معايير أو مخططات للتنظيم الاجتماعي . ويلخص فيرث في فقرة توضيحية هذه الخلفية في عبارة تكاد تكون مماثلة لذلك . غير أن هذه المادة ترتكز بدورها على مادة روائية مثل الأساطير والخرافات أو الأحداث المروية ، التي تربط ماضيا مفهوما ومعقولا بأحداث الماضي القريب والحاضر . وسبق لي أن أفضت في الحديث عن هذه النقطة .

إذ إن الناس المشتركين في الحدث يكونون بحاجة إلى الفهم الروائي ، لأن هذا هو ما يمكنهم من العمل بطريقة مسؤولة ومفهومة . ويحتاج الباحثون الأنثروبولوجيون بدورهم أيضا إلى مثل هذا الفهم الروائي . ولكنهم يتخذون هذا الفهم منطلقا لهم ليمضوا بعد هذا في بناء شيء آخر ، أعني وضع نظرة عن المجتمع أو الثقافة داخل إطار فكري نموذجي قياسي مميز للبحث الأنثروبولوجي .

وأحسب أن من الأهمية بمكان أن نشدد على أن فهم الآخرين والذي يستبقه الفكر الروائي ، ليس فهما مطلقا وموضوعيا ، أو من نوع المعرفة الديكارتية القاطعة التي تشبه الأشعة السينية حين تكشف عن الخلايا الرمادية عند شخص ما . وإنما هو ، إذا صح التقدير ، فهم ينبع فقط داخل إطار الأخذ والعطاء في الحياة العامة ، ومن ثم فإنه رهن الزمان والمكان والحضور والنبض الواقعي للأحداث ، والعلاقات التي يغوص فيها هؤلاء الأشخاص . لم تكن حالة با رانجفوري أنه تيكيا (غير راغب) بوصفها النفسي ومظاهرها العضوية اهتم بها أبناء تيكوبيا ، أو التي تمثل تفسيرهم لها ، وإنما دلالة تلك الحالة بالنسبة لما يجري من أحداث . إنه لم يكن تيكي (غير راغب) ، بالمعنى المجرد أو المطلق ، بل بالمعنى النسبي قياسا إلى أشخاص مشاركين - أبوه وإخوته وابنه المتوفى - وقياسا إلى الحالة المتغيرة بسرعة التي وجد نفسه فيها هو والحاضرين الآخرين . وحسب هذا المعنى الخاص بالمشاركة بين الذوات نجد أن رمز تيكي (غير راغب) ، كان بذرة تحمل إمكانات النمو لتغدو رواية مسهبة ومحكمة عن أشخاص وعلاقات ووقائع - أي حبكة لها شخصياتها التي تفي بمطالب اللغز في مراحله الأولى .

والحقيقة أن الشيء الوحيد الذي يمكن أن يفي بذلك اللغز هو قصة تضع حزن با رانجفوري في خضم فيض روائي لناس يعملون في تبادل مع بعضهم البعض . وهذه القصة علاوة على هذا ، وكما يعرضها

فيرث ، لم تكن بالقصة التي ابتدعها سرا هو أو أي إنسان آخر ، بل انبثقت من بين الأحداث والكلمات التي تقع على مشهد جمع من الناس المعنيين بالموضوع . وليست المسألة هي الأحداث في ذاتها بل وأيضا تكشفها وتطورها واتساع نطاقها وشيوعها . وطبعي أنه قد تكون هناك تفسيرات متباينة للوقائع في أزمنة مختلفة تظهر أثناء وقوع الحدث أو بعده بوجه خاص . ولكن لكي يعمل المشاركون على نحو ملائم وثيق الصلة ، لابد لهم من الالتزام والتشبث بحد أدنى من الفهم المشترك ، وأن ينمو هذا الفهم ويزداد جلاء كلما تطورت المسألة في اتجاه الحسم .

وفي مواجهة نزعة الشك والريبة التي أبديتها في مستهل هذا الفصل ، أجد من الأهمية بمكان أن أؤكد على أن الرواية كما يستخدمها الأنثروبولوجيون ، تفترض مقدما تفسيرا شاملا لما يجري مشتركا بين الذوات من انفعالات ونوايا ومواقف ودوافع . إن الباحثين الأنثروبولوجيين يقرأون الأفكار ، ولكن فقط داخل سياق الأسلوب البشري اليومي والكلي وهو أسلوب محدد غير معصوم . ويقرأ الناس جميعا الأفكار ، وذلك بأن يعزوا المواقف والنوايا والفهم والانفعالات إلى بعضهم البعض . وإنني أحاول عامدا إبراز هذه النقطة لأن الكثيرين ، ومن بينهم فريق بارز من الباحثين الأنثروبولوجيين الاجتماعيين وأصحاب النظريات الاجتماعية ، قد عالجوا مسألة النوايا والانفعالات والمواقف والدوافع ، وكأنها أمور بطبيعتها خافية أو خاصة أو لا يمكن تقديرها أو أنها غير ذات صلة بالموضوع . ولعلهم فعلوا هذا كرد فعل إزاء علم نفس الشعوب الأكاديمي Folk Psychology (والذي يرتكز على علم نفس الشعوب الفلسفي الذي اصطنعناه) . إذ رأى هذا المبحث أن من المعقول بحث الناس بمعزل عن وضعهم الاجتماعى . ولكن إذا ما نظرنا إلى الأمر في ضوء النظرة الأكثر جذرية والتي تتسم أساسا

بأنها نظرية اجتماعية تفاعلية إلى الطبيعة البشرية ، وهي الرؤية التي عرضتها هنا ، فسوف يبين أن حالات العقل ليست شخصية بقدر ما هي حالات اجتماعية تفاعلية بين الشخصيات interpersonal .

والواقع أن المعيار الذي نقيم على هديه قراءة الأفكار ليس هو المعرفة الشاملة بل النجاح النسبي . وبناء على هذا الأساس نفسه فإن الصفات التي نعزوها إلى الدافع والموقف ، اللذين يظهران أثناء سرد الرواية بحاجة فقط إلى الوفاء بالتفسير النافع لتيار الفعل ورد الفعل . وكم هو عسير في الحقيقة أن نتبين المدى الذي تمضي إليه مثل هذه الصفات لتتجاوز ما يتم اكتشافه في تيار الفعل . إننا لا نستطيع أن نلتمس فهما علميا مطلق الصواب واضحا جليا تماما ، لمثل هذه الحالات العقلية بمعزل عن التفاعل ، ذلك لأن التفاعل هو وحده الذي يضفي عليها معنى ويجعلها ميسورة للتصور الذي يمكن الإجماع عليه .

وقد نجد من يشك في البيِّنة الأنثروبولوجية لا يفتأ يسأل عن دقة التفسير الذي قدمه فيرث . ترى هل أقصد بكلامي أنه مجرد تفسير بسيط مباشر وصادق ، أم أنه شيء آخر؟ لابد أن يكون شيئا آخر ، ذلك لأنه ليس دقيقا على نحو بسيط ومباشر . ولعل الأصوب أن نقول إن النمط مركب أو مؤلف من عناصر ، أي منتج فني ولكن جاء إنتاجه في ظل شروط ذات طابع خاص : إذ لابد أن يبين في نظام واضح سهل تلك الأحداث والصفات الملائمة ، لتقديم تفسير للأسباب التي جعلت المشاركين يفعلون تلك الأفعال علاوة على بيان النتائج المترتبة عليها . والمعيار الذي يجعلنا ندرج أيا من التفصيلات هو إسهامها في بيان كيف يفضي فعل إلى آخر . والنمط من حيث هو مركب جرى إبداعه شأن التفسير الذي قدمه لينهارت عن أضحية الدنكا ، أو رسم زهرة الحقل .

والجانب السلبي لمثل هذا المركب هو عدم وجود أي ضمان بشكل مطلق، تندرج تحته جميع التفصيلات الممكنة ذات الصلة ؛ أو يضمن أن جميع وجهات النظر وثيقة الصلة قد تم بحثها . إذ ربما كان الشيخ الرئيس لديه خطة أعمق كثيرا من أي خطة أخرى تصورها الحاضرون، أو ربما كان هناك نزاع بشأن أمر آخر لم يرد ذكره وإن كان يجيش في الصدور . وربما كان فيرث نفسه وعن غير قصد منه الأداة لإحداث تأثير استعماري يثير الشقاق . إن هناك احتمالات كثيرة لا حصر لها ؛ وليس ثمة تفسير للأحداث البشرية يمكن وصفه بأنه تفسير يحول تماما دون أي مفاجآت عنيفة .

والمركّب من ناحية أخرى له خمس خصائص توحي بالثقة :

١ ـ أنه يفسر تدفق الأحداث والوقائع .

٢ ـ الصفات التي نعزوها إلى المواقف والدافع ترتبط بالتفاعلات بين الناس ارتباطا وثيقا ومفهوما .

٣ ـ هذه الصفات هي ما يكشف عنه المشاركون في خضم مسار الأحداث .

٤ ـ الفعل أو النشاط يرتبط على نحو واضح وحيوي بالظروف الخاصة بالحياة وسط شعب تيكوبيا .

٥ ـ متوالية الأحداث على النحو الذي رويت به، تتسم بالفعالية والاستقلال عن استخدام فيرث لها .

والملاحظ أن الخصائص الأربع الأولى وثيقة الصلة جدا بأمانة القصة . ولقد كان فيرث نفسه متورطا تماما، ومن ثم كان في وضع يسمح له بتتبع الأحداث عن كثب . وكم هو عسير عليك أن تتطلع إلى نظرة أكثر تداخلا من ذلك . ولكنها الأخيرة التي تشتمل على كل المضامين المهمة . ونظرا لأن القصة من حيث المبدأ مستقلة عن

استخدام فيرث لها فقد أصبحت نوعا من الملكية العامة . إذ يمكن أن يستخدمها آخرون ، كما أن بالإمكان استخدامها لبيان وتوضيح أمور كثيرة ومختلفة للغاية : الغيرة والتنافس بين الإخوة ؛ أو صراع الأجيال ؛ أو القلق من أجل تهدئة شيوخ القبيلة ، أو الفؤوس وما لها من وضع خاص ومميز للغاية لدى شعب تيكوبيا آنذاك . وحسب هذا المعنى نجد أن متوالية الأحداث تتسم بطابع مميز يجعلها بيانا ، أكثر منها حجة أو بندا في الأرشيف وليس استدلالا قائما على هذه البنود ، وإنها بمنزلة الأساس وليست الصرح المرتكز على هذا الأساس . ومن ثم ولهذه الأسباب جميعها ، نجد لنا الحق في قبول تفسير فيرث واستخدامه إلى حين ظهور أو تكشف معلومة جديدة تنطوي على قدر من الإثارة .

موقفـــان متعارضـــان

القصة القصيرة التي تبرر تكرار تقديم الأضاحي لدى شعب النوير تحمل طابعا يكاد يكون مطابقا للحكاية التي حكاها فيرث عن با رانجفوري . لقد رويت بإيجاز ، وتشير إلى فيض من الأحداث والوقائع التي يمكن فهمها في إطار واسع وأيضا في إطار مباشر . ولا تشير القصة إلى إمكانية استخدامها هي ذاتها استخداما نظريا وإنما يمكن تعديلها لتتلاءم مع حالات كثيرة كهذه . ولأبدأ حديثي بعرض تعليقات سيبربر الواحد بعد الآخر .

يقول سيبربر «هذه تصلح مادة خاما لرواية واقعية كأحسن ما نجد من روايات في غالبية الأعمال الإثنوجرافية . ومع هذا لن نجد فيها جملة واحدة تعبر عن ملاحظة بسيطة مباشرة . ولكن أولا ، فكرة «الملاحظة البسيطة المباشرة» وكذا فكرة «المادة الخام لرواية واقعية» هما فكرتان ، وكما أوضحت مؤكدا ، غير ملائمتين . ذلك

أن تصور الأنماط المستخدمة دليلا في أي من الحالتين إنما اقتضى بذل قدر كبير من الفن والطاقة . ثانيا ، إذا ما ذهب الظن إلى أن «الملاحظة يمكن أن تكون مباشرة وفورية ، وأن تتحقق دون مهارة أو تطبيق» ، فإن هذا يكون زيفا آخر . والجدير بالذكر أن إيفانز ـ بريتشارد لم يسقط من السماء وإنما أمضى وقتا طويلا بين أبناء النوير . ولقد كان هذا الوقت حيويا تماما لتأسيس إدراكه وتصوره ، ولكي يسجل رؤيته للأنماط داخل حياة النوير . ولهذا فإن ما تم تسجيله انطوى على قدر كبير من الحرفية الفنية والخبرة وهو ما يتحقق بالضرورة في أي مبحث علمي .

وتتعلق ملاحظة سيبربر الثانية بالجانب التالى من القصة التي رواها إيفانز ـ بريتشارد : «كنت حاضرا عندما كان أحد أبناء النوير يدافع عن نفسه ضد الرفض الصامت من جانب أسرته وأقاربه لكثرة ما يقدمه من أضاح» . ويبدي سيبربر الملاحظة التالية : «الرفض الصامت لا يمكن ملاحظته وإنما يمكن فقط تخمينه . ولكنني أرى على النقيض من هذا أن «الرفض الصامت» هو تماما من الأمور التي يدركها الناس على نحو مباشر .

ولنحاول معا النظر إلى هذه المسألة عن كثب أكثر . أولا إن ملاحظة إيفانز ـ بريتشارد جاءت في إطار روائي موجز ولكنه واضح تماما لا لبس فيه . وتكشف هذا الإطار الروائي في الجمل التالية : «لقد تهيأ له (يقصد هذا الشخص المعني من أبناء النوير) أن يفهم أنه ساد شعور بأنه يبدد القطيع بسبب نهمه المتطرف للحوم . وقال إن هذا ليس صحيحا . . . وإن ما يرضي أسرته هو القول بأنه يبدد القطيع وإن كان قد ذبح ما ذبح من أجل خاطر ومصلحة أبناء الأسرة» . وقد يحق لسيبربر أن يشكو من أن أدوات السؤال من؟ ومتى؟ وأين؟ في القصة أدوات غامضة ، ولكن الفيض الروائي الأساسي ليس كذلك . لقد مضى زمن وهذا الشخص من أبناء النوير

دائب على ذبح أفراد من قطيع الثيران لتقديم أضاح عديدة ومتكررة . وأدى هذا إلى استنزاف القطيع ، أو هكذا بدا الأمر قاسيا ووحشيا في عيون أسرته وعشيرته . وأعربوا عن اعتراضهم عليه . . . والآن يتحول العمل إلى المشهد المباشر العياني الذي شهده إيفانز - بريتشارد ، لقد واجهوا احتجاجاته المطولة بالرفض الصامت . ولهذا فإننا نفهم «الرفض الصامت» في هذا الإطار باعتباره جزءا من فيض الأفعال وردود الأفعال ، وسط جماعة من الناس هم الرجل من أبناء النوير وعشيرته . ونلحظ أن «الرفض الصامت» يكون مفهوما وذا دلالة باعتباره نتيجة مترتبة على أحداث سابقة ـ الأضاحي المتكررة ورد فعل العشيرة إزاء ذلك . ويقود هذا إلى فعل جديد ألا وهو احتجاجات الرجل ضد اتهام ضمني لم يصرح به أحد . ولا مجال هنا للسؤال عن فهم سري غامض لموجات المخ أو فهم معلومات تتجاوز حدود ما يمكن أن يكتسبه أي مشارك ذي أهلية .

وهكذا فإن إيفانز ـ بريتشارد كان بإمكانه أن يستخدم العبارة عن ثقة شريطة أن يكون مطلعا على أسرار مجرى الأحداث الذي تخلله الرفض الصامت . والسؤال ترى هل كان إيفانز - بريتشارد مطلعا على كوامن مجرى الأحداث؟ يشك سيبربر في هذا . ويكتب قائلا : إن الجزء السابق من الرواية إذا ما أفرغناه من عبارة «أتيح له أن يفهم أن هناك شعورا سائدا» ، إنما هو استنتاج مبني على أنواع مختلفة من السلوكيات المعقدة والمتناقضة في الغالب الأعم . وهذه الاستنتاجات لا يقوم بها على الأرجح الباحث الإثنوجرافي مباشرة وإنما عن طريق من يمدونه بالمعلومات .

والملاحظ أن المادة المتوافرة لا تسمح بتقديم إجابة قاطعة على هذا . ربما يكون سيبربر على حق . ولكن ثمة شاهدا على نقيض ذلك . إذ إن إحدى الملابسات التي تجعلنا نميل بقوة تجاه تفسير إيفانز ـ بريتشارد ، تظهر للعيان لو أنه شاهد بالفعل مناظرة جرت في

السابق بين النويري وأقربائه بشأن الأضاحي . ونحن لا نملك وسيلة لمعرفة ذلك غير أن إيفانز ـ بريتشارد أشار أكثر من مرة إلى أن بحثه عن النوير ، تم دون الاستعانة في أغلب الأحيان برواة يمدونه بالمعلومات وإنما استعان فقط بالعيش وسط النوير . ومن ثم فربما تهيأت له أسباب الثقة التي تدعم حكمه وتقييمه .

ولكن ماذا لو كان هناك من روى له فقط عن خلافات سابقة؟ هل كان من المحتمل أن يعمد الراوي إلى تلخيص وإيجاز الخلافات؟ ربما . ولكن إذا كان الراوي على دراية بالمعارف المحلية فإنه قد لا يتصور أن ما يدلي به من معلومات ، هو مجرد «استنتاج» أو «ملخص» ، لو أنه أبلغ إيفانز ـ بريتشارد أن النويري وأسرته ، اختلفا وتشاجرا بشأن تكرار الأضاحي . وهذا هو ما يعرفه الجيران كأمر اعتيادي . إذ هناك من يسمع أصواتا مرتفعة . وهناك من يسمع شجارا ويعرف سببه . وليس لنا أن نتصور أن مثل هذه المعارف متناقضة حتى إن بدت مركبة وهي كذلك يقينا . إنها معارف ترتكز على القدرات العقلية المكينة التي فطرت عليها الروح الاجتماعية للبشر .

وتقضي أكثر القراءات معقولية بأن السوابق أدركها واكتشفها الشخص النويرى نفسه من خلال الجدال الحاد والعنيف . ولعله قال شيئا ما مثل «تدعون دائما أنني أفرط في تقديم الأضاحي ، وهذا زعم غير صحيح!» . وتدعم كلمات إيفانز ـ بريتشارد هذه النظرة . إذ يرى أن الحديث التالي غير المباشر «كان من مصلحة أسرته أن تقول إنه بدد القطيع» يفيد بأن مفتاح الشجار المستمر ، ظهر واضحا على الفور أمام عيني إيفانز ـ بريتشارد عندما شرع النويري في الكلام . ولكن محاولة التوسع فيما قاله النويري لتصل إلى أنه «تهيأت له فرصة الفهم بأن . . .» ربما يكون مجرد استنتاج . ولكن عسير القول إنه غير صحيح أو مضلل . لقد دخل إيفانز ـ بريتشارد بينما كان الجدال دائرا ، وتوافرت آنذاك له مفاتيح لكي يلتقط أطراف الخيط .

وأحسب أن المعنى الضمني هو ضرورة أن نعزو إلى إيفانز - بريتشارد نوعا من المعرفة العلمية بالوقائع . إذ من الطبيعي أن مثل هذه المعرفة ليست شاملة ولا مجردة ، ولكنها تتسم على الأقل بخاصية مستساغة ، إذ إنها تنبثق عن مجرى أحداث يمكنه وحده أن يجعل التفاصيل مفهومة . ولا يصل بنا هذا إلى حد معاملة إيفانز - بريتشارد وكأنه من النوير ، أو القول إنه يفهم جميع أبعاد حياة النوير ، بل ولا حتى الزعم بأنه قادر على دعم موقفه في جدال مع واحد من النوير . وإنما الأصوب قبول الرأي بأنه ، في إطار هذا الوضع الخاص ، توافرت له صلاحية كافية تؤهله لأن يشق طريقه عن فهم واضح .

لذلك أقترح ألا يكون معيارنا لقياس مثل هذه المعارف معيارا مجردا ، وإنما عمليا (براجماتيا : هل بوسعك أن تعمل وتتصرف على نحو ملائم وصحيح في ضوء تلك المعارف؟ أم أنك كنت تستطيع أن تتصرف على نحو ملائم وصحيح ، لو أن الأمر اقتصر على المعرفة وحدها خاصة أن المعارف يجري اكتشافها في وقت لاحق للحدث أو نتيجة الإخفاق في اتخاذ تصرف صحيح؟) وأعتقد بالنسبة لحالة إيفانز - بريتشارد والنويري المحتج لنا أن نأخذ بهذه الصلاحية المحدودة بغية اكتمالها . ولكننا في مجال آخر مثلما حدث حين لاحظ لينهارت أن تضرعات شعب الدنكا ، «بدأ يحس بأثرها المراقب الأجنبي نفسه» فإن عملية اكتمال المعارف اعتمادا على النفس إنما تتم في تتابع سريع . ونجد في حالات أخرى ، مثلما حدث عندما عرف فيرث كيف يمسك بيد با رانجفوري من المعصم ويعود به لكي يعتذر ، فإن المعارف هنا تتوافر عن طريق التلقين . ونلحظ في حالات أخرى صعبة وشديدة الوضوح ، أن الدليل لا ينبثق بفضل جدارة مكتملة بل نتيجة عملية تعلم ممتدة إلى أجل طويل جدا . وقد يذهب الظن إلى أن قلة خبرة الباحثين الأنثروبولوجيين تنسخ وتبطل شاهدهم . ولكننا نرى

نقيض ذلك ، إذ غالبا ما تنشأ أقوى الشواهد إقناعا من مجرد نقص الخبرة العملية والعمل على تصويبها .

من إمكانية الإجمــاع إلى الإجمــاع

بدأت حديثي بمفارقة واضحة ، وأعني بها مشكلة بناء معارف عامة موثوق بها تأسيسا على مادة يتعذر اختزالها ، فيما يبدو ، إلى معارف شخصية أو خاصة بسيرة حياة ذاتية . ولكن ما أن نفهم علم الأنثروبولوجيا باعتباره نشاطا حتى تنحل عقدة المفارقة تلقائيا .

وليسمح لي القارئ بأن أعرض الرأي على النحو التالي : هناك في الواقع نوعان من المعرفة . المعرفة التي يستخدمها ، كمثال ، النوير أنفسهم كعناصر فاعلة ومسؤولة في خضم فيض النشاط داخل مجتمعهم . ويمكن القول إن مثل هذه المعرفة ، هي إلى حد ما ، معرفة شخصية ، ذلك لأنها معارف أشخاص يمارسها أشخاص في علاقات بعضهم ببعض . إنها من نوع المعارف التي توافرت ، كمثال ، عند أصحاب العقيدة اليانية عما يسمونه سياسة المعدة المحلية ، أو العلاقات الدينية المَعديَّة gastro-politics or Gastro Religious Relations . بيد أن لها أيضا جانبا عاما ، أو على الأقل إمكانية محتملة عامة : إذ يمكن بسطها لتمتد إلى آخرين جدد في ظروف وملابسات جديدة . وفي هذا المجال تتعلق المعارف بمعيار جمالي ، أي بإحساس خاص بما هو أكثر أو أقل ملاءمة أو ما هو متوقع في هذا الظرف أو ذاك . والمحك الوحيد لمثل هذه المعارف ، أو الأسلوب الوحيد الذي يمكن لأي امرئ أن يعرف من خلاله إذا ما كان شخص ما لديه هذه المعارف أم لا هو محك الحياة اليومية . ومن ثم فإن كل شخص يقوم بتحقيق أو تصويب معارفه على نحو علني وعام بين الناس ، هذا وإن لم يكن الناس في عمومهم معهدا يضم باحثين وإنما هم مدرسة محن قاسية .

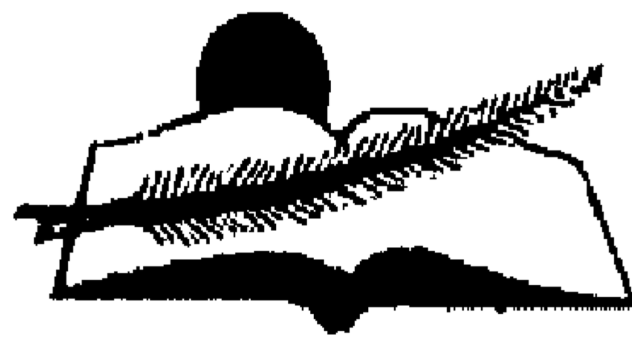
ويعمد الباحث الإثنوجرافي من أمثال إيفانز - بريتشارد ، في المحل الأول إلى الانهماك في مثل هذه الخبرة العملية حالما يلتقي بها في الوسط المحيط به . وليس بالضرورة أن يتحقق له هذا الانهماك كاملا ، وإنما يحققه بالقدر الذي يهيئ له إمكانية المضي قدما في سبيله لكي يتعلم بنفسه . إذ يتعين عليه أن يحيا كشخص مسؤول وسط من اتخذهم موضوعا لدراسته . ويبدأ انطلاقا من الخبرة التي يحياها في تعلم الأنماط التي يمكن الإجماع عليها . ويفعل الباحث الأنثروبولوجي هذا بنفس الطريقة تقريبا ، وبنفس المعدات إلى حد كبير شأن أي إنسان آخر : رحالة أو تاجرا أو مهاجرا أو طفلا .

ولكن الباحث الأنثروبولوجي ، على خلاف هذه الشخصيات ، يستخدم هذه المعارف استخداما آخر إضافيا . إنه يسجلها . وأعني بكلمة «التسجيل» بطبيعة الحال شيئا أكثر من مجرد الكتابة وحدها لإثبات أحداث ومشاهد مختلفة . ذلك لأن الباحث الأنثروبولوجي يتأمل هذه الأحداث ويضعها في دائرة الشعور ، ويقارن بينها وبين أحداث أخرى ، ويحتفظ بها في الذاكرة . وهدفه من هذا الحفظ هو ابتكار نوع آخر من المعرفة . إنه نوع مؤسس على معارف النوير للأشخاص من خلال الأشخاص ، ولكن يجري إثبات صوابها داخل مجتمع أوسع وأكثر انتشارا لا يشتمل قط على العالم الخاص بالباحث الأنثروبولوجي بل وأيضا عالم الرواة أنفسهم الذين أمدوه بالمعلومات . وتتحول المعرفة بالنسبة لهذا المجتمع من معرفة كيف؟ إلى معرفة أن ؛ ومن معرفة فاعل يؤدي دورا إلى وعي نقدي ، ومن فكر روائي إلى فكر نموذجي قياسي . حقا إن مجرد اكتساب معارف اجتماعية صميمية وتحويلها إلى معارف قائمة على نموذج قياسي ، هو ما يسم علم الأنثروبولوجيا بقيمه المميزة وطابعه الخاص كمبحث علمي .

بات الطريق الآن طويلا . طويلا جدا يفصل ما بين المشاركة في مشاجرة دارت بين ابن وأبيه شيخ القبيلة ، وبين استخدام هذا الحدث في نص إثنوجرافي . إنه بعبارة أخرى طريق طويل يفصل ما بين شكل من أشكال المعرفة وبين شكل آخر منها . واتسم الطريق على طوله بقدر كبير من الجهد الذي يبذله الباحث الإثنوجرافي . مثال ذلك أن ثمة أمورا كثيرة يتعين تسجيلها ، من ذلك إحصاء تعداد السكان المحليين ، واستقصاء مناهج العيش والارتزاق ، والنصوص الشفاهية . . . الخ ، ويمكن القول مرة أخرى إن هذه الأشكال الأخيرة الخاصة بأشكال المعلومات التي يمكن حسابها وحصرها ، يتعين وضعها جنبا إلى جنب مع المعارف العملية للحياة الاجتماعية ، ونسلط عليها ضوءا كاشفا لها جميعها . ويستلزم هذا كذلك قدرا جهيدا وعظيما من الفكر . وبعد أن يفرغ الباحث الأنثروبولوجي من بذل الجهد المشار إليه يكون لزاما عليه أن يصوغ أحكامه بطريقة توحي بالثقة لدى قرائه . أعني بعبارة أخرى أن عليه أن يخلق توافقا في الآراء وإجماعا بين جماعة مفككة من الناس ، أو حتى مشتتة الرأي ومتباينة الاتجاه ، أي جماعة يمكن أن تضم الآن جماعة أصحاب فكر أنثروبولوجي من قبيل زملائه وأقرانه ، وربما قطاعا عريضا من القراء في مجتمعه الخاص . ولكن أيا كان الإجماع الذي يتم التوصل إليه ، فإنه قائم على إمكانية الإجماع الخاص بالرواية وغيرها من الأنماط التي يعرضها عليهم .

إذن ثمة ما هو أكثر من ذلك مما يسهم في صنع المعارف الأنثروبولوجية . إنها ليست بحال من الأحوال مسألة مقتصرة على ربط حكايات قليلة ببعضها البعض ، تحكي عن أشياء حدثت في ميدان البحث . ويكفينا الآن أن نقول إننا نفرض شروطا على المعارف الجديدة هي غريبة تماما عن نموذجها الأصلي : إذ يتعين

بالضرورة أن تتلاءم مع نظرة أكثر تجريدا عن المجتمعات البشرية ، كما يلزم أن تكون قابلة للتصحيح أو يمكن إثبات زيفها . ويخلط بعض الباحثين الأنثروبولوجيين بين هذه المعارف وبين المهارة الأدبية التي لا تهدف إلى الإبهام ؛ بل إلى التوضيح . ومع هذا فإن المعارف الأنثروبولوجية التي جرى إبداعها على هذا النحو ، إذا لم تكن لتحفظ روحها الباعثة للحياة في المعارف الشخصية بين أبناء النوير عن بعضهم البعض وبين بعضهم البعض ، فإنها لن تكون أبدا معرفة بل تخييلا ووهما .



الفصل التاسع

صندوق حلوى مهمل في غير ترتيب

سألت في الفصل السابق السؤال التالي: إذا كان علم الأنثروبولوجيا ذاته نشأ في رحم فيض أحداث الحياة البشرية والعلاقات البشرية ـ أو بعبارة أخرى تولد عن شيء متحول متغير جدا ـ فكيف لنا أن نضع ثقتنا فيه؟ وأجبت عن سؤالي بالقدر المتاح، وقلت إننا نستطيع أن نضع ثقتنا إجمالا في علم الأنثروبولوجيا بقدر ما نضعها في أي نشاط جمعي آخر. وقد استلزم هذا من ناحية نقصا متناسبا ومدروسا من ثقتنا في العلوم الطبيعية. ويقضي من ناحية أخرى بزيادة اعتمادنا على الحكم أو التقييم الشخصي، وهو ما يعني الاعتماد على حكم يجري بين الأشخاص ومشترك بين الذوات.

وليسمح لي القارئ بأن أعيد تلخيص الرحلة الطويلة التي أوصلتنا إلى هذه الإجابة. لقد بدأت مع استهلالي الأول للفرض بتوجيه ثلاثة أسئلة وثيقة الصلة ببعضها البعض. أولا ما هي الوحدة التي يقوم عليها التنوع الثقافي للبشر؟ وأجبت عن هذا السؤال بقولي إننا بصفتنا بشرا لدينا مجموعة خاصة ومميزة من السمات والقدرات، هي ما أسميه الروح الاجتماعية. وتبلغ هذه الروح الاجتماعية أوجها في صورة القدرة على اقتفاء فيض معقد من النشاط الاجتماعي. وهذه ليست إجابة كاملة شاملة، ذلك لأنني أسقطت الكثير من الاحتمالات الواعدة، وأعني بها الكثير من الصفات التي

يمكن أن تشتمل عليها «الوحدة النفسية للنوع البشري» . بيد أن القدرات التي ضمنتها الروح الاجتماعية هي تلك القدرات التي اعتقدت حسب تقديري ، أنها الأكثر بروزا في خلق التنوع الاجتماعي والثقافي لنوعنا البشري . إنني بعبارة أخرى شددت على تلك الأمور المشتركة بيننا جميعا والتي هيأت لنا أن نختلف اختلافا عقليا عظيما .

وقادتنا هذه الاعتبارات مباشرة إلى السؤال الثاني : كيف تولّد التنوع؟ إنني لم أعالج جميع الموضوعات وثيقة الصلة بالسؤال ؛ وإنما قنعت ببيان كيف يمكن أن ينشأ التنوع؟ وعند الإجابة أكدت أن الناس ليسوا فقط قادرين على اقتفاء فيض معقد من النشاط والأحداث ، بل أيضا قادرون على الاستجابة بطريقة ملائمة داخل هذا الفيض . وأكدت على أننا ونحن نتصور ورطتنا البشرية في ضوء هذه المصطلحات ، فلابد أن يكون معنى عبارة «بطريقة ملائمة» معنى مرِنا وتقريبيا وليس قاطعا مطلقا . ونحن لسنا بحاجة ، أو على الأصح يجبُ ألا تكون لنا حاجة إلى تصور أنفسنا ككائنات آلية automaton ، أو عرائس متحركة ما دامت الظروف الاجتماعية التي نواجهها هي بلغة نيقولاس همفري ظروف «عابرة زائلة مبهمة وقابلة للتغير لأسباب كثيرة ليس أقلها أنها متغيرة نتيجة لأفعالنا نحن» . وأشرت أيضا إلى أن مفهومنا للفيض الاجتماعي وما نفعله داخل هذا الفيض ، خاضع للتفاوض بين الأفراد المشاركين فيه . ومن ثم خلصت إلى أننا قادرون كأفراد على إدراكه ، وقادرون جماعيا على خلق النظم والمؤسسات الجديدة والمفاهيم الجديدة وأشكال الحياة .

وقادتنا هذه الإجابة إلى السؤال الثالث : كيف يتسنى لنا أن نفهم عن ثقة ذلك التنوع؟ وقد أكدت في الفصل السادس أثناء حديثي عن قصة سيدهاساجار ، وكذلك في الفصل الثامن ، أن أساس المعارف الأنثروبولوجية ليس مختلفا عن أساس المعرفة عن أي إنسان في العالم الاجتماعي . وهذا فهم يفيد ، وإن كانت فائدة محدودة ، ويتميز بملاءمته للسلوك المرن القابل للتكيف الخاص بالعلاقات البشرية . ولكنني قلت

كذلك إن الباحثين الأنثروبولوجيين يحولون هذه المعارف الاجتماعية ، إلى نوع آخر من المعرفة هو ما اصطلحنا عليه باسم الإثنوجرافيا . ومن ثم فإن الإثنوجرافيا هي أسلوب من أساليب التعلم القائم على نموذج قياسي والوثيق الصلة بجماعة محدودة من الناس في أماكن بذاتها وفي أوقات بعينها . وسأقول في الفصل الحالي شيئا عن طبيعة هذا التعلم وعن قيمته واستخداماته .

إنه أكبر من صندوق الخبز

كتبت بين الحين والآخر في هذا الكتاب ، وبخاصة في الفصل السابق ، عن «أرشيف» الإثنوجرافيا . والفكرة عن وجود مثل هذا الأرشيف كشهادة حاسمة على التنوع الاجتماعي الثقافي بين البشر ، هي فكرة طرحتها لتكون بمنزلة فرض أساسي . ولكنني الآن أريد أن أضع هذه الفكرة بهدوء موضع تساؤل . وسبب ذلك أن الفكرة لا تحيط تماما ، أو لا تحيط على نحو شامل بطبيعة العمل الذي يقوم به الباحثون الأنثروبولوجيون .

ولأبدأ بتقصي فكرة الأرشيف الإثنوجرافي وبعض تفرعاتها . يمثل الأرشيف العمل المتراكم للباحثين الأنثروبولوجيين باعتبارهم فريقا جمعيا . وعندي قدر ضئيل من هذا الأرشيف موزع على الأرفف داخل حجرتي هنا ، علاوة على قدر أكبر مصفوف فوق أرفف المكتبة الرئيسية للجامعة . وطبعي أن هذا الأرشيف في مجموعه غير متجمع في مكان واحد ، ولكن يجري الاحتفاظ به في المخططات المختلفة الخاصة بتصنيف القوائم في المكتبات تحت عنوان «الأنثروبولوجيا» . وتعتبر فكرة الأرشيف بعد هذا محفوظة ضمن ممارسات متنوعة ، مثل الممارسات السائدة في الجامعات البريطانية الخاصة بتقديم امتحانات آخر العام : ثلاث ساعات للمادة لمعرفة كم حجم المادة من الأرشيف التي يمكن أن تفرغها خلال هذه الفترة .

وأحسب أن مفهوم «تفريغ» المعرفة ليس خياليا تماما . ذلك أن فكرة الأرشيف نجدها من زاوية فكرة مهمة ، ووثيقة الصلة جدا بمفهوم المعرفة كمفهوم موضوعي ، أي محتويات أداة توصيل ، ومن حيث هي محتويات يمكن إفراغها ونقلها من مكان إلى آخر ، ومن فصل في كتاب إلى تلميذ ، أو من كتاب إلى مخ . وهنا تبدأ المشكلة في الظهور على السطح . إذ بينما يكون يسيرا تبين المعرفة كمحتويات مستودع أو أداة نقل عندما نسأل عن استخدام مثل هذه المعرفة . ماذا نفعل بها؟ هل المعارف الأنثروبولوجية ذات أهمية تتجاوز حدود إفراغها دون نهاية من عقل إلى كتاب ، ثم من كتاب إلى عقل؟ إنها رؤية تشبه الكابوس ، أو أنها على الأقل عبث بلا طائل ، يستبد بالعالم الأكاديمي . ومن يدري ربما كان موراي جيل ـ مان Murray Gell-Mann على صواب ، عندما قال ذات يوم إن تعليم القرن العشرين يشبه دخول أعظم مطاعم العالم . . . ليعطيك قائمة الطعام لتأكل .

وقد تبدو هذه الاعتبارات ذات تأثير أقوى إذا ما تأملنا العملية الاجتماعية الخاصة بصناعة الأرشيف الإثنوجرافي . لقد أصبح علم الأنثروبولوجيا في القرن العشرين حرفة أو مهنة ، أي وسيلة لكسب العيش . وهذا مصدر مهم في حد ذاته . إن الباحث الأنثروبولوجي يطلب درجة الدكتوراه والتي تمنحها له الجامعة ، لكي يسهم في تقديم المزيد من المعارف الأنثروبولوجية يضيفها إلى المستودع الجمعي ـ ويشرف على هذا العمل باحثون أنثروبولوجيون . وتخضع وظائف هذه المهنة لإدارة باحثين أنثروبولوجيين ، وتعتمد الإدارة هنا أساسا على قاعدة من المنشورات . ويجري استعراض هذه المنشورات وقبولها أو رفضها من جانب علماء أنثروبولوجيين آخرين . وبعد ذلك فإن التقدم في مجال المهنة والارتقاء فيها رهن منشورات أخرى يستعرضها بدورها علماء أنثروبولوجيون ؛ وهكذا تمضي الأمور . وحسب هذا المنظور نجد أن المعارف الأنثروبولوجية ، شأن أي سلعة ، تظهر وكأن لها قيمة في ذاتها ومن ذاتها .

ونتيجة أخرى لازمة من هذا الطابع شبيه السلعة للأرشيف وهي أن مدخلاتها وما يفيد منها ينبغي أن يكون في الحقيقة أشبه بالموضوعات ؛ أعني ينبغي أن تكون موضوعية : إذ يجب ألا تكون نتاجا لنزوة فردية . ويجب ألا تكون ذات معنى واحد لشخص بذاته ، ومعنى آخر لشخص آخر . ويتعين أن تكون ذات قيمة واحدة لكل شخص يتعامل معها ، خارج القيود التي تفرض أصول نشأتها الاجتماعية والتاريخية . وتنعكس هذه النظرة في الغالب الأعم فيما يقوله علماء الأنثروبولوجيا عن الإثنوجرافيا . وهنا على سبيل المثال نرى روبرت بوروفسكي يبحث الموضوع في خاتمة دراسته الإثنوجرافية ، عن شعوب إحدى جزر البولينيز المسماة بوكابوكا Pokapuka ويقول :

«على الرغم من أن علم الأنثروبولوجيا ليس موضوعيا بالمعنى المطلق ، إلا أن له قدرا من الموضوعية يجعله أكثر من أن يكون مجرد نموذج لصورة من صور المعارف الشعبية أو «المحلية» . ويتضمن علم الأنثروبولوجيا في جوهره مقارنة وتحليلا لأوجه الاختلاف والتماثل في الثقافات»[1] . وها هنا يمكن أن تكون كلمات بوروفسكي صدى لكلمات رادكليف براون أو بنيديكت ، مع تصورهما لعلم الإثنوجرافيا باعتباره أشبه بالمتحف ، وكذا فكرتهما عن التراكم التدريجي للمزيد والمزيد من المعارف للمقارنة . وها هنا أيضا نرى أن الأرشيف له بعض الدلالات الضمنية التي لا تروع وإن كانت لدرجة ما مثبطة . وإذا كان البحث الإثنوجرافي يهدف فقط إلى إنتاج مواد من هذا النوع ، أعني مواد يمكن أحيانا مقارنتها ، فإنه قد لا يستحق ما نبذله معه من عرق ودموع .

ولكننا نجد في العبارات التالية مباشرة أن بوروفسكي يتخذ وجهة مغايرة . إنه يخطو بحسم إلى ما بعد فكرة المستودع الإثنوجرافي ، ويلقي على الموضوع مزيدا من الضوء الواقعي والمثير للاهتمام في آن واحد .

«إن علم الإنثروبولوجيا بحكم طبيعة بحثه يفتح صدره للحوار مع الآخرين ، متسلحا باستبصارات ومنظورات مختلفة تتعلق بنفس الموقف .

وإن التفسيرات الأنثروبولوجية تجعل الأفكار موضوع البحث واضحة بذاتها ، في إطار ثقافة هي موضع شك وموضع مقارنة مع أساليب بديلة شائعة لدى الثقافة الأخرى . ولا يزال علم الأنثروبولوجيا ثاويا داخل السياقات . ولكنه نسبيا أكثر حرية من هذه السياقات ، ذلك لأنه يهيئ نفسه دائما وأبدا لتنوع الأطر التي تتحدى الإطار الذي هو فيه» .

إن هذه الفقرة والكلمات الأساسية فيها التي تمثل المفتاح وهي كلمات «حوار» و «الشك» و «التحدي» هي ، حسب ظني ، أكثر صدقا مع الممارسة والتطلعات وكذا مع القيمة المتحققة فعلا للأنثروبولوجيا . ويوجد بالفعل ، ولأغراض كثيرة ، أرشيف إثنوجرافي . ولكن المعارف الإثنوجرافية من حيث ابتكارها واستعمالها ، بعيدة جدا فعلا وعملا عن كونها سلعة قابلة للتخزين . وإذا ما رغبنا في تشخيص مثل هذه المعرفة تأسيسا على هذا المنظور ، فسوف تكون معرفة قابلة للتغير وأكثر قوة ، وجزءا من عملية منسابة وطليقة من التفاعل والتداخل المتبادل .

وتأتي رواية بوروفسكي في ختام كتاب أثبت مرارا أن طبيعة العمل الميداني الإثنوجرافي مثيرة للشك وللنزال أحيانا . لذلك فإن الحوار والشك والتحدي هي في المحل الأول من خصائص العمل الميداني ذاته ، وخبرته الناجمة عن العمل من خلال الاندماج . ولكن كلمات بوروفسكي تعكس كذلك عملية إدراك جديدة بدأت تبزغ في أذهان الباحثين الأنثروبولوجيين ، وتفيد بأن ما يكتبونه سوف يقرأه على الأرجح أولئك الذين هم موضوع دراستهم . والمعروف أنه كان من الممكن لعلماء الأنثروبولوجيا في الأجيال السابقة ، أن يغفلوا المتطلبات التي قد يفرضها عليهم قراء لهم هذه الخبرة والمعلومات والحساسية . ومن ثم كان بالإمكان آنذاك الالتزام بالموضوعية جزئيا عن طريق افتراض أن من ندرسهم هم مجرد موضوع . ولكن اليوم باتت أخلاقيات المهنة الناضجة ، علاوة على تقدم حالة من ندرسهم ، وانتهاء كل علاقة استعمارية صريحة بين مجتمعات شمال الأطلسي والآخرين ، كل هذا جعل الناس والجماعات موضوع الدراسة الأنثروبولوجية ـ أو مستشاري

الباحث الأنثروبولوجي حسب تعبير دوجلاس كولكين بمنزلة قراء وناقدين أيضا . والمعارف الإثنوجرافية في نظرهم لا يمكن أن تبدو سوى باعتبارها صوتا واحدا داخل محادثة متصلة تجرى داخل مجتمعهم .

لهذا فإن نظرة بوروفسكي تتجاوز علاقات المواجهة في الميدان إلى التفاعلات المفصلة في وحدة متكاملة بين طاولة الكتابة وكرسي القراءة . ويحدث القدر الأكبر من التحدي للمعارف الأنثروبولوجية بين الكاتب والقارئ ، وليس بين الباحث الإثنوجرافي وأحد مستشاريه . ولقد كانت مرجريت ميد وكذلك روث بنيديكت تعرفان هذه الحقيقة عندما خاطبتا المجتمع الأمريكي ، وقدمتا معارفهما عن المجتمعات الأخرى بعد إخضاعها لدراسة نقدية قوية . والملاحظ أن الغالبية العظمى من الباحثين الأنثروبولوجيين لهم طموحات أكثر تواضعا ، ولهم قراء أكاديميون متواضعون . ولكن هذا الحضور الوهمي ، أعني حضور القراء ، ليس أقل من الباحث الإثنوجرافي ومجتمع المستشارين من حيث الأهمية والانتماء ، كجزء من الوضع الاجتماعي للإثنوجرافيا المكتملة .

لذا فإن ما توافر لنا هنا هو قدر من الفهم للأنثروبولوجيا عند التطبيق . وعبارة عند التطبيق تعني المعرفة كحجة أو المعرفة كأداة تحدي . وهذا من شأنه أن يجعلها في آن واحد أقل ثباتا وأكثر إثارة للاهتمام ، ومن ثم فإن ما أريد أن أفعله الآن هو العمل ، وأيا كان حجم العمل كبيرا أم صغيرا في سبيل الوصول إلى هذه النتائج ذاتها ولكن من اتجاه آخر ، أعني من اتجاه الكتابة الأنثروبولوجية ذاتها .

المصيص

سأشرع مرة أخرى من البداية لأنظر إلى المعرفة الإثنوجرافية للحظة من خارج السياق ـ أو على الأقل فقط من داخل سياق يماثلك أنت أيها القارئ ـ وسوف أحتاط ضمنا . وسوف أستهل ببعض فقرات من كتاب إدوارد

شيفلن «أسى المتوحد وتوهج الراقصين» . والكتاب عن شعب كالولي الذي يعيش قريبا من جبل بوسافي في بابوا نيو غينيا . واقتبست هذه الفقرات من فصل في الكتاب يبدأ بملاحظة عامة تفيد ، أنه يشيع بين شعب كالولي اهتمام بالطعام ولكن ليس بسبب نقص الطعام . . . وإنما الطعام مهم لأنه أداة تحقق علاقة اجتماعية» . ويستطرد قائلا :

« أدركت هذا فور دخولي ولأول مرة مسكنا خشبيا مقاما فوق هضبة . جلست منهكا على حافة إحدى المصاطب الخاصة بنوم الرجال بينما كنت أستخرج ديدان العلقة من داخل جوربي . وبينما أنا كذلك اقترب مني رجل وبيده حزمة مغطاة بالسواد وتشبه الرغيف . كسر كسرة وأعطانيها ، وإذا بها تشبه الطباشير المغطى بمادة رمادية وقشرة مطاطية . وسادت فترة صمت بينما الحضور داخل المسكن يرقبونني ليروا ماذا عساي أن أفعل . وأخذت قضمة وأنا على مضض . وذكرني الطعم بمادة المصيص إذ يشبهها كثيرا . وسألني أحد المضيفين مشجعا «نافا؟» أي «جيد؟» . . . وأجبت قائلا «نافا» ولكن بعد أن جاهدت لأستجلب بعض اللعاب في فمي . . . وقال مضيفي : «آه» ، وهو ينظر حوله إلى الآخرين . وأحسوا براحة واسترخاء . إذ ما دمت قد أكلت الخبز المصنوع من نبات الساغو فقد استقر في أذهانهم أنني أصبحت رفيقا لهم »[٢] .

أرجو أن نلحظ أولا أن هذه الفقرة تشبه كثيرا جدا الفقرة التي تحدثنا عن با رانجفوري . إنها فقرة روائية ، قصيرة للغاية ، وقد كتبت لتوضيح الدوافع وحالات الذهن عند المشاركين : التوتر في البداية مع الخطوات الأولى لمخاطرة تقديم الطعام . وأعقبتها حالة الاسترخاء العامة عندما أجاب شيفلن إجابة ودية . وقد تبدو التفاصيل الخاصة بديدان العلقة في الجوارب شيئا دخيلا وغريبا . ولكنها في واقع الأمر تحدد إيقاع اللقاء وتبين كيف اجتذب الرجل من أبناء كالولي ، انتباه شيفلن ليتخلى عما يفعله حتى يقدم إليه الطعام . وتشتمل الفقرة على قدر كبير من العمل الفني وبعض هذا الفن هو في الحقيقة من طبيعة «استراتيجيات الاندماج» التي

قال بها ديبورا تاينن ، مع فارق واحد وهو أن الاندماج هنا بين الكاتب والقارئ . ونذكر كمثال أن ديدان العلقة تفيد هنا في تحديد بؤرة عامة للمشهد ، وهي بؤرة ستكون يقينا موضع اهتمام مشترك سواء بالنسبة إلى شيفلن وكذا بالنسبة لأي قارئ غير معتاد عليها .

ولكن القسمة البارزة التي أريد أن أؤكد عليها هي العلاقة بين التعميم الأولي ـ الطعام مهم لأنه أداة خلق علاقة اجتماعية ـ وبين القصة . ذلك لأن ما سوف نتبينه في هذا التحليل الموجز هو عملية نسج مستمرة جيئة وذهابا ، بين الرأي العام الفضفاض عن شعب كالولي إجمالا وبين الحدث الحي والمميز الذي يصوره بوضوح . وسوف نخطئ إذا ما عالجنا التفاصيل النوعية ، مثل القصص وما شابهها ، باعتبارها مجرد برهان أو بيّنة على صدق حجة مجردة ، أو للإيحاء بأن الحجة المجردة هي جوهر الخطاب . ونحن من ناحية لا نجد محاولة لإثبات علاقة محددة بين القصص والتجريد ؛ وستعمل القصص ذاتها من ناحية أخرى على اطراد الفهم تماما مثلما فعلت قصة سيدهاساجار . ونتعلم هنا على سبيل المثال عن طريق القصة درجات الأهمية المنسوبة إلى تقديم الطعام : وهذا من نوع الحدث الذي يجعل جمعا من الناس داخل إحدى القاعات يهبون وقوفا ليشاهدوا ما يحدث . وهذا ما لم يوضحه شيفلين صراحة ، ولكننا نجده مع هذا مندمجا مع ما يقوله . ويصبح هذا جزءا من فهمنا ، حتى إن لم يشر إليه صراحة . وكذلك يراوح فهمنا إلى أمام ، من رواية عامة ، إلى حدث خاص ومحدد ، ثم إلى أمام مرة ثانية وصولا إلى رواية عامة أخرى .

وهنا أتخطى إحدى الفقرات لألتقط رؤية شيفلن وحجته :

«إن تقديم الطعام والمشاركة فيه عند شعب كالولي هما عملية توصيل عاطفي . إنها تعبير عن المشاعر الوجدانية وعن الألفة وحسن الطوية . والطفل الذي لا يزال يدرج وانفجر باكيا حين رآني أول مرة أنبّهُ أبوه قائلا :

«لا تبك ، إنه يقدم الملح» . وشرح لي الرجل قائلا إن على المرء أن يقدم طعاما إلى صغار الأطفال» حتى يعرفوك ويحبوك ولا يخافوك»[٣] .

تأتي هذه الرسالة في موازاة الرسالة السابقة عليها : رؤية عامة تعقبها قصة شديدة الإيجاز . بيد أنها أيضا تعرض نظرة شيفلن بطرق ثلاثة متمايزة . أولا ، تقدم رؤية عامة ذات علاقة واضحة بالسابقة عليها (الطعام أداة خلق علاقة اجتماعية) . ولكن هذه العبارة العامة تكشف عن جانب مغاير للموضوع . إنها تؤكد الحالة العاطفية والوجدانية وليس فقط الواقعة المجردة الخاصة بالارتباط عن طريق الطعام . ثانيا ، يوضح شيفلن الآن علاقة شعب كالولي ببعضهم البعض وليس علاقتهم به هو . لذا فإذا كان هناك من ظن أن لشعب كالولي سلوكياته المميزة ، التي يختص بها الأجانب سيبين له الآن بوضوح عدم صحة هذا الظن . ثالثا ، تؤكد الفقرة كيف يتحدث أبناء شعب كالولي أنفسهم عن الطعام ، وكيف يفكرون فيه ، وما هي رؤيتهم الأساسية إلى الطعام والعلاقات الاجتماعية . أو بعبارة أخرى أن شيفلن هنا يدع شعب كالولي يقدم رؤية عامة على مسؤوليته هو .

سوف آتي بفقرة أخرى واحدة فقط ، وهي فقرة تبدأ من حيث انتهت الأخيرة (ينبغي أن يقدم المرء الطعام لصغار الأطفال «حتى يعرفوك ويحبوك ولا يخافوك . . .») تقول الفقرة :

حري بأن تطبق النصيحة بالعدل على كل العلاقات الاجتماعية لأبناء شعب كالولي . ويمارس أبناء شعب كالولي هذه العلاقات فور مجيء طفل إلى العالم :

«بعد يوم أو أكثر قليلا من ميلاد الطفل يأخذه أبواه وقليل من أقربائه في خروجة سريعة ، إلى معسكر في غابة حيث يقضون بضعة أيام يصطادون جراد البحر وديدان نبات الساج لإطعامه . والهدف المشترك هنا جعل الطفل قويا ، وإدخال السرور عليه وأن يشعر بأنه موضع ترحيب حتى لا «يعود أدراجه إلى حيث أتى» ويموت . ويتعين وجود آخرين مع

الأم التي تطعم وليدها من صدرها ، وحتى تتهيأ الفرصة لخلق علاقة معه من خلال إطعامه(٤) .

وتستمر بعد هذا عملية تقديم الطعام والمشاركة فيه جماعيا ليكون الاصطلاح الاجتماعي ، الذي تتشكل في إطاره العلاقات الوثيقة والمشاعر الوجدانية الجمعية . وقد يحاول فتى مغرم بفتاة أن يدس لها سرا قدرا قليلا من الملح أو قطعة لحم لكى تعرف حقيقة مكنون شعوره . وإذا كان ثمة رجل شاء أن يعبر عن حزنه لفراق عزيز عليه فإنه يقول «أعطاني قطعة من لحم الخنزير» .

تتواصل في هذه الفقرة عملية تطور الرؤى العامة عن حياة شعب كالولي . وترسم الآن في خطوط عريضة مدى واسعا من الميلاد إلى مراحل التغزل والتودد إلى فتاة ثم إلى الوفاة . ولكن تأخذ الرؤى التفصيلية الآن شكلا آخر . إنها لم تعد أحداثا خاصة ومحددة تقع في أزمنة معينة ؛ بل باتت هي الأخرى أكثر عمومية في ذاتها . وتعكس لنا ما هو نموذجي في حياة شعب كالولي . وبوسعنا ، بل يجب علينا في الحقيقة ، أن نفترض أن شيفلن شهد بنفسه هذه الأحداث مثل تقديم الطعام لطفل حديث الولادة ، أو النحيب والولولة على متوفى . ولكننا أيضا مدعوون لكي نرى أن أيا من هذه الحوادث هي نوع من روتين الحياة بدرجة أو بأخرى ، وأنها متوقعة ، وهي اصطلاح اجتماعي بصورة ما . إنها من نوع الأمور التي يعملها أبناء شعب كالولي بطبيعتهم في إطار خبرتهم ومجتمعهم . والحقيقة أن هذه الاصطلاحية الاجتماعية في أداء الأمور هي التي حفزت إلى استخدام الأحداث الأكثر تميزا وتخصصا السالف ذكرها . وسوف نخطئ ، بطبيعة الحال ، إذا ما نظرنا إلى هذه الأفعال وكأنها أفعال تلقائية ، أو أنها تجري دون تفكير فيها . إن أهم ما يميزها أنها تجري باهتمام كبير وترو كبير . ولكنها تمثل المعيار الجمالي المشترك عند شعب كالولي ، كما تكشف لنا عن الحس الجمالي إزاء الشيء الصواب لكي يفعله ومع من وفي أي مناسبة .

وعلى الرغم من أن هاتين الفقرتين تشتملان فقط على جزء صغير من كتاب «أسى المتوحد وتوهج الراقصين» إلا أنهما تصوير جيد للكتاب كله . إنهما في واقع الأمر عينة من خيوط نسيج ، أو قطعة نسيج تكشف بوضوح عن ألوانها الأساسية وعن نوع القماش . وواضح أن بعض هذه الخيوط من عند شيفلن . ولكن الغزل الأساسي ليس غزله هو ، ذلك لأن النسيج يصور جيدا طابع المعرفة الأنثروبولوجية عند أهم مستوياتها الأساسية . وتتألف هذه المعرفة تحديدا من الرؤى والعبارات العامة في تطورها المطرد عبر مراحل مختلفة ، ومن أحداث مميزة ، ومن علاقاتها ببعضها البعض داخل إطار جامع متطور . وهذا الكل أو الإطار الجامع هو الخاصة الأساسية للمعرفة القائمة على نموذج قياسي في مجال الأنثروبولوجيا : إنها الفهم الأساسي الذي يتعين على الدارس أن يبدأ بالنظر في ترابطاته وأن يستعرضه عقليا بينه وبين نفسه ، وأن يستقصي بخياله من أين تكون البداية ليدرس الإثنوجرافيا . وإذا ما كان كل حدث بمفرده يمثل نمطا بذاته إذن فإن الإثنوجرافيا ستكون نمطا للأنماط ، وسيتمثل التفكير الإثنوجرافي في العمل تأسيسا على هذه الأنماط العليا meta-patterns . وتمثل المعرفة الإثنوجرافية في الحقيقة لقاء ، ولكنه لقاء يبدأ داخل إطار هذا الضرب المحدد من الفكر القابل للتمدد . إنها وسيلة للتفكير تحيل هذه المناسبات المتباينة مثل النواح على الميت أو هدية إلى زائر غريب وننسجها شيئا واحدا قابلا للفهم والمعقولية .

وهناك جداول من التنظيمات أوسع من ذلك ، وأنماط أكبر في كتاب شيفلن . ونجد الفقرتين المذكورتين آنفا في الفصل المعنوَن «أنا لا آكل هذا الشيء يا أخي» . ويمضي فيه شيفلن محاولا استقصاء كيف أن مقاسمة الطعام تخلق هذه العلاقة أو تلك ـ بين الأخوة الأشقاء وبين الأقارب والأنساب وبين الأطراف حين يتبادلون الحديث وبين الزوج وزوجته وبين الأم وطفلها . ثم بعد ذلك يتناول النقطة التي اتخذها عنوانا للفصل . إذ يغير مساره ووجهته ويوضح كيف أن قيودا بذاتها مفروضة على أنواع محددة من

الأطعمة ، وهي بالتالي قيود على مقاسمتها ، ولها نتائج متباينة . إذ بينما تخلق المقاسمة روابط ، فإن التحريمات الخاصة بالطعام تخلق حواجز بين الناس على نحو ما يكون بين المتزوجين وغير المتزوجين من الرجال ، أو بين النساء والرجال . وحسب هذا المنظور فإن مقاسمة الطعام التي استهل بها الفصل من الكتاب ، تبدو مثالا على الكيفية التي يتناول بها أبناء شعب كالولي علاقاتهم مع بعضهم البعض . ويفعلون هذا بوسائل كثيرة أبرزها تقديم عدد من الأطعمة المختلفة أو الامتناع عن ذلك ، والأكل منها أو تحاشيها . ومن ثم فإن العبارة العامة التي تقول «الطعام مهم لأنه أداة خلق علاقة اجتماعية» ، تفضي في النهاية إلى معالجة أكثر أو أقل شمولا لطبيعة وأسلوب علاقات شعب كالولي في مجموعها .

والملاحظ أن هذا التوزيع النمطي الأوسع نطاقا في الإثنوجرافيا عند شيفلن ، يفتح الباب نحو أنماط أخرى تتجاوز شعب كالولي وتتجاوز الكتاب ذاته . والحقيقة أن الفصل المعنون «أنا لا آكل هذا الطعام يا أخي» يفي بدور يمكن أن تكتبه في دراسة إثنوجرافية أكثر تقليدية أو أقدم عهدا تحت عنوان «صلة الأرحام» Kinship . والجدير بالذكر أن علم الأنثروبولوجيا عندما اعتبر نفسه دراسة عن المجتمعات البدائية صغيرة الحجم ، كانت «صلة الأرحام» هي الفصل الذي يمثل المدخل الكامل على صدر قائمة موضوعات الأنثروبولوجيا . ولا يزال في الحقيقة هذا الموضوع يحتل أولوية كبيرة ومكانة بارزة . ونلاحظ أن شيفلن لا يقارن صراحة بين أشكال وأساليب العلاقة ، عند شعب كالولي وبين نظيرتها لدى شعوب أخرى . ولكن التفاصيل التي يعرض من خلالها شيفلن موضوعه وترد متناثرة هنا وهناك بين ثنايا الكتاب ، تبين بجلاء أنه كان يفكر كثيرا في عمل مقارنة بين ما يدرسه وبين تلك الأشكال الأخرى بعد أن يفرغ من دراسته .

وفي هذا الإطار نفسه نجد هذا الفصل من كتاب شيفلن يمتزج مع فصول أخرى من الكتاب ، بغية دراسة فاحصة لفكر مهمة أخرى يتضمنها علم

الأنثروبولوجيا في مجموعه . ونعني بها فكرة التبادلية أو التعامل المشترك . ولقد كان الباحث الأنثروبولوجي مارسيل موسى هو الذي ثبّت وضع مادة «الهدية The Gift» على جدول أعمال الأنثروبولوجيا . وأوضح ملاحظته الأساسية من خلال العديد من الأمثلة الإثنوجرافية المنتشرة على نطاق واسع . وتقضي هذه الملاحظة بأن السلع المادية ليست مجرد بضائع ؛ بل هي ، بكلمات شيفلن ، أدوات لخلق علاقات اجتماعية . إننا إذا اقتصرنا في بحثنا على شعب كالولي وجيرانهم سيتولد إحساس يفيد بأن عملية الأخذ والعطاء المستمرة للهدايا ، وهي ليست فقط هدايا حكام بل وأشياء أخرى ، هي موضوع أساسي يمايز بين بابوا نيو غينيا وبين منطقة ميلانيزيا على اتساعها والتي يشكل شعب كالولي جزءا منها . ولكن نجد بعد هذا كله أن استخدام موضوعات مادية باعتبارها رموزا أساسية للروح الاجتماعية البشرية ، مسألة عامة وشاملة بين البشر جميعا . وليس لنا أن ندهش ، في ضوء ما عرضناه في كتابنا هذا ، حين نعرف أن علماء الأنثروبولوجيا قد اكتشفوا هذا . والسبب أن الأنثروبولوجيا بصورة أو بأخرى عنيت دائما ببحث التنوع في صور العلاقات البشرية . بيد أنني الآن أفيد هنا من سبعين عاما من تاريخ الإثنوجرافيا التي غرست أفكار موسى وغذته بها .

وهذه يقينا أطر نسبية ويتعين أخذها في الاعتبار حيث إن بوروفسكي أشار إلى بعضها ، في حديثه عن الأنثروبولوجيا كمبحث نسبي يعتمد على المقارنة . ولكن على الرغم من إسهابي في شرح هذه المقارنات إلا أنها ليست سوى نوع من التحدي الذي يتميز بطابع خاص . وإنه لأمر مثير معالجة موضوع صلة الأرحام ، على نحو ما فعل شيفلن كمثال باعتبارها مجال نشاط يتحلل جزئيا داخل نطاق محدود جدا ، نطاق مقتصر على بعض الإخصائيين المعنيين بموضوع صلة الأرحام داخل مبحث الأنثروبولوجيا في مجموعه . وليس معنى هذا أن عمل شيفلن لا يمكن النظر إليه باعتباره ، معارف في علاقة تحد مع مجتمعات شمال الأطلسي بعامة . إذ يمكن النظر إلى القسط الأكبر منها باعتبارها كذلك . ولكنني

أتحول بدلا من هذا إلى مبحث إثنوجرافي آخر ، لنستقصي كيف يمكن أن يظهر تحد آخر أكثر عمومية .

ما فوق الطبيعي

يمثل الاقتباس التالي مطلع الفصل الرئيسي من كتاب جودفري لينهارت «الإلهيات والخبرة : ديانة قبائل الدنكا Divinity and Experience: The Religion of the Dinka» وقبائل الدنكا رعاة في جنوب السودان .

يزعم أهل الدنكا وهم داخل عالمهم الأوحد المعروف لهم (ذلك لأن فهم تخييلات محدودة عن «عالم آخر» له تكوين مغاير) أنهم يلتقون «أرواحا من أنواع مختلفة ، يطلقون عليها اسما عاما هو جوك Jok . وسوف أتخذ لها هنا اسما خاصا هو «القوى» . وينظرون إلى هذه القوى باعتبارها أرفع شأنا في سلم الوجود ، فهم أرقى من البشر ومن الكائنات الأرضية الأخرى ، وتعمل هذه القوى فيما وراء الزمان والمكان كبعدين يحددان نشاط الإنسان . ولكن ليس متصورا أنها تشكل «عالم أرواح» مستقلا خاصا بها . وتهتم هذه القوى بشعب الدنكا باعتبارها قوى فوق بشرية ، تشارك في الحياة البشرية وغالبا ما تؤثر في الناس تأثيرات ضارة أو نافعة . وتظهر عند تفسير الوقائع والأحداث . ومن هنا نجد شعب الدنكا يقسم عالمه الأوسع إلى «عالم البشر» و «عالم القوى» . وهو ما يعني جزئيا تقسيم الأحداث إلى نوعين . عالم الإنسان وعالم يقاسمه ويشاركه طبيعته الأرضية ، ويمكن مقارنته فكريا بالقوى التي يعتبرها المجتمع جماعيا ذات طبيعة مغايرة . والملاحظ أن الفكر الديني والممارسة الدينية عند أهالي الدنكا تحدد وتنظم العلاقات بين الموجودات التي لها هاتان الطبيعتان المختلفتان ، وتجمعها في عالم واحد هو عالم الخبرة البشرية الذي يمثل مقرهم المشترك .

ولم أجد من المفيد أن ألتزم بالتمييز بين موجودات أو أحداث طبيعية ، وأخرى «فوق طبيعية» بغية وصف الفارق بين البشر والقوى . وسبب ذلك أن التمييز يعني ضمنا تصورا لمسار أو لسنة الطبيعة على نحو مخالف تماما لفكر الدنكا . إذ حين يعزو شعب الدنكا البرق كمثال إلى قوة خاصة فوق بشرية ، فإن هذا يزيف فهمهم ويبالغ في الحقيقة في الفارق بين فهمهم وفهمنا نحن عند الإشارة إلى قوة خارقة للطبيعة . إن قوة البرق هي أيضا قوة فوق بشرية عندنا وعند شعب الدنكا على السواء ، هذا على الرغم من اختلاف تأويلنا عن تأويلهم . ومن ثم فإن أحد مهامي التالية إثبات وبيان كيف أن قسمات كثيرة من فكر الدنكا الديني وأعمالهم ، مرتبطة بخبرتهم عما نسميه «الطبيعة» وعن نطاق وحدود السيطرة البشرية داخل بيئتهم بخصائصها المميزة(٥) .

وإذا قارنا الآن هذه الفقرات التي كتبها لينهارت بما سبق أن اقتبسناه من كتاب شيفلن نجد أنها جميعا تختص بالجانب العام . فهذه هي الملاحظات العامة التمهيدية التي تضيف الإيقاع المميز للباحث الإثنوجرافي (الفردي المميز في تبادل مع العالم) والذي يلي ذلك .

علاوة على هذا فإن النظرة المعروضة إنما هي رجع صدى لأفكار عرضها باحثون أنثروبولوجيون آخرون . مثال ذلك أنها تردد صدى مثلما ترفض أيضا تعريف تايلور للدين بأنه (اعتقاد في موجودات خارقة للطبيعة) . وسبق أن واجه هذا التعريف معارضات ضارية واسعة النطاق ابتداء من إميل دوركايم . وترفض ميلا عاما لدى علماء الأنثروبولوجيا وعلماء الاجتماع للحديث عن «عالم أرواح» ، أو استخدام الصياغة الفيكتورية «عالم آخر» لوصف أفكار وممارسات ، مثل أفكار وممارسات الدنكا . والملاحظ أن من القسمات المميزة لأسلوب لينهارت هو أن يدع للأصداء وجودها الضمني بدرجة أو بأخرى . غير أن القوة الفاعلة لحجته تتجاوز الكلمات ذاتها . ويقول بعد ذلك ما يلي : «قد يظن الأنثروبولوجيون أن كذا وكذا هو الحالة بعامة ، ولكنها في واقع الأمر

بالنسبة لشعب الدنكا شيء مختلف ، وشيء أكثر دقة ورفاهة . وإذا لم تصدق هذه الأفكار بالنسبة لشعب الدنكا فإنها ، وتأسيسا على هذه الحقيقة ، ليست قابلة للتصديق بصورة عامة وشاملة وربما تكون غير ملائمة وغير صحيحة في حالات أخرى .

وهكذا فإن مبحث الإثنوجرافيا عند لينهارت ، شأنه شأن الجزء الذي اقتبسناه عن شيفلن وناقشناه آنفا ، يشكل تحديا داخل علم الأنثروبولوجيا ذاته . ولكن فكرة التحدى التي عرضها بوروفسكي هي فكرة أعم ، ذلك لأنها تؤكد أن الروايات الأنثروبولوجية من شأنها أن تجعل الأفكار موضوع البحث واضحة جلية بذاتها في إحدى الثقافات ، وموضوعا للشك وموضوعا للمقارنة مع أساليب بديلة مشتركة في ثقافة أخرى . وها هنا نجد إثنوجرافيا لينهارت عن شعوب الدنكا تحقق أعظم تأثير لها من حيث تحديها للأنثروبولوجيا ولكن ليس في نطاقها الضيق ، بل تحديها للأفكار العامة السائدة في شمال الأطلسي عن الدين .

ولنتأمل أسلوبه في معالجة التقسيم بين ما هو طبيعي وما هو خارق للطبيعة . إنه تقسيم لم يبتدعه علماء الأنثروبولوجيا ، كما أن استخدامهم له يعكس الاستخدام الأوسع نطاقا له على أيدي علماء شمال الأطلسي . إنه تقسيم للأشياء ويعود بتاريخه إلى عهد اللقاء بين اللاهوت المسيحي ، والفكر الإغريقي وبخاصة الفكر الأرسطي عن العالم الطبيعي . زد على هذا أن النمو الهائل للعلوم الطبيعية في القرن التاسع عشر لم يقدم ما ينقض هذا التمييز ذاته ، بل دعمه فقط حتى عند الشك في حقيقة وأهمية جانب من التقسيم ، وهو القسم الخارق للطبيعة أو عالم الروح . لذا فإن استخدام التمييز ضمنا أو صراحة من جانب الباحثين الأنثروبولوجيين ، لا يمكن اعتباره تطبيقا لمصطلح تقني بسيط وواضح . ونحن هنا ، على العكس من ذلك ، إزاء مجموعة متداخلة من الأفكار التي تعتبر واضحة بذاتها في إحدى الثقافات وتكون موضع شك ، وكذا موضع مقارنة مع أفكار خاصة بثقافات أخرى .

والآن التحدي الذي يمثله لينهارت ، وكذا التحدي الذي يمثله شعب الدنكا من خلال لينهارت ليس هو إنكار وجود قدر من التمييز . والحقيقة أن الفصل الذي ظهرت فيه هذه الفقرة يحمل عنوان «التقسيم في العالم» . ويقر لينهارت بهذا التقسيم بكتابته عن «القوى» باعتبارها المقابل للبشر . لا ؛ إن التحدي أكثر دقة ورهافة من هذا . إنه يوضح أن القوى والبشر يسكنون معا عالما واحدا «العالم الأوحد للخبرة البشرية التي هي موئلهم المشترك» . علاوة على هذا يشدد لينهارت على أن هذا العالم الأوحد هو عمليا نفس عالم الخبرة البشرية ، أو هو بكلمات بروفسكي «نفس الحالة» التي تسكنها شعوب شمال الأطلسي . ويضفي لينهارت على هذه النقطة قدرا من الحيوية بمثال البرق ، الذي هو تماما «فوق بشري» في نظرنا وفي نظر شعب الدنكا .

لهذا فإن الدعوة إلى قراء شمال الأطلسي هي دعوة تتسم بالقوة والصراحة : أن ينظروا إلى عالم خبرتهم العادية بعيون شعب الدنكا . ولقد تبين لي من خلال خبرتي في مجال التعليم في مجتمعات شمال الأطلسي ، أن الأفكار التي تشبه تلك الأفكار التي يقدمها ـ أو ينقلها ـ لينهارت قد يتعذر إدراكها وفهمها . وليس مرجع ذلك ما انطوت عليه هذه الأفكار من صعوبة أصيلة فيها ، وإنما بسبب أنها تناقض بشكل شامل وتام الأفكار التي هي موضع إيمان وتسليم . وتتمثل إحدى هذه الأفكار المسلم بها في ميل شعوب شمال الأطلسي ، إلى أن يضفوا زيفا وتعسفا على شعب الدنكا درجة من التفصيل والإحكام الغربيين عن أفكاره . ويوضح لينهارت ذلك ببساطة حين يقرر أن القوى «تظهر خلال تفسير الأحداث» . ومناط الأمر هنا أن شعب الدنكا لا يشارك في التأمل الفكري التفصيلي المحكم . ولهذا فإنه لا يضفي على القوى صفات تتجاوز الصفات وثيقة الصلة بتأثيرها المباشر في الناس . وفي هذا يقول لينهارت بعد قليل في نفس الفصل :

«ومن ثم فإن ديانة الدنكا هي علاقة بين البشر والقوى فوق البشرية التي يلتقي بها الناس ؛ أي بين قسمين من العالم كلاهما منفصل عن

الآخر انفصالا جذريا . وكما سيتضح فيما بعد فإنها ديانة ظاهراتية أكثر منها لاهوتية . إذ إنها تفسير لعلامات خاصة بالنشاط فوق البشري أكثر منها عقيدة عن الطبيعة الأصيلة للقوى الثاوية وراء تلك العلامات»[٦] .

والمقارنة الرئيسية هنا هي مقارنة بين «تأويل العلامات» من حيث تعارضها مع «عقيدة عن الطبيعة الأصيلة» . فالبرق على سبيل المثال هو حسب الاعتقاد ، تدخل مباشر من قبل الآلهة في شؤون البشر ، والمألوف في حالات العواصف الرعدية أن يجلس الناس في صمت وإجلال لأنهم إزاء حضور مباشر للآلهة[٧] . ويكشف العمل بهذه الطريقة عن تأويل لمعنى ما يجري من أحداث ، وعن فهم الدنكا للآلهة وظهورهم المباشر . ولكن مثل هذا السلوك ليس مجرد عقيدة محكمة التفاصيل عن الآلهة . إنه لا يعني بالضرورة أن لدى شعب الدنكا فكرة عن جوهر الآلهة أو مكانهم أو أحجامهم ، أو ألوانهم أو عددهم أو أصلهم ومنشئهم أو حركتهم . ولكن شعب الدنكا على النقيض من ذلك أميل إلى اعتبار أكثر ما يتعلق بأمور الآلهة هو شيء مجهول لنا ببساطة : إنه في النهاية فوق بشري . ويمكن بالمثل لمسيحي عامي من غير رجال الدين أن يتصور الآن ، أو ربما تصور في الماضي ، أن الملائكة هم قوى فاعلة مسؤولة عن حدث غريب أو حدث يتعذر التحكم فيه . ولكن هذا المسيحي العامي لن يكون بحاجة إلى أن يعرف ، مثلما يعرف رجل الدين ، كم عدد الملائكة الذين يمكن لهم أن يتجمعوا ليرقصوا فوق رأس دبوس . والفكرة التي يهدف إليها هنا لينهارت مرتبطة بفكرة سبق أن تحدثت عنها ، وهي أن إضافة فقه الإلهيات والفلسفة إلى الدين ليس أمرا ضروريا عن أصالة ، وإنما هو نتاج تطورات تاريخية محددة . إذ كان لدى المسيحيين ، ولا يزال ، فقهاء إلهيات يصوغون الرؤية بشأن عالم آخر غير مرئي . ولكن شعب الدنكا ليس لديه أحد . إنهم قنعوا بالنزر اليسير من التخييلات عن «عالم آخر» .

ونجد ما يؤكد أمانة لينهارت في حديثه عن هذه العلاقة المباشرة في ديانة الدنكا . ولكن الدليل يتمثل في شيء لم يأت على يديه هو . إنه

حسبما تبين لي لم يستخدم كلمات مثل«يعتقد» أو «اعتقاد» . وسبب ذلك أن مثل هذه الكلمات تحمل في مضمونها شحنة من الممارسات والأفكار والمفاهيم ذات الطابع الخاص المميز ، وأعني بذلك طابعا مسيحيا على وجه التحديد . إذ حين يؤمن المرء فإنه يؤمن بأقوال مفترضة أو روايات ، ويؤمن بهذه الروايات حتى وإن لم تكن موضوع خبرة مباشرة . قد يؤمن المرء بأن الله ثالوث مؤلف من أقانيم ثلاثة . وهذه من ناحية رؤية صقلها وأحكم صياغتها فقهاء الإلهيات ؛ وهي رؤية عن عالم «خارق للطبيعة» وليس عن عالم «طبيعي» . ولكنها من ناحية أخرى تشكل عملا من أعمال الإيمان . إنها عقيدة ، وموافقة صريحة وإقرار بصدق الرؤية ، علاوة على أنه تم صراحة إرساء قواعد الممارسة المتعلقة بقبول مثل هذه الرؤية ضمن الطقوس والشعائر المسيحية . ولكن ، وكما أوضح لينهارت ، لا نجد لدى شعب الدنكا شيئا يقابل هذه الأفكار والممارسات . فالقوى «تظهر» من الوقائع والأحداث ، وترتبط بشعب الدنكا «من خلال» الخبرة بما نسميه الطبيعة . ولم يحدث أن طلب من أحد من أبناء شعب الدنكا بأن «يؤمن» بمثل هذه القوى ، ومن ثم يغدو من الحمق أن ننسب «الإيمان» إلى شعب الدنكا .

وهكذا يؤلف كتاب «الإلهيات والخبرة» تحديا للأفكار السائدة والمسلم بها لدى شعوب شمال الأطلسي . والحقيقة أن هذا التحدي موجه صراحة إلى المسيحية . ويكشف لينهارت مرارا عن وعي القراء بذلك من خلال توجيه خطابه إليهم صراحة . ولكن الفكرة الرئيسية القائلة ، على سبيل المثال ، إن الدين أساسه «الإيمان» هي فكرة تتعلق بالقسمات التي نعزوها إلى «الدين» من حيث هو ، حتى إن كان المتحدث غير مؤمن بدين . إنها كما يقول لينهارت ، تعيد إلى الذاكرة «تصورات خاصة بنا غير محددة ، وإن بدت محددة على نحو تقريبي في نظر كل فرد»[٨] . وهذه التصورات ، وكما تشهد خبرتي ، يتعذر علينا تجاوزها في شمال الأطلسي ، بل من العسير تصور بديل عنها .

لذلك فإن القراءة المضنية والكاشفة لكتاب «الإلهيات والخبرة» تحقق لقارئه ما هو أكثر من مجرد معارف خاصة بأرشيف شخصي . وتثير القراءة أيضا شكوكا بشأن أبعاد الفكر والتي من دونها تظل كامنة وموضع تسليم . ويوحي لنا الكتاب بمنظور آخر عن الحالات البشرية المشتركة . وإنني مقتنع تماما بأن هذا المنظور ما كنا لنتصوره بسهولة أو نحلم به لو لم يفعل شعب الدنكا ذلك ، ولو لم يحرص لينهارت على تعلم أسلوب حياتهم وترجمته لنا . ولقد عمدت إلى الإشارة في كل ثنايا الكتاب إلى فكرة هوفستادر ، عن قابلية التحول slippability أي القدرة على تخيل بدائل لما هو ماثل مباشرة أمام أعيننا . ويبين لنا كتاب لينهارت كيف يمكن لمبحث الإثنوجرافيا باعتباره أمرا يعلو على المعارف الأرشيفية ، ويتجاوزها ، أن يدعم ويقوي هذه القابلية للتحول . إنه نوع من المعارف التي تشحذ خيالنا وتغْنيه ، وتحفز قدرتنا على تبني أفكار جديدة عالية الإمكانات عن الطبائع البشرية في مواقف بشرية تماما .

علبة حلوى غير مرتبة

خصصت الجزء الأكبر من هذا الكتاب لقضية تفيد أن علم الأنثروبولوجيا ، لابد له أن يتجاوز الفكرة العامة عن مهمته والتي تحددت بأنها ترجمة الثقافات وذلك بأن يكون الهدف هو غرس أسلوب أكثر تاريخية ، وخلق وعي أكثر حدة بالتحول في الحياة البشرية . بيد أنني التزمت نظرة محافظة ـ ولعل الأفضل أن أقول نظرة وقائية ـ عن مباحث الإثنوجرافيا التي هي في عمومها ترجمات للثقافات . ويوضح لنا مبحث الإثنوجرافيا عند كل من لينهارت وشيفلن أن ما فعلته إنما جاء لسبب حقيقي معقول . ذلك لأنهما أضفيا على الأفكار الخاصة بالمقارنة والترجمة في الأنثروبولوجيا لونا خاصا يتسم بالثراء والابتكارية . ولكنني مع هذا أود أن أؤكد أن عملية إعادة التجميع ، أي عملية إعادة وضع

خصوصيات أسلوب من أساليب الحياة ، في وضعها الاجتماعي الفعلي التاريخي والأوسع نطاقا لا تزال تشكل قيمة إضافية ، بل لعلها ستضيف قيمة أخرى حتى لهذه البيانات الرائعة التي تم تفكيكها . ورغبة مني في دعم هذه النقطة الختامية أنتقل إلى مبحث إثنوجرافي آخر ، تمثله جوليت دي بولاي في كتابها «صورة قرية يونانية جبلية» Portrait of a Greek Mountain Village .

يبدو في ظاهر الأمر أن مبحث الإثنوجرافيا عند دي بولاي لا يتلاءم مع قالب إعادة التجميع بل التفكيك والترجمة الثقافية . وتكاد تكون قد خصصت الكتاب لدراسة أسلوب حياة غير مفهوم مباشرة ، أو لا يمكن فهمه بسهولة وذلك رغبة منها في أن تجعله معقولا ومفهوما لجمهورها الذي آثرته من قرائها . وتنتمي تحديدا ، وحسب هذا الإطار ، إلى تراث لينهارت وشيفلن . ولكن نلاحظ أن دي بولاي منذ البداية الأولى تتخذ لنفسها وجهة أخرى مغايرة قليلا . وتستهل بقولها :

«هذا الكتاب دراسة لظاهرة بدأت تتكرر وتشيع في أيامنا هذه - ظاهرة مجتمع قروي يندثر . ولكن حيث إن الأمر معني أساسا بالقيم والاتجاهات المستمدة من تراث عريق ، والتي تدعم القرويين حتى في أيامنا هذه من حيث تحديد الغرض والمصير ، فإنه معني بالحياة أكثر من الموت»(٩) .

والآن تأسيسا على نظرة تاريخانية صارمة وتعتمد إعادة التجميع ، فإن فكرة «تراث عريق» التي تعرضها دي بولاي هنا والتي تستخدمها في كل ثنايا الكتاب ، يمكن تصورها فكرة مغالية ومبالغا فيها . وقد يكون ميسورا بيان أن التراث كان أكثر قابلية للحركة ، وأقل ثباتا مما تفترض دي بولاي . ولكن دي بولاي من ناحية أخرى معنية فقط وإلى حد كبير ، ولأسباب لها ما يبررها ، بمدى التغيرات التي تمس الذاكرة الحية لدى السكان الحاليين . وتكشف كذلك في الحقيقة عن حس حاد بقابلية التحول على مدى أصغر وأكثر مباشرة . مثال ذلك أنها تلحظ أن فيما بين مغادرتها عام

١٩٦٨ وزيارتها الثانية عام ١٩٧٠ ، تم هجر خُمس المنازل بسبب دواعي الهجرة أساسا . ترك المهاجرون الأرض وذهبوا إلى المدن أو رحلوا إلى الخارج بحثا عن عمل . ولهذا السبب أصبحوا أسرى عمليات أضخم ليست هي تحديدا العمليات التي أرخ لمواقيتها وولف ، بل خاصة بتطورات راهنة ناجمة عن تلك العمليات . وبناء على هذا المدى الذي نقيس عليه التغير فإن كلمة «تقليدي» وكذلك «حديث» للسبب نفسه ، لهما معان واضحة تتطابق مع اتجاهات القرويين اليونانيين أنفسهم .

ولأبدأ بترجمة دي بولاي لمعنى المجتمع المحلي في القرية أمبيلي Ambeli . وسوف آخذ حجتها من منتصفها حيث تقارن بين معنى المجتمع المحلي ، في القرية أمبيلي وبين معنى آخر مقابل في مكان مغاير . وتكتب لنا عن اللحظة عندما ال «نحن» أبناء المجتمع المحلي نركن إلى الـ «هم» أو الآخرين في العالم الخارجي ، ونبدأ نحس معها بعملية التغير نابضة بالحياة .

«يظل أبناء القرية طوال هذا الحدث متحدين ما دام المجتمع المحلي جميعه يعيش في المكان نفسه ملتزما بالقيم نفسها . . . ولكن المجتمع المحلي بدأ يفقد الثقة في نفسه ما أن بدأ يتشكك في توحده مع أسلوبه التقليدي والموروث في الحياة ، وبدأ العالم الحديث يجتذب ولاءه . هذه هي الحالة التي يجد فيها الآن أبناء قرية أمبيلي أنفسهم . ولكنها مرحلة أكثر اندماجا وتكاملا مما هو موجود في القرى الأقل بعدا منها ، حيث يسود كل قرية حالة تشظي عميقة للقيم . إذ نجد في هذه القرى طبقات متنوعة من أهلية الاحترام (وهي عبارة تعني في هذا السياق الحداثة) ظاهرة للعيان مباشرة ، وحيث نجد المرأة العجوز ، كمثال ، تختار أسلوبا ما في اللباس ، وتنسب أسلوب الأخريات إلى مجموعة خاصة من القيم ، بينما الشابات بأسلوبهن المهذب في الكلام وصداراتهن غير ذات الأكمام ، قد يبادرنني بالقول : «أنت لست بحاجة إلى أن تبدي أدنى اهتمام بالعجائز المتخلفات من النساء» .

ولكن هذه الحالة لم تكن بعد سائدة في قرية أمبيلي . إذ على الرغم من ارتفاع نسبة هجرة سكانها ، إلا أننا لا نزال نجد ثقافة القرية متجانسة نسبيا . ويتركز طموح أبناء القرية على العالم الخارجي ، وهو الطموح الذي يعني الرغبة في التمتع بحياة أيسر ، وبسحر المدن ، وأن يحظوا بتعليم أبنائهم . ونظرا لفشلهم في ترجمة قيمهم التقليدية إلى طيبات القرن العشرين المقبولة ، فإننا قد نسمعهم يتحدثون عن أنفسهم باعتبارهم شعبا متخلفا يعيش حياة السائمة . ومع هذا فإن لب احترامهم لأنفسهم ، وعلى الرغم من أنه قد اهتز ، لم تصبه بعد جروح قاتلة[١٠] .

أرجو أن أتريث هنا لحظة أوضح خلالها كيف ، وكيف أجادت دي بولاي هنا في إثبات وتوضيح طابع الترجمة الإثنوجرافية . هناك أولا الإشارة إلى موضوع أهم نسبيا يعتمد على المقارنة في علم الأنثروبولوجيا ، بل وأيضا في علم الاجتماع ألا وهو طبيعة المجتمع المحلي . ثانيا تقدم لنا دي بولاي رؤى عامة عن أهل قرية أمبيلي وأن ثقافتهم «لا تزال متجانسة نسبيا» . وتصور في الفقرة التي اقتبسناها هذه الحالة تصويرا دقيقا مرهفا للغاية ، عن طريق مقارنة أهل أمبيلي بغيرهم من أبناء القرى المجاورة التي تشغل وضعا أقرب إلى المدن العالمية . وثالثا تعرض علينا صورة موجزة حية ومدغمة للغاية والتي تحاول أن تجعل منها صورة عامة وخاصة في آن واحد الشابات من النساء بأسلوبهن المهذب في الكلام وبصداراتهن غير ذات الأكمام ، يقلن لي «لا حاجة بك إلى الالتفات إلى العجائز المتخلفات من النساء» . وها هنا يمكن ـ إذا ما تذكرنا واجب الأمانة الذي التزمت به دي بولاي مع الناس الذين التقت بهم فعلا ـ أن نتبين كيف امتزجت الحساسية الإثنوجرافية بالحساسية الروائية .

هذا لا يعني أنه لا توجد معايير ثانوية أو غير ذلك للسلوك ويحتكم إليها الناس . . . ولكن المقصود هو تأكيد التضامن المعنوي لمثل هذا المجتمع المحلي في شموله . وتوضيحا لهذه الفكرة أحكي حدثا حيث أخذت امرأة شابة ، تتهيأ لعرض حلوى الملبن والمسماة عندهم لوكوميا Loukoumia

بمناسبة أحد الأعياد الدينية ، ووضعت الصندوق بكل ما فيه فوق الصينية . لقد كان الصندوق مهملا غير مرتب ، وتدلت على حوافه قصاقيص ورق . وقلت لها : ما أحراكِ لو أخرجت قطع الملبن ووضعتها في طبق .

ـ لا ، ليس هذا هو ما ينبغي أن يكون .

قلت لها :

ـ لا أوافقك

وأجابت بشكل قاطع وكأنها تنهي الحوار :

ـ المسألة ليست أنك لا توافق ، ولكن أنك لا تعرف .

أحسب أن هذه الكلمات وإن صورت حدثا محليا متواضعا ، إلا أنها ذات فعالية مؤثرة شأن أي حدث سطرته أقلام الباحثين الإثنوجرافيين . ما الذي يمكن أن تقوله دي بولاي بعد ذلك؟ ما الذي يمكن أن يقوله أي إنسان؟ إن رد المرأة في وضعها الذي هي فيه يمثل ترجمة قوية للثقافة . ولكنها أكثر من هذا لأنها تشق طريقها عنوة نحو فهم قائم على إعادة التجميع ، إلى مفهوم خاص بهذا اللقاء في إطاره الأوسع اجتماعيا وتفاعليا وتحوليا .

أولا ، يجسد اللقاء مع «المرأة الشابة» ما سبق أن أكدته بشأن المفهوم الخاص بالتعلم ، من خلال المعايشة والتفاعل الابتكاري باعتبارهما من القسمات المميزة لمبحث الإثنوجرافيا . ولكن هذه السمة لها وجه آخر ، لأن اللقاء يعتبر في الوقت نفسه مثالا جيدا للطريقة التي يعرف بها كل إنسان ما يجري حوله في ضوء عملي . أو لنقل بعبارة أخرى إنها غنية بالإيحاءات المقارنة تماما شأن مثال المواطن من شعب كالولي الذي يقدم إلى شيفلن كسرة من خبز الساجو . فهو مثال ينطوي على إيحاءات أيضا . إنها توضح استبصارات وأُطرا مختلفة بشأن الحالة نفسها وهي حالة خاصة بتعلم معيار جمالي ، ويمكن تقدير هذا على خير وجه من جانب أي شخص ، بوسعه أن يتذكر خبرته في الطفولة لتعلم أفضل السبل لأداء عمل

ما . حقا إن اللقاء من نوع الخبرة الفجائية الحادة التي عايشتها ، حسبما يمكن أن نفترض ، قريبات المرأة الشابة عندما هاجرن إلى بلد آخر ليكن إنجلترا أو ألمانيا مثلا . ويصور الحدث نموذجا للمفاجأة ولابتكار الطريقة التي تقع بها الأمور بين الناس وليس داخلهم .

ولكن أخيرا فإن الحدث وتفسيره الذي قدمته دي بولاي ينطويان على قدر آخر من الحدة ، نظرا لأن الحدث يعكس صورة أخرى لورطة رامون التي أشرنا إليها . ولعل القارئ يذكر أن رامون كان هو الراوي الذي يمد بنيديكت بالمعلومات . وهو شيخ رئيس ومسيحي وخبير بين أهله في مجال زراعة الخوخ والمشمش في الأراضي المروية . وأسهم بدور نشط في تحويل عالمه هذا . ولكن المرأة الشابة من ناحية أخرى أخذت جانبا مختلفا في عملية التغيير والتحول . إنها تمثل ، ولو للحظة فقط ، صوت أولئك الذين يقاومون التحول . ويبدو هنا وكأن الباحثين الأنثروبولوجيين قد فرضوا أنفسهم في تلك اللحظة وتدخلوا في المحادثة : إذ في حالة بنيديكت كانت تواجه الدعوة إلى التغيير ، ولكن في حالة بولاي فإننا نسمع صوت مناهضة التغيير .

ولكن إذا تفحصنا الحالتين عن كثب أكثر لن نجد أيا منهما تطابق هذا التقسيم الثنائي البسيط . ذلك أن رامون ، بقدر معرفتي ، لم يكن له تأثير شخصي مباشر على الأحداث التالية . ولكنه كان يمثل كلا من حالتي التكيف والحنين المرضي nostalgia ، وامتزجت هذه التوليفة بالغضب والإحساس بالظلم . وأدى هذا فيما بعد إلى تدخل واضح التأثير في الحياة الاجتماعية الأمريكية ، وهو ما تمثله الحركة الوطنية الأمريكية أو الحركة الأمريكية لأبناء البلد الأصليين Native American Movement ، ذلك أن تكهن بنيديكت بأن ماضي رامون مآله إلى الاندثار في الحاضر القريب لم يصدق . وإنما ما حدث هو تحول اشتمل جزئيا على عناصر من الماضي ، ولكن أفضى من خلال التوليفة الجديدة إلى ابتكار حقيقي . ولم يتحقق الابتكار بفضل شخص فرد بذاته ، بل على أيدي شعب يعمل في تضافر ، أحيانا ضد بعضه البعض ، وأحيانا أخرى في تعاون مشترك .

يساعدنا هذا على أن نتبين المرأة الشابة في وضوح أكثر . إن الريف اليوناني يعيش أيضا حالة مخاض تسبق التحول ، أعني التحول الذي يشكل في النهاية قسمة ثابتة ومستقرة في الحياة البشرية . وتدرك دي بولاي بوضوح شديد هذا التحول ؛ ومن ثم فإنها في كتاباتها تضع المرأة بحسم في خضم هذا الفيض الأوسع من الأحداث . وبات في استطاعة المرأة الآن أن تواجه دي بولاي عن غير وعي بذاتها محتمية بمعارفها التقليدية التي تحظى بدعم قوي . ولكن دي بولاي أحاطتها بإطار تراجيديا أوسع نطاقا ، أو على الأقل قصة ذات نهاية غير سعيدة . وها هنا تأخذ دي بولاي نفس الموقف الذي اتخذته بنيديكت إذ توقعت اندثارا ونهاية تراهما أمرا حزينا ولا سبيل إلى إصلاحه . ومع هذا ، وكما يمكن أن تعلمنا حالة رامون وبنيديكت لن يضيع تماما صوت وموقف المرأة الشابة ، بل سيتحول ليأخذ وضعا جديدا ودلالة جديدة . حقا وكما أوضح لي بول سانت كاسيا إن القدر الأعظم من معنى الوطنية اليونانية في الداخل ، ومن معنى العرقية في الخارج ، إنما يرتكز على الحنين المرضي لبلدهم اليونان الريفي الذي لم يختف ، بل دُفع به على طريق التحول .

البداية

وتمثل المرأة الشابة أيضا صوت التحول بمعنى آخر . إنها بالفعل وفي نهاية الأمر غيرت من فهم دي بولاي تماما على نحو ما فعلت تلك الشخصيات المجهولة ، التي قادت رامون إلى عالم الزراعة التجاري وغيرت من فهمه .

ومن ثم فإن ممارسة البحث الأنثروبولوجي يمكن على الأقل أن ينجز تحولا ، وأن يعمق من الفهم المتبادل بين الناس . وهذه هي إحدى الاستخدامات الواضحة للجهود المضنية في مجال العمل الميداني والكتابة . ولكن كيف لنا أن نقيم هذا كله؟ نحن بعامة نفكر في إحداث بعض التحولات ـ أن يتعلم المهاجرون عادات وأعرافا جديدة ، أو أن يتعلم أبناء

منطقة ما الزراعة التجارية ـ باعتبار التحولات هي المادة الحقيقة للتاريخ . فالتحولات عظيمة الشأن هي التي تصنع عالمنا . ولكن ثمة تحولات أخرى مثل التحولات الدقيقة التي أحدثها فينا لينهارت أو شيفلن ، أو التحولات التي أحدثتها المرأة الشابة بتأثيرها في دي بولاي ، فإننا ننظر إليها باعتبارها تحولات غير ذات شأن ، أو غير موضوعية ، أو غير ذات تأثير . إذ تبدو لنا وكأنها مجرد تحولات تتمثل في حالة تقمص وجداني وتغيير فهم شخص ما عن المعيار الجمالي أو الحالة عند شخص آخر . وتبدو في جميع الأحوال أهون أمرا . ولكن هل تستحق المعاناة على الرغم من كل هذا؟

بهذا السؤال أصل إلى نهاية هذا التمهيد لعلم الأنثروبولوجيا . إنه يمثل العتبة التي يبدأ عندها علم الأنثروبولوجيا بمعناه الحقيقي ـ أعني ممارسته عملا وفعلا أكثر مما أعني التفكير في ممارسته . وسوف أقدم إجابتين عن السؤال ، وأرجو من القارئ إذا كان حديث عهد بهذا العلم أن يمضي في سبيله ويقدم إجابته هو أيضا .

الإجابة الأولى سهلة ومباشرة . نعم ، علم الأنثروبولوجيا يستحق كل هذا العناء ما دام معنيا بعالم الشؤون العملية . إن الحكومات والوكالات الدولية شرعت هنا وهناك في اكتشاف المزايا التي تعود على المنتفعين بالسياسة العامة ، المتعلقة بالمعارف الاجتماعية التي يبدعها علماء الأنثروبولوجيا . وهذا الشكل من البحث الإثنوجرافي والذي يسمى عادة الأنثروبولوجيا التطبيقية ، يملك حجة جاهزة يدافع بها عن نفسه تتمثل في النتائج التي تم إنجازها . وهذه حجة فاعلة ومقنعة فضلا عن أنها تكشف عن فارق واقعي . ولكن قضيتها لا تزال بحاجة إلى دعم وتأييد أكثر فأكثر ، نظرا لأن من يمارسون اختصاصهم ليسوا دائما واعين بمدى الحاجة إلى تحدي المعارف الأنثروبولوجية .

الإجابة الثانية أعم وأكثر ريبة . لقد رسمت في هذا الكتاب صورة للناس باعتبار أنهم في حالة تداخل معقد مع بعضهم البعض داخل عالم يمر بحالة تحول مستمرة . ويشتمل هذا العالم على بعض المعالم المميزة وبعض المعايير الجمالية والتقاليد المستعادة ، وهي أمور يستخدمها الناس

لتوجيه علاقاتهم ونظمهم ومؤسساتهم . وأكدت كذلك على أن الناس يتمتعون بالابتكارية وبالذكاء الاجتماعي ، الذي يؤهلهم لاستخدام هذه الموارد بغية إعادة صياغة ثقافاتهم . وإلى هنا والصورة التي رسمتها قد تبدو إيجابية . بيد أن هذا العالم المتغير لا تحركه فقط حاجة بعضنا إلى بعض ، بل تحركه أيضا التأويلات المحدودة وضيقة الأفق لاهتماماتنا الخاصة ، كما تحركه الهيمنة والنزعة التدميرية وسوء التصور الذي يأتي عمدا أحيانا ، وعرضا أحيانا أخرى . ويبدو أن هذه جميعا غالبا ما تتحكم في الشؤون البشرية مستبعدة من الحوار أيّ ناصحين أكثر تهذيبا .

ولكنني أظن أنه لا يزال هناك مكان لثقة محكومة ومدروسة بعلم الأنثروبولوجيا . إذ لنا على سبيل المثال أن نأمل في أن نفيد من عادة التفكير الإثنوجرافي ، ومن المهارات البارعة في فتح أنفسنا لوجهات نظر الآخرين وخبراتهم ، بحيث يمكن أن يؤدي هذا ، ولو جزئيا ، إلى تغيير مناخ أي مجتمع . ويمكن لنا ، تأسيسا على هذه النظرة ، أن ننظر إلى علم الأنثروبولوجيا باعتباره جزءا مستصوبا من بين أجزاء التعليم العام ، والذي يحتاج إليه الناس ليعرفوا كيف ينجزون حياة ناجحة . ومن المقدر أن تكون المعارف الإثنوجرافية إحدى ضرورات عالم يعيش فيه الناس معتمدين روتينيا ، على العلاقات القائمة بينهم وبين الآخرين ، مع ما فيها من معايير جمالية مختلفة ، ومع ما هنالك من مصالح متباينة . ومن المتوقع أن يمثل علم الأنثروبولوجيا تحديا للناس ، وحافزا لهم يشجعهم على البحث في إمكانات جديدة لتوجيه مثل هذه العلاقات والتحكم فيها . وطبعي أن علم الأنثروبولوجيا سوف يكشف عن فارق ، لأن العلاقات تخلق هذا الفارق .

لا أستطيع الزعم أنني على يقين مطلق من هذه الإجابة ، ومن ثم سأدع الأمر لك أيها القارئ . والسؤال يمكن أن يكون ملائما ، مثلما يمكن دحضه من خلال تطبيقه عملا ، ومن خلال رؤيتنا لنوع العالم الذي سوف يتمخض عن هذا التطبيق .

***

الهوامش

المزيد من التفاصيل الخاصة بالأعمال المشار إليها بالإيجاز يمكن أن يجدها القارئ في المراجع والصفحات المذكورة فيما يلي :

الفصل الأول :

1. Godelier, *The Mental and the Material*, 1.
2. Harrison, 'Letters'.
3. Bullock, 'Socializing the Theory of Intellectual Development', 187.

الفصل الثاني

1. Benedict, *Patterns of Culture*, 15.
2. Ibid. 16.
3. Ibid. 15.
4. Ibid. 16.
5. Mead, quoted in Fox, *Lions of the Punjab*, 192.
6. Benedict, *Patterns of Culture*, 17.
7. Radcliffe-Brown, quoted in Kuper, *Anthropology and Anthropologists*, 53.
8. Radcliffe-Brown, 'Preface', p. xii.
9. Benedict, *Patterns of Culture*, 16.
10. Radcliffe-Brown, 'Preface', p. xi.
11. Benedict, *Patterns of Culture*, 12.
12. Turnbull, *The Mbuti Pygmies*, 5.
13. Wolf, *Europe and the People without History*, pp. ix–x.
14. Ibid. 4.
15. Benedict, *Patterns of Culture*, 12.
16. Wolf, *Europe and the People without History*, 4.
17. Ibid. 76.

18. Ibid. 6.
19. Ibid. 5.
20. Ibid. 3.
21. Ibid. 387.
22. Lesser, quoted in Wolf, *Europe and the People without History*, 19.
23. Wolf, *Europe and the People without History*, 386.
24. Carrithers, 'Jainism and Buddhism as Enduring Historical Streams', 161.
25. Peel, 'History, Culture, and the Comparative Method: A West African Puzzle', 108–9.
26. Godelier, *The Mental and the Material*, 1.
27. Hannerz, quoted in Clifford, *The Predicament of Culture*, 17.

الفصل الثالث

1. Obeyesekere, *The Work of Culture*, 92.
2. Geertz, *The Interpretation of Cultures*, 73.
3. Mauss, *Sociology and Psychology*, 9.
4. White, quoted in Sahlins, *Culture and Practical Reason*, 105.
5. Wilson, *Sociobiology: The New Synthesis*, 16–18.
6. Sober, *The Nature of Selection*.
7. Humphrey, 'The Social Function of Intellect', 309.
8. Ibid. 310.
9. Wynn, 'Tools and the Evolution of Human Intelligence'.
10. Dennett, *The Intentional Stance*.
11. Levinson, 'Interactional Biases in Human Thinking'.
12. Byrne and Whiten (eds.), *Machiavellian Intelligence*, 9.
13. Axelrod, *The Evolution of Cooperation*.
14. Godelier, *The Mental and the Material*, 1.
15. Landau, *Narratives of Human Evolution*.
16. Tobias, quoted in Landau, *Narratives of Human Evolution*, 164–5.
17. Wilberforce, quoted in Rachels, *Created from Animals*.
18. Tobias, quoted in Landau, *Narratives of Human Evolution*, 166.
19. Darwin, quoted in Rachels, *Created from Animals*, 1.
20. Rachels, *Created from Animals*.

الفصل الرابع

1. Trevarthen and Logotheti, 'Child in Society, and Society in Children', 167.
2. Bruner, *Child's Talk*, 26.
3. Vygotsky, quoted in Butterworth and Grover, 'The Origins of Referential Communication in Human Infancy', 9.
4. Trevarthen and Logotheti, 'Child in Society, and Society in Children', 166–7.
5. Dennett, *The Intentional Stance*.
6. Whiten (ed.) *Natural Theories of Mind*.
7. Byrne and Whiten (eds.), *Machiavellian Intelligence*.
8. Grice, 'Utterer's Meaning and Intention'; Bennett, *Linguistic Behaviour*.
9. Strecker, *The Social Practice of Symbolization*, 73–4.
10. Brown and Levinson, *Politeness: Some Universals in Language Usage*.
11. Premack, 'Pedagogy and Aesthetics as Sources of Culture', 18.
12. Maynard Smith, 'Game Theory and the Evolution of Cooperation', 452.
13. Rosaldo, *Knowledge and Passion*, 27.
14. Schieffelin, *The Sorrow of the Lonely*, 2.
15. Scribner, 'Thinking in Action: Some Characteristics of Practical Thought', 28.
16. Rosaldo, 'Toward an Anthropology of Self and Feeling', 140.
17. Bakhtin, quoted in Holquist, *Dialogism*, 62–3.
18. Hofstadter, *Metamagical Themas*, 238.
19. See Smith and Wilson, *Modern Linguistics: The Results of Chomsky's Revolution*.
20. Bruner, *Child's Talk*, 18–19.
21. Tomasello, 'The Social Bases of Language Acquisition, 83.
22. Austin, *How to Do Things with Words*; Searle, *Speech Acts*.

الفصل الخامس

1. Bruner, *Actual Minds, Possible Worlds*, 14.
2. Astington, 'Narrative and the Child's Theory of Mind'.

3. Trevarthen and Logotheti, 'Child in Society, and Society in Children', 173.
4. Schutz, *Reflections on the Problem of Relevance.*
5. Bruner, *Actual Minds, Possible Worlds*, 13.
6. Latimore and Grene (eds.), *Sophocles I.*

الفصل السادس

1. Dumont, *Homo Hierarchicus.*
2. Gergen and Gergen, 'The Social Construction of Narrative Accounts'.
3. Shaha, *Śrī 108 Siddhasāgar Muni Mahārāj*, 1.
4. Haviland, quoted in Keesing, 'Models, "Folk" or "Cultural": Paradigms Regained?', 382.
5. Appadurai, 'Gastro-politics in Hindu South Asia'.
6. Hutchins, *Culture and Inference: A Trobriand Case Study.*
7. Fernandez, *Persuasions and Performances.*

الفصل السابع

1. Gellner, *Spectacles and Predicaments*, 41.
2. Wolf, *Europe and the People without History*, 76.
3. An expanded version of this argument is found in my book, *The Buddha.*
4. Rhys-Davids, *Dialogues of the Buddha*, 105–6.
5. Ibid. 107.
6. Norman, *Pali Literature.*
7. *Dīgha Nikāya* III. 81.
8. Ibid.
9. Tannen, *Talking Voices.*
10. *Dīgha Nikāya* III. 83–4.
11. Ibid. 84.
12. Rhys-Davids, *Dialogues of the Buddha* III. 82.
13. Gombrich, The Buddha's Allusions to Vedic Literature'.
14. *Dīgha Nikāya* III. 86.
15. Ibid. 92–3.
16. Collins, 'Notes on the Word *mahāsammata* and the Idea of a Social Contract in Buddhism'.

17. Rhys-Davids and Carpenter (eds.), *Dīgha Nikāya* II. 73–6.
18. *Dīgha Nikāya* III. 94.
19. Lingat, quoted in Tambiah, 'King Mahāsammata', 116.
20. Tambiah, 'King Mahāsammata', 119.

الفصل الثامن

1. Stocking (ed.) *Observers Observed*, 7.
2. Geertz, *Works and Lives*, 4.
3. Ibid. 140.
4. Evans-Pritchard, *Nuer Religion*, 222.
5. Sperber, *On Anthropological Knowledge*, 14–15.
6. See Polanyi, *Personal Knowledge*; Ziman, *Reliable Knowledge*; and Hacking, *Representing and Intervening*.
7. Hacking, *Representing and Intervening*, 131.
8. Ibid. 144.
9. Ziman, *Reliable Knowledge*, 125–6.
10. Roth, 'Ethnography without Tears', 561.
11. Ziman, *Reliable Knowledge*, 43.
12. Ibid. 43–4.
13. Ibid. 44.
14. Ibid. 44–5.
15. Ibid. 45.
16. Firth, 'Degrees of Intelligibility', 39.
17. Rosaldo, *Knowledge and Passion*, 27.
18. Obeyesekere, *The Work of Culture*.
19. Lewis, *Day of Shining Red*, 50.
20. Lienhardt, *Divinity and Experience*, 233.
21. Firth, 'Degrees of Intelligibility', 40.

الفصل التاسع

1. Borofsky, *Making History*, 154.
2. Schieffelin, *The Sorrow of the Lonely*, 47.
3. Ibid. 47–8.
4. Ibid. 48.

5. Lienhardt, *Divinity and Experience*, 29.
6. Ibid. 32.
7. Ibid. 54.
8. Ibid. 30.
9. du Boulay, *Portrait of a Greek Mountain Village*, 3.
10. Ibid 48–9.

I 49–50.



المـراجـع

Appadurai, A., 'Gastro-Politics in Hindu South Asia', *American Ethnologist* 8 (1981), 494–511.

Astington, J., 'Narrative and the Child's Theory of Mind', in B. Britton and A. Pellegrini (eds.), *Narrative Thought and Narrative Language* (Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum Associates, 1991).

Austin, J., *How to Do Things with Words* (Oxford: Oxford University Press, 1962).

Axelrod, R., *The Evolution of Cooperation* (New York: Basic Books, 1984).

Benedict, R., *Patterns of Culture* (London: Routledge and Kegan Paul, 1935).

Bennett, J., *Linguistic Behaviour* (Cambridge: Cambridge University Press, 1976).

Borofsky, R., *Making History: Pukapukan and Anthropological Constructions of Knowledge* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987).

Brown, P. and Levinson, S., *Politeness: Some Universals in Language Usage* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987).

Bruner, J., *Actual Minds, Possible Worlds* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1986).

—— *Child's Talk: Learning to Use Language* (Oxford: Oxford University Press, 1983).

Bullock, D., 'Socializing the Theory of Intellectual Development', in M. Chapman and R. A. Dixon (eds.), *Meaning and the Growth of Understanding: Wittgenstein's Significance for Developmental Psychology* (Berlin: Springer Verlag, 1987).

Butterworth, G. and Grover, L., 'The Origins of Referential Communication in Human Infancy', in L. Weiskrantz (ed.), *Thought without Language* (Oxford: Clarendon Press, 1988).

Byrne, R. and Whiten, A. (eds.), *Machiavellian Intelligence: Social Expertise and the Evolution of Intellect in Monkeys, Apes and Humans* (Oxford: Clarendon Press, 1988).

Carpenter, J. E. (ed.), *The Dīgha Nikāya*, vol. III (London: Pali Text Society, 1960).
Carrithers, M., 'Buddhism and Jainism as Enduring Historical Streams', *Journal of the Anthropological Society of Oxford* 21/2 (1990), 141–61.
Carrithers, M., 'Is Anthropology Art or Science?', *Current Anthropology* 31/3 (1990), 263–82.
—— *The Buddha* (Oxford: Oxford University Press, 1983).
—— *The Forest Monks of Sri Lanka* (Delhi: Oxford University Press, 1983).
Clifford, J., *The Predicament of Culture: Twentieth-Century Ethnography, Literature and Art* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1988).
Collins, S., 'Notes on the Word *mahāsammata* and the Idea of a Social Contract in Buddhism', typescript.
Dennett, D., *The Intentional Stance* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1987).
du Boulay, J., *Portrait of a Greek Mountain Village* (Oxford: Oxford University Press, 1974).
Dumont, L., *Homo Hierarchicus: The Caste System and its Implications* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1970).
Evans-Pritchard, E. E., *Nuer Religion* (Oxford: Clarendon Press, 1956).
Fernandez, J. W., *Persuasions and Performances: The Play of Tropes in Culture* (Bloomington, Ind.: Indiana University Press, 1986).
Firth, R., 'Degrees of Intelligibility', in J. Overing (ed.), *Reason and Morality* (London: Tavistock, 1985).
Fox, R., *Lions of the Punjab: Culture in the Making* (London: University of California Press, 1985).
Geertz, C., *The Interpretation of Cultures* (New York: Basic Books, 1973).
—— *Works & Lives: The Anthropologist as Author* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1988).
Gellner, E., *Spectacles and Predicaments: Essays in Social Theory* (Cambridge: Cambridge University Press, 1979).
Gergen, M. and Gergen, K., 'The Social Construction of Narrative Accounts', in K. Gergen and M. Gergen (eds.), *Historical Social Psychology* (Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum Associates, 1984).

Godelier, M., *The Mental and the Material* (London: Verso, 1986).
Gombrich, R., 'The Buddha's Allusions to Vedic Literature: The Aggañña Sutta', in L. S. Cousins (ed.), *Festschrift for K. R. Norman*, special issue of *Indo-Iranian Journal*, forthcoming.
Grice, H. P., 'Utterer's Meaning and Intention', *Philosophical Review* 78 (1969), 147–77.
Hacking, I., *Representing and Intervening: Introductory Topics in the Philosophy of Natural Science* (Cambridge: Cambridge University Press, 1983).
Harrison, G., 'Letters', *Current Anthropology* 32/1 (1991).
Hofstader, D., *Metamagical Themas: Questing for the Essence of Mind and Pattern* (New York: Basic Books, 1985).
Holquist, M., *Dialogism: Bakhtin and His World* (London: Routledge, 1990).
Humphrey, N. K., 'The Social Function of Intellect', in P. Bateson and R. Hinde (eds.), *Growing Points in Ethology* (Cambridge: Cambridge University Press, 1976).
Hutchins, E., *Culture and Inference: A Trobriand Case Study* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1980).
Keesing, R., 'Models, "Folk" or "Cultural": Paradigms Regained?', in D. Holland and N. Quinn (eds.), *Cultural Models in Language and Thought* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987).
Kuper, A., *Anthropology and Anthropologists: The Modern British School* (London: Routledge and Kegan Paul, 1983).
Landau, M., *Narratives of Human Evolution* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1991).
Latimore, O. and Grene, D., *Sophocles I* (Chicago: University of Chicago Press, 1954).
Levinson, S., 'Interactional Biases in Human Thinking' (paper prepared for the Workshop on Social Intelligence, Wissenschaftskolleg zu Berlin, May 1990).
Lewis, G., *Day of Shining Red: An Essay on Understanding Ritual* (Cambridge: Cambridge University Press, 1980).
Lienhardt, G., *Divinity and Experience: The Religion of the Dinka* (Oxford: Clarendon Press, 1961).
Loizos, P., *The Heart Grown Bitter: A Chronicle of Cypriot War Refugees* (Cambridge: Cambridge University Press, 1981).
Mauss, M., *The Gift: Forms and Functions of Exchange in Archaic Societies*, trans. I Cunnison (London: Routledge, 1970).

—— *Sociology and Psychology* (London: Routledge and Kegan Paul, 1979).
Maynard Smith, J., 'Game Theory and the Evolution of Cooperation', in D. S. Bendall (ed.), *Evolution from Molecules to Man* (Cambridge: Cambridge University Press, 1983).
Norman, K. R., *Pali Literature*, vol. VII, fasc. 2, *A History of Indian Literature* (Wiesbaden: Otto Harrassowitz, 1983).
Obeyesekere, G., *The Work of Culture: Symbolic Transformation in Psychoanalysis and Anthropology* (Chicago: University of Chicago Press, 1990).
Peel, J., 'History, Culture, and the Comparative Method', in L. Holy (ed.), *Comparative Anthropology* (Oxford: Basil Blackwell, 1987).
Polanyi, M., *Personal Knowledge* (London: Routledge and Kegan Paul, 1958).
Premack, D., 'Pedagogy and Aesthetics as Sources of Culture', in M. Gazzaniga (ed.), *Handbook of Cognitive Neuroscience* (London: Plenum Press, 1984).
Rachels, J., *Created from Animals: The Moral Implications of Darwinism* (Oxford: Oxford University Press, 1991).
Radcliffe-Brown, A. R., 'Preface', in M. Fortes and E. E. Evans-Pritchard (eds.), *African Political Systems* (London: Oxford University Press, 1940).
Rhys-Davids, T. W., *Dialogues of the Buddha*, part I (London: Oxford University Press, 1899).
—— and Carpenter, J. E. (eds.), *The Dīgha Nikāya*, vol. II (London: Pali Text Society, 1966).
Rosaldo, M., *Knowledge and Passion: Ilongot Notions of Self and Social Life* (Cambridge: Cambridge University Press, 1980).
—— 'Toward an Anthropology of Self and Feeling', in R. Shweder and R. LeVine (eds.), *Culture Theory: Essays on Mind, Self and Emotion* (Cambridge: Cambridge University Press, 1984).
Roth, P., 'Ethnography without Tears', *Current Anthropology* 39 (1990), 555–69.
Sahlins, M., *Culture and Practical Reason* (Chicago: University of Chicago Press, 1976).
Schieffelin, E., *The Sorrow of the Lonely and the Burning of the Dancers* (New York: St. Martin's Press, 1976).
Schutz, A., *Reflections on the Problem of Relevance* (New Haven,

Conn.: Yale University Press, 1970).
Scribner, S., 'Thinking in Action: Some Characteristics of Practical Thought', in R. Sternberg and R. Wagner (eds.), *Practical Intelligence: Nature and Origins of Competence in the Everyday World* (Cambridge: Cambridge University Press, 1986).
Searle, J., *Speech Acts: An Essay in the Philosophy of Language* (Cambridge: Cambridge University Press, 1969).
Shaha, S., *Śrī 108 Siddhasāgar Munī Mahārāj* (Kolhapur: Sanmati Prakashan, 1983).
Smith, N. and Wilson, D., *Modern Linguistics: The Results of Chomsky's Revolution* (London: Penguin Books, 1979).
Sober, E., *The Nature of Selection: Evolutionary Theory in Philosophical Focus* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1984).
Sperber, D., *On Anthropological Knowledge: Three Essays* (Cambridge: Cambridge University Press, 1985).
Stocking, G. W., Jr. (ed.), *Observers Observed: Essays on Ethnographic Fieldwork* (Madison, Wis.: University of Wisconsin Press, 1983).
Strecker, I., *The Social Practice of Symbolization: An Anthropological Analysis* (London: Athlone Press, 1988).
Tambiah, S., 'King Mahāsammata: The First King in the Buddhist Story of Creation, and his Persisting Relevance', *Journal of the Anthropological Society of Oxford* 20/2 (1989), 101–22.
Tannen, D., *Talking Voices: Repetition, Dialogue, and Imagery in Conversational Discourse* (Cambridge: Cambridge University Press, 1989).
Tomasello, M., 'The Social Bases of Language Acquisition', *Social Development* 1/1 (1992), 67–87.
Trevarthen, C. and Logotheti, K., 'Child in Society, and Society in Children: The Nature of Basic Trust', in S. Howell and R. Willis (eds.), *Societies at Peace: Anthropological Perspectives* (London: Routledge, 1989).
Turnbull, C., *The Forest People* (London: Jonathan Cape, 1961).
—— *The Mbuti Pygmies: Change and Adaptation* (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1983).
Whiten, A. (ed.), *Natural Theories of Mind: Evolution, Development and Simulation of Everyday Mindreading* (Oxford: Basil Blackwell, 1991).

Wilson, E. O., *Sociobiology: The New Synthesis* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1975).

Wolf, E., *Europe and the People without History* (London: University of California Press, 1982).

Wynn, T., 'Tools and the Evolution of Human Intelligence', in Byrne and Whiten (eds.), *Machiavellian Intelligence*.

Ziman, J., *Reliable Knowledge: An Exploration of the Grounds for* ... idge: Cambridge University Press, 1978).



كشاف المصطلحات والأعلام

لا تاريخي	ahistoral
أهيمسا	ahimsa
أجانا سوتانتا (نص ديني)	Agganna Suttanta
المرتلون ـ غير المتأملين	Ajjhayaka
ألفريد سكوتز	Alfred Scutz
ألكسندر ليسر	Alexander Lesser
أمرتا كاندرا	Amrta Candra
الأنثروبولوجيا	Anthropology
أندرو هوايتن	Andrew Whiten
مناهض للتاريخ	Antihistorical
أرجون أبادوراي	Arjun Appadurai
أبارتهيد ـ العزل العنصري	Apartheid
آرثر ستيل	Arthur Still
لا اجتماعي	A social
أسوكا	Asoka
التلقائية ـ العفوية	Automatism
بهارادفاجا	Baharadvaja
البنغال	Bengal
بنيديكت ، أندرسون	Benedict, Anderson
بنيديكت ، روث	Benedict, Ruth
البيولوجيا	Biology
البرهمانيون	Brahmans
بوذا	Buddha
أبناء بوذا	Budhaputta
بودهافاكانا (كلمة بوذا)	Budhavacana
بيرن	Byrne

Chomsky,Naom	شومسكي ، نعوم
Clifford Geertz	كليفورد جيرتس
Cognitive Psychology	علم نفس المعرفة
Collective Representations	التصورات التمثيلية الجمعية
Collegiate Community	المجتمع المحلي التعليمي
Cognitive Anthropology	الأنثروبولوجيا المعرفية
Colin Turnbull	كولين تيرنبول
Colwyn Treverthen	كولوين تريفارثن
Compartmentelization	التوزع إلى وحدات مستقلة
Cultural gross	الحاشية الثقافية
Cultural Anthropology	الأنثروبولوجيا الثقافية
Crystal grouth	النمو البللوري
Dan Sperber	دان سبيربر
Daniel Bullock	دانييل بولوك
Daniel Dennett	دانييل دينيت
Darwinian theory	النظرية الداروينية
David Premack	دافيد بريماك
Deborah Tannen	ديبورا تانين
Design stance	موقف تخطيطي
Dinka	الدنكا (قبائل)
Distributed processing	المعالجة الشبكية
Douglas Coulkin	دوجلاس كولكين
Edwin Hutchins	أدوين هتشنز
Edward Schieffelin	إدوارد شيفلين
Eliot Sober	إليوت سوبر
Emile Durkheim	إميل دور كايم
Empathy	التقمص الوجداني
Engaged learning	التعليم من خلال المعايشة أو الاندماج

Eric Wolf	إريك وولف
Ernest Gellener	أرنست جيللز
Erving Goffman	إرفنج جوفمان
Esther Goody	إستير جودي
Ethiopia	إثيوبيا
Ethnomethodology	علم مناهج بحث الإثنوجرافيا
Ethnomethodologist	أخصائي مناهج بحث الإثنوجرافيا
Ethnography	الإثنوجرافيا
Ethnographic present	الحاضر الإثنوجرافي
Evolution	التطور
Evolutionary theory	النظرية التطورية
Evans - Pritchard E.E.	إيفانز بريتشارد إي . إي .
Examination - passing classes	فئات اختبارات الاجتياز
Exploded interactions	التفاعلات المعضلة داخل وحدة متكاملة
Extraverbal	فيما وراء اللفظ
Fernando Braudel	فيرناندو بروديل
Folk psychology	علم نفس الشعوب
Franz Baos	فرانز باوس
Ganges	نهر الجانج
Gananath Obeyeskere	جانانات أوبيسكير
Gastro - Politics	سياسة المعدة
Genes	المورثات (الجينات)
Geoffrey Harrison	جوفري هاريزون
George Stocking	جورج ستوكنج
Germ Plasm	الجبلة الجرثومية الناقلة للوراثة
Gisaro	الجيسارو (مذهب)
Gilbert Lewis	جيلبرت لويس
Gliffort Geertz	جليفور جيرتس

Godfrey Leinhardt	جودفري لينهارت
Hamar	حَمَر (مقاطعة)
Hominid	الإنسان العاقل
Hominid Lineage	نسل الإنسان العاقل
Ian Hacking	إيان هاكنج
India	الهند
Ilongot	شعب اللنجوت (في الفليبين)
Interactive Socio - Linguist	عالم متخصص في التفاعل الاجتماعي اللغوي
Individualistic	فردي - فرداني
Inter - subjectivity	الذاتية المشتركة
Interactional bias	نزوع تفاعلي متبادل
Intentional stance	موقف مضمر
Intentionality	القصدية
Inter psychological	حالة نفسية متبادلة
Intra psychological	حالة نفسية باطنية
Ivo Strecker	إيفو ستريكر
Jains	اليانيون
Jainism	اليانية (عقيدة)
James Rachel	جيمس راشيل
James Fernando	جيمس فيرناندو
James Clifford	جيمس كليفورد
Jane Goodal	جين جودال
Janet Astington	جانيت أستنجتون
Jerome Bruner	جيروم برونر
Jhayaka	المتأملون
Jim Good	جيم جود
Jocasta	جوكاستا
Jonathan Bennett	جوناثان بينيت

John Maynard Smith	جون ماينارد سميث
John haviland	جون هافيلاند
John Ziman	جون زيمان
Juliet du Boulay	جوليت دي بولاي
Kaluli	كالولي (شعب)
Katerina Logotheti	كاترينا لوجوثيتي
Khattiyas	الخطيون
Kolhapur	كولهابور (مقاطعة)
Kosala	كوسالا
kshatriyas	الكشاتريون
Laius	لايوس
Language Acquistion Device (LAD)	جهاز اكتساب اللغة (جـ . أ . ل)
Language Acquisiton Support System (LASS)	النسق الداعم لاكتساب اللغة (ن د ك ل)
Leslie White	ليزلي هوايت
Lexico Grammatical	معجمي نحوي
Linguistics	اللسانيات
Louis Dumont	لوي دي مو
Maharashstra	ماهاراشسترا (ولاية)
Macroscopic Scale	نظرة في الإطار العام (الكلي)
Mahavira	ماهافيرا
Magadha	ماجادها (بلد)
Malenesia	مالينيزيا
Malinowski	مالينوفسكي
Malachy Postlethwayt	ملاكي بوستليثوايت
Mahasammata	ماهاساماتا
Marathi	الماراثي (لغة)
Marcel mauss	مارسيل موسى

Maurice Godlier	موريس جودليير
Mauryan	موريان (إمبراطورية)
Max Weber	ماكس فيبر
Menials	العبيد
Meta - patterns	الأنماط العليا
Metamorphic	متحور
Michael Polany	ميشيل بولان
Microscopic scale	نظرة مجهرية مدققة
Michael Tomaselle	ميشيل توماسيل
Michael Innes	مايكل إنيس
Mikail Bakhtin	ميخائيل باختين
Misia Landau	ميزيا لاندو
Mind-Reading	قراءة الأفكار
Module	وحدة قياس
Mutualism	النزعة التبادلية
Native American Movment	الحركة الأمريكية لأبناء البلاد الأصليين
Natural selection	الانتخاب الطبيعي
Neo classical economics	الاقتصادات الكلاسيكية الجديدة
Neutrinos	النيوترينات
Nicholas Humphery	نيكولاس همفري
Norman K. R.	نورمان كي . آر .
Oedipus	أوديب
Papua New Guinea	بابوا نيو غينيا
Participant Obvservation	الملاحظة المشاركة
Pa Rangifori	با رانجفوري
Pasenadi	باسينادي
Paul Grice	بول جرايس
Paul Harris	بول هاريس

Paul Sant Cassia	بول سانت كاسيا
Peel J. D. Y.	بيل جي . دي . واي
Penelope Brown	بنيلوب براون
Philip Tobias	فيليب طوبياس
Pokapuka	بوكابوكا (جزيرة)
Polytechnic school	مدرسة التقنيات الشاملة
Primates	الرئيسات الاجتماعية
Psychozoic era	حقبة نشوء النفس
Quantum	الكوانط ـ الكم
Raj	راج (إمبراطورية)
Radcliffe Brown	راد كليف براون
Raymond Firth	رايموند فيرث
Reg Veda	الريج فيدا (كتاب مقدس)
Rhys - Davide	روس دافيد
Rechard Gombrich	ريتشارد جومبريش
Robert Axelrod	روبرت أكزلرود
Robert Lingat	روبرت لينجات
Robert Borofsky	روبرت بوروفسكي
Robert Layton	روبرت لايتون
Rosaldo, Michelle	روزالدو ، ميشيل
Roy D'Andrade	روي داندارد
Sakayas	الساكيون
Sanskrit	السنسكريتية (لغة)
Saussure	سوسير
Savatthi	سافاتي (مدينة)
Sex- change	الإبدال بين الجنسين
Sociality	روح المعاشرة الاجتماعية ـ الروح الاجتماعية
Sphocles	سوفوكليس

Steven Collins	ستيفن كولينز
Steven Levinson	ستيفن ليفنسون
Sylvia Scribner	سيلفيا سكريبنر
Symbolic Anthropology	الأنثروبولوجيا الرمزية
Tambiah S. G.	تامبياه إس . جي .
Taylor	تايلور
Teilhard de Chardin	تيلهارد دي شاردا
Teiresias	تريزياس
Theravada	تيرافادا
Thomas Wynn	توماس وين
Trobriand	تروبرياند (جزيرة)
Ulf hannerz	أولف هانرز
Ultra natural	ما فوق الطبيعي
Underdetermination	تقييم غير قاطع
Vajji	فاجي (اتحاد ولايات)
Vajjis	الفاجيون
Vasetta	فازيتا
Vigotsky	فيجو تسكي
Wilber Force	ويلبر فورس
William Hamilton	وليام هاملتون
Wilson E. O.	ويلسون
Woody Allen	وودي ألين

***

المؤلف في سطور :

مايكل كاريذرس

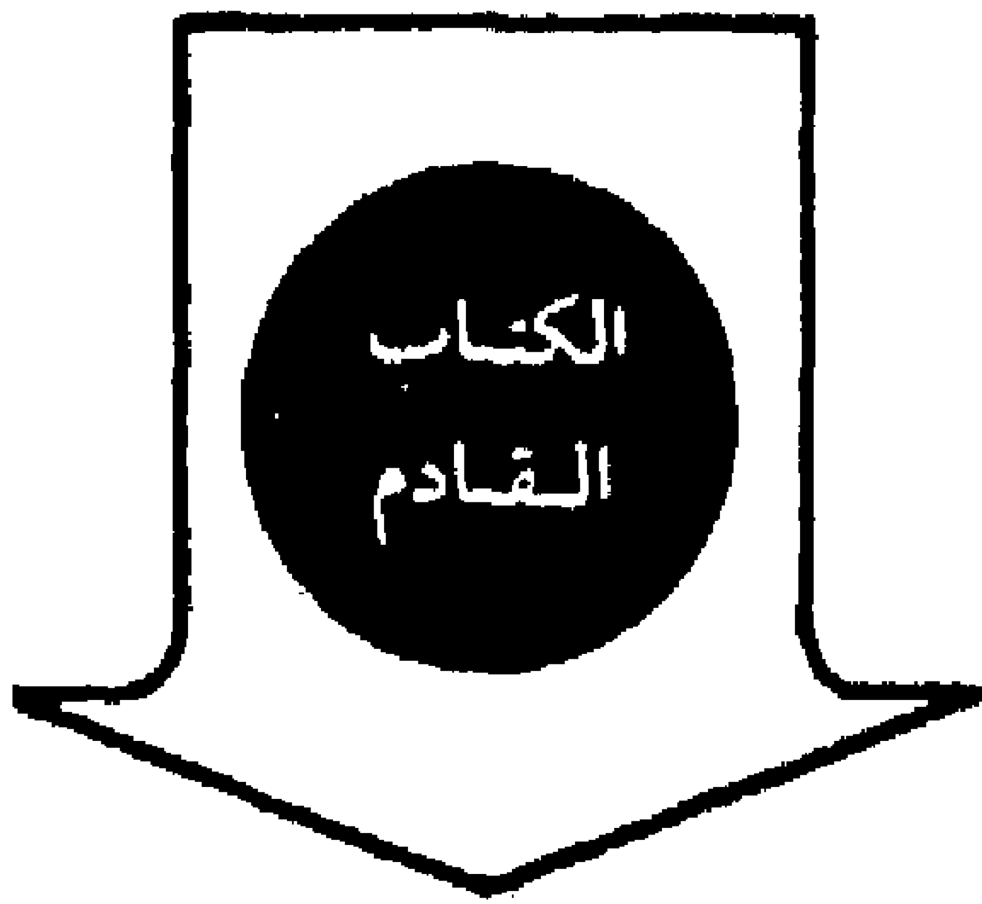
* مايكل كاريذرس Michael Carrithers
* أستاذ ورئيس قسم الأنثروبولوجيا ـ جامعة دور هام ـ بريطانيا .
* له دراسات عديدة نظرية وميدانية في الأنثروبولوجيا طبق فيها مناهج البحث العلمي الحديثة .
* تهتم أبحاثه بمجالات عدة ، منها : سيريلانكا ـ الهند ـ العقيدة البوذية ـ العقيدة اليانية ـ تطور ذكاء الإنسان .

المؤلف في سطور :

شوقي جلال محمد

* مواليد القاهرة ١٩٣١ .
* عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة ـ القاهرة .
* شارك في وضع قاموس علم النفس بالمجلس الأعلى للثقافة .
* من مؤلفاته :

١ ـ نهاية الماركسية ـ سينا للنشر .



الأمن الغذائي للوطن العربي

تأليف :
د . محمد السيد عبد السلام

٢ ـ التراث والتاريخ : نظرة ثانية ـ سينا للنشر .

٣ ـ الحضارة المصرية : صراع الأسطورة والتاريخ ـ دار المعارف .

٤ ـ على طريق توماس كون : رؤية نقدية لفلسفة تاريخ العلم ـ المكتبة الأكاديمية .

٥ ـ العقل الأمريكي يفكر : بانوراما تطور الفكر الأمريكي ـ سينا للنشر .

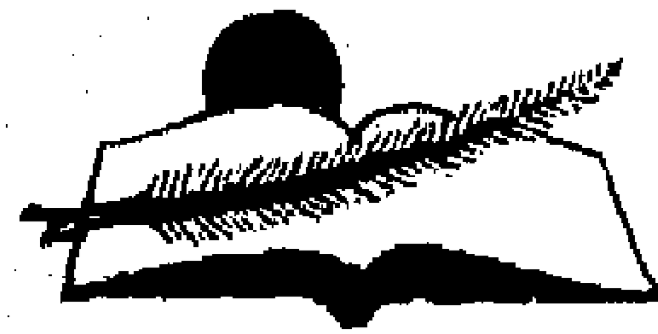
٦ ـ ثقافتنا والإبداع ـ دار المعارف .

* أسهم في العديد من أوراق البحث في ندوات علمية مختلفة .

* له أكثر من ثلاثين كتابا مترجما في الإنسانيات والآداب ، منها :

ـ المسيح يصلب من جديد ـ رواية بقلم ن . كازانتزاكيس .

ـ بنية الثورات العلمية ـ توماس كون .



سلسلة عالَم المعرفة

«عالم المعرفة» سلسلة كتب ثقافية تصدر في مطلع كل شهر ميلادي عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ دولة الكويت ـ وقد صدر العدد الأول منها في شهر يناير عام ١٩٧٨ .

تهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارئ بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة ، وكذلك ربطه بأحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة . ومن الموضوعات التي تعالجها تأليفا وترجمة :

١ ـ الدراسات الإنسانية : تاريخ ـ فلسفة ـ أدب الرحلات ـ الدراسات الحضارية ـ تاريخ الأفكار .

٢ ـ العلوم الاجتماعية : اجتماع ـ اقتصاد ـ سياسة ـ علم نفس ـ جغرافيا ـ تخطيط ـ دراسات استراتيجية ـ مستقبليات .

٣ ـ الدراسات الأدبية واللغوية : الأدب العربي ـ الآداب العالمية ـ علم اللغة .

٤ ـ الدراسات الفنية : علم الجمال وفلسفة الفن ـ المسرح ـ الموسيقا ـ الفنون التشكيلية والفنون الشعبية .

٥ ـ الدراسات العلمية : تاريخ العلم وفلسفته ، تبسيط العلوم الطبيعية (فيزياء ، كيمياء ، علم الحياة ، فلك) ـ الرياضيات التطبيقية (مع الاهتمام بالجوانب الإنسانية لهذه العلوم) ، والدراسات التكنولوجية .

أما بالنسبة لنشر الأعمال الإبداعية ـ المترجمة أو المؤلفة ـ من شعر وقصة ومسرحية ، وكذلك الأعمال المتعلقة بشخصية واحدة بعينها فهذا أمر غير وارد في الوقت الحالي .

وتحرص سلسلة «عالم المعرفة» على ان تكون الأعمال المترجمة حديثة النشر .

وترحب السلسلة باقتراحات التأليف والترجمة المقدمة من المتخصصين ، على ألا يزيد حجمها على ٣٥٠ صفحة من القطع المتوسط ، و أن تكون مصحوبة بنبذة وافية عن الكتاب وموضوعاته وأهميته ومدى جدته . وفي حالة الترجمة ترسل نسخة مصورة من الكتاب بلغته الأصلية ، كما ترفق مذكرة بالفكرة العامة للكتاب ، وكذلك يجب أن تدوّن أرقام صفحات الكتاب الأصلي المقابلة للنص المترجم على جانب الصفحة المترجمة ، والسلسلة لا يمكنها النظر في أي ترجمة ما لم تكن مستوفية لهذا الشرط . **والمجلس غير ملزم بإعادة المخطوطات والكتب الأجنبية في حالة الاعتذار عن عدم نشرها** . وفي جميع الحالات ينبغي إرفاق سيرة ذاتية لمقترح الكتاب تتضمن البيانات الرئيسية عن نشاطه العلمي السابق .

وفي حال الموافقة والتعاقد على الموضوع ـ المؤلف أو المترجم ـ تصرف مكافأة للمؤلف مقدارها ألف دينار كويتي ، وللمترجم مكافأة بمعدل خمسة عشر فلسا عن الكلمة الواحدة في النص الأجنبي أو تسعمائة دينار أيهما أكثر (وبحد أقصى مقداره ألف ومائتا دينار كويتي) ، بالإضافة إلى مائة وخمسين دينارا كويتيا مقابل تقديم المخطوطة ـ المؤلفة و المترجمة ـ من نسختين مطبوعتين على الآلة الكاتبة .



تنـويـه

للاطلاع على قائمة الكتب انظر عدد ديسمبر (كانون الأول) من كل سنة ، حيث توجد قائمة كاملة بأسماء الكتب التي نشرتها السلسلة منذ يناير ١٩٧٨

على القراء الذين يرغبون في استدراك ما فاتهم من إصدارات المجلس التي نشرت بدءا من سبتمبر ١٩٩١، أن يطلبوها من الموزعين المعتمدين في البلدان العربية :

● دولة الكويت

ـ المركز الثقافي بمشرف
بجانب جمعية مشرف التعاونية
ت : ٥٣٩٨٠٦٥

ـ مركز السرة
بجانب جمعية السرة
ت : ٥٣٢٠٨٢٥/٥٣٢٠٨٢٤

● المملكة العربية السعودية

الشركة السعودية للتوزيع
ص . ب : ١٣١٩٥ جدة ٢١٤٩٣
تلفون : ٦٦٩٤٧٠٠ ـ ٦٥٣٠٩١٩

● دولة الإمارات العربية المتحدة

مؤسسة البيان للصحافة والطباعة والنشر
دبي ـ ص . ب : ٢٧١٠
تلفون : ٤٤٤٤٠٠

● دولة البحرين

الشركة العربية للوكالات والتوزيع
المنامة ـ ص . ب : ١٥٦
تلفون : ٢٥٥٧٠٦ ـ ٢٥١٥٣١

● سلطنة عمان

محلات الثلاث نجوم
ص . ب : ١٨٤٣ روي 112
تلفون : ٧٩٣٤٢٣ ـ ٧٩٣٤٢٤

● دولة قطر

دار العروبة للصحافة والطباعة والنشر
الدوحة ـ ص . ب : ٦٣٣
تلفون : ٤٢٥٧٢٣

● جمهورية مصر العربية

مؤسسة الأهرام
القاهرة ـ شارع الجلاء
تلفون : ٥٧٨٦١٠٠ ـ ٥٧٨٦٣٠٠

● الجمهورية العربية السورية

المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات
دمشق ـ ص . ب : ١٢٠٣٥
تلفون : ٢١٢٥٨٧٤ ـ ٢١٢٧٧٩٧

● الجمهورية اللبنانية

الشركة العربية للتوزيع
بيروت ـ ص . ب : ٤٢٢٨ ـ ١١
تلفون : ٣٤٣١٤٥ ـ ٣٤٢٨٧٠

● المملكة الأردنية الهاشمية

وكالة التوزيع الأردنية
عمان ـ ص . ب : ٣٧٥
تلفون : ٦٣٠١٩١ ـ ٦٢٧٦٤٤

● الجمهورية التونسية

الشركة التونسية للصحافة
تونس ـ ص . ب : ٤٤/٢٢
تلفون : ٢٤٢٤٩٩

● المملكة المغربية

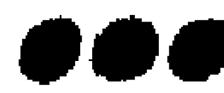
الشركة الشريفية لتوزيع الصحف
ص . ب : ١٣/٦٨٣ الدار البيضاء 20300
تلفون : ٤٠٠٢٢٣

● الجزائر

مؤسسة الضحى : E.D.E.D
شارع ١١ ديسمبر رقم 5
برج كيفان
ف : 203550

● الجمهورية اليمنية

محلات القائد التجارية
الحديدة ـ ص . ب : ٣٠٨٤
تلفون : ٢١٧٤٤٤ ـ ٢١٧٧٤٥



سعر النسخة

الكويت ودول الخليج	دينار كويتي
الدول العربية الأخرى	ما يعادل دولارا أمريكا
خارج الوطن العربي	أربعة دولارات أمريكية

الاشتراكات :	أفراد	مؤسسات
دولة الكويت	١٥د . ك	٢٥د . ك
دول الخليج	١٧د . ك	٣٠د . ك
الدول العربية الأخرى	٢٥دولارا أمريكيا	٥٠دولارا أمريكيا
خارج الوطن العربي	٥٠دولارا أمريكيا	١٠٠دولار أمريكي

المراسلات والاشتراكات / ترسل باسم :

الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص . ب : ٢٣٩٩٦ الصفاة/الكويت ـ 13100

برقيا : ثقف ـ فاكسميلي : ٢٤٣١٢٢٩

طبع من هذا الكتاب أربعون ألف نسخة

مطابع الرسالة ـ الكويت

قسيمة اشتراك

البيـــان	سلسلة عالم المعرفة		مجلة الثقافة العالمية		مجلة عالم الفكر		سلسلة المسرح	
	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار
المؤسسات داخل الكويت	٢٥	-	١٢	-	١٢	-	٢٠	-
الأفراد داخل الكويت	١٥	-	٦	-	٦	-	١٠	-
المؤسسات في دول الخليج	٣٠	-	١٦	-	١٦	-	٢٤	-
الأفراد في دول الخليج	١٧	-	٨	-	٨	-	١٢	-
المؤسسات في الدول العربية الأخرى	-	٥٠	-	٣٠	-	٢٠	-	٥٠
الأفراد في الدول العربية الأخرى	-	٢٥	-	١٥	-	١٠	-	٢٥
المؤسسات خارج الوطن العربي	-	١٠٠	-	٥٠	-	٤٠	-	١٠٠
الأفراد خارج الخليج العربي	-	٥٠	-	٢٥	-	٢٠	-	٥٠

الرجاء ملء البيانات في حالة رغبتكم في : تسجيل اشتراك ☐ تجديد ☐

الاســـــم :	
العنـــــوان :	
اسم المطبوعة :	مدة الاشتراك :
المبلغ المرسل	نقدا / شيك رقم :
التــوقيــع :	التاريخ : / / ١٩م

تسدد الاشتراكات مقدما بحوالة مصرفية باسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مع مراعاة سداد عمولة البنك المحول عليه المبلغ في الكويت.

وترسل على العنوان التالي :

السيد الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص.ب : ٢٣٩٩٦ ـ الصفاة ـ الرمز البريدي 13100

دولة الكويت

هــذا الكــتـاب

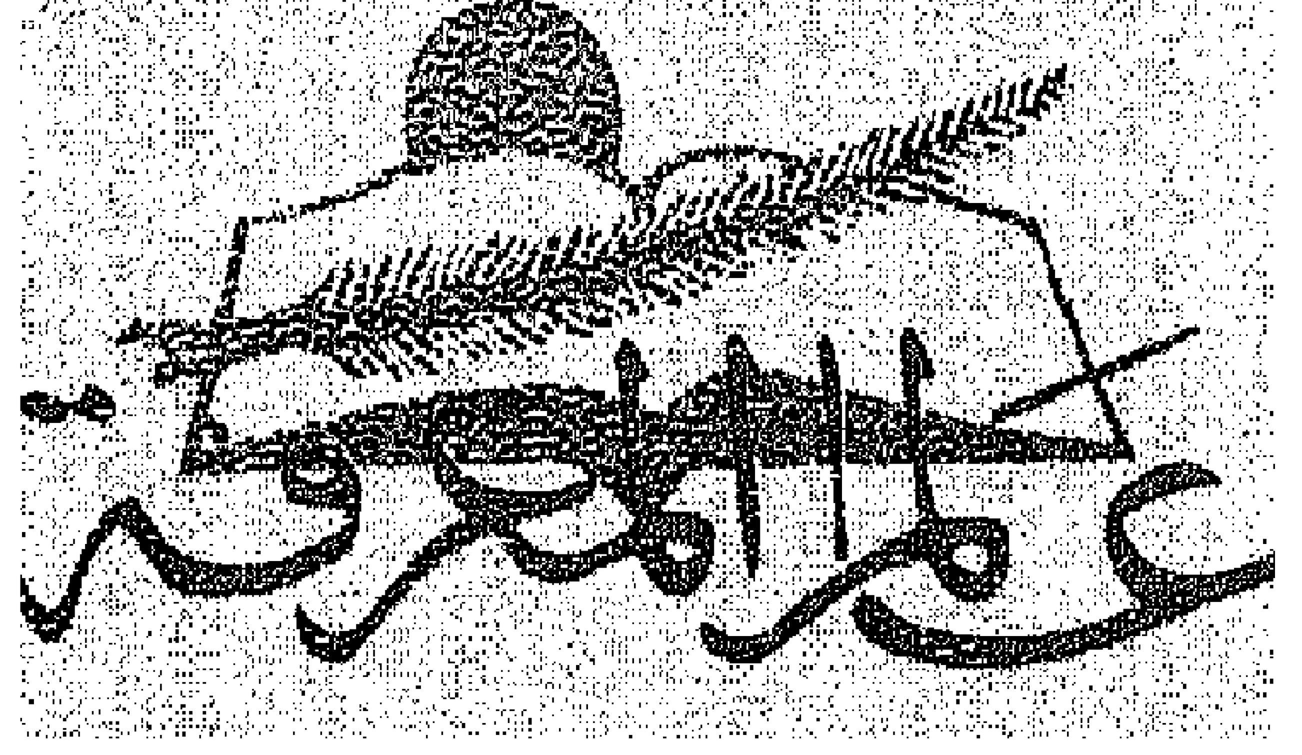
هذا الكتاب دراسة منهجية جادة ورائدة في مجال الأنثروبولوجيا والثقافة الاجتماعية . ويلتزم المؤلف مايكل كاريذرس منهج بحث علميا جديدا هو المنهج التفكيكي إحدى ثمار نزعة ما بعد الحداثة .

ويمثل الكتاب إجابة تتسم بالعمق والأصالة عن سؤال محوري : لماذا أنتج أو ابتكر البشر هذه الصور الكثيرة المتنوعة والمتباينة من أساليب الحياة ، أي الثقافة؟ ويجيب الكتاب أيضا عن ثلاثة أسئلة أساسية : ما هي الوحدة الإنسانية وراء هذا التنوع الثقافي؟ وما هي الجذور التي نشأ عنها هذا التنوع؟ وكيف لنا أن نفهم هذا كله؟ ويؤكد المؤلف أن سبل البشر في التفاعل مع بعضهم البعض هي العنصر الأهم والحاسم في تاريخ البشرية . ويأتي هذا العامل ، في نظره ، قبل عامل التقدم التقني في تاريخ المجتمعات . إن قدرة البشر على التفاعل اجتماعيا سواء على المستوى الفردي أم الجمعي ، هي الدافع والمحرك الأول لاطراد عملية الابتكار الاجتماعي . ويتميز الذكاء الاجتماعي بقدرة بارعة على التخيل ، وبطبيعة مرنة للغاية ، وهذه هي الصفات التي أهلته لابتكار تلك الشبكة الواسعة والمعقدة من الثقافات المختلفة والمجتمعات القائمة التي أنتجت كل منها تاريخها المميز .

ويعتمد المؤلف على دراسات ميدانية واستنتاجات نظرية ، ركيزتها تأمل ونظرة ثاقبة في ثقافات قديمة وحديثة ، يستشهد بها مصداقا لرؤيته بعد عرضها وتحليلها . ويؤكد بمنهجه البحثي وبالنتائج التي توصل إليها ، أنه التزم منهجا علميا سديدا ، ومنظورا صائبا في دراسته للثقافة الاجتماعية وللمجتمع في التاريخ . ويخلص إلى نتيجة هي أن من اللازم لكي نفهم أنفسنا ، أن نتأمل ونبحث علميا المجتمعات في علاقاتها ونظام تفاعلها ، قبل أن نبحث دور التكنولوجيا .

سعر النسخة

		الاشتراكات :	أفراد	مؤسسات
الكويت ودول الخليج	دينار كويتي	دولة الكويت	١٥د . ك	٢٥د . ك
الدول العربية الأخرى	ما يعادل دولارا أمريكيا	دول الخليج	١٧د . ك	٣٠د . ك
خارج الوطن العربي	أربعة دولارات أمريكية	الدول العربية الأخرى	٢٥دولارا أمريكيا	٥٠دولارا أمريكيا
		خارج الوطن العربي	٥٠دولاراً أمريكيا	١٠٠دولار أمريكي

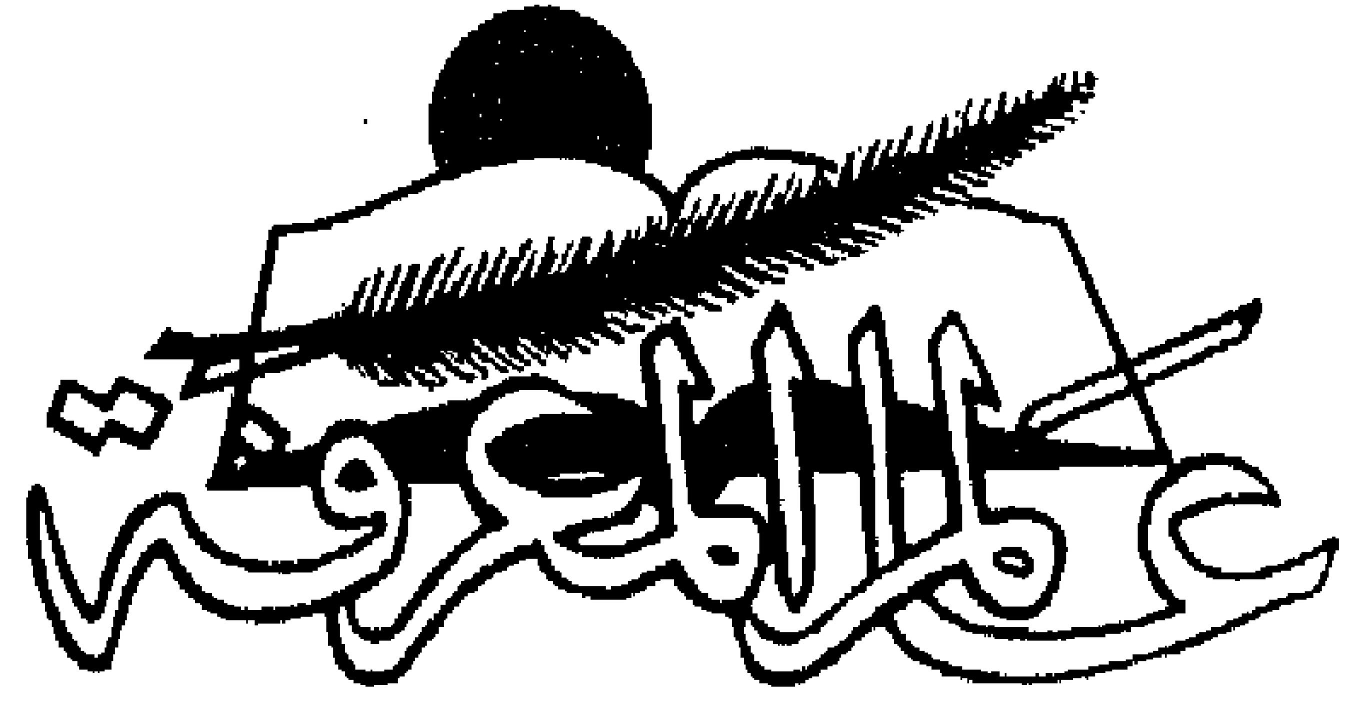


٢٣٠

الأمن الغذائي للوطن العربي

تأليف: د. محمد السيد عبد السلام

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت



٢٣٠

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

الأمن الغذائي للوطن العربي

تأليف: د. محمد السيد عبد السلام

شوال ١٤١٨ هـ ـ فبراير/ شباط ١٩٩٨ م

صدرت السلسلة في يناير (١٩٧٨)
بإشراف : أحمد مشاري العدواني (١٩٢٣ - ١٩٩٠)

الأمنُ الغذائيّ للوطن العربيّ

المحتـوى

***

مقدمــة

يطوي العالم الآن صفحات مرحلة متميزة من تاريخه المعاصر دامت لأكثر من أربعة عقود ، واتسمت بما عرف بالاستقطاب العالمي إلى نظامين اقتصاديين مختلفين جذريا ، ويفتح صفحات مرحلة جديدة ، تتسم بأحادية القطب ـ تتبنى «عولمة الاقتصاد» ، إذ يكاد التقدم التكنولوجي أن يجعل من العالم قرية صغيرة . وفي ظل النظام السابق ، استفادت الدول النامية كثيرا من التنافس بين القطبين ، سياسيا واقتصاديا ، واستطاعت أن تحقق الكثير ، بدءا من الاستقلال السياسي ، وحتى تحقيق قدر لا بأس به من التنمية الاقتصادية ، استنادا إلى بعض من العون من كلا القطبين المتنافسين ، ومن العديد من المؤسسات الدولية التي ساعدت على إقامتها الظروف التي سادت آنذاك . والآن ، العالم الذي عرفناه ، وما زلنا ، آخذ في التغير ، وبسرعة غير مسبوقة في التاريخ ، متجها إلى «نظام عالمي جديد» .

هذا النظام العالمي الجديد ، الذي أخذ يتشكل مع بداية التسعينيات ، يراه البعض جديدا مبشرا بالخير ، ويراه البعض الآخر غير ذلك . وفي كلتا الحالتين فهو يحمل في طياته ، خصوصا للدول النامية والأمة العربية في مقدمتها ، الكثير من المخاطر ، وإن كان أيضا يحمل في طياته الكثير من الفرص التي يمكن استثمارها ، والمحصلة النهائية ، لأي قطر أو أمة ، سوف تتحدد بمدى الكفاءة والجدية في التعامل معه . فالتكتلات الاقتصادية العالمية بأسواقها الضخمة ، ومنظمة التجارة العالمية وما تفرضه من أوضاع جديدة ، وتغير نظرة العالم المتقدم إلى العالم النامي ،

وتزايد الفجوة في الثراء بين الشمال والجنوب من جهة ، ومن جهة أخرى التقدم التكنولوجي المتسارع والمذهل في الاتصالات والمعلومات . . . وليس آخرا هندسة الوراثة ، كل هذا ينشئ ظروفا جديدة ، بل عالما جديدا ، يجب أن نفكر له من جديد ، ونتعامل معه من منطلقات ومفاهيم جديدة ، وبوسائل جديدة .

والوطن العربي ، في موقعه الفريد في قلب العالم ، جغرافيا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا ، لابد أن يتأثر بالمتغيرات العالمية سلبا وإيجابا ، ومن ثم لابد أن يتعامل معها بإيجابية تأمينا لمصالحه وأمنه واستقراره ومستقبله . كما حدث ذلك في إطار النظام السابق ، كما كان الأمر ، ولكن بدرجة أكبر من الكفاءة ، في إطار «النظام العالمي الجديد» . إن القضايا التي تلم بالوطن العربي كثيرة ومتعددة ، وأيضا مترابطة : الأمن السياسي ، التنمية الاقتصادية ، التحديث الاجتماعي . . . وليس أقلها خطورة الأمن الغذائي .

عقب الحرب العالمية الثانية ، وعلى مدى حقبة نصف القرن الأخيرة ، وفي ظل أوضاع سياسية معينة سادت العالم ، حظيت التنمية الزراعية باهتمام كبير للوفاء باحتياجات الزيادات السكانية الضخمة ، استنادا إلى استثمار كل ما يمكن استثماره من الموارد الطبيعية الزراعية وفي أغلب الأحيان دون مراعاة كافية لفرص تواصل أو استدامة الموارد ، أو صيانة البيئة . كذلك تشكل نوع من الاعتماد المتبادل بين الدول ، وتلقت معظم الدول النامية المساعدة من الدول المتقدمة على المستوى الثنائي ، وأيضا من خلال المنظمات الإقليمية والدولية ، وكانت التكنولوجيات الزراعية متاحة تقريبا للجميع ، فهي منتج لمؤسسات بحثية حكومية أو إقليمية أو دولية ، وتمتعت الزراعة أو قطاعات منها في معظم البلدان بنوع أو بآخر من الدعم أو الحماية .

والآن ، كل هذه الظروف آخذة في التغير . فالموارد الطبيعية الزراعية المطلوبة للمزيد من الاستثمار لم تعد متاحة ، بل إن المستثمر منها بالنسبة

للفرد آخذ في التآكل نتيجة لاستمرار الزيادة السكانية ، والقلق على حالة البيئة آخذ في التصاعد ، وفي فرض محددات جديدة على التنمية الزراعية ، ومستقبل إمدادات الغذاء على الصعيد العالمي وفي العالم النامي بوجه خاص لا يدعو إلى الاطمئنان ، واستعداد الشمال لمساعدة الجنوب آخذ في التراجع على المستوى الثنائي وعلى مستوى المنظمات الدولية ، والتكنولوجيا الحيوية الحديثة التي تبنى عليها الآمال في مستقبل التنمية الزراعية ، ليست متاحة مجانا بل ، «محمية» ، وينبغي على من يحتاج إليها أن يدفع الثمن ؛ فهي منتج لشركات عابرة للقارات وقطاع خاص ، ونظم وإجراءات الحماية سوف تتلاشى في ضوء اتفاقية منظمة التجارة العالمية . سوف تتصاعد المنافسة بين الدول والتكتلات الاقتصادية ، وسوف تكون قدرات العلم والتكنولوجيا السلاح الفاعل في هذه المنافسة ، وسوف تكون المغانم ـ معظمها إن لم يكن كلها ـ للأقوياء الذين يملكون ويستثمرون سلاح العلم والتكنولوجيا ، والمغارم لأولئك الذين يفرطون في الاستحواذ على هذا السلاح . إنه «نظام جديد» ـ عاصف وغالبا لا يعرف التسامح تجاه العاجزين ـ يحتم على الدول العربية أن تتحسب له كثيرا ، لتواجه سلبياته ، وتستفيد من إمكانياته ، ولا تكون إحدى ضحاياه .

إن الأمن الغذائي لأي وطن ، وللوطن العربي بصفة خاصة ، قضية محورية لا يمكن تركها للظروف المتغيرة ، التي لا يبدو أنها آمنة ، فالغذاء ضرورة حيوية للإنسان . وبالنسبة لأي شعب ، متى توافرت له حاجته من الغذاء بمقادير مناسبة ومستقرة وبطريقة سهلة ، أصبحت الحياة ميسورة واستقرت الأمور ، واتجه الشعب إلى التشييد والتنمية وبناء الحضارة . ومتى أصبح الأمر غير ذلك ، وانشغل الناس بقوت يومهم ، ساد القلق واهتز الاستقرار ، وبرزت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بصورة أكثر حدة ، ومن جهة أخرى ، فإن تحقيق الأمن الغذائي يستلزم بالضرورة تنمية الزراعة والارتقاء بالقطاع الزراعي . والزراعة هي مصدر الرزق لنحو ٣٥٪ من سكان الوطن العربي ، أي نحو أربعة وثمانين مليون نسمة . وفي

العقود الثلاثة القادمة سوف تقل نسبتهم ، ولكن سوف يظلون كتلة بشرية ضخمة ينبغي الارتقاء بمستوى معيشتها .

في النصف قرن الماضي ، كانت الزيادات التي تحققت في الإنتاج الزراعي على المستوى العالمي ، وأيضا على مستوى الوطن العربي ، كافية لمقابلة الزيادات السكانية ، فضلا عن تحقيق تحسن ملموس في متوسط ما يخص الفرد . وجاءت هذه الزيادات أساسا من خلال الاستثمار الكبير للموارد الطبيعية الزراعية وقدرات العلم والتكنولوجيا : الميكانيكية ـ آلات ومعدات ـ والحيوية ـ تربية أصناف نباتية وسلالات حيوانية أعلى إنتاجية ومعاملات زراعية أفضل ، واستخدام الكيماويات من المخصبات ومبيدات الآفات ومبيدات حشائش ومنظمات نمو وأدوية بيطرية . . . إلخ . وفي السنوات القادمة ، ومع تآكل الموارد الطبيعية الزراعية ، سوف يكون الاعتماد أساسا على قدرات العلم والتكنولوجيا التي ستشكل فيها التكنولوجيا الحيوية الحديثة هندسة الوراثة وزراعة الأنسجة ، وتكنولوجيا المعلومات ، دورا متنامي الأهمية . ولكي تستطيع الدول النامية ، وفي مقدمتها الدول العربية ، الوفاء باحتياجات سكانها المتزايدين بمعدلات كبيرة ، وتحسين مستوى معيشتهم ، والمنافسة في عصر «النظام العالمي الجديد» ، ينبغي أن تعتمد إلى حد كبير على قدراتها الذاتية في استثمار قدرات العلم والتكنولوجيا . وهذا يتطلب بناء مؤسسات فعالة لتوليد التكنولوجيات الجديدة ونظم الإنتاج المطورة ، ومؤسسات فعالة لنقلها إلى حيث يكون تطبيقها ، وتهيئة مناخ محفز للمنتجين لكي يتبنوها ، ثم الجمع بين هذه المكونات الثلاثة في إطار تنظيمي يكفل لها أن تعمل في توافق ، وإدارة العملية كلها بكفاءة .

وفي هذا الكتاب ، سوف نحاول عبر ستة فصول ، التعرف على قضية الغذاء في الوطن العربي ، والملابسات المحيطة بها ، ومن ثم اقتراح إطار عام لأسلوب متكامل ، على المستويين القطري والقومي ، يمكن الاعتماد عليه في تنظيم وإدارة الموارد ، وفي مقدمتها مورد التكنولوجيا الزراعية ،

باعتباره العنصر الأساسي للتنمية الزراعية المتواصلة ، المستدامة ، سعيا نحو تحقيق الأمن الغذائي للجيل الحالي والمحافظة على الموارد لمصلحة الأجيال القادمة .

في الفصل الأول ، سوف نناقش ما يمكن أن نعتبره الظروف المحيطة بقضية الزراعة والغذاء ، على الصعيدين العالمي والعربي ، التي تدفعنا إلى ضرورة العمل ـ وبفكر جديد ـ على تحقيق تنمية زراعية متواصلة ومتسارعة .

وفي الفصل الثاني سوف نتعرض لتوضيح مفاهيم بعض القضايا الأساسية المرتبطة بالأمن الغذائي .

وفي الفصل الثالث سوف نناقش قضية تواصل أو استدامة التنمية الزراعية لمصلحة الجيل الحالي والأجيال القادمة .

وفي الفصل الرابع سوف نناقش هندسة الوراثة ، وبمعنى أشمل التكنولوجيا الحيوية الحديثة بشقيها الرئيسيين ، هندسة الوراثة وزراعة الخلايا والأنسجة ، باعتبارها الأمل المنشود الذي قد يوفر الوسيلة اللازمة للارتقاء بالإنتاج الزراعي ، وذلك من النواحي الفنية والاحتمالات التطبيقية والملابسات المحيطة بها ودور حقوق الملكية الفكرية ، ثم آفاق قدرات العلم والتكنولوجيا المستقبلية ، وما يثور حولها من جدل ما إذا كانت متعاظمة ، مبشرة بحلول مستقبلية أم أنها آخذة في التناقص بما يثير من مخاوف .

وفي الفصل الخامس سوف نناقش أساسا مكونات إقامة بنية أساسية محفزة للتنمية الزراعية المتسارعة ، ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي ، وفي مقدمتها الاستحواذ على التكنولوجيا ، باعتبارها الأداة الفعالة لتعظيم استثمار الموارد الطبيعية الزراعية المحدودة ، وتنمية الموارد البشرية ، والمناخ الاقتصادي المشجع للتنمية الزراعية .

وأخيرا ، في الفصل السادس ، واستنادا إلى ما نوقش في الفصول السابقة ، سوف نحاول طرح تصور لما يمكن عمله ، على المستويين

القطري والقومي ، لحشد الموارد والقدرات المتاحة والتنسيق بينها ، لتحقيق تنمية زراعية متسارعة تكفل تحقيق زيادات كبيرة في الإنتاجية والإنتاج الكلي للغذاء ، والمحافظة على الموارد الطبيعية ، ومن ثم الأمن الغذائي للجيل الحالي والأجيال القادمة .

والله الموفق ،

المؤلف



الفصل الأول

قضيـــة الغـــذاء

الموقف الحالي والمتغيرات

في أواخر السبعينيات ، وفي مؤلفهما «توفير الغذاء لهذا العالم ـ التحدي والاستراتيجية» ، قدم وورتمان وكومنجز [1] لحديثهما عن المشكلة ثلاثية الأبعاد «الغذاء ـ الفقر ـ السكان» على الصعيد العالمي بالقول : «إن الموقف العالمي للغذاء اليوم أصبح خطيرا ، بل حتى حرجا ، إن عدد سكان العالم كان فقط (٢٠٠٠) مليون عام ١٩٣٠ ، وبلغ (٣٠٠٠) مليون عام ١٩٦٠ ، ويبلغ الآن أكثر من (٤٠٠٠) مليون ، ويتوقع أن يبلغ (٦٠٠٠) مليون أو أكثر خلال الخمسة والعشرين عاما القادمة ، علما بأنه من المؤكد أن العديد من الأقطار تعاني من عجز الغذاء . إن عجز الغذاء في العديد من الأقطار يقرب من مستويات خطيرة ، كذلك هناك مئات الملايين من الناس في عشرات عديدة من الأقطار ، لايزالون يعيشون في فقر مدقع يعانون سوء التغذية ، وهو أمر لا يمكن إنكاره وعلى الصعيد العربي ، ومنذ بضع سنوات ، كتب سيد مرعي (وكان وزيرا للزراعة في مصر لسنوات طويلة) في مؤلفه «الطعام الرخيص ـ هل انتهى عصره؟» [2] : «إن الدول العربية تواجه حاليا موقفا ليس سهلا ، وإنها ستواجه معا ، بحكم أوضاعها الإقليمية وبحكم ترابطها من كل النواحي الإنسانية والتاريخية والثقافية ، الموقف

نفسه على امتداد السنوات المقبلة ، إننا نلاحظ الآن أن الفائض لدى الدول المصدرة للحبوب ، قد بدأ يصبح فعلا فائضا استراتيجيا يستخدم للضغط الاقتصادي والسياسي بصور مختلفة . إن التنمية الزراعية قد أصبحت مسألة حياة أو موت بالنسبة للعالم العربي» . والآن يبدو أن هذا التشخيص للموقف العربي لا يزال صحيحا . وفي أوائل الثمانينيات ذكر عبد السلام[٣] : «إن التنمية الشاملة ـ وفي إطار التكامل ـ ضرورة للوطن العربي ، ولا ينبغي لهذا الوطن أن يعيش عصورا حضارية متخلفة عن أمم أخرى ، فيظل مهددا في أمنه وكرامته بل وفي حياته ، إن التنمية الزراعية وتوفير الغذاء الكافي كما والملائم نوعا للمواطن العربي ، مسألة لا تحتمل التفريط ولا أن تترك للظروف العشوائية» . والآن ، ورغم الجهود الضخمة التي بذلت في خلال الربع قرن الأخير ما زالت القضية بالنسبة للدول النامية ومنها الأقطار العربية ، وكما سنرى في الصفحات التالية ، على نفس القدر من الخطورة .

ومع إدراكنا لتعدد الأسباب التي تحيط بقضية الأمن الغذائي ، ومن ثم تجعل من التنمية الزراعية أمرا حيويا لمجتمع ما ، وتباين درجة أهمية كل من هذه الأسباب تبعا لظروف المجتمع واحتياجاته ، إلا أنها بوجه عام تتركز في مجموعة من العوامل الرئيسية ، في مقدمتها السكان ومعدلات الزيادة السكانية ، ومدى تلبية الزراعة الحالية لاحتياجات المجتمع ، ومدى التطور في مستوى المعيشة ، والظروف الدولية التي تؤثر في تحديد مدى أهمية الاعتماد على الذات ، أو مدى إمكانية الاعتماد على الآخرين في توفير الاحتياجات الغذائية ، فضلا عن توافر الموارد الطبيعية الزراعية التي هي أساسا الأرض والماء . كذلك لا يمكن النظر إلى قضية الغذاء في قطر ما بمعزل عن قضية الغذاء على الصعيد العالمي ، خاصة في ضوء

المتغيرات العالمية الأخيرة ، وفي مقدمتها زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول ، سواء بالنسبة لتبادل السلع الزراعية ـ فنقص أو زيادة إنتاج الغذاء في أي دولة لابد أن يؤثر في الدول الأخرى ـ أو بالنسبة لانتقال التكنولوجيا الزراعية ، ثم أخيرا إنشاء منظمة التجارة العالمية التي سوف يكون لها بلا شك آثار بعيدة المدى في التنمية الزراعية . وهكذا ، على الرغم من أن توجهنا هو نحو الوطن العربي أساسا ، إلا أن مناقشتنا لقضية الغذاء والملابسات التي تحيط بها سوف تكون في الإطار العالمي ، كما أن المناقشة بالنسبة للزراعة سوف تتركز حول موضوعات محدودة تتمثل في المكونات الأساسية للقضية وهي : السكان ـ أصحاب القضية ـ ثم الموارد الطبيعية الزراعية ـ وهي قاعدة الموارد التي يستندون إليها ـ والإنتاج الزراعي الذي يحققونه ، ومستقبل حالة الغذاء على الصعيد العالمي ، والفجوة الغذائية التي يواجهها الوطن العربي . كذلك سوف نتعرض لمنظمة التجارة العالمية وما ينشأ عنها من أوضاع جديدة ، والعون الخارجي للدول النامية الذي اعتمدنا عليه كثيرا . وفي جميع الحالات سوف نحاول استخلاص ما يهم الوطن العربي من دروس .

حالة الغذاء على الصعيد العالمي

تتحدد حالة الغذاء على الصعيد العالمي بالعديد من العوامل ، ولكن ما يهمنا في توصيفها ، وحتى نتحاشى الدخول في الكثير من التفريعات ، ثلاثة عوامل رئيسية ، يمكن أن تشكل لنا صورة واضحة للحالة الراهنة ، وتساعدنا في التعرف على احتمالاتها المستقبلية ، التي لابد أن تؤثر فينا ، وهي : السكان ، والموارد الطبيعية الزراعية التي هي أساسا الأرض والماء ، وإنتاج الغذاء .

أولا : السكان (يتزايدون)

السكان هم : **أولا** ـ المستهلكون للمنتجات الزراعية والذين ينبغي على الزراعة أن تفي باحتياجاتهم أساسا من الغذاء ثم من المنتجات الزراعية الأخرى ، وهم ثانيا ـ المنتجون ، أي الزراع ، الذين يستثمرون الموارد الطبيعية الزراعية في تحقيق الإنتاج الزراعي المطلوب . والإنسان ـ كأي كائن حي ـ ليس له بقاء دون الغذاء ، وتزايد عدد السكان عبر التاريخ ارتبط عضويا بقدرتهم على استثمار الموارد الطبيعية الزراعية المتاحة لهم في إنتاج الغذاء ، وبتنامي هذه القدرة تنامى عدد السكان وازدهر الجنس البشري .

وبالنسبة للزراعة ، فإن الزيادة في عدد السكان تعني ببساطة : **أولا** ـ الحاجة إلى المزيد من الغذاء وخامات الكساء للوفاء باحتياجات السكان الجدد ، وهذه أعباء تقع مباشرة على عاتق الزراعة ، كما أن هجرة السكان الريفيين إلى المناطق الحضرية يزيد من أعباء الزراعة بسبب تغير نمط الغذاء المطلوب فضلا عن كميته ، وثانيا ـ الاقتطاع من الموارد الطبيعية الزراعية (الأرض والماء) للوفاء باحتياجات السكان الجدد في المجالات الأخرى ، وثالثا ـ في الكثير من الحالات ، وخاصة في الدول النامية ، تستقطع من الاستثمارات التي يمكن أن توجه للتنمية الزراعية ، بل إنه في بعض الحالات تستخدم فوائض الزراعة ليس لتنمية قطاع الزراعة ، ولكن لتنمية قطاعات أخرى تحت ضغط احتياجات السكان المتزايدين ، ورابعا ـ يمكن أن تشكل زيادة السكان ضغطا شديد الأثر في البيئة بدءا بالرعي الجائر وإزالة الغابات ، ومرورا بتلوث البيئة وحتى تآكل مورد الوعاء الوراثي .

وما يثير القلق على مستوى العالم ، ليس هو مجرد الزيادة السكانية ، ولكن الاتجاه المتسارع لهذه الزيادة ، خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين . لقد قدر عدد سكان العالم عام ٨٠٠٠ قبل الميلاد ، أي قبل نحو عشرة آلاف سنة ، بنحو خمسة ملايين نسمة انتشروا في جميع أرجاء

الأرض ، وفي عام ١٦٥٠م قدر عددهم بنحو ٥٤٥ مليون نسمة[٤] ، أي نحو مائة مثل عددهم عام ٨٠٠٠ ق . م ، أي أنه خلال الفترة بين عام ٨٠٠٠ ق . م وعام ١٦٥٠م كان عدد السكان يتضاعف مرة كل ١٥٠٠ عام . وبعد عام ١٦٥٠م وقيام الثورة الصناعية ، وما واكبها من نهضة زراعية ، تسارعت الزيادة في عدد السكان ، فتضاعف عددهم في مائتي عام فقط وبلغ نحو ١٠٠٠ مليون نسمة عام ١٨٥٠م ، ثم تضاعف مرة ثانية في خلال ثمانين عاما فقط وبلغ نحو ٢٠٠٠ مليون نسمة عام ١٩٣٠م ، ثم تضاعف مرة ثالثة ولكن في خلال خمسة وأربعين عاما فقط ، إذ بلغ نحو ٤٠٠٠ مليون نسمة عام ١٩٧٥[٥] ، وفي عام ١٩٩٣ بلغ نحو ٥,٥٧ مليار نسمة ، أي نحو عشرة أمثال ما كان عليه عام ١٦٥٠م .

وتشير إحصائيات السكان[٦] في الفترة الأخيرة إلى :

* فيما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٣ ـ أي خلال أقل من ربع قرن ـ زاد العدد الكلي للسكان بنحو ٥١,٦٪ ، وتجاوز رقم الخمسة مليارات ونصف المليار نسمة ، ومن المتوقع أن يتجاوز رقم الستة مليارات بحلول عام ٢٠٠٠م .

* خلال نفس الفترة ، زاد السكان العاملون بقطاع الزراعة ولكن بدرجة أقل (٢٩,٤٪) ليصل عددهم إلى نحو ٢,٤٤٥ مليار نسمة يمثلون نحو ٤٣,٩٪ من العدد الكلي للسكان .

* تناقصت نسبة العاملين في قطاع الزراعة من نحو ٥١,٤٪ إلى ٤٣,٩٪ نتيجة للهجرة من الريف إلى الحضر ، ويتوقع أن يستمر هذا الاتجاه مستقبلا ، وعلى الرغم من هذا التناقص الملحوظ ، إلا أن الحقيقة تظل في أن نحو أربعين في المائة من سكان العالم يحصلون على رزقهم من مهنة الزراعة ، ولو أن هذه النسبة تختلف كثيرا بطبيعة الحال من بلد لآخر تبعا لدرجة التقدم الصناعي أساسا ، فهي منخفضة كثيرا في البلاد المتقدمة : بريطانيا (١,٨٪) الولايات المتحدة (٢,١٪) ، فرنسا (٤,٥٪) ، ومرتفعة

كثيرا في الدول النامية : الهند (٦٥,٥٪) ، نيجيريا (٦٣,٧٪) ، باكستان (٤٨,٢٪) ، تركيا (٤٥,٦٪) .

ثانيا ـ الموارد الطبيعية الزراعية (محدودة)

تمثل الأرض الزراعية والماء أهم مكونات قاعدة الموارد الطبيعية الزراعية التي تستند إليها الزراعة في أي مكان . وتشير الإحصائيات المتاحة عن مساحة الأراضي الزراعية في العالم تبعا لمجالات استثمارها وكذلك متوسط ما يخص الفرد الواحد ، إلى ما يلي :

* خلال الفترة فيما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٢ ـ أي اثنين وعشرين عاما ـ زادت مساحة الأراضي الزراعية (المستثمرة في زراعة المحاصيل الحولية والزراعات المستديمة) زيادة طفيفة لم تتجاوز ٢٪ ، في الوقت الذي زاد فيه عدد السكان زيادة كبيرة ، كما سبق أن ذكرنا ، ومن ثم نقص متوسط ما يخص الفرد من الأراضي الزراعية بنحو ٣٢٪ . وخلال نفس الفترة ، ونتيجة للاهتمام بتنفيذ مشروعات الري الصناعي ، زادت مساحة الأراضي الزراعية المروية بنحو ٤٧٪ ، وكانت هذه الزيادة مماثلة تقريبا للزيادة السكانية ، ومن ثم كان التغير في ما يخص الفرد الواحد طفيفا .

* خلال نفس الفترة ، زادت مساحة المراعي المستديمة زيادة محدودة (٣٠١ مليون هكتار) ، ومن ثم نقص متوسط ما يخص الفرد الواحد بنحو ٢٦٪ .

* وفي المقابل ، نقصت مساحة الغابات والأحراش بنحو ٣٢٩ مليون هكتار نتيجة لتحويل جزء منها إلى أراض زراعية أو مراع وجزء آخر للاستخدامات الأخرى ، ومن ثم نقص متوسط ما يخص الفرد الواحد بنحو ٣٨٪ .

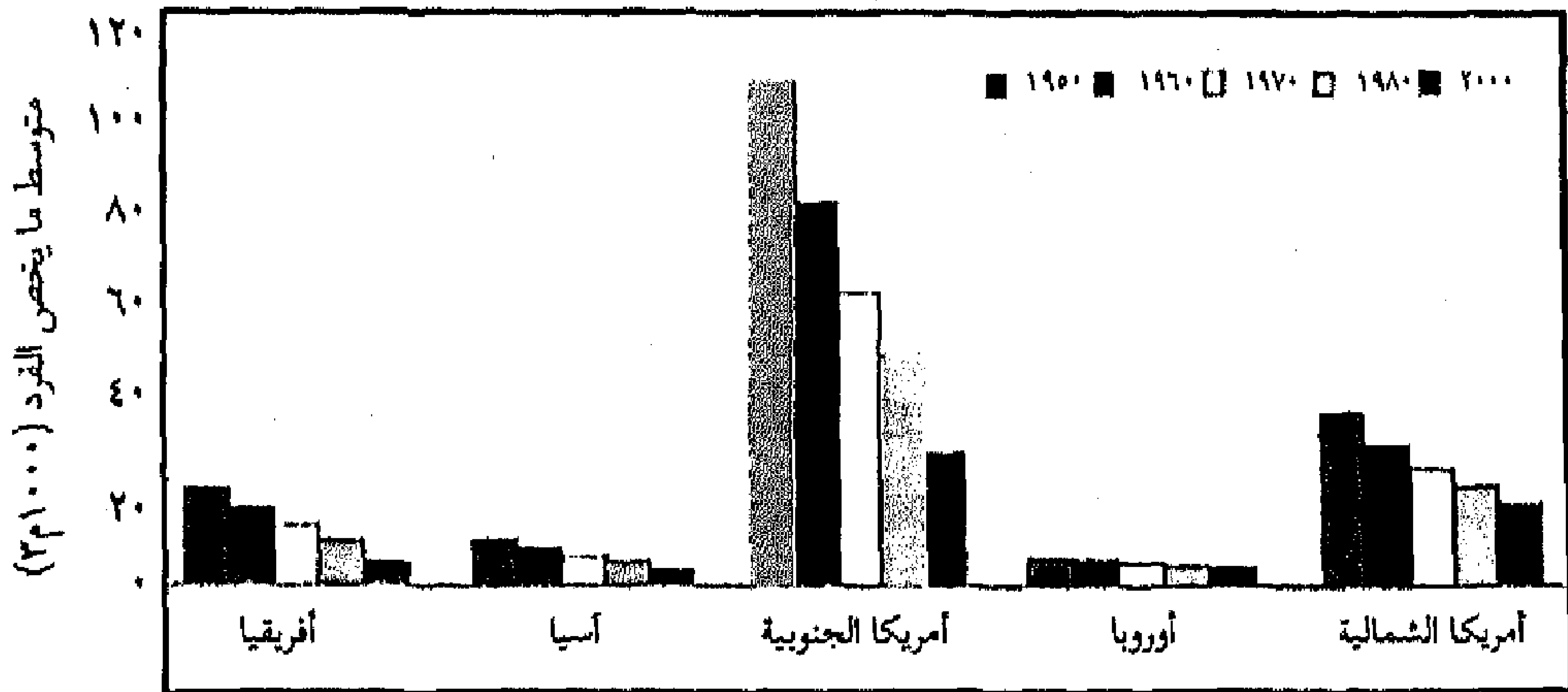
* وبوجه عام لم تتغير المساحة الكلية للأراضي المستثمرة في المجالات الزراعية المختلفة ، ومن ثم نقص متوسط ما يخص الفرد الواحد بنفس مقدار الزيادة السكانية أي حوالي ٣٣٪ .

وهكذا نجد ، على المستوى العالمي ، عدم مواكبة عمليات استصلاح أراض جديدة وإدخالها في مجال الاستثمار الزراعي للزيادة السكانية ، الأمر الذي يعبر بصورة واضحة عن محدودية هذا المورد الطبيعي وصعوبة إضافة أراض جديدة ، لأسباب عديدة منها عدم وجود أراض يمكن استصلاحها ، أو عدم توافر مورد الماء اللازم لريها ، أو عدم توافر الاستثمارات أو الظروف المناخية المناسبة ، أو غيرها . ومن المرجح أن يستمر هذا الموقف مستقبلا فتظل المساحة الكلية للأراضي المستثمرة زراعيا على حالها ، ويتناقص متوسط ما يخص الفرد الواحد من الأرض اللازمة لإنتاج ما يحتاج إليه من غذاء ومنتجات زراعية ، ومن ثم يصبح المدخل الوحيد المتاح هو تكثيف استخدام مورد الأرض والارتقاء بإنتاجيته .

ومورد الماء ، وكما هو الحال بالنسبة لمورد الأرض الزراعية ، محدود بطبيعته ، ونصيب الفرد منه آخذ في التناقص تبعا للزيادة السكانية . والمصادر الرئيسية للموارد المائية المتاحة للزراعة ثلاثة : (١) الأمطار ـ وهذا المورد يمكن اعتباره ثابتا ، (٢) الأنهار ـ وجزء كبير من هذا المورد تم استثماره بالفعل في مشاريع الري الصناعي في معظم دول العالم ، وجزء آخر غير قابل للاستثمار كما هو الحال مثلا بالنسبة لنهري الأمازون في البرازيل والكونجو في زائير ، وهما من أضخم أنهار العالم ولكن المناطق المجاورة لهما ليست في حاجة إلى مياههما ، (٣) الماء الجوفي ـ وهذا المورد محدود أيضا ، واستثمر في العديد من الدول إلى الحد الأقصى ، والكثير من الأقطار العربية تستشعر هذا الموقف . ويبين الشكل رقم (١ ـ ١) تقديرات الموارد المائية الكلية بالنسبة للفرد ، ويلاحظ بوضوح الاتجاه نحو التناقص في جميع المناطق الجغرافية بالعالم التي تباينت كثيرا من متوسط ما يخص الفرد وفي معدل التناقص .

ثالثا ـ إنتاج الغذاء (يتحسن ببطء)

تتدرج المركبات الغذائية اللازمة للإنسان تحت أربعة أقسام رئيسية هي : (١) الكربوهيدرات (أو النشويات) والدهون ، والتي توفر للجسم الطاقة اللازمة للعمليات الحيوية المختلفة والنشاط من خلال «حرق» الغذاء في عمليات التمثيل الغذائي ، ومن ثم فهي تعرف بأغذية الطاقة ، (٢) البروتينات ، وهي مركبات البناء الحيوي لجسم الإنسان ، كما أنها تساهم بأدوار مهمة في النشاط الحيوي للجسم ، (٣) الفيتامينات ، وهي مركبات غذائية يحتاج إليها الجسم بكميات ضئيلة للغاية ، ولكنها ضرورية جدا لنشاطه الحيوي ، إذ تقوم بأدوار أساسية في تنظيم العمليات الحيوية المختلفة ، (٤) العناصر المعدنية ، ويحتاج الإنسان منها إلى نحو سبعة عشر عنصرا ، ولكن بكميات متفاوتة كثيرا . وتوجد هذه المركبات الغذائية الأساسية في عدد كبير من المنتجات النباتية والحيوانية ، ومن ثم فإن الاحتياجات الغذائية للإنسان يمكن تحقيقها من خلال ثلاث مجموعات رئيسية من الأغذية وهي :



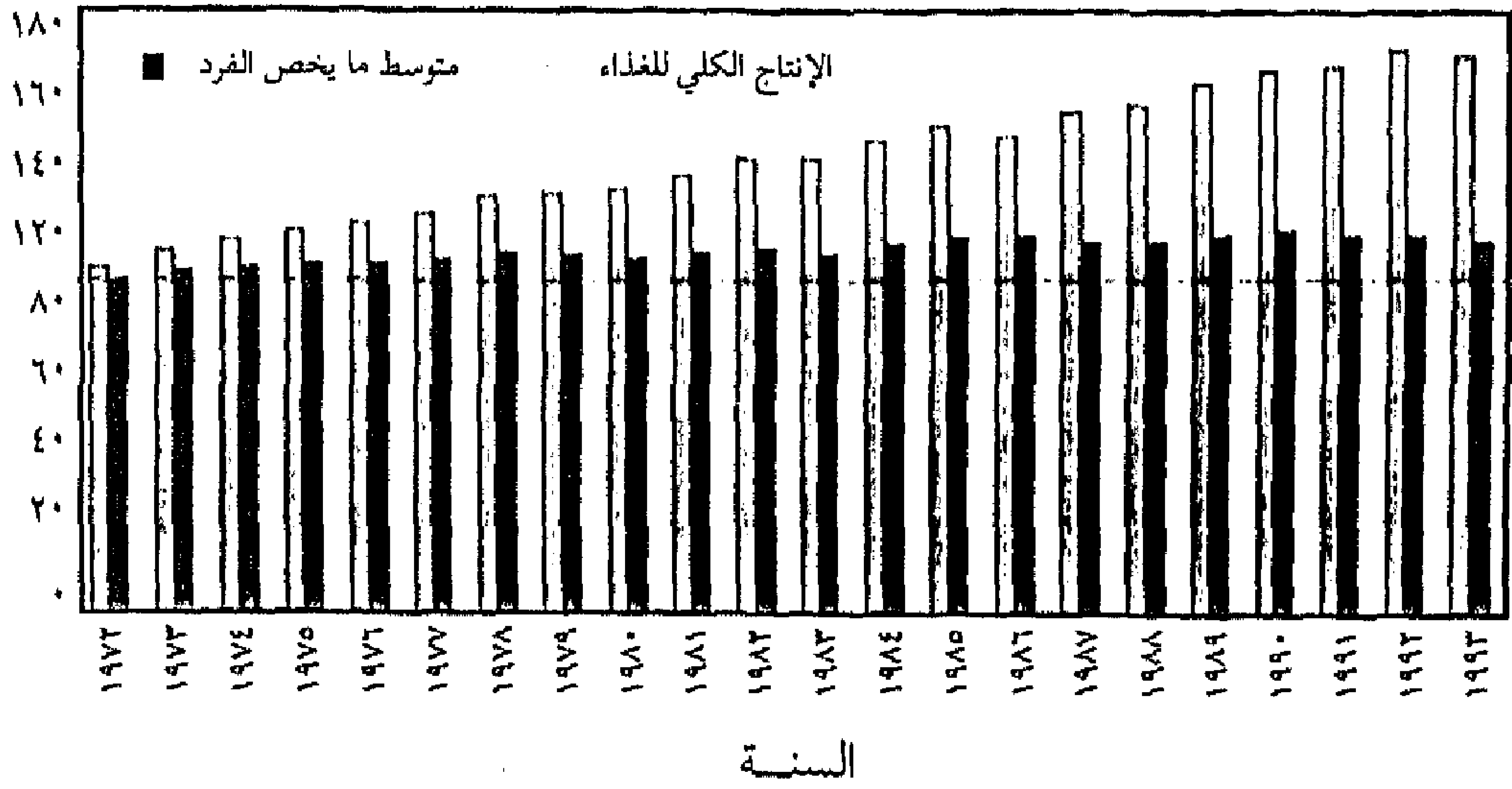
الشكل رقم (١ ـ ١) : تطور متوسط ما يخص الفرد من الموارد المائية في القارات الخمس .

١ ـ أغذية البناء الحيوية : وتشمل الحبوب والمحاصيل الدرنية ، والبقول (وهي أيضا أهم مصدر للبروتين النباتي) ، والزيوت النباتية ، والسكر .

٢ ـ الأغذية البروتينية (الحيوانية) ، وتشمل اللحوم والألبان والبيض والأسماك .

٣ ـ الخضر والفاكهة .

وعلى الرغم من محدودية مورد الأرض الزراعية ، وضآلة المساحات الجديدة التي أمكن إضافتها في الربع قرن الأخير ، استطاع العالم ـ أساسا من خلال تكثيف استخدام موردي الماء والأرض ، سواء بتحويل مساحات أكبر إلى الري الصناعي أو الاستخدام الموسع للتكنولوجيا ـ تحقيق زيادات كبيرة في الإنتاج الزراعي الكلي ، والإنتاج الكلي للغذاء . ففي عام ١٩٩٣ بلغت الزيادة في الإنتاج الكلي للغذاء نحو ٦٣٪ بالمقارنة بفترة الأساس ٦٩/ ١٩٧١ . إلا أن الزيادة السكانية التهمت الجانب الأكبر من هذه الزيادة في الإنتاج الكلي للغذاء ، ومن ثم لم تتجاوز الزيادة في متوسط ما يخص الفرد من الغذاء نحو ١٠٪ . ويبين الشكل رقم (١ ـ ٢) الأرقام القياسية لتطور الزيادة في الإنتاج الكلي للغذاء وفي متوسط ما يخص الفرد الواحد . وما يلفت النظر في هذا التطور تراخي الزيادة في السنوات الثماني الأخيرة بالمقارنة بالفترة السابقة لها ففي عام ١٩٨٥ ، بلغ الرقم القياسي للإنتاج الكلي للغذاء (١٤٣) بمتوسط زيادة سنوية للخمسة عشر عاما السابقة نحو ٢,٨٧٪ ، كما بلغ الرقم القياسي لما يخص الفرد (١١٠) . وفي عام ١٩٩٣ بلغ الرقم القياسي للإنتاج الكلي للغذاء ١٦٣ بمتوسط زيادة سنوية للسنوات الثماني حوالي ٢,٥٠٪ ، وبلغ الرقم القياسي لما يخص الفرد (١٠٩) أي دون زيادة عما كان عليه من ثماني سنوات . هذا التراخي يعزز الرأي القائل بأن تحقيق زيادة في الإنتاجية في معظم المحاصيل الزراعية أصبح أكثر صعوبة ، أو أن الاهتمام العالمي بالتنمية الزراعية أخذ في التراخي ، وهو ما سنتعرض له بشيء من التفصيل فيما بعد .



الشكل رقم (١ ـ ٢) : الإنتاج الكلي للغذاء وإنتاج الغذاء بالنسبة للفرد الواحد في العالم (باعتبار متوسط الفترة ١٩٦٩/١٩٧١ = ١٠٠)

وعلى الصعيد العالمي ، فإن ثمانية محاصيل نجيلية هي القمح والأرز والذرة الشامية والشعير والذرة الرفيعة والدخن والشيلم والراي ، وخمسة محاصيل درنية هي البطاطس والبطاطا والكسافا واليام والقلقاس ، تعتبر محاصيل الغذاء الأساسية للإنسان ، سواء بتناولها مباشرة ، أو غير مباشرة بعد تحويلها إلى أغذية بروتينية عن طريق الإنتاج الحيواني . ويختلف مدى الاعتماد على أي من هذه المصادر الغذائية اختلافا بينا في دول العالم ، وكذلك تختلف كثيرا نسبة استخدام أي منها كغذاء مباشر للإنسان أو غذاء غير مباشر ، ومن ثم فهناك قدر كبير من التداخل . وعموما يعتبر القمح والأرز محصولي غذاء مباشر ، ومن ثم يطلق عليهما عادة «الحبوب الغذائية» ، بينما تعتبر باقي الحبوب «حبوبا خشنة» إذ تستخدم أساسا في الأعلاف الحيوانية ، ولو أن دولا عديدة تعتمد عليها في غذاء الإنسان ، فالذرة الشامية والرفيعة كانتا في مصر حتى عهد قريب تستخدمان في غذاء معظم أهل الريف ، والذرة الرفيعة ما زالت تستخدم في السودان ، ولو أن

التحول إلى القمح مستمر . كذلك الحال بالنسبة للمحاصيل الدرنية ، ففي كثير من الدول تحل البطاطس إلى حد كبير محل القمح ، وفي الكثير من الدول الأفريقية تكتسب الكسافا واليام أهمية كبيرة . ويمثل القمح والأرز معا نحو ٥٧,٦٪ من الإنتاج الكلي للحبوب ، ويوفران للفرد الواحد في المتوسط نحو ١٩٦,٠ كيلو جراما في السنة . وتأتي الحبوب الخشنة في المرتبة الثانية ، وتوفر في المتوسط للفرد الواحد نحو ١٤٤ كجم في السنة . بينما توفر المحاصيل الدرنية للفرد الواحد نحو ١٠٨ كجم في السنة يأتي نصفها تقريبا من البطاطس .

ونظرا لأن الحبوب تعتبر بوجه عام الركيزة الأساسية للإنتاج الزراعي ، أو إنتاج الغذاء ، خاصة في الدول النامية ، فإن التغير في إنتاجها يعطي مؤشرا معبرا عن حالة الغذاء بوجه عام .

ويبين الجدول رقم (١ ـ ١) حالة الإنتاج العالمي للحبوب ، وكذلك القمح خلال ٧٩/ ١٩٨١ و ١٩٩٣ بالمقارنة بفترة الأساس ٦٩/ ١٩٧١ . وفيما يتعلق بإنتاج الحبوب بوجه عام ، يمكن ملاحظة أنه فيما بين عامي ٦٩/ ٧١ و ٨١/٧٩ ، أي الفترة الأولى ، زاد الإنتاج الكلي بنحو ٢٦٪ ، بمتوسط نمو سنوي ٢,٦ ، بينما في الفترة الثانية ، فيما بين عامي ٨١/٧٩ و ١٩٩٣ ، كانت الزيادة أقل وبمتوسط نمو سنوي ١,٥٪ . وبينما زادت المساحة المنزرعة حبوبا في الفترة الأولى بنحو ٦٪ ، نجدها وقد نقصت في الفترة الثانية بنحو ٤٪ . وبينما زاد ما يخص الفرد من الحبوب في الفترة الأولى بنحو ٤٪ ، نجده عام ١٩٩٣ وقد نقص بنحو ٤٪ ، ومن ثم تراجع إلى نفس المستوى الذي كان عليه قبل ثلاثة وعشرين عاما . ومن جهة أخرى ، ففي خلال الثلاثة والعشرين عاما فيما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٣ ، جاءت الزيادة في الإنتاج الكلي للحبوب (٥٢٪) أساسا من

الزيادة في إنتاجية وحدة المساحة أي الهكتار (٤٩٪) ، إذ لم تتجاوز الزيادة في المساحة المنزرعة نحو ٢٪ ، لقد تناقصت كثيرا المساحة المنزرعة حبوبا بالنسبة للفرد الواحد (ـ ٣٣٪) ولكن ظل ما يخصه من الكيلو جرامات ثابتا أساسا نتيجة للتقدم التكنولوجي .

وفيما يتعلق بالقمح ، نجد أن الصورة في مجملها لا تختلف كثيرا عن حالة الحبوب ، ولو أنها أفضل قليلا . ففيما بين عامي ٦٩/٧١ و ٧٩/٨١ ، زاد الإنتاج الكلي بنحو ٣٣٪ ، أي بمتوسط نمو سنوي ٣,٣٪ ، وفي الفترة التالية كانت الزيادة أقل بمتوسط نمو سنوي نحو ٢,٢٪ . وبينما زادت المساحة المنزرعة قمحا في الفترة الأولى بنحو ٣٠٪ نقصت في نهاية الفترة الثانية بنحو ٦٪ . كذلك كانت الزيادة من الإنتاجية أكبر في الفترة الثانية منها في الأولى . كما أن معظم الزيادة في الإنتاج الكلي للقمح في الثلاثة والعشرين عاما (٧١٪) جاءت من خلال الزيادة في الإنتاجية (٦١٪) .

من العرض الموجز السابق ، نستطيع أن نستخلص المؤشرات الثلاثة التالية :

أولا ـ أن النمو الكبير الذي تحقق في إنتاج الغذاء خلال فترة الثلاثة والعشرين عاما السابقة ، جاء أساسا من خلال الارتقاء بإنتاجية وحدة المساحة من الأرض وليس من خلال زيادة المساحة المنزرعة ، أي من خلال استخدام تكنولوجيات ومدخلات إنتاج أفضل .

ثانيا ـ أن النمو في الإنتاج واكبه ـ أو واكب هو ـ نموا مماثلا تقريبا في عدد السكان ، ومن ثم جاء التحسين في مستوى ما يخص الفرد الواحد محدودا للغاية .

الجدول رقم (١ ـ ١) : الإنتاج العالمي من الحبوب ومن القمح

	١٩٧١/٦٩	١٩٨١/٧٩		١٩٩٣	
	المقدار	المقدار	الفرق	المقدار	الفرق
الحبوب :					
ـ الإنتاج الكلي (مليون طن)	١٢٤٦	١٥٧٥	٪٢٦+	١٨٩٤	٪٢٠+
ـ المساحة (مليون هكتار)	٦٧٧	٧١٨	٪٦+	٦٩١	٪٤-
ـ الإنتاجية (كجم/ هـ)	١٨٤٠	٢١٩٥	٪١٩+	٢٧٤١	٪٢٥+
ـ نصيب الفرد من المساحة (م٢)	١٨٤٢	١٦١٣	٪١٢-	١٢٤٠	٪٢٣-
ـ نصيب الفرد من الحبوب (كجم)	٣٣٩	٣٥٤	٪٤+	٣٤٠	٪٤-
القمح :					
ـ الإنتاج الكلي (مليون طن)	٣٢٩	٤٣٨	٪٣٣ +	٥٦٤	٪٢٩+
ـ المساحة (مليون هكتار)	٢٠٨	٢٣٥	٪٣٠+	٢٢٢	٪٦-
ـ الإنتاجية (كجم/هـ)	١٥٨٢	١٨٦٣	٪١٨+	٢٥٤٦	٪٣٧+
ـ نصيب الفرد من المساحة (م٢)	٥٦٦	٥٢٨	٪٧-	٣٩٨	٪٢٥-
ـ نصيب الفرد من القمح (كجم)	٨٩	٩٨	٪١٠+	١٠١	٪٣+

ثالثا ـ في ضوء محدودية الموارد الطبيعية من أرض وماء ، وصعوبة زيادتها ، واستمرار الزيادة السكانية ، حتى إن جاءت مستقبلا بمعدلات أقل ، سوف يتركز اعتماد العالم مستقبلا على التكنولوجيا ، سواء للوفاء باحتياجات السكان الجدد أو لتحسين مستوى ما يخص الفرد بوجه عام . وهكذا ـ إذا كان كوكب الأرض قد اقترب من حدود قدرته الاستيعابية ، أي قدرة موارده الطبيعية على الوفاء باحتياجات السكان ، فإن قدرة الإنسان على تطوير قدراته التكنولوجية في استخدام ما هو متاح من موارد طبيعية زراعية ، تصبح بالغة الأهمية ، وهي التي ستحدد بالفعل الحدود الاستيعابية لكوكب الأرض .

رابعا ـ مستقبل حالة الغذاء (لا يدعو إلى الاطمئنان)

منذ نحو مائتي عام ـ في عام ١٧٩٨م ـ نشر العالم البريطاني توماس مالتوس دراسته الشهيرة «مقال عن مبدأ السكان كما يؤثر في التحسين المستقبلي للمجتمع» والتي أثارت في حينها ـ ولا تزال ـ اهتماما كبيرا بمشاكل توفير الغذاء الناجمة عن الزيادة السريعة في عدد السكان . وتتلخص نظرية مالتوس ـ طبقا لكلماته ـ في : «أن قدرة السكان أكبر بصورة لا نهائية من قدرة الأرض على توفير العيش للإنسان» ، ويعني بهذا أن قدرة السكان على التكاثر والزيادة أكبر بكثير من قدرة الأرض على إنتاج المواد الغذائية اللازمة لحياة الإنسان ، وطبقا لنظريته يتزايد السكان تبعا لمتوالية هندسية : ١ ـ ٢ ـ ٤ ـ ٨ . . . ، بينما يزيد إنتاج الغذاء تبعا لمتوالية حسابية : ١ ـ ٢ ـ ٣ ـ ٤ . . . ، وهكذا لن يستطيع الإنسان حل مشكلة الغذاء ، إذ سوف تتناقص كمية الغذاء بالنسبة للفرد إلى أن يأتي الوقت الذي يحدث عنده «التقاطع» ـ أي الذي عنده تتجاوز معدلات نمو السكان معدلات الزيادة في إمدادات الغذاء ـ وعندئذ يتحدد عدد السكان بفعل الكوارث الطبيعية مثل المجاعة والوباء أو الحرب . على أن مخاوف مالتوس هذه لم تتحقق بالشكل الذي تصوره بسبب عامل لم يكن في حسبانه ، وهو التقدم التكنولوجي الذي بدا وكأنه أبعد إلى ما لا نهاية نقطة التقاطع هذه ، ومع ذلك فهناك الكثير من الشكوك التي تؤرق المهتمين بقضية الإنسان والغذاء على المستوى العالمي ، وبدرجة أشد على المستوى الإقليمي للكثير من مناطق العالم خاصة الأقطار النامية ، ومن ثم فقد استمر الجدل ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، حول «إلى متى؟» سيمكن إبعاد نقطة التقاطع المالتوسية ، في حركة بندولية بين الخوف والأمل .

عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة ، تصاعد القلق في الكثير من أقطار العالم والخوف من نقص حتمي في إمدادات الغذاء ، ولكن سرعان ما أفسح هذا القلق الطريق لشعور بالاطمئنان والأمل ، بسبب الزيادات الكبيرة

في إنتاج الغذاء وفي المخزون خلال عقدي الخمسينيات والستينيات . إلا أن موسمين مناخيين سيئين في جنوب آسيا أديا إلى عودة الحديث بشدة عن حتمية المجاعة . ففي عام ١٩٦٦/٦٥ حدث جفاف شديد في الهند والباكستان وتكرر في العام التالي ، ومن ثم حدث نقص شديد في الحبوب ومجاعة ، وقدمت شحنات إنقاذ من الحبوب ، وانخفض مخزون الحبوب العالمي من ١٥٦ مليون طن في يوليو ١٩٦٥ ، أي حوالي ١٦٪ من الإنتاج العالمي ، إلى ١٢٩ مليون طن في يوليو التالي ، أي حوالي ١٣٪ من الإنتاج العالمي . ولقد استجاب العالم ، على الأقل مؤقتا ، لتحدي نقص مستمر في إمدادات الغذاء العالمية ، وبدأت بعض الأقطار النامية في دفع عملية التنمية الزراعية . لقد أوضحت هذه الفترة بجلاء وبصورة دراماتيكية الاعتماد المتبادل بين الأمم ، كما أظهرت بصفة خاصة هشاشة موقف الغذاء في العالم النامي وتعرضه للتقلبات المفاجئة .

وعن موقف العالم النامي خلال فترة الربع قرن التي أعقبت الحرب ، تذكر دراسة لمنظمة الأغذية والزراعة(٧) : «مع نهاية الحرب ، شاعت الثقة بأن تطبيق التكنولوجيات الحديثة يمكن أن يحل مشاكل الغذاء والزراعة في الدول النامية . وفي الحقيقة ، ولبضع سنوات قليلة ، أعقب نهاية الدمار الذي سببته الحرب زيادة سريعة في الإنتاج الزراعي في هذه الدول . ولكن هذه ما لبثت أن أعقبتها فترة طويلة من التقدم البطيء المخيب للآمال ، ولم يقتصر الأمر فقط على بطء الزيادة في الإنتاج الزراعي ، ولكن كان هناك أيضا تسارع حاد في نمو السكان إلى معدلات غير معروفة من قبل في أي مكان في العالم . وفي الكثير من الدول النامية فشلت الزيادة في إنتاج الغذاء في مقابلة النمو في السكان ، وأكثر من ذلك تراجعت خلف الطلب على الغذاء بأسعار ثابتة ، مما ترتب عليه حالة مزدوجة من زيادات في الأسعار وزيادة في الواردات . وفي نفس الوقت ، أظهرت دراسات التغذية ، وبصورة متزايدة ،

المدى الذي ترتب على فشل الطلب الفعلي على الغذاء في الوفاء بالاحتياجات الغذائية للفئات الأفقر من السكان» .

وفيما بين عامي ٦٧ و ١٩٧١ ، ازداد إنتاج الحبوب الغذائية (القمح والأرز) بدرجة كبيرة ، مع بداية «الثورة الخضراء» في آسيا ، وازداد المخزون العالمي ، وانقلب القلق الذي ساد أواسط الستينيات من احتمال كوارث غذاء عالمية إلى اعتقاد بعض المراقبين ، أن مشكلة الغذاء في العالم قد أمكن التحكم فيها بصورة نهائية . إلا أن الفترة ٧٢ ـ ١٩٧٤ أعادت البندول إلى جانب القلق ثانية ، فقد شهدت هذه الفترة أحداثا متواكبة : نقص الإنتاج في مناطق عديدة وعلى التوالي صاحبه توسع سريع في الطلب على الغذاء ، خاصة في الاتحاد السوفييتي ، ترتب عليه ارتفاع أسعار الحبوب إلى ثلاثة أمثال خلال ثمانية شهور . وقد توصل وورتمان وكومنجز (١) من دراسة تطورات مشكلة الغذاء خلال السبعينيات إلى أربعة استنتاجات :

الأول : أنه على الرغم من تحقيق زيادات ملحوظة في إنتاج الغذاء في العالم ، يظل مقدار المتاح من حبوب الغذاء للفرد منخفضا بدرجة مقلقة خاصة في الدول النامية .

الثاني : أن التذبذب في الإنتاج الزراعي من عام لآخر في عدد قليل من الدول يمكن أن يؤدي إلى تذبذب كبير في الكميات المتاحة وفي الأسعار ، والكثير من الدول النامية لا تتوافر لها الموارد المالية الكافية لشراء احتياجاتها الضرورية خاصة في فترات النقص العالمي .

الثالث : أنه ما لم تحدث تغيرات ملحوظة ، فإن الوضع العالمي «للغذاء ـ الفقر ـ السكان» ، من المحتمل أن يصبح في العقد القادم أسوأ بدرجة ملحوظة .

الرابع : أن هذه التطورات دفعت الدول المستوردة للغذاء ، سواء الفقيرة أو الغنية ، إلى البحث عن وسائل لوضع مصادر الغذاء تحت السيطرة الوطنية ، لأسباب تتعلق بالأمن القومي - إذ تخشى بعض الحكومات من أن يؤدي الفشل في توفير احتياجات السكان من الغذاء إلى دفعهم لاستبدالها - بالقوة في بعض الحالات .

وفي أوائل الثمانينيات تراكمت الفوائض وهدأت المناقشات ، على الأقل في الدول المتقدمة[٨] ، مما دفع المتفائلين إلى القول «المتشائمون التكنولوجيون كانوا دائما على خطأ»[٩] .

هذا عن الماضي ، فماذا عن توقعات المستقبل؟

في السنوات القادمة ، سوف تتحدد قضية الغذاء على الصعيد العالمي بالتوازن بين «الطلب على الغذاء» و «إمدادات الغذاء» ، فإذا رجحت كفة الإمدادات استقرت الأمور وساد التفاؤل ، وإذا رجحت كفة الطلب كانت المشكلة . وفي أي محاولة لتوقع أيهما سوف ترجح ، أو ما إذا كانتا ستتوازنان عند الوضع الحالي ، ينبغي النظر إلى أربعة عوامل أساسية :

* العامل الأول هو السكان - كم ستكون الزيادة في السكان؟ فالسكان الجدد يحتاجون إلى كم إضافي من الغذاء ، وكلما زاد عدد السكان زادت احتياجاتهم الكمية . ثم كم من السكان سيتحولون من الريف إلى الحضر؟ فالتحول من الريف إلى الحضر يعني زيادة الاحتياجات الكمية وأيضا التغير في نمط الغذاء إلى أنماط أشد ضغطا على الموارد - كزيادة الطلب على البروتينات مثلا . كذلك مستويات دخول السكان ، فعندما تتحقق تنمية اقتصادية وتزداد دخول السكان يزداد طلبهم للغذاء كما وكذلك يتنوع .

* العامل الثاني هو المورد الطبيعي الأساسي - أي الأرض الزراعية - كم هي المساحات التي يمكن إضافتها إلى قاعدة الأرض الزراعية المستخدمة في إنتاج الغذاء؟ ، وكم هي المساحات التي يحتمل أن تفقد؟

سواء نتيجة لعوامل التعرية أو التمليح أو التصحر أو الاستخدام في مجالات غير الإنتاج الزراعي ، وغيرها ، والتي تؤدي في نهاية الأمر إلى الانتقاص من مساحة الأرض الزراعية ، ثم كم هي زيادة معدلات التكثيف الزراعي بها خاصة بتطبيق الري الصناعي؟

* العامل الثالث هو معدل الزيادة في محصول وحدة المساحة ، أي الإنتاجية ـ للحبوب خاصة ـ الذي يمكن توقعه ، والذي يعتمد دون جدال على عوامل كثيرة : الأصناف الحالية وقدراتها الإنتاجية الكامنة ومدى ما يمكن تحقيقه منها ، والذي يعتمد بدوره على مدى واسع من العوامل ، بدءا بمدخلات الإنتاج ، ومرورا بالمعارف والخبرات ، وانتهاء بالصيانة من الآفات وما بعد الحصار ، والأصناف التي يمكن تربيتها في المستقبل القريب وإتاحتها للزراع ومدى احتمالات الارتقاء بطاقتها الإنتاجية الكامنة ، والتكنولوجيات التي يمكن تطويرها آخذين في الاعتبار المسافة الزمنية الطويلة ، بين تطوير تكنولوجيا ما وتطبيقها لدى الزراع والتي قد تمتد إلى عشر سنوات مثلا .

* العامل الرابع هو وقع وتأثير العامل البيئي ـ أو التدهور البيئي ـ على القدرة الإنتاجية للموارد الطبيعية .

وبطبيعة الحال ، سوف تكون هناك نقاط اتفاق ونقاط اختلاف ، فعلى جانب «الطلب على الغذاء» أو «السكان» هناك اتفاق عام ، فهيئة الأمم المتحدة مثلا تتوقع أن يزيد عدد سكان العالم إلى ٨,٥ مليار نسمة عام ٢٠٢٥م ، أي بزيادة نحو مليارين ونصف ، وأن الغالبية العظمى من هذه الزيادة سوف تكون في الدول النامية التي سيشكل سكانها نحو ٨٣٪ من سكان العالم ، وأن نسبة سكان الحضر في الدول النامية سوف تزيد كثيرا ـ من نحو ٣١٪ عام ١٩٨٥ ، أي مليار نسمة ، إلى ٥٧٪ عام ٢٠٢٥م ، أي أربعة مليارات نسمة .

أمام هذه الزيادة المتوقعة في «الطلب على الغذاء» ، نتيجة لزيادة السكان ، يتشكل اتفاق عام على أن إمدادات الغذاء عام ٢٠٢٥م يجب أن تزيد إلى أكثر من ضعف ما كانت عليه عام ١٩٩٥م . هل يمكن تحقيق هذه الزيادة؟ هنا تختلف التوقعات كثيرا في طيف كامل على أحد طرفيه ، من يؤكد قرب تحقق كابوس المالتوسية ما لم تتم السيطرة على الزيادة السكانية وفورا ، وعلى الطرف الآخر من يؤكد أنه لن تكون هناك مشكلة غذاء ، وسوف تسير الأمور إلى خير ما يرام - وفيما بينهما درجات متفاوتة بين الخوف والأمل . ويمكن أن نوجز هذه الآراء في أربعة :

الأول : الرأي المتشائم ، ويؤسس أصحاب هذا الرأي وجهة نظرهم على : (١) استمرار الزيادة السكانية وصعوبة السيطرة عليها ، والزيادة السكانية لا تعني فقط احتياجات أكبر للغذاء ولكن أيضا تعني الاقتطاع من الموارد الطبيعية خاصة الأرض والماء ، والضغط على الموارد المالية التي يمكن توجيهها للتنمية الزراعية . (٢) محدودية مورد الأرض الزراعية وضآلة احتمالات زيادتها ، بل زيادة احتمال تعرضها للتآكل ، واحتمالات تكثيف استخدامها قليلة ، نظرا لأن الموارد المائية بدورها محدودة . (٣) إمكانيات زيادة المحصول البيولوجي للحبوب آخذة في التناقص . وباختصار فهم يرون أن كوكب الأرض يقترب سريعا من نقطة تجاوز السعة الاستيعابية ؛ أي أن الموارد الطبيعية على وشك أن تصل إلى نقطة العجز عن توفير القاعدة الأساسية لإنتاج المزيد من الغذاء للسكان المتزايدين . ويذكر براون وكان [١٠] : «كثيرون يعرفون أن هذا الوقت آت لا محالة ، وأنه عند نقطة ما فإن حدود النظم الطبيعية للأرض ، والتأثيرات التراكمية للتآكل البيئي على إنتاجية الأرض الزراعية ، وانكماش الاحتياطي المتراكم للتكنولوجيات المحققة لزيادة الإنتاجية ، سوف تبطئ من معدل النمو القياسي لإنتاج الغذاء الذي تحقق خلال العقود الأخيرة . ولكن أحدا

لم يعرف على وجه الدقة متى ولا كيف سوف يحدث هذا ومن ثم تستمر مناقشة التوقعات المرتقبة لحالة الغذاء على نطاق واسع . والآن نستطيع أن نرى العديد من المحددات وقد أخذت في الظهور على التوالي لتبطئ من معدلات النمو في إنتاج الغذاء .

الثاني : الحل لدى الدول المتقدمة ، والرأي هنا أن الدول المتقدمة هي المؤهلة لحل مشكلة الغذاء للعالم . ويعبر عن هذا الاتجاه كاروثرز[11] الذي يرى أن دول المناطق المدارية وشبه المدارية ، أي الدول النامية بوجه عام ، لن تكون قادرة على توفير الغذاء لسكانها البلايين الأربعة عام ٢٠٢٥م ، وأن البيئات المدارية وشبه المدارية الهشة سوف توفر بالكاد نصف الاحتياجات ، ومن ثم فسوف يكون على الدول المتقدمة أن تغطي العجز ، وبالتالي أن تتضاعف تجارة الحبوب إلى أربعة أمثال ـ من مائتي مليون طن إلى ثمانمائة مليون طن ، وسوف يكون موقف الدول النامية سيئا للغاية نتيجة اعتمادها على الاستيراد بدءا من عواقب ارتفاع الأسعار وحتى تعرض السكان للمعاناة من نقص وسوء التغذية .

الثالث : الرأي المتفائل ، يرى أصحاب هذا الرأي أن معدل الزيادة السكانية سوف ينخفض ـ مثلا من ١,٧٤ عام ١٩٩٤ إلى ١,٤٠ عام ٢٠١٠م ، بينما سوف يزيد إنتاج الحبوب بمعدل ٢٪ سنويا ، ومن ثم سوف يكفي للوفاء باحتياجات السكان ، إلا أن الدول النامية سوف تزيد وارداتها من الغذاء بمعدل سنوي ٤٪ ومن ثم سوف تتضاعف وارداتها عام ٢٠١٠م ، وسوف تستطيع الدول المتقدمة توفير هذه الاحتياجات ، وهكذا فإن هذا التفاؤل هو أساسا للدول المتقدمة . ويذكر ميشيل وانجكو : «لقد تحسن موقف الغذاء العالمي جوهريا خلال الثلاثين عاما الماضية ، والاحتمالات لفترة العشرين عاما القادمة ـ فيما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠م ـ جيدة جدا وسوف تشهد تحقيق مكاسب أخرى . ومع ذلك ، فإن هذه المكاسب تعتمد على استمرار الزيادات في إنتاج الغذاء امتدادا لاتجاهات الماضي . وهذا لن يحدث تلقائيا ، بل سوف يحتاج إلى استثمارات

مستمرة في البحوث لزيادة إنتاجية المحاصيل وفي عوامل الإنتاج الأخرى . فإذا استمرت اتجاهات إنتاجية المحاصيل ، وإذا تباطأت معدلات الزيادة السكانية كما هو متوقع ، فعندئذ سوف تستمر المكاسب في موقف الغذاء العالمي التي تحققت خلال الثلاثين عاما الماضية . وإذا كان مالتوس في النهاية محقا في تحذيره من أن السكان سوف يتجاوزون إنتاج الغذاء ، فسوف يحق لنا على الأقل أن نقول : مالتوس يجب أن ينتظر . ولكن يورك[١٢] يتحفظ فيما يتعلق بالدول النامية ، وهو يرى أن الاتجاهات الحالية في إنتاج الغذاء لا تقدم وعدا عظيما ، وأن النمو في الإنتاج الزراعي في الكثير من دول العالم الثالث يتباطأ بصورة واضحة ، ففي خلال فترة ست وثلاثين سنة ـ فيما بين عامي ١٩٥٠ ـ ١٩٨٦ في أربع مناطق دول نامية (شمال أفريقيا ، أفريقيا جنوب الصحراء ، جنوب وغرب آسيا) كان معدل النمو في إنتاج الغذاء بالنسبة للفرد أقل خلال السنوات التسع الأخيرة (٧٧ ـ ١٩٨٦) عنه خلال الفترة كلها ، مما يدل على أن العديد من الدول النامية تراجعت للخلف في الجهود لمقابلة الطلب على المنتجات الغذائية .

الرأي الرابع : الرأي التقليدي ، وأصحاب هذا الرأي يمثلون القاعدة العريضة للمهتمين بقضايا التنمية الزراعية ، وهم يرون بأن احتمالات تحقيق زيادة في قاعدة الموارد الطبيعية محدودة ، وأن التحدي الحقيقي الذي يواجه الزراعة في الثلاثين عاما القادمة هو مضاعفة الإنتاج الزراعي وعلى نفس قاعدة الأرض الزراعية الحالية تقريبا ، مع المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية وتحسينها كلما أمكن ذلك . وهذا في الحقيقة يعتبر تحديا مزدوجا : (١) إيجاد نظم إنتاج مستدامة بيئيا تحسن الإنتاجية ، (٢) إدارة سليمة للموارد الطبيعية . وهكذا فإن مضاعفة إنتاج الغذاء يجب أن تتحقق أساسا من خلال زيادة الإنتاجية لوحدة الموارد الطبيعية ـ الهكتار من الأرض الزراعية ، والمتر المكعب من ماء الري ـ في نفس الوقت الذي تضغط فيه جهود تحقيق

الزيادة في الإنتاجية على الموارد الطبيعية ، ولكن توجيه الاهتمام الكافي لهذه القضية كفيل بإيجاد الحلول المطلوبة للمعضلة .

وتشير توقعات منظمة الأغذية والزراعة[13] إلى أنه خلال السنوات العشرين القادمة ـ فيما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠م ـ سوف ينخفض معدل النمو في الإنتاج الزراعي العالمي إلى ١,٨٪ سنويا ، بالمقارنة بنحو ٢,٣٪ سنويا في السنوات العشرين السابقة ، وأن هذا يعتبر استمرارا لاتجاه عام طويل المدى ، ولو أن وقع هذا النقص سوف يكون أقل حدة نتيجة للخفض المتوقع في الزيادة السكانية . وبالنسبة لإنتاج الحبوب فسوف تستمر الزيادة ولكن ليس بالنسبة للفرد ، ففي خلال الفترة ٦٩ ـ ١٩٧١ كان متوسط ما يخص الفرد من الحبوب ٣٠٥ كجم/ سنة ، زاد بعد عشر سنوات خلال الفترة ٧٩ ـ ١٩٨١ ، إلى نحو ٣٢٥ كجم/ سنة ، ثم حقق زيادة طفيفة بعد عشر سنوات أخرى ـ خلال الفترة ٨٩ ـ ١٩٩١ ـ إلى ٣٢٧ كجم/ سنة ، ويتوقع أن يكون عام ٢٠١٠م نحو ٣٢٥كجم/ سنة ـ أي لا يتوقع حدوث تحسين في متوسط ما يخص الفرد خلال الخمسة عشر عاما القادمة . وتلخص دراسات المنظمة الموقف العالمي في أنه : « تبرز صورة مختلطة عن مستقبل الغذاء والزراعة في العالم . وبصورة إجمالية ، يبدو أن العالم يسير على طريق تناقص معدلات الإنتاج للزراعة بوصول أقطار أكثر إلى المستويات «المتوسطة المرتفعة » في إمدادات الغذاء بالنسبة للفرد وتباطؤ النمو السكاني . ويبدو أنه على المستوى العالمي لاتوجد محددات لا يمكن تخطيها في الموارد والتكنولوجيا تقف في طريق زيادة إمدادات الغذاء في العالم بالقدر اللازم للوفاء بالطلب . وفي الموازنة ، يوجد مجال لتحقيق مثل هذا النمو في الإنتاج بينما تتخذ الإجراءات للتحول بالزراعة إلى طريق الإنتاج الأكثر استدامة . ومع ذلك سوف تستمر الحاجة إلى القبول بالمبادلة بين النمو الزراعي والبيئة في الكثير من المواقف المحلية . هذه التوقعات المذكورة آنفا تنطبق بدرجة أقل كثيرا ـ وربما لا تنطبق بالمرة ـ بالنسبة لمصايد الأسماك البحرية ، فهذا القطاع ربما

يوفر المثال الرئيسي للمورد الطبيعي العالمي المحدد، الذي يبدو أنه لا يمكن التخفيف منه من خلال البدائل بواسطة الموارد الصناعية والتكنولوجيا. لن تستطيع الكثير من الأقطار والمجموعات البشرية الاستفادة - بمعايير متوسط ما يخص الفرد من الزيادة في النمو في الإنتاج العالمي للغذاء - إلا بمقدار ضئيل.

ويعلق ماك كالا على المناقشات الجارية حول الموقف المستقبلي لقضية الغذاء في العالم قائلا: «الجانب المخيف لي في هذا الموضوع هو أنه - بينما التحدي حرج وعاجل - فإن التمويل اللازم لدعم التنمية الزراعية وتحسين الإنتاجية يجري تخفيضه في الدول المتقدمة، كما أن وكالات العون ومؤسسات التنمية الدولية تخفض من حجم الموارد المخصصة للزراعة. وازداد هذا التوجه سوءا بالنقص العام في معونات التنمية، وحتى اهتمام حكومات الدول النامية بالتنمية الزراعية يبدو أنه يتضاءل بشدة».

من العرض السابق يمكننا أن نستخلص ثلاث نتائج محددة ومهمة بالنسبة للأقطار العربية نوجزها فيما يلي:

أولا: إن أفضل التوقعات وأكثرها تفاؤلا على المستوى العالمي تشير إلى أن إنتاج الغذاء بالنسبة للفرد سيظل تقريبا عند مستواه الحالي - ولو أنه يمكن أن يتراجع كثيرا في العديد من الدول النامية. وهذا يعني أن أي ظروف مناخية أو سياسية تؤثر في الإنتاجية أو في إمدادات الغذاء في قطر كبير أو مجموعة أقطار يمكن أن تؤثر بالتالي وبصورة مباشرة في حالة الغذاء على المستوى العالمي - أي أن حالة الغذاء لا يتوقع لها أن تصل إلى مرحلة استقرار يدفع إلى الاطمئنان والاسترخاء.

ثانيا: إن تزايد اعتماد الدول النامية - ومن بينها معظم الأقطار العربية - على الاستيراد سوف يعني أن يظل أمنها الغذائي، فضلا عن اقتصادها، ومن ثم استقرارها السياسي، معرضا لأخطار جسيمة يمكن أن تحدث في أي وقت.

ثالثا : إن تراجع اهتمام الدول المتقدمة بتقديم العون للدول النامية ـ ربما بسبب تغير الظروف السياسية وانتهاء الاستقطاب العالمي السابق ، وربما لأنها ذات مصلحة في زيادة صادراتها من المواد الغذائية وما تحققه لها من مزايا اقتصادية وسياسية ، وربما لأسباب أخرى ـ يعني بالضرورة أن على الدول النامية أن تعتمد على الذات ليس فقط في تحقيق التنمية الزراعية ، ولكن أيضا في امتلاك أهم الوسائل للتنمية الزراعية وهي التكنولوجيا . لم يعد هناك شك في محدودية الموارد الطبيعية وفي أن أي زيادات في الإنتاج الكلي مستقبلا سوف تتحقق أساسا من خلال تكثيف استخدام الموارد الطبيعية المتاحة ، وهذا لن يتأتى بصورة سليمة إلا من خلال تكنولوجيات مناسبة يتم توليدها طبقا لاحتياجات الظروف المحلية ثم نقلها وتطبيقها في أسرع وقت ممكن . هذا العمل يستلزم بناء قدرات بحثية إرشادية فاعلة يجري تنظيمها وتوجيهها وإدارتها طبقا لروح العصر .

وهنا يحق لنا أن نتساءل : إذا كان مستقبل حالة الغذاء على الصعيدين العالمي والعربي مرتبطا أساسا بالتكنولوجيا ، فما هو مستقبل حالة التكنولوجيا؟ وبمعنى أشمل ما تعارفنا على تسميته بقدرات العلم والتكنولوجيا؟ هذا ما سوف نناقشه في فصل لاحق عند حديثنا عن هندسة الوراثة .

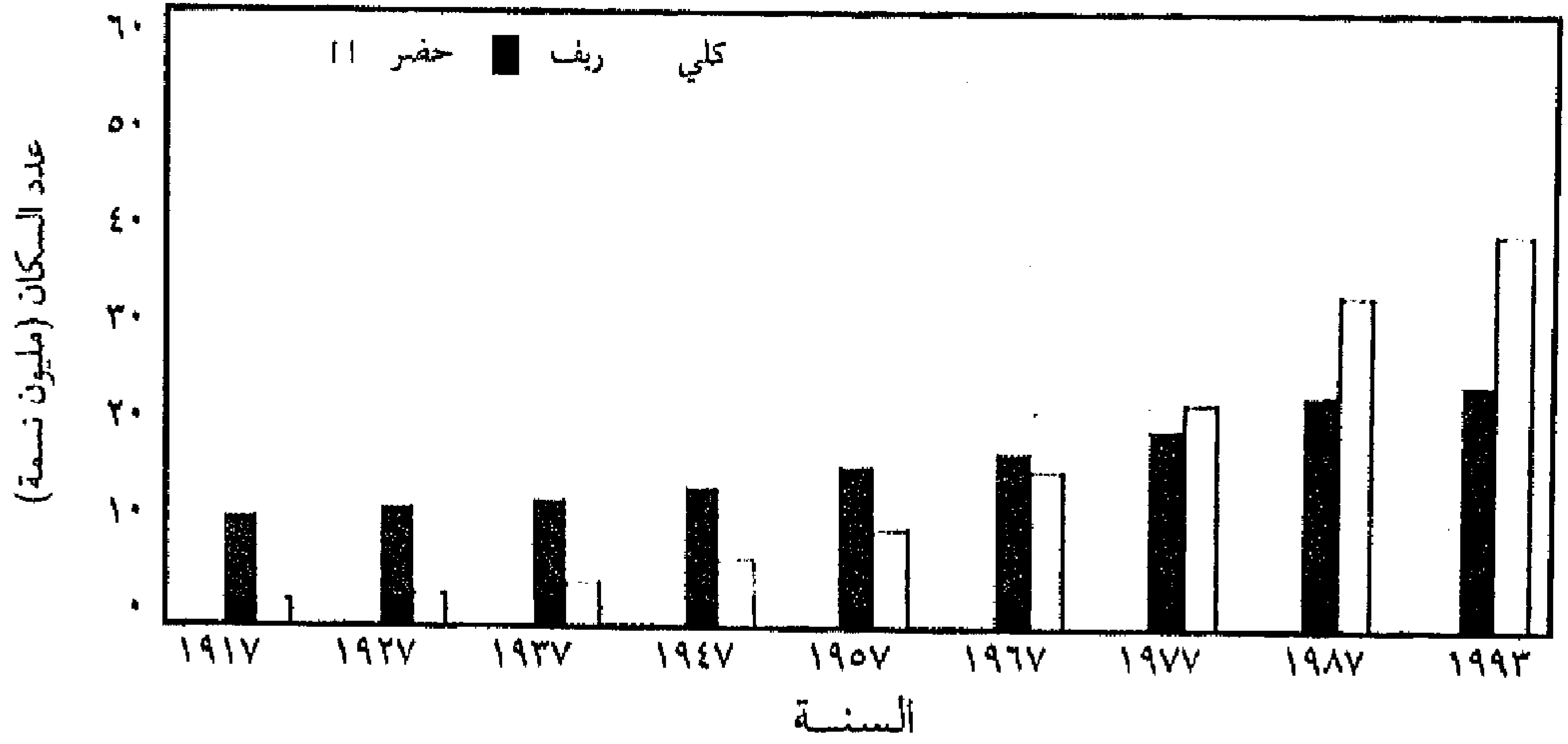
حالة الأمن الغذائي في الوطن العربي

كما هو الحال بالنسبة لموقف الغذاء على الصعيد العالمي ، يمكننا توصيف قضية الغذاء على الصعيد العربي بالمحددات الأساسية المتمثلة في السكان ، والموارد الطبيعية الزراعية ، وإنتاج الغذاء ، ونضيف إليها الفجوة الغذائية بين ما ينتجه الوطن العربي من غذاء وما يستهلكه .

أولا : السكان (يتزايدون وبمعدل أكبر)

في الوطن العربي ، تضاعف عدد السكان في السنوات الأخيرة خلال أقل من ربع قرن ، إذ زاد من نحو ١٢٢ مليون نسمة عام ١٩٧٠ إلى نحو ٢٤٠ مليون نسمة عام ١٩٩٣ ، ويتوقع أن يتضاعف مرة أخرى إلى ٤٨٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠م . وفي مصر على سبيل المثال ، قدر عدد السكان عام ٦٠٠٠ ق .م ، أي مع بداية عصر الزراعة المستقرة بنحو ٢٥ ألف نسمة ، ثم بنحو مائة ألف نسمة بعد ذلك بألف سنة ، ونحو ربع مليون نسمة عام ٤٠٠٠ ق .م ، وأخذ في التزايد إلى أن بلغ نحو ثلاثة ملايين نسمة في فترة المملكة الحديثة (١٦٠٠ ـ ١٢٠٠ ق .م) ، ومع بداية القرن التاسع عشر قدر عدد السكان بنحو مليوني نسمة(١٤) ، ومع نهاية القرن قدر بنحو ٩,٦ مليون نسمة ، ثم أخذ مع بداية القرن العشرين في الزيادة المعتدلة في أوله ، ثم المتسارعة في أواسطه ، ثم المتفجرة في الفترة الأخيرة ، ففيما بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٩ كان متوسط الزيادة السكانية نحو ١,٣ مليون نسمة سنويا ، ويتوقع أن يبلغ عدد السكان عام ٢٠٠٠م نحو ٦٧ مليون نسمة . وواكب هذه الزيادة تحول كبير من الريف إلى الحضر (الشكل رقم ١ ـ ٣) ، ففيما بين عامي ١٩١٧ و ١٩٩٣ زاد العدد الكلي للسكان أربع مرات ونصف (من ١٢,٧ إلى ٥٦,١ مليون نسمة) ، وبينما تضاعف عدد سكان الريف (من ١٠,٣ إلى ٢١,٩ مليون نسمة) زاد عدد سكان الحضر نحو ثلاث عشرة مرة (من ٢,٦ إلى ٣٤,٢ مليون نسمة) . وفي باقي الأقطار العربية لم تختلف الصورة كثيرا ، فقط في التواريخ والتوقيتات : زيادة سكانية معتدلة ، ثم متسارعة ، ثم أخيرا متفجرة .

وبالنسبة للوطن العربي إجمالا ، تشير إحصائيات الموقف السكاني في عامي ١٩٧٠ ـ ١٩٩٣ ، إلى المؤشرات التالية :



الشكل رقم (١ ـ ٣) : تطور عدد السكان في مصر (الكلي والريف والحضر) .

* فيما بين عامي ٧٠ و ١٩٩٣ ـ أي خلال أقل من ربع قرن ـ زاد العدد الكلي للسكان بنحو ٩٧٪ ، وتجاوز رقم المائتين والأربعين مليون نسمة ، ومن المتوقع أن يقترب من رقم الثلاثمائة مليون نسمة بحلول عام ٢٠٠٠م . ونتيجة لهذه الزيادة الكبيرة التي بلغت نحو ضعف معدل الزيادة في العالم ، أصبح العرب عام ١٩٩٣ يمثلون نحو ٤,٣١٪ من سكان العالم بعد أن كانوا يمثلون نحو ٣,٣٢٪ عام ١٩٧٠ . ومن المتوقع أن تزيد نسبتهم أكثر بحلول عام ٢٠٠٠ ، وربما تصل إلى نحو ٥٪ ، ثم إلى نسبة أكبر عام ٢٠٣٠م .

* خلال نفس الفترة ، زاد السكان العاملون بقطاع الزراعة ، ولكن بنسبة أقل كثيرا (١٨٪) ، ليصل عددهم إلى نحو ٨٤ مليون نسمة يمثلون حوالي ٣٤,٩٪ من العدد الكلي للسكان ، وهي نسبة أقل بدرجة ملحوظة عن المتوسط العالمي .

* تناقصت نسبة العاملين في قطاع الزراعة ، من نحو ٥٨,٣٪ عام ١٩٧٠ إلى ٣٤,٩٪ عام ١٩٩٣ ، دليلا على الهجرة السريعة للسكان من الريف إلى الحضر ، وهو اتجاه سوف يستمر مستقبلا .

* زادت نسبة السكان الذين في سن العمل زيادة محدودة ، من ٢٧,٣٪ إلى ٢٩,٠٪ بالنسبة للسكان عموما ، ومن ٢٧,٨٪ إلى ٢٩,٨٪ للسكان العاملين في قطاع الزراعة . وفي الحالتين نلاحظ أن نسبة السكان الذين هم في سن العمل أقل كثيرا عن تلك على المستوى العالمي . إن نحو ٧٠٪ من السكان العرب لا يساهمون في العملية الإنتاجية .

ومن الجدير بالذكر أن الأقطار العربية تتباين فيما بينها بدرجة ملحوظة ، فهي :

أولا : تتباين كثيرا من حيث نسبة السكان العاملين في قطاع الزراعة ، ويمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات :

* المجموعة الأولى ـ وتزيد فيها نسبة العاملين بقطاع الزراعة على ٦٠٪ من السكان ، وهي أقطار بالتالي يغلب عليها الطابع الزراعي وتشمل الصومال وموريتانيا .

* المجموعة الثانية ـ وتتراوح فيها نسبة العاملين بقطاع الزراعة بين ٤٠ و ٦٠٪ من السكان ، وتشمل السودان واليمن .

* المجموعة الثالثة ـ وتتراوح فيها نسبة العاملين بقطاع الزراعة بين ٢٠ و ٤٠٪ من السكان ، وتشمل مصر وعمان والمملكة العربية السعودية والمغرب والجزائر وسوريا وتونس .

* المجموعة الرابعة ـ وتقل فيها نسبة السكان العاملين في قطاع الزراعة عن ٢٠٪ ، وتشمل العراق وليبيا ولبنان والأردن والإمارات ، وكذلك الكويت وقطر والبحرين .

ثانيا : تتباين من حيث نسبة السكان الذين في سن العمل ما بين نسبة منخفضة (أقل من ٢٧٪) في الجزائر وليبيا واليمن وسوريا وعمان والأردن ومصر والعراق ـ ونسبة متوسطة (من ٣١ ـ ٣٤٪) في كل من المغرب

والسعودية ولبنان والسودان وموريتانيا وتونس ـ ونسبة عالية (أكثر من ٣٥٪) في كل من الإمارات وقطر والصومال والكويت .

ثانيا : الموارد الطبيعية الزراعية (محدودة)

يلخص الجدول رقم (١ ـ ٢) موقف مورد الأرض الزراعية في الوطن العربي ، ويمكننا من البيانات المدونة استخلاص المؤشرات العامة التالية :

الجدول رقم (١ ـ ٢) : مورد الأرض الزراعية في الوطن العربي

النـوع	المساحة (مليون هكتار)			متوسط ما يخص الفرد (م٢)		
	١٩٧٠	١٩٩٢	التغير (٪)	١٩٧٠	١٩٩٢	التغير (٪)
(١) الأرض الزراعية	٥٣,٥٢	٥٩,٥١	+ ١١,٢٪	٤٣٨٧	٢٥٤٢	-٤٢,١٪
* محاصيل	٥٠,١٧	٥٣,٥٦	+٦,٨٪	٤١١٢	٢٢٨٨	-٤٤,٤٪
* زراعات مستديمة	٣,٣٥	٥,٤٥	+٦٢,٧٪	٢٧٥	٢٣٣	-١٥,٣٪
* الأراضي الزراعية المروية	٧,٨٥	١١,٩١	+٥١,٧٪	٦٣٤	٥٠٩	-١٩,٨٪
(٢) مراع مستديمة	٢٩٨,٣٢	٣١١,٧١	+٤,٥٪	٢٤٤٥٢	١٣٣١٥	-٤٥,٥٪
(٣) غابات وأحراش	٩٥,٧٥	٧٧,٥٠	-١٩,١٪	٧٨٤٨	٣٣١٠	-٥٧,٨٪

* فيما بين عامي ٧٠ و ١٩٩٢ ، زادت مساحة الأرض الزراعية زيادة محدودة (١١,٢٪) ، بينما تضاعف عدد السكان كما سبق أن ذكرنا ، ومن ثم نقص متوسط ما يخص الفرد بنحو ٤٢٪ ، وهي نسبة أكبر من نظيرتها على مستوى العالم ، وهذا نتج بطبيعة الحال عن ضخامة الزيادة السكانية في العالم العربي ، وترتب على ذلك أنه بينما كان متوسط ما يخص الفرد في الوطن العربي عام ١٩٧٠ أعلى من المتوسط العالمي

بنحو ١٤٪ ، نجده عام ١٩٩٢ وقد أصبح أقل بنحو ٤٪ . وخلال نفس الفترة بذل جهد كبير للتوسع في مساحة الأراضي الزراعية المروية كانت نتيجته زيادتها بنحو ٥٢٪ ، إلا أن الزيادة السكانية كانت أكبر ، ومن ثم نقص متوسط ما يخص الفرد بنحو ٢٠٪ .

* خلال نفس الفترة ، زادت مساحة المراعي المستديمة زيادة محدودة (١٣ مليون هكتار) ومن ثم نقص متوسط ما يخص الفرد كثيرا ـ بنحو ٤٥٪ .

* وفي المقابل ، نقصت مساحة الغابات والأحراش بنحو ١٨ مليون هكتار وهي مساحة تماثل تقريبا الزيادة في مساحة الأراضي الزراعية والمراعي المستديمة معا ، ومن ثم نقص متوسط ما يخص الفرد بدرجة كبيرة (٥٨٪) .

* وكما هو الحال على مستوى العالم ـ لم تتغير المساحة الكلية للأراضي المستثمرة في المجالات الزراعية المختلفة ، ومن ثم نقص متوسط ما يخص الفرد بنحو ٤٨٪ .

وهكذا نجد على مستوى الوطن العربي ـ وكما هو الحال على مستوى العالم ولكن بدرجة أكبر ـ أن عمليات استصلاح أراض جديدة وإدخالها في مجال الإنتاج الزراعي لم تواكب الزيادة السكانية ، الأمر الذي يعبر بصورة واضحة عن محدودية هذا المورد الطبيعي وصعوبة تحسين موقفه للأسباب العديدة التي ذكرناها آنفا . سوف تختلف الأسباب من قطر لآخر ولكن تظل النتيجة النهائية أن ما سيمكن إضافته من أراض زراعية في المستقبل المنظور سوف يظل أقل من الزيادة السكانية المتوقعة ، ومن ثم سوف يتناقص بالتالي ما يخص الفرد من هذا المورد الطبيعي ، وسوف تزيد بالتالي الحاجة إلى تكثيف استخدامه والارتقاء بإنتاجيته .

وموقف مورد الماء ليس بأحسن حالا من موقف الأرض الزراعية . إن أغلب أقطار الوطن العربي تعاني من عدم كفاية الموارد المائية للوفاء بالاحتياجات في الوقت الحالي ، وهو موقف آخذ في التفاقم مستقبلا تبعا

للزيادة السكانية ، وفضلا عن ذلك ، فالتدني في نوعية المياه وعدم صلاحيتها للاستخدامات المختلفة آخذان في الزيادة لأسباب عديدة . ويقدر المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة[١٥] الكمية المتاحة للوطن العربي من الموارد المائية المتجددة بنحو ٣٣٨ مليار متر مكعب سنويا ، ويفترض ثبات هذه الكمية مع تزايد الاحتياجات في المستقبل ، ومن ثم زيادة العجز المائي ليبلغ نحو ٣٠ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠م ، ونحو ٢٨٢ مليار متر مكعب عام ٢٠٣٠م ـ بمعنى أن الموارد سوف تمثل حوالي ٦٠٪ من الاحتياجات . كذلك يتوقع أن يكون متوسط ما يخص الفرد الواحد في حدود ألف متر مكعب ، بينما يتوقع أن يكون[١٦] : في أفريقيا (٥١٠٠م^{٣}) وآسيا (٣٣٠٠م^{٣}) وأمريكا اللاتينية (٢٨٣٠٠م^{٣}) ، وأوروبا (٤١٠٠م^{٣}) ، وأمريكا الشمالية (١٧٥٠٠م^{٣}) .

وتوفر مصر نموذجا لحالة حادة لتناقص ما يخص الفرد من موردي الأرض الزراعية والماء ، ففي خلال القرن العشرين ، زادت مساحة الأرض الزراعية زيادة محدودة أقل كثيرا من الزيادة السكانية ، ومن ثم تناقص فيما بين عامي ١٩٠٧ و ١٩٩٢ متوسط ما يخص الفرد من نحو ٢٠٣٨م^{٢} إلى حوالي ٤٧١م^{٢} . وبالنسبة لمورد الماء ، في عام ١٩٦٥ ـ عقب إتمام المرحلة الأولى للسد العالي ـ كان متوسط ما يخص الفرد نحو ١٩٠٠م^{٣} . ومع ثبات الموارد المائية الكلية المتمثلة في حصة مصر من مياه النيل (٥٥,٥ مليار متر مكعب) ، والأمطار (٨٢٥ مليون متر مكعب) والمياه الجوفية (٣٨٦ مليون متر مكعب) تناقص متوسط ما يخص الفرد ، فبلغ عام ١٩٨٥ نحو ١٢٠٠م^{٣} ، ويتوقع أن يكون عام ٢٠٠٠م نحو ٨٥٠م^{٣} فقط . وفي ضوء محدودية مورد الماء وكذلك الأرض الزراعية سوف تشتد حاجة مصر ، وكذلك جميع الأقطار العربية دون استثناء ، إلى الاعتماد على التكنولوجيا لتحقيق استثمار أمثل لموردي الأراضي الزراعية والماء ، ومن ثم الزيادة في الإنتاج الزراعي المطلوبة بشدة للوفاء باحتياجات السكان .

ثالثا : إنتاج الغذاء والفجوة الغذائية

استحوذت قضية الغذاء والتنمية الزراعية على اهتمام كبير على مستوى الوطن العربي ، في السنوات الأخيرة ، ولكن النتائج تباينت كثيرا من قطر لآخر ، بل وفي نفس القطر على امتداد الربع قرن الأخير ، لأسباب كثيرة لعل الاستقرار السياسي كان أهمها ، ومن ثم لايمكن التعميم بالنسبة للأقطار العربية ، وقد يكون من المفيد استعراض قضية إنتاج واستهلاك الغذاء من ثلاث زوايا . الأولى تتعلق بتطور إنتاج الغذاء معبرا عنه بالأرقام القياسية ، والثانية لتطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية معبرا عنه بالكميات المطلقة ، والثالثة الفجوة الغذائية معبرا عنها بالاحتياجات التي يلزم استيرادها من الخارج أو واردات الغذاء .

١ ـ تطور إنتاج الغذاء :

تعطي الأرقام القياسية مؤشرا جيدا لتطور مجمل إنتاج الغذاء بالنسبة لفترة زمنية معينة تعتبر فترة الأساس ، ويكون الرقم القياسي لها (= ١٠٠) ، وتعبر الزيادة أو النقص في الرقم القياسي عن النسبة المئوية للتغير بالنسبة لفترة الأساس .

يبين الجدول رقم (١ ـ ٣) تطور الإنتاج الكلي للغذاء وإنتاج الغذاء بالنسبة للفرد الواحد ، معبرا عنه بالأرقام القياسية باعتبار فترة الأساس (٦٩ ـ ١٩٧١ = ١٠٠) ، وذلك في اثني عشر قطرا عربيا يمثل سكانها نحو ٨٨٪ من إجمالي سكان الوطن العربي ، لعل أهم ما يمكن ملاحظته ما يلي :

أولا : فيما يتعلق بالإنتاج الكلي للغذاء ، حققت معظم الأقطار العربية زيادات ملحوظة في نهاية عقد السبعينيات ، ممثلا بالفترة ٧٩ ـ ١٩٨١ ، ثم زيادات كبيرة بوجه عام خلال عقد الثمانينيات ، ممثلا بمتوسط الفترة

الجدول رقم (١ ـ ٣) : الأرقام القياسية للإنتاج الكلي للغذاء ولإنتاج الغذاء بالنسبة للفرد في بعض الأقطار العربية باعتبار فترة الأساس (١٩٧١/٦٩ = ١٠٠) .

القطـر	الإنتاج الكلي للغذاء			الغذاء / فرد		
	١٩٨١/٧٩	١٩٩١/٨٩	١٩٩٣	١٩٨١/٧٩	١٩٩١/٨٩	١٩٩٣
الجزائر	١١٤	١٨٣	١٩٦	٨٣	٩٩	٩٩
مصر	١١٦	١٧١	١٨٥	٩٣	١٠٧	١٠٦
ليبيا	٢٣٧	٢٥٦	٢٧٢	١٥٧	٧٢	٨١
موريتانيا	١٠١	١٢٠	١١٦	٧٧	٩٣	٨١
المغرب	١١١	٢٠٤	١٦٢	٨٣	١١٨	٨٨
السودان	١٣٤	١٣١	١٤٨	١٠٣	٧٤	٧٨
تونس	١٥٨	٢٢٨	٢٦١	١٢٧	١٤٧	١٥٦
العراق	١٢٦	١٦٦	١٦٧	٩٠	٨٦	٧٨
الأردن	١٠٦	١٦٤	٢١٥	٧٥	٧٨	٩١
لبنان	١١٤	١٩٧	٢٢٩	١٠٥	١٧٤	١٩٥
السعودية	٦٠	٣٣٠	٣٦٢	٣٩	١٣٤	١٣٣
سوريا	٢٤٠	٢٧٣	٣٣٦	١٦٤	١٣٢	١٤٦

٨٩ ـ ١٩٩١ ، وكانت الزيادة ضخمة في حالة السعودية وسوريا وليبيا وتونس والمغرب . وفي عام ١٩٩٣ بلغ متوسط الرقم القياسي للاثني عشر قطرا نحو ٢٠٦ ، أي تضاعف الإنتاج الكلي للغذاء خلال نحو ثلاثة وعشرين عاما .

ثانيا : فيما يتعلق بإنتاج الغذاء بالنسبة للفرد الواحد ، ترتب على الزيادة السكانية التي تجاوزت في الكثير من الأقطار الزيادة في الإنتاج الكلي للغذاء ، أن تلاشت آثار الزيادة في الإنتاج الكلي ، ولم تتحقق زيادات بالنسبة لما يخص الفرد الواحد في نهاية التسعينيات إلا في

لبنان وتونس والسعودية وسوريا والمغرب ومصر . وفي عام ١٩٩٣ ، اقتصرت الزيادة الملحوظة على خمسة أقطار فقط هي لبنان وتونس وسوريا والسعودية ومصر يمثل سكانها نحو ٤٧٪ من إجمالي سكان الوطن العربي . وعلى الجانب الآخر تراجع كثيرا متوسط إنتاج الغذاء بالنسبة للفرد في ستة أقطار هي العراق والسودان وليبيا وموريتانيا والمغرب والأردن ، وهي تمثل نحو ٣٦٪ من مجموع سكان الوطن العربي ، عما كان عليه قبل ثلاثة وعشرين عاما . وفيما بين المجموعتين السابقتين ، بقي الموقف في الجزائر على حاله . وهكذا ، جاء الرقم القياسي لإنتاج الغذاء بالنسبة للفرد الواحد في المتوسط للاثني عشر قطرا نحو ١٠٣ ، أي عند نفس المستوى الذي كان عليه قبل ثلاثة وعشرين عاما . هذه النتيجة تعني الكثير ، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن متوسط ما يحصل عليه المواطن العربي من غذاء منخفض بوجه عام ، وأن المطلوب ليس المحافظة على هذا المستوى ولكن الارتقاء به كثيرا .

ويبين الشكلان البيانيان (٤ ، ٥) تطور الأرقام القياسية للإنتاج الكلي للغذاء ، وإنتاج الغذاء بالنسبة للفرد الواحد ، خلال الثلاثة والعشرين عاما الأخيرة ، لثمانية أقطار عربية رئيسية يمثل سكانها نحو ٨٢٪ من مجموع سكان الوطن العربي . ويمكن إبداء الملاحظات التالية :

(١) العراق :

سادت حالة من الركود معدلات نمو الإنتاج الكلي للغذاء خلال عقد السبعينيات بوجه عام ، انعكس بصورة واضحة على معدلات نمو الإنتاج بالنسبة للفرد . وفي نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات بدأ بعض التحسن ليبلغ الرقم القياسي للإنتاج الكلي عام ١٩٨٥ نحو ١٨٥ ، ثم بدأ بعد ذلك يتذبذب في مستويات أدنى فيما عدا عام ١٩٩٠ ، وانعكس هذا

الموقف على معدل زيادة الإنتاج بالنسبة للفرد الذي ظل أقل مما كان عليه في فترة الأساس باستثناء عامين فقط هما (٨٥ و ١٩٨٦) ، وبلغ أدنى المستويات عام ١٩٩١ (٦٦) بنقص حوالي ٣٤٪ عن فترة الأساس ، ثم تحسن قليلا في العامين التاليين ، وإن ظل أقل كثيرا مما كان عليه قبل ثلاثة وعشرين عاما .

(٢) السودان :

شهد نمو الإنتاج الكلي للغذاء قدرا ملحوظا من التذبذب بالزيادة والنقصان ، ولو أنه ظل بوجه عام منخفضا نسبيا ، وكان أقصى رقم بلغه هو ١٦٩ ، وذلك عام ١٩٩٢ ، ولو أنه انخفض في العام التالي إلى ١٤٨ . وظل الرقم القياسي لإنتاج الغذاء بالنسبة للفرد الواحد منخفضا بوجه عام ، باستثناء الفترة ٧٤ - ١٩٨١ التي تجاوز فيها ذلك لفترة الأساس ، وبعدها أخذ في التراجع الملحوظ ليبلغ أدنى مستوياته عام ١٩٩٠ بنقص نحو ٣٤٪ عن فترة الأساس ، ثم تحسن قليلا بعد ذلك وبلغ عام ١٩٩٣ نحو ٧٨ ، أي أقل بحوالي ٢٢٪ عما كان عليه قبل ثلاثة وعشرين عاما .

(٣) المغرب :

تعرض النمو في الإنتاج الكلي للغذاء للكثير من التذبذب صعودا وهبوطا ، فشهدت بعض السنوات مستويات إنتاج عالية ظهر أثرها واضحا في الإنتاج بالنسبة للفرد الواحد ، خاصة السنوات ٨٨ - ١٩٩١ التي تراوحت فيها الأرقام القياسية للإنتاج الكلي للغذاء بين ١٨٨ و ٢٢١ ، ومن ثم تراوحت الأرقام القياسية لإنتاج الغذاء بالنسبة للفرد بين ١١٠ و ١٢٠ ، أما في باقي السنوات بوجه عام فقد كانت الأرقام القياسية لإنتاج الغذاء بالنسبة للفرد أقل من فترة الأساس ، وفي عام ١٩٩٣ بلغ الرقم القياسي ٨٨ ، أي بنقص نحو ١٢٪ عما كان عليه قبل ثلاثة وعشرين عاما .

(٤) الجزائر :

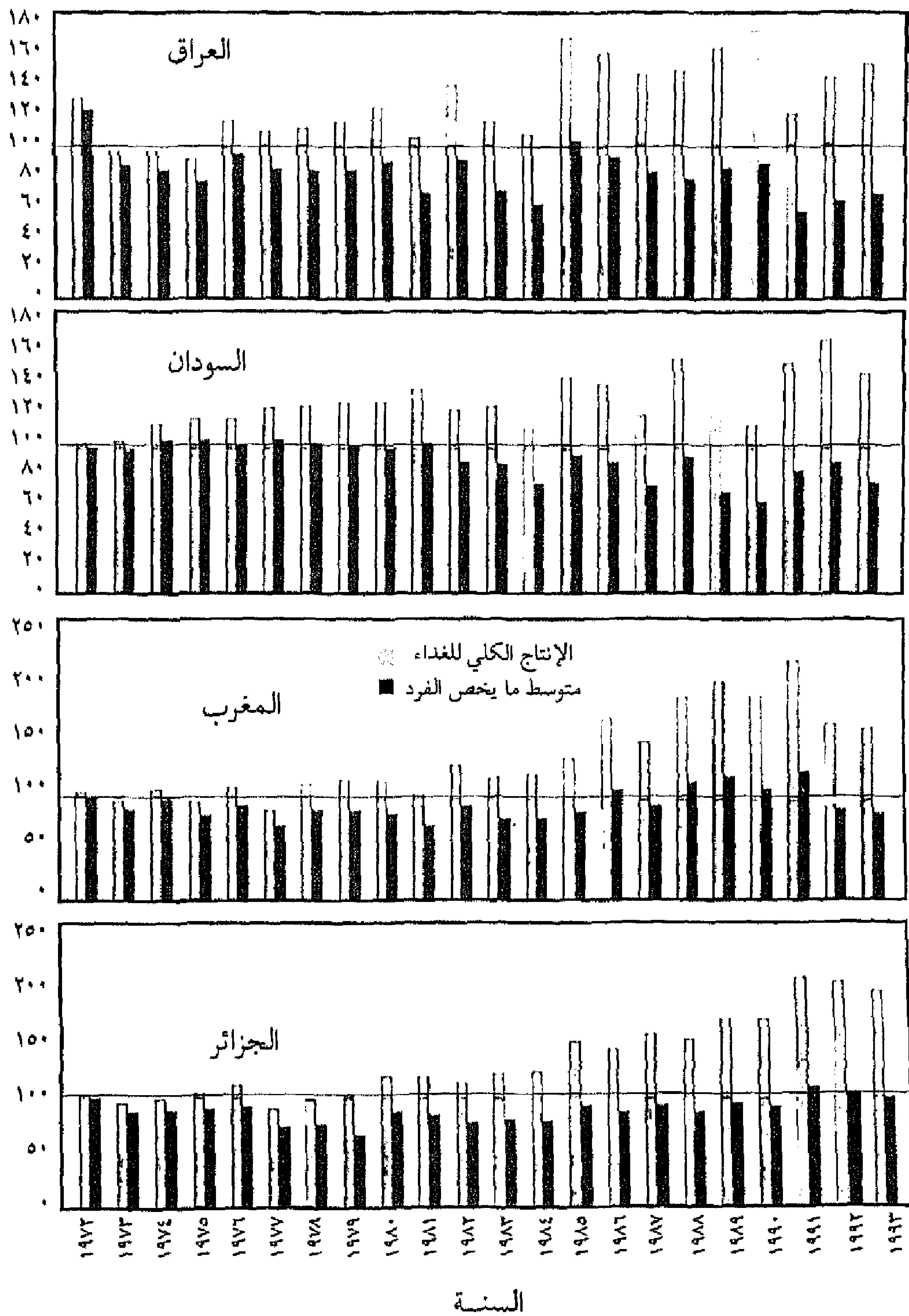
ظل النمو في الإنتاج الكلي للغذاء منخفضا بوجه عام طوال السبعينيات ، ثم بدأ في التحسن في عقد الثمانينيات ، وتحسن بصورة أفضل في السنوات الخمس الأخيرة . ففيما بين عامي ٧٠ و ١٩٧٩ ، زاد الإنتاج الكلي للغذاء بنحو ٣٪ فقط ، ومن ثم انخفض ذلك للفرد بنحو ٢٣٪ ، وفي عام ١٩٨٨ بلغ الرقم القياسي للإنتاج الكلي للغذاء ١٥٢ ، وتحسن ذلك للفرد ، وإن ظل أقل مما كان عليه في فترة الأساس إذ بلغ ٩٥ ، وفي عام ١٩٩٣ تحسن الإنتاج الكلي للغذاء كثيرا ، حيث بلغ الرقم القياسي ١٩٦ ، بينما بلغ القياس لإنتاج الغذاء بالنسبة للفرد ٩٩ - أي أنه خلال ثلاثة وعشرين عاما تضاعف إنتاج الغذاء تقريبا ، ولكن تضاعف أيضا عدد السكان ، ومن ثم ظل متوسط إنتاج الغذاء بالنسبة للفرد الواحد على حاله دون أي تحسين .

(٥) مصر :

شهدت الأرقام القياسية للإنتاج الكلي للغذاء نموا محدودا في السنوات العشر الأولى (٧٢ - ١٩٨١) ، فبلغت عام ١٩٨١ نحو ١١٦ ، ومن ثم تناقصت الأرقام القياسية بالنسبة للفرد الواحد حتى وصلت إلى أدنى مستوى عام ١٩٨١ إذ بلغت ٨٩ أي بنقص ١١٪ ، ثم أخذت أرقام الإنتاج الكلي للغذاء في التحسن السريع في السنوات التالية ، ومن ثم تحسنت أرقام إنتاج الغذاء بالنسبة للفرد فبلغت عام ١٩٩٢ نحو ١٠٨ ، ولو أنها تراجعت في العام التالي إلى ١٠٣ ويعتبر هذا التحسن محدودا خلال الثلاثة والعشرين عاما ، بينما اتسمت الثلاثة عشر عاما الأخيرة بحدوث بعض التحسن .

(٦) المملكة العربية السعودية :

شهد الإنتاج الكلي للغذاء نموا ملحوظا خلال السنوات ٧٤ - ١٩٧٨ ، ولكنه تراجع كثيرا خلال السنوات الأربع التالية إلى مستوى أقل من ذلك



الشكل رقم (١ ـ ٤) : الأرقام القياسية لإنتاج الغذاء (باعتبار متوسط الفترة ١٩٧١/٦٩ = ١٠٠) في أربعة أقطار عربية .

لفترة الأساس ، ثم أخذ في التحسن السريع في أواخر الثمانينيات ، وبلغ عام ١٩٩٣ نحو ٣٦٢ . وقد انعكس هذا التقدم على إنتاج الغذاء بالنسبة للفرد الذي حقق تقدما ملحوظا ابتداء من عام ١٩٨٨ ، وبلغ عام ١٩٩٣ نحو ١٣٣ . ومن الجدير بالذكر أن الزيادة في إنتاج الغذاء بالنسبة للفرد (٣٣٪) ، تعتبر منخفضة كثيرا بالمقارنة بالزيادة في الإنتاج الكلي للغذاء وذلك بسبب زيادة عدد الوافدين في البلاد .

(٧) سوريا :

على الرغم من التذبذب الملحوظ في الإنتاج الكلي للغذاء من عام لآخر إلا أن التقدم بوجه عام كان واضحا للغاية ، إذ زاد إلى أكثر من ثلاثة أمثال ما كان عليه خلال فترة الأساس ، وبلغ الرقم القياسي عام ١٩٩٣ نحو ٣٣٦ ، وقد انعكس هذا التقدم على إنتاج الغذاء بالنسبة للفرد ، إذ بلغ الرقم القياسي ١٤٦ أي بزيادة ٤٦٪ عما كان عليه خلال فترة الأساس ١٩٧١/٦٩ .

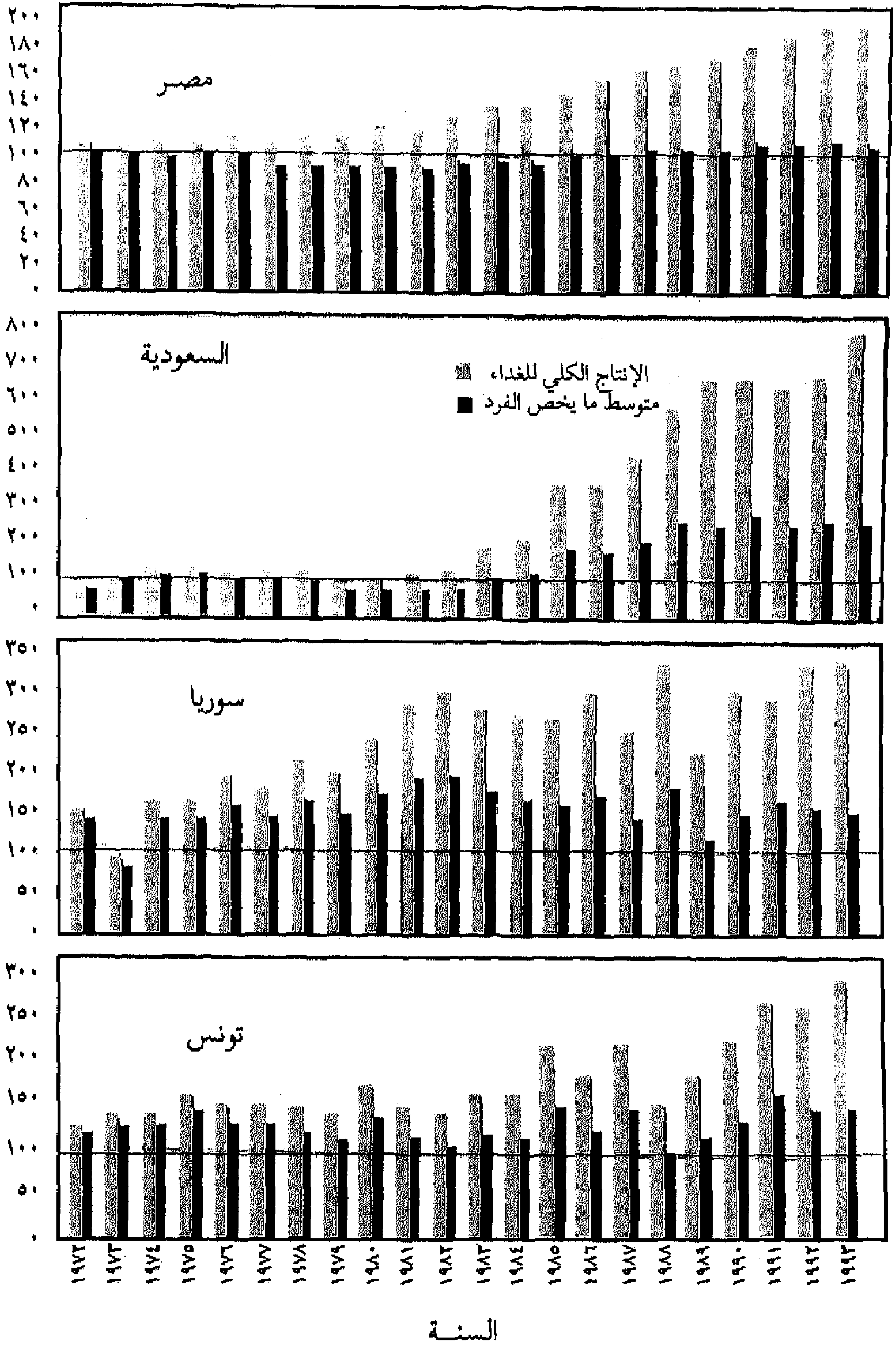
(٨) تونس :

حقق الإنتاج الكلي للغذاء معدلات نمو عالية ، وبلغ عام ١٩٩٣ نحو ٢٦١ ، أي بزيادة نحو ١٦١٪ عن فترة الأساس . وانعكس هذا التقدم الكبير على الرقم القياسي لإنتاج الغذاء بالنسبة للفرد الذي بلغ ١٥٦ ـ أي بزيادة ٥٦٪ عن فترة الأساس .

٢ ـ حالة إنتاج السلع الغذائية الرئيسية :

(أ) الحبوب والمحاصيل الدرنية :

من اللافت للنظر أن الأقطار العربية ، نظرا لاتساعها وامتدادها الجغرافي الكبير ، تنتج سبعة من محاصيل الحبوب الثمانية باستثناء الراي (الجودار) ، وكذلك جميع المحاصيل الدرنية الخمسة السابقة الإشارة



الشكل رقم (١ ـ ٥) : الأرقام القياسية لإنتاج الغذاء (باعتبار متوسط الفترة ١٩٧١/٦٩ = ١٠٠) في أربعة أقطار عربية .

إليها ، ولو بمقادير متفاوتة كثيرا . ففي عام ١٩٩٣ كان إنتاج الوطن العربي من الحبوب نحو ٣٩,٥ مليون طن ، جاء القمح في المقام الأول بإنتاج قدره ١٨,٣ مليون طن (٤٦,٤٪) ، ثم الأرز ٤,٥ مليون طن (١١,٤٪) ، والحبوب الخشنة : الشعير ٦,٧ مليون طن (١٧٪) ، والذرة الشامية ٥,٣٥ مليون طن (١٣,٥٪) ، والذرة الرفيعة ٤,٠ ملايين طن (١٠٪) ، ثم بمقادير أقل كثيرا : الدخن ٣٢٠ ألف طن والشيلم ٩٢ ألف طن . وكان إنتاج المحاصيل الدرنية نحو ٥,٥١ مليون طن ، جاء أغلبها من البطاطس (٩٣٪) ، ثم بكميات أقل كثيرا البطاطا ١١٢ ألف طن ، واليام ١٢٧ ألف طن ، والقلقاس ٨٣ ألف طن والكسافا ٥٣ ألف طن .

وتعتبر مصر أكبر الأقطار العربية إنتاجا للحبوب (٣٥,٨٪) ، تليها سوريا (١٣,٦٪) ، السعودية (١٢,٤٪) ، العراق (٨,٣٪) ، السودان (٨,٠٪) ، المغرب (٧,٤٪) ، الجزائر (٥,١٪) ، تونس (٤,٩٪) ، اليمن (٢,١٪) .

ولكن نظرا لأن هذه الأقطار تختلف كثيرا في عدد السكان ، تأتي سوريا في المقدمة في إنتاج الحبوب بالنسبة للفرد الواحد (٣٩٠ كجم) ، ثم السعودية (٢٩٧ كجم) ، مصر (٢٥٢ كجم) ، تونس (٢٢٣ كجم) ، العراق (١٦٥كجم) ، السودان (١١٥كجم) ، المغرب (١٠٩كجم) ، موريتانيا (٧٥كجم) ، الجزائر (٧٤كجم) ، اليمن (٦٤كجم) ، الصومال (٣٠كجم) ، لبنان (٢٨كجم) ، ومتوسط الأقطار العربية ١٦٤ كجم . هذا بينما كان متوسط ما يخص الفرد على مستوى العالم نحو ٣٤٠ كجم . أي أن قطرا عربيا واحدا تجاوز المتوسط العالمي هو سوريا ، واقترب منه ثلاثة أقطار فقط هي السعودية ومصر وتونس ، بينما باقي الأقطار العربية بعيدة عن المتوسط العالمي وبعيدة عن الاكتفاء الذاتي في سلعة أساسية للأمن الغذائي الوطني .

كذلك من اللافت للنظر أن الوطن العربي حقق تقدما كبيرا في إنتاج الحبوب عموما ، والقمح بصفة خاصة ، بالمقارنة بما تحقق على المستوى العالمي (جدول رقم ١ ـ ٤) . وجاء معظم هذا التحسن ـ على خلاف

الاتجاه العالمي - خلال الفترة الأخيرة (١٩٨١/٧٩ - ١٩٩٣) ، حيث تحققت فيها زيادات كبيرة في الإنتاج الكلي وفي المساحة والإنتاجية . وبينما نقصت مساحة الحبوب في العالم بنحو ٤٪ ، زادت في الوطن العربي بنحو ٢٣٪ ، وبينما زاد الإنتاج الكلي في العالم بنحو ٢٠٪ ، زاد في الوطن العربي بنحو ٦١٪ ، وبينما زادت الإنتاجية في العالم بنحو ٢٥٪ زادت في الوطن العربي بنحو ٣١٪ . كذلك فيما يتعلق بالقمح ، بينما نقصت المساحة المنزرعة قمحا في العالم بنحو ٦٪ ، زادت في الوطن العربي بنحو ٢٤٪ ، وبينما زادت الإنتاجية في العالم بنحو ٣٧٪ زادت في الوطن العربي بنحو ٦٧٪ ، ومن ثم بينما زاد الإنتاج الكلي في العالم بنحو ٢٩٪ ، زاد في الوطن العربي بنحو ١٠٧٪ . ومع ذلك ظلت إنتاجية الهكتار في الوطن العربي (عام ١٩٩٣) سواء من الحبوب ككل (١٤١٠كجم) أو من القمح (١٧٥٩ كجم) أقل من المتوسطات العالمية (٢٧٤١كجم ، ٢٥٤٦ كجم) بنحو ٤٩٪ ، ٣١٪ على التوالي . هذه المؤشرات تبرهن على أن الوطن العربي يدرك خطورة مشكلة الحبوب ويعمل على مواجهتها . ونقص الإنتاجية ، رغم سلبيته ، يعني أن أمام الأقطار العربية فرصة كبيرة لزيادة الإنتاج الكلي من خلال الارتقاء بالإنتاجية إلى المتوسطات العالمية ، ولا نقول مستوى الدول الأعلى إنتاجية ، فإذا تحقق ذلك يمكن الارتقاء بمتوسط ما يخص الفرد من الحبوب إلى المتوسط العالمي بما يمثل خطوة كبيرة نحو تحقيق الأمن الغذائي ، ولكن يبقى مطلب الوفاء باحتياجات السكان الجدد ، وبالتالي ضرورة بذل المزيد من الجهد . إن الأقطار العربية بحاجة إلى نوع من الترابط يحقق تركيز الجهود في المواقع أو الأقطار التي فيها يمكن تحقيق أفضل النتائج ، وفي نفس الوقت تأمين حصول باقي الأقطار على احتياجاتها . . . سوق عربية مشتركة؟

ونتيجة لعدم كفاية الإنتاج المحلي لاحتياجات السكان ، أساسا بسبب زيادة معدل استهلاك الفرد ، لجأت الأقطار العربية إلى سد الفجوة عن طريق الاستيراد . ففيما بين عامي ١٩٧١/٦٩ و ١٩٩٣ ، زاد متوسط

استهلاك الفرد من الحبوب من ٢٢٥كجم/ سنة إلى ٣٠٤كجم/ سنة ، وانخفض متوسط ما يخص الفرد من الإنتاج المحلي ، ومن ثم انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من ٨١٪ إلى ٥٤٪ . وبالنسبة للقمح زاد متوسط استهلاك الفرد من ١٠٥ إلى ١٦٣كجم/ سنة ، وعلى الرغم من زيادة متوسط نصيب الفرد من الإنتاج المحلي ، انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من ٥٩٪ إلى ٤٧٪ . ومن الجدير بالملاحظة أن معدل استهلاك الفرد من القمح (١٦٣ كجم) يعتبر أكبر بكثير من الاحتياجات الغذائية الحقيقية ، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار إضافة استهلاك الأرز والبطاطس . ومن ثم فهناك حاجة إلى ترشيد الاستهلاك في كثير من الأقطار العربية . إن متوسط استهلاك فردي مقداره ١٢٠ كجم يعتبر استهلاكا معقولا إلى حد كبير . وفي هذه الحالة تكون نسبة الاكتفاء الذاتي الحقيقية (عام ١٩٩٣) نظريا نحو ٧٤٪ ، والاستهلاك الزائد غير المبرر هو الذي أدى إلى انخفاضها إلى ٤٧٪ . إن ترشيد الاستهلاك في كثير من الحالات يمثل مدخلا مهما لزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي ، ولتحقيق الأمن الغذائي .

(ب) السكر

يعتمد العالم في الحصول على احتياجاته من السكر على ثلاثة مصادر رئيسية هي : قصب السكر وبنجر السكر ، وهما الأكثر أهمية ، ثم السكر المصنع من الذرة . وقصب السكر من محاصيل المناطق الحارة ، ويبقى في الأرض نحو عامين أو أكثر ، ويحتاج إلى كميات كبيرة من مياه الري ، ويقدر أنه يلزم نحو ٤٠٠٠م^{٣} ماء لإنتاج الطن الواحد من سكر القصب . أما البنجر فهو من محاصيل المناطق الباردة والمعتدلة ، وهو موسمي ، ويقدر أنه يلزم نحو ١٣٠٠م^{٣} ماء ري لإنتاج الطن الواحد من السكر . والمصدر الثالث وهو عسل الذرة عالي الفركتوز (أو أيزو جلوكوز) ، فيصنع من نشا الذرة الشامية ، استنادا إلى التقدم الذي تم إحرازه في مجال التكنولوجيا الحيوية التقليدية خاصة تكنولوجيا الإنزيمات ، ودرجة حلاوته أعلى من سكر القصب بنحو ١,٧ مرة ، كما أنه أرخص سعرا ، وقد تزايد استخدامه حديثا خاصة في

الجدول رقم (١ ـ ٤) : حالة إنتاج واستهلاك الحبوب في الوطن العربي

	١٩٧١/٦٩	١٩٨١/٧٩		١٩٩٣	
	المقدار	المقدار	الفرق	المقدار	الفرق
الحبوب :					
ـ الإنتاج الكلي (مليون طن)	٢٢,٢	٢٤,٦	+ ١١٪	٣٩,٥	+ ٦١٪
ـ المساحة (مليون هكتار)	٢٠,٦	٢٢,٨	+ ١١٪	٢٨,٠	+ ٢٣٪
ـ الإنتاجية (كجم/ هـ)	١٠٧٨	١٠٧٩	-	١٤١٠	+ ٣١٪
ـ نصيب الفرد من المساحة (م٢)	١٦٨٩	١٣٩٤	- ١٧٪	١١٦٦	- ١٦٪
ـ نصيب الفرد من الحبوب (كجم)	١٨٢	١٥٠	- ١٨٪	١٦٤	+ ٩٪
ـ الاستهلاك (كجم/ فرد)	٢٢٥	٢٨٤	+ ٢٦٪	٣٠٤	+٧٪
ـ الاكتفاء الذاتي (٪)	٨١٪	٥٣٪		٥٤٪	
القمح :					
ـ الإنتاج الكلي (مليون طن)	٧,٦	٨,٨٦	+ ١٧٪	١٨,٣	+ ١٠٧٪
ـ المساحة (مليون هكتار)	٨,٦	٨,٤	- ٢٪	١٠,٤	+ ٢٤٪
ـ الإنتاجية (كجم/ هـ)	٨٨٤	١٠٥٢	+ ١٩٪	١٧٥٩	+ ٦٧٪
ـ نصيب الفرد من المساحة (م٢)	٧٠٥	٥١٤	- ٢٧٪	٤٣٣	- ١٦٪
ـ نصيب الفرد من الحبوب (كجم)	٦٢	٥٤	- ١٣٪	٧٧	+ ٤٣٪
ـ الاستهلاك (كجم/ فرد)	١٠٥	١٥٣	+ ٤٦٪	١٦٣	+ ٧٪
ـ الاكتفاء الذاتي (٪)	٥٩٪	٣٥٪		٤٧٪	

تحلية المشروبات الغازية والصناعات الغذائية ، وتنتج الولايات المتحدة نحو ثلاثة أرباع الإنتاج العالمي الذي بلغ عام ١٩٨٥ نحو ستة ملايين طن . وهناك مصدر رابع لإنتاج السكر لا يزال في مرحلة التطوير ، ولكنه يمثل آفاقا جديدة إذ يعتمد على مركبات بروتينية (السكر مادة كربوهيدراتية) ذات درجة حلاوة عالية جدا ـ تبلغ نحو ٢٥٠٠ ـ ٣٠٠٠ مرة مثل السكر ـ وتلعب هندسة الوراثة دورا أساسيا في تطويره ، وسوف نأتي على ذكره فيما بعد .

وفي عام ١٩٩٣ بلغ الإنتاج العالمي من السكر (القصب والبنجر) نحو ١١١ مليون طن، بمتوسط إنتاج ١٩,٩ كجم للفرد في السنة، وبلغ إنتاج الوطن العربي نحو ٢,٣ مليون طن بمتوسط إنتاج للفرد الواحد نحو ٩,٧ كجم. ويتركز إنتاج السكر في الوطن العربي في أربعة أقطار رئيسية هي مصر (١,٠٩٢ مليون طن)، والمغرب (٥٢٠ ألف طن)، والسودان (٥١٢ ألف طن)، وسوريا (١٤٢ ألف طن)، ثم كميات محدودة في تونس (٢٠ ألف طن) وكل من الصومال ولبنان (١٥ ألف طن) والعراق (ألف طن). وقد حقق الوطن العربي زيادة كبيرة في إنتاج السكر خلال السنوات الأخيرة، ففيما بين عامي ٧٩/١٩٨١ و ١٩٩٣ زاد الإنتاج بنحو ٧٤٪ بالمقارنة بنحو ٢٥٪ على مستوى العالم، ومع ذلك تظل نسبة الاكتفاء الذاتي منخفضة إلى حد كبير، إذ لم تتجاوز ٣٧٪. وفي هذا الصدد، تتوزع الأقطار العربية إلى ثلاث مجموعات :

الأولى : أقطار منتجة مكتفية ذاتيا ومصدرة - وتشمل السودان فقط حيث كان متوسط الإنتاج للفرد ١٨,٧ كجم، والاستهلاك ١٦,١ كجم، ومن ثم توفر فائضا للتصدير نحو ٧٥ ألف طن.

الثانية : أقطار منتجة وغير مكتفية ذاتيا، وهي - تبعا لنسبة الاكتفاء الذاتي :

مصر (٨٢٪)، والمغرب (٥٦٪)، وسوريا (٣٢٪)، ولبنان (١٣٪)، وتونس (٨٪). أما الصومال فنسبة الاكتفاء الذاتي مرتفعة نسبيا (٣٩٪) بسبب انخفاض متوسط استهلاك الفرد (٤ كجم/ سنة).

الثالثة : باقي الأقطار العربية وتعتمد على الاستيراد بالكامل تقريبا.

ومن الجدير بالملاحظة أن متوسط استهلاك الفرد من السكر في الوطن العربي (٢٦,٤كجم) يعتبر مرتفعا بالمقارنة بالمتوسط العالمي (١٩,٩كجم)، ومن ثم فإن أي سياسة لتحقيق نسبة معينة من «الاكتفاء الذاتي» تحقق «الأمن» فيما يتعلق بالسكر، يجب أن تأخذ في الاعتبار

ترشيد الاستهلاك ليكون في الحدود المعقولة . فإذا اعتبرنا أن متوسط استهلاك فردي قدره ٢٠ كجم يعتبر استهلاكا معقولا ، آخذين في الاعتبار أن الأقطار العربية بوجه عام تقع في مناطق دافئة ، فإن الاحتياجات الفعلية للوطن العربي عام ١٩٩٣ تكون نحو ٤,٨ مليون طن ، ومن ثم تكون نسبة الاكتفاء الذاتي ٤٨٪ . وهكذا ، في حالة الرغبة في الإبقاء على هذه النسبة مستقبلا فإنه ينبغي زيادة الإنتاج بما يتناسب مع زيادة السكان ، أي مضاعفته بحلول عام ٢٠٣٠م . أما تحقيق الاكتفاء الذاتي فسوف يستلزم زيادة الإنتاج إلى أربعة أمثال مستواه الحالي . مثل هذا الهدف سوف تعترضه مشكلة عدم إمكان توفير موارد مائية للتوسع في زراعة قصب السكر ، ومن ثم فسوف تكون الزيادة ، أساسا من خلال المصادر الأخرى وفي مقدمتها التوسع في زراعة بنجر السكر والارتقاء بإنتاجيته ، ثم استخدام الإمكانيات الجديدة التي تتيحها هندسة الوراثة .

(ج) الخضر والفاكهة :

على النقيض من السلع الزراعية الأخرى ، لا يبدو أن الوطن العربي يواجه مشكلة حادة فيما يتعلق بالخضر والفاكهة ، بل إن لديه إمكانيات كبيرة لزيادة معدلات ما يخص الفرد من معظم أنواع الخضر والفاكهة ، وكذلك إمكانيات التكامل في الكثير منها ، وأيضا التصدير للخارج . وفي عام ١٩٩٣ ، وبالمقارنة بمتوسط الإنتاج العالمي من الخضر (نحو ٨٤ كجم/ فرد/ سنة) ، بلغ متوسط ما يخص الفرد في الوطن العربي نحو ١٠٨ كجم ، بزيادة نحو ٢٩٪ ، كما كان متوسط ما يخص الفرد من الفاكهة نحو ٧٣كجم ، بزيادة ٨٪ على المتوسط العالمي (٦٧كجم) . كذلك يلاحظ أن الوطن العربي حقق ، خلال الفترة ٧٩/١٩٨١ و ١٩٩٣ ، زيادة ملحوظة في الإنتاج الكلي للخضر (٣٤٪) بالمقارنة بنحو ٢٨٪ للعالم ، وزيادة في الإنتاج الكلي للفاكهة (٦٢٪) بالمقارنة بنحو ٢٣٪ للعالم .

ويتباين متوسط ما يخص الفرد من الخضر والفاكهة في الأقطار العربية تباينا كبيرا . فبالنسبة للخضر ، نجده عاليا في لبنان (٣١٤ كجم) ، والإمارات (٢٢٦) ، وليبيا (١٥٨) ، والسعودية (١٥٠) ، ومصر (١٣٣) ، وسوريا (١٢٤) ، ومنخفضا في : اليمن (٤٠) ، والجزائر (٧٤) . وبالنسبة للفاكهة نجد متوسط ما يخص الفرد من الإنتاج المحلي عاليا في : لبنان (٤٥٩ كجم) ، والإمارات (١٦٦) ، وعمان (١١٩) ، وسوريا (٩٩) ، وتونس (٩٨) ، ومصر (٨٩) ، والمغرب (٨٦) ، والعراق (٧٨) ، ومنخفضا في أقطار أخرى مثل السودان (٣١كجم) ، واليمن (٢٧كجم) .

كذلك تتباين الأقطار العربية من حيث الاكتفاء الذاتي أو التصدير أو الاستيراد ، وعلى سبيل المثال ـ فيما يتعلق بالطماطم والتي تعتبر أهم الخضر ، كانت الأقطار المصدرة (عام ١٩٩٣ بالألف طن) : المغرب (١٦٢) ، والأردن (١٢٧) ، ومصر (٢٨) ، وسوريا (١٣) ، وعمان (٩) ، والسعودية (٥) ، وغزة (١) . وفي المقابل كانت الأقطار المستوردة : السعودية (١٣٠) ، والإمارات (٦٠) ، والكويت (٤٠) ، والعراق (٣٢) ، ولبنان (٣٠) ، وعمان (١٤) ، وقطر (١٣) ، والبحرين (١٢) وغزة (٤) والأردن (٢) . أي أن الأقطار العربية صدرت تقريبا ٣٦٧ ألف طن واستوردت ٣٣٧ ألف طن ، وهذا يعني أن الوطن العربي ـ مجتمعا ـ يمكن أن يكتفي ذاتيا في هذه السلعة ، خاصة إذا كانت المبادلات التجارية فيما بين الأقطار العربية . ومثال الفاكهة هو البرتقال . وقد بلغت صادراته عام ١٩٩٣ نحو ٣٢٩ ألف طن : لبنان (٧٠) ، مصر والأردن (٥٧) ، والمغرب (٥١) ، غزة (٤٧) ، وتونس (٢٤) ، بينما بلغت الواردات نحو ٥٢٠ ألف طن : السعودية (٢٥٠) ، الإمارات (١١٠) ، الكويت (٥٠) ، الأردن (٤٥) عمان (٣٥) ، البحرين (١٢) ، والعراق (٣) . أي أن الوطن العربي مستورد أكثر منه مصدرا للبرتقال . فإذا علمنا أن الكثير من الأقطار العربية (المغرب ومصر وغيرهما) لديها إمكانيات كبيرة للتوسع في الإنتاج إذا توافرت الأسواق (الآمنة) ، يمكن القول بأن سوقا عربية مشتركة يمكن أن تحقق للوطن العربي الأمن الغذائي في الفاكهة كما هو الحال في الخضر .

(د) اللحوم

يحصل العالم على حاجته من اللحوم من أربعة مصادر رئيسية ، ثلاثة منها تعرف باللحوم الحمراء وتشمل الخنازير (٤٠٪) ، والأبقار والجاموس (٢٨٪) ، والأغنام والماعز (٥٪) والمصدر الرابع هو اللحوم البيضاء (الدواجن وغيرها) وتساهم بنحو ٢٥٪ . وعلى مستوى الوطن العربي ، تأتي اللحوم البيضاء في المقدمة (٣٩٪) ، ثم الأبقار والجاموس (٢٩٪) ، ثم الأغنام والماعز (٢٢٪) . وفيما بين عامي ٧٩/١٩٨١ و ١٩٩٣ ، حقق الوطن العربي تقدما كبيرا في إنتاج اللحوم ، إذ زاد الإنتاج الكلي بنحو ٦١٪ ، وزاد إنتاج اللحوم البيضاء بنحو ٢١٦٪ ، بالمقارنة بنحو ٣٨٪ و ٧٧٪ على مستوى العالم للحوم الحمراء والبيضاء على التوالي . ومع ذلك يظل إنتاج اللحوم في الوطن العربي متواضعا بالمقارنة بالإنتاج العالمي . فبينما بلغ الإنتاج العالمي الكلي للحوم عام ١٩٩٣ نحو ١٨٦ مليون طن بمتوسط إنتاج للفرد الواحد نحو ٣٣,٤كجم/ سنة ، نجده في الوطن العربي ٣,٩٣ مليون طن بمتوسط إنتاج للفرد الواحد ١٦,٤كجم/ سنة . لقد توجهت الأقطار العربية بدرجة أكبر نحو اللحوم البيضاء لسد العجز الذي تعانيه ، وهو الأسلوب الذي سوف يتبع في المستقبل المنظور ، ولكنه يعني اعتمادا أكثر على الحبوب (وكذلك فول الصويا) وإنتاجها في الوطن العربي يعاني عجزا كما سبق أن ذكرنا .

ويتركز إنتاج لحوم الأبقار والجاموس في الوطن العربي في أربعة أقطار رئيسية هي عام ١٩٩٣ بالألف طن : مصر (٣٥٥) ، والسودان (٣١٣) ، والمغرب (١٥١) ، والجزائر (٩٣) ، أما إنتاج لحوم الأغنام والماعز فيتركز في الجزائر (١٤٨) ، والسودان (١١٩) ، وسوريا (٩٩) ، ومصر (٩٥) ، والمغرب (٨٣) . أما بالنسبة للحوم البيضاء فتأتي السعودية في المقدمة (٣١٩) ، ثم مصر (٢٥٠) ، والجزائر (١٩٩) ، والعراق (١١٠) ، وسوريا (٩٢) ، وليبيا (٧٢) .

وتتفاوت الأقطار العربية في متوسط ما يخص الفرد من الإنتاج المحلي ، فهو ـ بالكيلو جرامات للفرد في السنة ـ مرتفع نسبيا في قطر (٣٦) ، والإمارات (٣٤) ، وموريتانيا (٣١) ، والسعودية (٢٩) ، وليبيا ولبنان (٢٨) ، والأردن (٢٥) ، ومتوسط نسبيا ويتراوح بين ١٦ و ١٨ كجم في الجزائر والمغرب والسودان وتونس وغزة والكويت وعمان وسوريا ، ومنخفض كثيرا في مصر (١٣,٧) والصومال (١٠,٣) واليمن (٩,٥) والعراق (٩) . ولا يعتبر الإنتاج المحلي كافيا لاحتياجات السكان في معظم الأقطار العربية ، ومن ثم تلجأ للاستيراد . ويقدر الاستيراد على مستوى الوطن العربي (عام ١٩٩٣) بنحو ٦,٧٦ كجم/ فرد ـ منه ٤,٣٣ كجم لحوم حمراء ٢,٤٣ كجم لحوم بيضاء . ويترتب على الاستيراد زيادة متوسط الاستهلاك الفردي إلى نحو ٢٣,١٤ كجم ، منها ١٤,٣٧ كجم لحوم حمراء و ٨,٧٨ كجم لحوم بيضاء . ومن ثم تبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي نحو ٧٢٪ من اللحوم البيضاء ، و ٧٠٪ من اللحوم الحمراء .

ومن الجدير بالملاحظة أن متوسط استهلاك الفرد من اللحوم في الوطن العربي يبلغ نحو ٤٩٪ من المتوسط العالمي في حالة الاعتماد على الإنتاج المحلي فقط ، أو ٦٩٪ من المتوسط العالمي في حالة الاعتماد على الإنتاج المحلي والاستيراد عند مستواه الحالي . ومن ثم سوف يلزم ، خلال الثلاثين أو الخمسة والثلاثين عاما القادمة ، مضاعفة الإنتاج المحلي ومضاعفة الاستيراد فقط لمواجهة احتياجات الزيادة السكانية والإبقاء على الوضع الحالي كما هو . أما إذا تحقق تحسن في مستوى المعيشة نتيجة لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك زيادة نسبة سكان الحضر ، سوف تزداد الاحتياجات من اللحوم ومن ثم فسوف تواجه الأقطار العربية إما بتحقيق زيادات أكبر في الإنتاج بمعدلات تتجاوز معدلات الزيادة السكانية ، أو اللجوء إلى مزيد من الاستيراد . وهناك مداخل عديدة لزيادة الإنتاج ، غير أنها تعتمد إلى حد كبير على إحداث تغير تكنولوجي واسع المدى ، ربما يكون لهندسة الوراثة دور كبير فيه .

(هـ) الألبان والبيض :

يحصل العالم على حاجته من الألبان أساسا من الأبقار (٨٦٪) ثم الجاموس (٩٪) والأغنام والماعز (٣٪) . أما في الوطن العربي ، فالوضع يختلف إلى حد ما ، إذ يزيد الاعتماد على الأغنام والماعز (٢٨٪) والجاموس (١٣٪) بينما تساهم الأبقار بنحو ٥٩٪ ، على أن الصورة آخذة في التغير بتزايد الاعتماد على الأبقار وتناقص الاعتماد على الأغنام والماعز . وفي خلال الثلاثة عشر عاما الأخيرة (١٩٨١/٧٩ ـ ١٩٩٣) حقق الوطن العربي تقدما ملحوظا في إنتاج الألبان ، بالمقارنة بالمتوسط العالمي ، إذ زاد بنحو ٢٧٪ بينما زاد الإنتاج العالمي بنحو ١٤٪ فقط . ومع ذلك ، ظل متوسط ما يخص الفرد العربي من الألبان (٥٣كجم/ سنة) أقل كثيرا من المتوسط العالمي (٩٥كجم) ، كذلك يلاحظ التدني الشديد في متوسط إنتاجية الأبقار ، أي ما تدره البقرة من لبن في العام ، إذ لا يتجاوز ٦٨٦ كجم بالمقارنة بنحو ٢٠٢٩ للمتوسط العالمي . إلا أنه حدث تحسن طفيف في الثلاثة عشر عاما الأخيرة ، إذ زادت الإنتاجية في الوطن العربي بنحو ١١٪ بالمقارنة بنحو ٣٪ على المستوى العالمي .

ويتفاوت الإنتاج بالكيلو جرامات بالنسبة للفرد كثيرا في الأقطار العربية ، من مرتفع نسبيا في السودان (١٣٧ كجم) ، وموريتانيا (١٠٢) ، وسوريا (١٠٠) ، إلى متوسط نسبيا في الصومال (٧٩) ، ولبنان (٦٣) ، وتونس (٥٩) ، ومنخفض في عمان (٤٩) ، ومصر (٤٥) ، وليبيا (٤٤) ، إلى منخفض جدا في الجزائر (٣٨) ، والمغرب (٣٣) ، والعراق (٢٧) والسعودية (٢٤) ، والإمارات (١٨) ، واليمن (١٤) . كذلك تتفاوت إنتاجية الأبقار كثيرا ، فهي عالية في السعودية (٦٣٧٩كجم/ رأس) وبها نحو ٤٨ ألف رأس ، والأردن (٣٠٠٠ كجم) وبه ٣٢ ألف رأس ، ولبنان (٢٧٦٦) وبه ٤٧ ألف رأس ، ومتوسطة في سوريا (٢٤٠٢كجم) وبها ٣٣٣ ألف رأس ، وتونس (١٦٩٦ كجم) وبها ٢٦٠ ألف رأس ، ومنخفضة في الجزائر (٩٧٠كجم) وبها ٦٧٠ ألف رأس ، ومصر (٦٧٤كجم) وبها ١,٣٢٠ مليون رأس ، ومنخفضة جدا في

المغرب (٥٣٨ كجم) وبه ١,٥١٢ مليون رأس ، والسودان (٤٨١كجم) وبه ٥,٢ مليون رأس . هذا التفاوت الكبير في الإنتاجية يوضح أن العبرة ليست بعدد رؤوس الماشية ولكن بالسلالة وظروف الإنتاج التي تهيىء تحقيق إنتاجية عالية ، ومن ثم فإن الارتقاء بالإنتاج الكلي يمكن تحقيقه أساسا من خلال تحسين السلالات وتوفير ظروف إنتاج مناسبة .

وخلال الثلاثين أو الخمسة والثلاثين عاما القادمة ، وعندما يتضاعف عدد سكان الوطن العربي خلالها ، سوف تكون هناك حاجة إلى زيادة الإنتاج الكلي من نحو ١٢,٧ مليون طن في الوقت الحالي إلى ٢٥,٤ مليون طن . وذلك فقط للإبقاء على متوسط ما يخص الفرد عند مستواه الحالي ، أما إذا كان الهدف الارتقاء بمتوسط ما يخص الفرد إلى المتوسط العالمي الحالي ، فسوف يكون المطلوب الارتقاء بالإنتاج الكلي إلى نحو ٤٥,٦ مليون طن ، أي أكثر من ثلاثة أمثال الإنتاج الحالي ، وبمتوسط نمو سنوي ٨ ـ ٩٪ . هذا الهدف يستلزم إحداث تغير تكنولوجي كبير في مجال الإنتاج الحيواني ، بالتحول إلى السلالات عالية الإنتاجية وتوفير ظروف الإنتاج المناسبة فضلا عن الاستثمارات ، ولكنه يظل هدفا ضروريا في ضوء النمو البطيء للإنتاج العالمي للألبان ، والذي لم يتجاوز ١٪ سنويا خلال الثلاثة عشر عاما الأخيرة ، ولا يتوقع له أن يزيد كثيرا ، الأمر الذي يجعل احتمالات الاعتمادات على الخارج في استكمال احتياجات السكان أمرا غير آمن . ومن الجدير بالذكر أن التقدم الكبير في مجال هندسة الوراثة يتيح فرصة كبيرة للارتقاء بالإنتاج الحيواني ـ كما سوف يتضح لنا في فصل لاحق .

وفيما يتعلق ببيض الدجاج ، حقق الوطن العربي تقدما كبيرا خلال الثلاثة عشر عاما الأخيرة (٧٩/٩٨١ ـ ١٩٩٣) ، حيث زاد الإنتاج الكلي بنحو ٩٩٪ ، بالمقارنة بنحو ٥٠٪ على المستوى العالمي . ومع ذلك ظل متوسط ما يخص الفرد (٤,٢كجم) أقل كثيرا عن المتوسط العالمي (٦,٨كجم) . كذلك تفاوت متوسط ما يخص الفرد تفاوتا كبيرا جدا ، فبينما كان (عام ١٩٩٣) ٢١ كجم في لبنان ، و ١٢,٤ كجم في الأردن ، وتراوح بين ٦,٢ و ٧,٧كجم في

تونس والإمارات والسعودية وقطر والمغرب وليبيا ، وكان في الجزائر ٥,٢ كجم ، وفي مصر ٢,٣ كجم ، وفي السودان ١,٢ كجم .

(و) الأسماك

الأسماك غذاء بروتيني متميز للإنسان ، وقد اتجه العالم نحو الأسماك كمصدر أساسي للبروتين الحيواني لتلافي صعوبات زيادة إنتاج اللحوم ، ففي عام ١٩٥٠ ، بلغ الصيد الكلي العالمي نحو ٢٠ مليون طن ، زاد إلى ثلاثة أمثال عام ١٩٧٠ إذ بلغ نحو ٦٠ مليون طن ، وفي عام ١٩٩٤ بلغ نحو ١١٠ مليون طن[١٨] . ويحصل العالم على الأسماك من مصدرين : الصيد البحري من البحار والمحيطات (الجرف القاري والمناطق الساحلية) ، والمصايد الداخلية في المياه العذبة للأنهار والبحيرات ومزارع الأسماك ، ويساهم المصدر الأول بنحو ٨٢,٥٪ من إجمالي الصيد العالمي .

والوطن العربي تطل سواحله على البحر الأبيض المتوسط ، وجزء كبير منها على المحيط الأطلسي غربا والمحيط الهندي وبحر العرب والخليج العربي شرقا ، ويحتوي وسطه على البحر الأحمر ، ويقدر طول السواحل البحرية العربية بنحو ٢٠ ألف كيلو متر . والجرف القاري العربي على المحيط الأطلسي ـ سواحل المغرب وموريتانيا ، وعلى المحيط الهندي وبحر العرب ـ سواحل عمان واليمن ، من أغنى الماطق بالأسماك . وفي داخل الوطن العربي الكثير من مسطحات الماء العذب من بحيرات وأنهار وأهوار ومستنقعات ، تقدر مساحتها الكلية بنحو ١٥,٤ مليون هكتار[١٩] . ومع ذلك ، فإن حصة الوطن العربي من الصيد الكلي العالمي متواضعة . ففي عام ١٩٧٤ كان إجمالي الصيد العالمي ٦٩,٤ مليون طن حصة الوطن العربي منها ١,٠٣ مليون طن ـ أي حوالي ١,٥٪ ، بينما كان سكان الوطن العربي نحو ٣,٦٪ من سكان العالم . وفي عام ١٩٩٣ ، بلغ الصيد العالمي نحو ١٠٢ مليون طن ، والصيد في الوطن العربي ١,٦٨ مليون طن ـ أي نحو ١,٦٥٪ من الصيد العالمي ، بينما سكان الوطن العربي يمثلون نحو ٤,٣٪

من سكان العالم . ومن ثم ، بينما كان متوسط ما يخص الفرد في العالم من الأسماك نحو ١٨,٣كجم ، لم يتجاوز في الوطن العربي نحو ٧ كجم .

وفيما بين الأقطار العربية ، تعتبر المغرب أكبر الأقطار العربية صيدا للأسماك ، إذ بلغت جملة الصيد عام ١٩٩٣ نحو ٦٦٢ ألف طن ـ أي حوالي ٣٧٪ من جملة الصيد العربي ، تليها مصر (١٨٪) ، ثم عمان والجزائر وموريتانيا والإمارات وتونس واليمن ، وتراوحت نسبة صيد كل منها بين ٥٪ و ٧٪ ، ومن ثم كانت جملة صيد الأقطار الثمانية نحو ٩٠٪ من جملة الصيد العربي . ويمثل الصيد البحري نحو ٨٤٪ من الصيد الكلي . أما الصيد في المياه الداخلية فيقتصر على الأقطار النهرية : مصر ٧٥٪ ، (ويمثل نحو ثلثي الصيد الكلي) ، والسودان (١٤٪) ، والعراق (٧٪) ، وسوريا (٢٪) .

ويتباين متوسط ما يخص الفرد في الأقطار العربية كثيرا ـ من متوسط مرتفع في عمان (٦٩كجم) ، والإمارات (٥٦كجم) ، وموريتانيا (٤٦كجم) ، ومنخفض جدا في مصر (٥,٤كجم) ، وشديد الانخفاض في باقي الأقطار العربية .

إن النقص الشديد في مقدار ما يتاح للمواطن العربي من مادة غذائية أساسية ، بالمقارنة بالمتوسط العالمي ، يعني ضرورة بذل جهد أكبر للارتقاء بحصيلة صيد الأسماك ، سواء من خلال استثمار أكبر للمصايد البحرية المتاحة ، أو الصيد الداخلي وخاصة مزارع الأسماك . ومن جهة أخرى ، فإن التباين الشديد بين أقطار ذات فائض وإمكانيات أكبر لزيادة حصيلة الصيد البحري (المغرب ، عمان ، اليمن) وأخرى محدودة الموارد السمكية ، يعني وجود فرص كبيرة للتكامل العربي في مجال صيد وتصنيع وتسويق الأسماك .

يلخص الجدول رقم (١ ـ ٥) حالة إنتاج السلع الغذائية الرئيسية ، بالنسبة للفرد الواحد ، في الوطن العربي مقارنة بالمتوسطات العالمية ، باعتبار أن المتوسط العالمي يمثل المستوى المعقول نسبيا الذي لا ينبغي القبول بمستويات أدنى منه للوطن العربي . ويلاحظ من الجدول أنه ـ باستثناء الخضر والفاكهة ـ متوسط ما يحصل عليه المواطن العربي من

الإنتاج المحلي أقل كثيرا عن المتوسط العالمي ، ومن ثم تلجأ الأقطار العربية إلى الاستيراد بمقادير تتفاوت تبعا للقدرة الاقتصادية . وهنا تنشأ الفجوة بين مقدار الطلب ـ تبعا للقدرة الاقتصادية وليس الاحتياجات الغذائية الفعلية ـ والمقدار الذي يوفره الإنتاج المحلي ، والتي يعبر عنها عادة بدرجة الاكتفاء الذاتي . وهكذا ، فإن الوطن العربي لكي يحقق مستوى معقولا من السلع الغذائية ، ينبغي أن يحقق زيادة كبيرة في الإنتاج ، أو يلجأ إلى الاستيراد . وبطبيعة الحال سوف يكون هناك مزيد من الطلب على الغذاء تبعا لزيادة السكان ، مضافا إليه طلب أكثر على الأغذية

الجدول رقم (١ ـ ٥) : متوسط ما يخص الفردمن إنتاج السلع الغذائية في العالم وفي الوطن العربي .

السلعة	متوسط ما يخص الفرد (كجم)		نسبة المتوسط العربي إلى المتوسط العالمي
	العالم	الوطن العربي	
الحبوب (كلي)	٣٤٠,٠	١٦٤,٠	٤٨٪
القمح	١٠١,٠	٧٧,٠	٧٦٪
السكر	١٩,٩	٩,٧	٤٩٪
الخضر	٨٤,٠	١٠٨,٠	١٢٩٪
الفاكهة	٦٧,٠	٧٣,٠	١٠٩٪
اللحوم	٣٣,٤	١٦,٤	٤٩٪
الألبان	٩٥,٠	٥٣,٠	٥٦٪
البيض	٦,٨	٤,٢	٦٢٪
الأسماك	١٨,٣	٧,٠	٣٨٪

البروتينية نتيجة لتحول السكان من الريف إلى الحضر وتغير النمط الغذائي . والخلاصة أن جهدا كبيرا ينبغي أن يبذل في السنوات القادمة للارتقاء بالزراعة العربية وقدرتها على الوفاء بالطلب المتزايد على الغذاء .

٣ ـ واردات الأقطار العربية من الغذاء :

فيما سبق ، لاحظنا فيما يتعلق بالسكان وإنتاج الغذاء ، أن الوطن العربي بجميع أقطاره شهد في الربع قرن الأخير زيادة ضخمة في عدد السكان واكبها تحول ملحوظ للسكان من الريف إلى الحضر ، وهو تطور لا بد أن ينعكس أثره على زيادة الاستهلاك للمنتجات الزراعية . وعلى الجانب الآخر ، لم يكن حجم التنمية الزراعية في الكثير من الأقطار بالقدر الكافي لمقابلة الاحتياجات ، ومن ثم كانت الزيادة في إنتاج الغذاء بالنسبة للفرد الواحد إما محدودة أو سالبة ، فإذا أضفنا إلى هذه الصورة التحسن الذي طرأ على مستويات الدخول في الأقطار العربية ، أساسا من عائدات النفط المباشرة في الأقطار النفطية وغير المباشرة في الأقطار الأخرى من خلال انتقال الأيدي العاملة ، يصبح حدوث طفرة في واردات الغذاء خاصة والمنتجات الزراعية بوجه عام أمرا مفهوما ، ولكنها ـ إذا استمرت ـ تصبح مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية .

مع أوائل السبعينيات ، أخذت واردات الأقطار العربية من المنتجات الزراعية تمثل عبئا متزايدا على الميزان التجاري لمعظم الأقطار العربية ، وأصبحت مجموعة الأقطار العربية أكبر مناطق العالم استيرادا للمنتجات الزراعية ، وأكثرها اعتمادا على الخارج في توفير احتياجات السكان من الغذاء ، وبلغت هذه الحالة أقصاها في أواسط الثمانينيات ، ثم بدأت في الاعتدال في السنوات الأخيرة . ولعل أهم ما يوضح الموقف العام للأقطار العربية المؤشرات الثلاثة التالية التي يمكن استخلاصها من البيانات المدونة في الجدول (١ ـ ٦) .

المؤشر الأول : الفجوة بين الواردات والصادرات الزراعية :

مع بداية السبعينيات ـ متوسط الفترة ٦٩ ـ ١٩٧١ ـ كان الميزان التجاري الزراعي معتدلا إلى حد كبير ، إذ كانت الصادرات الزراعية تغطي تقريبا الواردات الزراعية . وفي أواسط الثمانينيات بلغت الفجوة أقصاها . ففي عام ١٩٨٥ لم تتجاوز نسبة تغطية الصادرات للواردات نحو ١٣٪ . لقد أصبحت الأقطار العربية في تلك الفترة مستوردة للغذاء بصورة غير مسبوقة في التاريخ . ويعزى هذا ـ كما سبق أن ذكرنا ـ أساسا إلى زيادة المدخلات من النفط سواء في الدول النفطية أو دول الجوار ، التي صاحبها تصاعد الطلب مع عدم قدرة الزراعة على زيادة الإنتاج ومن ثم كان اللجوء إلى الاستيراد . وبانتهاء هذه الحقبة ، ومع بداية التسعينيات ، بدأ الطلب على المنتجات الزراعية يعتدل ، ومن ثم ظلت الواردات عند نفس المستوى (نحو عشرين مليار دولار) ، وتحسنت الصادرات (نحو أربعة مليارات) ومن ثم ضاقت الفجوة من نحو ١٨ مليار دولار عام ١٩٨٥ إلى نحو ١٦ مليار دولار عام ١٩٩٣ ، وزادت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى نحو ٢٠٪ . ومع ذلك ، تظل الفجوة كبيرة جدا . وقد شكلت الحبوب ، ولا تزال ، الجانب الرئيسي من واردات الأقطار العربية من المنتجات الزراعية ، إذ ظلت تمثل نحو ٢٨٪ من الواردات الزراعية .

المؤشر الثاني ـ نسبة الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية :

الأقطار العربية في مجملها أقطار نامية ، ومن ثم فمن البديهي أنها بحاجة أكبر إلى السلع الرأسمالية التي يمكن أن تستخدم في تنمية الزراعة والصناعة ، وأن الواردات من السلع الاستهلاكية ، وخاصة الزراعية ، يجب أن تكون عند الحد الأدنى . ومع ذلك فلا تزال واردات المنتجات الزراعية تمثل جانبا كبيرا من الواردات الكلية . ففي عام ١٩٨٥ بلغت الواردات الزراعية نحو ٢٢٪ من الواردات الكلية ، وفي عام ١٩٩٣ تراجعت إلى نحو ١٧٪ ، ولكنها تظل نسبة عالية .

الجدول رقم (١ ـ ٦) : واردات وصادرات الوطن العربي[١٧]

	١٩٨٥	١٩٩٣
الواردات الكلية (مليون دولار)	٩٦،٠٥٢	١١٩،٤٠٨
الواردات الزراعية (مليون دولار)	٢٠،٧٠٣	٢٠،٢٠٦
* الواردات الزراعية (٪)	٢١،٦٪	١٦،٩٪
* واردات الحبوب (٪ من الزراعية)	٢٨،٤٪	٢٧،٦٪
الصادرات الكلية (مليون دولار)	١٠٧٦٥٤	١٢٢٨٨٨
* الصادرات الزراعية (مليون دولار)	٢٦٥٢	٤٠٦٤
* الصادرات الزراعية (٪)	٢،٥٪	٣،٣٪
نسبة الصادرات الزراعية إلى الواردات الزراعية	١٢،٨٪	٢٠،١٪

وتتباين الأقطار العربية كثيرا في وقع مشكلة واردات المنتجات الزراعية على الميزان التجاري ، وحجم الواردات الزراعية بالنسبة للواردات الكلية[١٧] ـ ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات :

* المجموعة الأولى ـ وتشمل أقطارا تمثل فيها الواردات الزراعية جانبا كبيرا من الواردات الكلية ـ أكثر من ٢٠٪ ـ ومن ثم فهي تمثل عبئا حقيقيا على الاقتصاد ـ وتشمل الصومال (٥٣٪) ، وموريتانيا (٣٤٪) ، والجزائر (٣١٪) ، واليمن (٢٩٪) ، ومصر (٢٨٪) ، ولبنان (٢٣٪) ، والأردن (٢١٪) ، وليبيا (٢١٪) ، وإذا اعتبرنا أن الصومال تمر بظروف استثنائية ، وأن الجزائر وليبيا يمكن اعتبارهما دولتين نفطيتين ، فإن الدول الخمس الأخرى تواجه مشكلة حادة .

* المجموعة الثانية ـ وفيها تمثل الواردات الزراعية نحو ١٠ ـ ٢٠٪ من الواردات الكلية ، وتشمل السودان (١٩٪) ، والمغرب (١٩٪) ، وعمان

(١٨٪) ، وسوريا (١٦٪) ، والسعودية (١٥٪) ، وقطر (١٥٪) ، والكويت (١٤٪) . وبالمثل - إذا استبعدنا الدول النفطية (الكويت ، عمان ، قطر ، السعودية) فإن الدول الثلاث الأخرى وهي السودان والمغرب وسوريا - وهي دول زراعية في المقام الأول - يمكن اعتبارها تواجه مشكلة ولكن أقل حدة .

* المجموعة الثالثة - وفيها تمثل الواردات الزراعية أقل من ١٠٪ من الواردات الكلية وتشمل قطرا واحدا هو دولة الإمارات .

المؤشر الثالث - حجم اعتماد الأقطار العربية على الخارج :

في عام ١٩٨٥ حصلت الأقطار العربية على نحو ٤,٧٪ من إجمالي واردات التجارة الكلية للعالم ، و ٨,٩٪ من إجمالي واردات العالم الزراعية ، و ١٦,٤٪ من إجمالي واردات العالم من الحبوب ، و ١٩,٤٪ من إجمالي العالم من القمح . وفي عام ١٩٩٣ تغيرت النسب ، وإن ظل الاتجاه على حاله ، فكانت : ٣,٢٪ من إجمالي الواردات الكلية ، ٥,٨٪ من إجمالي الواردات الزراعية ، ١٤,٥٪ من إجمالي واردات الحبوب ، ١٧٪ من إجمالي واردات القمح . إن الوطن العربي هو أكبر سوق في العالم مستورد للحبوب بوجه عام والقمح بوجه خاص ، والذي يدعو لعدم الاطمئنان في هذا الصدد أن صادرات العالم من الحبوب ، ومن القمح ، يسيطر عليها عدد محدود من الدول . ففي عام ١٩٩٣ ، كان إجمالي صادرات العالم من الحبوب ٢٣٤ مليون طن ، جاء ثلاثة أرباعها من خمس دول فقط هي الولايات المتحدة (٣٧,٦٪) ، فرنسا (١٤,٦٪) ، كندا (٩,٨٪) ، استراليا (٧,٨٪) ، والأرجنتين (٥,١٪) . كذلك كان إجمالي صادرات العالم من القمح نحو ١٠٣ مليون طن ، جاء ٨٥٪ منها من نفس الدول الخمس : الولايات المتحدة (٣٤,٧٪) ، فرنسا (١٧,٨٪) ، كندا (١٧,٧٪) ، استراليا (٩,٢٪) والأرجنتين (٥,٦٪) .

منظمة التجارة العالمية تنشئ أوضاعا جديدة

منشأ وطبيعة المنظمة :

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، سارت التجارة العالمية تحت رعاية الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT ، التي وقعتها ثلاث وعشرون دولة عام ١٩٤٧ ، وبدأ سريانها أول يناير عام ١٩٤٨ ، وتضمنت أحكاما خاصة بإقامة التوازن بين حماية الإنتاج المحلي وزيادة معدلات التجارة الدولية ، وكان الهدف الأساسي منها تمكين الدولة العضو من «النفاذ إلى الأسواق» لباقي الدول الأعضاء . وقد نجحت الدول الموقعة على اتفاقية «الجات» في تخفيض التعريفة الجمركية ، بصفة عامة على المنتجات المصنعة ، من متوسط تجاوز ٤٠٪ إلى نحو ٥٪ حاليا[٢٠] . ولكن على النقيض مما تم بالنسبة للقطاع الصناعي ، جرى استثناء الزراعة بصفة عامة من أحكام تخفيض التعريفة الجمركية طوال فترة اتفاقية الجات . ويذكر أفيري في هذا الصدد : «من العسير أن يجد الإنسان مجالا من السياسات الاقتصادية يسبب مشاكل للتجارة العالمية أكثر من الزراعة . فالزراعة محورية في اهتمامات كل من الأقطار المصنعة الثرية ، التي تدعم زراعتها بقوة ، والأقطار غير المصنعة الفقيرة التي تعتمد غالبا على الزراعة كمصدر أساسي لعائد الصادرات» . غير أن تغير الظروف العالمية فرض تطوير اتفاقية الجات ، شاملة الزراعة ، إلى ما يعرف الآن بالمنظمة العالمية للتجارة WTO .

لعل أحد أهم المظاهر المميزة للزراعة العالمية الاختلاف في السياسات الزراعية بين الدول منخفضة الدخل والدول عالية الدخل . فدول المجموعة الأولى تتجه إلى «تحميل الزراعة» (أي تحميل الزراعة بأعباء ضرائب ضمنية مثل تحديد أسعار منتجاتها) ومن ثم الإبقاء على أسعار المنتجات الزراعية أقل من الأسعار العالمية ، وذلك لأسباب عديدة ، منها الحاجة إلى استخدام قدر من فوائض الزراعة في القطاعات الأخرى ، خاصة الصناعة ،

وتوفير الغذاء لمواطنيها بأسعار منخفضة ، وهو مطلب جماهيري في ضوء انخفاض مستويات الدخول وارتفاع نسبة ما ينفقه الفرد من دخله على الغذاء ، ولو أن هذا التوجه له عواقب وخيمة على اهتمامات الزراع ، إذ يحد من اهتمامهم بزيادة الإنتاجية ومن قدرتهم على استخدام منجزات التكنولوجيا كما يحد من الاستثمار في الزراعة بوجه عام . وعندما يتطور اقتصاد الدولة وتصبح أكثر ثراء ، تتحول من «تحميل الزراعة» إلى «دعم الزراعة» ، لتشجيع الزراع وتوفير مستوى معيشة لهم مماثل لأقرانهم في القطاعات الأخرى ، فضلا عما يترتب عليه من زيادة قدرة الزراع على استخدام منجزات التكنولوجيا الحديثة ، والاستثمار في الزراعة ، ومن ثم زيادة الإنتاجية والإنتاج الكلي ، وتصبح أسعار المنتجات الزراعية المتاحة للمواطنين بوجه عام أعلى من أسعار السوق العالمي ، ومع ذلك فهي لا تشكل صعوبات نظرا لارتفاع مستوى الدخل وانخفاض نسبة ما ينفقه الفرد من دخله على الغذاء . ويأخذ هذا الدعم صورا مختلفة منها التعريفة الجمركية ، والقيود الكمية على الصادرات والواردات ، ووضع شروط صحية وفنية للسلع كوسيلة لتقييد الواردات بوجه عام أو من دول معينة أو لسلع معينة ، ودعم بعض عناصر الإنتاج كالأسمدة ، بالإضافة إلى الكثير من الإعفاءات الضريبية فضلا عن دعم الصادرات . واتجاه أعداد أكبر من الدول إلى التحول من تحميل الزراعة إلى دعمها يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الزراعية في السوق العالمي ، بالنسبة لما يمكن أن تكون عليه تحت ظروف التجارة الحرة . فإذا تم تخفيض هذا الدعم ، فسوف تكون النتيجة زيادة أسعار صادرات الدول المتقدمة من السلع الزراعية . وهكذا يؤدي دعم الدول المتقدمة لزراعتها إلى آثار سلبية على الدول النامية المستوردة للمنتجات الغذائية نتيجة لتأثير هذه المنتجات الرخيصة السعر على التنمية الزراعية ، ولو أنه يوفر في قيمة فاتورة الغذاء التي تقوم بدفعها . وتخفيض هذا الدعم يؤدي إلى النقيض ـ زيادة قيمة فاتورة الغذاء التي تقوم الدول المستوردة بدفعها ، ولكن أيضا تشجيعها على بذل جهد أكبر في التنمية الزراعية .

وبعد سلسلة طويلة من المفاوضات الفنية ، استمرت عبر سبع جولات كان آخرها ما عرف بجولة أورجواي ، تم التوصل إلى اتفاقية وقعت في المغرب في فبراير ١٩٩٤ ، وأصبحت سارية المفعول ابتداء من يناير ١٩٩٥ ، أنشئت بمقتضاها «المنظمة العالمية للتجارة» لتتولى إدارة تنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها ، ومن ثم تشكل الإطار التنظيمي والمؤسسي لتطبيق الاتفاقيات التي حلت محل اتفاقية الجات . وتشمل المنظمة ثلاثة مجالس متخصصة : مجلس التجارة في السلع ، ومجلس التجارة في الخدمات ، ومجلس التجارة في حقوق الملكية الفكرية ، بالإضافة إلى الجهاز المتكامل لتسوية النزاعات في المجالات الثلاثة ، ونظام لمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء في نفس المجالات . والمنظمة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تلعب الدور الأساسي في النظام التجاري الدولي . وبإنشاء منظمة التجارة العالمية ، تكتمل مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، حلقات التجارة والتمويل والنقد لتشكل النظام الاقتصادي والتجاري والعالمي(٢١) .

ومن أهم اتفاقيات جولة أورجواي ـ فيما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق ، أي التجارة في السلع ـ اتفاق الزراعة ، الذي يعتبر الأول من نوعه في اتجاه تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية ، والذي يتضمن العديد من الأحكام يمكن إيجاز أهمها في : (١) تخفيض القيود الجمركية ، (٢) فتح الأسواق أمام الواردات ، (٣) تخفيض دعم الإنتاج والتصدير ، (٤) تنظيم حق الدول في الرقابة الصحية والبيطرية بما لا يشكل عائقا تجاريا . وفيما يتعلق بتخفيض الدعم ، تلتزم الدول المتقدمة بتخفيض قيمة الدعم الكلي بمقدار معين خلال فترة محددة ، ومع ذلك فهناك الكثير من الاستثناءات فيما يتعلق ببرنامج الخدمات الحكومية منها : الأبحاث الخاصة بإنتاج المحاصيل الزراعية ، مقاومة الآفات والرقابة على الحجر الزراعي ، والتدريب والاستثمارات في تقديم المعلومات ونتائج البحوث للمنتجين والمستهلكين ، خدمات التسويق والترويج ومعلومات السوق ، البنية

الأساسية من طرق وموانئ وسدود ومشروعات صرف . كذلك تحصل الدول النامية على نفس الاستثناءات الممنوحة للدول المتقدمة وعلى استثناءات أخرى ، منها دعم الاستثمارات في الزراعة ودعم مدخلات الإنتاج للزراع الفقراء[٢٢] . ويجري تطبيق الاتفاقيات طبقا لجدول زمني يشتمل على فترات سماح .

الآثار المتوقعة في الزراعة العربية :

ليس من جدال في أن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية يمكن أن تؤثر في الزراعة العربية في الأقطار العربية سلبا وإيجابا وبدرجات متفاوتة إلى حد ما ، من خلال ثلاثة مجالات :

المجال الأول : التجارة في السلع الزراعية ـ ومن ثم الصادرات والواردات والأسعار المحلية ، وهو المجال الذي لاقى الاهتمام الأكبر من الرأي العام . وتشير دراسة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية[٢٣] إلى أن : «تحرير التجارة العالمية في السلع الزراعية سوف يسبب ارتفاع أسعار الحبوب الغذائية ، وكذلك انخفاض الإنتاج الحيواني في دول المجموعة الأوروبية ، بسبب إنقاص أو تخفيض الدعم وبالتالي يتوقع ارتفاع الأسعار العالمية للحوم والألبان . وأغلب النماذج تتوقع ارتفاعا في أسعار معظم السلع الزراعية . وتتوقع بعض الدراسات تأثيرا إيجابيا لزيادة الأسعار في الإنتاجية الزراعية في الدول النامية . . . وتقدر خسائر الدول العربية نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء الناجم عن تحرير التجارة الزراعية العالمية بنحو ٦٦٤ مليون دولار (زيادة في قيمة الواردات للدول العربية) ، وكذلك تقدر الخسارة في صورة نقص الرفاهية الاجتماعية للدول العربية بمقدار ٨٨٧ مليون دولار . وهكذا ، سوف تدفع الدول العربية أسعارا أعلى للسلع الزراعية التي تستوردها ـ وهي أساسا الحبوب واللحوم والألبان ـ وسوف يتناسب ما تدفعه مع حجم اعتمادها على الاستيراد ، ولكن في نفس الوقت سوف يؤدي

ارتفاع الأسعار، في السوق المحلي والعالمي، إلى تشجيع الاستثمار في الزراعة، ومن ثم زيادة الإنتاجية والإنتاج الكلي، وبالتالي زيادة درجة الاكتفاء الذاتي وانخفاض الواردات. ومثالنا على ذلك زراعة القمح في مصر. ظلت مصر لفترة طويلة تعتمد على واردات قمح رخيص مدعوم من الدول المنتجة المصدرة، وأسعار قمح محلي منخفضة. وعندما تغيرت الظروف، وأصبحت أسعار القمح المستورد مرتفعة، وزيدت أسعار القمح المحلي إلى مستويات تقرب من أسعار السوق العالمي، زاد اهتمام الزراع بمحصول القمح والاستثمار فيه، فزادت الإنتاجية كما زادت المساحة المنزرعة ومن ثم زاد الإنتاج الكلي، وزادت نسبة الاكتفاء الذاتي، وفيما بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٣ - زادت الإنتاجية من ٣٧٦٠ إلى ٥٢٥٥ كجم/ هكتار، وزادت المساحة من ٤٩٨ إلى ٨٩٤ ألف هكتار، وزاد الإنتاج الكلي من ١,٨٧ إلى ٤,٧٨ مليون طن، ومن ثم انخفض الاعتماد على الاستيراد، وزادت نسبة الاكتفاء الذاتي من ٢١٪ إلى ٤٩٪.

كذلك، فإن تحرير التجارة العالمية للسلع الزراعية سوف يحتم إحداث تغيرات في الزراعة العربية لتتواءم مع الأوضاع الجديدة، ولعلنا نذكر في هذا الصدد زراعة القمح في السعودية وقصب السكر في مصر. التوسع السريع في زراعة القمح في السعودية كان تجربة رائدة لإثبات القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه السلعة الاستراتيجية، دفعا لمخاطر الاعتماد الكامل السابق على الاستيراد، ولكن، تكاليف الإنتاج عالية ونسبة الدعم عالية، وفي حالة انضمام السعودية لمنظمة التجارة العالمية سوف يخفض الدعم - على الأرجح - مما سيعرض زراعة القمح إلى ضغوط، خاصة في حالة فتح باب الاستيراد وانخفاض أسعار القمح العالمي. وفي مصر يعتبر قصب السكر المحصول الأساسي لإنتاج السكر، وهو بدوره سلعة استراتيجية، وفي حالة فتح باب الاستيراد وأسعار سكر عالمية أقل، سوف تتعرض زراعة قصب السكر لضغوط شديدة (حدث بالفعل عام ١٩٩٧/٩٦ عند استيراد كميات كبيرة من السكر

الأرخص سعرا ، مما أدى إلى تراكم السكر المحلي في المخازن وتأخر حصول الزراع على ثمن قصب السكر) . على أن زراعة قصب السكر تعاني من مشكلة أخرى وهي استهلاكه كميات كبيرة من مياه الري ، ومن ثم فإن الظروف الجديدة قد تعجل بالتحول إلى زراعة بنجر السكر بدلا من قصب السكر . ومن جهة أخرى ، ربما تكون هناك فرصة أكبر للمنتجات الزراعية العربية ـ خاصة من محاصيل الخضر والفاكهة ـ للنفاذ إلى الأسواق الخارجية ، ما لم تضع الدول الخارجية عوائق مواصفات أو شروط أمان صحي قد يصعب على الزراعة العربية الوفاء بها ، أو قد تكون تكاليفها عالية ومثبطة للتصدير .

المجال الثاني : التجارة في الخدمات ـ تعتمد الزراعة على شبكة من المؤسسات الخدمية ـ عدا البحوث والإرشاد ـ تشتمل أساسا على مؤسسات التمويل وتوفير مستلزمات الإنتاج والتسويق ، وكلها سوف تتأثر بصورة أو بأخرى بأحكام منظمة التجارة العالمية . لقد أنشأت معظم الدول العربية بنوكا للتنمية الزراعية لتقديم التمويل للزراع بشروط ميسرة من حيث الفائدة أو شروط السداد ، ولا شك في أن هذه البنوك أسهمت كثيرا في التنمية الزراعية في السنوات الماضية . وعندما تصبح شروط التمويل في الزراعة أعلى تكلفة فسوف يكون لهذا أثر سلبي بوجه عام ، ولو أن البعض يرى أنه سيكون له آثار إيجابية من خلال زيادة الكفاءة في استخدام التمويل .

المجال الثالث : حقوق الملكية الفكرية ـ وسوف يكون لها آثار بعيدة المدى ، خاصة في مجالات التكنولوجيا الحيوية الحديثة ، وعلى وجه الخصوص هندسة الوراثة والتكنولوجيات المتقدمة لزراعة الخلايا والأنسجة ، سواء بالنسبة للحاصلات النباتية أو الثروة الحيوانية . وبوجه عام سوف تزيد كثيرا أسعار وصعوبات الحصول على التكنولوجيا اللازمة للتنمية الزراعية في المجالات المختلفة ، وبصفة خاصة تربية الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية ، والتقاوي ، والصناعات الغذائية ، والأدوية البيطرية وغيرها . وعلى الرغم من أن هذا المجال لم يلق الاهتمام الذي يستحقه ، إلا أن تكلفته

بالنسبة للدول النامية عموما ومنها الأقطار العربية ، سوف تكون كبيرة ، ولا تقل عن تكلفة الزيادة في أسعار الواردات الزراعية . وسوف نناقش قضية حقوق الملكية الفكرية في فصل لاحق عند حديثنا عن هندسة الوراثة .

التكيف مع الأوضاع الجديدة

تفرض أحكام منظمة التجارة العالمية أوضاعا جديدة على الزراعة العربية ، وهي أوضاع قد تكون ضارة وقد تكون نافعة ، فهي إنما تخلق من الصعوبات بقدر ما تتيح من الفرص ، ومن ثم ، فإن تعامل الزراعة العربية ينبغي أن يكون تقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن وزيادة المكاسب إلى أقصى حد ممكن . هذا الأمر يستدعي إحداث تطوير كبير في جميع جوانب الزراعة العربية وتحديثها ، وبصفة عامة قدرتها الإنتاجية والتنافسية . وهذا التوجه لايختلف عما هو مطلوب لمواجهة متطلبات الزيادة السكانية ، وضرورة الوفاء باحتياجات السكان الجدد والارتقاء بالمستويات الغذائية للسكان بوجه عام . ولكن أحكام منظمة التجارة العالمية ربما تكون حافزا إضافيا وضاغطا يستلزم الإسراع في العمل ، إذ إن البديل هو تراكم الصعوبات والمشاكل ، ليس فقط أمام الزراعة بل الاقتصاد القومي والأمن الغذائي بكل ما يترتب عليه من مخاطر اقتصادية واجتماعية وسياسية . ويمكننا أن نجمل الخطوط العريضة للتكيف مع الظروف الجديدة في ثلاثة مداخل :

الأول : زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في الأسواق المحلية والعالمية ، وهذا يعني أن تستهدف النظم المرزعية تحقيق زيادة الكفاءة الإنتاجية ، أي الإنتاج بالنسبة للموارد المستخدمة ، بما يستلزم زيادة الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج ، والارتقاء بالجودة ، وذلك في ظل المحددات التي تفرضها متطلبات المحافظة على البيئة وتواصل أو استدامة التنمية الزراعية ، وهذا بدوره يستلزم بالضرورة جهدا مكثفا لتنمية قدرات

الاستحواذ على التكنولوجيا (البحوث والتطوير) اللازمة لتوليد التكنولوجيات المطلوبة للارتقاء بالإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج ، وفتح آفاق جديدة في الأنشطة الزراعية ، وقدرات وكفاءة نقل التكنولوجيا إلى مواقع التطبيق (الإرشاد الزراعي) ، وتحديث وتطوير المؤسسات الخدمية ذات الصلة بالنشاط الزراعي ، وتبني سياسات مشجعة للتنمية الزراعية - أو ما يمكن أن نطلق عليه بوجه عام تهيئة بنية أساسية محفزة للتنمية الزراعية ، ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي والقدرات التنافسية للمنتجات الزراعية .

الثاني : السوق العربية المشتركة ، وهذا مدخل أساسي ، ليس فقط للمواءمة مع الظروف الجديدة التي تنشئها منظمة التجارة العالمية ، ولكن أيضا ، وربما الأهم ، الارتقاء بالاقتصاد القومي العربي والمحافظة على مصالح الأقطار العربية في ضوء التكتلات العالمية . وتشير دراسة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية[٢٤] ، في إطار السياسات الوقائية المطلوبة لتلافي سلبيات تحرير التجارة العالمية ، إلى أنه : «من الواضح أن أفضل البدائل المتاحة هو العمل على إقامة جماعة اقتصادية عربية وإرساء خطوات التكامل المرحلي وأدواته المناسبة . وفي ظل هذه الجماعة يمكن للدول العربية أن تتعامل مع الكتل الاقتصادية الأخرى في العالم وتوفر لنفسها درجة أعلى من الأمان في وجه المخاطر الناجمة عن تحرير التجارة العالمية . . . إن هناك اتجاها من دول العالم نحو تكوين تكتلات اقتصادية جديدة ، وذلك إحساسا منها بأهمية التعاون ، لمواجهة التحديات والمشاكل الاقتصادية والسياسية والبيئية التي أصبحت أكثر خطورة وتعقيدا في العصر الراهن» .

الثالث : إجراءات وقائية متنوعة : تشمل تحرير التجارة البينية العربية في مجال السلع الزراعية ، وزيادة فاعلية مؤسسات العمل العربي المشترك ذات العلاقة بهذا المجال مثل صندوق النقد العربي ، وكذلك البنك الإسلامي للتنمية في تمويلها ، وتشجيع الاتفاقيات القطاعية مثل الهيئة العربية للحبوب ، وزيادة فاعلية الاتحادات النوعية مثل اتحاد منتجي

الأسماك واتحاد منتجي الأسمدة الكيماوية ، وزيادة فاعلية المؤسسات القطرية المعنية بالاستثمار الزراعي ، بما يمكن من جذب الفوائض المالية العربية لاستثمارها داخل المنطقة العربية وبناء نظام جماعي لمخزون طوارئ من الحبوب الغذائية[٢٥] .

العون الأجنبي . . هل يستمر؟

ترجع البدايات الفعلية لاهتمام الدول المتقدمة بتقديم العون للدول النامية وحديثة الاستقلال في مجال التنمية الزراعية ، إلى عام ١٩٤٣ عندما بدئ في إنشاء منظمة الأغذية والزراعة (فاو) ، التابعة لهيئة الأمم المتحدة ، والتي عقدت أول مؤتمر لها عام ١٩٤٥ ، واستقرت في مقرها الدائم في روما عام ١٩٥١ . وخلال العقود الخمسة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية ظهر العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية واتفاقيات التعاون الثنائية بين الدول التي استهدفت مساعدة الدول النامية على حل مشاكلها الزراعية والارتقاء بالإنتاج بوجه عام . ولا شك أن هذه الجهود كان لها أثر ملحوظ في كثير من الأقطار ، كما أن الكثير من الأقطار العربية اعتمد عليها ، ولو بدرجات متفاوتة ، ولا يزال ، بل ويأمل في المزيد من العون الأجنبي .

تركز التعاون الدولي ، والإقليمي والثنائي في أربعة مجالات رئيسية : التمويل ، التعاون الفني ، التعاون في البحوث وتوليد ونقل التكنولوجيا ، والتدريب .

وعلى الصعيد العربي ، أنشئ في إطار جامعة الدول العربية العديد من المنظمات الفنية المتخصصة ، لعل أهمها «المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة» الذي أنشئ عام ١٩٧١ ، بهدف إجراء الدراسات الإقليمية التي تساعد على تحديد أفضل الوسائل لاستثمار المناطق الجافة في الأقطار العربية ، وفي مقدمتها استثمار الموارد

المائية ، و «المنظمة العربية للتنمية الزراعية» التي باشرت أعمالها عام ١٩٧٢ ، وأولت اهتماما كبيرا للدراسات المتخصصة ، والتدريب ، وتنفيذ المشروعات الرائدة ، وتقديم الاستشارات الفنية ، ونشر المعلومات والإحصاءات الزراعية ، وغيرها .

التمويل :

ساهمت ، وتساهم ، العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية والاتفاقيات الثنائية في تقديم التمويل اللازم للعديد من المشروعات في الدول النامية ، خاصة مشروعات البنية الأساسية ، وتجيء المعونة في صور متعددة ، بعضها منح لا ترد ، والبعض الآخر قروض ميسرة سواء من حيث قيمة الفائدة أو مدة السداد . ويعتبر البنك الدولي من أكبر مصادر التمويل للمشروعات الزراعية في الدول النامية ، فضلا عن العديد من البنوك الأخرى وصناديق التنمية مثل بنك التنمية الآسيوي وبنك التنمية الأفريقي وصندوق التنمية الأوروبي والبرنامج الدولي للغذاء ، وصندوق منظمة الدول المصدرة للبترول والبنك الإسلامي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، وغيرها . وعلى الصعيد الإقليمي تقوم الصناديق التي أنشأتها بعض الأقطار العربية المصدرة للبترول بدور مهم . كذلك ساهمت ، وتساهم ، الاتفاقيات الثنائية بجانب كبير من معونات التمويل ، ولا شك أن أوضحها في الوطن العربي كان تنفيذ مشروع السد العالي في مصر وسد الفرات في سوريا ، من خلال التعاون الثنائي مع الاتحاد السوفييتي السابق . وما زالت العديد من الدول المتقدمة تفضل أن تقدم معوناتها الحالية في إطار الاتفاقيات الثنائية ، إذ يحقق لها هذا الأسلوب مصالحها الاقتصادية والسياسية وفي نفس الوقت يفيد الدول النامية .

العون الفني :

تحتاج الدول النامية إلى العون الفني في تنفيذ العديد من مشروعاتها الزراعية ، وفي بعض الحالات تسبق الحاجة إلى العون الفني الحاجة إلى

التمويل . وتعتبر منظمة الأغذية والزراعة (فاو) أهم المنظمات الدولية التي توفر هذا العون للدول النامية ، وكذلك برنامج الأمم المتحدة للتنمية . كذلك لدى العديد من الدول المتقدمة منظمات وطنية لتقديم العون الفني للدول النامية ، من خلال الاتفاقيات الثنائية وأهمها الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وكذلك كندا ، وعلى مستوى أقل العديد من الدول الأوروبية واليابان . وكما هو الحال بالنسبة للتعاون الفني في مجال التمويل توجه هذه المعونة إلى الدول المرتبطة بالدولة المانحة ، سواء نتيجة لظروف تاريخية أو مصالح سياسية أو اقتصادية . كذلك تقوم بعض المنظمات التي لا تستهدف الربح بجهد في هذا المجال ، ولو أنه محدود مثل مؤسسة روكفلر وأوكسفام وغيرها .

البحــوث الزراعــية :

تعاني أنشطة البحوث الزراعية ـ والمنوط بها توليد التكنولوجيا اللازمة لحل المشاكل القائمة وصيانة الموارد الطبيعية ، والارتقاء بالإنتاج الزراعي من قاعدة الموارد الطبيعية الزراعية المحدودة في كثير من الأقطار النامية ، إن لم يكن في معظمها ـ من العديد من المحددات والنواقص التي تحد من قدراتها على تحقيق الآمال المعلقة عليها . ولعل من أهم هذه المحددات عدم كفاية التمويل ، وعجز العديد منها على مواجهة مشاكل التنمية دون عون خارجي ونقص الكوادر البشرية المدربة ، والافتقار إلى أسلوب سليم لإدارة الموارد البشرية والمادية المتاحة ، في إطار برامج بحثية مرتبطة بحل المشاكل وموجهة للتنمية ، فضلا عن سياسات سليمة لدفع عمليات التنمية التكنولوجية الزراعية ذاتها لتتصاعد قدراتها مع تصاعد مسؤولياتها . ومن ثم ظهرت الحاجة إلى إيجاد نظام للتعاون الدولي يكفل مساعدة المؤسسات البحثية الزراعية الوطنية ، وتنمية قدراتها البحثية في إطار التعاون المشترك لفائدة الجميع . وقد تبلورت الفكرة إلى إنشاء المعاهد البحثية الدولية ،

وتبلورت الغاية الأساسية من إنشاء المعهد الفني الزراعي الدولي في مساعدة الدول على تنمية قدراتها لزيادة الإنتاج الزراعي . وتحقيقا لهذا الهدف ، يعمل أعضاء الكادر البحثي بالمعهد الدولي ، بالتعاون مع أقرانهم في المؤسسات البحثية الوطنية على المشاكل الأكثر صعوبة ذات الأهمية الإقليمية أو الدولية ، وتدريب الكوادر بالمؤسسات البحثية الوطنية ، وتسهيل التعاون الدولي في الموضوعات ذات الأهمية . والسلالات والأصناف التي يتم تربيتها في المعهد ، وكذلك في المعاهد الوطنية ، تجري تجربتها واختبارها في مناطق مختلفة من العالم مما يسهل اختيار أفضل الأصناف لكل منطقة بيئية من بين قاعدة عريضة من الأصناف . ومثال ذلك ما تم بالنسبة لأصناف الأرز قصيرة الساق التي تمت تربيتها في المعهد الدولي للأرز بالفلبين ، واختبرت في مواقع شتى من الدول المنتجة للأرز وتبنتها الكثير منها . وهكذا تتيح المعاهد الدولية الأصول الوراثية مجانا للأقطار المشاركة مما يوسع فرصة الاختيار أمامها ، ولعل هذا من أهم إنجازات المعاهد ، فضلا عن أنها توفر الفرصة للباحثين للعمل تعاونيا في هذه البرامج البحثية الوطنية ، وعقد اجتماعات مشتركة لاستعراض البرامج وتبادل الخبرات والمعلومات ، وتدريب الباحثين الوطنيين .

وقد بدأت هذه المعاهد بالمعهد الدولي لبحوث الأرز (IRRI) الذي أنشئ في الفلبين عام ١٩٦٠ ، ثم المركز الدولي لتحسين الذرة والقمح (CYMMIT) الذي أنشئ في المكسيك عام ١٩٦٦ ، وقد كان لهذين المعهدين دور كبير في إنجاز ما عرف بالثورة الخضراء التي اعتمدت على تربية أصناف عالية الإنتاجية . ثم أنشئ المعهد الدولي للزراعة الاستوائية (CIAT) عام ١٩٦٦ في كولومبيا ، والمعهد الدولي للزراعة الاستوائية (IITA) في نيجيريا عام ١٩٦٧ ، والمركز الدولي للبطاطا (CIP) في بيرو عام ١٩٧٠ . وفي عام ١٩٧١ أنشئت «المجموعة الاستشارية الدولية للبحوث الزراعية ـ CGIAR» ، وهي هيئة دولية يشارك فيها نحو أربعين دولة متقدمة ونامية ، ويشارك في رعايتها البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة

وبرنامج الأمم المتحدة للإنماء وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة . وتستهدف المجموعة من خلال تدعيم وتطوير البرامج البحثية الاستراتيجية والتطبيقية الوطنية والإقليمية (في مجالات المحاصيل النباتية والإنتاج الحيواني والثروة السمكية والنظم المزرعية) زيادة الإنتاج الزراعي واستدامته وإنقاذ وحماية التنوع الوراثي . وفي الوقت نفسه ، ومن خلال الارتقاء بالإنتاج الكلي وتطوير النظم المزرعية ، العمل على التخفيف من وطأة الفقر والجوع وتحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية لسكان الدول النامية . وتقود المجموعة الاستشارية وتدعم شبكة مؤلفة من ستة عشر مركزا للبحوث الزراعية ـ منها المراكز الخمسة السابق ذكرها ـ منتشرة في مناطق شتى من العالم ـ وهي : المركز الدولي لبحوث محاصيل المناطق الاستوائية شبه القاحلة ICRISAT (الهند ـ ١٩٧٢) ، هيئة تطوير الأرز في غربي أفريقيا WARDA (ساحل العاج ـ ١٩٧٠) ، المعهد الدولي للمصادر الوراثية النباتية IPGRI (إيطاليا ـ ١٩٧٤) ، المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء IFPRI (الولايات المتحدة ـ ١٩٧٥) ، المركز الدولي لإدارة الموارد المائية الحية ICLARM (الفلبين ـ ١٩٧٧) ، المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة ICARDA (سوريا ـ ١٩٧٥) ، المركز الدولي للبحوث الزراعية الحراجية ICRAF (كينيا ـ ١٩٧٧) ، المركز الدولي لخدمات البحوث الزراعية الوطنية ISNAR (هولندا ـ ١٩٧٩) ، المعهد الدولي لإدارة الري IIMI (سري لانكا ـ ١٩٨٤) ، المركز الدولي لبحوث الغابات CIFOR (إندونيسيا ـ ١٩٩٣) ، والمعهد الدولي لبحوث الثروة الحيوانية ILRI (كينيا ـ ١٩٩٤) .

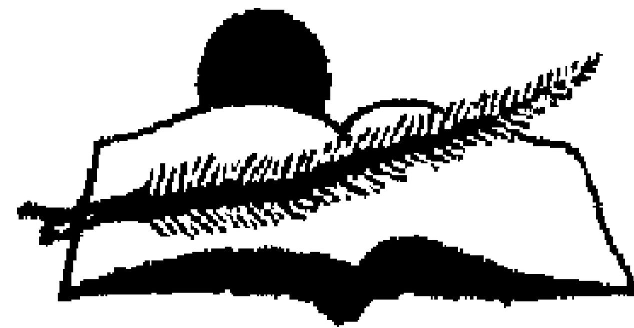
التدريب :

إعداد وتدريب الكوادر البشرية مطلب أساسي لتحقيق القدرة على الاستحواذ على التكنولوجيا وإنجاز التنمية الزراعية . وقد تلقت الدول النامية بوجه عام قدرا كبيرا من العون في هذا المجال ، بدءا من إتاحة

الفرص لمواطني هذه الدول النامية للدراسة في جامعات الدول المتقدمة في مجالات الزراعة والغذاء المختلفة للحصول على الدرجات العلمية (ماجستير ودكتوراه) ، التي تؤهلهم للمشاركة في تطوير القدرات البحثية في بلادهم ، وانتهاء بتدريب الفنيين في المؤسسات التدريبية المتخصصة . وقد ساهمت المؤسسات الدولية في هذا الصدد ، ولكن ربما كانت المساهمة الأكبر من خلال اتفاقيات التعاون الثنائي بين الدول المتقدمة والدول النامية .

لقد لعب العون الفني دورا ملحوظا في إنجازات التنمية التي تحققت في الدول النامية ، ومنها بطبيعة الحال معظم الأقطار العربية ، خلال الأربعين عاما الماضية . وما زالت الدول النامية في حاجة إلى استمرار هذا العون ، بل وبمستويات أعلى ، لعقدين أو ثلاثة عقود ، حتى تستطيع تأسيس قدراتها الوطنية واكتساب قوة الدفع اللازمة لتواصل التنمية الزراعية ، فهل سيتحقق هذا الأمل؟ هناك تخوفات كثيرة . ومن الأرجح أن يستمر هذا العون ، ولكن بشروط ومستويات مختلفة عما سبق . سوف تكون هناك صعوبات أكبر في الحصول على التمويل ، سواء للمشروعات الوطنية أو للمؤسسات البحثية ومؤسسات العون الفني الدولية . لقد انسحبت الولايات المتحدة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، ومن قبل انسحبت من منظمة اليونسكو . وفي المقابل ربما تزيد فرص الاستثمار المشترك في المشروعات الزراعية في الدول النامية . وكذلك سوف يكون هناك اتجاه أكبر للاعتماد على الاتفاقيات الثنائية من منطلق أنها تخدم بصورة أفضل ومباشرة ، مصالح مانح المعونة في الوقت الذي تفيد فيه متلقيها ، وهنا سوف تكون الشروط مختلفة . وكذلك العون الفني الفعال الذي تقدمه المؤسسات البحثية الدولية ـ خاصة ما يتعلق بالأصناف النباتية ـ قد لايكون متاحا في المستقبل مجانا وبنفس السهولة الحالية ، ربما أساسا بسبب القيود التي سوف تفرضها قوانين حقوق الملكية الفكرية ، خاصة في مجال التكنولوجيا الحيوية وفي مقدمتها هندسة الوراثة

والطرق المبتكرة لزراعة الخلايا والأنسجة ، والتقاوي ومواد تشخيص الأمراض الحيوانية . وهذه الظروف الجديدة ينبغي أن تدفع الدول النامية ، وفي مقدمتها الأقطار العربية ، إلى إعادة تقويم موقفها . والأقطار العربية ربما تكون الآن ، وأكثر من أي وقت مضى ، في حاجة إلى ترتيب أمورها استنادا إلى تعزيز قدرتها في الاعتماد على الذات في توليد التكنولوجيات التي تحتاج إليها ، من خلال تحديث ودعم المؤسسات البحثية الوطنية ومؤسسات التدريب على المستويين القطري والقومي ، وأن تتوصل إلى أسلوب يكفل فتح المجال للاستثمار المشترك في مشروعات التنمية الزراعية لمصلحة جميع الأطراف المشاركة ، بدلا من أسلوب العون في اتجاه واحد ، وهنا ربما يكون إحياء السوق العربية المشتركة مدخلا مناسبا لتحقيق هذا التعاون المشترك .



الفصل الثاني

مفاهيم جوهرية حول قضية الزراعة والغذاء

استحوذت قضية الغذاء ، والتنمية الزراعية بوجه عام ، على اهتمام الكثير من المفكرين على الصعيدين العالمي والعربي . فعلى الصعيد العالمي كان الاهتمام بتأمين الغذاء من منظور عام ، وعلى الصعيد العربي كان الاهتمام بتحقيق الأمن الغذائي في الإطار الموضوعي للظروف المحيطة بكل قطر وإمكانات التكامل العربي . وفي خضم هذا الاهتمام ظهرت مفاهيم عديدة لقضايا جوهرية مرتبطة بقضية الأمن الغذائي نجد أنه من الضروري أن نتعرف عليها ونحاول تحديدها . ولعل أول هذه المفاهيم مفهوم «الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي» الذي ثار حوله قدر غير قليل من الجدل . ومع التقدم الذي تحقق في ظروف المعيشة في السنوات الأخيرة ظهرت على الساحة الزراعية قضية أخرى وهي «أمان الغذاء» وارتباطه بالصحة العامة للإنسان ، و «الزراعة العضوية أو البديلة» كأسلوب جديد يحقق الغذاء الآمن صحيا . وفي نفس السياق ، وفي إطار القلق على مستقبل الموارد الطبيعية الزراعية وقدرتها على الوفاء باحتياجات السكان ظهرت قضية «استدامة أو تواصل التنمية الزراعية» .

وفي إطار السعي نحو تحقيق الأمن الغذائي لابد من توضيح موضوعات حيوية في مقدمتها التكنولوجيا وبوجه خاص التكنولوجيا الحيوية ،

والتكثيف الزراعي لتحقيق أقصى إنتاجية من الموارد الطبيعية الزراعية المتاحة ، وتحديث نمط الزراعة للارتقاء بقدرتها على الوفاء باحتياجات المجتمع والارتقاء بمستوى معيشة الزراع ، ونظم حيازة الأرض الزراعية القاعدة الأساسية لإنتاج الغذاء ، وغيرها . وفي الصفحات التالية سوف نحاول توضيح بعض هذه المفاهيم في إطار الهدف العام ، وهو التوصل إلى تصور متكامل لأسلوب العمل لتحقيق الأمن الغذائي للوطن العربي ، وسوف نترك البعض الآخر لفصول لاحقة .

الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي

شهدت العقود القليلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية اهتماما كبيرا لدى الكثير من الدول ، خاصة الدول حديثة الاستقلال والنامية ، بقضية الزراعة والغذاء بوجه عام و «الاكتفاء الذاتي» فيما يتعلق بالغذاء بوجه خاص . كانت الظروف السياسية والاقتصادية ـ فضلا عن الطموحات الوطنية ـ تبرر هذا التوجه وتحض عليه . وبتغير الظروف العالمية والإقليمية والقطرية بدأ مفهوم آخر يجذب اهتماما أكبر وهو «الأمن الغذائي» ، وكثيرا ما يتداخل المفهومان ويلتبس الأمر ، ومن ثم فمن الأفضل محاولة توضيحهما .

مفهوم «الاكتفاء الذاتي الكامل» هو : «قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس والموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا» ، ومن ثم فهو يعني «الأمن الغذائي» الذاتي دون ما حاجة إلى الآخرين . أي أن القطر أو الدولة أو مجموعة الدول المرتبطة في إطار معين (سوق مشتركة مثلا) تريد أن تكتفي ذاتيا ، في تأمين الاحتياجات الغذائية لسكانها بصورة كاملة فلا تكون عرضة لأي قدر من المخاطر التي قد تفرضها ظروف خارجية ، وكذلك باعتباره الركيزة

الأساسية للتنمية الاقتصادية فلا تحتاج إلى إنفاق أموال في الخارج هي بحاجة إليها في الداخل . ومن الجدير بالذكر أن هذا التوجه شمل أيضا في حالات كثيرة «الصناعة» ، فكثير من الدول النامية كان لديها التطلع نحو تنمية صناعية تحقق لها الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع .

«الاكتفاء الذاتي الكامل» فيما يتعلق بالغذاء بالنسبة للمجتمعات البشرية كان ضرورة لكل مجتمع ، ولم يبدأ في الاختلال إلا في العصر الحديث ، وعندما زاد الخوف من حدوث مزيد من الاختلال بتنامي الاحتياجات الغذائية للمجتمعات ، خاصة النامية ، تزايد الاهتمام ، بل والتمسك بشدة ، بمطلب الاكتفاء الذاتي أو في الواقع الإبقاء على حالة الاكتفاء الذاتي مستقرة ، فهو ـ في الحقيقة ـ الحالة المثالية لتأمين احتياجات المجتمع من الغذاء التي تتطلع إليها وتتمناها كل دول العالم . ولكن سرعان ما أثير العديد من التساؤلات حول إمكانية وجدوى تبني أي قطر أو مجموعة أقطار لسياسات تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل في ضوء المتغيرات الجارية في العالم ، لعل أهمها ثلاثة : الأول : ما هي طبيعة الاكتفاء الذاتي المستهدف؟ والثاني : هل تحقيقه ممكن عمليا؟ ، والثالث : هل هو عقلاني من حيث الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة؟

فإذا نظرنا في التساؤل الأول ، فسوف نجد أن الاكتفاء الذاتي لابد أن يرتبط بالمستوى الاقتصادي والمعيشي للسكان ، فلا يكفي أن نقول إن بلدا ما حقق اكتفاء ذاتيا ، بل ينبغي أن يقرن هذا الاكتفاء الذاتي بالمستوى الغذائي الذي يتحقق للمجتمع : هل هو عند تحقيق الحد الأدنى للاحتياجات الغذائية؟ أو عند حدود مستويات غذائية أفضل؟ أو مستويات عالية؟ . فقد يكون بلد نام مكتفيا ذاتيا في وقت لايوفر فيه إنتاجه المحلي سوى الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية التي تسمح بها قدراته

الاقتصادية ، فالهند مثلا تعتبر بلدا مكتفيا ذاتيا ، ولكن مستويات الغذاء بها متدنية جدا ، إذ لا يتجاوز متوسط ما يحصل عليه الفرد من أغذية الطاقة نحو ألفي سعر حراري ، بينما الحد الأدنى من الوجهة الصحية ٢٣٥٤[١] ، ومن البروتين المقارن نحو تسعة وعشرين جراما في اليوم بينما الحد الأدنى ٣٥ جم ، ومن ثم يرجع هذا الاكتفاء الذاتي إلى التوازن بين القدرة الاقتصادية للسكان وإمكانياتهم الشرائية وبين الإنتاج السلعي الغذائي الذي توفره لهم الزراعة المحلية . ومصر بالمثل كانت مكتفية ذاتيا قبل الحرب العالمية الثانية عندما كانت مستويات الطلب على الغذاء متوازنة مع القدرة الشرائية للسكان ، برغم أن حجم ما كان متاحا للسكان من الغذاء كان منخفضا ، إذ في خلال الفترة ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩ كان متوسط ما يحصل عليه الفرد من السعرات الحرارية ٢٣٦٦ ، ومن البروتين الكلي ٧٣,٥جم/ يوم[٢] ، بالمقارنة بنحو ٢٩٥٠ سعرا و ٧٦,٧ جم بروتين كلي خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠[٣] التي أصبحت فيها بعيدة عن الاكتفاء الذاتي . والبلاد المتقدمة مرتفعة الدخل ، الكثير منها غير مكتف ذاتيا برغم تمتع سكانها بمستويات غذاء مرتفعة متناسبة مع القدرة الشرائية العالية التي يتيحها الدخل العالي . وهكذا ، فالاكتفاء الذاتي يرتكز إلى حد كبير على التوازن بين الاحتياجات معبرا عنها بالقدرة الشرائية للمجتمع وليس بالاحتياجات الصحية ، وبين الإنتاج المحلي المتاح . وكلما ارتفع الدخل القومي عن مستوياته الدنيا أو زادت القدرة الشرائية للمجتمع زاد الطلب على الغذاء ، فإذا لم تواكب الزراعة هذا الطلب اختل التوازن واحتاج تصحيحه إلى الاستيراد ومن ثم الابتعاد عن الاكتفاء الذاتي .

وإذا نظرنا في التساؤل الثاني ، فسوف نجد أن إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل ترتبط ـ في حالة أن يتقرر كهدف قومي واجب التنفيذ ـ بالموارد المتاحة وقدرتها على الوفاء باحتياجات كم الإنتاج المطلوب

وباحتياجات الاستهلاك وإمكانية السيطرة عليها . وقد يستطيع قطر معين تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل ، ولكن غالبا بثمن اقتصادي واجتماعي كبير يختلف تبعا لظروفه وظروف العالم المحيط به .

وفيما يتعلق بعقلانية أو جدوى تبني سياسة للاكتفاء الذاتي الكامل ، هناك العديد من العوامل التي تثير الشكوك لعل أهمها أربعة :

الأول : محدودية الموارد الطبيعية الزراعية - والموارد مهما كانت كبيرة في أي قطر أو مجموعة من الأقطار فهي محدودة نسبيا ، بما يحتم حسن استثمارها في الحاضر والتحسب لاحتياجات الأجيال القادمة ، فضلا عن المحددات الأخرى مثل الظروف المناخية التي قد لا تلائم إنتاج محاصيل معينة مطلوبة .

الثاني : الانفتاح التجاري العالمي - خاصة في إطار منظمة التجارة العالمية - الذي يوفر مناخا أفضل للمنافسة والاعتماد المتبادل بين الدول في الحصول على السلع الغذائية ، ومن ثم إمكانية حسن استثمار الموارد الطبيعية في كل منها - ولو إلى حد معين - وفي أن تتجه كل دولة إلى إنتاج السلعة أو السلع التي لديها ميزة نسبية في إنتاجها وتصديرها محققة عائدا اقتصاديا كبيرا ، وأن تحصل على حاجتها من السلع الأخرى من الخارج بأسعار أقل من تكلفة إنتاجها محليا ، ومن ثم فالأولوية هي للتكلفة الأقل دون تمييز يذكر للإنتاج المحلي .

الثالث : التقدم التكنولوجي في وسائل حفظ وتصنيع ونقل المنتجات الغذائية ، ومن ثم إمكانية تبادلها على نطاق واسع وعبر مسافات كبيرة .

الرابع : ارتفاع مستويات المعيشة واتساع مدى متطلبات السكان من أنواع الغذاء والتي لا يمكن لبلد ما إنتاجها .

وهكذا فإن «الاكتفاء الذاتي الكامل» غالبا ليس في مصلحة معظم أقطار هذا العالم من الوجهة الاقتصادية ، وفي ظروف سلم وأمن عالمي وإقليمي . ومع ذلك تظل لسياسة الاكتفاء الذاتي الكامل أو الجزئي أهميتها بالنسبة

للسلع الأساسية ، وكقدرة كامنة يمكن اللجوء إليها تحت ظروف معينة يتسبب عنها صعوبة الحصول بصورة آمنة على هذه السلع الغذائية الأساسية الحيوية للمجتمع . وإذا كانت سياسة الاكتفاء الذاتي الكامل تحيط بعقلانيتها الكثير من الشكوك ، فإن الابتعاد عن ضمان الاكتفاء الذاتي - خاصة من السلع الأساسية - أو على الأقل ضمان القدرة الكامنة على تحقيقه عند الحاجة ، مخاطرة كبيرة تعمل كل الأقطار على تحاشي الوقوع فيها لارتباطها بأمنها القومي . وفي هذا الصدد يحسن أن نشير إلى مثالين :

المثال الأول : إصرار اليابان على أن تنتج محليا نسبة كبيرة من احتياجاتها من الأرز رغم الفرق الباهظ بين تكلفة الإنتاج المحلي وتكلفة الاستيراد ، فالحكومة هناك تدعم منتجي الأرز بقوة وكذلك المواطن يدعم هذا الموقف من خلال تفضيله للأرز المحلي حتى وهو يدفع فيه أضعاف سعر الأرز المستورد .

المثال الثاني : زراعة القمح في المملكة العربية السعودية : فقبل عقدين فقط من الزمن لم يكن أحد يتصور أن تتمكن السعودية من تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح ناهيك عن تصدير الفائض . ومع ذلك فقد استطاعت تحقيق هذا الهدف وارتفع الإنتاج من بضعة آلاف من الأطنان إلى عدة ملايين . ولقد انتقد البعض هذه السياسة بدعوى ارتفاع تكلفة الإنتاج بدرجة كبيرة بينما يمكن الحصول على القمح من السوق العالمي بسهولة وبسعر أقل بكثير ، ولكنهم يتجاهلون أن جزءا كبيرا من تكلفة الإنتاج ينفق محليا ولزراع سعوديين ، وفضلا عن ذلك - وربما الأهم - هو أنها اختبار للقدرة على توفير احتياجات البلاد عند الحاجة تلغي إمكانية استخدام الغذاء للضغط السياسي أو الاقتصادي .

أما «الأمن الغذائي» فيقصد به «قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب ، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات

بانتظام» ، ويتم توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية : (١) إما بإنتاجها محليا ، أو (٢) بإنتاج جزء منها واستيفاء باقي الاحتياجات من خلال توفير حصيلة كافية من عائد الصادرات الزراعية تستخدم في استيراد هذه الاحتياجات . وطبقا لهذا المفهوم ، فإن توفير «الأمن الغذائي» لا ينطوي بالضرورة على إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية أو حتى الجانب الأعظم منها محليا ، بل ينطوي أساسا على توفير الموارد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال تصدير منتجات أخرى ، تتمتع في إنتاجها البلاد بميزة نسبية على البلاد الأخرى ، ومن ثم فإن مفهوم «الأمن الغذائي» ، على إطلاقه ، يشتمل على قدر أكبر من المرونة في استخدام الموارد وفي الاعتماد المتبادل مع الآخرين ، وبذا يمكن وصفه بأنه «الأمن الغذائي بالتعاون مع الآخرين» . كذلك يتضمن المفهوم العام للأمن الغذائي ثلاثة مكونات : **الأول** ـ الوفرة ، بمعنى وفرة السلع الغذائية ، وهذا يتحقق أساسا من خلال زيادة الإنتاج المحلي أو نسبة الاكتفاء الذاتي ، **الثاني** ـ الاستقرار ، بمعنى توافر السلع الغذائية طوال الوقت ، وهذا يستلزم نظاما متكاملا للتخزين والتسويق ، **الثالث** ـ إمكانية الحصول عليها ، بمعنى أن تكون أسعارها في متناول المواطنين سواء أن تكون رخيصة السعر (مدعومة من الحكومة مثلا) ، أو أن تكون دخول المواطنين عالية بالقدر الذي يسمح لهم بالحصول على احتياجاتهم الغذائية بسهولة .

وهكذا نجد أنفسنا أمام مناقشة حقيقية لبدائل مختلفة إلى حد كبير في كيفية تأمين الوفاء بالاحتياجات الغذائية للسكان ، وفي نفس الوقت حسن استثمار الموارد المحلية المتاحة والاستفادة من الظروف التي يتيحها السوق العالمي ، لمصلحة الجيل الحالي ودون تعريض احتياجات الأجيال القادمة للمخاطر ، لعل أهم هذه البدائل والخيارات ثلاثة :

البديل الأول : أن يسعى كل قطر عربي ـ منفردا ـ إلى تحقيق «الاكتفاء الذاتي الكامل» من جميع السلع الغذائية ، وتحقيق «الأمن الغذائي الذاتي» دون ما حاجة للآخرين ، ومن الواضح أن هذا ـ وخاصة تحت ظروف منظمة التجارة العالمية ـ هو افتراض نظري إلى حد كبير ، فلا يوجد قطر عربي لديه الموارد التي تؤهله لتحقيق مثل هذا الهدف ، فضلا عن أنه قد يمثل إهدارا لهذه الموارد في كثير من الحالات .

البديل الثاني : أن يسعى كل قطر عربي ـ منفردا ـ إلى استثمار موارده بحيث يتجه إلى الزروع التي له ميزات نسبية في إنتاجها بالنسبة للسوق العالمي ، ويصدر إلى هذا السوق (المتاح نظريا) ويشتري احتياجاته (المتوافرة نظريا) ، أو بعبارة أخرى الاعتماد المتبادل الكامل مع العالم الخارجي ، أي «الأمن الغذائي المتبادل» أي بالتبادل مع الآخرين ، وأن تغطي الزراعة نفسها بنفسها في ميزان الصادرات والواردات الغذائية . هذا البديل يحمل في طياته الكثير من المزايا الاقتصادية ، ولكن أيضا الكثير من المخاطر الاقتصادية والسياسية لعل أهمها :

أولا : طبيعة السلع المتاحة للتصدير ـ الحاصلات الغذائية العربية التي يمكن أن تتاح للتصدير تكاد تنحصر في الحاصلات البستانية (الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية والزهور) خاصة في الأقطار المطلة على البحر الأبيض المتوسط والصومال (الموز) ، واللحوم (السودان ـ محتمل) والأسماك (تونس والمغرب) .

على أننا يجب أن نفكر بعمق في مدى عقلانية هذا التوجه ، فهناك الكثير من المخاطر التي يجب توقيها . وتقلب السوق العالمي ودور الاحتكارات العالمية في تسويق هذه الحاصلات يشكلان محاذير لا يمكن تجاهلها . وما حدث في البلدان المنتجة للبن يستحق الاهتمام . وقد لخص مولاربيه وكولينز[٤] هذا التخوف بالتساؤل : «ماذا يحدث لو شجعتك

الأسعار المرتفعة الحالية على الاندفاع إلى زراعة أشجار بن جديدة؟ حين يأتي الوقت الذي يكون فيه أول محصول لك من هذه الثمار جاهزا قد تجد أن السوق قد بلغ أدنى مستوى له . وهذا هو الأمر المحتمل ، حيث يكون المنتجون في بلدك وفي غيره قد زرعوا لمواجهة الطلب في نفس الوقت الذي زرعت أنت فيه . والنتيجة المرجحة هي الإنتاج الزائد فور أن تبدأ الأشجار الجديدة في طرح ثمارها ، أكثر مما يكون المستهلكون مستعدين لشرائه حتى مع انخفاض السعر» . هذا التخوف ينطبق على حالة زراعة الموالح في مصر . ومن المعروف أن إسرائيل تبيع إنتاجها من الموالح بأسعار تقل كثيرا عن تكلفة الإنتاج ، ولكنها تستمر في الإنتاج لأسباب سياسية . ونفس المشكلة تواجه باقي الحاصلات البستانية ـ ما هو حجم السوق المتاح؟ وهل هو دائم لفترة معقولة ومطمئن؟ وما هو دور الاحتكارات العالمية في تسويق هذه المنتجات؟ التي تعمل على تعظيم أرباحها على حساب الدول المنتجة ، فضلا عن مضاربة المنتجين الجدد ببعضهم البعض . وما هو أثر التقدم التكنولوجي مستقبلا في هذه الأسواق؟ فالتقدم في تكنولوجيا الزراعة المحمية وفر فرصا كبيرة لمعظم الدول لتحقق درجات أعلى من الاكتفاء الذاتي في الخضر والزهور . ثم ماذا عن سياسات الحماية للإنتاج المحلي التي تنتهجها الدول ومجموعات الدول؟ وهذا كله لا يعني أبدا أن الفرص قليلة أمام زيادة صادرات الكثير من الأقطار العربية من هذه المنتجات إلى أضعاف مستوياتها الحالية ، ولكن ما نود أن نؤكد عليه أن لهذه الأسواق حدودا ، فضلا عن المتطلبات النوعية والسعرية . . . الخ . كما يجب أن نعمل بجد واجتهاد ومثابرة لتنمية إنتاجنا وصادراتنا من السلع الزراعية عالية القيمة النقدية ، ولكننا يجب أن ندرك أنها ليست الطريق الآمن لتحقيق الأمن الغذائي ، وأنها يجب أن تكون مكملة لسياسة الاعتماد على الذات وليست بديلا لها ، فنحقق قدرا معقولا من الاكتفاء الذاتي في السلع الأساسية أولا ، ثم نتجه إلى تصدير

السلع عالية القيمة النقدية لتدعيم وتحسين مستويات الغذاء . ومرة أخرى نعود إلى ما يقوله مولاربيه وكولينز : «برغم أن التجارة الدولية ليست هي العدو في حد ذاتها فإن السؤال الحقيقي هو التجارة لمصلحة من؟ إن أحد الشروط الحاسمة هو أن احتياجات الغذاء الأساسية يجب تلبيتها محليا . فالاعتماد الغذائي الأساسي على النفس ـ ونعني بذلك الإمداد المحلي الكافي لمنع المجاعة في حالة قطع مفاجئ للواردات الغذائية ـ هو الشرط الذي لا غنى عنه لأمن أي شعب من الشعوب ، علاوة على ذلك ، فما من بلد يستطيع المساومة بنجاح في التجارة الدولية ما دام يسعى يائسا لبيع منتجاته حتى يستورد الغذاء لمنع المجاعة . ودون الاعتماد الغذائي الأساسي على النفس ، فإن الاعتماد المتبادل الذي يحظى بالمديح الوفير ، لا يصبح سوى ستار دخان للسيطرة الغذائية لبلد على آخر» .

ثانيا : صعوبة النفاذ إلى الأسواق الخارجية ـ مع إقرارنا التام بأهمية السعي نحو فتح أسواق خارجية للصادرات الغذائية العربية المتاحة ، وكذلك المحتمل إتاحتها مستقبلا ، ما دامت تحقق عائدا اقتصاديا مجزيا ، ولكن يبقى السؤال ـ هل هناك فعلا أسواق متاحة مأمونة تحقق عائدا اقتصاديا للسلع الغذائية العربية ، عندما نتوسع في الإنتاج بهدف التصدير؟ هناك محاذير لعل أولها التكتلات العالمية ، وأهمها الآن الاتحاد الأوروبي الذي يخطط ليشمل القارة الأوروبية كلها ، والنافتا (الولايات المتحدة والمسكيك وكندا ويخطط ليشمل الأمريكتين) ، التي تتحول إلى أسواق عملاقة تسعى أيضا لتحقيق «الأمن الغذائي» بل و «الرفاه الغذائي» لشعوبها ، ومن ثم لا ينفذ إليها إلا العمالقة ، أما الآخرون إذا أرادوا فقد يسمح لهم ولكن بثمن ، فهذه التكتلات تنشئ أوضاعا تجعل من الصعب على الدول الصغيرة التي تعمل فرادى (كما هو حال الأقطار العربية الآن) أن تنفذ بصادراتها ، فهي :

* تضع قيودا شديدة تحد من الواردات ـ لعل أهمها المواصفات والقيود الصحية (أمان الغذاء) يمكن أن تتبدل تبعا للاحتياجات ، فضلا عن قيود غير ظاهرة .

* تدفع المورد إلى الارتقاء بالجودة إلى مستويات قد لا يستطيع تحقيقها بسبب صعوبات فنية أو تكاليف اقتصادية .

* تدفع المورد إلى القبول بأسعار منخفضة .

والأمثلة على هذه الصعوبات كثيرة نذكر منها مثالين . الأول مفاوضات «الشراكة» بين مصر والاتحاد الأوروبي ، إذ تسعى دول الاتحاد الأوروبي إلى إقامة نوع من الشراكة بينها وبين دول الجوار في الجنوب ، المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، لتحقيق ما يرونه منافع اقتصادية متبادلة ، تبعد عنهم قلق الهجرة غير المشروعة لأهل الجنوب الذين سيفضلون في حالة تحسن أوضاعهم البقاء في بلادهم . لقد سارت المفاوضات على ما يرام فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية ، وهي التي لدول الاتحاد الأوروبي ميزة نسبية كبرى فيها . وعندما جاء دور المنتجات الزراعية ، حيث لمصر ميزة نسبية ـ خاصة البطاطس وبعض الخضر والفاكهة ، وتطمح في زيادة صادراتها منها لمقابلة الزيادة المتوقعة في الواردات الصناعية ـ ذكر كبير المفاوضين على الجانب المصري بأنهم «عرضوا علينا الموافقة على أن نصدر لهم كميات كبيرة من العنب في أشهر الشتاء ، أي الوقت الذي لا يوجد فيه في مصر حبة عنب واحدة» . المثال الثاني ـ البطاطس المصرية : لقد درجت مصر على تصدير كميات ملحوظة من البطاطس إلى الدول الأوروبية في غير موسم إنتاج البطاطس الأوروبية . ويبدو أنه في عام ١٩٩٥ لم تكن السوق الفرنسية في حاجة إلى هذه البطاطس . واتهمت البطاطس المصرية ـ كمية محدودة جدا منها ـ بأنها مصابة بمرض التبقع البني . وهذا المرض لا يسبب أي ضرر للإنسان . ومن ثم فرض حظر على استيراد البطاطس المصرية . ولحقت

بفرنسا العديد من الدول الأوروربية . هنا استخدم «أمان الغذاء» في غير محله للحيلولة دون نفاذ واردات غذائية أجنبية . ولا شك في أن هناك أمثلة كثيرة ـ المغرب مثلا في صادراته من المـوالح والصعوبات التي تضعها إسبانيا . . . إلخ . ومرة أخرى إننا مع بذل الجهد نحو التصدير ، ولكن ما نريد أن نؤكده أيضا أنه «أمان» غير آمن ، وعلينا أن نتخير السلع التي يمكن تصديرها التي تضمن عائدا عادلا ، وأن نفكر أولا في أن نكون عملاقا ـ سوقا عربية مشتركة ـ قادراعلى التعامل مع العمالقة .

ثالثا : «لا أمان» الأسواق المتاحة للواردات ـ يفترض بديل «الأمن الغذائي المتبادل» إمكانية الحصول على الاحتياجات الغذائية من الخارج في أي وقت وبصورة آمنة ـ فهل هذا الافتراض يحمل قدرا معقولا من المصداقية؟ لنفترض أن الإنتاج العالمي من القمح ، ولأسباب مناخية أو غير ذلك ، انخفض في بعض الدول الرئيسية المنتجة والمصدرة له المؤثرة في السوق العالمي ـ كما حدث عام ١٩٩٦ ـ أو أن الطلب من بعض الدول الكبيرة المستوردة قد زاد بصورة مفاجئة ـ كما حدث في سنوات سابقة كما أشرنا آنفا ـ ومن ثم زاد الطلب على العرض . سوف ترتفع الأسعار بشدة ـ ألا يعتبر ارتفاع الأسعار في حد ذاته محددا ومهددا للأمن الغذائي للكثير من الأقطار ، التي قد لاتستطيع توفير التمويل اللازم للشراء ، ورتبت أمورها على أساس أسعار معتدلة؟ أما عندما يكون النقص في الإنتاج كبيرا فلن يكون هناك قمح معروض للبيع ـ فالأولوية دون شك دائما للسكان المحليين . هذا غير احتمالات الأزمات السياسية ومضاعفاتها .

البديل الثالث : وربما يكون الأكثر عقلانية ولأسباب عديدة اقتصادية واجتماعية وسياسية ، وهو بالنسبة للأقطار العربية يمكن أن يتحقق على مستويين :

الأول : على المستوى القطري ويتمثل في :

* قدر معقول من «الاكتفاء الذاتي» في السلع الغذائية الأساسية ، وهذه سوف تختلف من قطر لآخر ، ولكن سوف تكون في مقدمتها دائما الحبوب (القمح ـ الأرز ـ الذرة) ، والسكر ، واللحوم والبيض والأسماك ، كذلك سوف يختلف المقدار في كل منها من قطر لآخر ، فقد يعتمد أحد الأقطار القمح كمحصول الحبوب الأساسي ، وقد يعتمد قطر آخر الذرة مثلا ، أو يعتمد أحد الأقطار اللحوم بوصفها الغذاء البروتيني الحيواني الأساسي ويعتمد قطر آخر الأسماك .

* وتستكمل باقي الاحتياجات من السلع الغذائية الأساسية استنادا إلى مبدأ «الأمن الغذائي المتبادل» ، فيعتمد على استيرادها من حصيلة صادرات زراعية أخرى .

* وتترك السلع الغذائية غير الأساسية (خضر ، فاكهة) لمبدأ «الأمن الغذائي المتبادل» .

الثاني : على مستوى الوطن العربي ، في حالة النجاح في إقامة سوق عربية مشتركة ، وتطبيق نفس القواعد السابقة ، ولكن الحدود الدنيا للاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية يمكن أن تنخفض كثيرا أو حتى تتلاشى دون أن تسبب خطرا على الأمن الغذائي للسكان .

أمان الغذاء والزراعة العضوية

تزايد في السنوات الأخيرة قلق عالمي من المخاطر التي يمكن أن تترتب على استخدام الكيماويات في الزراعة الحديثة ، وبصفة خاصة على أمان الغذاء أو سلامته الصحية وعلى سلامة البيئة ، ومن ثم المطالبة بالحد من استخدام الكيماويات التي هي إحدى الركائز الأساسية التي تحققت على أساسها الزيادة الكبيرة في الإنتاجية

الزراعية ، وما يتمتع به العالم الآن من أمن غذائي نسبي . وأخذت هذه المطالبة بعدا أكبر بالقلق الذي سبق على سلامة البيئة ، ومن ثم ظهرت الدعوة إلى زراعة ذات طبيعة جديدة مختلفة عن الزراعة الحالية (الحديثة) ، أصبح يشار إليها بوجه عام بالزراعة البديلة أو الزراعة العضوية . وكلا التوجهين يمكن أن يؤثر بصورة مباشرة في الإنتاجية الزراعية ، ومن ثم الإنتاج الكلي ، وعلى فرص تحقيق الأمن الغذائي ، فضلا عن فرص تواصل أو استدامة التنمية الزراعية للأجيال القادمة ، خاصة في الدول النامية وفي مقدمتها الأقطار العربية ، وهو الأمر الذي يوجب علينا أن نلقي بعض الضوء على هذه القضية .

أمان الغذاء :

في تقرير عن دور «أمان الغذاء» في الصحة والتنمية(٥) تذكر منظمة الصحة العالمية : «لم يعد يكفي أن يتاح الغذاء بكمية كافية ، وأن يشتمل على محتوى غذائي واف باحتياجات الجسم ، ولكن يجب أيضا أن يكون آمنا للاستهلاك وألا يعرض صحة المستهلك للخطر أو الضرر من خلال العدوى أو التسمم» . وتعرف منظمة الصحة العالمية «أمان الغذاء» . بأنه : «جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج ، وتصنيع ، وتخزين ، وتوزيع ، وإعداد الغذاء ، اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمنا ، وموثوقا به ، وصحيا ، وملائما للاستهلاك الآدمي» . وهكذا يتضح لنا أن قضية أمان الغذاء لا تتوقف عند مرحلة الإنتاج الزراعي ولا تقتصر عليها ، ولكنها تمتد ـ وربما الجوانب الأكثر خطورة وأهمية ـ إلى المراحل اللاحقة وحتى لحظة الاستهلاك ، ولكننا هنا سوف نقصر حديثنا على ملابسات أمان الغذاء ذات العلاقة بالعملية الإنتاجية للارتقاء بالإنتاج الكلي للأغذية النباتية والحيوانية .

في العشرين من شهر مارس عام ١٩٩٦ ، فاجأ وزير الصحة البريطاني العالم بإعلانه إصابة عشرة من الشباب بأعراض عصبية وتخلف عقلي ، تشابه أعراض مرض «كورو» الذي يصيب الإنسان ومرض «جنون البقر» ، وكان هؤلاء الشباب قد تناولوا لحوما بقرية مصابة ، ومن ثم كان هذا الإعلان يعني احتمال انتقال المرض من الأبقار إلى الإنسان . وتصاعدت حمى الإجراءات التي اتخذتها معظم الدول بدءا من حظر استيراد لحوم الأبقار البريطانية ، وحتى مطالبة دول الاتحاد الأوروبي بإعدام الأحد عشر مليون بقرة بريطانية . وهو إجراء قاسٍ يوضح إلى أي مدى أصبح العالم المتقدم حساسا لأمان الغذاء ، أو السلامة الصحية للغذاء .

ومرض «جنون البقر» مرض عصبي بطيء يصيب الأبقار البالغة ويظهر في شكل أعراض عصبية مميزة له ، ويعتبر واحدا من مجموعة أمراض عصبية أخرى منها «كورو» الذي يصيب الإنسان و «إسكرابيه» الذي يصيب الأغنام . وقد تم تشخيصه لأول مرة عام ١٩٨٦ عقب ظهور بعض الحالات في العام السابق ، ومنذ ذلك التاريخ تم تشخيصه في نحو سبعين ألف حالة ، وتراوحت نسبة الإصابة من ١ ـ ٢ لكل ألف بقرة بالغة . وقد لوحظ أنه لا ينتقل من حيوان إلى آخر أو من الأم إلى جنينها . ولم يتم حتى الآن التعرف بصورة قاطعة على طبيعة العامل المعدي والمسبب للمرض ، ولكن المرجح أنه نوع من البروتين الشاذ يسمى «بريون prion» ، انتقل إلى الأبقار المصابة نتيجة تغذيتها على مسحوق لحم وعظم مستخلص من أحشاء وجثث أغنام مصابة بمرض «إسكرابيه» ، وهو ما كان يحدث في إنجلترا منذ عام ١٩٨١ وحتى ظهور المرض وتشخيصه ، والذي يأخذ طريقه إلى مخ الحيوان حيث يتراكم ويسبب المرض . ويتميز هذا البروتين بمقاومته الفائقة للحرارة والعوامل الأخرى التي تتحكم في مسببات الأمراض ، كما أن له فترة حضانة طويلة قد تصل إلى أكثر من ثماني سنوات .

جاء هذا الظهور المفاجئ لمرض «جنون البقر» كأحدث حلقة في سلسلة ممتدة من الحلقات المعبرة عن تصاعد القلق ، فيما يتعلق بما ترتبه تطبيقات التكنولوجيا على سلامة أو أمان الغذاء food safety لارتباطها الوثيق بصحة الإنسان ورفاهيته . وفي الحقيقة مرت قضية الغذاء في العصر الحديث على الصعيد العالمي بثلاث مراحل متميزة إلى حد كبير ومتداخلة في كثير من الأحيان :

- في **المرحلة الأولى** ، كان التوجه أساسا نحو تعظيم الإنتاج الكمي ، بهدف توفير «كم Quantity» من السلع الغذائية المختلفة للوفاء بالاحتياجات الغذائية للسكان ، ويبدأ سلم الأولويات عادة بالسلع الغذائية الأساسية : الحبوب ، السكر ، اللحوم ، الألبان . . . الخ ، وينتهي غالبا بالفاكهة أو بعض منها . وعادة ما يسعى مخططو السياسات الزراعية ، خاصة في الدول النامية بوجه عام ومنها الأقطار العربية ، نحو توجيه استخدام الموارد المتاحة لتحقيق هذه الغاية كأولوية أولى تفرضها مقتضيات الأمن الغذائي . في هذه المرحلة يسعى المجتمع بحكم الضرورة إلى تكثيف استخدام الموارد المتاحة ويستثمر إلى الحد الأقصى الإمكانيات الإيجابية للتكنولوجيا ويتغاضى إلى حد كبير عن جوانبها السلبية .

- في **المرحلة الثانية** ، والتي كثيرا ما تتداخل مع المرحلة الأولى ، بعد أن يكون المجتمع قد عبر المرحلة الأولى وحقق قدرا كبيرا من الأمن الغذائي ، يبدأ الاهتمام بالصفات النوعية للمنتجات الغذائية أو «الكيف أو الجودة Quality» . وفي هذه المرحلة قد يحدث في كثير من الحالات التغاضي نسبيا عن هدف «الكم» أو الإنتاجية الكمية للموارد ، في مقابل زيادة الإنتاجية النوعية لها أو القيمة السوقية التي يبدو المجتمع مستعدا لدفعها في مقابل نوعية أعلى . وهنا تلعب التكنولوجيا دورا نسبيا أكبر للجمع بقدر الإمكان بين «الكم» و «الكيف» .

وأفضل مثال لهاتين المرحلتين هو ما حدث في الدول المتقدمة خلال الأربعين عاما التي أعقبت الحرب العالمية الثانية . لقد توجهت هذه الدول بقوة نحو تحقيق غاية رئيسية تتمثل في تعظيم الإنتاجية والارتقاء بالإنتاج الكلي لتوفير كم وافر من الغذاء للسكان وبجودة عالية وبصورة مستقرة . وكان التقدم التكنولوجي هو الأداة الفاعلة في تحقيق هذه الغاية ، وأحد أركانه المهمة استخدام الكيماويات المتمثلة أساسا في أربع مجموعات من المركبات المختلفة هي : (١) المبيدات الحيوية من حشرية وفطرية ومبيدات حشائش ، للسيطرة على الآفات والأمراض التي تصيب النباتات ، والحشائش التي تنافسه في الحصول على الغذاء ، والآفات التي تصيب المنتجات ما بعد الحصاد ، لتقليل المفقود إلى أدنى حد ممكن . (٢) الأسمدة المعدنية ـ خاصة الآزوت والفوسفور والبوتاسيوم ثم العناصر الدقيقة ، لتوفير العناصر الغذائية المعدنية التي يحتاج إليها النبات ، والتي غالبا ما تعجز التربة عن توفيرها له بالكميات المطلوبة ، وفي الأوقات المناسبة ، وتؤدي إضافتها صناعيا إلى زيادة الإنتاجية . (٣) منظمات النمو شاملة المركبات المختلفة للتأثير في العمليات الفسيولوجية بالنباتات وتوجيهها وجهة معينة مرغوبا فيها مثل التبكير بالنضج أو لون الثمار . . .الخ . (٤) المضادات الحيوية لوقاية الثروة الحيوانية والهرمونات لتسريع عملية النمو أو تعديل طبيعة المنتج ، والإضافات الغذائية للأعلاف وغيرها . وقد أدى التقدم التكنولوجي إلى تحقيق زيادات ضخمة في الإنتاج ساهمت بالجانب الأكبر من متطلبات الوفاء باحتياجات الزيادة السكانية التي أشرنا إليها آنفا .

ـ في المرحلة الثالثة ، عندما تتوافر للمجتمع قدرات إنتاجية كافية ومستوى معيشة مرتفع يدخل في مرحلة تغيير الأولويات ، فـ «الكم» لا يصبح أولوية أولى ما دام يتوافر ما يكفي ويزيد من الغذاء ، والنوعية تقدمت

كثيرا ، ومن ثم يحظى أمان الغذاء أو سلامته الصحية بأولوية متقدمة ، ويعاد النظر في استخدام التكنولوجيا ، فيكون لتحاشي سلبياتها الأولوية ويمكن التغاضي بدرجة أكبر عن القدرات الإنتاجية الكمية في مقابل أن يكون المنتج آمنا صحيا .

ولا شك في أن هناك تعارضا واضحا خاصة بين متطلبات المرحلة الأولى ومتطلبات المرحلة الثالثة ، حيث يبدو أنه لا يمكن الجمع بين «كم الإنتاج» العالي وبين «أمان» هذا الإنتاج ، ولكن مما لا شك فيه أيضا أن هناك وسائل كثيرة لتحقيق درجة كبيرة من التوافق تؤمن تحقيق «الكم أو الأمن» ، و «الأمان» إلى حد كبير ، وينبغي على المؤسسات البحثية والإرشادية التوصل إلى هذه الوسائل . وقد يكون من المفيد أن نستعرض باختصار - فيما يلي - أهم عوامل التخوف على «أمان الغذاء» ، وهي أساسا بعض من ركائز التكنولوجيا الحديثة التي استخدمت للارتقاء بالإنتاجية في السنوات الخمسين الماضية وأهمها الكيماويات بوجه عام .

لقد تصاعد في السنوات الأخيرة اهتمام شديد - خاصة في الدول المتقدمة - بالأضرار التي يمكن أن تلحق بصحة الإنسان ، نتيجة لتلوث المواد الغذائية ، وخاصة الخضر والفاكهة ، بمتبقيات الكيماويات المستخدمة بكثافة في الزراعة الحديثة ، مما يقلل من الشعور بـ «أمان الغذاء» أو حتى أحيانا الشك في صلاحيته . مثل هذا التخوف ينعكس بصورة مباشرة على المطالبة بالحد من استخدام الكيماويات أو حتى التوقف عن استخدامها كلية (كما في الزراعة العضوية) . ويقدم المتخوفون العديد من البراهين لتعزيز وجهة نظرهم ، فعلى سبيل المثال جاء في تقرير فرنسي[٦] حديث نسبيا ، أن تلوث لبن الأم في فرنسا بالمبيد الحشري (د . د . ت) لا يزال عام ١٩٨٦ أعلى من الحد المسموح به ، بمعرفة منظمة الصحة العالمية (حوالي ١,٢ ملليجرام/ كيلو جرام دهن بينما

المسموح به ملليجرام واحد) ، ولو أنه انخفض عما كان عليه عام ١٩٧٢ (١,٥ ـ ٣ ملليجرام) . هذا المبيد الحشري الذي أوقف استخدامه ، ترسب وتكثف في الخلايا الدهنية بجسم الأم ويتم إطلاقه فيما بعد في لبنها ، ويمكن أن يصل تركيزه إلى ما يساوي أكثر من مائة مرة تركيزه في لبن الأبقار (التي لم تتعرض للمبيد الحشري) مما يثير بطبيعة الحال قلقا مبررا (وأحد الحلول لخفض مستواه هو تخلص الأم من الدهون المتراكمة في الجسم قبل الحمل) . وليست متبقيات المبيدات الحشرية هي المشكلة الوحيدة الناتجة عن التطبيقات التكنولوجية الحديثة ، فالاستخدام المتزايد للأسمدة الآزوتية بمعدلات عالية تسبب في نوع آخر من التخوف من زيادة نسبة النترات في الخضر والفاكهة فضلا عن ماء الشرب . ويقدر أن ٧٠٪ من النترات التي يحصل عليها الإنسان يوميا تأتي عن طريق الخضراوات (خاصة الورقية) ، بينما يأتي ٢٠٪ منها عن طريق مياه الشرب . والمعروف أن النترات تمتص بواسطة النباتات مباشرة ، وإذا لم تستخدم مباشرة في تكوين البروتينات يجري تخزينها في الخلايا النباتية على حالتها الأصلية ، وعند الطبخ تتحول النترات إلى نيتريت يمكن أن ترتبط بالبروتينات لتكوين مركبات مسرطنة (أي مسببة للسرطان) .

وعلى الجانب الآخر ، يرى كثيرون أن هناك أدلة متنامية على أن هذه الأخطار المثيرة للقلق ليست بهذا القدر من الخطر . ويذكر بروكز[٧] أن هذه الأخطار جرى تضخيمها بشدة ، وأنه لكي تكون الأغذية آمنة من بقايا مبيدات الآفات يكفي استخدام المبيدات طبقا للتوصيات الفنية ، التي تحدد التركيزات وطرق الإضافة والوقت اللازم انقضاؤه بين الإضافة والحصاد . . . الخ وتشديد الرقابة على الالتزام بهذه الضوابط . كذلك يشير بنتلي[٨] إلى أن التخوف من مخلفات المركبات الكيماوية مبالغ فيه إلى حد كبير ، وأن الجانب الأكبر من متبقيات المبيدات الموجودة في الغذاء

الذي يتناوله الإنسان تماثل السموم الطبيعية التي ينتجها النبات للدفاع عن نفسه ضد الحشرات ، وأن القضية قد تكون في إساءة الاستخدام ، وهو أمر ينطبق أيضا على الكثير من الأدوية التي قد تكون شديدة الضرر بالإنسان إذا أسيء استخدامها ، وفضلا عن ذلك فإن التقدم الملحوظ في أساليب المكافحة المتكاملة للآفات (IPM) والتي تعتمد على مجموعة متكاملة من الإجراءات ، مثل الأصناف المقاومة للإصابة بالآفات ، والمعاملات الزراعية التي تحد من الإصابة ، واستخدام الأعداء الحيوية للآفات ، سوف تؤدي إلى الإقلال إلى حد كبير من الاعتماد على المبيدات الحيوية ، ومن ثم تقلل من احتمالات تلوث المواد الغذائية بهذه المبيدات .

وفيما يتعلق بمنتجات الثروة الحيوانية : اللحوم والألبان ومنتجاتها والبيض ، ساد القلق الدول المتقدمة وعلماء الإنتاج الحيواني على السواء ، بشأن أمان اللحوم والألبان الناتجة من قطعان تتناول هرمونات صناعية أو طبيعية ، حتى لو استخدمت هذه الهرمونات بصورة سليمة ، وتجلى هذا القلق في إجماع دول الاتحاد الأوروبي على اتخاذ إجراءات عديدة منها فرض الحظر على مثل هذه اللحوم ومنتجات الألبان[٩] . لقد كان أول استخدام للهرمونات في عقد السبعينيات هو استخدامه كأحد أساليب تسمين عجول الأبقار ومنها الهرمون الجنسي التخليقي (DES) ـ الذي حظر استخدامه فيما بعد ـ في حفز نمو الحيوان ، والهرمون (BST) ـ الواسع الانتشار ـ لزيادة إدرار اللبن ، وكان أهم مبررات استخدام هذه الهرمونات الرخص الشديد وزيادة معامل تحويل العلف إلى لحم وسرعة النمو ، أي ما يتيح كفاءة عالية في تربية الحيوان تترجم إلى اقتصاديات في التكلفة تنعكس على السعر بالنسبة للمستهلك . وقد أظهرت الدراسات في عقد الثمانينيات أن بعض الهرمونات التخليقية لا ضرر منها على الإنسان إذا لم تتجاوز مخلفاتها في اللحوم حدودا معينة ، أما الهرمونات الطبيعية (إستراديول ١٧ ب ، تستسترون ، بروجسترون ، BST) فقد اعتبرت مأمونة بلا حدود على المخلفات ، على أن يراعى في

استخدامها «الشروط البيطرية السليمة» ، إلا أن الهواجس تنصب على «تعذر مراقبة التطبيق السليم للشروط البيطرية السليمة» . وتجمع الدول الإسكندنافية على رفض استخدام الهرمونات من حيث «المبدأ» ، باعتبارها تؤدي إلى تغيير في التوازن الهرموني الطبيعي للحيوان ، وتعد «قسوة لا داعي لها» ، فضلا عن أن استخدامها لا ينسجم و «الأساليب الزراعية السليمة» التي تستخدمها . وعلى الطرف الآخر فإن مؤيدي استخدام الهرمونات يعتبرون تلك الاتهامات بمنزلة «تجن» عليها ، وأن المطلوب هو توعية المنتج للتعرف على مستويات الأمان وتطبيقها «بأمانة» . كذلك أحد أهم مصادر القلق على أمان الأغذية الحيوانية الاستخدام غير الرشيد للمضادات الحيوية ـ الأدوية البيطرية ـ الذي يؤدي إلى ظهور سلالات ميكروبية مقاومة لهذه المضادات ، وأيضا المواد التي تضاف للأعلاف لزيادة قيمتها الغذائية ، كما أن تغذية الحيوانات على أعلاف ملوثة بالمبيدات الحيوية يؤدي إلى تركيز هذه المبيدات في لحومها (في الدهون أساسا) وقد تفرز أيضا في اللبن .

وعموما لا يمكننا التقليل من خطورة زيادة تلوث الغذاء وأهمية المحافظة على أمانه ، وكذلك أيضا استمرار الحاجة ـ خاصة في الدول النامية ـ إلى زيادة الإنتاجية واستدامتها ، وما يتطلبه بالضرورة من التوسع في استخدام الكيماويات ، ومن ثم فإن التخوف الزائد من مخاطر الكيماويات قد يتحول إلى عامل محدد للتنمية الزراعية ولاستدامتها . ومن هنا سوف يكون مطلوبا من الأجهزة البحثية توجيه قدر كاف من الجهود البحثية ـ والإرشادية ـ لتقليل واستبعاد الأخطار الكامنة إلى أقصى حد ممكن .

الزراعة العضوية :

واكب التقدم الكبير في الإنتاجية والإنتاج الكلي ونوعية المنتجات الزراعية في الدول المتقدمة تقدم كبير آخر في متوسط الدخل القومي للفرد ، ومن ثم زيادة القدرة الشرائية للسكان ، وقدرتهم على دفع أسعار

أعلى للمنتجات الغذائية التي يرغبون فيها نظيفة آمنة لا تشكل قلقا على صحتهم . وقد أدت وفرة الإنتاج إلى تجاوز هدف تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق فائض كبير في المنتجات الغذائية ، دفع هذه الدول إلى السعي نحو التخلص منه بالتصدير متحملة تكاليف كبيرة لدعم الإنتاج ولدعم الصادرات . ويشير لامبكين[١٠] إلى أن تكاليف التخزين ودعم صادرات الحبوب في السوق الأوروبية المشتركة ، بلغت في المتوسط في أوائل التسعينيات نحو ١٢,٣ مليار دولار . ومن جهة أخرى أدى الاستخدام المكثف للكيماويات ، فضلا عن العمليات الإنتاجية الزراعية الأخرى التي استهدفت زيادة الإنتاجية ، إلى تأثيرات سلبية كبيرة في البيئة ، والتي أشرنا إليها آنفا ، أثارت قلقا متزايدا ، ومن ثم بدأت المعارضة للاستخدام المكثف للكيماويات في التصاعد . كذلك عارض البعض - من وجهة نظر أخلاقية - التوجه نحو تكثيف الإنتاج الحيواني وتحويله إلى صناعة الإنتاج الحيواني ، حيث بدلا من المزارع الطبيعية المفتوحة ، تربى الحيوانات في مصانع مغلقة ، والتي تعني «عصر» هذه الحيوانات بصورة تتنافى والشعور الإنساني الواجب تجاه الحيوان غير القادر على الشكوى أو الاعتراض .

هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تفكير المهتمين بالسياسات الزراعية وقضايا التنمية إلى إعادة تقييم السياسات والغايات التي اعتمدت في العقود الثلاثة أو الأربعة التالية للحرب العالمية الثانية وإلى طرح التساؤل : لماذا السعي المتواصل إلى زيادة الإنتاجية والإنتاج الكلي؟ خاصة أنه يعتمد إلى حد ملحوظ على طاقة مستوردة (نفط) - وقد تحول إلى عبء اقتصادي وبيئي؟ . وبدأت السياسات الزراعية لدول السوق الأوروبية المشتركة في الثمانينيات في النظر بجدية نحو مشكلة الفائض في الإنتاج الزراعي ، و «المفقود في الموارد في إنتاج والتخلص من فائض الغذاء» . ومن هنا بدأ التفكير من جديد في «الزراعة العضوية» التي تمثل مدخلا مفيدا لتقديم الحلول لعدد من المشاكل في آن واحد :

الدعم الذي يدفع للتخلص من الفائض، ومشاكل البيئة، وانخفاض دخل الزراع. ويذكر لامبكين أن تطبيق الزراعة العضوية في نحو ١٠٪ من المزارع البريطانية يمكن أن يؤدي إلى نقص في الإنتاج الكلي في الحبوب (٣,٠٪) والبطاطس (١,٣٪) وبنجر السكر (٥,٨٪) وزيت الشلجم (٦,١٪) واللبن (١,٩٪) - وأن هذا النقص في حالة الحبوب يمثل ١٠ - ٢٠٪ فقط من الفائض.

ويرى بعض الباحثين الغربيين أن «الزراعة التقليدية الحالية» هي «زراعة غير مستدامة»، ومثالها الزراعة المكثفة التي غايتها «تعظيم الإنتاج» (وتهمل المحافظة على الموارد) وخلق الطلب ومعالجة الاحتياجات، ومداخلها لتحقيق هذه الغاية استخدام الكيماويات (أسمدة صناعية، مبيدات . . . الخ)، والاستخدام المكثف لمدخلات مستوردة، وتتعامل مع المشاكل باعتبارها أعداء يلزم السيطرة عليها واستئصالها مباشرة - بينما «الزراعة المستدامة» التي يسعون إليها هي الزراعة الطبيعية أو البيئية التي غايتها «الإنتاج الأمثل»، وتولي أهمية للمحافظة على الموارد، وتفي بالاحتياجات الحقيقية، ومداخلها استخدام الوسائل الحيوية البيئية والاستخدام المكثف للمعارف والمهارات، وتتعامل مع المشاكل من منظور الحيلولة دون حدوثها واستخدام وسائل سيطرة مختارة وبيئية. هذا الفكر يقود إلى «الزراعة البديلة» أو «الزراعة العضوية» والتي يرى هل[11] أنها تمثل «الاستدامة البيئية» وتعني: (١) الوفاء بالاحتياجات الأساسية لكل الناس، وأن يكون لهذا الأولوية على الوفاء باحتياجات قلة من الناس، (٢) الإبقاء على كثافة السكان - إن أمكن - أقل من قدرة الاستيعاب للمنطقة، (٣) تعديل أنماط الاستهلاك وتصميم وإدارة نظم تجعل في الإمكان تجديد الموارد المتجددة، (٤) صيانة وإعادة تدوير وإنشاء أولويات لاستخدام الموارد غير المتجددة، (٥) الإبقاء على الضغط البيئي تحت المستوى اللازم للسماح للنظم المتأثرة باسترداد حيويتها والاستمرار في التطور.

وهكذا أصبح للاهتمام بالبيئة - في الدول المتقدمة - مكان رئيسي إلى جوار الغاية التقليدية «تعظيم الإنتاجية والإنتاج الكلي تحقيقا للاكتفاء الذاتي واستقرار إمدادات الغذاء» ، وربما يحل محلها ، وظهرت ، «الزراعة العضوية» كمدخل مهم للمحافظة على البيئة ، وهذا يقودنا إلى ضرورة التعرف على مفهوم الزراعة العضوية .

مفهوم الزراعة العضوية :

قدمت وزارة الزراعة الأمريكية إطارا عاما لتعريف الزراعة العضوية يتلخص فيما يلي : «الزراعة العضوية هي نظام إنتاجي يتحاشى أو يستبعد إلى حد كبير استخدام المخصبات المركبة صناعيا ، والمبيدات الحشرية ومنظمات النمو وإضافات العلف الحيواني . وتعتمد نظم الزراعة العضوية - إلى أقصى حد ممكن - على : الدورات الزراعية (تعاقب المحاصيل) ومخلفات المحاصيل والسماد الحيواني والبقول والأسمدة الخضراء والمخلفات العضوية للمزرعة ، وعلى أساليب بيولوجية لمكافحة الآفات - للمحافظة على إنتاجية التربة الزراعية وطبيعتها ولتوفير العناصر الغذائية للنبات ولمكافحة الحشرات والآفات الأخرى» .

هذا التعريف يشتمل على ثلاثة عناصر رئيسية :

الأول : العمل السلبي الذي يفعله الزراع في الزراعة العضوية . . وهو تحاشي أو الامتناع إلى أقصى حد ممكن عن استعمال الكيماويات المركبة صناعيا .

الثاني : الأعمال الإيجابية التي يجب أن يفعلها الزراع بدلا من تلك التي لا يفعلونها ، وهي اتباع الدورات الزراعية . . . الخ .

الثالث : النظر إلى التربة الزراعية باعتبارها نظاما حيا يجب على الزراع - في توافق مع البيئة - أن يعملوا على المحافظة عليه وتنميته .

والنظر إلى التربة الزراعية باعتبارها نظاما حيا ، بما تحتويه من كائنات حية وما يجري بها من نشاط حيوي متواصل ، ركيزة أساسية في مفهوم متكامل يؤكد على أن هناك علاقة ارتباط جوهري بين «التربة الزراعية» و «النبات» و «الحيوان» و «الإنسان» . والكثير من الزراع الذين يمارسون الزراعة العضوية يدركون أن فهما واضحا متكاملا لهذه العلاقة يمثل احتياجا مبدئيا لاستدامة أي نظام زراعة عضوية ناجح . ومن الناحية العلمية يترتب على هذا الفهم الإقرار بأنه «بالنسبة للزراعة ، وكما هو بالنسبة للطبيعة ، كل شيء يؤثر في كل شيء آخر» ، ومن ثم لا يمكن تغيير مكون واحد أو استبعاده من النظام المزرعي أو النظام البيئي دون التأثير السلبي أو الإيجابي في المكونات الأخرى . وكمثال ، في أي مزرعة عضوية ، لا توجد طريقة واحدة لمقاومة الحشائش أو لإضافة الآزوت ، فالرعي والأسمدة الخضراء والحراثة المناسبة كلها تحقق الغرضين ـ مقاومة الحشائش وتوفير الآزوت ـ فضلا عن الوظائف الأخرى . وهذا يوضح ما تسعى إليه الزراعة العضوية ، فهي تركز أساسا على إجراء تعديلات أو توافقات في داخل المزرعة أو النظام المزرعي ، وبصفة خاصة الدورات الزراعية والإدارة المناسبة للتسميد العضوي والحرث والعزيق ، لتحقيق مستوى مناسب من الإنتاجية بينما تستخدم المدخلات الخارجية بصفة عامة ، كعامل مساعد أو مكمل لهذه الإدارة المتكاملة للمدخلات الداخلية المتاحة في المزرعة .

ويرى لامبكين أن تقديم تعريف واضح للزراعة العضوية تعتريه ثلاث صعوبات تتمثل في :

(١) المفاهيم المغلوطة التي تحيط بالموضوع وتؤدي بالبعض إلى تبني حكم غير صحيح وتحول الأنظار بعيدا عن القضايا الأساسية .

(٢) اختلاف المسميات في الدول المختلفة ، الأمر الذي يعطي انطباعات متباينة فهي : «الزراعة العضوية» ، «الزراعة

البيولوجية» ، «الزراعة البديلة» أي البديلة للزراعة التقليدية ، «الزراعة منخفضة مدخلات الإنتاج» .

(٣) اعتقاد الكثير من المطبقين أن الزراعة الناجحة تتم عن طريق استخدام أساليب عملية محددة .

وقد ترتب على هذه الصعوبات عدم التوصل إلى تعريف موجز ومحدد وواضح للزراعة العضوية ، ومن ثم أصبح الشائع تحديد ما لا يفعله الزراع في الزراعة العضوية أو ما لا يستخدمونه ، يتلخص في التعبير «الزراعة العضوية هي الزراعة دون كيماويات» . وبينما يتصف هذا التعريف بميزة أنه موجز وواضح إلا أنه غير حقيقي ويغفل الكثير من الصفات ذات الأهمية الأساسية . وتتلخص المفاهيم المغلوطة في أربعة مفاهيم هي :

١ ـ مفهوم «عدم استخدام الكيماويات» ، فجميع المواد حية أو ميتة تتكون من مركبات كيماوية ومن ثم فالزراعة العضوية عندما تستخدم أسمدة عضوية أو خضراء تستخدم بالفعل كيماويات . والكيماويات وإن تكن ذات منشأ طبيعي تستخدم أيضا مباشرة في التسميد وفي وقاية النبات وفي الإنتاج الحيواني ، ومع ذلك فالزراعة العضوية هي نظام يسعى لتحاشي الاستخدام المباشر أو الاستخدام الروتيني للكيماويات الجاهزة ، للذوبان في الماء وكل المبيدات الحيوية سواء المبيدات الطبيعية أو المطابقة للطبيعية أو غيرها . وعندما يكون من الضروري استخدام مثل هذه المواد أو المركبات فإنه يلزم عندئذ مراعاة استخدام أقل المعدلات إخلالا بالبيئة ، سواء على المستوى العام أو المستوى المحلي .

٢ ـ المفهوم المغلوط الثاني أن الزراعة العضوية تعني مجرد إحلال مدخلات «عضوية» محل المدخلات «الكيماوية الزراعية» . إن مجرد إحلال سماد عضوي محل آخر معدني لا يستبعد أن يكون للسماد العضوي نفس التأثير أو ربما تأثير معاكس في حالة النبات وفي قابليته للإصابة

بالأمراض وفي التلوث البيئي . إن سوء استخدام الأسمدة العضوية سواء بزيادة الكمية أو التوقيت غير المناسب للإضافة أو كليهما يمكن أن يؤثر في الدورات البيولوجية الطبيعية في التربة .

٣ ـ المفهوم المغلوط الثالث هو أن الزراعة العضوية تمثل عودة إلى الزراعة كما كانت قبل الحرب العالمية الثانية . ويرى أنصار الزراعة العضوية أن هذا غير حقيقي لأنه لا يمكنهم ببساطة تحييد الإنجازات العلمية التي تحققت خلال الخمسين عاما الأخيرة . وبينما هناك اتفاق على ما وصف بأنه إدارة جيدة وسليمة شاملة لدورات متوازنة وزراعة مختلطة ومقاومة ميكانيكية للحشائش ـ تعمل الزراعة العضوية على التطوير اعتمادا على الفهم المتنامي لبعض العوامل مثل التكافل والريزوبيا .

٤ ـ المفهوم المغلوط الرابع هو أن الزراعة العضوية تستلزم تغييرا في نمط حياة الزراع ويرى مؤيدو الزراعة العضوية أن هذا غير موضوعي .

ويحدد «الاتحاد الدولي لجمعيات الزراعة العضوية (IFOAM) المبادئ الأساسية للزراعة العضوية فيما يلي :

- أن تتيح غذاء ذا قيمة غذائية عالية وبكمية كافية .
- أن تعمل مع النظم الطبيعية لا أن تسعى للسيادة عليها .
- أن تحفز وتشجع الدورات البيولوجية داخل النظام المزرعي ، شاملة الكائنات الدقيقة النباتية والحيوانية والنباتات والحيوانات .
- أن تحافظ وتحسن خصوبة التربة بصورة بعيدة المدى .
- أن تستعمل إلى أقصى حد ممكن الموارد المتجددة في النظم المزرعية المنظمة محليا .
- أن تعمل إلى أقصى حد ممكن من خلال نظام مغلق بالنسبة للمادة العضوية والعناصر الغذائية .

- أن توفر للثروة الحيوانية كل ظروف الحياة التي تمكنها من أداء جميع مظاهر سلوكياتها الفطرية .
- أن تحافظ على التنوع الوراثي للنظام المزرعي ومحيطه ، شاملة حماية البيئات النباتية والحياة البرية .
- أن تتيح للمنتجين الزراعيين عائدا كافيا ورضا من عملهم بما فيه بيئة عمل آمنة .
- أن تأخذ في الاعتبار الآثار الاجتماعية والبيئية الأشمل للنظام المزرعي (مثل تقديم العمل الإضافي عندما لايكون مطلوبا بصورة ضرورية كمشاركة إيجابية للمزرعة وللمجتمع الريفي) .

ويرى فرانسيس وزملاؤه[١٢] أن نظم الإنتاج الزراعي المستقبلية يمكن تصميمها ، بحيث تحقق استفادة أكبر من موارد الإنتاج الموجودة بالمزرعة . إن تعزيز تثبيت الأزوت الجوي والإنتاج الأكبر للمادة العضوية الكلية والمكافحة المتكاملة للآفات ، والتحمل الوراثي للآفات وللظروف المعاكسة والنشاط الحيوي الأكبر ، كلها تشارك في كفاءة استخدام الموارد . كذلك فإن إحلال المعلومات المناسبة والمهارات الإدارية محل المدخلات عالية السعر يمكن أن تحسن على نحو أكثر كفاءة استخدام الموارد على المستوى الشامل للمزرعة ، كما يمكن أن يتكامل الاختيار المناسب للمحاصيل مع تربية الحيوان بما يؤدي إلى بناء نظام متفوق وأعلى كفاءة . مثل هذه النظم يمكن أن تلبي احتياج مخططي قطاع الزراعة الوطني الذين هم في العديد من الأقطار ، مهتمون بزيادة الاعتماد على الذات في مدخلات الإنتاج وفي إنتاج السلع الغذائية الأساسية . هذا الرأي الذي يقول به فرانسيس وزملاؤه يوجب علينا أن ننظر في إيجابيات وسلبيات الزراعة العضوية ثم عن موقعها في الزراعة العربية ، وهو ما سنستعرضه بإيجاز فيما يلي :

الإيجابيات والسلبيات :

للزراعة العضوية ثلاثة تأثيرات أساسية : الأول في الإنتاجية ومن ثم الإنتاج الكلي ، والثاني في طبيعة المنتج ومن ثم الطلب عليه ، والثالث في البيئة ، ونجاح أو عدم نجاح أسلوب الزراعة العضوية والإقبال عليه في الزراعة أو عدم الإقبال عليه ، يختلف تبعا للأهمية النسبية التي يوليها الأفراد والمجتمع ومجمل الظروف السائدة لكل من هذه التأثيرات .

ففيما يتعلق بالإنتاجية ـ تشير كل المعلومات المتاحة إلى إن الزراعة العضوية تعني نقص الإنتاجية ، وهو نقص يختلف في مداه من محصول إلى آخر ، كما يختلف تبعا لظروف الزراعة التقليدية وظروف الزراعة العضوية ، فإذا كانت المنطقة معتمدة بدرجة كبيرة على التسميد الصناعي أو تشتد فيها الإصابة بالآفات ، فإن النقص في الإنتاجية عند تطبيق الزراعة العضوية لابد أن يكون كبيرا . كذلك فإن توافر المعلومات الفنية حول أساليب الزراعة العضوية ـ حيث تلعب المعلومات دورا فاعلا ـ وتوافر متطلباتها مثل الأسمدة العضوية الحيوانية يقلل من نقص الإنتاجية بالمقارنة بمزرعة عضوية أخرى تفتقر إلى هذه المدخلات . هذا النقص في الإنتاجية لابد أن يعتبر عاملا سلبيا في الزراعة العضوية له عواقبه التي أولها ، ارتفاع سعر المنتج بالنسبة للمستهلك ونقص الإنتاج الكلي بالنسبة للقطر .

وفيما يتعلق بالمنتج الغذائي ـ إن الصورة التي تتبادر إلى ذهن مستهلك المواد الغذائية ناتج الزراعة العضوية ، هي أنها أفضل صحيا بصورة أو بأخرى من تلك ناتج الزراعة التقليدية ، وخاصة من حيث الصلاحية أو القيمة الغذائية ومن حيث السلامة أو الأمان . ولكن عند التقييم الحقيقي للقيمة الغذائية تظهر صعوبة هذا التقييم ، فجودة المنتجات الغذائية عادة لايمكن الحكم عليها أو تعريفها بصفة أو بعامل واحد يمكن قياسه ، وعادة ما تقيم بثلاثة مفاهيم أساسية :

الأول : يشمل صفات المظهر : الحجم ، الشكل ، الخلو من العيوب . . .الخ .

الثاني : يشمل صفات الصلاحية التكنولوجية ، وهي الصفات التي تحدد صلاحية المنتج للتصنيع أو للتخزين ، مثل نسبة السكر في بنجر السكر أو قصب السكر ، نسبة الرطوبة ، صلاحية دقيق القمح لعمل الخبز . . .الخ .

الثالث ـ القيمة الغذائية : محتوى المنتج من العناصر الغذائية مثل البروتينات والفيتامينات وأيضا محتواه من المواد الضارة ، مثل النترات والتوكسينات الطبيعية ومتبقيات المبيدات الحيوية والعناصر المعدنية الثقيلة .

ولا شك في أن منتجات الزراعة العضوية ، وخاصة الفاكهة ، يمكن أن تعاني من نقص في المظهر بما يؤثر في إقبال المستهلك ، ولو أن أنصارها يعترضون على إعطاء المظهر أهمية أكثر مما ينبغي ما دام المنتج نفسه جيدا خاصة من حيث الطعم ، إذ يرون أنها أفضل مذاقا ولو أن هذا الافتراض لايمكن تأكيده ، فجودة المذاق عامل نسبي يختلف من شخص لآخر . كذلك فإن الصلاحية للتخزين وما بعد الحصاد ومدى تميز أو عدم تميز منتجات الزراعة العضوية لم تحسم بعد .

أما من حيث القيمة الغذائية فمن المعروف أن المستهلك يهتم أكثر بالجوانب السلبية ، مثل الخلو من بقايا المبيدات الحيوية والمواد المضافة للأغذية وإلى حد ما النترات ـ أي بصفة عامة «الأمان» من المخاطر ـ أكثر من اهتمامه بالجوانب الإيجابية ، مثل محتوى الغذاء من البروتينات والفيتامينات والعناصر المعدنية . وفي هذا الصدد فإن منتجات الزراعة العضوية سوف تكون دون شك أقل احتواء على بقايا المبيدات الحيوية والمواد المضافة والنترات عن منتجات الزراعة التقليدية ، ولو أننا لانستطيع القطع بخلوها من هذه الملوثات لوجود احتمالات تلوث غير منظور .

وفي دراسة امتدت اثني عشر عاما توصل شوفان[١٣] إلى أن استخدام الأسمدة العضوية بدلا من الأسمدة المعدنية في تسميد الخضراوات أدى إلى :

(١) نقص في الإنتاجية بنحو ٢٤٪ .

(٢) زيادة في الخواص المرغوبة : الوزن الجاف (٢٣٪) ، والبروتينات (١٨٪) ، فيتامين ج (٢٨٪) ، السكريات الكلية (١٩٪) ، الحمض الأميني ميثونين (١٣٪) ، الحديد (٧٧٪) ، البوتاسيوم (١٨٪) ، الكالسيوم (١٠٪) ، الفسفور (١٣٪) .

(٣) نقص في العناصر والمركبات غير المرغوبة : الصوديوم (١٢٪) ، النترات (٩٣٪) الأحماض الأمينية (٤٢٪) .

وفيما يتعلق بتأثير الزراعة العضوية في البيئة ، لعل من أهم ما يحسب للزراعة العضوية هو قدرتها على خفض أو استبعاد العديد من الآثار الضارة بالبيئة لنظم الزراعة التقليدية الحديثة وخاصة :

(١) تلوث البيئة بالمبيدات الحيوية والنترات ، وهذا منطقي نتيجة عدم استخدام الكيماويات المركبة صناعيا ، ولو أن الإفراط في استخدام الأسمدة العضوية أو الخلل في توقيتات إضافتها قد يترتب عليه قدر من التلوث للموارد المائية بالنترات والفسفور .

(٢) تحاشي الاستهلاك الزائد للموارد غير المتجددة ، فالزراعة العضوية أقل استهلاكا للطاقة .

(٣) المحافظة على الحياة البرية ، فلا شك في أن الزراعة العضوية التي تحاكي إلى حد كبير النظم الطبيعية ، خاصة من خلال الدمج بين الأنشطة الإنتاجية النباتية والحيوانية التي تمكن المزرعة من المحافظة على الدورات الطبيعية المميزة للنظم البيئية الطبيعية ، وكذلك استبعاد استخدام المبيدات الحيوية ، يجعل في الإمكان المحافظة على التنوع البيئي للنباتات والكائنات الدقيقة .

ماذا عن الزراعة العضوية في الأقطار العربية؟

لقد ذكرنا فيما سبق أن الاهتمام بالزراعة العضوية نشأ أساسا في الدول المتقدمة ، وهي الدول التي دخلت عصر ما بعد التصنيع أو عصر الرفاهية[١٤] ، التي «تعاني» من تراكم فائض الغذاء ويتوافر لسكانها مستويات دخول مرتفعة تمكنهم من التفكير في طلب غذاء آمن . أما الموقف في الأقطار العربية بوجه عام فهو يختلف إلى حد كبير ، فالأقطار العربية في معظمها وكما سبق أن ذكرنا «تعاني» من عدم كفاية إنتاج الغذاء ، للوفاء باحتياجات السكان بمستويات لائقة ومن تدني مستويات الدخول ، وهي لا تزال تعيش في «عصر التصنيع» متخلفة عصرين كاملين في سلم التقدم عن الدول المتقدمة ـ العصر الصناعي والعصر الصناعي المتقدم . هذا الموقف يدفعنا فورا إلى استنتاج أنه في الأقطار العربية بوجه عام الأولوية هي لتعظيم الإنتاج لوحدة الموارد الزراعية المتاحة وتعظيم الإنتاج الكلي ، وفي المقابل عليها أن تقبل بدفع الثمن البيئي ـ الذي دفعته الدول المتقدمة قبلها ـ قبل أن تفكر في الزراعة العضوية . هذا الاستنتاج صحيح إلى حد كبير ، ولكن ينبغي أن نأخذ في الاعتبار عاملين مهمين :

الأول : الزراعة للتصدير ـ إذا توافرت أسواق في الدول المتقدمة لمنتجات غذائية تنتج في الأقطار العربية ، وكانت فروق الأسعار بالنسبة للمنتجات المماثلة للزراعة التقليدية تكفي لتغطية النقص في الإنتاجية ـ أو تتجاوزه ـ فهل تمتنع هذه الأقطار عن استخدام الزراعة العضوية؟

المنطق يقول إنه في مثل هذه الحالة يمكن اعتبار الزراعة العضوية أحد مداخل تعظيم الإنتاجية أو تكثيف الإنتاج الزراعي .

الثاني : أنه في أي قطر عربي ، ولو أن هذا يختلف كثيرا من قطر لآخر ، توجد شريحة من السكان ذات دخل مرتفع ، وهؤلاء سوف يتأثرون إلى حد كبير بدعوة «الغذاء الآمن» وسيكونون راغبين في الحصول عليه وقادرين

على دفع ثمنه ، وهنا سوف تكون منتجات الزراعة العضوية مطلوبة محليا ولو أنها لمصلحة فئة قد تكون محدودة على حساب الغالبية العظمى من السكان ، كذلك يجب أن ندرك أن «الغذاء الآمن» ليس فقط هو ذلك ناتج الزراعة العضوية .

وهكذا نجد أن الزراعة العضوية سوف تجد لها موقعا في الأقطار العربية ، ولكن بطبيعة الحال على مستوى أقل بكثير منها في الدول المتقدمة ، وهذا يقودنا إلى التساؤل عن دور البرامج البحثية في الأقطار العربية في مجال تطوير أساليب الزراعة العضوية . هنا يدخل عامل الأولويات ـ فلا شك أن المؤسسات البحثية الحكومية سواء كانت مراكز بحثية أو جامعات ، يجب أن تتوجه أولوياتها إلى القطاع العريض من الزراع والمستهلكين وإلى المحاصيل الأساسية ، وهذا بصفة خاصة في الأقطار التي تواجه مشكلة غذاء حادة ، ويمكن أن تترك النشاط البحثي في هذا المجال للقطاع الخاص الذي يمارس الزراعة العضوية ، ولو أنها يمكن أن تقدم بعض المساعدة كلما كان ذلك ممكنا .

التكثيف الزراعي

في سعيه الدؤوب نحو زيادة الإنتاج الزراعي ، للوفاء باحتياجات السكان المتزايدين ، اتجه الإنسان نحو استصلاح واستزراع المزيد من الأرض ، عندما كانت هذه متوافرة ، وكذلك مياه الري ، سواء من الأمطار أو الأنهار . وتكثف هذا التوجه مع بداية القرن التاسع عشر ، وأصبح توجها عالميا في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وأطلق عليه مصطلح «التوسع الأفقي» . ولم تكن الأقطار العربية استثناء فقد بدأت مصر التوسع الأفقي مبكرا في القرن التاسع عشر ثم السودان مع بداية القرن العشرين ، وفي العقود الأخيرة أصبح الاهتمام عاما في معظم الأقطار العربية . وعلى سبيل المثال ، فيما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٢ زادت المساحة المنزرعة في الوطن

العربي من ٥٣,٥ إلى ٥٩,٥ مليون هكتار ـ أي أضيف نحو ٦ ملايين هكتار بما يمثل توسعا أفقيا مقداره ١١,٢٪ . ولا يزال التوجه نحو التوسع الأفقي قائما في العديد من الأقطار العربية ما دامت هناك أرض يمكن استصلاحها واستزراعها ، وماء يمكن استثماره في الري .

وبزيادة الحاجة إلى زيادة الإنتاج الزراعي ، زاد التوجه نحو الارتقاء بإنتاجية الموارد الطبيعية المتاحة . وبتناقص الموارد المتاحة لمزيد من الاستصلاح ، وتنامي الحاجة إلى المزيد من الإنتاج الزراعي كما ونوعا وقيمة نقدية ، أصبح التوجه بقوة نحو تكثيف العائد من استخدام الموارد فيما يعرف الآن بالتكثيف الزراعي ، والذي أصبح يمثل في الوقت الحالي المدخل الرئيسي لزيادة إنتاج الغذاء على الصعيدين العالمي والعربي . وفي وقت ما استخدم اصطلاح «التوسع الرأسي» لتمييز هذا التوجه عن «التوسع الأفقي» ، ولو أنه ارتبط أساسا بقاعدة الأرض الزراعية أكثر منه بقاعدة الماء اللازم لريها . وباعتبار أن أهم موردين طبيعيين محددين للتوسع الزراعي هما الأرض والماء ، فإن التكثيف الزراعي يجب أن ينصب أساسا على تعظيم الإنتاج لوحدة المساحة من الأرض أو وحدة المتر المكعب من الماء أو كلتيهما ، ولو أنه تحت ظروف معينة قد يعتبر تكثيف إنتاجية عنصر العمل أو عنصر رأس المال من عوامل التكثيف الزراعي . وبوجه عام ـ هناك خمسة مداخل رئيسية يمكن من خلالها تحقيق التكثيف الزراعي وهي(١٥) :

المدخل الأول : زيادة إنتاجية المحاصيل النباتية والحيوانية لوحدة المساحة من الأرض والمتر المكعب من الماء لوحدة الزمن (السنة) :

يمثل هذا المدخل الأسلوب التقليدي والأكثر شيوعا والأكثر أهمية على النطاق العالمي لزيادة الإنتاج الكلي من الموارد المتاحة . وقد استخدم منذ وقت طويل ، ولا يزال ، كما أنه الأسلوب الأكثر إيجابية للمستقبل على المدى المنظور . وفي هذا المدخل ، يعامل كل محصول على حدة .فالجهود التي توجه إلى زيادة إنتاجية محصول معين غالبا

لا علاقة لها بتحسين المحاصيل السابقة أو اللاحقة التي تزرع بنفس الأرض ، وغالبا تكون مؤسسة على الوضع القائم للمحصول من حيث شغله لفترة زمنية معينة في الدورة الزراعية أو التتابع المحصولي ، ولو أنه يحسن أن تكون هناك رابطة تكاملية . ويرتكز التحسين على ركيزتين متكاملتين : الأولى ـ تراكيب وراثية جديدة ، أي تربية أصناف نباتية جديدة أو سلالات حيوانية جديدة ، والثانية ـ إدخال هذه الأصناف والسلالات الزراعة الفعلية وتوفير أفضل ظروف إنتاج لها بحيث تحقق ما تتيحه لها طاقاتها الوراثية .

فالتحسين الوراثي للأصناف النباتية المنزرعة وزيادة قدرتها الإنتاجية ، أو زيادة قدرتها على استخدام معدلات أعلى من مدخلات الإنتاج (مثل الأسمدة) لتحقيق إنتاجية أعلى ، أو قدرتها على تحمل الظروف البيئية غير المواتية (مثل الجفاف) ، أو تحمل أو مقاومة أمراض نباتية أو آفات حشرية (مثل تحمل الأقماح للإصابة بالأصداء التي تسبب خسائر كبيرة في الإنتاجية) ، أو ذات إنتاج من مستويات جودة أعلى ومن ثم سعر أعلى ـ كلها تعتبر ركائز أساسية للتكثيف الزراعي . ولعل من أوضح الأمثلة الأصناف قصيرة الساق من القمح والأرز التي تعزى إليها «الثورة الخضراء» ، والذرة الهجين التي أحدثت طفرة في إنتاجية الذرة ، وأصناف الخضر والفاكهة التي أدخلت في الزراعة في السنوات الخمسين الأخيرة ، محققة زيادة كبيرة في الإنتاجية والجودة والملاءمة لاحتياجات التصنيع أو الحفظ لمدد طويلة أو النقل لأسواق بعيدة . . . الخ .

كذلك تطوير أساليب الإنتاج من معاملات زراعية مثل خدمة وإعداد الأرض ، والزراعة في الموعد الأنسب ، والتسميد والري ومكافحة الآفات ، وأيضا توفير مياه الري وتحسين خصوبة التربة من خلال مشاريع الري والصرف ، وتوفير مدخلات الإنتاج ، وتكثيف جهود الإرشاد الزراعي لتطبيق المعارف والتكنولوجيات الجديدة ، كلها تساهم في زيادة الإنتاج لوحدة المساحة من الأرض أي الإنتاجية . وبالمثل فإن التحسين الوراثي

لسلالات الحيوانات المختلفة من دواجن وأبقار وغيرها ، وزيادة قدرتها الإنتاجية مثل زيادة كفاءتها التحويلية واستفادتها من الأعلاف لإنتاج بيض أو لحوم أو ألبان ، وزيادة إنتاجيتها خلال وحدة الزمن ـ مثلا : عدد البيض للدجاج في السنة أو عدد كيلو جرامات اللبن للبقرة في السنة ، وخفض نسبة العقم لزيادة عدد الولادات ، وكذلك تحسين ظروف الإنتاج من تغذية ورعاية بيطرية ـ كلها تساهم في زيادة إنتاجية الحيوانات بما يعني تكثيف الزراعة .

ومن الجدير بالذكر أن الزيادات التي تحققت خلال السنوات الأخيرة في إنتاجية معظم المحاصيل النباتية والحيوانية ، جاءت كمحصلة للتحسين في الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية ، والتحسين في معاملات الإنتاج وتوفير مدخلات الإنتاج ، ومن ثم كانت تعبيرا عن التكثيف الزراعي من خلال هذا المدخل . وعلى سبيل المثال ـ خلال الفترة ٦٩/ ١٩٧١ ـ ١٩٩٣ ، زادت إنتاجية الهكتار من القمح على مستوى العالم بنحو ٤٠٪ ، وعلى مستوى الوطن العربي بنحو ٥٠٪ .

وفي هذا المدخل ، عادة تكون إنتاجية التكنولوجيات الجديدة المولدة من خلال البحث العلمي والممثلة في السلالات والأصناف ونظم الإنتاج ، متقدمة كثيرا عن الإنتاجية الفعلية لدى الزراع ، ويكون التكثيف الزراعي متاحا من خلال تطبيقها في حقول الإنتاج باعتبارها تكنولوجيات متاحة وتوفير الظروف المناسبة لنجاحها من مدخلات إنتاج وتسويق وسياسة سعرية . . .الخ . وبتوليد تكنولوجيات جديدة يمكن رفع السقف أو الحد الأعلى للطاقة الإنتاجية ، ومن ثم استمرارية عملية الارتقاء بالإنتاجية .

المدخل الثاني : زيادة عدد المحاصيل المنزرعة في نفس مساحة الأرض في السنة :

ويتم هذا من خلال : (١) زيادة عدد المحاصيل التي تزرع في نفس المساحة في السنة على التوالي ، أي «التكثيف المحصولي» . أو (٢) زراعة أكثر من محصول في نفس المساحة في نفس الوقت علي التوازي - أي التحميل أو تحميل محصول على آخر ، أو (٣) كلتيهما معا .

ويقصد «بالتكثيف المحصولي» عدد المحاصيل التي يمكن زراعتها في مساحة من الأرض خلال سنة كاملة (٣٦٥ يوما) ، فإذا زرع محصول واحد كان معامل التكثيف (=١) ودرجة التكثيف (=١٠٠٪) ، أي المساحة المحصولية تساوي مساحة الأرض الزراعية . أما إذا زرع محصولان متعاقبان فيرتفع معامل التكثيف إلى (٢) ودرجة التكثيف إلى (٢٠٠٪) ، أي تصبح المساحة المحصولية ضعف مساحة الأرض الزراعية .

ويحتاج التكثيف المحصولي ، أي زراعة أكثر من محصول واحد في نفس الأرض خلال العام ، إلى توافر خمسة عوامل أساسية تتمثل في :

١ - ظروف مناخية ملائمة توفر الاحتياجات المناخية المختلفة للمحاصيل المتعاقبة ، بما يتيح لها النمو وإكمال دورة حياتها في الوقت المناسب لتخلي مكانها للمحاصيل التي تعقبها .

٢ - مياه ري بالكميات التي تحتاج إليها المحاصيل المنزرعة وفي الأوقات المناسبة .

٣ - عنصر العمل سواء من خلال القدرات البشرية أو القدرات البشرية المدعومة بالميكنة .

٤ - الخصوبة الذاتية للتربة التي تسمح لها بإنتاج محاصيل متعاقبة دون أن تتعرض للتدهور ، مع الأخذ في الاعتبار إمكانية استخدام المخصبات .

٥ - طبيعة المحاصيل ذاتها ممثلة بالفترة الزمنية اللازمة لنموها وإتمام دورة حياتها ، بما لا يتعارض مع المحاصيل السابقة أو اللاحقة ، وفي خلال وقت قصير نسبيا .

وتمثل «البيوت البلاستيكية» أو «البيوت المحمية» الحالة المثالية للتكثيف المحصولي ، حيث يمكن زراعة أكثر من محصول على التوالي ، ولكن استخدامها مقتصر على نباتات الخضر والزينة ، كذلك وصلت الزراعة المصرية ـ بعد إنشاء السد العالي وتوافر مياه الري طوال العام ـ إلى درجة عالية من التكثيف المحصولي ، إذ بلغت درجة التكثيف عام ١٩٨٧ نحو ١٨٧٪ . وفي السنوات الأخيرة تبنى الجبلي[١٦] ـ مؤيدا بتوجه عام في الزراعة المصرية ـ وجهة نظر ترى أنه يمكن السير بالتكثيف المحصولي مرحلة أخرى والوصول به إلى ٣٠٠٪ ، أي زراعة الأرض في المتوسط ثلاثة محاصيل متعاقبة خلال العام الواحد ، استنادا إلى توافر ظروف ملائمة تسمح بتحقيق هذا المعدل العالي من التكثيف المحصولي تتمثل في :

١ ـ ملاءمة المناخ طوال العام .

٢ ـ توافر مياه الري بعد إنشاء السد العالي وإمكانية السحب منها في أي وقت .

٣ ـ استنباط العديد من الأصناف «المبكرة النضج عالية الإنتاج» من المحاصيل المختلفة (القطن الأمريكي ، الأرز الفلبيني ، القمح المكسيكي . . . الخ) .

٤ ـ التوسع في استخدام الميكنة بالقدر الذي يمكن من إجراء نسبة كبيرة من العمليات الزراعية آليا .

وأبدى عبد السلام وجهة نظر معارضة لهذا التوجه ، إذ يرى الإبقاء على التكثيف المحصولي عند مستواه الحالي وزيادة التكثيف الزراعي من خلال زيادة إنتاجية المحاصيل النباتية ، والاستفادة مما يمكن توفيره من مياه الري ـ نتيجة لتقصير مدة مكث المحاصيل في الأرض وترشيد استخدام المياه ـ في التوسع الأفقي . كذلك يرى أنه لا ينبغي تطبيق هذا التصور ـ التكثيف المحصولي ـ في الوادي الجديد وبعض الأراضي الجديدة ، إذ قد يكون من الأفضل ـ في ضوء توافر أراضي صالحة للاستصلاح أكثر مما

تتيحه الموارد المائية المحدودة ـ الاكتفاء بزراعة محصول شتوي واحد ترشيدا لاستخدام المياه بما يتيح تكثيفا إنتاجيا من خلال التوسع الأفقي وزيادة المساحة المنزرعة ، وعلى سبيل المثال تحتاج زراعة هكتار واحد من القمح (وهو محصول شتوي) في مصر إلى نحو ١٧٠٠م٣ بينما يحتاج عند زراعته ذرة (محصول صيفي) نحو ٣٧٠٠م٣ ـ أي أكثر من ضعف احتياجات القمح ، بينما يغلان نفس الإنتاج . ومن الجدير بالذكر أن التوسع في زراعة القمح في السعودية ، باستخدام مياه الآبار ، وعدم زراعة محصول صيفي لاحق ، هو تطبيق سليم لهذا التوجه عندما يكون مورد الماء محدودا ومحددا للتنمية الزراعية .

أما تحميل المحاصيل فيقصد به زراعة محصول ثانوي مع محصول أساسي في نفس الوقت وخلال فترة نمو المحصول الأساسي . وقد يكون التحميل كليا أي يتعايش المحصولان معا طوال موسم نموهما ـ كما هو الحال عند زراعة أشجار الموالح فيما بين أشجار النخيل ، أو زراعة نباتات الخضر أو المحاصيل الحقلية في بساتين الفاكهة ـ وقد يكون تحميلا جزئيا حيث يشترك المحصولان في فترة معينة من الوقت وليس كل الموسم ، كما هو الحال في تحميل المحاصيل الحقلية أو المحاصيل الحقلية والخضر ـ مثل تحميل البصل على القطن في مصر ، حيث يزرع البصل مبكرا ثم يشترك فترة من الوقت في شغل الأرض مع محصول القطن الذي يزرع متأخرا ، وفي الصين تحميل القمح والقطن حيث يزرع القمح في موعده الطبيعي في شهر نوفمبر على مصاطب ، تترك فيما بينها مسافات يزرع فيها القطن خلال مارس ، ويتم حصاد القمح في مايو ، تاركا القطن ليتم موسمه ، ويقصد من هذا الأسلوب التغلب على عدم إمكانية زراعة المحصولين على التوالي ، إذ إن تأخير موعد زراعة القطن إلى ما بعد حصاد القمح يسبب نقصا كبيرا في المحصول . وقد بدأ التحميل أساسا كأسلوب يهدف إلى تحقيق نوع من الاكتفاء الأسري من بعض المحاصيل الغذائية كالفول والعدس والبصل ، من

المساحة الزراعية المحدودة ، إلا أنه لقي في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا . ويذكر الجبلي أن تحميل محصول على آخر والحصول على عائد يفوق العائد من المحصول الأساسي وحده ، يمكن أن يعزى إلى أن المحصول الأساسي لم يزرع بالأسلوب الذي يحقق أعلى إنتاجية منه ، بما في ذلك العدد الأمثل من النباتات اللازمة لإعطاء أعلى محصول منه ، لذلك لا يمكن اعتبار ناتج المحصولين إضافة حقيقية لإنتاج الوحدة المعنية في ضوء قدرتها الإنتاجية المحتملة . ومن جهة أخرى فإن التحميل تكثيف لاستخدام عنصر العمل أكثر منه تكثيفا لعنصر الأرض ، ويجب أن ينظر إليه في هذا الإطار ، ومن ثم فمستقبله مرتبط إلى حد كبير بتوافر عنصر العمل واستمرار بقاء الملكية القزمية ومدى نجاح التنمية بصفة عامة . على أن هذا المدخل للتكثيف الزراعي سيظل مطلوبا تحت ظروف غلبة نمط «زراعة الكفاف» في الكثير من المناطق في معظم الأقطار العربية ، ومن ثم لا ينبغي إهماله بل يحسن الاستفادة منه ، ولو مرحليا .

المدخل الثالث : التحول من زراعات أقل قيمة نقدية إلى أخرى أعلى قيمة نقدية ، وإدخال محاصيل جديدة :

تختلف الزروع كثيرا في قيمتها النقدية ، ومن ثم الناتج النقدي لوحدة المساحة من الأرض أو المتر المكعب من الماء . وعندما ننظر إلى التكثيف الزراعي من زاوية القيمة النقدية للناتج ، سوف نجد أن هناك فرصا لا بأس بها للتكثف الزراعي . ويعتبر تحويل المراعي إلى مزارع للمحصولات الحقلية أو البستانية ، متى توافرت الظروف المناسبة خاصة إنشاء مشروعات الري - أحد عناصر هذا المدخل . كذلك التحول من زراعة محصول معين أقل قيمة نقدية إلى محصول آخر أعلى قيمة نقدية قد يحقق هذا المدخل ، ولو أن هذا تحدده عوامل أخرى عديدة غير الرغبة في التكثيف الزراعي مثل احتياجات السوق المحلي والخارجي وتوافر مستلزمات الإنتاج والتسويق وغيرها . ويعتبر التحول من زراعة قصب السكر

إلى زراعة بنجر السكر تكثيفا زراعيا من خلال ترشيده لاستخدام مياه الري ، التي يمكن توفيرها لزراعة مساحة أكبر أو لزراعات أخرى . والتحول من زراعة المحاصيل الحقلية إلى زراعة المحاصيل البستانية للاستهلاك المحلي الطازج يمثل مرحلة تكثيف أعلى ، نظرا لارتفاع القيمة النقدية للمحاصيل البستانية . ولكن هناك أيضا محددات ومحاذير منها مدى استيعاب السوق المحلي والاحتياجات من المحاصيل الغذائية الأخرى . أما التحول لزراعة الخضر والفاكهة للتعبئة والتصنيع والتصدير للسوق الخارجي فيمثل مرحلة تكثيف متقدمة ، ولكن أيضا هناك الكثير من العوامل التي ينبغي مراعاتها مثل الحاجة إلى تكنولوجيا متطورة ، احتياجات السوق العالمي ، المنافسة الدولية . . . الخ . وعموما يمكن القول إن التحول من زراعة محاصيل أقل قيمة نقدية إلى أخرى أعلى قيمة هو مدخل ينبغي السير فيه ، لتكثيف الإنتاج الزراعي على أن يكون مصحوبا بتطوير كاف للوسائل والظروف اللازمة لإنجاحه .

كذلك في الكثير من الحالات يكون إدخال محاصيل جديدة غير موجودة أصلا في الزراعة المحلية أحد عوامل التكثيف الزراعي ، عندما يحقق زيادة في قيمة الإنتاج ، فضلا عن أنه يمكن أن يوفر حلولا لبعض المشاكل ، مثل إدخال فول الصويا والذرة الصفراء لتوفير أعلاف لمزارع الدواجن التي يجري التوسع في إنشائها والتي تعتبر ذات ناتج عالي القيمة ، وإدخال زراعة الكانولا كمحصو ل زيتي .

المدخل الرابع : تبني نظم إنتاج متكاملة :

على المستوى الفردي ، تعتبر تربية الماشية على مخلفات الحقل والاستفادة من بقايا المحاصيل كعلف وتحسين قيمتها الغذائية بالمعاملات المناسبة ، مثل الأمونيا واليوريا ، بما يرفع من إنتاجية الحيوانات إحدى وسائل تكثيف الإنتاج الزراعي . وعلى المستوى القومي يعتبر العمل على تطوير نظم ووسائل التسويق مكملا للعملية الإنتاجية الزراعية ، إذ يساعد على

الإقلال من المفقود بعد الحصاد ، ومن ثم زيادة الكمية من الإنتاج المتاحة للاستهلاك ، فضلا عن زيادة القيمة النقدية للمنتج . كذلك فتح أسواق خارجية يمكن أن يزيد من قيمة المنتجات الزراعية بما يسهم في التكثيف الزراعي ، كذلك التصنيع الزراعي في إطار المجمعات الزراعية الصناعية إذ يعمل كنظام إنتاج متكامل يعظم إنتاج المزرعة .

المدخل الخامس : «صناعة الزراعة» :

يمثل التحول بالزراعة إلى مرحلة «صناعة الزراعة» درجة متقدمة من التكثيف الزراعي ، فالبيوت المحمية حيث تتم زراعة العديد من محاصيل الخضر تحت ظروف خاضعة للتحكم فيها من الحرارة والرطوبة والإضاءة ومكافحة الأمراض ، وحيث تستخدم أصناف مرباة خصيصا ملائمة لهذه الظروف وذات مواصفات محددة تتفق واحتياجات السوق ، وتحقق إنتاجية كمية تبلغ عدة أضعاف الإنتاجية في الحقول العادية ، فضلا عن الزيادة في النوعية التي تعني زيادة في السعر ، بما يحقق تكثيفا شديدا لاستخدام موردي الأرض والماء . والمزارع الكبيرة لإنتاج البيض واللحوم البيضاء والألبان ، والمزارع السمكية ، كلها تمثل مرحلة متقدمة في التحول من الزراعة في الحقول المفتوحة إلى الزراعة فيما يشبه المصانع بما يعني درجة أكبر من تكثيف استخدام الموارد[١٧] .

مما سبق يتضح لنا أن هناك العديد من المداخل لتحقيق التكثيف الزراعي بما يؤدي إلى تحقيق زيادات كبيرة في مجمل كمية وقيمة الناتج الزراعي . وجميع هذه المداخل ينبغي طرقها لتوفير أكبر قدر ممكن من الأمن الغذائي استنادا إلى ما هو متاح من موارد طبيعية . ولا شك في أن الأهمية النسبية لكل من هذه المداخل تختلف كثيرا عند النظر إلى ظروف واحتياجات القطر ، كما تختلف كثيرا من قطر لآخر . ومن ثم فسوف تكون هناك حاجة دائما إلى استراتيجيات جادة وسياسات سليمة تتبناها الدولة لتحقيق الأهداف الوطنية ، ومؤسسات خدمية كفؤة تهيئ الظروف الكفيلة

بإنجاح تطبيق هذه المداخل في تناغم يحقق الاستثمار الأمثل للموارد . وهذا ما سوف نتعرض له في الفصل الأخير .

تحـــديث نمـــط الزراعـــة

تتعدد الأنماط السائدة في الزراعة في العالم تبعا لدرجة التطور الحضاري والظروف السائدة في كل منطقة ، ويمكن تمييزها بوجه عام إلى ثلاثة أنماط :

الأول ـ الزراعة التقليدية ـ ويطلق عليه أحيانا «زراعة الكفاف» لضآلة ما يحققه من إنتاج للزارع وأسرته ، كما أن البلد الذي يعتمد على الزراعة التقليدية هو بالضرورة بلد فقير . وقد واكب هذا النمط نشوء الزراعة المستقرة ، وامتد طوال الجانب الأكبر من تاريخ الإنسان ، ولا يزال يمثل جانبا كبيرا من الزراعة على الصعيد العالمي خاصة أقطار العالم الثالث .

وللزراعة التقليدية سـمات أسـاسـية تحكم الزارع في سـلوكه تجاه البيئة ومعطياتها ، وتجاه المجتمع المحيط به ، وأسـلوبه الإنتاجي ، فهو : (١) يستخدم مجموعة من أساليب الإنتاج تتواءم مع الاختيارات المحدودة المتاحة له ، فالأصناف والسلالات هي تلك المتأقلمة للبيئة منخفضة الإنتاجية عموما ، ومصادر الطاقة محدودة ومحددة للمساحة من الأرض التي يمكنه فلاحتها ، ومكافحة الآفات غير فعالة ، (٢) يسعى دائما إلى تقليل عنصر المخاطرة ، (٣) يعتمد كثيرا على الثروة الحيوانية ، فهي عنصر أساسي في العملية المزرعية كلها ، ولكنها لا تقدم للسوق في شكل لحوم وألبان ، سوى القليل ، فقدرتها الإنتاجية محدودة بتركيبها الوراثي ، فهي حيوانات عمل أساسا وليست حيوانات إنتاج لحوم وألبان ، (٤) يستهلك منتجات المزرعة أو يبيعها أو يتبادلها مقابل خدمات أو منتجات أخرى في إطار مجتمعه المحدود ، (٥) يتردد بشكل ملحوظ في تقبل الإرشادات التي توجه إليه من الأجهزة الحكومية المختصة .

وبصفة عامة ، تتصف زراعة الكفاف بموارد رأسمالية محدودة للغاية ، وبالاستمرارية في استخدام وسائل الإنتاج التقليدية ، والاتجاه إلى السلع الغذائية للاستهلاك الأسري ، وانخفاض الإنتاجية لموردي الأرض والماء وكذلك العمل .

هذه الخصائص تعمل على ترسيخ الوضع القائم الذي فيه تنتج الزراعة بالكاد ما يكفي للإبقاء على الحياة ، ومن ثم لا يمكن أن تشارك بصورة فعالة في النمو الاقتصادي للمجتمع . إن الإبقاء على الزراعة التقليدية لابد وأن يترتب عليه استمرار ركود القطاع الزراعي وزيادة صعوبة مشاكل توفير الغذاء ، ومن ثم فالحل بالنسبة للزراع وبالنسبة للأمن الغذائي هو في تحديث الزراعة التقليدية والانتقال بها إلى النمط الثاني .

الثاني - الزراعة الحديثة ، ويطلق عليه نمط الزراعة الثورية ، وقد بدأ يتشكل مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، وتميز بانطلاقة كبيرة نتيجة للإنجازات العلمية والتقدم التكنولوجي . وقد شملت هذه الانطلاقة الأرض وخصوبتها ، والري والصرف ، والأصناف النباتية والسلالات الحيوانية وتحسينها وراثيا ورعايتها ، وكذلك العوامل المساعدة الأخرى من الميكنة والنقل والتخزين والتصنيع ، فضلا عن نظم حيازة الأرض والتشريعات الزراعية والائتمان والتمويل والتسويق والتصنيع الزراعي ، كما شملت الزارع نفسه في أسلوب تعامله مع المعطيات الجديدة وأيضا إنتاجيته ودخله . ولقد كان لهذه المعطيات ثمارها في الزيادات الكبيرة في إنتاج الغذاء ، والإنتاج الزراعي بوجه عام ، كما ونوعا ، وأدت إلى تقدم كبير في مستويات المعيشة في الأقطار التي أخذت بها .

هذه الزراعة الحديثة ، حتى في مراحلها الأولى ، هي التي مكنت الشعوب التي أخذت بالثورة الصناعية من توفير الغذاء لسكانها الذين تزايدوا بسرعة فائقة أبعدت عنها شبح مخاوف المالتوسية . بل إن كاهن ومعاونيه يرون أن البلدان المتقدمة ، باستثناءات قليلة ، لم تُصنع نفسها إلا

بعد أن أرست قاعدة زراعية راسخة ، وأن التقدم المذهل في مجال الزراعة على مدى المائة عام الماضية جعل من الزراعة نظاما ديناميكيا ومؤثرا في بلدان العالم المتقدم ، وكان المحرك الأساسي لهذا التقدم الوفرة المتزايدة والتقدم التكنولوجي المطرد .

الثالث ـ التنمية الزراعية المتسارعة ، والذي بدأ يتشكل في الوقت الحالي ، ويمثل انطلاقة أكبر لقدرات العلم والتكنولوجيا الحديثة التي هيأت ظروفا مناسبة لعصر زراعي جديد مستند على العلم والتكنولوجيا ، وموجه إلى الإنتاج للسوق ، ممثلا تتويجا لعصر الثورة الزراعية . وعلى النقيض من الزراعة التقليدية ، التي فيها الزارع وأسرته هو المتحكم بصورة كلية في النظام الإنتاجي المحدود القدرات ، فإن الزراعة في عصرها الجديد سوف تعتمد ـ إلى جانب الزارع ـ على ثلاث ركائز أساسية تعمل في ترابط وثيق وتوافق في نظام إنتاجي فائق القدرات :

أولها ـ الجهاز البحثي الإرشادي وكوادره من العلماء التكنولوجيين والمرشدين الزراعيين ، الذي ينبغي عليه إنجاز فيض مستمر من التكنولوجيات الجديدة ونظم الإنتاج المتطورة ونقلها إلى حقول الإنتاج وتطبيقها بنجاح .

ثانيها ـ الصناعة التي يجب أن توفر أدوات ومستلزمات الإنتاج ووسائل تصنيع ونقل وتخزين المنتجات بالنوعية المناسبة وبأسعار معقولة .

ثالثها ـ الحكومة ـ التي ستتولى قيادة العملية كلها ، وتنظيم وتمويل قطاع البحوث والإرشاد وتوفير التدريب ، وتنظيم إمدادات مدخلات الإنتاج وتسويق المنتجات ، وفوق كل هذا تهيئة مناخ اقتصادي محفز للتنمية . ولكن ـ في هذا النظام المتقدم ـ إذا فشل أي من الأطراف الثلاثة في أداء دوره على أكمل وجه فلن تتحقق الأهداف المرجوة .

وهكذا ، عندما نعمل على تحقيق الأمن الغذائي للوطن العربي ، سوف نجد أن هذا الهدف لن يمكن بلوغه إلا من خلال التحول بنمط الزراعة السائد ، الذي هو في معظم الأقطار العربية خليط من الزراعة التقليدية والزراعة الحديثة . يجب التحول بالزراعة بصورة كاملة من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة وإلى التنمية الزراعية المتسارعة كلما كان ذلك ممكنا . هذا التحول ليس بالأمر الهين ، ويحتاج إلى استراتيجية طويلة المدى ، ولكن نتائجه الإيجابية مؤكدة .

تحديث الزراعة التقليدية

في أواسط الستينيات ، قام براون[١٨] بدراسة إحصائية ربط فيها بين عدد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وبين معدلات الزيادة في إنتاجية محاصيل الحبوب الرئيسية في ستين قطرا تزرع مساحات كبيرة من الأرز والذرة ٤٠٠ ألف هكتار أو أكثر ، والقمح ٨٠٠ ألف هكتار أو أكثر ، واستخلص منها أن هناك عددا من الظروف المبدئية التي يجب توافرها حتى تعبر الإنتاجية نقطة الانطلاق ، ومن ثم فإن تحقيق زيادات في الإنتاجية خلال عدة سنوات يمكن أن يأتي فقط إذا قامت الدولة بتوفير هذه الظروف التي نلخصها في : (١) تحقيق مستوى تعليم جيد نسبيا ، (٢) رفع متوسط الدخل السنوي للفرد إلى نحو ٢٠٠ دولار ، (٣) زيادة نسبة الإنتاج الذي يتم تسويقه بالنسبة للإنتاج الذي يستهلك في المزرعة ومن ثم التحول من زراعة الكفاف إلى الاقتصاد التجاري ، (٤) تنمية القطاعات غير الزراعية بدرجة معقولة تسمح ببناء قاعدة لتوفير السلع والخدمات الضرورية للتنمية الزراعية ، (٥) مقابلة الحد الأدنى من الاحتياجات اللازمة للتعجيل بالتحديث والتنمية الاقتصادية ، (٦) أسعار مناسبة لمنتجات المزرعة بالنسبة لمدخلات الإنتاج . إلا أن وورتمان وكومنجز[١٩] لا يتفقان تماما مع براون في هذه الشروط المبدئية خاصة في العلاقة بين

زيادة الإنتاج وكل من التعليم والدخل ، فهما يريان أنه من الأكثر معقولية أن التحسين في مستوى التعليم ومستوى الدخل للفرد ، والتحول إلى التنمية المتسارعة لاقتصاد السوق وتقوية القطاعات غير الزراعية يعتمد في كثير من الأقطار النامية ، وإلى حد كبير ، على زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعي لأعداد كبيرة من الناس ومن ثم زيادة الدخل القومي الذي يمكن توجيه جزء منه لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية العالية الكلفة . ومن جهة ثانية فهما يتفقان معه في أن هناك متطلبات مبدئية معينة ضرورية لزيادة إنتاج محاصيل الغذاء الأساسية تتلخص في : (١) أن يتوافر التزام حاسم من الحكومة ، (٢) أن يكون هناك برنامج محدد للانتقال قابل للتنفيذ فنيا ومربحا للزراع اقتصاديا ، (٣) أن تتاح مدخلات الإنتاج للزراع ، (٤) أن تكون هناك أسواق للإنتاج مضمونة ، (٥) أن توفر الحكومة الاستثمارات الضرورية . ويضيفان بأن هذه المتطلبات من السهل الحديث عنها قولا عن تحقيقها فعلا ، إلا أنها ليست مستعصية بل هي في متناول اليد لمعظم الأقطار .

وعموما ، فهناك الكثير من الأراء حول الظروف المبدئية الضرورية اللازم توافرها إذا أريد إحداث حالة انطلاق نحو نمو للإنتاجية الزراعية متواصل ومندفع ذاتيا في الأقطار النامية . على أن هناك ثلاث حقائق أولية ينبغي إدراكها :

الحقيقة الأولى : أن للزراعة دورا حيويا في الاقتصاد القومي يجب أن تقوم به ، وتحقيق الانطلاق في الإنتاجية والإنتاج الكلي هو الخطوة الأولى في هذا الصدد .

الحقيقة الثانية : أن هذا الانطلاق لا يمكن تحقيقه دون التحول الكامل من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة ، فالزراعة الحديثة بإمكانياتها الإنتاجية هي القادرة على أداء الدور المطلوب منها في الاقتصاد القومي .

الحقيقة الثالثة : أن الزراعة التقليدية بمحدداتها وإمكانياتها الضعيفة غير قادرة ذاتيا على توفير الفوائض ومن ثم رأس المال اللازم لجعل تحولها أمرا ممكنا ، ومن ثم فيجب أن يكون هناك نوع ما من التدخل من خارج زراعة الكفاف ، هذا التدخل قد يتمثل في موارد مالية تتاح للقطر مثل عوائد النفط أو استثمارات تعدينية أو تشغيل مفيد للعمالة الزائدة محليا أو خارجيا أو غير ذلك .

كذلك من الضروري إدراك أنه حتى لو توافرت الظروف المبدئية اللازمة للانطلاق ، فإن عملية التحديث ذاتها عملية معقدة تشتمل على تغيرات كثيرة في عناصر الإنتاج المختلفة وفي الأهمية النسبية لكل منها . وقد لخص مؤشر[٢٠] التسهيلات والخدمات المشاركة في عملية تحديث الزراعة في مجموعتين رئيسيتين هما :

(أ) **الضروريات** ـ وهي ، كما يبدو من الكلمة «يجب» أن توجد لتمكين الزارع من تبني منجزات التكنولوجيا الحديثة ، وتشمل خمسة عوامل : (١) سوق مضمونة لمنتجات المزرعة ، (٢) تكنولوجيا دائمة التطور ، (٣) إتاحة محلية للإمدادات والمعدات ، (٤) حوافز ، (٥) وسائل نقل .

(ب) **المعجلات** ـ وهي التي يمكن أن تكون ضرورية لجعل الزراع يتبنون منجزات التكنولوجيا الحديثة ولكنها ليست على درجة من الضرورة بحيث لايمكن الاستغناء عنها ، كما أن غياب مؤسسات المعجلات يمثل أحد مظاهر زراعة الكفاف ـ وتشمل : (١) التعليم والتنمية ، (٢) الائتمان ، (٣) التعاون الجماعي للزراع ، (٤) تحسين الأراضي الزراعية وزيادة مساحتها ، (٥) التخطيط على المستوى القومي .

ويذكر كولب[٢١] أن عدد المعجلات المطلوبة ودرجة كثافة كل منها ومدى استخدامها يعتمد على العوامل التالية : (١) مدى حداثة وتعقد المبتكرات التكنولوجية المطلوب تطبيقها ، فكلما كانت أقل حداثة

وأبسط ، ومن ثم أقرب إلى الأساليب التقليدية قلت أهمية المعجلات . (٢) التكاليف ، كلما زادت تكاليف المبتكرات الجديدة واحتاجت إلى مقادير أكبر من رأس المال حتى يمكن تطبيقها بنجاح ، زادت أهمية توفير بعض المعجلات مثل الائتمان والتخطيط . (٣) الربحية ، كلما زادت العوائد المؤكدة من تبني مستحدث إنتاجي زاد ميل الزراع إلى تبنيه حتى عند الحد الأدنى من المعجلات . ويضيف أرنون[٢٢] أن العناصر التي ذكرها موشر (الضروريات والمعجلات) يمكن تجميعها وإعادة تبويبها في أربع قنوات رئيسية ، ينبغي تنميتها على التوازي إذا أريد النجاح لجهود تحويل وتحديث الزراعة التقليدية ـ وهي :

(١) توليد تكنولوجيات جديدة ـ ويجب أن تكون مناسبة للظروف الموضوعية للمنطقة ولمواردها ، وهذا يعني إقامة نظام فعال للبحث الزراعي .

(٢) نقل التكنولوجيا الجديدة للزراع ـ ويشمل التعليم والتدريب لتهيئة الزارع لأن يكون مستقبلا للأفكار المستحدثة وقادرا على تطبيق التكنولوجيات الجديدة ، وهذا يعني إقامة خدمة إرشادية فعالة .

(٣) تهيئة الظروف الضرورية ـ فالحوافز ضرورية لتحريك الزارع نحو تغيير طرقه وأساليبه الإنتاجية ، وهذه تشمل الأسعار المناسبة والائتمان . . .الخ ، وبنية أساسية مناسبة لخدمة الزراعة ، وتوفير الإمدادات الضرورية والتسهيلات للإنتاج وللتسويق .

(٤) وضع استراتيجية مناسبة لتشجيع التغيير التكنولوجي .

إن عملية التحديث الشامل للزراعة تحتاج دون شك ، إلى إطار عام يحتوي استراتيجية محددة تعمل في مسارات متوازية يكمل بعضها البعض . ويمكننا إجمال هذا الإطار آخذين في الاعتبار الظروف الموضوعية والمتباينة السائدة في الأقطار العربية ، في ثلاثة المسارات التالية :

الأول : توليد تكنولوجيات جديدة متطورة ، وبصفة مستمرة ، ونقلها إلى الزراع وحقول الإنتاج ، وتطوير نظم الإنتاج بما يؤدي إلى التكثيف العقلاني لاستخدام الموارد المتاحة ـ وهذا يعني تشكيل وتشغيل نظام فعال للبحث والإرشاد ، والذي يشكل القوة الدافعة للتحديث وللانطلاق بالزراعة إلى آفاق أرحب .

الثاني : تهيئة الظروف أو المناخ المناسب للانطلاق بعملية التحديث ، أو ما يمكن أن نطلق عليه البنية الأساسية المحفزة للتحديث والتنمية ، والتي تشتمل بوجه عام على :

(١) تهيئة الزارع للقيام بالدور الأساسي في عملية التحديث ، وهذه تشمل التعليم والتدريب .

(٢) توفير الموارد الطبيعية للزارع ـ وهي أساسا الأرض والماء ـ بكم يسمح له بتحقيق دخل مناسب له ولأسرته ، وفوائض يمكنه إعادة استثمارها في المزرعة .

(٣) توفير مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة وبصورة ميسرة ، والائتمان ونظام فعال للتسويق ، وأسعار مناسبة للمنتجات ، وخدمات مناسبة ، مع تحديث المؤسسات المنوط بها هذه الأنشطة وربطها بصورة ديناميكية بالعملية الإنتاجية .

الثالث : توفير «الآلية» القادرة على إنجاز المسارين السابقين ، وهذا يعني وضع العملية كلها في إطار مشروع وطني لحشد الجهود على مستوى القطر ، والتنسيق بينها ، والتخطيط لها لإنجاز أهداف محددة وطبقا لجدول زمني ، وهو ما نطلق عليه برنامجا وطنيا للتنمية الزراعية المتواصلة ، والذي سوف نناقشه في فصل لاحق .

حيـــازة الأرض الزراعيـــة

الأرض الزراعية ، دون جدال ، هي القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها الزارع في ممارسة نشاطه الاقتصادي ، ومن ثم فعلاقته بها تلعب دورا محوريا ليس فقط في تحديد وضعه الاقتصادي والاجتماعي في مجتمعه الريفي ، ولكن أيضا في توفير ـ أو عدم توفير ـ الدوافع لديه لصيانتها وحسن استثمارها وتنميتها على المدى القصير ، وعلى المدى الطويل ، وزيادة إنتاجيتها . والمقصود بنظام الحيازة الزراعية هو العلاقة بين الزارع والأرض ، وهي علاقة تأخذ بعدين : الأول نوعي ، ونقصد به طبيعة العلاقة وما إذا كانت ملكية أو إيجارية أوغيرهما ذلك ، والثاني كمي ، ويقصد به مقدار أو مساحة الأرض المتاحة له . وطبيعة الحيازة تحدد ، وإلى مدى بعيد ، المستفيد الحقيقي من الزيادات التي قد يمكن تحقيقها في الإنتاجية من خلال استخدام التكنولوجيات ونظم الإنتاج المطورة ، ومن ثم فهي تؤثر في مدى إمكانية ـ أو الإقبال على ـ استخدام هذه التكنولوجيات ونظم الإنتاج المطورة ، ومدى الجهد الذي سيبذل لزيادة الإنتاجية ، والمحصلة النهائية وهي كمية الإنتاج التي يحققها الزارع و «الثروة» . وحيازة الأرض الزراعية ، نوعا وكما ، تؤثر أيضا في العمالة الزراعية ومدى الاعتماد على العمل الأسري أو الحاجة إلى عمالة مستأجرة . وهي أيضا تؤثر إلى حد كبير في المكانة الاجتماعية للزارع . ومن خلال هذين التأثيرين : الثروة والمكانة الاجتماعية ، تكون مساهمة الفرد الريفي في بناء وعلاقات مجتمعه ، وأيضا في احتياجاته من هذا المجتمع . وهكذا فإن نظام حيازة الأرض الزراعية يشكل الإطار العام للتوقعات من آمال ومخاوف التي تحرك الزارع نحو النشاط الاقتصادي والاجتماعي . وعلى الرغم من أن زيادة إنتاجية الأرض الزراعية يمكن تحقيقها في كثير من الحالات تحت نظم حيازة مختلفة ، إلا أن نظام الحيازة ، العادل نسبيا على الأقل ، هو مطلب أساسي لإحداث انطلاقة أكبر وأكثر استقرارا ودواما في معدلات زيادة الإنتاجية

ـ أي التنمية المتواصلة ـ وأيضا في ضمان المشاركة العريضة والمتنامية للزارع في التطور الاقتصادي والاجتماعي لبلاده .

وفي السنوات الخمسين الأخيرة ، ومع الزيادة الكبيرة في السكان الريفيين فاقت كثيرا الزيادة في مساحة الأرض الزراعية ، ومع تطور التكنولوجيا الزراعية والاعتماد عليها كملاذ أساسي لزيادة إنتاجية الأرض الزراعية ومجابهة مخاطر نقص الغذاء ، استحوذت حيازة الأرض الزراعية ـ في كثير من الأقطار ـ على اهتمام كبير من مدخلين رئيسيين : العدالة الاجتماعية بين السكان المشتغلين بالزراعة لتأمين الاستقرار الاجتماعي ، وزيادة الإنتاجية لتأمين احتياجات البلاد والاستقرار والتقدم الاقتصادي وكلا العاملين : الاستقرار الاجتماعي والاستقرار والتقدم الاقتصادي ، يصبان في قناة واحدة هي الاستقرار السياسي للمجتمع ، ومن ثم إتاحة الظروف المناسبة للتقدم الحضاري . وكانت الظاهرتان اللتان استحقتا الكثير من الاهتمام هما الحيازات الكبيرة في طرف وعلى النقيض منها تفتت الحيازات إلى مستويات قزمية على الطرف الآخر . إن حقوق الملكية للأرض الزراعية لها جذورها الضاربة في التاريخ لأجيال عديدة ، وكثير من الزراع يحوزون أرضهم أبا عن جد ، إلا أن هذه الملكيات تضخمت في بعض الأقطار بصورة لافتة للنظر ، وعلى الجانب الآخر أدت الزيادة السكانية الكبيرة في الريف إلى تقسيم الملكية بين الورثة إلى المدى الذي وصل في البعض منها إلى الحالة القزمية ، وهذا بدوره زاد من وضوح ضخامة الملكيات الكبيرة ، ومن ثم تصاعد الجدل وتصاعدت الضغوط السياسية بحثا عن الحلول التي تأرجحت في الكثير من الحالات بين طرفي نقيض : من قائل بأن الأرض يجب أن تؤول إلى الدولة ، ومن يرى بأنه لا الدولة ولا الأفراد ولا الملكية التعاونية لمساحات كبيرة من الأرض الزراعية أمر مرغوب فيه ، وأن الأرض الزراعية يجب أن تقسم وتوزع على الفور بين زراعها . وفي الحقيقة فإن كلا من الملكيات الكبيرة والملكيات

القزمية على السواء لا تخدم الغرضين الأساسيين للاستقرار السياسي ـ العدالة الاجتماعية وزيادة الإنتاج ـ على الوجه الأفضل .

فبالنسبة للملكيات الكبيرة ، تحت ظروف الزراعة التقليدية ، سادت وتوطدت علاقات راسخة بين الملاك والمستأجرين أخذت صفة الثبات الاجتماعي أو العرف ، في شكل التزامات متبادلة ليس للملاك أو المستأجرين الحق المطلق في إلغائها وإحلال التزامات بديلة محلها ، فالمستأجر مثلا لا يستطيع بسهولة الانتقال للعمل من مالك لآخر ، وكذلك الملاك يصعب عليهم أو يترددون كثيرا قبل التفكير في فصل المستأجرين وإحلال آخرين محلهم . على أن هذه الالتزامات لم يكن لها أبدا أن تخفي العلاقة بين الطرفين القائمة على الاستغلال في معظم الأحيان . إلا أن زيادة السكان وما يتبعها من زيادة في العرض لعنصر العمل ، ودخول التكنولوجيات الأحدث وأثرها على إنتاجية الأرض الزراعية وربحيتها ، زادا كثيرا من قيمة الأرض ، ومن ثم استحوذ ملاك الأرض على الفائدتين معا وأصبحوا أكثر استعدادا للتخلص من التزاماتهم الاجتماعية نحو المستأجرين أو العمال الزراعيين . وهكذا أصبحت العوائد الاقتصادية تنساب أكثر إلى أعداد محدودة من الناس ، الذين في كثير من الأحيان كانت مساهمتهم في العملية الإنتاجية الزراعية غير مباشرة . وباستمرار هذا الوضع تتسع الفجوة بين كبار الملاك وبين الآخرين في المجتمع الريفي ، وهو أمر غير مقبول ليس فقط لأنه باعث على عدم الاستقرار السياسي ، ولكن أيضا لأنه يمكن أن يكون شديد الضرر على احتمالات زيادة الإنتاجية . إن الملكيات الكبيرة ليست بالضرورة أعلى إنتاجية لوحدة المساحة من الأرض من الملكيات المتوسطة أو الصغيرة ، بل كثيرا ما يكون حالها هو النقيض تماما . إن بعض كبار الملاك يحجزون الأرض بغرض المضاربة أو بغرض المكانة الاجتماعية بغض النظر عن الجانب الاقتصادي المتمثل في الإنتاج . ومعظم هؤلاء الملاك غائبون عن مزارعهم

ولهم اهتمامات أخرى ، ومن ثم فالإشراف عليها موكول لآخرين ليس لديهم بالضرورة الدافع القوي لزيادة الإنتاجية .

وعلى الجانب الآخر ، فإن الملكيات القزمية ليست أفضل حالا ، إذ تؤدي إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية يظهر أثرها عندما تكون المزرعة غير كافية لإعالة أسرة الزارع ولا توفر له الدخل المناسب من جهة ، ومن جهة ثانية تسبب ضياعا في طاقته وجهده يتمثل في بطالة مقنعة أو سافرة له أو لبعض أفراد أسرته ، بالإضافة إلى ارتفاع التكلفة الإنتاجية الزراعية . ويذكر داود[٢٣] أنه «ترتب على ضآلة السعة المزرعية في الزراعة المصرية عدم استفادتها من وفورات السعة وذلك نتيجة لتبديد الجهود الآدمية والحيوانية والطاقة الآلية ، ولاستخدام الأساليب الإنتاجية البدائية ، واستحالة استخدام الأساليب الحديثة وأحيانا العناصر الإنتاجية العصرية . . . ولقد أدى انخفاض السعة المزرعية إلى زيادة نسبة المزارع المكتفية ذاتيا على حساب رقعة المزارع التجارية في الزراعة المصرية . . . ويمثل ارتفاع نسبة هذه الحيازات الصغيرة خطورة ناشئة عن ثلاثة عوامل : (١) تستهلك هذه الحيازات الصغيرة جزءا كبيرا من إنتاجها وبالتالي يخرج هذا الإنتاج من التعامل السوقي ، (٢) لا يمكن في ظل الحيازات الصغيرة تحقيق مزايا التخصص والمزايا النسبية ، إذ لا يتمكن المزارع الصغير من زراعة الحاصلات ذات الغلة المرتفعة التي تعطي أعلى عائد ، (٣) عدم ميل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة لإنتاج الحاصلات النقدية كالقطن ، وبالعكس الميل إلى إنتاج الحاصلات الاستهلاكية النباتية الأمر الذي يؤثر تأثيرا كبيرا في الاقتصاد القومي بأكمله» .

وتختلف نظم حيازة الأرض الزراعية كثيرا من قطر لآخر تبعا لظروف متباينة كثيرة ، منها الظروف التاريخية التي مر بها القطر ، وطبيعة الزراعة من ري صناعي أو مطري أو رعي ، والضغط السكاني الريفي ومدى توافر الأرض الزراعية للسكان الريفيين ، والتحديث وإدخال نظم الإنتاج الحديثة خاصة في

الأرض المستصلحة حديثا . وكما تختلف هذه النظم من قطر لآخر فإنه كثيرا ما نجد العديد منها جنبا إلى جنب في القطر الواحد . وتتباعد هذه النظم كثيرا من حيث الحجم للمزرعة ومن حيث درجة الحث على زيادة الإنتاج والإنتاجية وإعادة الاستثمار في النشاط المزرعي ، كما تختلف في تأثيراتها على أسلوب إدارة المزرعة وكيفية تنظيمها ومدى توليف الخدمات الداخلة في العملية الإنتاجية من مدخلات إنتاج ومعونة فنية وائتمان وتسويق ، وأيضا في توزيع ثمار العملية الإنتاجية على المشاركين فيها وعلى الآخرين في المنطقة . وعموما يمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام رئيسية :

الأول ـ المزارع العائلية :

ويقصد بها تلك التي تقوم فيها الأسرة بمعظم العمل أو على الأقل تكون هي صاحبة القرارات الإدارية وهي تختلف كثيرا تبعا للحجم ، وتبعا لإمكانية الوصول للأسواق ، والمهارة الإدارية ، وأيضا تبعا للفوائض التي يمكن أن تحققها . وعموما يوجد منها ثلاثة أنواع :

(١) مزارع يديرها ملاكها ـ وفي هذه المزارع تملك الأسرة الأرض وتعمل بها . وهي تختلف في الحجم كثيرا في القطر الواحد ، كما تختلف من بلد لآخر . وفي الأقطار المزدحمة بالسكان المحدودة الموارد الأرضية الزراعية تكون صغيرة للغاية .

وفي المزارع الصغيرة تقوم الأسرة بتوفير قوة العمل الأساسية ، وهي تعتبر بوجه عام مزارع كفاف ، نظرا لقلة ما تقدمه من فوائض للأسرة ، ولو أن البعض منها يعتبر مزارع تجارية صغيرة . والزراعة هنا كثيفة الاستخدام لعنصر العمل الإنساني ، وقد تستخدم فيها الميكنة ولكن على نطاق ضيق بوجه عام ما لم تكن هناك ترتيبات معينة تشجع على التوسع في الميكنة . ويستطيع أصحاب هذه المزارع الحصول على تمويل من مؤسسات الائتمان

بضمان أرضهم ، كما أن لديهم الحافز لزيادة الإنتاجية وإعادة الاستثمار في مزارعهم نظرا لأن ثمار الجهد الزائد أو الاستثمار ستعود إليهم . وإذا توافرت لهذه المزارع الخدمات الأساسية من مدخلات إنتاج وائتمان ومعونة فنية وأسواق وأسعار مناسبة للمنتجات ، فإن المزارع ذات الحجم المعقول يمكن أن تحقق فوائض للسوق . أما تلك الأصغر والقزمية فستظل مزارع كفاف إذ إن الجانب الأكبر من الإنتاج سوف يستهلك منزليا . كذلك فإن المزارع الأسرية الصغيرة الحجم في المناطق ذات الترب الضعيفة منخفضة الخصوبة والمناطق قليلة الأمطار والمناطق النائية ، تعتبر بوجه عام مزارع كفاف وأصحابها ضمن السكان الأشد فقرا .

أما المزارع كبيرة الحجم فهي يمكن أن تكون مميكنة ومن ثم كثيفة الاستخدام لرأس المال ، وإنتاجها كبير ، كذلك فوائضها ، ومن ثم فهي مرتبطة بالسوق أو مزارع تجارية ، وعادة تستعين الأسرة بأيد عاملة من خارجها ، خاصة في أوقات ذروة العمل . ويستطيع الملاك الحصول على التمويل بضمان أرضهم ، كما يعتمد دخل الأسرة على إنتاجية المزرعة ، ومن ثم فلديهم حوافز قوية لزيادة الإنتاجية .

(٢) مزارع يشرف عليها ملاكها - والبعض منها ملكيات كبيرة المساحة يحتفظ المالك بالإدارة العامة أو الإشراف العام ويترك الإدارة الفعلية لمدير مستأجر يعتمد على عمالة مكثفة مستأجرة ، وقد يقيم المالك في المزرعة أو بالقرب منها أو بعيدا عنها .

(٣) مزارع يديرها المستأجر - وتختلف كثيرا من حيث دور مالك الأرض في توفير الخدمات والمساهمة في الإدارة ، وفي ترتيبات العلاقة بين المالك والمستأجر ، فالبعض منها يكون بإيجار مالي سنوي أو موسمي ، ولا يتدخل المالك في العملية المزرعية ، والبعض الآخر يكون بالمشاركة بين المالك والمستأجر كأن يساهم المالك بالإدارة وتوفير مدخلات الإنتاج ، ويقوم المستأجر بالعمل المزرعي ويتقاسمان الإنتاج

أو الفوائض بطريقة يتفق عليها . كذلك تختلف في الحجم وفي درجة الالتزام والأمان التي يستشعرها المالك والمستأجر ، وفي درجة وفاء كل منهما بالتزاماته ، والمالك قد يكون مقيما في المنطقة أو مقيما خارجها ، أما المستأجر فيعيش في المزرعة أو بالقرب منها ويفلح الأرض بالاعتماد على العمل الأسري أساسا . في هذا النوع من المزارع يواجه المستأجرون عادة بصعوبات كثيرة مثل : ارتفاع القيمة الإيجارية للأرض أو الالتزام بتسليم نصيب كبير من الإنتاج للملاك بما يقلل كثيرا من الفوائض التي قد يمكنهم تحقيقها ، احتمال إقدام المالك على إنهاء الترتيبات الإيجارية طمعا في شروط أفضل خاصة تحت ظروف زيادة الطلب على الأرض الزراعية . مثل هذه الصعوبات تعني أن يكون اهتمام المستأجر منصبا أساسا على المحصول الآني ، ونادرا ما يفكر في إدخال تحسينات أو إنفاق استثمارات في المزرعة يمتد أثرها لأبعد من ذلك ، بل إنه تحت ظروف الضغط الشديد للترتيبات الإيجارية قد لايرى فائدة كبيرة تعود عليه باتباع نظم إنتاج عالية الإنتاجية تستلزم مدخلات إنتاج عالية . وحتى في حالة تدخل الحكومة بإصدار تشريعات توفر الأمن للمستأجر يبقى الافتقار للأمن الحقيقي والراحة النفسية التي توفرها الملكية الفعلية ، عاملا مهما لبعث القلق لدى الزارع والحد من إقباله على السعي الحثيث لزيادة الإنتاجية . وهكذا فإن الجانب الأكبر من هذه المزارع هي مزارع كفاف والأسر الزراعية فقيرة وفرصتها في كسر حدة الفقر محدودة .

وللتغلب على الكثير من الصعوبات التي تواجهها المزارع العائلية خاصة صغيرة المساحة وتمكينها من زيادة الإنتاجية ، أو إنتاج محاصيل صناعية أو محاصيل غذائية للتصدير ، اتبعت بعض الأقطار وسائل مختلفة لتجميع إمكانيات المزارع الأسرية أهمها :

* المؤسسات التعاقدية : تحت هذا النظام تنشأ مؤسسة قد تكون تابعة للدولة أو للقطاع الخاص بالتعاقد مع الزراع في منطقة جغرافية

معينة لشراء منتجاتهم ، أو لشراء منتج معين واحد أو أكثر ، بدلا من أن تقوم هي بإنتاجه في مزارعها ، وتقوم هي بعملية تجميع المنتج وإعداده وتسويقه . وعادة تكون المؤسسة مسؤولة عن البحوث المحلية ، وعن توفير مدخلات الإنتاج ، وتقديم المساعدة الفنية للزراع ، وأيضا السيطرة على الجودة من خلال نظام مناسب للأسعار . ويقوم الزراع ذوو الحيازات الصغيرة بإنتاج المنتج الذي تهتم به المؤسسة فضلا عن الزروع الغذائية للاستهلاك المنزلي . ويحقق هذا النظام كثيرا من المزايا للإنتاجية وللزراع وللدولة . فبالنسبة للإنتاجية يشتمل على القدرة على توفير مدخلات الإنتاج والخدمات الأساسية في الأوقات وبالكميات المناسبة وبأسعار مناسبة . وبالنسبة للزراع - الإنتاجية الأعلى تعني دخلا أعلى ومستوى معيشة أفضل ، فضلا عن احتفاظه بملكية أرضه بكل ما يترتب عليها من حقوق ومزايا . وبالنسبة للدولة - إمكانية زيادة الإنتاج الكلي لسلع ضرورية قد تكون صناعية أو للتصدير أو حتى للاستهلاك المحلي . والنتيجة النهائية قدرة أكبر على تواصل الزراعة .

وتختلف المؤسسات التعاقدية في ظروف نشأتها ، وهناك أمثلة كثيرة لها في الأقطار العربية . ففي السودان يعتبر مشروع الجزيرة نموذجا ، وهو من البداية نوع من المؤسسات التعاقدية بدءا من استصلاح مساحات كبيرة من الأرض الزراعية ، ثم توزيعها على الزراع بناء على عقود والتوجه نحو إنتاج محصول أساسي لازم للاقتصاد القومي للبلاد وهو القطن ، مع ترك مساحة مناسبة للزراع لزراعة المحاصيل الأخرى التي يحتاجون إليها . وفي مصر تعتبر شركات إنتاج السكر مثالا آخر ، ولو أن ظروف نشأتها وتطورها مختلفة ، فتعاقداتها مع زراع يملكون أراضي قديمة ، وجزء صغير فقط هو الذي يعتبر أرضا جديدة استصلحتها الشركات . كذلك هناك العديد من شركات تصنيع الخضر والفاكهة المؤسسة على النظام التعاقدي .

* التجميع الزراعي : وهو تنظيم تبنته مصر منذ أوائل الستينيات بهدف معالجة مشاكل صغر حجم حيازات الزراع وزراعتها بمحاصيل مختلفة ، واستند التنظيم على تجميع المزارع الفردية ذات المساحات الصغيرة معا في مساحة كبيرة (نحو ٥٠ فدانا) تتبع دورة زراعية واحدة (أساسها القطن) بما يسهل خدمتها ، وفي نفس الوقت لا يتعرض لنظام حقوق الملكية إذ يظل كل زارع محتفظا بملكيته بحدودها ، ولكنه يضع قيودا على أسلوب استغلال الملكية بما يحقق مصالح حقيقية للزراع وللاقتصاد القومي . وفي السنوات الأخيرة بدأت الحكومة المصرية في التراخي في تطبيق هذا النظام في إطار الأخذ بمفهوم تحرير الزراعة ، ولكنها عندما استشعرت الأضرار التي تترتب على تقزم الحيازات الزراعية عادت ثانية إلى الأخذ بنظام التجميع الزراعي ، ولكن من مدخل حث الزراع على تبنيه وليس إلزامهم به .

* اتحادات المنتجين والاتحادات التعاونية : تختلف في ظروف نشأتها وفي طبيعتها عن النظامين السابقين في أنها تنشأ من المزارعين أنفسهم وعلى أسس سلعية غالبا ، كأن يكون زراع محصول معين اتحادا فيما بينهم يقوم بتوفير الخدمات الأساسية ومدخلات الإنتاج ، والعمل على تسويق المنتجات ، وأحيانا يقوم بأنشطة تصنيعية مكملة لزيادة قيمة المنتجات . والاتحادات جيدة التنظيم والمدارة بكفاءة يمكن أن تقدم الكثير لأعضائها ـ وللتنمية الزراعية ـ فهي توفر لهم مدخلات الإنتاج وبأسعار أرخص ، وتسوق لهم منتجاتهم وبأسعار أفضل ـ وهي مزايا الإنتاج الكبير ـ كما يمكن أن تسهم في تقديم الخدمات الفنية ، كما أنها تستطيع أن تبني لنفسها مكانة اجتماعية وسياسية تؤثر في القرارات الحكومية بما يحفظ مصالح أعضائها . ومن أمثلة اتحادات المنتجين اتحاد منتجي ومصدري الحاصلات البستانية في مصر الذي استطاع أن يوفر لأعضائه الكثير من الخدمات ، خاصة فيما يتعلق بالشتلات الجيدة ، فضلا عن تسويق جانب من الإنتاج في الأسواق الخارجية . أما الاتحادات التعاونية فهي أقدم كثيرا

في نشأتها ، ومعظم الأقطار العربية لديها قوانين لتنظيم هذه الأنشطة ، وعلى الرغم من أن القاعدة العامة هي أن تنشأ من الرغبة الحرة للأعضاء إلا أنها في كثير من الحالات جاءت تنظيمات فوقية ، وإن كان هذا له ما يبرره في رغبة بعض الحكومات في الإسراع بتطوير الزراعة وتبني أسلوب التعاون كمدخل لهذا التطوير .

الثاني - المزارع الجماعية التقليدية :

ويقصد بها المزارع المملوكة لمجموعة من الأسر تنتمي مثلا لقبيلة واحدة أو قرية واحدة في بعض الأحيان ، أو مملوكة للدولة مع تمتع الأسر القروية بحقوق استخدام الأرض في إطار قواعد معينة . وتختلف ظروف هذه المزارع كثيرا كما تختلف في درجة الاستقرار والارتباط بالأرض بين الارتباط الدائم والاستقرار النسبي ، وكما هو الحال في مناطق الرعي حيث يكثر التنقل ، بينما تلجأ بعض الحكومات إلى مشاريع التوطين وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار . وفي المزارع الرعوية تحل الحيوانات محل الأرض بالنسبة للأسرة ولكن تظل للأرض قيمتها بالنسبة للمجموع ، كما أنه بسبب التنقل ، وأحيانا عبر مسافات طويلة ، وخاصة في المناطق النائية ، يصعب تحسين الإنتاجية سواء بتحسين سلالات الحيوانات أو تحسين ظروف معيشتها وتوفير الرعاية البيطرية ، أو من خلال تنظيم الرعي وتحسين المراعي أو حتى المحافظة عليها وصيانتها . ويعزى للزراعة المتنقلة ، في كثير من الأحيان ، زيادة حدة ظاهرة التصحر أو إتلاف التربة وتعريضها للتعرية (الانجراف) الذي يصل في نهاية الأمر إلى فقدها كلية كتربة زراعية . وبديهي أن تطوير هذا النوع من الزراعة سواء من خلال التوطين أو وضع نظم معينة تكفل المحافظة على التربة الزراعية والارتقاء بإنتاجيتها النباتية ، والارتقاء بالإنتاج الحيواني يحتاج إلى أساليب مختلفة إلى حد كبير عن تلك في حالة المزارع الأسرية المستقرة .

الثالث ـ مزارع الشركات :

تتكون غالبا من وحدات إنتاجية كبيرة الحجم ، وينصب نشاطها أساسا على منتج واحد رئيسي أو عدد محدود من المنتجات ، وتمتلك تسهيلات كافية للإنتاج والإعداد والتسويق . هذا النوع من المزارع ، رغم أنه بدأ منذ عهد بعيد نسبيا في الكثير من الأقطار العربية ، إلا أن نسبة ما يمثله في القطاع الزراعي مازالت محدودة للغاية ، وأغلبه يمارس نشاطه في إنتاج محاصيل صناعية أو استصلاح الأرض ، وحديثا زاد نشاطه وإسهامه كثيرا في صناعة البيض واللحوم البيضاء والحمراء والألبان والخضر والفاكهة والصناعات الغذائية عموما .

وفي هذه المزارع تكون العمليات الإنتاجية غالبا جيدة التوليف ، أي أن النظام الكلي للبحوث والإنتاج والحصاد والتداول ما بعد الحصاد والتسويق منسقة ومتحكم فيها من خلال تنظيم واحد . ومثل هذه المزارع إذا أديرت بصورة صحيحة تصبح عالية الكفاءة والإنتاجية ، إذ يمكنها تخطيط وبرمجة الإنتاج بدقة لمقابلة الطلب المتوقع والمدروس للسوق ، كذلك يمكن توجيه البحوث بصورة محددة نحو حل مشاكل ذات أهمية حيوية تحقق زيادة الإنتاجية وتطوير المنتجات ، فضلا عن تطبيق نتائجها مباشرة بقرارات تنفيذية وفي وقت قصير . وتحصل هذه المزارع على مدخلات الإنتاج بكميات كبيرة بأسعار الجملة ، كما يمكنها ترتيب التمويل من خلال المؤسسات القائمة . وتعتبر هذه المزارع الأقدر على الحصول على التكنولوجيا الحديثة سواء من مصادرها المحلية أو الخارجية وتطبيقها والاستفادة من ميزاتها ، سواء في زيادة الإنتاجية أو تخفيض تكاليف الإنتاج ، كما أنها الأقدر في الوصول إلى الأسواق الخارجية والتعاون مع شركات ذات خبرات أوسع ومنافذ تسويق مضمونة . وبديهي أن هذه المزارع سوف تكون أكثر ميلا للتوسع في استخدام الميكنة وتخفيض العمالة كلما وجدت في ذلك مصلحة لها . ويعتمد نجاح هذه المزارع إلى

حد كبير على كفاءة المديرين وعلى تدريب العاملين وتوافر الحوافز لديهم على العمل والإنجاز وتطوير العمل باستمرار ، ومن ثم يلعب الحافز المادي من خلال الأجور والمكافآت دورا مهما .

الرابع - مزارع الدولة :

تحتفظ بعض الأقطار العربية بمساحات واسعة من الأرض الزراعية منظمة في إطار ما يعرف بمزارع الدولة أو الشركات الزراعية ، وحتى وقت قريب كانت مصر تحتفظ بنحو ١٠٪ من مساحة الأراضي الزراعية (وهي مستصلحة حديثا) في شركات حكومية . وتختلف ظروف نشأة هذه المزارع في الأقطار المختلفة ، والبعض من هذه المزارع أنشأته الدولة بهدف إكثار التقاوي الجيدة لتوزيعها على الزراع ، والبعض الآخر نشأ نتيجة ممارسة الدولة لاستصلاح الأراضي ، وعندما استصلحت أراضي لم تتصرف فيها بالبيع أو التوزيع على صغار الزراع ، ولكن فضلت الاحتفاظ بها ، والبعض نشأ من خلال استيلاء الدولة على أراض كانت مملوكة لكبار ملاك محليين أو لأجانب .

وعادة تدار هذه المزارع بواسطة جهاز من الموظفين ومن ثم تكون جزءا من بيروقراطية الدولة ، كما أن العاملين بها يحصلون على مرتباتهم بصورة منتظمة ، وغالبا بغض النظر عن زيادة الإنتاج أو نقصه الذي كثيرا ما تختلق له المبررات ، وحوافز الإنتاج غالبا قليلة يصعب توجيهها إلى من يستحقها ، والإشراف عليها غالبا عن بعد . وهكذا تتصف مزارع الدولة ، وبغض النظر عن الأيديولوجية التي وراءها ، بالإدارة السيئة ، والقرارات غير صحيحة التوقيت ، والتنفيذ المتكاسل ، ومن ثم الإنتاجية الضعيفة ، ونادرا ما تحقق ربحية حقيقية . وتميل مزارع الدولة إلى استخدام العمالة بكثافة كما أنها تميل إلى التوسع في استخدام الميكنة دون الإقلال من العمالة التي تتحول غالبا إلى بطالة مقنعة . وعلى الرغم من هذه العيوب فإن مزارع

الدولة مطلوبة ومفيدة ، خاصة في المراحل الأولى لاستصلاح واستزراع أراض جديدة ، وهو نشاط لا يقبل عليه القطاع الخاص بسهولة خاصة في المناطق النائية ، حيث لا تتوافر الخدمات الإنتاجية والمعيشية اللازمة لجذب الزراع .

فيما سبق استعرضنا بوجه عام نظم حيازة الأرض الزراعية الأكثر شيوعا ، باعتبار نظام حيازة الأرض الزراعية يلعب دورا أساسيا وفاعلا في التنمية الزراعية وفي تواصل التنمية الزراعية ، وقد يكون معوقا وقد يكون محفزا ، والبرنامج الوطني للتنمية الزراعية في أي قطر الذي يستهدف الارتقاء بالإنتاجية الزراعية ، وفي نفس الوقت تحقيق الظروف الكفيلة بتواصلها ، لابد أن يأخذ هذا العامل في الاعتبار . ولا شك في أن جميع الأقطار العربية ، دون استثناء ، تهدف إلى زيادة إنتاجها الزراعي وخاصة الغذاء ، وبصورة متواصلة من خلال زيادة الإنتاجية لوحدة الموارد الطبيعية ، وإلى الارتقاء بمستوى معيشة سكانها المشتغلين بالزراعة . ونظام حيازة الأرض الزراعية يلعب دورا محوريا في إمكانية تحقيق هذين الهدفين . والأقطار العربية تتباين كثيرا في ظروفها وفي أوضاع ونظم حيازة الأرض الزراعية ، والكثير منها يسعى إلى تغيير أو تعديل هذه النظم والأوضاع بما يخدم الهدفين السابق ذكرهما على أفضل وجه . وإدخال التعديلات أو التغيير في كثير من الأحيان مطلب مبدئي لابد منه . ولكن مثل هذه التعديلات أو التغييرات يجب أن تكون منتظمة ومنسجمة مع البرنامج الوطني للتنمية الزراعية المحكوم باستراتيجية التنمية الزراعية ، وأن تتقدم في خطوات ثابتة ، عبر فترة من الزمن قد تقصر أو تطول ، إلى هدف معروف ومحدد مسبقا ، وهو النظام الذي يكفل قدرا كافيا من الحوافز للزراع لزيادة إنتاجيتهم ، ولتحقيق فوائض ودخول ترفع من مستوى معيشتهم . وفي السعي لتحقيق هذا الهدف ، سوف تكون هناك تساؤلات ينبغي الإجابة عنها واحتياطات ينبغي مراعاتها . ومن التساؤلات التي ينبغي الإجابة

عنها : أولا ، هل هناك ظروف تشكل فيها نظم حيازة الأرض الزراعية القائمة عوائق وصعوبات خطيرة في طريق تحقيق معدلات تنمية زراعية سريعة وقابلة للتواصل؟ ، وتحقيق مستويات معيشة عادلة للزراع تتناسب والمتوسط العام لمستوى معيشة السكان؟ ، ومن ثم ـ تستلزم التدخل؟ وثانيا : ما هي هذه الظروف؟ وما هي أبعادها الحقيقية؟ وما هي الحلول المقترحة والاستراتيجيات اللازمة ببدائلها المختلفة؟ ، وميزات ، وعيوب كل من هذه البدائل؟ والبعد الزمني المطلوب؟ والاحتياطات الواجب مراعاتها كثيرة منها :

أولا : حق الملكية مطلب أزلي للإنسان ، وقد ضمنته الشرائع السماوية عن حكمة بليغة لمصلحة الإنسان تحقيقا لدوره في إعمار الأرض . وفضلا عن ذلك ، فقد أثبتت كل التجارب في العالم شرقا وغربا أن الزراع المالكين لمزارعهم ، هم الذين تتوافر لديهم الحوافز القوية لزيادة الإنتاجية وصيانة مورد الأرض للاستثمار المتواصل ، فهذا هو الطريق الوحيد الذي يستطيعون من خلاله زيادة دخولهم وتحسين مستوى معيشتهم ومكانتهم الاجتماعية .

ثانيا : كذلك أظهرت الخبرات المكتسبة في مناطق شتى من العالم أن الزراعة المكثفة للمساحة المعقولة التي يفلحها الزارع وأسرته ـ إذا ما توافر له الدعم والمساندة ـ تحقق إنتاجية أعلى من تلك التي يمكن أن تحققها المزارع الكبيرة .

ثالثا : في الأقطار منخفضة الدخل كثيفة السكان ، وأيضا في المناطق كثيفة السكان الزراعيين محدودة الأراضي الزراعية ، يجب النظر إلى الأرض الزراعية ليس فقط كوسيلة لتعظيم الإنتاج الزراعي ، ولكن أيضا كأداة لتشغيل الأيدي العاملة وتنمية المهارات والخبرات وتحسين مستوى المعيشة . إن إدخال نظم مزرعية عالية الإنتاجية على نطاق واسع في مناطق ذات أوضاع ملكيات زراعية مختلطة ، تميل إلى أن

تؤدي إلى استقطاب الفرص الاقتصادية لمصلحة كبار الملاك ومتوسطيهم . إن الجانب السلبي لهذا التطور المطلوب بشدة هو إزاحة المستأجرين بالنقد إلى مستأجرين بالمشاركة ، ثم إلى عمال معدمين ، كلما اتجه كبار الملاك نحو التوسع في الميكنة . ومن ثم يجب العمل بحسم نحو خلق فرص عمل جديدة لاستيعاب العمالة الزائدة ، وأيضا يحسن الحد من النمو السريع للملكيات الكبيرة .

إن هناك بدائل كثيرة يمكن لأي قطر أن يتبناها لتطوير نظام لحيازة الأرض الزراعية يكفل تحقيق أهدافه بصورة سليمة ، كما أن مدى إلحاح الحاجة إلى الإسراع بهذا التطوير يختلف من قطر لآخر . وليس هناك وصفة نمطية لما ينبغي عمله . ولكن بوجه عام ، في الأقطار كثيفة السكان ، وفي المناطق الزراعية كثيفة السكان الزراعيين في أي قطر ، من الأفضل للحكومات أن تسعى نحو تشكيل اقتصاد ريفي مبني أساسا على «مزارع أسرية ، يفلحها مالكوها منظمة في اتحادات أو مجمعات» . ومثل هذه المزارع سوف يفلحها مالكوها الذين يشعرون بالاطمئنان إلى حيازتهم لها وتمثل لهم مصدر الرزق القابل للتنمية من خلال الصيانة وإعادة الاستثمار وزيادة الإنتاجية ، ومن ثم تحسين مستوى المعيشة والمكانة في المجتمع التي يتطلع إليها كل إنسان دائما . هذه المزارع أيضا يجب أن تكون ذات حجم مناسب : صغيرة بما يسمح للأسرة بزراعتها مع إمكانية الاستعانة بعمل مأجور خلال فترات الذروة ، ولكن أيضا كبيرة بدرجة تسمح بإنتاج فائض بحجم معقول يوجه للسوق ويحقق دخلا للأسرة ، يضعها في مرتبة متوسط الدخل العام للقطر ، أي لا يبعد كثيرا عن متوسط الدخل بالمناطق الحضرية ، أو بعبارة أخرى حجم مناسب لأن تعتبر مشروعا إنتاجيا أسريا يكفل للأسرة مستوى معيشة لائقا . هذه المزارع سوف تكون مجمعة في اتحادات أو مجمعات مزرعية تكفل تحقيق زيادات سريعة في الإنتاجية لوحدة المساحة من الأرض ، من خلال الاستخدام الأمثل لكل ما هو

متاح من إنجازات العلم والتكنولوجيا ، والمحافظة على الطاقة الإنتاجية للموارد الطبيعية وتنميتها ، وخفض تكلفة الإنتاج - أي الاستفادة من ميزات المزارع الكبيرة . وبوجه عام - مثل هذه المزارع يمكن أن تحقق :

أولا : زيادة في إنتاجية الموارد الزراعية المتاحة للإنتاج الزراعي الكلي ، فالزراع المالكون لمزارعهم والعاملون فيها بسواعدهم هم الأقدر على تكثيف استخدام الموارد المتاحة لديهم .

ثانيا : تحسين مستوى الدخول للسكان الريفيين ووضعهم في خط مواز لإخوانهم الحضريين بما يعني تحسين مستوى معيشتهم ، الأمر الذي ينعكس مباشرة على الإنتاجية الزراعية والتي تعني بالتالي تأمين احتياجات الحضر - والبلاد - من الغذاء .

ثالثا : توسيع وتعميق القاعدة الاستهلاكية والسوق المحلي لمنتجات الصناعة الحضرية ، بما يعني تعزيز الصناعة والأنشطة التسويقية والخدمية ، ومن ثم توفير المزيد من فرص العمل وتحسين مستويات الدخل في القطاعات الأخرى غير الزراعية .



الفصل الثالث

الأمن الغذائي للجيل الحالي والأجيال القادمة

ونحن نسعى لتحقيق الأمن الغذائي للجيل الحالي ـ هل نفكر جديا في الأمن الغذائي للأجيال القادمة ، بنفس القدر الذي نهتم به للجيل الحالي ، أو على الأقل نأخذه في الاعتبار؟ في كثير من الأحيان قد يكون التركيز الشديد على استثمار الموارد الطبيعية الزراعية لتحقيق إنتاج أكبر لمصلحة الجيل الحالي على حساب الأجيال القادمة : استنزاف الموارد المائية المحدودة أحد الأمثلة ، و إجهاد الأرض الزراعية دون مراعاة تجديد خصوبتها مثل آخر ، وتلوث الهواء وما قد يرتبه من آثار سلبية بعيدة المدى مثل ثالث ، وغيرها الأمثلة كثيرة .

لقد شهد القرن العشرون تقدما كبيرا في مجالات النشاط الإنساني : التعليم ، الطب ، الصناعة ، الزراعة ، التجارة . . .الخ ، كلها تقدمت وأثمرت ظروفا معيشة أفضل تمثلت في فرص تعليمية أفضل ، وإمدادات غذاء أوفر وأكثر استقرارا وأعلى قيمة غذائية ، وزيادة في متوسط العمر المتوقع ، وتحسين عام في نوعية الحياة لغالبية السكان في شتى أرجاء العالم . وعلى الرغم من ذلك ، فقد بدأ في العقدين الأخيرين شعور عام بين المفكرين المهتمين بقضايا التنمية والتقدم بالقلق من أن هذا التقدم لايمكن استدامته (أو تواصله) ، إذ في خلال الاندفاع العارم نحو تحقيقه استخدم ، وأسيء

استخدام ، وتم إهدار العديد من الموارد الطبيعية غير المتجددة ، وتعرض العديد من مكونات البيئة للتآكل بطريقة يمكن أن تهدد مستقبل الإنسان ، وربما تهدد بقاءه . ويذكر شووف[١] أن : «المجتمعات الصناعية تصرفت بصورة مماثلة إلى حد كبير لتصرف مدمني المخدرات ـ راغبة تقريبا في عمل أي شيء في سبيل ضمان الوصول المتنامي للموارد الطبيعية ، بما فيه شن الحرب لضمان هذا الوصول ، وفي حالة عمى عما يترتب على استعمال هذه الموارد وعن اعتمادنا الإدماني عليها» .

وفي عام ١٩٧٢ أصدر «نادي روما» ـ وهو تجمع ضم نحو ثلاثين عالما في مجالات تخصص مختلفة ـ تقريره الشهير المعروف بتقرير ميدوز وزملائه أو «مشروع مستقبل الإنسان» ، الذي عالج فيه المشكلات المرئية التي تعاني منها سكان العالم ، وقدم النموذج الذي أطلق عليه «حدود النمو» . لقد أطلق هذا التقرير العنان لمناقشات قضية استدامة أو تواصل التنمية ، ففي مجال الزراعة نجد أن الطلب الشديد على المنتجات الزراعية المترتب على زيادة السكان والنمو الاقتصادي ، لابد أن يشكل ضغطا شديدا على الموارد الطبيعية المحدودة التي بالتالي يمكن أن تشكل «حدودا للنمو» ، ومن ثم لابد أن يثور القلق للبحث عن حلول للوفاء باحتياجات المستقبل . وينظر البعض إلى إمكانية تحقيق هذا التوازن بين احتياجات الحاضر واحتياجات المستقبل . بقدر من التشاؤم ، فيذكر سبندجيان[٢] ـ على سبيل المثال ـ أنه : «مهما كانت الإنجازات التكنولوجية وتطبيقاتها رائعة ، فإن هناك حدودا لقدرة «أمنا الأرض» على الإعاشة ، فإذا حاولنا تجاوز هذه الحدود فإن الزراعة عندئذ ، والثقافة الإنسانية كما نعرفها ، لن تكون مستديمة ، وسوف يكون هناك ضرر دائم لواحد أو أكثر من المكونات الأربعة الأساسية للبيئة التي نعرفها» .

وهكذا ، ومع نهاية عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات ، بدأ على الصعيد العالمي اهتمام متزايد بالأسلوب الذي بواسطته تستخدم الكثير من الموارد الطبيعية للأرض ، وعما إذا كان هذا الأسلوب يتيح الفرصة

لاستدامة أو تواصل الوفاء باحتياجات السكان المتزايدين دوما . على أننا يجب أن نشير هنا إلى تحفظ يختص بالدول النامية ، فالملايين من السكان في هذه الدول لم تتح لهم الفرصة بعد للتمتع بالتحسين في نوعية الحياة الذي تحقق للعالم المتقدم ، وهكذا فإن المجتمع الإنساني يواجه بتحد مزدوج يتمثل في محاولة تحسين معيشة أولئك الذين تجاوزهم التقدم إلى حد كبير ، وفي نفس الوقت استدامة التقدم الذي حققه الآخرون ، وأن يتم تحقيق هذا بأساليب لا تضع قيودا مسبقة على الأجيال القادمة في التمتع بتقدم مماثل أو أكبر .

على أن العلاقة بين التقدم واستخدام الموارد ورفاهية الإنسان تظل علاقة غير مريحة وباعثة للكثير من القلق على المستقبل . ويذكر روتان(٣) في صدد هذه العلاقة ، أن العالم يمر الآن بالموجة الثالثة من الاهتمام الاجتماعي بالعلاقة بين الموارد الطبيعية وتواصل التقدم والتحسين في رفاهية الإنسان .

كانت الموجة الأولى من الاهتمام عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، في الأربعينيات وأوائل الخمسينيات ، عندما تركز الاهتمام على العلاقات الكمية بين مقدار إتاحة الموارد ومقدار النمو ، أي كفاية الأرض والماء والطاقة والموارد الطبيعية الأخرى لتواصل النمو ، وكان التغير التكنولوجي أحد مظاهر الاستجابة لهذه الموجة من الاهتمام .

وجاءت الموجة الثانية من الاهتمام خلال الستينيات وأوائل السبعينيات ـ وأعطيت الأسبقية للطاقات الكامنة في ضوء حدود النمو التي فرضتها قدرات الموارد الطبيعية ، وتدعم هذا التوجه باهتمام آخر بقدرة البيئة على امتصاص واستيعاب الأشكال المختلفة للتلوث المتولدة عن النمو . وكان قد أخذ في الظهور صراع بين المصدرين الأساسيين للطلب على الخدمات البيئية ، تمثل أولهما في الطلب المتزايد على استيعاب البيئة للمتخلفات الناتجة عن النمو في إنتاج واستهلاك السلع ـ مثل وجود

المبيدات الحشرية في الأغذية ، والضبخن (الضباب الدخاني) ، والمتخلفات الإشعاعية في المحيط الحيوي ، والثاني في النمو السريع في الطلب الاستهلاكي لمتع المنتجات البيئية ، متمثلا في الاستهلاك المباشر للخدمات البيئية الناتج عن النمو السريع في متوسط دخل الفرد والمرونة العالية للطلب على هذه الخدمات .

وجاءت الموجة الثالثة مع بداية الثمانينيات ، حيث تدعم الاهتمامين السابقين ـ الطاقة الكامنة للنمو وقدرة البيئة على استيعاب متخلفات النمو ـ باهتمام ثالث يتركز حول الآثار المترتبة على التغيرات البيئية الجارية ، مثل تآكل طبقة الأوزون ، تزايد دفء الأرض أو الاحتباس الحراري . . .الخ ، على إنتاج الغذاء وصحة الإنسان . ومع نهاية الثمانينيات اتسع الاهتمام بتأثيرات التكثيف الزراعي ، والاهتمام الذي تركز خلال السبعينيات على تأثيرات المبيدات ومصادر التلوث في البيئة الطبيعية ، وفي سلامة العمال الزراعيين وسلامة المستهلكين ، تطور في الثمانينيات ليشمل تأثيرات التكثيف والنمو الكبير للإنتاج الزراعي في تآكل الموارد الطبيعية الزراعية ومن ثم الحديث بقوة عن «استدامة الزراعة» ، وإن ظل الموضوع «مفهوما عاما» أو «فكرة عامة» غير محددة المعالم ، تشتمل على طيف واسع من الاهتمامات المتعلقة بالطاقة الكامنة للتنمية الاقتصادية ، واحتمالات أن تتعرض لمعوقات بسبب الموارد أو البيئة ، يمكن أن تعمل على تثبيط التقدم في المستقبل .

مفهوم استدامة (تواصل) التنمية الزراعية

من الناحية اللغوية يذكر قاموس أكسفورد الإنجليزي أن كلمة Sustainability تشير إلى «الإبقاء على مجهود جار باستمرار ، القابلية للدوام والحفظ من التدني» ، والكلمة العربية الأقرب إلى هذا المعنى هي «استدامة» أو «تواصل» . على أن مثل هذا التعريف يمكن أن يعني أن النظم الزراعية سوف تكون متواصلة أو مستديمة إذا احتفظ بالإنتاج عند

مستواه الحالي ، وهذا سوف يكون موقفا استاتيكيا ، بينما التواصل (الاستدامة) يجب أن ينظر إليها كموقف ديناميكي يعكس الاحتياجات المتغيرة لسكان متزايدين دوما ، ومن ثم فإن المعنى الحرفي للكلمة لا يكفي ، والمطلوب هو مفهوم شامل . وقد بذلت ـ ولا تزال ـ العديد من الجهود للتوصل إلى هذا المفهوم .

في عام ١٩٨٣ شكلت الأمم المتحدة «اللجنة الدولية عن البيئة والتنمية» للنظر في استراتيجيات طويلة المدى لتحقيق تنمية عالمية طويلة المدى بحلول عام ٢٠٠٠م ، وأصدرت اللجنة تقريرها[٤] عام ١٩٨٧ تحت عنوان «مستقبلنا المشترك» ، عرفت فيه التنمية المتواصلة أو المستدامة بأنها : «التنمية التي تواجه احتياجات الحاضر دون الإجحاف بقدرة الأجيال القادمة على مواجهة احتياجاتهم الخاصة» . وتطبيقا لهذه القاعدة العامة بالنسبة للزراعة فإن : «استمرارية الأمن الغذائي سوف تعتمد على قاعدة موارد طبيعية منتجة ومتواصلة . إن التحدي الذي يواجه الحكومات والمنتجين هو زيادة الإنتاجية الزراعية ومن ثم ضمان الأمن الغذائي مع تعزيز القدرة الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية هذه في صورة متواصلة» . ويحدد التقرير : «تطرح العقود القليلة القادمة على نظم الغذاء العالمية تحديا أضخم مما يمكن أن تواجهه مرة أخرى . إن الجهد المطلوب لزيادة الإنتاج إلى مستوى يواكب الزيادة غير المسبوقة في الطلب ، مع الإبقاء على التكامل البيئي الضروري لنظم الغذاء هو جهد هائل في حجمه وفي تعقيداته . وبالنظر إلى العقبات التي يجب تخطيها ، ومعظمها من صنع الإنسان ، فإن هذا الجهد يمكن أن يفشل بسهولة أكثر من أن ينجح» .

وتعرف اللجنة الاستشارية للتكنولوجيا[٥] الزراعة المستدامة (المتواصلة) بأنها : «الإدارة الناجحة لموارد الزراعة للوفاء بالاحتياجات المتغيرة للإنسان مع المحافظة على نوعية البيئة أو تحسينها وصيانة الموارد الطبيعية» . هذا التعريف يشتمل على خمسة مكونات أساسية :

(١) الإدارة : وتشمل القرارات السياسية التي يمكن أن تؤثر في الزراعة ، والتي تتخذ على جميع المستويات بدءا من مستوى الحكومة وحتى الأفراد المنتجين .

(٢) الناجحة : تعني أن النظام الإنتاجي سوف يولد دخلا كافيا وتبعا لذلك سوف يكون قابلا للبقاء اقتصاديا ومقبولا اقتصاديا .

(٣) موارد الزراعة : تشمل المدخلات والمكونات المصنعة التي تأتي من خارج القطاع الزراعي (كيماويات ، آلات . . .الخ) .

(٤) للاحتياجات المتغيرة للإنسان : تفترض حدوث تطور مستمر في الاحتياجات كما ونوعا دون الإشارة تحديدا إلى أفق زمني معين .

(٥) المحافظة على نوعية البيئة وصيانة الموارد الطبيعية : تفترض أن التغيرات في البيئة أو توافر الموارد الطبيعية لاينبغي أن تهدد القدرة على الوفاء أو مقابلة الاحتياجات المتغيرة ، وأن احتياجات الإنتاج يجب مقابلتها أو الوفاء بها دون تعريض البيئات الطبيعية لإضرار غير ضروري .

ويلاحظ في تعريف التواصل أهمية التوازن بين عنصرين أساسيين : الأول ـ يمثل الحاضر وهو الحاجة إلى زيادة الإنتاجية ، فلا شك أن معظم دول العالم النامي تستشعر حاجة شديدة إلى زيادة الإنتاج الزراعي يتم تحقيقها أساسا من خلال زيادة الإنتاجية ، ويستحيل على هذه الدول التغاضي عن أولوية زيادة الإنتاجية ، ولو أن الكثيرين من الذين يعالجون قضية التواصل يميلون إلى تجاهل هذه الأولوية ، ويغلبون موضوعات تآكل الموارد الطبيعية والبيئة ، وهو أمر مفهوم بالنسبة للدول المتقدمة التي حققت درجة كبيرة من وفرة الإنتاج الزراعي . والعنصر الثاني يمثل المستقبل من منطلق الاستمرارية أو العدالة للأجيال القادمة .

والإنتاجية الأكبر يجب أن تحقق غايات التواصل ، ولاينبغي أن تشكل خطرا على قدرة الزراعة على الوفاء باحتياجات المستقبل ، ومن الجدير بالذكر

أن الغايات الإنتاجية التي تتحقق من خلال مداخل قصيرة المدى كثيرا ما لا تكون متواصلة ، ومن ثم فإن جهود زيادة الإنتاجية يجب أن تأخذ في الاعتبار كلا من الآثار المترتبة على هذه الزيادة ، وأيضا الاحتياجات طويلة المدى . كذلك فإن ربط التواصل بتحقيق العدالة الاجتماعية للأجيال القادمة بصورة مطلقة يصعب تحقيقه في كثير من الحالات . وعلى سبيل المثال ـ كيف يكون الحال في منطقة جافة بها خزان ماء أرضي جوفي غير متجدد؟ يمكن إقامة نظام إنتاج زراعي متواصل فترة زمنية محددة ـ فكيف يمكن تحقيق العدالة بين الأجيال؟ هل يتطلب معيار التواصل المطلوب في هذه الحالة التغاضي عن المتطلبات الضرورية الحالية وترك الخزان الجوفي دون استخدام إلى الأبد؟ إن التمسك المطلق بمفهوم التواصل في هذه الحالة يعطي أهمية زائدة للإبقاء على الموقف الحالي ، أي أن التوازن يختل لمصلحة الأجيال القادمة على حساب الجيل الحالي . كذلك هناك نقطة أخرى هي أننا لا نستطيع أن نتوقع ، بدرجة دقة كبيرة مدى حاجة الأجيال القادمة لهذه الموارد ، وما إذا كانت قدرات العلم والتكنولوجيا ستوفر البدائل خلال فترة زمنية معقولة . وهكذا فإن التوازن بين احتياجات الحاضر واحتياجات المستقبل هو توجه عام وليس حكما مطلقا .

وتتبنى منظمة الأغذية والزراعة(٦) التعريف التالي : « . . . إدارة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية ، وتوجيه التغير التكنولوجي والمؤسسي بما يؤدي إلى ضمان تحقيق ـ وبصورة مستمرة ـ إشباع الاحتياجات الإنسانية للوقت الحاضر وللأجيال القادمة . مثل هذه التنمية المتواصلة (في قطاعات الزراعة والأسماك والغابات) تصون الأرض والماء والتنوع الوراثي للنبات والحيوان ، ولا تسبب تدهورا بيئيا ، ومناسبة فنيا ، وقابلة للتطبيق اقتصاديا ، ومقبولة اجتماعيا . هذا التعريف فضلا عن أنه يشمل العوامل البيئية الأساسية للتنمية المتواصلة ، يعطي أيضا نفس القدر من الأهمية للعوامل الزراعية والاقتصادية والاجتماعية . كذلك يدمج الاستخدام الأمثل للموارد والإدارة البيئية مع زيادة وتواصل أو استدامة الإنتاج ، وتأمين مصادر الرزق ،

والأمن الغذائي ، والعدالة ، والاستقرار الاجتماعي ، ومشاركة الناس في عملية التنمية الشاملة . كذلك فهو يعني العدالة في فرص الوصول للإنتاج وفي توزيعه ، وفي الحوافز الاقتصادية وفي التوزيع العادل للدخل ، وتنمية الموارد البشرية .

وتقدم الجمعية الأمريكية للمحاصيل[٧] تعريفا للزراعة المتواصلة بأنها : «تلك التي على المدى الطويل : (١) تعزز نوعية البيئة وقاعدة الموارد التي تعتمد عليها الزراعة ، (٢) توفر احتياجات الإنسان من الغذاء والألياف ، (٣) قابلة للبقاء اقتصاديا ، (٤) تحسن نوعية الحياة للزراع وللمجتمع ككل» .

ويرى إيكرد[٨] أن الزراعة المتواصلة يجب أن تؤسس على نظم مزرعية تتصف بالقدرة على المحافظة على إنتاجيتها وعلى فائدتها للمجتمع إلى مالانهاية ، وأن هذه النظم المزرعية ، على المدى الطويل ، يجب أن تكون منتجة ومربحة وإلا فلن تتواصل اقتصاديا ، كما يجب أن تكون متواصلة بيئيا وإلا فلن تكون مربحة على المدى الطويل . ويضيف يورك[٩] أنه لكي تكون الزراعة متواصلة ، يجب أن تكون أعلى إنتاجية لتفي بالاحتياجات المتنامية ، وأن تستمر على درجة عالية من الكفاءة ، وأن يحصل الزراع على عائد معقول على استثماراتهم وعملهم . ويذكر بنتلي[١٠] أنه لكي تتحقق زراعة متواصلة في مصر يجب مواجهة ثلاث مجموعات من التحديات بنجاح وهي : (١) تحديات فنية وتشمل مشاكل الإنتاج والبيئة والاقتصاد ، (٢) تحديات تتعلق بالسياسات وتشمل الإدارة والتحديات السياسية ، (٣) تحديات تتعلق بالتقاليد والمشاكل الثقافية والاجتماعية .

ومن جهة أخرى فإنه لتوفير تعريف عملي للتواصل ، يجب إدراك أنه ، بالنسبة لأي نظام معين ، قد يكون المرغوب فيه تواصل أكثر من عامل واحد من مكونات النظام ، ومن ثم فقد نشأ تضارب أو تعارض من العوامل المختلفة ، كذلك فإن المدخل للتواصل في منطقة جغرافية معينة ربما يتعارض أو يحفز التواصل في مناطق جغرافية أخرى ، وأيضا هناك علاقات

اجتماعية لها علاقة بالتواصل ، وهكذا فإن مفهوم «التواصل» دون تحديد أبعد : لما هو مطلوب تواصله ، وعلى أي المستويات ، وفي أي منطقة جغرافية ، والتحديد الواضح للعلاقة بين هدف التواصل والأهداف الأخرى - يعتبر مفرغا من المحتوى وغير مفيد للمعالجة العلمية والتحليل الجاد للسياسات . ويذكر سويندال[١١] أن المفهوم التقليدي «للتواصل» باعتباره «القدرة على المحافظة على تدفق معين عبر الزمن من القاعدة التي يعتمد عليها ذلك التدفق» مفهوم إستاتيكي ، وينبغي أن يتطور إلى مفهوم أكثر ديناميكية . والمفاهيم الأكثر ديناميكية التي ظهرت نتجت إما عن توصيف أبعد لما ينبغي تواصله ، أو من خلال الدمج بين أهداف التواصل وأهداف أخرى . وعلى سبيل المثال - إذا كان المرغوب فيه تواصل مستويات الاستهلاك للفرد بينما عدد السكان يتزايد ، عندئذ تكون زيادة الإنتاج للسلع موضوع الاستهلاك ضرورية . وبالمثل إذا كانت زيادة أسعار المدخلات والمخرجات متغيرة بسبب تغيرات في أسعار الطاقة مثلا أو في الطلب النهائي ، فإن تواصل الربحية من النشاط المزرعي يتطلب تغييرا في النظم المزرعية . كذلك قد يكون المطلوب تحسين نوعية الحياة عبر الزمن وليس فقط مجرد المحافظة على الوضع القائم . وفي جميع هذه المواقف ، وفي مواقف أخرى ، تصبح الفكرة الأساسية للتواصل أكثر ديناميكية ويصبح التواصل «التنمية المتواصلة» .

ومن الجدير بالملاحظة أنه عند التفكير من منظور «التنمية المتواصلة» ، ليس من الضروري الإصرار على تواصل كل مكون من مكونات النظام الإنتاجي ، فمن الممكن استخدام بعض الموارد - أي مكونات النظام - بمستويات أعلى من المستويات المتواصلة مع المحافظة على الإنتاجية الكلية لقاعدة الموارد ، وهذا يعمل على الاستفادة من احتمالات الإحلال بين الموارد - كما حدث بالفعل عند إحلال الآلة محل قدرة الحيوان في إنتاج المحاصيل . وعلى مستوى النظام المزرعي الحقلي ،

فإن «زيادة المعلومات» عن التربة الزراعية والمحصول يمكن أن تؤدي إلى «خفض كمية الأسمدة» دون التضحية بالإنتاجية . ولكن يجب أن نأخذ في الحسبان دائما دور «العامل المحدد» .

ولقد أعطيت في السنوات الأخيرة أهمية كبيرة ومتزايدة للحاجة إلى البحوث لتخطي العقبات التي تعترض تحقيق غايات التواصل ، ولكن لا يزال من العسير القول بإمكانية توليد تكنولوجيات خاصة لتحقيق التواصل ، والأكثر احتمالا أن تؤخذ متطلبات التواصل في البرامج البحثية . وفي هذا الصدد يذكر جراهام توماسي[١٢] : «هناك اهتمام متزايد باحتمال أن تتعرض القدرات الكامنة للتنمية الزراعية لمعوقات بسبب الموارد أو البيئة يمكن أن تؤدي إلى تثبيط التقدم في المستقبل ، ومن ثم فمن الضروري أن يؤخذ في الاعتبار عند تحليل النظم الحالية بصفة عامة ، وفي البرامج البحثية على وجه الخصوص ، القدرات الكامنة للتنمية والمعوقات التي تحول دون تحقيقها ، وهو عمل ينظر إليه الكثيرون باعتباره حاسما لتحسين نوعية الحياة لسكان الأرض . والنتيجة الأساسية التي يمكن استخلاصها أنه عند هذا المنعطف ، التواصل هو مجموعة عريضة من المفاهيم التي يجب أن تخدم توجيه البحوث من جميع جوانبها ، وهي ليست مجموعة من التكنولوجيات التي يمكن التوصية بتبنيها ، ولا هي قريبة من أن تكون كذلك ، وحتى تحقيق تعريف عملي للتواصل يمثل إشكالا . وهكذا ربما لن تتحرك أبدا الفكرة العامة للتواصل أبعد من كونها إطارا ضمنيا لتنظيم مجموعة من ردود الأفعال للاهتمامات المتعلقة بالبيئة والموارد . ومع ذلك ، فبالأخذ في الاعتبار الأهمية الكامنة طويلة المدى لهذه الاهتمامات ، فإن مفهوم التواصل ، من المحتمل أن يلعب دورا في سياسة وإدارة البحوث لوقت قادم» . كذلك يذكر يورك[١٣] «إن كل البرامج البحثية الزراعية يجب أن تخطط وتنفذ وتقيم من خلال منظور التواصل يجب أن نبقي في الحسبان وبصفة ثابتة ودائمة غايات التواصل ، ونحاول أن نجعل اهتمامات التواصل مكونا أصيلا في جميع

الجهود البحثية . . . إن تحدي تحقيق نظم زراعية متواصلة يرتكز إلى حد كبير على المؤسسات البحثية والتعليمية . هذه المؤسسات يجب أن توجه اهتماما أكبر نحو تطوير وتطبيق التكنولوجيات اللازمة لتحقيق زيادة الإنتاجية ومقابلة الأبعاد الاقتصادية والبيئية للتواصل . وكوكب الأرض لايستطيع تحقيق زراعة متواصلة ويفي بالاحتياجات المتزايدة باستمرار للسكان دون استخدام التكنولوجيا الحديثة بما فيها الاستخدام الرشيد للكيماويات» .

محددات استدامة (تواصل) التنمية الزراعية

هل يمكن تحقيق التنمية الزراعية والارتقاء بالإنتاجية والإنتاج الزراعي الكلي للوفاء باحتياجات السكان وتحسين معيشتهم بصورة دائمة؟ سؤال مطروح الآن بقوة ، وسيظل كذلك في المستقبل ، وينبغي على المؤسسات البحثية أن توليه عناية فائقة . ولاشك في أن هناك فرصا متاحة الآن لتحقيق استدامة أو تواصل التنمية الزراعية ، وستتاح باستمرار من خلال القدرات المتنامية للعلم والتكنولوجيا والوعي العام بضرورة التنمية الزراعية . ولكن هناك أيضا الكثير من العوامل المحددة التي تضع قيودا على هذه الاستدامة وربما تكبحها . والفرصة المتاحة حاليا ، والتي ستتاح مستقبلا ، والقيود أو المحددات الحالية ، وكذلك التي ستنشأ مستقبلا ، تختلف بطبيعة الحال من بلد لآخر ، ومن وقت لآخر ، كما يمكن أن تتغير بالنسبة لبعضها البعض تبعا للجهود التي تبذل للتعامل معها . وعموما يمكننا النظر إلى محددات التنمية الزراعية المتواصلة في مجموعتين من العوامل : **الأولى** ـ وهي الأكثر خطورة والأصعب في المعالجة ، وتشمل تلك التي تتعلق بتآكل قاعدة الموارد الطبيعية المتمثلة في : (١) الأرض ، (٢) الماء ، (٣) الهواء والمناخ ، (٤) المورد الوراثي ، (٥) الطاقة غير المتجددة . والثانية ـ وتشمل تلك العوامل المحددة للاستخدام الأمثل للموارد وأهمها : (١) الآفات والأمراض

التي تصيب النباتات والحيوانات المزرعية ، (٢) التكنولوجيا المتاحة والتي يمكن توليدها ونقلها وتبنيها ، (٣) الضغط السكاني ، (٤) الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تجري التنمية الزراعية خلالها ، ومتطلبات أمان الغذاء وما ترتب عليها من دعوة إلى زراعة بديلة ، وهذا العامل الأخير سبق أن ناقشناه بقدر من الاستفاضة .

أولا ـ تآكل قاعدة الموارد الطبيعية :

١ ـ تآكل مورد الأرض الزراعية :

ونقصد بالأرض الزراعية هنا كل الأراضي التي تدخل في مجال الاستثمار الزراعي شاملة المحاصيل ، والزراعات المستديمة ، والمراعي المستديمة ، والغابات والأحراش . هذا المورد يتعرض بوجه عام لنوعين من التآكل : الأول من حيث الكم أو متوسط ما يخص الفرد ، والثاني من حيث النوعية أو الخصوبة .

وقد سبق أن أشرنا في الفصل الأول إلى تناقص متوسط ما يخص الفرد بدرجة خطيرة خلال الثلاثة والعشرين عاما الأخيرة ، سواء على مستوى العالم أو على مستوى الوطن العربي ، وهو تناقص يعزى إلى زيادة السكان في مقابل مورد محدود بطبيعته ، ومن ثم فأي زيادة سكانية قادمة لن تقابلها زيادة مماثلة في مورد الأرض الزراعية وبالتالي سوف يستمر هذا المورد في التآكل كميا ، أي سوف يتناقص متوسط ما يخص الفرد . وقد ذكر هانراهان[١٤] أنه في خلال النصف قرن الأخير حدث تناقص حاد في معدل استصلاح الأراضي الجديدة ، وبينما كان التوسع في مساحة المحاصيل خلال الخمسينيات يجري بمعدل ١٪ سنويا تناقص هذا المعدل في السبعينيات إلى نحو ٠,٣٪ . ولا شك في أن مقدار هذا التآكل يختلف كثيرا من بلد لآخر ، فبعض الدول لا يزال لديها كثير من المساحات لم يستثمر

بعد ، ولكن الكثير من الدول استثمرت معظم ما لديها . وفي الوطن العربي قد يجوز لنا القول بوجود مجال في السودان والعراق وربما سوريا ـ ولكن إلى أي مدى؟ ثم ماذا عن الأقطار الأخرى؟ في مصر مثلا ـ وهي تعطي مثالا لبلد كاد أن يصل ـ إن لم يكن قد وصل بالفعل ـ إلى «حد» الطاقة الاستيعابية للموارد الطبيعية ، تضافرت الزيادة السكانية ، وأدى تحويل جانب من الأرض الزراعية إلى استخدامات أخرى غير زراعية ، أدى إلى تناقص ما يخص الفرد الواحد من الأرض الزراعية من نحو ٢٠٣٨م٢ عام ١٩٠٧ إلى ١٠٢٠م٢ عام ١٩٥٧ ، أي إلى نحو النصف خلال خمسين عاما ، ثم إلى ٥٢٢م٢ عام ١٩٨٥ ـ أي إلى النصف مرة أخرى خلال ثمانية وعشرين عاما[١٥] ، ثم إلى ٤٧١م٢ عام ١٩٩٢ . ومع استمرار الزيادة السكانية يستمر التناقص بمعدل يقارب معدل الزيادة السكانية . وقد قدر جاردنر وباركر[١٦] مساحة الأرض الزراعيـــة المصرية التي فقدت من قطاع الزراعة وتم استخدامها في أوجه النشاط الأخرى فيما بين عامي ٥٣ ، ١٩٨٤ بنحو ٥٧٠ ألف فدان أو ١٠٪ من المساحة الكلية للأرض الزراعية .

ومن حيث النوعية أو الخصوبة ، فلا شك في أن الأرض الزراعية تتعرض لمصادر عديدة من مسببات تدهور الخصوبة ، لعل أهمها عوامل التعرية والتدهور الكيماوي (الملوحة والقلوية وارتفاع مستوى الماء الأرضي أو الغدق والتدهور الفيزيائي لبناء التربة) ، وجميعها تؤثر سلبا في القدرة الإنتاجية للأرض الزراعية . وقد قدر اجيبوتيل[١٧] الأراضي المتدهورة على مستوى العالم بنحو ١٢١٤ مليون هكتار معظمها بسبب التعرية المائية (٧٤٨ مليون هكتار) ، والتعرية بفعل الرياح (٢٨٠ مليون هكتار) ، والتدهور الكيماوي (١٤٧ مليون هكتار) ، والفيزيائي (٣٩ مليون هكتار) . أما من حيث الأسباب الرئيسية فهي : إزالة الغابات (٣٨٤ مليون هكتار) ، والرعي الجائر (٣٩٨ مليون هكتار) ، والإدارة السيئة للأرض الزراعية (٢٣٩ مليون هكتار) وأسباب أخرى (٩٣ مليون هكتار) .

وهكذا فإن تناقص ما يخص الفرد من أرض زراعية وتناقص خصوبتها ومن ثم قدرتها الإنتاجية ، كل هذا يفرض قيدا صعبا على استدامة التنمية الزراعية ينبغي إيجاد حلول مناسبة له .

ويلخص عبد السلام موقف مورد الأرض الزراعية في مصر بقوله : «في خلال الخمسين عاما الماضية تعرضت مساحة الأراضي الزراعية إلى عاملين متضادين ، أحدهما إيجابي والآخر سلبي ، فعلى الجانب الإيجابي كانت هناك جهود لاستصلاح أراض جديدة وإضافتها إلى الرقعة المنزرعة ، ويبدو حتى الآن أن هذا العامل لم يحقق النجاح المنشود بل كان دوره في التأثير في مساحة الرقعة المنزرعة محدودا للغاية . وعلى الجانب السلبي كانت هناك مجموعة من العوامل تعمل معا على تآكل الرقعة المنزرعة - فالزيادة السكانية وتضاعف عدد سكان الريف تقريبا استلزم استقطاع مساحات كبيرة لأغراض السكن والخدمات الأساسية والطرق . . . الخ وكذلك زحفت المدن ليس نحو الصحراء ، ولكن نحو الأراضي الزراعية واقتطعت منها الكثير ، وكانت ثالثة الأثافي في التجريف الذي أقدم عليه الإنسان المصري في السنوات الأخيرة ، غير واع بمدى الجرم الذي يقترفه في حق نفسه والأجيال القادمة . وأصبحت محصلة عوامل التآكل هذه أكبر أثرا - خاصة في السنوات الأخيرة - من محاولات الاستصلاح لأراض جديدة ، . ومن ثم يبدو أن خانة الخصوم في الرقعة الزراعية كانت أكبر من خانة الإضافة . وبجانب ما اعترى الرقعة الزراعية من حيث الكم كان هناك أيضا خصم من حيث الكيف ، بسبب ما أصاب مساحات كبيرة من تدهور ملحوظ في خصوبة التربة وارتفاع مستوى الماء الأرضي» .

٢ - تآكل مورد الماء :

تنحصر مصادر المياه العذبة اللازمة للاستثمار الزراعي في واحد أو أكثر من ثلاثة مصادر (باستبعاد تحلية ماء البحر) : الأمطار والأنهار والمياه الجوفية . وكما هو الحال بالنسبة لمورد الأرض ، يعاني مورد الماء من تآكل

كمي ـ تناقص متوسط ما يخص الفرد ـ وتآكل نوعي أي تناقص جودة وصلاحية المياه . وقد تحدثنا في الفصل الأول عن تناقص متوسط ما يخص الفرد .

أما التآكل النوعي فينتج أساسا عن زيادة الأملاح وعن التلوث خاصة بالنترات والفوسفور وإلى حد ما بمبيدات الآفات . وتعتبر الأسمدة المعدنية والحيوانية مصدرين رئيسيين للعناصر الغذائية للنبات خاصة الآزوت والفوسفور ، وإذا استخدمت بكثافة يمكن أن تشكل مصدرا لتلوث الماء بالآزوت والفوسفور . ومعظم الآزوت الذي يرشح من الأراضي الزراعية إلى مجاري الأنهار وخزانات الماء الجوفي يكون في صورة نترات . وتحت الظروف العادية للزراعة تؤثر عوامل عديدة في رشح الآزوت من التربة أهمها معدل التسميد الآزوتي المعدني والعضوي . وقد استحوذ تلوث الماء بالنترات على اهتمام خاص في السنوات الأخيرة لعدة أسباب أهمها : (١) التأثير في صلاحية مياه الشرب وخاصة المياه الجوفية ، (٢) تلوث الماء الأرضي لا يمكن عكسه على المدى القصير ، (٣) اتجاهات التلوث هي نحو الزيادة ويتوقع أن تستمر في الزيادة ، (٤) صعوبة التحكم في التلوث من المصدر بسبب تعدد مصادره .

والجانب الأكبر من الآزوت في التربة يوجد في صورة آزوت عضوي أهم مصادره الأسمدة العضوية ، وتحلل بقايا النباتات بعد الحصاد وجذور النباتات والكائنات الدقيقة بالتربة ، والجزء الباقي يوجد في صورة آزوت غير عضوي أو معدني وهذا هو الجزء المتاح للنبات ، وهو يوجد أساسا في شكل أيونات نترات وأيونات أمونيا . ومدخلات الآزوت إلى مجمع الآزوت بالتربة أي النظام «التربة / النبات» تشمل : (١) مياه الأمطار في شكل نترات وأمونيا ، (٢) التثبيت الحيوي لآزوت الهواء الجوي بواسطة بكتريا العقد الجذرية ، (٣) الأسمدة العضوية الحيوانية والخضراء ، (٤) الأسمدة الصناعية وهي تحتوي على الآزوت في واحد أو أكثر من ثلاث حالات وهي ، النترات والأمونيا (معدني) واليوريا (عضوي) ـ والأمونيا عند إضافتها

للتربة تتحول بسرعة إلى نترات ، أما اليوريا فتتحول أولا إلى أمونيا ثم إلى نترات . ونظرا لأن الآزوت المعدني يتاح بصورة فورية للنبات ، فإن الأسمدة الآزوتية المعدنية إذا أضيفت للتربة تدريجيا وتبعا لاحتياجات النباتات يمكن للنباتات امتصاصها وتفي باحتياجاتها أكثر من الآزوت العضوي ، أما إذا أضيفت بوفرة وبأكثر من احتياجات النباتات فإنها ترشح بسهولة نظرا لأنها سريعة الذوبان في الماء . ويترتب على الزيادة الكبيرة في العناصر الغذائية خاصة في الماء السطحي زيادة ظاهرة النمو الكثيف للطحالب والنباتات المائية ، بما يؤدي إلى استهلاك الأكسجين الذائب في الماء ومن ثم تعرض الأسماك للاختناق ، وهي ظاهرة تحدث أساسا في المياه الراكدة مثل مياه البحيرات والخزانات والأنهار والقنوات بطيئة الجريان . كذلك يؤدي هذا النوع من التلوث إلى نقص جودة مياه الشرب وزيادة صعوبة وتكاليف تنقيتها .

ويمكن التأثير في دورة الآزوت في «التربة/ النبات» بصورة فعالة من خلال المعاملات الزراعية ، مثل الإضافة المباشرة للأسمدة ، وزراعة البقوليات ، وكذلك من خلال العزق والحرث والري والصرف ـ ومن ثم يمكن من خلال اتباع المعاملات الزراعية السليمة التحكم في مقدار تلوث المياه بالآزوت .

أما التلوث بالمبيدات الحشرية والنيماتودية ومبيدات الحشائش فأضراره محدودة تحت ظروف الاستخدام السليم لهذه المبيدات ، والمبيدات الفطرية المستخدمة في الزراعة في الوقت الحالي احتمالات مخاطر تلوث الماء بها قليلة ، نظرا لانخفاض مستويات بقائها ومعدل حركتها أو كليهما .

٣ ـ تلوث الهواء وتغير المناخ :

أثار تلوث الهواء وما يترتب عليه من تغيرات مناخية محتملة وآثار بعيدة المدى في صحة الإنسان ، وأيضا في الإنتاج الزراعي ، الكثير من الاهتمام

في السنوات الأخيرة تحدد في ثلاث مشاكل رئيسية وهي : (أ) الأوزون ، (ب) الاحتباس الحراري أو دفء الأرض ، (ج) الأمطار الحمضية .

(أ) الأوزون :

مشكلة الأوزون وتأثيره في البيئة مشكلة ذات شقين - يتعلق الأول والذي لقي الاهتمام الأكبر على النطاق العالمي ، لأنه يمس العالم كله ، بتآكل طبقة الأوزون ، أما الثاني فهو محلي يختلف في درجة خطورته من منطقة لأخرى ويتمثل في زيادة الأوزون في طبقة الهواء الجوي الملامسة للأرض .

والأوزون عبارة عن جزيء أكسيجين يحتوي على ثلاث ذرات أكسيجين ، بينما في الأكسيجين العادي يتكون الجزيء من ذرتين فقط ، وهو موجود في الهواء الجوي ولكن بنسبة قليلة جدا بالمقارنة بالأكسيجين العادي ، ويشكل الأوزون طبقة رقيقة في منطقة الأستراتوسفير بالغلاف الجوي للأرض تحيط بالكرة الأرضية ، وتحميها من نفاذ الجانب الأكبر من الأشعة الشمسية فوق البنفسيجية . وتآكل طبقة الأوزون يمكن أن يؤدي إلى السماح بمرور ، ومن ثم وصول ، قدر أكبر من الأشعة فوق البنفسجية إلى سطح الأرض . هذه الأشعة - وهي الأشعة الأقصر من حيث طول الموجة بين طيف ضوء الشمس - لها قدرة كبيرة على تدمير الكثير من الجزيئات البيولوجية المهمة من ضمنها جزيء (DNA) ، وهي تؤدي إلى إصابة الإنسان بالكثير من الأضرار أهمها سرطان الجلد ، فضلا عن أنها تؤدي إلى نقص إنتاجية المحاصيل ونقص كثافة يرقات بعض الأسماك والبلانكتون الضروري لسلسلة الغذاء في البحر[١٨] . وقد لوحظ أن زيادة استخدام مركبات الكلوروفلورو كربون (ك كل٣ - CFC) التي تستخدم بكثرة في صناعة التبريد والإيروسولات ، ومركبات الهالون (تحتوي على البروم بدلا من الكلور) التي تستخدم في إطفاء الحرائق ، يؤدي إلى تصاعدها إلى طبقات الجو العليا (الأستراتوسفير) ، نظرا لأنها لاتتفكك في طبقات الجو المنخفضة (التروبوسفير) حيث تعمل على تدمير

طبقة الأوزون . ويحدث التفاعل بين جزيء الكلوروفلورو كربون وجزيء الأكسيجين على النحو التالي :

١ ـ تعمل الأشعة فوق البنفسجية على كسر الرابطة بين ذرة الكربون وإحدى ذرات الكلور الثلاث وفصلها عن جزيء الكلوروفلورو كربون ، ومن ثم تنطلق ذرة كلور حرة .

٢ ـ تقوم ذرة الكلور الحرة بكسر الرابطة بين ذرتي أكسيجين في جزيء الأوزون ، ليتكون جزيء أكسيجين عادي (ذرتان) وجزيء أول أكسيد الكلور .

٣ ـ تقوم ذرة أكسيجين بكسر جزيء أول أكسيد الكلور إلى أكسيجين وكلور ، وترتبط بذرة الأكسيجين ليتكون جزيء أكسيجين عادي ، وتنطلق ذرة الكلور حرة لتعيد الكرة من جديد مع جزيء أوزون آخر . وهكذا يقوم الكلور بدور العامل المساعد ولا يتغير في العملية ، ومن ثم تستطيع ذرة كلور واحدة تحطيم ما يصل إلى عشرة آلاف جزيء أوزون قبل أن تعود إلى طبقة التروبوسفير .

ونظرا لأن المشكلة تهم دول العالم ، ومن بينها الدول المتقدمة ، فقد تم التوصل إلى توقيع اتفاقية مونتريال التي تحقق وقف إنتاج واستخدام الكلوروفلورو كربون بحلول عام ٢٠٠٠م ، والتزمت الصناعة بتطوير منتجات وعمليات بديلة لاتستخدمها ، وتشارك الدول الأخرى في الاستفادة من هذه البدائل . وهكذا استند الاتفاق على المبدأ المهم «ليس كافيا فقط إصدار تشريع بشأن مشكلة بيئية ، ولكن يجب العمل على إيجاد حل شامل مقبول اقتصاديا» ، وهكذا تم وضع الأساس لحل مشكلة تآكل طبقة الأوزون في إطار التعاون الدولي[١٩] .

والمشكلة الثانية التي تتعلق بالأوزون هي مشكلة الضباب الدخاني أو «الضبخن» ، وهو أكثر ملوثات الهواء تعقيدا وصعوبة في السيطرة عليه . والضبخن ينتج عن عدد كبير من المصادر ، وهو لاينبعث بصورة مباشرة من

مصادر معينة بل يتكون في الهواء نتيجة تفاعلات كيماوية ضوئية بين أكاسيد النتروجين والمركبات العضوية الطيارة . وفي أي منطقة قد تكون هناك الآلاف من المصادر الصغيرة والكبيرة الثابتة بالإضافة إلى المتحركة من السيارات والآليات . وأهم مصادر المركبات العضوية الطيارة نواتج الاحتراق الداخلي للمحركات ، أبخرة البنزين المنبعثة من الآليات ، مضخات محطات البنزين ، معامل تكرير البترول ، أبخرة المذيبات الكيماوية المنبعثة من عدد كبير من المنشآت الصناعية والتجارية مثل التنظيف الجاف ودهانات الأسطح المعدنية وغيرها .

وتنشط أشعة الشمس التفاعلات الكيماوية التي ينتج عنها الأوزون ، ومن ثم يزداد تركيزه إلى حده الأقصى خلال أشهر الصيف ، خصوصا مع ارتفاع درجة الحرارة وعند سكون الهواء لمدة طويلة . وللضبخن تأثيرات ضارة عديدة في صحة الإنسان مثل التهابات الأغشية المخاطية للأنف والزور ، كما أنه يؤثر في أداء الرئتين لوظائفهما . كذلك له تأثيرات كبيرة في المحاصيل الزراعية والغابات والغطاء النباتي بوجه عام . وقد قامت وكالة حماية البيئة الأمريكية[٢٠] بحصر مكثف منذ أواخر السبعينيات للأضرار التي يسببها الأوزون للزراعة ، وقدرت الخسائر بما يتراوح بين مليارين وثلاثة مليارات من الدولارات سنويا . وذكرت بعض الدراسات أن مستويات الأوزون المنخفضة ، وهي تلك الأقل من المستويات المسموح بها من الناحية الصحية ، يمكن أن تسبب نقصا في إنتاجية العديد من المحاصيل بنحو ١٠٪ ، أما المستويات الأعلى فقد أدت إلى نقص محصول الطماطم بنحو (٣٣٪) والفاصوليا (٢٦٪) وفول الصويا (٢٠٪) . والضبخن ، كما سبق أن ذكرنا مشكلة بيئية محلية ، ومن ثم يعتمد حلها على جهود البلد الذي يعاني منها . وهناك العديد من الوسائل التي تساعد على التخفيف من حجم المشكلة ، لعل أهمها استخدام بدائل للبنزين في محركات الاحتراق الداخلي مثل الميثان

والإيثان والغاز الطبيعي المسال ، إذ إن المركبات العضوية الطيارة الناتجة عن احتراق هذه المواد منخفضة جدا في تفاعلاتها الكيماوية الضوئية ، ويقدر أن الغاز الطبيعي المسال ينتج« أوزون» أقل بنحو ٨٠ ـ ٩٠٪ عن البنزين العادي .

ب ـ ظاهرة الاحتباس الحراري أو دفء المناخ :

من الظواهر البيئية المهمة التي لقيت اهتماما كبيرا على المستوى العالمي في السنوات الأخيرة ، لما يترتب عليها من تغيرات مناخية طويلة المدى عالمية في حجمها ، وغالبا لا يمكن عكسها ، وهي من صنع إنسان عالم اليوم بالكامل ، ويخشى بعض العلماء[٢١] أنها يمكن أن تقود كوكب الأرض إلى حافة الكارثة .

ويطلق على هذه الظاهرة «تأثيرات البيت الزجاجي» ، وفيها تعمل الزيادة في غازات معينة في طبقات الجو العليا التي تغلف الأرض عمل الزجاج الذي يحيط بالبيت الزجاجي . منذ بداية الزمن كان غاز ثاني أكسيد الكربون يقوم بدور المنظم الطبيعي لحرارة الأرض على الرغم من أن نسبته في الهواء الجوي ، ضئيلة للغاية . وعادة تصل طاقة الشمس في شكل إشعاع شمسي يمتص في الغلاف الجوي ولكن في نفس الوقت تنطلق كمية مماثلة من الطاقة ، في صورة إشعاع طويل الموجة من سطح الأرض إلى الفضاء الخارجي حيث تتبدد ، ومن ثم ـ في حالة زيادتها ـ يحدث التوازن بين الطاقة الواردة والطاقة المفقودة . وجزيئات ثاني أكسيد الكربون تسمح للطاقة الشمسية الواردة بأن تتخلل سطح الأرض وفي نفس الوقت تمتص جزءا من الطاقة ، طويلة الموجة المنبعثة من الأرض ومن ثم ـ في حالة زيادتها ـ ترتفع درجة حرارة سطح الأرض ويختل التوازن الحراري وبالتالي مناخ الأرض .

ويقدر ريلي ويكلين[٢٢] أن غاز ثاني أكسيد الكربون هو أهم الغازات المسببة لهذه الظاهرة حيث يساهم بنحو ٤٩٪ ، يليه في الأهمية الميثان

(١٨٪) ، ثم الكلوروفلورو كربون (١٤٪) ، وأكسيد النيتروجين (٦٪) وغازات أخرى (١٣٪) ، وأن الزراعة تساهم بنحو الربع في زيادة درجة الحرارة نتيجة للغازات المسببة لظاهرة البيت الزجاجي ، تتمثل أساسا في غاز الميثان (١٣٪) الذي ينتج عن الحيوانات المجترة وحقول الأرز وحرق الكتلة الحيوية ، وثاني أكسيد الكربون (١٠٪) الناتج أساسا عن إزالة الغابات ، وأكاسيد النيتروجين (٢,٦٪) الناتجة أساسا عن الأسمدة والأرض الطبيعية المنزرعة وحرق الكتلة الحيوية .

ونسبة ثاني أكسيد الكربون في الهواء الجوي كانت دائما ثابتة ، فالمقدار الذي ينطلق إلى الهواء ، نتيجة لتحلل المركبات العضوية أو حرق الأخشاب أو تنفس الكائنات الحية ، يتعادل مع الكمية التي تستخدمها النباتات والطحالب والبلانكتون . إلا أن المجتمع الصناعي الحديث واستهلاكه الشره للطاقة ـ ومصدرها الأساسي الوقود الحفري مثل النفط والغاز الطبيعي والفحم وأيضا الخشب والمخلفات العضوية ـ وهو حرق يؤدي إلى استهلاك الأكسجين وإطلاق ثاني أكسيد الكربون ، أدى إلى إطلاق كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون أكبر بكثير مما يمكن للغطاء النباتي استهلاكه ، أو لمياه البحار والمحيطات امتصاصه ، فضلا عن أن إزالة الغابات وتحويلها إلى أراضٍ زراعية قلل من قدرة الغطاء النباتي على استخدام ثاني أكسيد الكربون ، إذ يقدر أن أشجار الغابات تثبت نحو ٢كجم/ كربون في المتر المربع في اليوم ، وإزالتها يعني إما تحول الأرض إلى حالة قاحلة أو بور أو زراعتها بمحاصيل حقلية ذات قدرة تثبيت أقل (نصف كيلو جرام) ، كما أن معظم الأشجار التي تتم إزالتها إما أنها تحرق أو تحلل بفعل الكائنات الدقيقة وفي كلتا الحالتين ينتج ثاني أكسيد الكربون الذي ينطلق إلى الهواء . وتشير القياسات إلى أن نسبة ثاني أكسيد الكربون في الهواء قبل الثورة الصناعية كانت ٢٨٠ جزءا في المليون ، زادت عام ١٩٧٥ إلى نحو ٣١٥ جزءا في المليون ، ثم بلغت نحو ٣٤٣ جزءا في المليون عام ١٩٨٤ . كذلك قدرت كمية ثاني أكسيد الكربون المنطلقة عام

١٩٨٥ بنحو ٣,٩٥ مليار طن في الدول المتقدمة و ١,٢٩ مليار طن في الدول النامية ، ويقدر أن تصل عام ٢٠٢٥م إلى ٦,٧١ مليار طن و ٥,٤٧ مليار طن على التوالي ، أي بزيادة نحو ٢٣٢٪ .

ويذكر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية[٢٣] أن الكثير من العلماء يعتقدون أن هذا البيت الزجاجي ، المترتب على الزيادة في ثاني أكسيد الكربون والغازات الأخرى ذات التأثير المماثل ، سوف يسبب زيادة في درجة حرارة الأرض ، وأن الحرارة سوف ترتفع بدرجة محسوسة خلال القرن القادم ، ومن ثم ستتعرض الحالة المناخية إلى اضطراب كبير . ومع ذلك فإن البعض يرى غير ذلك ، ومن ثم فعلى الرغم من أن الجميع يتفقون على أن تركيز الغازات المسببة لظاهرة البيت الزجاجي في الفضاء سوف تزداد ، إلا أن تأثير هذه الزيادة في وجه حرارة الأرض مازال محل جدل كبير ، فالبعض يقول إنه توجد أدلة قوية على أن دفء الأرض ، قد بدأ بالفعل[٢٤] وأن التذبذبات الحالية في المناخ هي نتيجة لنشاط صناعي غير مسبوق في التاريخ ، وهو نشاط يمكن أن يؤدي إلى كارثة مناخية ، يقول البعض على الجانب الآخر إن كوكب الأرض بدأ بالفعل في دخول عصر جليدي جديد وأن التذبذبات الحالية في المناخ هي تذبذبات طبيعية تتبع الدورات الطبيعية ، ويقدمون أدلة كثيرة على أن كل مفهوم تأثير البيت الزجاجي ربما يكون مجرد وهم ، ويتشككون في الأدلة التي قدمت لتعزيز القول بأن الغازات الناتجة عن الاحتراق التي تتراكم في الفضاء ترتب عليها أي ارتفاع في درجة الحرارة خلال القرن الماضي ، ويعتقدون أن اتجاه جو الأرض نحو الدفء خلال المائة عام الأخيرة يمكن تفسيره بالاختلافات في المناخ الطبيعي ، ومقدار الطاقة الشمسية بصورة أفضل من تفسيره بزيادة ثاني أكسيد الكربون . وطبقا لهذه النظرية فإن المصدر الأكثر احتمالا لدفء المناخ يرجع إلى النشاط الشمسي ، فعندما يزيد النشاط الشمسي وتزيد البقع الشمسية تزيد درجة حرارة الأرض والنقيض صحيح .

وعموما يمكن القول بوجود اتفاق عام بين العلماء[٢٥] على أن ارتفاع درجة حرارة الأرض سوف يتحقق ، فهم متأكدون من أن تركيز ثاني أكسيد الكربون والغازات الأخرى سوف يستمر في الزيادة ، وهم متفقون بصفة عامة على أن هذه الغازات سوف تدفئ الأرض ، ويبقى معرفة مقدار هذا الدفء ومتى يحدث . فيما يتعلق بمقدار الدفء تتباين التقديرات في مقدار زيادة درجة الحرارة خلال القرن القادم وتتراوح بين ١,٥ْ و ٤,٥ْم ، وقد لاتبدو هذه الزيادة ضخمة إلا أنها كذلك ، إذا ما لاحظنا أنه أثناء العصر الجليدي الأخير منذ نحو ١٨ ألف سنة عندما غطت الثلوج معظم أمريكا الشمالية ، كان متوسط درجة حرارة الأرض أقل مما هو عليه الآن بنحو خمس درجات مئوية .

إن التأثيرات الكامنة في تغير المناخ شديدة ، فالنظام البيئي للأرض والموارد المائية ونوعية الهواء كلها يمكن أن تتعرض لتأثيرات كبيرة . وفي دراسة قامت بها وكالة حماية البيئة الأمريكية[٢٦] حول تأثيرات دفء عالمي في حدود ٥ ،١ْ ـ ٤,٥ْم ، خلال مائة عام ، على الولايات المتحدة ، توقعت تغيرات كبيرة في منطقة الغابات وتقلصا في مساحتها وتهديدا خطيرا للمئات من الأنواع النباتية والحيوانية وزيادة معدل اختفائها ، وأخطر هذه التوقعات ما يتعلق بالسكان نتيجة لطغيان مياه البحر على المناطق المنخفضة نتيجة لذوبان ثلوج المناطق القطبية (هذا الخطر يشمل جميع المناطق المنخفضة المجاورة للبحار أو الجزر مثل دلتا النيل وجزر المالديف) ، وفيما يتعلق بالزراعة تغير طول موسم النمو وتكرار الموجات الحارة ، على الرغم من أن الزيادة في تركيز ثاني أكسيد الكربون الجوي يمكن أن تؤدي إلى زيادة في إنتاجية المحاصيل قد تعادل الأثر السلبي لزيادة الدفء .

٤ ـ تآكل رصيد المورثات :

في مؤلفهم «المورثات والمحاصيل والبيئة»[٢٧] ، وتحت عنوان «الإنسان والنباتات ـ علاقة في أزمة» كتب هولدن وزملاؤه : «في خلال الألفين

أو الثلاثة آلاف عام الأخيرة تزايد معدل التغير البيئي نتيجة لزيادة السكان والتصنيع والتنمية الزراعية . وفي مناطق كثيرة لم تعد الكثير من العشائر النباتية قادرة على التجاوب مع معدل التغير ومن ثم اختفت . لقد عمل الإنسان لوقت طويل ، عن جهل أو عن لامبالاة ، على الاستغلال المدمر للبيئة» . ويذكر هوبلنك[٢٨] : «المورثات هي الأداة المادية للمعلومات الوراثية ، تحدد جميع الخصائص الأساسية لأي كائن حي ، من أصغر الميكروبات حتى النباتات والحيوانات والإنسان . وتنوع موارد المورثات يعتبر حجر الزاوية لأي جهد لاستدامة أو تحسين أداء المحاصيل النباتية والحيوانية . كذلك فهي مطلب مبدئي حاسم للنظم البيئية الطبيعية لتتجاوب مع الظروف المتغيرة ، الآن وفي المستقبل . ودون تنوع واسع من النباتات والحيوانات البرية والمرباة محليا ، معا ، تشتمل على ثروة عظيمة من التنوع الوراثي ، لن يتاح للمربين المادة الخام اللازمة لعملهم . ومع ذلك ، ورغم الأهمية الواضحة لهذا المورد ، فإن الكثير من التنوع الوراثي يفقد الآن وبمعدل غير مسبوق» .

ويحدث الجانب الأكثر من الفقد في الدول النامية التي توجد بها الغالبية العظمى من التنوع البيولوجي في الكرة الأرضية ، إذ بينما أدت العصور الجليدية المتوالية في المناطق العليا من نصف الكرة الأرضية الشمالي إلى بطء توالد أشكال جديدة من الحياة ، أي تراكيب وراثية جديدة ، أتاحت الظروف المناخية الملائمة في المناطق الحارة وشبه الحارة ، معدلات عالية ومستدامة من نشوء وتطور التراكيب الوراثية أدت إلى تكون ثروة هائلة من الأنواع والسلالات الاقتصادية . ويرى هوبلنك أنه «في الوقت الحالي يعتمد الإمداد العالمي من الغذاء بالضبط على التنوع البيولوجي في الحقول والسافانا والغابات فيما يعرف الآن بالأقطار النامية» .

إن كل نوع نباتي ، من العدد المذهل من الأنواع البرية المختلفة التي تكون الغطاء النباتي للأرض ، قد تأقلم ليشغل بيئة صغيرة من الكم الهائل من بيئات الأرض الذي يبدو كما لو كان لانهائيا . وبداخل كل نوع

تشكلت درجة أخرى وأكبر من التأقلم للعشائر النباتية . التي تأقلمت للفروق الأصغر بين البيئات التي هي أساسا متقاربة . هذه العشائر داخل النوع الواحد المتأقلمة لبيئة معينة تعرف بالطرز البيئية ، وهي مع الطرز البيئية للأنواع الأخرى التي تعيش في نفس البيئة تشكل النظام البيئي . والنظم البيئية معرضة للتغير مع الزمن . وتحت الظروف الطبيعية يعتبر هذا التغير شيئا عاديا ، ومسبباته الأساسية هي التغيرات في المناخ وفي المكونات الأخرى للبيئة ، فالنباتات لديها القدرة للاستجابة للتغيرات الطبيعية في المناخ وفي المكونات الأخرى للبيئة ، التي تجري بمعدل بطيء ، وذلك من خلال إنتاج أفراد جديدة في كل جيل من الأجيال المتتالية تحتوي على مورثات في تراكيب جديدة ، ومن ثم بأفضليات بيئية جديدة تتواءم مع المتغيرات . ومصدر هذه الاختلافات الوراثية الجديدة هو الطفرات التي هي تغيرات وراثية دائمة في المورثات ووظائفها ، كما يوفر التكاثر الجنسي ميكانيكية مناسبة لنشوء تراكيب وراثية جديدة . ومتى كانت الأنواع قادرة على التأقلم مع المتغيرات البيئية فسوف تبقى ، أما إذا فقدت هذه القدرة لسبب أو آخر فسوف تختفي ، وقد كان هذا هو مصير أعداد لاتحصى من الأنواع في الماضي . ولكن ظلت للكثير من الأنواع قدرة على الاستجابة لمتغيرات البيئة كافية للمحافظة عليها ، إلى أن بدأ تزايد النشاط الإنساني وقدراته المتنامية على التأثير في البيئة ، ومن ثم إحداث تغيرات بمعدل سريع ومفاجئ يتجاوز قدرة العشائر النباتية على التجاوب مع هذا التغير وأقلمة نفسها للظروف الجديدة ، ومن ثم أخذت في التلاشي . وكانت أبرز أوجه النشاط الإنساني هذه إزالة الغابات على نطاق واسع لتحويلها إلى أراض زراعية ، أو لاستخدام أخشابها ، والرعي الجائر للمناطق الرعوية بقطعان الحيوانات المستأنسة ، والتي لاتتيح الفرصة للغابات والمراعي للتجدد الذاتي ، والتنمية الصناعية وتوسع المجتمعات الحضرية وكذلك النشاط الإنساني المبكر في هذه المناطق في استئناس النباتات والحيوانات . ويقدر ويلكس[٢٩] أنه باستمرار الأسلوب الذي ندير

به شؤون كوكبنا ربما نفقد مع نهاية القرن نحو مليون نوع ، ومع منتصف القرن الحادي والعشرين فإن ربع العدد الكلي للأنواع ربما يفقد . ومن جانب آخر أدى الجهد المكثف الذي قام به مربو النبات خلال المائة عام الأخيرة إلى ضرر مماثل لرصيد المورثات ، ولكن الضرر هذه المرة أصاب السلالات المنزرعة الاقتصادية .

لقد نشأت المحاصيل النباتية ، المعروفة لنا الآن بالمحاصيل الاقتصادية ، على التوازي مع تقدم المجتمعات الإنسانية التي عمدت إلى استئناس هذه المحاصيل ـ ومعظمها انتشر مع الإنسان عبر مناطق شاسعة من الأرض . لقد حقق النشاط الإنساني عبر آلاف السنين تمييز واختيار عدد كبير جدا من السلالات الاقتصادية ـ وهي المقابل المنزرع للطرز البيئية في الأنواع البرية ـ التي مثلت قدرا ضخما من التنوع الوراثي . إلا أن هذه العملية توقفت خلال المائة عام الأخيرة تقريبا وأخذت اتجاها عكسيا بتدخل مربي النباتات الذي اكتشف أنه يمكنه تربية أصناف أكثر تجانسا وراثيا وأعلى إنتاجية . هذه الأصناف المرباة صناعيا انتشرت بسرعة لدى الزراع وحلت محل السلالات الاقتصادية التي تلاشت ، وبذلك أدت إلى خسارة كبيرة للتنوع الوراثي الطبيعي لنباتات المحاصيل الاقتصادية . وبزيادة قدرات وفعالية مربي النباتات زادت بالتالي معدلات الخسارة في التنوع الوراثي . ويعلق ويلكس على هذا الموقف بأنه : «من سخرية الأقدار أن تربية النباتات والحيوان على هذا النحو تدمر وحدات البناء الأساسية التي تعتمد عليها التكنولوجيا ، إنه وضع مماثل تماما لتفكيك أحجار الأساس من مبنى لإصلاح سقفه» .

إن المربين ، الذين بدأوا في جمع الأصول الوراثية من البلاد الأخرى لاستخدامها كمصدر لمورثات جديدة يمكن إدخالها في تراكيب وراثية جديدة ، أصبحوا أخيرا واعين بأن نجاحهم في التربة يخلق مشكلة خطيرة للتنوع الوراثي ، ومن ثم بأهمية جمع الأصول الوراثية والمحافظة عليها .

٥ ـ الطاقة غير المتجددة :

تستخدم الزراعة المكثفة الحديثة مقادير كبيرة من الطاقة الأحفورية ـ غير المتجددة ـ مباشرة كما هو الحال في محركات الاحتراق الداخلي التي تشغل الجرارات والحاصدات ومضخات الري وغيرها ، وغير مباشرة كتلك المستخدمة في صناعة الأسمدة والكيماويات الأخرى ، وصناعة المعدات الزراعية ذاتها ، وغيرها . وتشكل الأسمدة الجانب الأكبر من استهلاك القطاع الزراعي للطاقة الأحفورية في الدول المتقدمة . لقد اعتمدت الزراعة في الدول المتقدمة بشدة على الطاقة الأحفورية الرخيصة ، وقدرت منظمة الزراعة والغذاء[٣٠] أن الدولار الواحد في أوائل الستينيات كان يشتري بترولا تعادل طاقته نحو ٣٨٠٠ ساعة عمل إنساني ، وقد يكون هذا التقدير مبالغا فيه ، ولكن لاشك في أن التقدم السريع الذي أحرزته الزراعة في الدول المتقدمة ، عقب الحرب العالمية الثانية وحتى الآن اعتمد كثيرا على وفرة الطاقة الأحفورية الرخيصة .

وفي السنوات الأخيرة تصاعد الحديث على المستوى العالمي من مخاطر احتمالات ارتفاع أسعار الطاقة ، وخاصة النفط ، أو عدم توافره ، على التنمية الزراعية باعتبار أن الزراعة تحتاج وتستخدم كميات كبيرة منها ، ولكن يبدو أن هذا التخوف مبالغ فيه . ويذكر يورك[٣١] أن أولئك الذين يقولون بأن الزراعة تستخدم كمية كبيرة من الطاقة الأحفورية يجب أن يلاحظوا أنه ، على المستوى العالمي ، يعتبر القطاع الزراعي مستهلكا متواضعا للطاقة بالنسبة للاستهلاك الكلي ، إذ يستهلك نحو ٣,٥٪ فقط من الطاقة الكلية المستهلكة في الدول الصناعية ، ونحو ٤٪ في الدول النامية ، ومن ثم فعندما توجد استراتيجية لمضاعفة الإنتاج الزراعي في الدول النامية ، ومن ثم فعندما توجد استراتيجية لمضاعفة الإنتاج الزراعي في الدول النامية من خلال زيادة استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية والري والميكنة ، فإنها ستضيف فقط نسبة متواضعة للغاية لا تشكل إلا جزءا صغيرا من الاستهلاك الكلي العالمي ، يمكن توفيرها بسهولة من خلال

تحسين كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الأخرى . على أنه على المستوى المحلي فإن عدم توافر مصادر للطاقة ، سواء المحلية أو التي يمكن الحصول عليها عن طريق الاستيراد ، يمكن أن يؤثر سلبا في استدامة التنمية الزراعية . ومعظم الأقطار العربية منتجة للطاقة الأحفورية ، وتلك التي تعاني عجزا في إنتاجها يمكنها بطريقة أو بأخرى توفير احتياجاتها . ولا شك في أن سوقا عربية مشتركة يمكن أن تؤمن احتياجات الأقطار العربية المستوردة وتؤمن أسواقا للأقطار المصدرة . ويمكن أن يساعد على تحقيق هذا الهدف الاهتمام بمصادر الطاقة البديلة وتطوير المعاملات الزراعية لتصبح أكثر كفاءة في استخدام الطاقة .

ثانيا : العوامل المحددة للاستخدام الأمثل للموارد :

١ ـ الآفات والأمراض :

يواكب تكثيف الإنتاج الزراعي النباتي مخاطر أكبر لزيادة كثافة الآفات ، فإذا لم تكافح بأسلوب فعال فسوف تؤثر هذه الآفات في استقرار الإنتاج على المدى القصير ، وعلى استدامة التنمية الزراعية على المدى الطويل . والمقصود بالآفات هنا الحشائش والأمراض والحشرات والنمل والنيماتودا والقوارض وغيرها التي تؤدي إلى الإضرار بالإنتاج الزراعي . ويقدر أنه على المستوى العالمي تسبب الآفات خسائر في الحقل تبلغ نحو ٣٥٪ من الطاقة الإنتاجية الكامنة للمحاصيل الرئيسية ، وأن الجانب الأكبر من هذه الخسائر يقع في الدول النامية[٣٢] . وبالمثل فإن مكافحة الأمراض والطفيليات التي تصيب الحيوانات المزرعية تمثل ركيزة مهمة لاستدامة الإنتاج الحيواني . وعلى المستوى العالمي يقدر أن الأمراض والطفيليات مسؤولة عن موت نحو ٥٠ مليون رأس من الأبقار والجاموس و ١٠٠ مليون رأس من الأغنام والماعز سنويا . هذه الأرقام لا توضح البعد الكلي

للمشكلة ، فالأمراض والطفيليات يمكن أيضا أن تخفض بدرجة خطيرة إنتاجية الحيوانات دون أن تسبب موتها . وهكذا فإن أي برنامج فعال لتوليد ونقل تكنولوجيات تحقق المكافحة الفعالة للأمراض والآفات التي تصيب المحاصيل النباتية ، والأمراض والطفيليات التي تصيب الحيوانات المزرعية ، يشكل عنصرا فاعلا في أي برنامج للتنمية الزراعية ، ومن ثم لايساهم فقط في تحقيق التنمية الزراعية على المدى القصير ، ولكن يساهم أيضا في استدامتها على المدى الطويل . وعلى الجانب الآخر فإن عدم وجود هذا الجهد أو عدم كفايته يمكن أن يمثل عاملا محددا للتنمية الزراعية وعلى استدامتها .

٢ ـ التكنولوجيا والتعليم :

لا شك في أن برامج توليد ونقل التكنولوجيا الضعيفة في معظم الدول النامية تمثل عنق زجاجة في طريق تطوير تنمية زراعية مستدامة ، فالتكنولوجيا هي الأداة الفعالة المتاحة للارتقاء بإنتاجية الموارد الطبيعية وأيضا للمحافظة على هذه الموارد وصيانة البيئة . ويذكر هيوارد[٣٣] أن : «تطوير تكنولوجيا محسنة ونشرها وتبنيها يحتل موقعا مركزيا في التقدم الزراعي المستدام . إن نظم الزراعة التقليدية التي تطورت عبر الأجيال من خلال التجربة والخطأ يمكن استدامتها إلى مالانهاية ما دام الطلب على قاعدة الموارد لايتجاوز قدرة تلك القاعدة على التجدد . لقد أخلت زيادة مطالب السكان بهذا التوازن . ومن ثم فالتكنولوجيا يجب ضخها بصفة مستمرة في النظم المزرعية لاستدامة هذه النظم فوق مستوى قاعدتها الطبيعية» . كذلك يلعب التعليم دورا بالغ الأهمية في إعداد الزراع للتعامل مع التكنولوجيا ومع الموارد الطبيعية والبيئية بطريقة عقلانية ، والإنسان دون جدال هو العنصر الفاعل في كل تقدم أو تخلف ، وفي تحقيق التنمية أو عدم تحقيقها . وهكذا فإن إنشاء برامج بحوث وإرشاد وتعليم قوية أمر ضروري لاستمرار تطوير ونشر وتبني تكنولوجيات محسنة تعمل على استدامة التنمية الزراعية .

٣ ـ الضغط السكاني :

لقد تحدثنا في مواقع عديدة فيما سبق عن النتائج التي تترتب على زيادة السكان والتي تتمثل أساسا في الضغط على الموارد الزراعية ، سواء من خلال تناقص ما يخص الفرد من الموارد الطبيعية المستخدمة في الإنتاج الزراعي ، أو من خلال زيادة الطلب على المنتجات الزراعية ، فضلا عن تأثير الضغط السكاني على مكونات البيئة الأخرى مثل التلوث وتآكل المورد الوراثي . ولا شك في أن زيادة الضغط السكاني تمثل عاملا محددا للتنمية الزراعية ومن ثم تتطلب جهدا مضاعفا للتغلب عليها .

٤ ـ عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية :

إذا كان هناك العديد من محددات تحقيق واستدامة التنمية الزراعية التي تعود إلى الموارد الطبيعية التي أشرنا إليها فيما سبق ، هناك أيضا العديد من المحددات ذات الصلة المباشرة بالبيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية نوجزها فيما يلي :

(١) الاستقرار السياسي :

يؤثر الاستقرار السياسي بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الزراعية وعلى استدامتها ، من خلال توفيره للظروف المناسبة للحكومة ومؤسساتها والزراع ، أفرادا ومؤسسات للقيام بنشاطهم التنموي بصورة إيجابية ، بينما يؤدي عدم الاستقرار السياسي غالبا إلى نتائج عكسية . ويبدو هذا واضحا من تتبع معدلات نمو الإنتاج الزراعي في السنوات السابقة وبصفة خاصة في الأقطار النامية وفي معظم الأقطار العربية . وإذا عدنا إلى معدلات نمو إنتاج الغذاء التي استعرضناها في الفصل الأول سوف نلاحظ بوضوح أن الأقطار التي عانت من الاضطراب السياسي هي أيضا التي عانت من اضطراب وعدم كفاية معدلات نمو إنتاج الغذاء ، بل إن معدلات النمو في القطر الواحد اختلفت من مرحلة لأخرى تبعا لحالة الاستقرار السياسي

فيه . ولا يقف تأثير الاستقرار السياسي عند حد إتاحة فرص التنمية الزراعية بمعدلات عالية ، ولكن يمتد أيضا لأن يجعل هذه التنمية عقلانية تحافظ على الموارد الطبيعية وتنميها لمصلحة الأجيال القادمة .

(٢) حيازة الأرض الزراعية :

تؤثر نظم حيازة الأرض الزراعية في أسلوب استثمارها ومن ثم صيانتها خصبة منتجة للأجيال القادمة ، وربما إلى النقيض بتعريضها للتدهور أو التصحر أو نقص الخصوبة والقدرة الإنتاجية ، ومن ثم فإن نظم حيازة الأرض الزراعية قد تلعب دورا محددا لاستدامة (أو تواصل) التنمية الزراعية .

٣ ـ المناخ الاقتصادي :

إن مدى تحقيق أهداف التنمية الزراعية ، وكما هو الحال بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام ، يتوقف على المناخ الاقتصادي الذي تجري في إطاره عملية التنمية . وإذا أريد للتنمية الزراعية أن تتحقق وبمعدلات متسارعة وبصورة متواصلة ، وهو ما أصبح مطلوبا وبإلحاح ، فإن توفير مناخ اقتصادي مشجع للتنمية يصبح ضرورة قصوى .

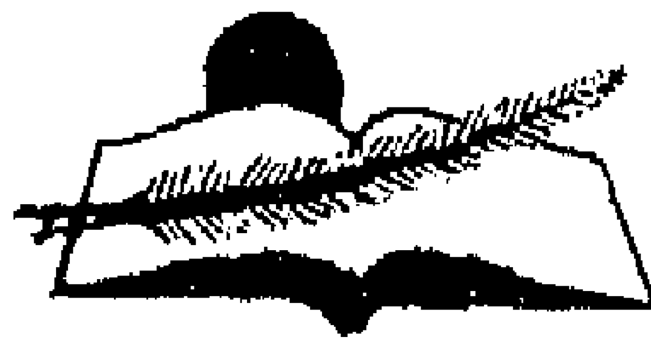
(٤) توافر مستلزمات الإنتاج :

يشكل توفير مستلزمات الإنتاج وإتاحتها للمنتج الزراعي بسهولة ويسر ركنا أساسيا في العملية الإنتاجية ، سواء كانت هذه العملية إنتاجا نباتيا متمثلا في المحاصيل الحقلية أو البستانية أو إنتاجا حيوانيا متمثلا في اللحوم والألبان والبيض والأسماك ، وعدم توافر هذه المستلزمات أو أي منها يمكن أن يشكل عاملا محددا للتنمية المتواصلة . ولا شك في أن مستلزمات الإنتاج تختلف من قطاع لآخر وهي عديدة ومتنوعة ، وتندرج عموما تحت خمس مجموعات رئيسية تتمثل في التقاوي والشتلات النباتية والسلالات الحيوانية ، والكيماويات من أسمدة كيماوية ومخصبات

حيوية ومبيدات حشرية وفطرية ومبيدات حشائش ، والآلات والأدوات التي تعارفنا على تسميتها بالميكنة الزراعية ، والأعلاف المصنعة ثم الطاقة .

متطلبات استدامة التنمية الزراعية

المطلب الأساسي لاستدامة التنمية الزراعية هو «أن تكون في الحسبان» ، عندما نعمل على تحقيق تنمية زراعية شاملة أو متسارعة لتحقيق الأمن الغذائي على المدى القصير . ومن هذا المطلب الأساسي تتفرع باقي المتطلبات الفرعية العديدة التي هي أساسا تلافي محددات استدامة التنمية الزراعية التي ناقشناها فيما سبق . ووضع هذا المطلب موضع التنفيذ يستلزم صياغة أنشطة التنمية الزراعية في إطار برنامج وطني أو قومي طويل المدى ، لا يتوقف فقط عند تنسيق وتحفيز الإمكانيات المتاحة لتحقيق معدلات إنتاجية أعلى وإنتاج كلي أكبر ، للوفاء بالاحتياجات الآنية أو على المدى القصير ، ولكن أيضا يأخذ في الاعتبار الاحتياجات المستقبلية للأجيال القادمة ، بصيانة وتنمية الموارد الطبيعية لتكون أكبر قدرة على العطاء المتواصل ، وهو ما سنناقشه في الفصل السادس .



الفصل الرابع

هندسة الوراثة . . هل تقدم الحل؟

مع بداية السبعينيات من هذا القرن ، وفي حلقة من الحلقات المتصلة لتقدم العلم والتكنولوجيا ، بدا العالم مأخوذا بفتح جديد ، أطلق عليه «هندسة الوراثة» وما يمكن أن يحققه للإنسانية ، خاصة في مجالات الطب والدواء والزراعة . وقد سبق التقدم في هندسة الوراثة ، وواكبه ، تقدم مفاجئ وكبير أيضا في ما يعرف «بزراعة الخلايا والأنسجة» . وكلتاهما ـ هندسة الوراثة وزراعة الخلايا والأنسجة ـ فرعان مترابطان في مجال «التكنولوجيا الحيوية» . وبسبب تقدمهما السريع ، ولتمييزهما عن التكنولوجيا الحيوية التقليدية ، شاع مسمى «التكنولوجيا الحيوية الحديثة» أو «البيوتكنولوجيا» للتعبير عنهما معا . ونظرا لضخامة وعمق التغيرات التي يمكن أن تحدثها التكنولوجيا الحيوية الحديثة في حياة الإنسان ، كثيرا ما يجري الحديث عنها باعتبارها «الثورة البيوتكنولوجية» . كذلك كثيرا ما يستخدم مسمى «هندسة الوراثة» للتعبير عن التكنولوجيا الحيوية الحديثة بشقيها ، ومن ثم ، عندما نتساءل ما إذا كانت هندسة الوراثة ستقدم الحل لمشكلة الغذاء ، فإن المقصود هو التكنولوجيا الحيوية الحديثة بشقيها : هندسة الوراثة وزراعة الخلايا والأنسجة ، باعتبارهما الحلقة الأحدث في سياق التقدم الكبير الذي تحقق في مجال

العلـم والتكنـولـوجيا ، مرتبطـة بمـا سـبقها من حلقـات مـازالـت قـادرة على العطاء .

لقد استخدم الإنسان «التكنولوجيا الحيوية» منذ آلاف السنين ، في صناعة التخمرات وغيرها ، ولكن ظل التقدم محدودا . ومع بداية القرن العشرين ، بدأ تقدم سريع ومؤثر خاصة في مجال تربية الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية وغيرها ، التي ساهمت كثيرا في الزيادات الكبيرة التي تحققت في الإنتاج الزراعي خلال الخمسين عاما الماضية ، أحد أمثلته «الثورة الخضراء»[1] .

قامت الثورة الخضراء ، في أوائل ستينيات هذا القرن ، عندما توصلت مؤسسة روكفلر إلى تربية أصناف قمح جديدة ، أقصر وأصلب عودا ، ومن ثم يمكن أن تتقبل معدلات كبيرة من السماد دون أن تتجه للرقاد ، ومبكرة في النضج وعالية المحصول . وأدى نجاح هذه الأصناف وأصناف أخرى مماثلة من الأرز ، والتوسع السريع في زراعتها ـ من ٤١ ألف هكتار عام ١٩٦٦/٦٥ إلى ٤٤ مليون هكتار عام ١٩٧٠/٦٩ ـ إلى زيادة كبيرة في إنتاجية هذين المحصولين الأساسيين وفي إنتاجهما الكلي . ولقد حققت الثورة الخضراء نجاحات وواجهتها صعوبات واءمت نفسها مع الكثرة الغالبة منها ، ومن ثم أمكن القول بأنها ثورة خضراء متجددة . ولكن هذا التجدد في حد ذاته قد لا يكون كافيا أمام تحديات المستقبل ، ومتطلبات الأعداد المتزايدة من السكان . هنا يجيء دور التكنولوجيا الحيوية الحديثة ، وبصفة خاصة هندسة الوراثة ، باعتبارها الأمل المنشود لتأمين احتياجات البشرية من الغذاء ، بعد أن أدت «الثورة الخضراء» دورها وعجزت عن تقديم المزيد ، فلعل «الثورة البيوتكنولوجية» تفتح بابا أوسع وتكمل ما عجزت الثورة الخضراء عن إنجازه .

وفي الحقيقة فإن وقع «الثورة البيوتكنولوجية» على الزراعة وقضية الغذاء والبيئة والكثير من الظروف الاقتصادية والاجتماعية للكثير من شعوب

العالم ، لابد أن يكون أكبر بكثير من وقع الثورة الخضراء ، وإن كانت لا تزال في مرحلة البداية ، ولو أن عمرها يتجاوز العشرين عاما . ويبين الجدول رقم (٤ ـ ١) مقارنة مبسطة بين الثورتين يمكن أن نلخص أهم ملامحها في النقاط التالية :

(١) بينما ارتبطت الثورة الخضراء بمحاصيل الحبوب ـ وبصفة خاصة القمح والأرز والذرة ـ وامتدت آثارها إلى بعض الدول النامية فقط ، فإن الثورة البيوتكنولوجية تؤثر في جميع المحاصيل النباتية والحيوانية ، ومن ثم فإن آثارها لابد أن تمتد إلى جميع أنحاء العالم .

(٢) في حالة الثورة الخضراء تركزت جهود توليد التكنولوجيا في المؤسسات البحثية الحكومية الوطنية والدولية ، أما في حالة الثورة البيوتكنولوجية فإن اللاعبين الأساسيين هم شركات القطاع الخاص والشركات متعددة الجنسية على وجه الخصوص ، وهذه لابد أن يترتب عليها ، خاصة بالنسبة للدول النامية ، أوضاع وعلاقات وفرص متاحة ، أو عوائق ، مختلفة تماما عن حالة الثورة الخضراء .

(٣) الآثار الجانبية للثورة الخضراء محدودة ويمكن التغلب عليها ، بينما الآثار الجانبية للثورة البيوتكنولوجية ، ستكون أبعد مدى وخاصة بالنسبة للدول النامية .

وفي الصفحات التالية سوف نحاول في إيجاز : أولا ـ التعرف على التكنولوجيا الحيوية الحديثة ومجالات عملها ، وثانيا ـ الاحتمالات التطبيقية لمنجزاتها ، وثالثا ـ توليدها والاستحواذ عليها ، ورابعا ـ أهمية دخول الدول النامية ـ والأقطار العربية خاصة ـ في نشاط توليدها ، وخامسا ـ الملابسات التي تحيط بهذه التكنولوجيا الجديدة ، ثم سادسا ـ آفاق قدرات العلم والتكنولوجيا في الإطار العام بما فيها التكنولوجيا الحيوية الحديثة .

الجدول رقم (٤ ـ ١) : مقارنة بين الثورة الخضراء والثورة البيوتكنولوجية[٢]

	الثورة الخضراء	الثورة البيوتكنولوجية
١ ـ المحاصيل ذات العلاقة	القمح ـ الأرز ـ الذرة الشامية	جميع المحاصيل بما فيها الخضر والفاكهة ومحاصيل التصدير (نخيل الزيت ، الكاكو . . .الخ) والمحاصيل الفريدة (البهارات . . .الخ)
٢ ـ القطاعات الأخرى ذات العلاقة	لا يوجد	المبيدات ، المنتجات الحيوانية ، الأدوية ، المنتجات الغذائية المعلبة ، التعدين ، الحرب .
٣ ـ المناطق ذات العلاقة	بعض الدول النامية	جميع المناطق والأقطار بما فيها الأرض الحدية (المتأثرة بالجفاف ، الملوحة . . .الخ) .
٤ ـ توليد التكنولوجيا ونقلها	غالبا القطاع الحكومي وشبه الحكومي ومراكز البحوث الدولية .	غالبا القطاع الخاص ، وبصفة خاصة الشركات الدولية عابرة القارات .
٥ ـ اعتبارات الملكية	حقوق المربي وبراءات الاختراع غير ذات علاقة	الخلايا والمورثات والنباتات والحيوانات كلها خاضعة لأحكام براءات الاختراع وكذلك طرق إنتاجها .
٦ ـ التكاليف الرأسمالية للبحوث	منخفضة نسبيا	مرتفعة نسبيا في بعض الحالات ومنخفضة نسبيا في أخرى
٧ ـ إمكانية الوصول إلى المعلومات	سهلة نسبيا ، بسبب السياسة المفتوحة لمراكز البحوث الدولية	مقيدة ، بسبب الخصخصة واعتبارات الملكية
٨ ـ المهارات البحثية المطلوبة	مربو النبات العاديون والعلوم الزراعية المرتبطة	خبرات في الجزيئات وبيولوجيا الخلية بالإضافة إلى مهارات تربية النبات التقليدية .
٩ ـ القابلية للإصابة	الأصناف عالية الإنتاجية متجانسة نسبيا ومن ثم زيادة في القابلية الوراثية للإصابة	تكاثر المحصول من خلال زراعة الأنسجة ينتج نسخا جديدة مطابقة ومن ثم زيادة أكبر في القابلية للإصابة
١٠ ـ الآثار الجانبية	زيادة الفلاحة أحادية المحصول وزيادة استخدام الكيماويات وتهميش المزارع الصغير . تآكل بيئي .	استبدال محاصيل صادرات دول العالم الثالث ، تحمل مبيدات الحشائش ، استعمال أكثر للكيماويات ، الكائنات المهندسة (المختلفة) قد تؤثر في البيئة ، تهميش أبعد للمزارع الصغير .

مجال التكنولوجيا الحيوية الحديثة

عرف مكتب تقييم التكنولوجيا بالكونجرس الأمريكي[٣] التكنولوجيا الحيوية على أنها : «أي تكنولوجيا - أو أسلوب إنتاجي - يستخدم كائنات حية ، أو مواد من تلك الكائنات ، لعمل أو تعديل منتج ، لتحسين نباتات أو حيوانات ، أو لتطوير كائنات دقيقة لاستخدامات محددة» . وقدم الاتحاد الأوروبي للتكنولوجيا الحيوية[٤] التعريف التالي «الاستخدام المتكامل للعلوم الطبيعية (مثل البيولوجي والكيمياء والفيزياء) والعلوم الهندسية (مثل الإلكترونيات) بواسطة تطبيقات لنظم حيوية (خلايا ذات أصل ميكروبي أو نباتي أو حيواني) في الصناعات الحيوية بغرض إمداد المجتمع الحيوي بمنتجات وخدمات مرغوبة» . وواضح من هذا التعريف أن مجال التكنولوجيا الحيوية الحديثة يتصف أساسا بتعدد التخصصات وبالتوجه الصناعي . وتعرفها منظمة الأغذية والزراعة[٥] بأنها «أيّ تقنية تستخدم كائنا حيا لصنع منتج أو تعديله ، وإدخال تحسينات على النباتات والحيوان أو تطوير كائنات مجهرية توجه لاستخدامات نوعية محددة» .

ويمكن تقسيم التكنولوجيا الحيوية من حيث مستوى التقدم والحداثة إلى مستويين رئيسيين :

الأول : التكنولوجيا الحيوية التقليدية ، وتشمل تكنولوجيات أصبحت مستقرة تماما وتستخدم في عمليات نافعة عديدة على نطاق تجاري ، ومنها التكنولوجيات المستخدمة حاليا في صناعة التخمرات ، والمقاومة الحيوية للآفات ، وإنتاج اللقاحات الحيوانية التقليدية ، وتربية النبات ، وغيرها .

الثاني : التكنولوجيا الحديثة ، وتشمل التكنولوجيات الأكثر حداثة وبصفة خاصة تلك القائمة على استخدام تكنولوجيا تحوير تركيب الحمض النووي (DNA) ، والأجسام المضادة الأحادية (MCA) (أجسام مضادة متطابقة تستطيع التعرف على مسبب «أنتيجن» antigen واحد معين ، وتنتج

بواسطة مستعمرة خلايا متخصصة) ، والتكنولوجيات الجديدة لزراعة الخلايا والأنسجة بما فيها الأساليب المبتكرة للتصنيع الحيوي .

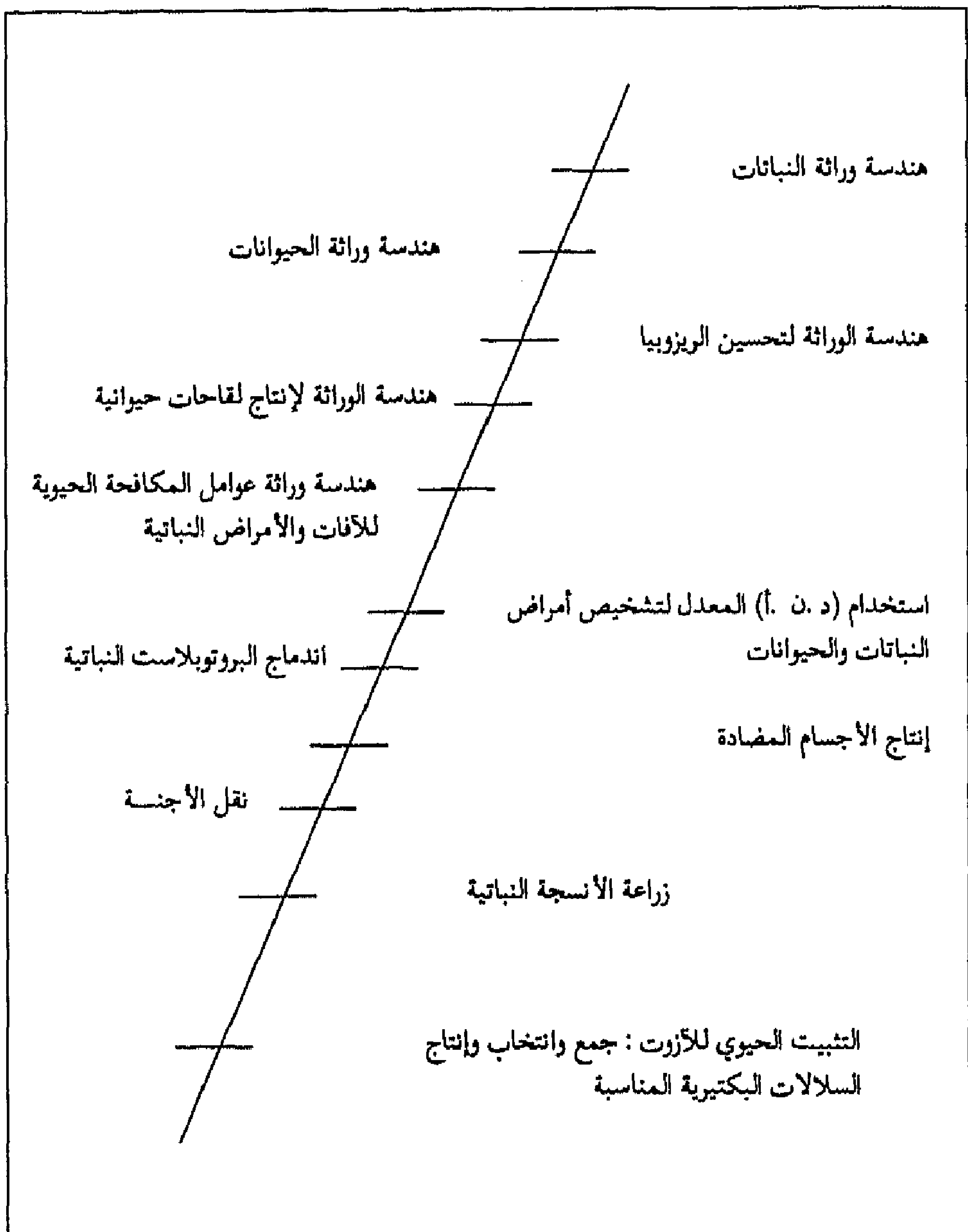
وبوجه عام تشمل التكنولوجيا الحيوية مدى واسعا من التكنولوجيات تمثل سلسلة متصلة بدءا من تلك المعروفة منذ القدم ، والمستخدمة على نطاق واسع القائمة على الاستخدام التجاري للميكروبات والكائنات الحية الأخرى ، وحتى هندسة الوراثة في النباتات والحيوانات . ولقد مر تطور التكنولوجيا الحيوية بثلاثة أجيال(٦) :

الجيل الأول : ويشمل التكنولوجيا الحيوية التقليدية .

الجيل الثاني : ويشمل زراعة الأنسجة .

الجيل الثالث : ويشمل هندسة الوراثة .

ويبين الشكل رقم (٤ ـ ١) تدرج التكنولوجيات الحيوية الحديثة تبعا للحداثة الزمنية ودرجة التقدم الفنية كما توصل إليه جونز(٧) ، والذي يبدأ بالتكنولوجيات الأبسط نسبيا لانتخابات السلالات المفيدة من الكائنات الدقيقة ، إلى الطرق الأكثر تعقيدا لهندسة الوراثة في النباتات والحيوانات . ولا شك في أن الدول النامية عموما ، وفي مقدمتها الأقطار العربية ، عند استخدامها للتكنولوجيا الحيوية الحديثة ، لا بد أن تبدأ بالمستويات أو التكنولوجيات الأبسط فنيا والأقل كلفة ، وهو ما حدث بالفعل وسنأتي على ذكره بعد قليل عند استعراضنا لهذا النشاط في الأقطار العربية ، وبتقدم إمكانياتها ، يمكن أن تتقدم إلى المستويات الأكثر تعقيدا والأعلى كلفة . ولكن في حالة ترابط الأقطار العربية معا ، ومن خلال التنسيق فيما بينها وتكامل الإمكانيات والموارد ، يمكنها أن تتقدم إلى المستويات الأعلى بسرعة أكبر بكثير مما لو عملت فرادى . والمواقع التي يمكن التدخل خلالها للمساهمة في تنمية العالم الثالث هي أساسا المستويات الأبسط .



الشكل رقم (٤ ـ ١) : تدرج التكلفة المالية والصعوبة الفنية لمستويات التكنولوجيا الحيوية الحديثة(٧)

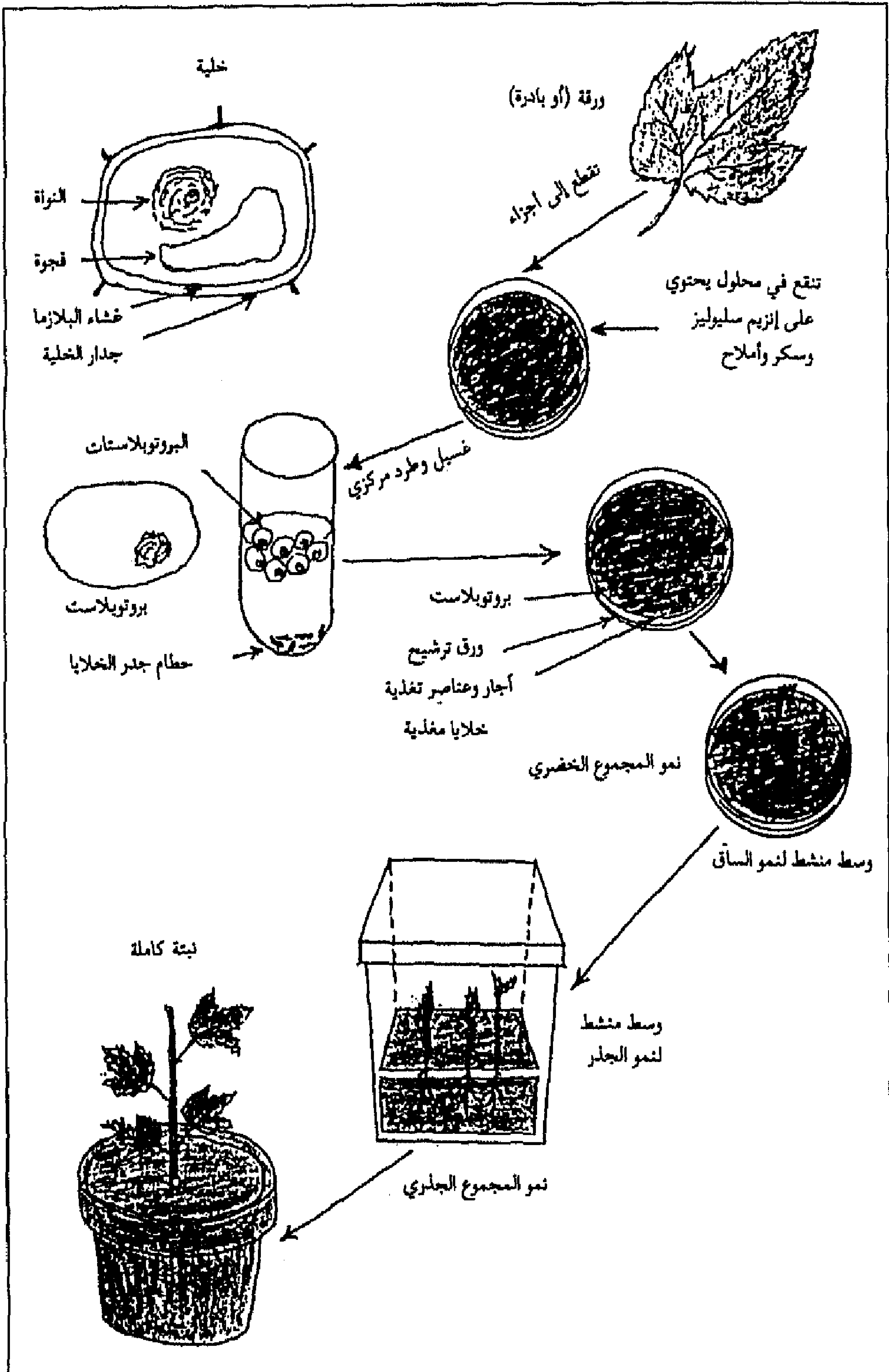
(أ) زراعة الخلايا والأنسجة :

تعرف زراعة الأنسجة بأنها «إكثار نسيج ، استخلص من كائن حي ، تحت ظروف المعمل التي يتوافر فيها التعقيم الكامل والاحتياجات الغذائية والحرارية» . ويمكن توضيح الأساس العلمي لزراعة الخلايا والأنسجة فيما يلي [٨] : عندما يجرح نبات مكانيكيا ، تنمو رقعة من نسيج لين من الخلايا يطلق عليها كاللوس تغطي الجرح . فإذا فصل جزء من كاللوس حديث التكوين ، ثم وضع في وسط غذائي يحتوي على المواد الغذائية المناسبة وهرمونات النمو النباتية ، تستمر الخلايا في الانقسام والنمو كمزرعة من خلايا مفردة أو تكتلات صغيرة من الخلايا ، معلقة في محلول التغذية ، يمكن فصلها لتنمو وتكون كاللوسات يمكن أن تتكشف إلى نباتات صغيرة ذات سوق وجذور .

هذا التكشف لخليا الكاللوس يعتمد على التركيز النسبي للهرمونات النباتية : الأوكسين والسيتوكينين . فإذا كانت نسبة الأوكسين إلى السيتوكينين عالية تتكون الجذور ، وإذا كانت منخفضة تتكون السيقان . ويوضح الشكل رقم (٤ ـ ٢) خطوات زراعة الخلايا (بروتوبلاستات) بصورة مبسطة :

(١) الورقة النباتية ، أو البادرة ، تتكون من خلايا . والخلية تتكون من جدار خلوي سليولوزي ميت يحتوي المكونات الحية للخلية ، والتي يطلق عليها البروتوبلاست ، الذي يتكون من غرفة سيتوبلازمية تحتوي مكونات عديدة منها النواة ويحيط بها غشاء سيتوبلازمي رقيق .

(٢) يجري تفكيك الخلايا بالتخلص من الجدر الخلوية ، وذلك بتحضين قطع النسيج النباتي في محلول يحتوي إنزيم السليوليز لتحليل سليولوز الجدر الخلوية ، ويضاف إليه سكريات وأملاح للمحافظة على التوازن الأسموزي للخلايا والحيلولة دون تحللها ، ثم تفصل البروتوبلاستات (بالطفو) عن حطام الجدر الخلوية .



الشكل رقم (٤ ـ ٢) : زراعة الخلايا (البروتوبلاستات)

(٣) توضع البروتوبلاستات على ورق ترشيح ، يغطي طبقة من الخلايا المغذية ، حيث تنقسم وتنمو لتكون مستعمرات صغيرة تنقل بعناية إلى وسط ذي تركيز سيتوكينين عال وتركيز أوكسين منخفض حيث تظهر السيقان خلال ٢ ـ ٤ أسابيع .

(٤) تنقل الخلايا النامية إلى صندوق يحتوي وسطا خاليا من السيتوكينين وتركيز أوكسين منخفض ، حيث تأخذ الجذور في الظهور . عندئذ يمكن نقل النباتات الصغيرة إلى التربة حيث تنمو إلى نباتات كاملة . وتشمل زراعة الخلايا والأنسجة أربعة مداخل أساسية :

(الإكثار اللاجنسي لنسيج النبات لإنتاج أفراد جديدة مطابقة ، وله استعمالات عديدة في الزراعة ، إذ يمكن بواسطته توفير نباتات خالية من الفيروسات والإكثار السريع للأصناف المرغوب فيها . كذلك يمكن استخدام زراعة الأنسجة كأسلوب تربية بزراعة الخلايا الفردية للنباتات وتعريضها لظروف معينة ، ثم الانتخاب بأسلوب يماثل ذلك المستخدم في البكتريا ـ مثل : إضافة كيماويات كمبيدات الحشائش أو توكسينات الفطريات للبيئة الغذائية ، أو التعرض لظروف إجهاد مثل درجة الحرارة العالية ، تنمية الخلايا على الآجار والانتخاب للطفرات التي تصمد للمعاملة ـ تحمل مبيدات الحشائش أو مقاومة مرض فطري معين أو تحمل الحرارة العالية ـ والتي تكون نسيج كالوس يمكن تنميته إلى نباتات كاملة تحمل الصفة التي تم الانتخاب لها .

(١) الاختلافات جسيمة المستنبتات . وجد عند حفز كالوس نسيج البطاطس على النمو إلى نباتات كاملة ظهور تباين كبير في الشكل الظاهري للنباتات تميزت بالثبات إذ اتضح أنها ناتجة عن تغيرات وراثية كروموزومية ، وحملت بعض النباتات صفات مرغوبة مثل المقاومة للأمراض ، ومن ثم فقد استخدمت هذه الظاهرة ، التي وجد أنها تحدث في معظم المحاصيل ، في برامج التربية .

(٣) زراعة المتك وهو أسلوب أكثر صعوبة .

(٤) «إنقاذ الأجنة» في التهجينات النوعية ـ في بعض التهجينات التي تجرى بين الأنواع المتقاربة ـ مثل تهجين الشوفان المنزرع والشوفان البري ـ لنقل مورث من أحد النوعين إلى الآخر ، أحيانا يتكون جنين ولكنه يفشل في النمو إلى بذرة ، وهنا يمكن استخدام زراعة الأنسجة باستخلاص الجنين مبكرا وتنميته .

(٥) إكثار البذور صناعيا ـ من المجالات التي تحظى باهتمام حديث لما سيكون لها من تطبيقات مهمة في إنتاج بذور ـ كوسيلة تكاثر ـ تجمع بين ميزات البذور العادية في سهولة التداول ونسبة الإنبات العالية وبين التجانس الوراثي الذي يحققه التكاثر اللاجنسي . والمعروف أن البذرة الطبيعية تتكون من جنين (ناتج عن الإخصاب) محاط بمخزون من المواد الغذائية اللازمة للإنبات وللبادرة في مرحلة نموها الأولى . وباستخدام ما يطلق عليه الأجنة الجسمية يجري نزع الأجنة من البذور ، وباستخدام أسلوب زراعة أنسجة مناسب يتم دفعها إلى التضاعف ، وبعدئذ يجري تغليف كل جنين بغلاف من مادة شبيهة بالجيلاتين توفر له الغذاء المطلوب عند الإنبات .

(ب) هندسة الوراثة :

لا شك في أن الجانب الأكبر من الإثارة التي تحيط في الوقت الحالي بهندسة الوراثة ، تنبثق أساسا من قدرة العلماء حديثا على التعامل أو التلاعب بالمورثات النباتية والحيوانية والسيطرة عليها بطرق جديدة مبتكرة . على أن هذه التطورات الحديثة ـ وإن تكن فعلا باهرة للجميع ـ ليست سوى خطوة كبيرة للأمام في مسيرة تطور علوم الوراثة والحياة التي بدأت قبل نحو مائة وثلاثين عاما ، والتي مرت إجمالا بثلاث مراحل رئيسية :

المرحلة الأولى : (١٨٦٦ ـ ١٩٢٠) ـ وتمثل مرحلة الوراثة التقليدية ، وبدأت باكتشاف مندل لقوانينه الشهيرة ، التي تشرح وراثة الصفات في الكائنات الحية ، والتي أهملت لفترة طويلة ثم أعيد اكتشافها وقبولها (١٩٠٠) ، وتلا ذلك تحديد وجود المورثات (الجينات) على كروموزومات (١٩٠٣ ـ ١٩١٠) والتمييز بين الطرز الوراثي والطرز البيئي ، ثم إمكانية عمل الخرائط الوراثية وعمل أول خريطة كروموزومات لذبابة الفاكهة تحتوي على ٢٠٠٠ مورث .

المرحلة الثانية : (١٩٤٤ ـ ١٩٦٦) ـ وتمثل مرحلة الكشف عن المسيطر المركزي ، وخلالها تم اكتشاف أن المورثات تتكون من الحمض النووي «ديوكسي ريبونيوكليك ، اختصارا : «د .ن .أ» وإثبات أنه يلعب دور المادة الوراثية الأساسية ، وفي عام ١٩٥٣ اكتشف واتسون وكريك التركيب اللولبي المزدوج للحمض النووي ومن ثم أمكن حل مغالق الشفرة الوراثية .

المرحلة الثالثة : (١٩٧١ ـ الآن) ـ مرحلة هندسة الوراثة ، وبدأت عام ١٩٧١ بتوصل كوهن وبوير إلى تطوير الأساليب الأولية لتكنولوجيا«الحمض النووي المعدل» ، للسماح بنقل المادة الوراثية من كائن حي إلى آخر ، والنجاح عام ١٩٧٣ في نقل أول مورث لإنتاج الأنسولين باستخدام هذه التكنولوجيات ، واستمر التقدم ، ففي عام ١٩٨٢ تم إنتاج أول لقاح حيواني ، وطرح أول أنسولين للبيع في الصيدليات ، وفي عام ١٩٨٣ نجاح نقل أول مورث من نوع نباتي إلى نوع آخر ، وفي عام ١٩٨٧ أول تجارب حقلية لنباتات طماطم تحمل مورثا لمقاومة الحشرات ـ وتمضي المسيرة . والمبدأ الأساسي في هندسة الوراثة هو أن المادة الوراثية (د .ن .أ) ، أي المورثات ، يمكن فصلها من أحد الكائنات الحية والتعامل معها ثم نقلها إلى خلية نوع آخر مختلف في المعمل ، وأنها يمكنها التعبير عن نفسها في الخلية المستقبلة لها . وبعد عملية النقل سوف يحتوي الحمض النووي للخلية المستقبلة على كل مورثاته الأصلية الموجودة به طبيعيا ، بالإضافة إلى هذا المورث الجديد المنقول إليه ويطلق عليه «د .ن .أ» معدل ، وتعتبر

الخلية المستقبلة (والكائن المستقبل) عندئذ «محولة» لوصول المعلومات الوراثية الجديدة إليها . ويعرف النبات أو الحيوان الذي تم تحويل تركيبه الوراثي بإضافة حمض نووي (مورث) من مصدر غير الأبوين في المعمل بأنه محور وراثيا .

وترتكز التكنولوجيا الحيوية الحديثة على أساليب جديدة في : (١) تكنولوجيا الحمض النووي المعدل (سلسلة الأساليب التي تجعل في الإمكان التلاعب بتركيب الحمض النووي ـ أي هندسته) ، (٢) إنتاج الأجسام المضادة الأحادية (وهي مواد متخصصة تجعل في الإمكان سرعة الكشف عن البروتينات الفردية) ، (٣) زراعة الخلايا والأنسجة (التي تجعل في الإمكان الإكثار السريع لخلايا النبات المعدلة وراثيا) ـ فالجمع بين هذه العمليات الثلاث هو الذي يشكل الأساس لهندسة الوراثة للكائنات الدقيقة والنباتات والحيوانات .

وتمر عملية إنتاج كائن محول وراثيا بأربع خطوات أساسية وهي :

١ ـ تحديد المورث المطلوب نقله ـ الدخول إلى الخلية وتحديد مورث واحد بين مئات أو آلاف المورثات .

٢ ـ عزل المورث من الكائن الأصلي واستنباته في بكتريا مناسبة .

٣ ـ إدخال المورث في خلايا فردية للكائن المستقبل المطلوب نقل المورث إليه ومن ثم تصبح خلايا محولة .

٤ ـ تنمية الخلايا المحولة إلى كائنات حية جديدة باستعمال زراعة الأنسجة في حالة النباتات وزراعة الأجنة في حالة الحيوانات .

وتتمثل أهم تطبيقات هندسة الوراثة في :

(١) تطبيقات مباشرة ترتبط بإضافة مورث (واحد أو على الأكثر عدد محدود) إلى تركيب وراثي معين للحصول على تركيب وراثي جديد ـ وهو يقابل أسلوب التربية التقليدي بإضافة مورث سائد واحد ، إلى تركيب

وراثي معين ـ ومن ثم تربية أصناف جديدة تحتوي على صفات جديدة مرغوب فيها لم تكن موجودة في الصنف الأصلي ـ وأهم مجالات التربية : (أ) المقاومة للأمراض ، (ب) المقاومة للإصابة بالحشرات ، (ج) تحمل الظروف القاسية : الحرارة العالية ، الملوحة ، الجفاف . . إلخ ، (د) تحمل مبيدات الحشائش .

(٢) تطبيقات تتعلق بتوفير مركبات تشخيص أسرع وأعلى دقة لاستعمالها في تشخيص أمراض النباتات والحيوانات ، وإضافة أساليب جديدة لتربية النبات والحيوان لزيادة كفاءة برامج التربية ، ومنتجات مبتكرة تشمل إنزيمات ومواد مضافة للأغذية وجواهر مقاومة حيوية ومخصبات حيوية ومنظمات نمو حيوانية ولقاحات حيوانية .

الاحتمالات التطبيقية للتكنولوجيا الحيوية الحديثة

تفتح التكنولوجيا الحيوية الحديثة مدخلا بعيد الأثر لتحسين المحاصيل الزراعية النباتية والحيوانية ، من خلال إيجاد الحلول للكثير من المحددات التي تعترض الإنتاج ، والوسائل المبتكرة للارتقاء بالإنتاجية ، نذكر أهمها بإيجاز فيما يلي :

أولا : تحسين المحاصيل النباتية :

تشتمل إمكانيات تحسين المحاصيل النباتية على ثلاثة مداخل رئيسية :

(١) الاستفادة من مواد التشخيص الجديدة المؤسسة على استخدام الأجسام المضادة ، الأحادية في التشخيص النوعي والتقدير الكمي للكائنات الدقيقة المسببة لأمراض النباتات ، والكيماويات المتبقية في الغذاء والمنتجات النباتية مثل مبيدات الآفات . ولا شك في أن تحسين القدرة التشخيصية يساعد كثيرا في دراسات الأوبئة لتحديد مدى انتشار الآفة والضرر الناتج والمسبب ، ويمكن استخدام البيانات التي يتم الحصول

عليها في تصميم برامج مكافحة وإجراءات أكثر فعالية . على أنه يحسن الإشارة هنا إلى أن توافر خدمة مساندة فعالة تحقق تفسير النتائج بطريقة سليمة يعتبر أمرا ضروريا لنجاح هذا التطبيق . ومن الجدير بالذكر أن دخول الدول النامية في نشاط إنتاج هذه المواد تكتنفه الكثير من الصعوبات ، نظرا لارتفاع تكاليف البحوث والتطوير والتصنيع باعتبارها تكنولوجيا متقدمة ، وهي تكاليف مانعة لمعظم هذه الدول . ولكن يمكن إيجاد نوع من التعاون بين المؤسسات الدولية وشركات القطاع الخاص والمؤسسات البحثية الحكومية في القطر ، يحقق تحضير النماذج المناسبة لاحتياجات القطر ، في موضوعات معينة تشمل :(١) تحديد مستخدمي التكنولوجيا واحتياجات السوق ، (٢) اختبار النماذج الأولية والنهائية لتقييم ملاءمتها للاحتياجات المحلية ، (٣) تطوير بيانات تفسيرية ، (٤) التدريب . والأقطار التي تقرر استخدام المواد أو المركبات التشخيصية الحديثة لحل مشاكل زراعية معينة ، تحتاج إلى أن تحدد ما إذا كانت ستقوم بتطوير النظم اللازمة محليا أو أنها ستستخدم نظما متاحة في دول أخرى ، أو أنها ستطلب المساعدة من شركاء في دول أخرى لتطوير نظم تشخيصية معينة . وفي الوقت الحالي يبدو أنه من الأكثر مناسبة لمعظم الدول استعمال نظم جاهزة وأقلمتها لاحتياجات الظروف المحلية إذا لزم الأمر .

(٢) هندسة الوراثة للأنواع النباتية لإنتاج أصناف جديدة : نستطيع القول ـ على الأقل نظريا ـ إنه يمكن نقل أي مورث من أي كائن حي إلى أي كائن حي آخر ، ومن هنا نجد أن الطاقة الكامنة للاحتمالات المستقبلية لتحسين المحاصيل من خلال هذا المدخل هائلة ، ولكن يجب أن نتحفظ ونشير إلى أن ما تحقق من تطبيقات حتى الآن في هندسة وراثة النباتات لا يزال محدودا . وبما أن الزراعة في الدول المتقدمة لم تستفد كثيرا حتى الآن من هندسة وراثة النباتات ، فإنه لا ينبغي لنا أن نتوقع المعجزات في العالم الثالث على الأقل في المدى القريب . ويذكر دارت[٩] أنه ليس من المحتمل أن نرى العديد من المكتسبات الكبيرة من

هندسة وراثة النباتات قبل عام ٢٠٠٠م ، ولو أن بعض التطبيقات سوف تكون محتملة في ذلك الوقت وفي وقت لاحق ، ومع ذلك سوف تكون هناك إضافات متزايدة من التكنولوجيا الحيوية في برامج تربية النباتات ، ينتج عنها أصناف ذات صفات مرغوب فيها أكثر . ومن المعروف أن تربية الصنف بالطرق التقليدية تستغرق وقتا طويلا ـ نحو عشر سنوات أو أكثر ـ ويرى البعض أن هذه المدة يمكن تقصيرها كثيرا باستخدام هندسة الوراثة ـ وهذا قد يحدث في بعض الحالات وقد لايحدث في كل الحالات .

ومن التطبيقات المبكرة لهندسة الوراثة بالنسبة للمناطق الحارة نقل صفة المقاومة للأمراض الفيروسية ، ففي عام ١٩٨٦ تم إدخال مورث يختص ببروتين غلاف فيروس موزايك التبغ إلى نباتات التبغ والطماطم ، وأكسبها صفة المقاومة للإصابة بفيروس موزايك التبغ ، وفي وقت لاحق ثبت أن نباتات الطماطم المحولة ـ أي المنقول لها المورث المذكور ـ ذات مقاومة عالية للإصابة بالفيروس تحت ظروف الحقل . ثم بينت بحوث لاحقة أنه يمكن اتباع نفس الأسلوب لمقاومة الأمراض الفيروسية في محاصيل أخرى مثل فيروس البطاطس (X) وفيروس موزايك الخيار .

وفي مجال مكافحة الآفات لقي استخدام البكتريا Bacillus thuringiensis اهتماما كبيرا ، إذ من المعروف أنها تنتج أجساما بروتينية ذات سمية انتقائية لحشرات معينة وغير سامة لحشرات أخرى أو للحيوان أو للإنسان ، ويوجد منها نحو مائة سلالة بدرجات مختلفة من الانتقائية ، ولكن معظمها سام لحشرات ذات أهمية اقتصادية مثل تلك التابعة لرتبة حرشفية الأجنحة ، ومنها ديدان لوز القطن ، ورتبة Spodoptera ، ومنها دودة ورق القطن التي تصيب بالإضافة للقطن محاصيل كثيرة أخرى ، ورتبة غمدية الأجنحة ، ومنها حفار ساق الذرة ، ورتبة زوجية الأجنحة ، ومنها البعوض . وقد أمكن خلال العشرين عاما الماضية استخدام التوكسين الذي تنتجه هذه البكتريا على النطاق التجاري لمقاومة دودة اللوز الأمريكية في القطن ، ولكن يعيبه ارتفاع

تكاليف الإنتاج وتعرضه للتدهور بفعل الأشعة فوق البنفسجية لضوء الشمس والغسيل من فوق الأوراق بفعل المطر[10] . وقد أمكن نقل المورث المختص بإنتاج التوكسين الفعال ضد يرقات رتبة حرشفية الأجنحة إلى نباتات القطن والتبغ والطماطم ، ولكن حتى الآن لا يزال تعبير المورث عن نفسه بإنتاج كمية كافية من التوكسين محدودا ، ومن ثم درجة سمية أوراق النباتات ليرقات الحشرة أي درجة مقاومة النباتات للحشرة ، منخفضة ، ولذلك يجري العمل على زيادة كمية التوكسين . ولكن ينبغي هنا ملاحظة أن حشرات رتبة حرشفية الأجنحة أثبتت قدرة كبيرة على اكتساب المناعة ضد المبيدات الحشرية التي تستخدم ضدها ، ومن ثم يظل هناك احتمال أن تستطيع اكتساب مناعة ضد التوكسين الذي تفرزه النباتات ، وهنا قد يستلزم الأمر عدم الاعتماد كلية على هذا المدخل لمقاومة الحشرات ، ولكن استخدامه على التوازي مع إجراءات أخرى منها استخدام المبيدات الحشرية .

ومن المجالات التي لاقت اهتماما كبيرا تربية أصناف تتحمل مبيدات الحشائش ، وقد أمكن إنتاج أصناف من الطماطم والتبغ تتحمل مبيد الحشائش «جليفوسيت» وأصناف من التبغ والطماطم والبطاطس تتحمل بدرجة كبيرة مبيد الحشائش غير الاختياري «باستا» . ومن المخاطر التي تحيط بهذا التوجه الخوف من الاستعمال غير الرشيد لمبيدات الحشائش ، وما قد يترتب عليه من تغير كبير في الكائنات الحية بالتربة ، كما يخشى من أن يتحول المحصول ذاته إلى حشيشة يحتاج إلى مبيد حشائش آخر لاستئصاله ، كذلك احتمال تبادل مورثات المقاومة لمبيدات الحشائش بين المحصول والحشائش من نفس النوع من خلال التهجين في الحقل ، على سبيل المثال بين الشوفان البري وبين الذرة الرفيعة وحشيشة جونسون .

كذلك تشير البحوث الجارية في هندسة الوراثة إلى احتمالات كبيرة لتربية أصناف مقاومة للأمراض الفطرية مثل التفحم والصدأ في القمح ،

والمقاومة للأمراض البكتيرية التي تصيب الزيتون وفول الصويا والتبغ والبطاطس ، والمقاومة للأمراض النيماتودية .

(٣) زراعة الخلايا والأنسجة : تعتبر زراعة الأنسجة من المهارات الأساسية اللازمة للتكنولوجيا الحيوية الحديثة ، وهي تستعملا بكثرة في الدول النامية نظرا لانخفاض التكاليف اللازمة للبدء بها كما أنها غالبا ، تمثل نقطة البداية لدخول قطر أو مؤسسة في بناء قدرته الذاتية في التكنولوجيا الحيوية الحديثة .

وقد استعمل «التكاثر اللاجنسي» بكثرة لإكثار الموز والموالح والعنب ونخيل البلح ونخيل الزيت والبطاطس والبطاطا ، والكثير من نباتات الزينة ـ وعادة تحتاج هذه التكنولوجيا إلى معدات رأسمالية منخفضة التكلفة نسبيا ، كما يمكن لمعظم الدول النامية إعداد الكادر الفني اللازم بسهولة نسبية . والكثير من المعامل في الأقطار النامية تمارس بالفعل تكنولوجيا زراعة الأنسجة بغرض الإكثار السريع للعديد من المحاصيل وغالبا في نفس الوقت لتحضير رصيد للإكثار خاليا من الأمراض الفيروسية . ومن أقدم هذه الممارسات التخلص من الفيروسات في نباتات البطاطس في أوائل الخمسينيات باستخدام زراعة المرستيم ، ويستخدم نفس الأسلوب الآن في أنحاء مختلفة في العالم للاحتفاظ بأصول وراثية خالية من الفيروسات لنحو خمسين نوعا نباتيا .

كذلك استخدمت ظاهرة حدوث الاختلافات في مرحلة زراعة الكالوس في تربية نباتات قمح تحمل صفة المقاومة لمرض فيروس الشعير الأصفر . وأمكن في الصين ، باستخدام أسلوب زراعة المتك ، تربية أصناف خلال خمس سنوات بالمقارنة بنحو ١٢ سنة في حالة اتباع أسلوب التهجين والانتخاب التقليدي ـ ولكن تظل هناك تحفظات عديدة حول هذا الأسلوب ، نظرا لارتفاع التكلفة واحتمالات حدوث طفرات ضارة .

ويستخدم أسلوب «إنقاذ الأجنة» بصورة روتينية في المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق المدارية CIAT ، للهجن بين الفاصوليا وبعض الأنواع البرية القريبة . ومن التطبيقات المثيرة للاهتمام الاستفادة من ظاهرة أن مزارع أنسجة النباتات لديها إمكانية إنتاج نواتج تمثيل غذائي ثانوية ، ذات أهمية اقتصادية مثل مواد التحلية (بدائل السكر) ، ومكسبات الطعم المشابهة للفانيليا والعنب والفراولة ، والتي يمكن أن تحل محل المنتجات الأصلية الحالية . ويتوقع أن يصبح إنتاج الفانيليا في مزارع الأنسجة ممكنا على النطاق التجاري في وقت قريب ، وأن يكون منافسا لإنتاج الفانيليا الطبيعية في أربع دول نامية على الأقل ، والصعوبة تتمثل الآن في ارتفاع تكلفة الإنتاج .

كذلك فإن إنتاج البذور الصناعية ، وهو مرحلة متقدمة من زراعة الأنسجة ينتج عنها منتج نهائي متجانس وراثيا يمكن تداوله بسهولة ، تحمل في طياتها إمكانيات ضخمة ويعترضها الآن ارتفاع تكاليف الإنتاج وهو ما ستسعى البحوث إلى تخفيضه .

ثانيا : تحسين الإنتاج الحيواني :

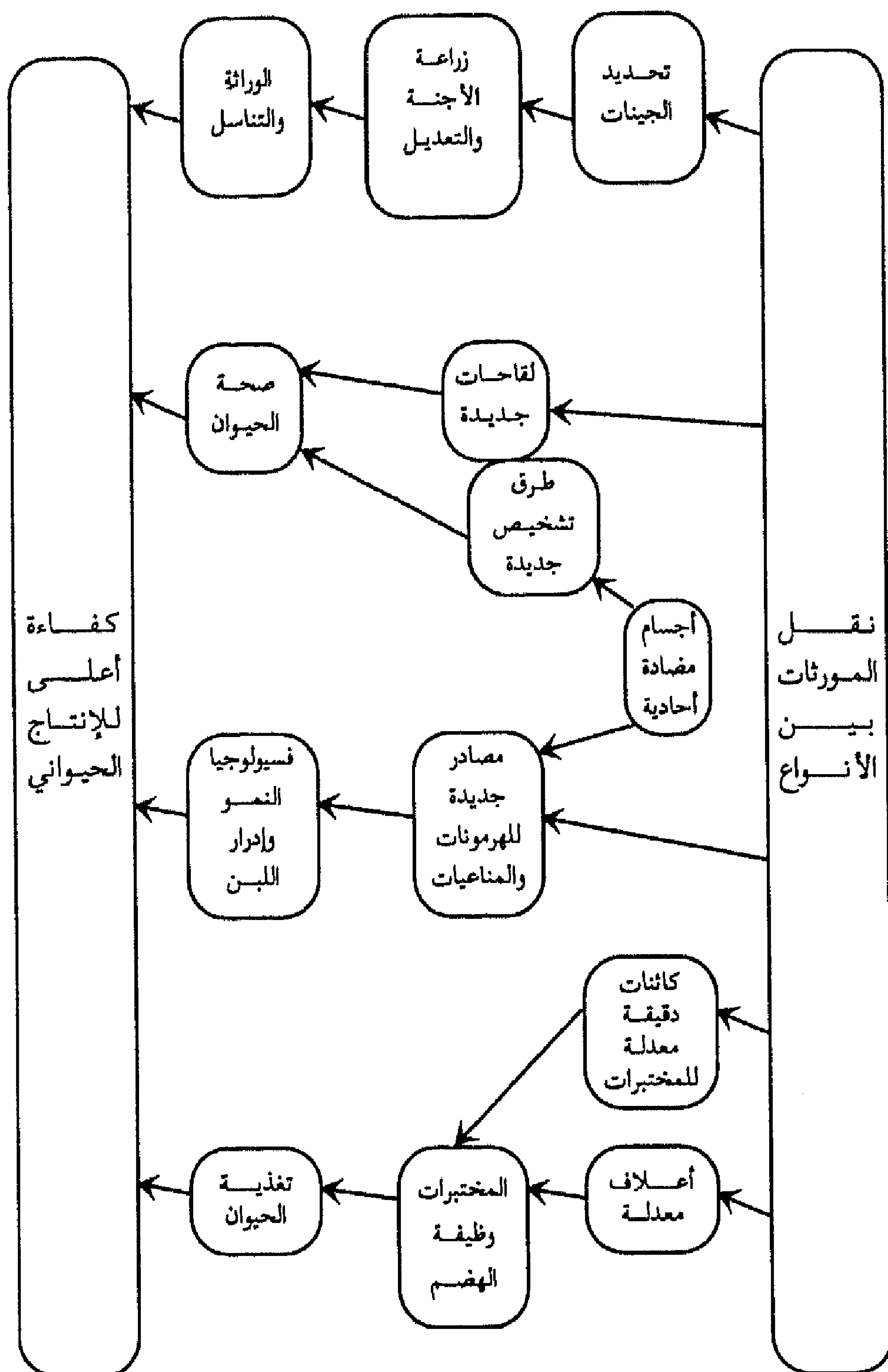
لاشك في أن التكنولوجيا الحيوية الحديثة تحمل إمكانيات كبيرة لتحسين الإنتاج الحيواني ، ولو أنه من الصعب تحديد مداها أو توقيتها . وفي هذا الصدد يذكر كننجهام[١١] أنه من الصعب تقدير الفترة الزمنية المستقبلية اللازمة ، لتحقيق الإنجازات المتوقعة من التكنولوجيا الحيوية الحديثة في مجال الإنتاج الحيواني وحجم هذه الإنجازات في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على السواء ، إذ أوضحت خبرة السنوات العشر الماضية تحقيق إنجازات تكنولوجية مهمة أسرع مما كان متوقعا ، مثل نقل المورثات في الحيوانات بنجاح ، والإخصاب في أنابيب الاختبار ، والإكثار اللاجنسي للأجنة وتحديد الجنس في السائل المنوي ،

ومع ذلك ، وباستثناء المواد التشخيصية الجديدة ، كان كل تطور يتحقق يكشف عن طبقات جديدة من التعقيدات في التطبيق ومن ثم يدفع احتمالات التطبيقات العملية بعيدا في المستقبل .

ومن جهة أخرى ، فإن منجزات التكنولوجيا الحيوية الحديثة يبدو أنها ستكون أكثر فائدة للمنتجين الذين يستعملون بالفعل تكنولوجيا متقدمة عنها لأولئك الذين يمارسون الإنتاج بدرجة تكثيف أقل ، وعلى سبيل المثال فإن استخدام هورمونات النمو في الأبقار ـ مثل هرمون BST[١٢] في قطعان الأبقار المنتجة للألبان ، من المتوقع أن يؤكد الميزة التنافسية لمشروعات إنتاج الألبان الكبيرة عالية الإنتاج ، ومن ثم يكون في غير مصلحة الإنتاج على المستوى الصغير ، وهكذا فإن تطبيقات التكنولوجيا الحيوية الحديثة في الإنتاج الحيواني في الدول النامية ينبغي أن يراعى في اختيارها أن تناسب المنتج الصغير ، وألا تؤدي إلى زيادة التمييز الموجود بالفعل داخل القطر الواحد وبين الأقطار المختلفة .

ويوضح الشكل رقم (٤ ـ ٣) رسما تخطيطيا للمداخل الرئيسية لتحسين الإنتاج الحيواني من خلال نقل المورثات بين الأنواع وهي : (١) التحسين الوراثي والتناسل خاصة من خلال نقل الأجنة ، (٢) صحة الحيوان بتوفير لقاحات جديدة للوقاية من الأمراض المختلفة ، وطرق تشخيص جديدة للسيطرة على الأوبئة وزيادة فعالية العلاج وذلك من خلال الأجسام المضادة الأحادية ، (٣) تحسين الحالة الفسيولوجية للحيوان وإدرار اللبن بتوفير مصادر جديدة للهرمونات ، سواء من خلال الأجسام المضادة الأحادية أو نقل المورثات ، (٤) تحسين الحالة الغذائية للحيوان خاصة تحسين عملية الهضم في المجترات من خلال توفير كائنات دقيقة معدلة أو أعلاف معدلة . وفيما يلي أهم التطبيقات في مجال الإنتاج الحيواني بإيجاز :

(١) تكنولوجيا الأجنة والتعديل الوراثي : خلال العشرين عاما الماضية ، أمكن إلى حد كبير إتقان تكنولوجيات الحصول على الأجنة وتخزينها وإعادة زراعتها ، كما أصبح في الإمكان حث الأبقار على التبويض



الشكل رقم (٤ ـ ٣) : مصادر تحسين الإنتاج الحيواني باستخدام هندسة الوراثة .

الزائد والحصول من البقرة الواحدة على ثلاثين جنينا في وقت واحد . والميزة الأساسية لهذه التكنولوجيا هي إمكانية إنتاج عجول أكثر من البقرة الواحدة التي في المتوسط لا تنتج سوى نحو أربعة عجول طوال حياتها ، وبتكنولوجيا زراعة الأجنة يمكن زيادة العدد إلى ما لايقل عن خمسة وعشرين عجلا ، ويترتب على ذلك مزايا عديدة أهمها استخدام أبقار متميزة للارتقاء بالمستوى الوراثي في برامج التربية ، خاصة عند اختيار ذكور متميزة أيضا ، وكذلك الإسراع في معدل التغير الوراثي ، وهناك أيضا مزايا محتملة منها إمكانية زيادة معدل ولادة التوائم من خلال زراعة جنينين أو من خلال إلحاق تلقيح عادي بنقل جنين واحد ، والتوسع السريع في التراكيب الوراثية النادرة كما هو الحال عند تربية سلالة جديدة ، وتخفيض تكاليف النقل بنقل الأجنة بدلا من الحيوانات ذاتها ، وتلافي احتمالات الصدمة البيئية التي قد تتعرض لها بعض التراكيب الوراثية المستوردة ، بأن تولد في البيئة المحلية الجديدة بدلا من نقلها إليها وهي حيوانات كبيرة . كذلك هناك عدد من التطورات الحديثة التي يمكن أن تحقق فوائد إضافية منها تحديد الجنس للأجنة (وهو ممكن الآن) أو للسائل المنوي Semen (ليس ممكنا حتى الآن ولكنه موضوع بحوث مركزة) الذي يمكن أن يزيد تركيز الانتخاب وأن يجعل في الإمكان تحقيق تخصص أكبر في وظائف الإنتاج لأبقار اللحم واللبن للقطعان مزدوجة الغرض ، والإخصاب في أنابيب الاختبار الذي يمكن أن يؤدي إلى خفض كبير في تكاليف نقل الأجنة ، وانشطار الأجنة لإنتاج أفراد متطابقة ، والتضاعف اللاجنسي للأجنة لإنتاج عدة نسخ من الجنين الواحد .

وفي السنوات الأخيرة أمكن تحقيق تقدم كبير في هندسة الوراثة في الحيوانات بنقل المورثات ، وساعد على ذلك أن نقل المورثات يتم إلى الجنين الأول والذي يمكن تنميته بعد ذلك ، استنادا إلى تكنولوجيا زراعة الأجنة التي أصبحت كما سبق أن ذكرنا ، متقنة للغاية . وأخيرا ، فوجئ العالم بتقدم مذهل تمثل في استنساخ النعجة «دوللي» ،

باستخدام خلية جسمية للنعجة المراد استنساخها ، ونزع نواتها ، ثم زراعة هذه النواة في بويضة مخصبة بعد نزع نواتها ، وإعادة زراعة الخلية الجديدة في رحم النعجة الأم ، لتنتج نعجة جديدة نسخة طبق الأصل (تقريبا) من النعجة الأولى التي أخذت منها الخلية الجسمية . هذه التكنولوجيا يمكن أن تحدث طفرة كبيرة في مجال إنتاج قطعان متميزة عالية الإنتاجية .

(٢) مكافحة أمراض الحيوان : يتشكل أي مجهود متكامل لمكافحة أمراض الحيوان من أربعة مكونات أساسية : (١) التشخيص ، (٢) العلاج ، (٣) الحيلولة دون تكرار حدوث المرض ، (٤) استئصال المرض من مجتمع حيوانات معين واتخاذ الاحتياطات المناسبة للحيلولة دون حدوثه ثانية .

وفي كل من هذه المكونات الأربعة ، يمكن لتطبيقات التكنولوجيا الحيوية الحديثة أن تساهم في العمل على تحسين الإنتاج الحيواني في الدول النامية ـ حيث تمثل الأمراض المعدية وغير المعدية التي تصيب الحيوانات عاملا معوقا للتنمية ـ وذلك من خلال تكنولوجيات إنتاج الأجسام المضادة الأحادية ، وأيضا تكنولوجيا تعديل أو تحوير تركيب الحامض النووي .

ومن الجدير بالملاحظة أن الدول النامية أصبحت بصورة متزايدة أكثر حاجة إلى اكتساب القدرة على توليد التكنولوجيات الحيوية الحديثة خاصة في مجال إنتاج اللقاحات المناسبة ، وليس فقط مجرد استخدام التسهيلات والخبرة الموجودة بالفعل في الدول المتقدمة ، نظرا لأن قوانين الحجر البيطري في معظم الدول المتقدمة تمنع إلى حد كبير استيراد العوامل المعدية الأجنبية والحيوانات لأغراض البحوث ، ومن ثم فإن جهودها سوف تكون موجهة أساسا لمكافحة الأمراض المحلية وفي السلالات المحلية ، وهذه قد لايكون تطبيقها مفيدا في الدول النامية .

توليد التكنولوجيا الحيوية الحديثة

يرجع بدء استخدام التكنولوجيا الحيوية الحديثة على النطاق التجاري إلى أواسط السبعينيات ، عندما أنشئت في الولايات المتحدة عدة شركات جديدة لتطوير وتسويق منتجات بيولوجية ناتجة عن استخدام تكنولوجيات حيوية جديدة ، مثل الحمض النووي المحور والأجسام المضادة الأحادية وأساليب تصنيع حيوية مبتكرة . وكان أول إنتاج حظي بشهرة عالمية «الأنولين» المرادف للأنسولين الطبيعي والذي طرح للبيع في السوق عام ١٩٧٦ . وتختلف تقديرات حجم سوق منتجات التكنولوجيا الحيوية الحديثة على مستوى العالم عام ٢٠٠٠م كثيرا ، فالبعض يقدرها بنحو مائة مليار دولار ، والبعض الآخر ينخفض بهذا التقدير كثيرا[١٣] إلى نحو عشرة مليارات ، منها سبعة مليارات للبذور ، ومليارات للمنتجات البيطرية ، ومليار لمنتجات الكائنات الحية الدقيقة . وأيا كانت التقديرات ، فإن الاستثمار في مجال التكنولوجيا الحيوية الحديثة يلقى اهتماما كبيرا في الدول المتقدمة ، حيث قدرت الاستثمارات العالمية عام ١٩٨٥ بنحو ٤ مليارات دولار ، خص الولايات المتحدة منها ٥٣٪ ، ودول السوق الأوروبية (٢٥٪) واليابان (١٥٪) ، وباقي دول العالم (٧٪) أغلبها في أستراليا وكندا ـ أما الاستثمارات في العالم الثالث فما زالت محدودة للغاية . ويقوم القطاع الخاص بالجانب الأكبر من الاستثمارات في مجال البحوث والتطوير والإنتاج [١٤، ١٥] .

وفيما بينها تختلف دول العالم الثالث كثيرا في مدى اهتمامها بالتكنولوجيا الحيوية الحديثة وتبنيها وإدماجها في الجهد الوطني للتنمية ، فالبعض منها يتوافر لديه الاهتمام ولكن لا يتوافر لديه إمكانيات المشاركة في توليد التكنولوجيات الحيوية الحديثة ، والبعض منها لديه سياسات وبرامج معظمها يهتم بالتكنولوجيا الحيوية التقليدية ، ويقتصر الجهد في مجال التكنولوجيا الحيوية الحديثة على علاقات شراكة أو تعاون مع الدول

المتقدمة ، في مجالات تدريب العلماء والحصول على التكنولوجيات الجديدة بغرض أقلمتها لمتطلبات المشاكل المحلية ، وفريق ثالث من دول العالم النامي يمكن القول بأن لديه سياسات وبرامج تشتمل على جهد وطني للاستحواذ على التكنولوجيا الحيوية الحديثة ، بالإضافة إلى روابط مع الخارج مع كل من القطاعين الحكومي والخاص . ويمكن اعتبار مصر من هذه المجموعة الأخيرة من الدول ، إذ تشكل لديها في السنوات الأخيرة جهد وطني على المستوى الحكومي ، يتمثل في إنشاء معهد لبحوث الهندسة الوراثية في إطار مركز البحوث الزراعية ، وآخر بوزارة البحث العلمي والتكنولوجيا يهتم جزئيا بالزراعة ، فضلا عن نشاط ملحوظ في بعض كليات الزراعة وجهد متنام في القطاع الخاص بدأ أساسا بزراعة الأنسجة ، كذلك فإن العديد من الأقطار العربية بدأت الاهتمام كما سنأتي على ذكره .

ولا شك في أن الدول النامية عموما ، وفي مقدمتها معظم الدول العربية التي تعاني من مشاكل حادة في الموارد الطبيعية وفي التنمية الزراعية ، ينبغي أن تسارع في المشاركة في هذا المورد الحيوي للتنمية الزراعية ـ كل حسب احتياجاته وقدراته ـ ولأسباب عديدة لعل أهمها :

أولا : هناك اقتناع عام بأن التكنولوجيا الحيوية الحديثة تمثل ثورة زراعية جديدة على نطاق العالم ، وهي بالنسبة للدول النامية تمثل إمكانيات أوسع بكثير من تلك التي أتاحتها الثورة الخضراء ، كما سبق أن ذكرنا ، والدول النامية في حاجة ماسة إلى الاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها .

ثانيا : سوف يكون للتكنولوجيا الحيوية الحديثة وقع كبير على البحوث الزراعية ويذكر جافير أنها سوف تكون المورد الأساسي للتغير التكنولوجي في الزراعة في العقود القادمة ، ومثل كل التغيرات التكنولوجية الكبيرة ، سوف يترتب عليها تأثيرات كبيرة من حيث التوزيع بين كل من : الطبقات المختلفة للمنتجين ، المصدرين والمستوردين ، المنتجين والمستهلكين ـ

وأن الدول النامية ، سواء رضيت أم أبت ، سوف تجد نفسها في إثر موجات التغير على الأقل على مصالحها .

ثالثا : الدخول الآن في نشاط توليد التكنولوجيا الحيوية الحديثة أفضل من الانتظار ، فصعوبات الدخول الآن أقل ، وبمضي الوقت سوف تزداد تعقيدا . ومن المتغيرات المستقبلية التي يمكن أن تزيد من صعوبة دخول الدول النامية تلك المتغيرات ، التي تعمل على زيادة قوة الشركات الكبيرة في الدول المتقدمة مثل الاتجاه نحو الإنتاج على نطاق واسع للمنتجات الجديدة ، ومن ثم تكلفة إنتاج أقل وأسعار أرخص ، والتكامل بين التكنولوجيا الحيوية الحديثة والتكنولوجيات الجديدة الأخرى مثل تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الإلكترونيات ، والتي ستصبح أكثر أهمية مع الاتجاه نحو الأتمتة ، وتزايد صعوبات الدخول إلى الأسواق الكبيرة وشبكات التوزيع .

رابعا : هناك أسباب أخرى عديدة تعضد إسراع الدول النامية في دخول نشاط التكنولوجيا الحيوية الحديثة ، منها أن موضوعات ومشاكل كبيرة تخص العالم الثالث ، خاصة تلك ذات الأهمية المحلية ، لاتهم الشركات الكبيرة ، ويمكن للدول النامية طرقها ، وزيادة الطلب المحلي على منتجات التكنولوجيا الحيوية الحديثة ، وتوفر الموارد الوراثية النباتية للكثير من المحاصيل الرئيسية محليا .

ويذكر هولواي(١٦) أن تنامي سيادة القطاع الخاص في الدول المتقدمة على نشاط البحوث والتطوير في التكنولوجيا الحيوية الحديثة ، وزيادة قوة الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات ، قد يؤدي إلى زيادة تكاليف حصول الدول النامية على نتائج البحوث العلمية والتي كانت في السابق متاحة كمنتجات حكومية ، ومن ثم فإن هذه الدول ربما تحتاج لأن تعود نفسها على فكرة التفاوض واستيراد ليس فقط التكنولوجيات الزراعية الجاهزة ولكن أيضا تكنولوجيا البحوث ، من خلال القنوات التجارية . تحت

مثل هذه الظروف قد يمكن لمراكز البحوث الزراعية الدولية أن تلعب دورا كبيرا كمنافذ ، لوصول المؤسسات البحثية الوطنية إلى التكنولوجيات المتقدمة خاصة في حالة الدول الصغيرة ، أما الدول الأكبر والأكثر تقدما تكنولوجيا فسوف تستطيع التفاوض بنفسها .

متطلبات بناء القدرة الذاتية :

لكي تستطيع أي دولة نامية أن تساهم في نشاطات التكنولوجيا الحيوية الحديثة والاستفادة منها في برامج التنمية الزراعية ، ينبغي توافر عدد من المتطلبات الأساسية الأولية التي يلزم توفيرها ، في ظل ظاهرتين أساسيتين مرتبطتين بالتكنولوجيا الحيوية ، ولهما تأثيرات ملحوظة في الأسلوب الذي سيتم به تنظيم وإدارة البحوث الزراعية .

الظاهرة الأولى : هي المشاركة المتنامية للقطاع الخاص في أنشطة البحوث والتطوير ، الأمر الذي يستلزم التوصل إلى أسلوب فعال لإيجاد تعاون وثيق بين المؤسسة البحثية الحكومية وبين القطاع الخاص ، وتوزيع للأدوار يحقق تعظيم العائد من مجهود كل من المؤسستين في إطار تكاملي وليس تنافسيا .

الظاهرة الثانية : تناقص الفترة الزمنية بين الاكتشاف والتطبيق ، ولقد كانت هذه الفترة طويلة في التكنولوجيات التقليدية ، وعموما في الصناعات القائمة على العلم ، ثم أخذت تتناقص حديثا ، فالابتكارات الجديدة أصبح يجري إدخالها حيز التطبيق خلال فترة زمنية محدودة . كذلك تضاؤل المسافة بين البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية ، فالبحوث الأساسية مكون أساسي مشارك في البحوث والتطوير بدرجة أكبر مما كان عليه الحال في التكنولوجيا الحيوية التقليدية ، ومن ثم يمكن القول بأن الفاصل بين النوعين من البحوث فيما يتعلق بالتكنولوجيا الحيوية الحديثة أخذ في التلاشي .

ويمكن إيجاز المتطلبات فيما يلي :

أولا : تعتمد التكنولوجيا الحيوية الحديثة إلى حد كبير على الكفاءات البشرية المتميزة من العلماء ذوي الخبرات المتقدمة في فروع العلوم الحيوية المختلفة ، الذين يعملون في إطار فريق بحثي متكامل - ومن ثم فإن بناء كادر بحثي على مستوى عال يعتبر في مقدمة الأولويات ، وإعداد هذا الكادر يجب أن يبدأ مبكرا ، فالكثير من الدول النامية تحتاج إلى الارتقاء بمستوى تعليم العلوم الأساسية بإدخال التكنولوجيا الحيوية الحديثة في إطار التعليم التقليدي للعوم الزراعية والبيولوجية . وبالنسبة للدول التي لديها نظم ومستويات تعليم عال أكثر تقدما تظل لديها حاجة إلى تعزيز قدرة الجامعات على توفير التعليم المناسب في البيولوجيا الجزيئية ، والكيمياء الحيوية ، والفسيولوجيا ، والفيروسات ، والمناعة ، والهندسة الكيماوية الحيوية . ولسوء الحظ فإن القاعدة العلمية في هذه المجالات تعتبر ضعيفة بوجه عام في معظم الدول النامية . وعادة ما ينصح في هذه الحال بإرسال مبعوثين للتعليم في الخارج ، إلا أن هذا التوجه تعترضه مخاوف عدم عودة مثل هؤلاء المبعوثين إلى بلادهم ، نظرا لأن الطلب على مثل هذه التخصصات في الدول المتقدمة كبير ، ومن ثم سوف تتعرض الدول النامية بالفعل إلى استنزاف للعقول المتميزة ما لم تعمل هذه الدول على الحيلولة دون ذلك ، بتوفير الظروف المناسبة والمشجعة لعودة مبعوثيها ، بالإضافة إلى حقيقة أن الخبرات في العلوم الأساسية محدودة في معظم الدول النامية . الحقيقة الثانية هي أن هذه الخبرات المحدودة توجد عادة في مؤسسات ليست على ارتباط وثيق ومسؤولية مباشرة تجاه البحوث المرتبطة بالتنمية الزراعية ، كليات العلوم مثلا ، ومن ثم فإن تعبئة المتخصصين في العلوم البيولوجية الأساسية في الجامعات لحل مشاكل زراعية محددة ، سوف يستلزم سياسات جديدة وترتيبات مؤسسية وموارد مالية إضافية ، وهذا يقودنا إلى أهمية استخدام أسلوب البرامج الوطنية الذي سوف نتحدث عنه تفصيلا فيما بعد .

ثانيا : المساندة الحكومية ـ يقع على الحكومة عبء كبير لا يقتصر فقط على تعزيز دور وإمكانيات المؤسسة البحثية الحكومية ، ولكن أيضا تعزيز دور ومساهمة القطاع الخاص ، فالحكومة هي التي تتولى التعليم والإعداد للكادر البحثي ، وهي التي يمكن أن تتخذ مجموعة من السياسات المشجعة لممارسة القطاع الخاص للبحوث والتطوير والإنتاج والتوزيع مثل الحوافز الضريبية ، حماية حقوق الاختراع ، التعاقدات لإجراء البحوث على مشاكل معينة وتوليد تكنولوجيات مطلوبة ، توزيع الأدوار بين المؤسسات البحثية في القطاعين الحكومي والخاص ، وغيرها .

ثالثا : تحديد الأولويات ـ تشتمل التكنولوجيا الحيوية على مدى واسع من الأنشطة كما سبق أن ذكرنا . ونظرا لأن الموارد البشرية محدودة جدا في معظم الدول النامية وكذلك الموارد المالية ، ومن ثم فإن أي دولة نامية لابد أن تواجه بمشكلة تقرير أي التطبيقات في الزراعة ينبغي أن تعطى الأولوية؟ وما هو مقدار الاستثمارات والموارد التي يمكن توجيهها لأنشطة التكنولوجيا الحيوية الحديثة بالنسبة لأنشطة البحوث والتطوير الزراعية الأخرى؟ وما هي السلع التي يجب أن يتوجه إليها الاهتمام؟ وما هي المشاكل الملحة؟ . . .الخ . لقد سبق أن ذكرنا أن التكنولوجيا الحيوية تتميز إلى عدة أجيال تتدرج في احتياجاتها للخبرة والإمكانيات العلمية ، وأيضا احتمالات النجاح في تحقيق الأهداف المرجوة منها . فتكنولوجيا «الجيل الثاني» مثل زراعة الأنسجة والمكافحة الحيوية للآفات ونقل الأجنة الحيوانية وغيرها ، من السهل على الكثير من الدول النامية القيام بها ، فضلا عن أن فرص نجاحها قوية ، ومن ثم يمكن أن تحظى بأولوية متقدمة . أما تكنولوجيا «الجيل الثالث» مثل تحوير الحمض النووي فهي جديدة بالنسبة لمعظم المؤسسات البحثية بالدول النامية ، ويكتنفها الكثير من الصعوبات ، ولاتزال نتائجها التطبيقية في مرحلة التوقعات أو الآمال بالنسبة لمعظم الأقطار . وفي هذا الصدد يذكر رايلي[١٧] أن : «الاكتشافات التي نتوصل إليها في بيولوجيا الخلية والبيولوجيا الجزيئية للنباتات لن تجد

طريقا سهلا وتطبيقا جاهزا لتحسين الإنتاجية . لايزال هناك قدر كبير جدا من العمل الذي يجب القيام به . وهناك مشاكل عملية ذات أهمية ضخمة ، ومن ثم سوف يكون غير عقلاني الاعتماد كثيرا على سحر التكنولوجيا الحيوية الحديثة» . إن توجيه الموارد نحو بحوث تكنولوجيا «الجيل الثالث» يجب أن يكون بحذر . ومن الجدير بالذكر التجربة التي مرت بها كوريا الجنوبية[١٨] في أوائل الثمانينيات (٨١ ـ ١٩٨٥) في مرحلة بناء القدرات الذاتية ، فمن بين ١٧٢ مشروعا بحثيا بدئ فيها أنهي العمل في ٢٨ بحثا منها في منتصف الطريق عندما اتضح عدم جدواها عمليا .

ومن الجدير بالذكر أنه يجب أن يكون واضحا دائما أن التركيز يجب أن يكون على المشاكل التي تحتاج إلى حلول ، وعلى المواد والعمليات المطلوبة لحلها ، وليس على التكنولوجيا ذاتها ـ فإن كانت المشاكل يمكن حلها بتكنولوجيا تقليدية وبتكاليف أقل يكون الاعتماد عليها واجبا . إن «حل المشكلة وليس تقديس الوسيلة يجب أن تكون الغاية»[١٩] .

ويرى برسلي أن الخطوة الأولى في تقييم فائدة التكنولوجيا الجديدة للزراعة ، هي تحديد المشاكل التي يثبت صعوبة حلها بالأساليب التقليدية والتي يمكن أن تستفيد من تطبيق التكنولوجيات الجديدة ، والأسئلة الستة التالية تعتبر المفتاح فيما يتعلق بالتكنولوجيا الحيوية الحديثة :

* ما هي المشاكل الرئيسية في القطر أو المنطقة المتعلقة بالإنتاجية الزراعية؟
* ما هي الموارد والعمليات الجديدة المطلوبة لحل هذه المشاكل؟
* هل هذه الموارد والعمليات موجودة بالفعل؟ أو أنه يجري تطويرها في مكان آخر؟
* إذا كانت هذه الموارد أو العلميات موجودة في مكان آخر ـ فهل هي متاحة للنقل؟

* إذا كانت هذه المادة أو العمليات المطلوبة غير موجودة ـ فهل يلزم تطويرها بصفة محددة في القطر أو الإقليم الذي هو بحاجة إليها؟

* إذا كانت المواد أو العمليات المطلوبة يلزم تطويرها ـ فما هو الأسلوب الأكثر كفاءة لتطويرها؟ وأين؟

رابعا : الجانب التنظيمي ـ إن أحد أهم الأسئلة التي ستواجه أي دولة نامية تقرر القيام بنشاط بحثي في مجال التكنولوجيا الحيوية الحديثة ، هو الجانب التنظيمي لهذا النشاط الحكومي ـ هل الأفضل إنشاء معمل أو معهد مركزي مستقل لبحوث التكنولوجيا الحيوية الحديثة؟ أم الأفضل تطعيم البرامج البحثية للمعاهد القائمة بما يتعلق بها من بحوث التكنولوجيا الحيوية الحديثة؟ . وفي ضوء محدودية الموارد المتاحة من بشرية وتمويلية وتسهيلات معملية غالبا يكون من الأفضل إنشاء معمل مركزي ، يجمع الإمكانيات المتاحة ويجعل من السهل تعبئتها لإنجاز أهداف محددة . ولكن يعيب مثل هذا التنظيم المركزي للأفراد والموارد احتمالات عدم تكامل النشاط الذي سيقوم به مع الأنشطة البحثية الجارية ، والتكامل هنا ضروري حتى يكون التطبيق ناجحا . وأيا كان النظام المتبع فإن وجود برامج بحثية مترابطة يمكن أن يحقق التكامل الوثيق بين التخصصات المختلفة متجاوزا التنظيمات الهيكلية ، وفي هذه الحالة قد يكون إنشاء معمل مركزي هو الاختيار الأفضل مادام نشاطه سوف يدمج عمليا مع أنشطة المعاهد الأخرى في إطار البرنامج البحثي .

خامسا : التكامل بين بحوث التكولوجيا الحيوية التقليدية والحديثة ـ مما لاجدال فيه أن التكنولوجيا الحيوية الحديثة ، لن تقلل من الحاجة إلى البحوث الزراعية التقليدية في المستقبل المنظور ، ولكنها يمكن أن توقع ضغطا على الموارد الموجهة للأنشطة البحثية التقليدية التي هي محدودة بالفعل في معظم الدول النامية . فالتوسع في أنشطة البحوث والتطوير والتكنولوجيا الحيوية الحديثة سوف يستلزم موارد بشرية ومالية وتسهيلات

معاونة ، وهذه كلها يحتمل أن تستقطع مما هو مخصص للبحوث والتطوير بصفة عامة . ومن جهة ثانية فإن وجود برامج بحثية قوية في التكنولوجيا الحيوية التقليدية ضروري لنجاح الجهد الإضافي الذي تقدمه التكنولوجيا الحيوية الحديثة ، فالبرامج التقليدية في بحوث زراعة الأنسجة وتربية النبات تعتبر أساسا لازما للبناء عليه ببحوث التكنولوجيا الحيوية الحديثة ، سواء زراعة الأنسجة المتقدمة أو تحوير الحمض النووي . من هنا يصبح من الضروري توفير درجة عالية من التنسيق تكفل تحقيق التكامل بين البحوث والتطوير ، في كل من التكنولوجيا الحيوية التقليدية والحديثة ، وهذا يقودنا مرة أخرى إلى أهمية تنظيم جهود توليد وتطبيق التكنولوجيا في إطار برامج متكاملة محددة الأهداف والوسائل ، وهو ما سنتحدث عنه تفصيلا في فصل لاحق .

إن الحقيقة الواضحة للجميع الآن أن التقدم الذي أحرز على المستوى العالمي في مجال التكنولوجيا الحيوية الحديثة ، تم أساسا لتحقيق أهداف تهم الدول المتقدمة وتخدم مصالحها في المقام الأول ، ونتيجة لذلك سوف تعاني الدول النامية من دفع تكاليف التوافق مع الظروف الجديدة ، بينما تظل احتمالات تحرر التكنولوجيا للمصلحة المتكافئة مجرد احتمالات مستقبلية . تحت هذه الظروف ، ليس أمام الدول النامية من خيار سوى أن تستحوذ لنفسها على المهارات اللازمة لتوليد التكنولوجيا الحيوية الحديثة اللازمة لها ، أو على الجانب الأكبر منها الذي يكفل لها تحقيق برامج تنمية زراعية ناجحة . والخطوة الأولى في هذا الاتجاه هو تنظيم المؤسسات والبرامج البحثية لتفسح مجالا مناسبا للتكنولوجيا الحيوية الحديثة . وفي نفس الوقت أن تسعى للتعاون معا في مجموعات أو منظمات إقليمية ، وتستفيد بأكبر قدر ممكن من التسهيلات التي يمكن أن تقدمها المؤسسات البحثية الزراعية الدولية . إن إنشاء استراتيجية وطنية للتكنولوجيا الحيوية الحديثة ، وخطة تنفيذية للأنشطة في إطار الاستراتيجية الوطنية للبحوث والتطوير والخطة التنفيذية الوطنية ـ سوف يكون مفيدا في تنفيذ برنامج وطني

فعال للتكنولوجيا الحيوية الحديثة ، يتيح استخداما أمثل للموارد المحلية وما يمكن الحصول عليه من الخارج ، ويتيح دوراً إيجابياً للتكنولوجيا الحيوية الحديثة في إنجاز تنمية زراعية ناجحة . كما أن تحقيق نوع من التنسيق والتكامل بين الأقطار العربية يعزز قدراتها ليس فقط من حيث توليد تكنولوجيا مناسبة لاحتياجاتها ، ولكن أيضا في التفاوض مع المصادر الأجنبية للحصول على احتياجاتها بشروط مناسبة .

في عام ١٩٨٧[٢٠] أصدرت منظمة العلوم والثقافة والتعليم التابعة لجامعة الدول العربية تقريرا يعطي فكرة عامة عن موقف التكنولوجيا الحيوية الحديثة في الدول العربية يتلخص في :

* يتركز معظم النشاط على تربية النبات بالتكنولوجيا الحيوية التقليدية ، مع وجود عدد قليل من المختبرات تعمل في مجال زراعة الأنسجة .
* يوجد لدى معظم مراكز الأبحاث والجامعات وحدات صغيرة لتجميع وحفظ الكائنات الحية الدقيقة لاستعمالها الخاص ، دون تنسيق على مستوى الدول العربية .
* أن معظم العاملين بالجامعات والمراكز البحثية حصلوا على مؤهلاتهم أو تدربوا خارج الدول العربية والقليل منهم تخصص في الهندسة الوراثية .
* هناك عدد من الفنيين على مستوى البكالوريوس في تخصصات ذات صلة بالتكنولوجيا الحيوية مثل الكيمياء الحيوية والميكروبيولوجيا .
* المعامل والأدوات المخصصة للتكنولوجيا الحيوية ، وكذلك الميزانيات غير كافية ، ومن ثم فالتقدم في البحوث بطيء .
* ليس هناك تنسيق بين الدول العربية بعضها البعض ، كما لا يوجد ترابط أو تعاون أو تنسيق بين أماكن البحث والصناعة في القطاع الخاص .
* بعض المعاهد البحثية لاتشترك في الخطة القومية ، كما أن عددا قليلا من الدول له خطة في التكنولوجيا الحيوية .
* هناك حاجة ماسة إلى تطوير القوى العاملة .

وفي عام ١٩٨٩ قامت كل من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، بوضع تقرير جاء فيه أن المهارة الفنية ، والبنية الأساسية العلمية ، والاستثمار ، والمقدرة الصناعية ، تعتبر من العوامل المحددة لأنشطة مجال التكنولوجيا الحيوية الحديثة في الدول العربية ، وأن هناك حاجة ملحة إلى إعادة تقييم أوضاع التكنولوجيا الحيوية الحديثة . وذكر ساسون[٢١] أن هناك حاجة ملحة لتنسيق الجهود على مستوى كل دولة وباقي الدول العربية والعالم لتفادي الازدواجية غير الضرورية في المرحلة السابقة لمستوى التنافس ، كما أشار حمدان إلى الحاجة إلى إعادة تقييم الوضع وترتيب الأولويات ، كما قدم كل من ساسون وحمدان وفيلا لويسي عرضا للأنشطة الجارية في عدد من الدول العربية ، شملت الأردن والمملكة العربية السعودية وسوريا والعراق والكويت ومصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب ، يمكن تلخيصها فيما يلي[٢٢] :

(١) الجزائر :

استخدمت الجزائر طريقة زراعة الأنسجة في إكثار البطاطس والنخيل المقاوم لمرض الذبول (البيوض) ، أما الأبحاث الجارية فتدور حول إنتاج بروتين أحادي الخلية وعمليات التخمير والإنزيمات واللقاحات والأجسام الأحادية ، واستخدام المخلفات الزراعية والصناعية والمنتجات الثانوية ، وذلك لإنتاج الإيثانول والأسيتون وإنتاج المواد الدوائية .

(٢) مصر :

لدى مصر عدة مختبرات للتقنية الحيوية بالجامعات ومراكز البحوث وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، ويهدف النشاط إلى إنتاج أصناف من النباتات تتحمل الملوحة والجفاف ومقاومة الآفات وإنتاج ملقحات التربة (العقدين) . كما يجري تطوير طرق الاستفادة من المخلفات الزراعية (٢٣ مليون طن) والمخلفات الحيوانية (٤,٨

طن) وإنتاج الغاز الحيوي واستخدام الطحالب الخضراء كسماد عضوي لمليون فدان ، وإنتاج الإنزيمات والخميرة والبحوث الخلوية . وتتناول زراعة الأنسجة القمح والشعير والذرة الرفيعة والبرسيم والفول والموز والفروالة والبطاطس والهليون ، كما تم إنتاج بطاطس مقاومة لفيروس (×) لأصناف ديزري وسبونتا وكارا والتي تم إكثارها أيضا عن طريق زراعة الأنسجة .

(٣) العراق :

أنشأ العراق عدة مختبرات للتقنية الحيوية ، وتدور البحوث حول تثبيت النتروجين (لفول الصويا) واستخدام المخلفات وإنتاج بروتين أحادي الخلية من الميثانول باستخدام ميكروبات محلية ، وإنتاج الخميرة من مخلفات بنجر السكر . وتتناول طريقة زراعة الأنسجة النخيل والبطاطس والخس وأشجار الفاكهة .

(٤) الأردن :

تدور البحوث حول طرق تربية النبات التقليدية لإنتاج أصناف من الحبوب عالية الإنتاج ، وتتحمل الظروف غير المناسبة وتستخدم طريقة زراعة الأنسجة في البطاطس والطماطم والخيار والقمح ، لإنتاج نباتات تتحمل الجفاف والملوحة والأصول المقاومة للأمراض .

(٥) الكويت :

يدور النشاط حول عمليات التخمير الصناعي ومعالجة المخلفات . وإنتاج بروتين أحادي الخلية ، وذلك بعزل بعض سلالات البكتريا التي تنمو وتتحمل حرارة أعلى من ٤٠ مْ ، وكذلك العمل لتخمير اللجنوسليولوز (ربع مليون طن سنويا) وتحويله إلى علف للحيوان به نسبة عالية من البروتين ، وإنتاج الطحالب لتغذية الأسماك ومعالجة المياه الملوثة والناتجة من مصافي

البترول . وتتركز البحوث المستقبلية على نخيل التمر وإنتاج المبيدات الحيوية وتشخيص الأمراض في النباتات والحيوان .

(٦) ليبيا :

يتركز معظم النشاط حول طريقة زراعة الأنسجة لإكثار نخيل التمر .

(٧) المملكة العربية السعودية :

حققت المملكة العربية السعودية إنجازات كبيرة وتجاوزت مرحلة الاكتفاء الذاتي في عدد من المحاصيل ، وبدأت في تصدير القمح والتمر والخضر والبيض ، وتعمل على تنسيق برنامج وطني للتقنية الحيوية ، والتحسين الوراثي للإبل والدواجن المحلية وسلالات محلية من القمح والشعير ، وتركز طريقة زراعة الأنسجة على إكثار نخيل التمر .

(٨) الجمهورية العربية السورية :

يتركز معظم النشاط حول صناعة الخميرة والإيثانول . وتتناول زراعة الأنسجة الفول البلدي والبطاطس .

(٩) المغرب :

يتمحور معظم النشاط حول زراعة الأنسجة للبطاطس والموالح والفراولة والموز والأناناس ، ونخيل التمر . وهناك عدد من المختبرات الخاصة تنتج بطاطس وعنبا خاليين من الفيروس . ويشمل الإكثار الخضري لأشجار الزيتون والفستق والبرقوق والنبق . وتقوم المغرب بتصدير بعض النباتات الناتجة من زراعة الأنسجة مثل نخيل التمر والموز والموالح ، وتجري بعض الأبحاث على تثبيت النيتروجين الجوي بواسطة الأشجار .

ويقوم معهد الحسن الثاني للزراعة والطب البيطري بتقديم دورات تدريبية على أساليب التقنية الحيوية .

(١٠) تونس :

تتناول زراعة الأنسجة نخيل التمر والبطاطس والخرشوف والفراولة والموالح ونباتات الزينة الخالية من الفيروس ، وكذلك الحصول على أصناف من الشعير والقمح مقاومة للظروف البيئية القاسية والأمراض ، أما بحوث تثبيت النتروجين فتتم باستعمال سلالات محلية من الريزوبيا للفول البلدي والبسلة والأشجار ،كما يتناول النشاط إنتاج الغاز الحيوي .

دور قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية

تلعب قوانين حقوق الملكية الفكرية الدولية ـ أي الحماية التي تمنح في دولة ما لاختراع من دولة أخرى فضلا عن مواطنيها ـ دورا كبيرا في تحفيز أو في تثبيط نشاط شركات القطاع الخاص ، وأيضا الشركات العالمية في الاستثمار في التكنولوجيا عموما والتكنولوجيا الحيوية بوجه خاص .

ويقصد «بالابتكار أو الاختراع» بصفة عامة أي عملية جديدة أو أداة أو مركب كيماوي أو شيء تم تطويره أو ابتكاره أو اكتشافه . والاختراعات التي تنتج عن البحوث الزراعية والتي تتطلب نوعا من الحماية بطريقة أو بأخرى تندرج تحت أربع مجموعات رئيسية :

١ ـ اختراعات ميكانيكية / كهربائية ـ وتشمل أساسا الماكينات والمعدات الجديدة لزراعة وحصاد المحاصيل ، وتلك المستخدمة في الإنتاج الحيواني ، وهذه الاختراعات عادة تحتاج إلى تعديلات بسيطة عند نقلها من منطقة لأخرى .

٢ ـ اختراعات كيماوية ـ وهي أكثر قابلية للأقلمة ، وتشمل المخصبات ومبيدات الآفات والأدوية البيطرية .

٣ ـ اختراعات حيوية / وراثية ـ وتشمل الأصناف النباتية المحسنة والسلالات الحيوانية ومبيدات الآفات ، ومنتجات التكنولوجيا الحيوية

الحديثة بما فيها تكنولوجيا الحمض النووي المعدل والعمليات ذاتها . ومنتجات البحوث البيولوجية / الوراثية خاصة في المجال النباتي عادة محدودة التأقلم الجغرافي نتيجة للاختلافات في التربة والظروف المناخية والآفات .

٤ ـ اختراعات أخرى ـ وتشمل برامج الكمبيوتر ونظم إدارة الأعمال لتحسين إدارة البحوث الزراعية أو إدارة المزارع .

وتتعدد الإجراءات القانونية لحماية حقوق الملكية الفكرية ، ولكن أهم النظم المتبعة في الوقت الحالي بالنسبة للتكنولوجيا الحيوية الحديثة بوجه خاص نظامان[٢٣] :

الأول : براءات النباتات وحماية الأصناف وتعرف أحيانا بحقوق المربي ـ وتوفر حقوقا محدودة للمربين لاستبعاد الآخرين من الاتجار في الأصناف التي يربونها . ولكي يحصل المربي على حماية لصنف ما يجب أن يكون هذا الصنف متجانسا وثابتا وراثيا ومختلفا عن باقي الأصناف المعروفة .

ومعظم القوانين تستثني من الحماية استخدام الأصناف المحمية في برامج تربية أو في بحوث أخرى تستهدف إنتاج أصناف مختلفة ، والبعض منها يسمح للزراع بالاحتفاظ بجزء من البذور الناتجة لاستخدامها في مزرعته أو بيعها للآخرين لأغراض زراعتها . وقوانين حقوق المربي يمكن أن تكون مفيدة كثيرا للدول النامية ، خاصة إذا اقتصرت على مواطنيها .

الثاني : براءات الاختراع ـ وهي موضوع الاهتمام في الوقت الحالي ، خاصة تطبيقها على المادة الحيوية أو التكنولوجيا الحيوية الحديثة . وهذه البراءات توفر للمخترع الحق في استبعاد الآخرين من إنتاج اختراعه لفترة زمنية محددة (عادة ١٥ ـ ٢٠ سنة) . وتستلزم براءات الاختراع كشف المخترع عن تفاصيل أو «سر» اختراعه ، والحكمة في ذلك هي تقليل مخاطر أن يتوصل فرد آخر أو أفراد آخرون بصفة مستقلة إلى نفس

الاختراع ، وكذلك أن يستطيع المتخصصون في نفس التكنولوجيا إنتاجه بنجاح . وهكذا يشجع هذا النظام النشر المبكر للاختراعات في مقابل الحماية التي يوفرها للمخترع . وبراءة الاختراع هي في الواقع نوع من الملكية الصناعية ، وبالتالي فهي مماثلة للملكية الخاصة ، ومن ثم فمالكها يستطيع أن يبيعها أو يبيع جزءا منها كما يستطيع تأجيرها للغير ، أي منح الترخيص باستخدامها في مقابل عوائد ، كما يستطيع أن يقاضي من يستخدمها دون إذن منه .

وفي براءة الاختراع تقرر حدود حق الاحتكار تماما كما تحدد تفاصيل الاختراع ، ومن ثم فهي وثيقة قانونية وتكنولوجية أيضا . ويلزم للحصول على براءة اختراع أن يكون الاختراع مبتكرا ، بمعنى أنه لم يسبق نشره أو عرضه أو وصفه بطريقة أخرى ، ومفيدا ، بمعنى أن يكون قابلا للتطبيق الزراعي أو الصناعي وليس تجميليا بصفة كاملة ، وغير واضح بالنسبة للفن (أو التكنولوجيا) السابقة له .

والنظم الأخرى في قوانين حماية الملكية الفكرية تشمل : (١) نظم تسجيل بذور الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية ، وتعمل كعلامات تجارية لمنع الآخرين من الاتجار بها ، اعتمادا على السمعة التي يكونها المربي للصنف النباتي الجديد أو السلالة الحيوانية ، وهذه النظم عادة لا تمنع الآخرين من استعمال هذه المنتجات أو بيعها . (٢) نماذج الاستخدام وهي مماثلة لبراءات الاختراع ولكنها تتعلق بتحسينات محدودة ، ومن ثم فالفترة الزمنية للحماية التي توفرها محدودة جدا وعادة تمنح لمواطني الدولة فقط . (٣) شهادات المخترعين ، وتمنح للمخترعين في الدول الاشتراكية ، وتؤهل المخترع لتلقي تعويض عن اختراعه الذي يبقى ملكية للدولة . (٤) براءات التصميمات الصناعية . (٥) حقوق النشر وهي محددة بمنع نسخ المطبوع ، ولكنها لاتمنع استخدام المعلومات التي يحتويها .

وتهتم الدولة ـ عموما ـ في نظرتها إلى نظم حماية حقوق الملكية الفكرية بوجه عام وتلك الخاصة ببراءات الاختراع بوجه خاص ـ بتحقيق ثلاث مصالح رئيسية :

الأولى : تشجيع الابتكار الوطني بأقل التكاليف .

الثانية : حماية مصالح الشركات والمؤسسات المحلية في بيع تكنولوجياتها في الدول الأخرى .

الثالثة : شراء التكنولوجيا التي قد تحتاج إليها من الخارج بأقل تكاليف ممكنة .

ويتمحور النقاش الجاري حول «إخضاع الحياة ـ أي المادة الحية ـ لبراءات الاختراع» على النطاق الدولي حول نقطتين :

الأولى : تتعلق بالجانب الاقتصادي ـ بتوفير التكافؤ ـ أو العدالة ـ بين حق المخترع في جزء من الفائدة الاقتصادية التي تتحقق لمستخدمي هذا الاختراع ، وحق القطر المستخدم للتكنولوجيا في عدم إعاقة تطوير القدرة الذاتية الوطنية على الابتكار .

الثانية : تتعلق بالجانب الأخلاقي والقانوني ـ وعما إذا كانت الكائنات الحية المنتجة بواسطة التكنولوجيا الحيوية الحديثة ، مواد يمكن إخضاعها لنظام براءات اختراع أي أنها جزء من الإرث المشترك للإنسانية . كذلك تميل الكثير من الدول إلى استبعاد الاختراعات الزراعية بصفة خاصة من الحماية ببراءات الاختراع ، على أساس أن الزراعة توفر احتياجات أساسية لاغنى عنها لغذاء وصحة السكان .

وفي الواقع تختلف دول العالم كثيرا في موقفها تجاه منح براءات اختراع للتكنولوجيا الحيوية الحديثة ، انطلاقا من طبيعة علاقتها بهذه التكنولوجيا ، وهي عموما تنقسم في هذا الصدد إلى ثلاث مجموعات :

المجموعة الأولى :

تشمل الدول المتقدمة - المنتجة للتكنولوجيا الحيوية الحديثة ، والتي تأخذ موقف «البائع» للتكنولوجيا ، مثل الولايات المتحدة واليابان ودول السوق الأوروبية (والشركات عابرة القارات) .

هذه الدول والشركات تناصر بشدة وجود نظام دولي لحماية حقوق الملكية الفكرية ، وهي ترى أن ما تعتبره عدم كفاية الحماية لحقوق الملكية الفكرية مثبط رئيسي لإعداد المنتجات المبتكرة للتكنولوجيا الحيوية الحديثة للتسويق في الدول النامية ، بل إنهم يعتبرون عدم توافر هذا النوع من الحماية لمنتجاتهم نوعا من القرصنة ، ومن ثم فهم يطالبون بشدة بإقرار نظم براءات اختراعات قوية لتوفير أكبر قدر من الحماية لمنتجاتهم .

المجموعة الثانية :

وتشمل الدول التي في موقف «المشتري» للتكنولوجيا الحيوية الحديثة ، ولكن تتوافر لديها قدرة محلية ملحوظة لإدخال تعديلات ، أو لأقلمة أو نسخ هذه التكنولوجيات ، كذلك أسواقها كبيرة ولكن ليس لديها بعد حجم صادرات تكنولوجيا ملحوظ ، ومن هذه الدول البرازيل والعديد من الدول المصنعة حديثا وبعض الدول النامية . هذه الدول ترى أن نظام براءات الاختراع الدولي يعمل ضد مصالحها ، وأنها لا تحصل على شيء في مقابل توفير الحماية لاختراعات الدول المتقدمة البائعة للتكنولوجيا ، وهي تحتاج من الدول والشركات المصدرة للتكنولوجيا أن تتيح لها ابتكاراتها بتكلفة منخفضة ، كما أنها تريد أن تستخدم هذه الابتكارات كأساس لإدخال تعديلات عليها وإنتاج تكنولوجياتها الخاصة ، ومن ثم فهي لا تعتبر حماية حقوق الملكية الفكرية «حقا طبيعيا» ولكن موضوعا للتفاوض ، الذي يمكن من خلاله أن تحصل على تنازلات من الدول المصدرة مقابل فتح أسواقها .

المجموعة الثالثة :

وتشمل معظم الدول النامية ، وهي دول «مشترية» أو مستوردة للتكنولوجيا ، وقدراتها على توليد وتطوير التكنولوجيا محدودة للغاية ، أو ربما غير موجودة ، ومن ثم فالموضوع قد يعتبر بالنسبة لها غير ذي أهمية ، وقد لا يضرها كثيرا منح الحماية لحقوق الملكية الفكرية ، فيما يتعلق بالتكنولوجيا ، بما فيها التكنولوجيا الحيوية الحديثة ، ولكن لا شك في أنه سوف تظل لديها رغبة في تشجيع القدرة المحلية على الابتكار لخدمة احتياجاتها المحلية .

ولا شك في أن نظام براءات الاختراع بالنسبة للتكنولوجيا الحيوية في بلد ما يمكن أن يكون له إيجابيات وسلبيات ، ولعل أهم الإيجابيات التي يمكن أن تحققها دولة نامية من تطبيق قوانين مناسبة لبراءات الاختراع تتمثل فيما يلي :

١ ـ تشجيع تطوير القدرات البحثية المحلية بما تكلفه هذه القوانين من حماية لمنجزات البحوث والتطوير .

٢ ـ تشجيع مساهمة القطاع الخاص في أنشطة البحوث والتطوير .

٣ ـ تشجيع مساهمة الشركات عابرة القارات في الاستثمار خاصة في إنتاج متطلبات للسوق المحلي .

٤ ـ إمكانية استخدام حقوق الملكية الفكرية في التفاوض على شروط أفضل في السوق الخارجي لسلعلها التصديرية .

وعلى جانب السلبيات ، هناك مخاوف كثيرة بالنسبة للدول النامية ، وقد أحصى هوبلنك اثني عشر سببا تمثل سلبيات لتطبيق قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية الدولية نذكر منها اثنين :

الأول : يتعلق بالزراع ، فسوف يضطر الزراع لدفع عوائد حقوق الاختراع عن كل جيل من النباتات والحيوانات يشترونه ويكثرونه بغرض الإنتاج . وسوف تكون أسعار البذور والسلالات نواتج هندسة الوراثة المحمية ببراءات الاختراع

أعلى كثيرا من تلك التقليدية ، وسوف يكون غير مسموح للزراع قانونا بأن يجدوا قطعانهم أو تقاويهم دون الحصول على إذن أو دفع العوائد المطلوبة .

الثاني : يتعلق بمربي النبات والحيوان ـ فسوف يفقد مربو النبات والحيوان حرية الحصول على التراكيب الوراثية اللازمة لتربية أصناف نباتية وسلالات حيوانية جديدة ، إذ سوف تصبح المواد الوراثية شاملة المورثات والخلايا والبروتوبلاستات وحتى الصفات (مثل «المحصول العالي») ملكية خالصة للشركات الكبرى . وسوف ينبغي للمربي الحصول على تراخيص الاستعمال ودفع عوائدها ، حتى يصبح في الإمكان إدخال المورثات والصفات المحمية ببراءات الاختراع في برامج التربية .

وبصفة عامة ، لاجدال في أن تطبيق قوانين براءات الاختراع على المواد الحية ، وتوفير الحماية الدولية لهذا النوع من الاختراعات ، له ضرورات ومحاذير ، وأن الدول المختلفة في ظروفها تختلف في احتياجاتها من حيث توفير هذه الحماية ، ومن ثم فسوف ينبغي على كل قطر دراسة ظروفه واحتياجاته والتوصل إلى نظام الحماية السليم ، الذي يحقق له أقصى قدر من الإيجابيات وأقل قدر من السلبيات .

ملابسات التكنولوجيا الحيوية الحديثة

يثير بعض المفكرين والمهتمين بقضايا التنمية الزراعية والاجتماعية العديد من المخاوف والمحاذير ، بشأن الآثار التكنولوجيا الحيوية الحديثة بالنسبة للدول النامية ، بعضها يتعلق بالجانب الفني والبعض الآخر يتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي ، وفي كثير من الحالات يتداخل الجانبان معا . ويشير هوبلنك إلى المقولة التي أطلقها كارلسون[٢٤] : «نحن البيوتكنولوجيين ، قد خرجنا إلى العالم منذ نحو خمسة عشر عاما ، وقلنا : هناك ثورة قادمة» ، ويلحق بها مأثورة أقدم للأديب ريموندتشاندلر[٢٥] :

«ما يبعث على القلق بشأن الثورات أنها تصير إلى أيدي أناس خطأ» ، أي أن الثورة البيوتكنولوجية تحمل في رحمها إمكانيات هائلة لمصلحة الإنسانية ، ولكنها سرعان ما ستقع في أيدي من يحاولون توجيهها لمصالحهم الذاتية . وبغض النظر عن مدى صحة أو عدم صحة هذه التخوفات ، فلا شك في أنه من الأفضل أن تكون تحت بصر القائمين بالتنمية الزراعية ، وتسخير إمكانيات التكنولوجيا الحيوية الحديثة لتحقيقها خاصة في الدول العربية التي نتوجه لها بهذا المؤلف ، ومن ثم تساعد على السعي نحو التعرف على الأساليب التي تتجه نحو تعظيم الاستفادة من قدرات التكنولوجيا الحيوية الحديثة ، وتلافي الآثار الجانبية المعاكسة ، أو على الأقل تقليلها إلى أدنى حد ممكن . ويمكن إيجاز هذه الملابسات فيما يلي :

أولا : سيطرة الشركات متعددة الجنسية (عابرة القارات) :

يناقش هوبلنك هذا الموضوع فيذكر أن التاريخ التجاري للتكنولوجيا الحيوية الحديثة تاريخ قصير ، وأن تاريخ انتقالها من حيز سيطرة وملكية القطاع الحكومي إلى حيز ملكية وسيطرة القطاع الخاص يحتمل أيضا أن يكون أقصر كثيرا . لقد ولدت التكنولوجيا الحيوية الحديثة ـ كما هو الحال لأي تكنولوجيا جديدة ـ في معامل الجامعات والمعاهد البحثية الحكومية . فقبل أن يعرف أي إنسان أي شيء حتى عن مسمى التكنولوجيا الحيوية الحديثة ، كان العلماء في هذه المعامل يتقدمون إلى الأمام بدأب وثبات في مجالات البيولوجيا الجزيئية والكيمياء الحيوية والوراثية . وظهر الاهتمام التجاري فقط عندما اتضح أن تكامل هذه المجالات المختلفة يتيح فرصا تسويقية مربحة . ولقد بدأ الأمر على مستوى صغير ، فأنشأ أساتذة الجامعات شركاتهم الصغيرة في حرم الجامعة ، ساحبين معهم بحوث الجامعة . هكذا كان الحال بصفة خاصة في الولايات المتحدة . وعلى الرغم من الشهرة التي اكتسبتها هذه الشركات الصغيرة ، إلا أن الشركات

الكبيرة عابرة القارات سرعان ما اكتسحت الساحة . وأخذ الكثيرون ـ وبصفة خاصة شركات دول الشمال المتقدم عابرة القارات ـ ينظرون إلى الثورة البيوتكنولوجية على أنها ميدان واعد جدا . وهكذا انتهى الموقف إلى تكنولوجيا فائقة القدرات يقوم بتوليدها وتطويرها ـ إما مباشرة أو من خلال السيطرة على البحوث في القطاع الحكومي ـ عدد محدود من الشركات الكبيرة . ويترتب على ذلك أن اتخاذ القرارات وتحديد الأولويات سوف يكون في أيدي مجالس إدارة هذه الشركات التي تسعى أساسا للربح . وبصرف النظر عن المنافسة فيما بينها على التكنولوجيا فسوف تكون هناك منافسة على الأسواق ، وهذه سوف تطلق العنان لسلسلة من الظروف والملابسات السالبة بالنسبة للدول النامية ، قد تؤدي في الكثير من الحالات إلى إلغاء المزايا المحتملة من التكنولوجيا الحيوية الحديثة . ولعل أهم المخاوف من سيطرة الشركات عابرة القارات :

١ ـ تحديد الأولويات ـ بما أن تحقيق الربح هو الدافع الرئيسي للشركات عابرة القارات للاستثمار في التكنولوجيا الحيوية الحديثة فسوف تكون أولوياتها إلى حيث يمكنها تحقيق أهدافها . وعلى سبيل المثال ـ تربية أصناف نباتية مقاومة ذاتيا للآفات مطلب حيوي للكثير من الدول النامية ، لتخفيض تكاليف استخدام المبيدات الكيماوية وأيضا الحد من آثارها السلبية في البيئة . ومع ذلك فقد تكون أولويات الشركات في اتجاه آخر . ويذكر مكتب تقييم التكنولوجيا الأمريكي : «إن الكثير من الجهود المبذولة في مجال البحوث الزراعية تجري بواسطة شركات الكيماويات الزراعية ، وهذه الصناعة ربما ترى الفرصة المبكرة في تربية نباتات مقاومة لمبيدات الآفات أفضل من المعاناة لوقت طويل في تربية نباتات مقاومة للآفات» ، وهذا قد يعني في النهاية زيادة استخدام المبيدات الكيماوية وليس تقليلها . والمثال العملي لهذا التوجه هو تربية الأصناف النباتية للمقاومة لمبيدات الحشائش . ففي السنوات الأخيرة زاد استهلاك

مبيدات الحشائش كثيرا نتيجة لتوجه الزراعة نحو نمط الزراعة أحادية المحصول والميكنة ، وبلغت مبيعات الحشائش في العالم نحو (٥) مليار ات دولار أي نحو ٤٠٪ من مبيعات مبيدات الآفات . ومن المشاكل الرئيسية التي تعترض مزيدا من التوسع في استخدام مبيدات الحشائش أن الكثير منها لايتوقف تأثيره عند قتل الحشائش التي من المفروض أن تقتلها ، ولكنها أيضا تسبب ضررا لنباتات المحصول التي من المفروض أن تحميها ، وهذا يضع حدا للتركيزات ، وفي النهاية الكميات المسموح باستخدامها . كذلك البعض منها لايسبب ضررا للمحصول الذي تستعمل من أجله ، ولكنها تظل في التربة فترة أطول ومن ثم يمكن أن تسبب الضرر للمحصول التالي ، وهذا يحد من استخدامها . وفي الوقت الحالي يتوجه تركيز شديد ، وتنفق مبالغ ضخمة لتربية أصناف نباتية ، باستخدام هندسة الوراثة ، ذات قدرة على تحمل تركيزات أكبر من مبيدات الحشائش . وحتى عام ١٩٩٠ لم يتم وصول مثل هذه الأصناف إلى الزراع لاستخدامها على النطاق التجاري ، ولو أنها في مرحلة الاختبارات الحقلية . ويتوقع أن يشهد عقد التسعينيات مثل هذه الأصناف المرباة بتكنولوجيا هندسة الوراثة التي تتحمل مبيدات الحشائش ، ومن ثم ستكون أول ما يتاح للزراع على نطاق واسع . وتختلف التقديرات حول قيمة المحاصيل من الأصناف التي تتحمل المبيدات مع نهاية هذا القرن ، فالبعض يقدرها بنحو ٢,١ مليار دولار والبعض يتحفظ كثيرا إلى ما يتراوح ما بين ٧٥ و ٣٢٠ مليون دولار ، إلا أن قيمة المبيعات لن تقتصر على البذور ولكن سيضاف إليها الزيادة المتوقعة في «مبيدات الحشائش ذاتها» ، والتي ستترتب على تربية «أصناف تتحمل المبيدات» . ومن الأمثلة المطروحة لهذا الموقف مبيد الحشائش «أترازين» الذي يستخدم في حقول الذرة لمقاومة الحشائش ، فنباتات الذرة تتحمل هذا المبيد ولكنه يبقى في التربة

ويسبب ضررا بليغا لمحصول فول الصويا الذي يزرع عقب الذرة ، فإذا تمت تربية أصناف لمحصول فول الصويا تتحمل الأترازين فسوف يقبل الزراع الذين يزرعون فول الصويا عقب الذرة على استخدامه في حقول الذرة ، ويقدر أن يتضاعف عندئذ الطلب عليه . ويعلق هوبلنك على هذه الحالة : «بالنسبة للدول النامية التي هي في أشد الحاجة لأن توفر لزراعها تكنولوجيات منخفضة المدخلات متأقلمة محليا ، الأولويات الحالية للتكنولوجيا الحيوية الحديثة لاتقدم شيئا معقولا . وسوف تجد الأصناف المقاومة لمبيدات الحشائش طريقها إلى العالم الثالث عبر البنية الأساسية الكثيفة للتوزيع للحكومات والشركات عابرة القارات . هذه التكنولوجيا الشمالية ـ كما هو الحال بالنسبة لأصناف الثورة الخضراء ـ سوف يتبناها أساسا كبار الزراع مما يترتب عليه زيادة اعتماد العالم الثالث على الشمال في المدخلات الكيماوية ، وسوف تهمش الريفي الفقير الذي يحتاج إلى نوع مختلف تماما من التكنولوجيا» .

٢ ـ بدائل لمحاصيل الدول النامية التصديرية ـ تبذل جهود كبيرة باستخدام التكنولوجيا الحيوية الحديثة لإنتاج بدائل لعدد كبير من محاصيل العالم الثالث التصديرية مثل السكر والكاكاو والفانيليا وغيرها . فبالنسبة للسكر مثلا ـ اكتشف مركب «ثوماتين Thaumatin» ، وهو عبارة عن بروتين درجة حلاوته نحو ٢٥٠٠ مرة مثل السكر ، ويوجد في ثمار النبات Katemfe الذي ينمو في غرب ووسط أفريقيا ، وقد قامت بعد ذلك إحدى الشركات بإنشاء مزارع له في غانا وإرسال الثمار إلى بريطانيا لاستخلاص مادة الثوماتين ، ثم أمكن عزل المورث الذي يحكم إنتاج هذه المادة ، وتجري الجهود لزراعته في نبات مناسب للزراعة في الدول المتقدمة . كذلك اكتشف في نفس المنطقة نبات آخر مشابه تحتوي ثماره على بروتين يطلق عليه «مونيلين Monellin» ، درجة حلاوته تبلغ

نحو ٣٠٠٠ مرة مثل السكر ، وتبذل جهود لإنتاجه باستخدام هندسة الوراثة وزراعة الأنسجة ، لينتقل مركز إنتاجه إلى دول الشمال . مثل هذا التقدم يمكن أن يؤدي إلى حرمان العديد من الدول النامية من محاصيل تصديرية تعتمد عليها في تجارتها الخارجية ، ولو أنه بالنسبة للأقطار العربية ، التي تعاني من عجز شديد في إنتاج السكر ، يمكن أن يمثل مدخلا مهما لزيادة إنتاج السكر محليا .

٣ ـ عوائد حماية الملكية الفكرية التي ستحصل عليها الشركات نظير استخدام مبتكراتها .

ثانيا : عوامل أخرى لعل أهمها :

(١) أن الحلول التي تقدمها الثورة البيوتكنولوجية للعديد من المشاكل لاتأخذ في اعتبارها المزارع كنقطة البداية ، ولكنها تأخذ موقفا فوقيا ، فمثلا الحلول التي تقدمها للتلميح بتربية نباتات تتحمل الملوحة ، وللتصحر بتربية نباتات تتحمل الجفاف ، حلول جذابة ولكنها لاتتعرض للعوامل التي تسبب هذه المشاكل في المقام الأول والتي ينبغي إيجاد الحلول لها .

(٢) في الوقت الذي يمكن أن تساعد فيه الثورة البيوتكنولوجية على توسيع القاعدة الوراثية ، إلا أنها يمكن أيضا أن تؤدي إلى نقص التنوع الوراثي في حقول الزراع ، فالاتجاه نحو إنتاج تراكيب وراثية متجانسة ، والتوسع الكبير في زراعة الأنسجة يؤدي إلى الإنتاج على نطاق واسع لنباتات متطابقة وراثيا بما يزيد من قابليتها للإصابة بالآفات ، ويقدر البعض أن المحاصيل التي يتم إكثارها عن طريق زراعة الأنسجة أكبر قابلية للإصابة بالآفات بنحو ست مرات عن تلك المرباة عن طريق التكاثر الجنسي ، ومن ثم فإن التوسع في زراعة مثل هذه المحاصيل سوف يحتم التوسع في استخدام المبيدات .

آفاق قدرات العلم والتكنولوجيا

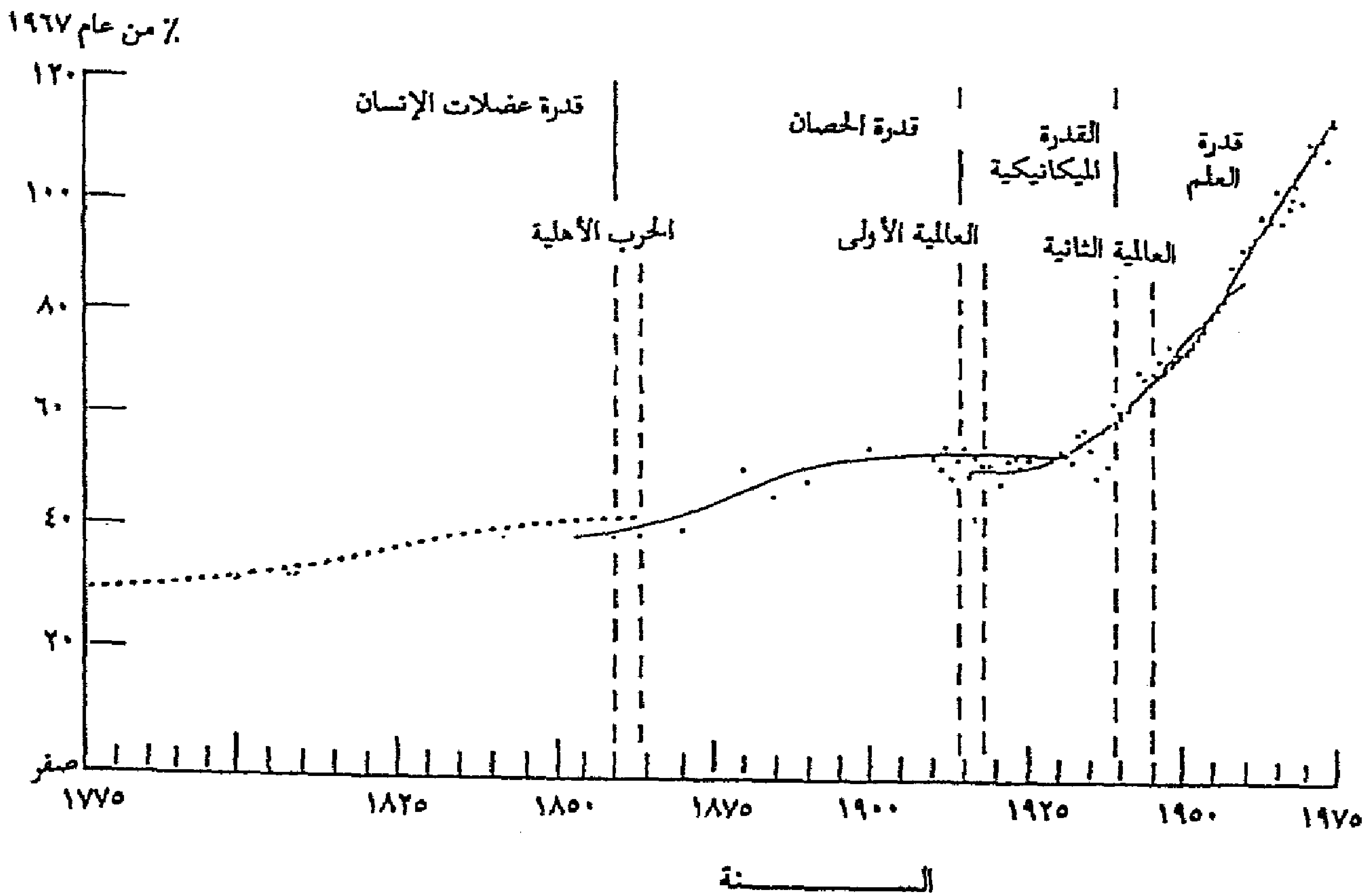
لاجدال في أن القرن العشرين - خاصة نصفه الأخير - قد شهد إنجازات هائلة في مجال الزراعة وإنتاج الغذاء ، استندت على القدرات المتنامية للعلم والتكنولوجيا التي تأسست عليه . ولكن في ضوء استمرار أعداد السكان في الزيادة من جهة ومحدودية الموارد الطبيعية من جهة ثانية ، فإن قضية توفير احتياجات السكان من الغذاء وخامات الكساء لابد أن تعتمد في حلها على قدرات العلم والتكنولوجيا ، وفي مقدمتها التكنولوجيا الحيوية الحديثة وخاصة هندسة الوراثة ، وهنا يثور التساؤل الطبيعي والمنطقي : هل ستستمر قدرات العلم والتكنولوجيا في التنامي لتحقيق المزيد من الاستثمار والإنتاج من الموارد المحدودة؟ أم أننا نوشك على الوصول إلى خط نهاية السباق؟ لقد عززت الإنجازات التي تحققت في الماضي ثقة الكثيرين في قدرات العلم والتكنولوجيا على التواصل - ربما إلى ما لا نهاية - في إيجاد الحلول للمشاكل وفتح الآفاق الجديدة لتأمين غذاء الإنسان مهما كانت أعداده ، والارتقاء بمستوى معيشته ورفاهيته . بل إن هناك من هم أكثر تفاؤلا ، ويجادلون بأننا بالكاد استثمرنا القليل من الطاقات الإنتاجية الكامنة التي توفرها قدرات العلم والتكنولوجيا المتاحة ، فضلا عن الآفاق الرحبة التي تتيحها هندسة الوراثة . وعلى الجانب الآخر ، هناك الكثيرون الذين يرون غير ذلك ، ويقولون بأن لكل شيء حدودا لايتجاوزها ، وكما أن لكوكب الأرض قدرات محدودة في توفير الموارد الطبيعية ، كذلك فإن قدرات العلم والتكنولوجيا في تحقيق النمو المتواصل للإنتاج الزراعي لابد أن تكون هي أيضا محدودة . بل إن هناك فريقا أكثر تشاؤما يمضي إلى مدى أبعد بالقول بأننا ربما نكون بالفعل قد تجاوزنا الطاقة الإنتاجية المتواصلة طويلة المدى للأرض . وكل فريق له حججه وأسانيده . ولانستطيع أن نقلل من

أهمية أي من الرأيين ، فهما معا يمكن أن يساعدانا على توضيح الطريق الذي ينبغي أن نسلكه وصولا إلى الهدف الذي لانختلف بشأنه : توفير احتياجات السكان والمحافظة على البيئة . وفي الصفحات التالية سوف نستعرض كلا الرأيين ثم نستنتج موقفا لما ينبغي مراعاته في البرامج البحثية الزراعية ، أو بعبارة أشمل استراتيجية البحوث والتنمية الزراعية التي يمكن أن تحقق الأمن الغذائي في الوطن العربي .

أولا : قدرات العلم والتكنولوجيا متعاظمة :

يبين الشكل رقم (٤ ـ ٤) تطور الإنتاجية الزراعية في الولايات المتحدة خلال مائتي عام ـ فيما بين عامي ١٧٧٥ و ١٩٧٥[٢٦] ، وهو يوضح أن الإنتاجية مرت عبر أربع مراحل :

(١) في المرحلة الأولى التي امتدت لنحو ٨٥ عاما ، كان تطور الإنتاجية خلالها بطيئا للغاية ، إذ كان الاعتماد أساسا على «قدرة عضلات الإنسان» . (٢) وفي المرحلة الثانية ، التي امتدت لنحو ٥٥ عاما وجرى فيها التحول إلى استخدام «قدرة الحيوان» ، زادت الإنتاجية أولا ثم توقف معدل الزيادة . (٣) وفي المرحلة الثالثة بدأ الاعتماد على «قدرة الآلة» ، ومن ثم أخذت الإنتاجية في التزايد السريع . (٤) ثم في المرحلة الرابعة التي بدأت مع الحرب العالمية الثانية والتي اعتمدت فيها الزراعة بصورة متزايدة على «قدرة العلم (والتكنولوجيا)» أخذت الإنتاجية في التزايد السريع ، ولو استمرت الزيادة في الإنتاجية بنفس معدلات هذه الفترة في السنوات التالية ، لوصلت الآن إلى مستويات بالغة الارتفاع ، بل ربما غير معقولة ، ولكنها على أي حال تساند رأي أنصار القدرة المتعاظمة للعلم والتكنولوجيا ، ففي خلال الستين عاما الأخيرة زادت الإنتاجية (في الولايات المتحدة) بنحو ٢,٣ مرة بينما لم تتعد الزيادة خلال المائة والأربعين عاما السابقة نحو ١,٩ مرة .



الشكل رقم (٤ ـ ٤) : تطور الإنتاجية الزراعية في الولايات المتحدة

وفي اليابان[٢٧] لم يتغير محصول الهكتار من الأرز فيما بين عامي ١٨٤٠ ، ١٨٨٠ (١,٩طن) ثم أخذ في الزيادة حتى عام ١٩٢٠ مضيفا نحو طن (٢,٩طن) ، وظل عند هذا المستوى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، ثم أخذ عقب الحرب في الزيادة السريعة وبلغ عام ١٩٨٠ نحو ٤,٥ طن أي بزيادة نحو ١,٦ طن خلال خمسة وثلاثين عاما . وفي مصر كان لاستخدام التكنولوجيا بمكوناتها المختلفة أثر كبير في إنتاجية محاصيل الحبوب الرئيسية ، ففيما بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٨٩ زادت إنتاجية الفدان من القمح بنحو ١٥٠٪ ومن الذرة الشامية بنحو ١٢٠٪ ومن الأرز بنحو ٧٠٪[٢٨] .

والعلماء الذين يقولون إنه لايزال لدينا قدر كبير من الطاقة الإنتاجية الكامنة غير المستخدمة يدعمون قولهم هذا بكثير من الأسانيد المعقولة ـ على الأقل في نظرهم ـ منها :

١ ـ أن مستويات الإنتاجية في حقول التجارب أكبر بكثير من تلك التي يحققها الزراع ، بل إنه في الكثير من الحالات تكون الأرقام القياسية في محطات التجارب ، أو حتى لدى الزراع المتميزين ، للكثير من المحاصيل ، ضعف أو أكثر من ضعف متوسطات الإنتاجية العامة . ومعنى هذا أنه حتى باستخدام التكنولوجيا المتاحة ، لاتزال هناك فرصة كبيرة لزيادة الإنتاجية . وهذه الحالة ربما تكون أكثر وضوحا في الدول النامية منها في الدول المتقدمة ، نظرا لما تعانيه الدول النامية من معوقات كثيرة تحول دون الاستثمار الأمثل للتكنولوجيا المتاحة ، ومن ثم فهذه الدول مازالت أمامها فرصة كبيرة للارتقاء بالإنتاجية .

٢ ـ أن تركيز البحوث الزراعية في الماضي كان منصبا على زيادة الإنتاج لوحدة المساحة من الأرض ، أو لوحدة عنصر العمل ، باعتبارهما من أكثر عناصر الإنتاج كلفة ، وهم الآن يوجهون اهتماما أكبر لعناصر أخرى ، لعل أهمها الماء ثم العناصر الغذائية ، ولا شك

في أن تعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة بوفرة ومجانا ، وهي الطاقة الشمسية والهواء (ثاني أكسيد الكربون والآزوت) ، سيأتي دوره غالبا من خلال هندسة الوراثة . ولقد تمكن العلماء في الماضي وحتى الآن من التوصل إلى حلول المشاكل وطرق لزيادة الإنتاجية ، وسوف يمكنهم الاستمرار في ذلك في المستقبل خاصة مع تقدم الإمكانيات التي توفرها التكنولوجيا الحيوية الحديثة . وعلى سبيل المثال لايزال هناك مجال كبير لاستثمار قوة الهجين . لقد كانت ظاهرة قوة الهجين مصدرا مهما لتحسين الإنتاجية في الكثير من المحاصيل النباتية . وحتى في المحاصيل ذاتية التلقيح مثل الأرز ، تمكن العلماء الصينيون من استخدام هذه الظاهرة عندما اكتشفوا نبات أرز عقيم ذكري من الأرز البري[٢٩] . وفي مصر أمكن تربية أصناف قمح جديدة «طويلة السنبلة» (شكل ٤ ـ ٥) يحتمل أن تحقق زيادة كبيرة في الإنتاجية[٣٠] . إن إمكانيات تحسين قدرة النبات على استخدام نسبة أكبر من الطاقة الشمسية وتحويلها إلى منتجات نباتية من خلال برامج تربية النبات ، وزيادة قدرة الحيوانات على تحويل نسبة أكبر من الأعلاف إلى غذاء للإنسان من خلال تحسين السلالات الحيوانية ، مازالت كبيرة ، وهنا سوف تلعب التكنولوجيا الحيوية الحديثة دورا فاعلا . ويذكر لانجر وهـل أنه لاتزال هناك فرصة في محاصيل عديدة لتحقيق زيادة في الإنتاجية بنحو ٢٥٪ من خلال زيادة معامل الحصاد ، بعدها سوف يتعين على مربي النبات التربية للتمثيل الضوئي الأسرع وزيادة كفاءة عملية التمثيل الضوئي . والمعروف أن النباتات تقسم تبعا لطول الهيكل الكربوني للمنتج الأول للتمثيل الغذائي إلى طرزين (ك٣ ، ك٤) ومعدل إنتاج نباتات الطرز الأول من المادة الجافة نحو ٢٠٠كجم/ هكتار/ يوم ، ونباتات الطرز الثاني نحو ٢٠٠ ـ ٤٠٠كجم تبعا لظروف المناخ . ويذكر لانجر وهـل أن كفاءة التمثيل الضوئي تحت نفس ظروف الإشعاع الشمسي تبلغ في الذرة (ك٤) نحو ٤,٥٪ من الطاقة

الشمسية ، بينما تبلغ في الأرز (ك٣) نحو ٣,١٪ . وهكذا فسوف يتمكن العلماء في المستقبل من ترتيب نباتات الطرز الأول لتحمل عوامل التمثيل الغذائي للطرز الثاني (باستخدام هندسة الوراثة) ، مما سيحدث طفرة في الإنتاج .

٣ ـ أن الصفة المركبة للتكنولوجيات الحديثة (والتقدم السريع في التكنولوجيا الحيوية الحديثة مثال لذلك) ، توفر في حد ذاتها موردا جديدا هو التكنولوجيا ذاتها ، التي تولد قوة متعاظمة ، إذ تدفع عناصرها بعضها البعض وتعزز قدراتها لتحقيق المزيد من التقدم أو من قدرة العلم والتكنولوجيا ، وعلى خلاف الموارد الطبيعية ، فإن مورد التكنولوجيا هو نتاج نشاط إنساني يمكن تنميته باستمرار .



شكل رقم (٤ ـ ٥) : الأقماح طويلة السنبلة ـ يبلغ طول السنبلة نحو ٢٠ ـ ٢٢سم وعدد الحبوب بها أكبر من الأقماح العادية .

ثانيا : قدرات العلم والتكنولوجيا آخذة في التناقص :

لعل أهم العوامل التي يستند إليها المتشككون في تواصل قدرات العلم والتكنولوجيا ، بل وتواصل القدرة الإنتاجية الحالية لمعظم قطاعات الإنتاج الزراعي ، خاصة تلك التي بلغت مستويات إنتاجية عالية ، اعتمادها الكبير على الطاقة الأحفورية التي هي طاقة مستنفدة . إن مصادر الطاقة الأحفورية المتاحة حاليا هي مخازن للطاقة الشمسية التي أمكن للنباتات الخضراء التي عاشت قبل ملايين السنين اقتناصها . وهكذا فإن إنتاجنا الزراعي الحالي ، تبعا لذلك ، لا يعتمد فقط على الطاقة الشمسية الواردة الآن من الشمس ، ولكن أيضا على الطاقة الشمسية المخزنة منذ ملايين السنين . وبما أننا نستنزف مخزون طاقة غير متجددة ، فإن القدرات الإنتاجية للزراعة المكتسبة من خلالها سوف تفقد أو على الأقل سوف تصبح أعلى تكلفة . وبالمثل فإن استنزاف الموارد الطبيعية الأخرى أو تآكلها سوف يؤدي إلى نفس النتيجة . على أن أهم الأسانيد التي يقدمونها لتأييد وجهة نظرهم تشمل :

١ ـ أننا لانستطيع أن نحدد بصورة دقيقة كم من الزيادة الكلية التي تحققت في الإنتاجية المنسوبة إلى قدرات العلم والتكنولوجيا ، ترجع إلى عوامل مبتكرة ، وليس إلى مجرد زيادة في استخدام الموارد المستنزفة . إن الأصناف المحسنة من المحاصيل النباتية تحقق زيادة في الإنتاجية ، ولكن غالبا ما تكون هذه الزيادة ـ أو على الأقل جزء ملحوظ منها ـ ناتجة عن استخدام هذه الأصناف لمعدلات أكبر من الأسمدة وخاصة الأزوتية . والأمثلة على ذلك أصناف القمح والأرز قصيرة وصلبة الساق (عماد الثورة الخضراء) التي تقاوم الرقاد ، حتى عند استخدام معدلات تسميد آزوتي عالية . إن المعلومات المتاحة تبين أن هذه الأصناف وغيرها من الأصناف عالية الإنتاجية ـ لا تتميز عن الأصناف الأخرى بكفاءة أعلى في استخدام الأسمدة الآزوتية ، ولكنها فقط تستخدم منها مقادير أكبر . وهناك من المربين الآن من يعتقد بأننا بالفعل قد استثمرنا بالكامل مزايا قصر وصلابة الساق في هذه الأصناف ، ومن ثم فالمزيد محدود .

٢ ـ أن الزيادة التي تحققت في إنتاجية محاصيل الحبوب بوجه عام جاءت أساسا من خلال زيادة نسبة الحبوب إلى القش (أي زيادة معامل الحصاد وهو النسبة بين وزن محصول الحبوب والوزن الكلي للنبات)، وليس من خلال زيادة المادة الجافة الكلية.

وفي متابعة لتطور محصول أصناف القمح الشتوي البريطاني، اتضح أن الأصناف الحديثة التي أدخلت في الزراعة عام ١٩٨٠ كانت إنتاجيتها من الحبوب أكثر بنحو ٥٠٪ عن تلك التي أدخلت في الزراعة قبل أربعين عاما، وترجع هذه الزيادة أساسا إلى زيادة معامل الحصاد من نحو ٠,٣٥ في الأصناف الأقدم إلى نحو ٠,٥٠ في الأصناف الأحدث. كذلك الزيادة التي تحققت في كفاءة استخدام الأعلاف الحيوانية للسلالات الحيوانية الحديثة، جاءت أساسا من خلال تقليل النسبة من العلف المستخدم في صيانة جسم الحيوان وزيادة النسبة المستخدمة في إنتاج المنتجات الحيوانية التي يطلبها الإنسان.

وفي كلتا الحالتين ـ المحاصيل النباتية والسلالات الحيوانية ـ هناك معوقات فسيولوجية تحول دون الاستمرار في التحسين من خلال هذين المدخلين التقليديين، فلا شك أنه بالنسبة لمحاصيل الحبوب هناك حدود لتقصير الساق دون التضحية بقدرة التمثيل الضوئي للنبات.

٣ ـ لاتظهر مستويات الإنتاجية المحققة في تجارب المحصول القياسي ـ أو الطاقة الإنتاجية الكامنة للأصناف والمعاملات الزراعية ـ زيادة كبيرة عما كانت عليه في منتصف الستينيات، بما يشير إلى تباطؤ النمو من خلال قدرات العلم والتكنولوجيا المتمثلة في التراكيب الوراثية والمعاملات الزراعية الجديدة.

٤ ـ التوقعات التي تمنيناها من التكنولوجيا الحيوية الحديثة لم تتحقق طبقا للتوقيتات المفترضة، ومن ثم تأجلت إلى توقيتات أبعد، وهي مستمرة في الابتعاد، فالتأثيرات في الإنتاج الزراعي التي كانت متوقعة في هذا العقد تأجلت للعقد القادم.

استراتيجيات البحوث ـ وتواصل قدرات العلم والتكنولوجيا :

خلال العقود الثلاثة القادمة ، سوف تواجه قدرات العلم والتكنولوجيا ثلاث معضلات أساسية ينبغي أن تجد لها حلولا مناسبة :

المعضلة الأولى : المطالب المتزايدة لتحقيق نمو كبير في الإنتاج للوفاء باحتياجات السكان وأيضا لتحقيق الاستقرار في الإنتاج والإمدادات من عام لآخر .

المعضلة الثانية : محدودية الموارد الطبيعية من أرض وماء وأصول وراثية وتعرضها للتآكل .

المعضلة الثالثة : الاحتياجات البيئية لرفاهية الإنسان .

وضخامة هذه المعضلات وتشابكاتها وتداخلاتها ، وأهمية الموازنة بين العوامل المختلفة المتعارضة واختيار الأنسب منها ـ تزيد من صعوبة الموقف برمته ، وتستلزم قدرا كبيرا من وضوح الفكر والرؤية المستقبلية . إن شعار «قدرات العلم والتكنولوجيا» ، متمثلة خاصة في التكنولوجيا الحيوية الحديثة وعلى وجه الخصوص في هندسة الوراثة ـ دون شك ـ يثير خيالنا ويدفع بتوقعاتنا وآمالنا إلى آفاق بعيدة وربما أحيانا إلى ما بعد الأفق ، ولكن لاينبغي أن نتجاهل أن كثيرا من الاختراعات العظيمة تكون بدايتها مجرد خيال . وفي ظل هذا الشعار يحق لنا أن نتوقع مثلا ، إلى جوار تطوير التكنولوجيات التقليدية وتربية أصناف نباتية أعلى إنتاجية ، ومقاومة للأمراض والآفات ، وأكثر تحملا للظروف غير المناسبة أو القاسية . . .الخ ، أنه سوف يتمكن العلماء من استخدام قدرات العلم والتكنولوجيا في تربية أصناف أقدر على اقتناص نسبة أكبر من الطاقة الشمسية ، واستخدامها بصورة أفضل في إنتاج مركبات نباتية نحتاج إليها ، بل ربما لانفرط في التفاؤل ، إذ نتوقع تحقيق اختراق سوف يكون بعيد الأثر في قضية الغذاء بتربية أصناف من محاصيل الحبوب ، قادرة على تثبيت آزوت الهواء الجوي مثل المحاصيل البقولية . كذلك ربما لانغرق كثيرا في الخيال حين نتوقع استخدام قدرات العلم والتكنولوجيا بصورة فعالة في الحد

من استنزاف الموارد الطبيعية ، أو في تطويع مصادر جديدة للطاقة كبدائل للطاقة الأحفورية . نعم يحق لنا أن نطلق لخيالنا العنان ونحلم بأن كل تلك الأعمال الفذة وغيرها ممكنة التحقيق . ولكن لكي تكون توقعاتنا أقرب إلى التحقيق خلال فترة زمنية معقولة يجب أن يكون هناك قدر كبير من العمل المنظم . وقبل ذلك يجب أن نستند إلى الواقع وعلى الأوضاع الحالية ، ودون أن نقفز في فراغ ، نعمل على الاستحواذ على المعارف الأساسية والخبرات اللازمة للتعامل مع المعوقات التي تحد من الإنتاجية في الوقت الحالي . وإذا كنا لا نستطيع أن نتنبأ بدقة بالمستويات التي ستصل إليها الإنتاجية بعد عشر أو عشرين سنة ، وكذلك لانستطيع أن نتنبأ بدرجة معقولة من الثقة بأن قدرات العلم والتكنولوجيا سوف تستمر في التعاظم ، أو حتى سوف تستمر بمعدلها الحالي ، إلا أننا نستطيع أن نحدد العوامل الرئيسية التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في رسم استراتيجيات البحوث الزراعية في الأقطار العربية ، لتحقيق تواصل قدرات العلم والتكنولوجيا والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي :

أولا : سوف تظل إنجازات التكنولوجيا التقليدية المصدر الأساسي للنمو في الإنتاجية النباتية والحيوانية للعقدين أو العقود الثلاثة القادمة ، كما أن الجانب الأكبر من الزيادات في الإنتاج الزراعي سوف يمكن تحقيقها من خلال تكثيف أكثر للإنتاج المستند إلى الموراد الطبيعية المتاحة حاليا . والمكاسب الضرورية اللازم تحقيقها في إنتاجية المحاصيل النباتية والحيوانية المزرعية سوف يمكن توليدها أساسا من خلال تحسينات في الأصناف والسلالات ، باستخدام طرق تربية النبات والحيوان التقليدية المعمول بها حاليا مع قدر من التطوير ، والاستخدام الأكثر كثافة وكفاءة للمدخلات التكنولوجية شاملة الأسمدة الكيماوية ، ومبيدات الآفات والحشائش ، والأعلاف الأعلى في القيمة الغذائية ، فضلا عن المعارف والخبرات ، ومن ثم فسوف يكون من الضروري تطوير تكنولوجيات محسنة لزيادة القدرة الإنتاجية للنظم المزرعية الحالية ، بالاعتماد على المداخل البحثية المختبرة والمؤكدة وكذلك تطويرها .

ثانيا : سوف تكون إنجازات التكنولوجيا التقليدية بعد عقدين أو ثلاثة من الزمن غير كافية لمقابلة الأعباء المتزايدة التي تلقى على عاتق الزراعة ، وهو موقف ينبغي التحسب له من الآن . إن قدرات التكنولوجيا التقليدية والموارد الطبيعية المحدودة معا يمكن أن تصبح عوائق حقيقية تحدد النمو الزراعي المستقبلي متى تخطاها حجم الطلب على المنتجات الزراعية . ومن ثم فإن احتمالات زيادة الإنتاج الزراعي بدرجة كبيرة سوف ترتكز أساسا على إمكانية تطوير تكنولوجيات جديدة ـ في مقدمتها التكنولوجيا الحيوية الحديثة ـ تقلل من كمية الموارد الطبيعية المستخدمة ، كأن يمكنها زيادة كفاءة استخدام النباتات للطاقة الشمسية ، وربما وسائل أخرى تحل محل النباتات في تخليق الغذاء . وإذا كان تطوير تكنولوجيات ثورية سوف يستغرق وقتا ، إلا أنه يجب أن يحظى بقدر معقول من الاهتمام ، ويجب البدء من الآن في اكتساب المعارف العلمية الكافية التي تفتح الطرق إلى تحقيق هذه الاختراقات ، إذ دونها سوف يكون الأمل ضعيفا في الاستجابة لمخاطر المستقبل التي يصعب التنبؤ بها الآن على وجه اليقين .

ثالثا : سوف تكون هناك حاجة إلى الربط العضوي أو المفصلي بين منتجي (أي موردي) المعارف والتكنولوجيات المحسنة والجديدة على السواء وبين مستخدميها ، إذ إن مصادر الزيادات في الإنتاج سوف تعتمد بصورة متعاظمة على المعرفة والمعلومات ـ أي ستكون كثيفة المعرفة والمعلومات إلى حد كبير ـ وهذا يترتب عليه أن تصبح جهود البحوث ونقل التكنولوجيا ، في مجالات تكنولوجيا المعلومات والإدارة بصورة متزايدة موردا مهما للنمو في إنتاجية المحاصيل النباتية والحيوانية .

رابعا : سوف تتزايد الحاجة إلى تكثيف القدرات والجهود البحثية في توليد التكنولوجيات ـ آخذين في الاعتبار الركائز الأساسية للجهد البحثي وهي :

(١) الكادر البحثي ـ لا يزال حجم القدرات البحثية معبرا عنها بالكادر البحثي كما وكيفا ، محدودا ، وفي الكثير منها محدودا للغاية ، وفي البعض الآخر مازالت في طور الإنشاء . ويرى روتان[٣١] أنه حتى في بلد صغير

نسبيا ينتج مدى محدودا من السلع الزراعية وتحت مدى محدود من الظروف المناخية الزراعية ، سوف تكون هناك حاجة إلى كادر بحثي يتراوح بين مائتين وخمسين وثلاثمائة عام زراعي ، وأن الأقطار التي لا تملك قدرة بحثية كافية لن تكون قادرة على مواجهة الأعباء التي تلقيها على الزراعة الزيادة السكانية والتحسن في مستوى الدخل .

(٢) التمويل - يحتاج النشاط البحثي الزراعي - وفي مقدمته بطبيعة الحال مجال التكنولوجيا الحيوية وبصفة خاصة هندسة الوراثة - إلى تمويل كاف ومنتظم . وهناك اتفاق عام على الرأي بأن الاستثمار في البحوث الزراعية هو استثمار مربح[٣٢] . وما نود التأكيد عليه هو أن استمرارية التمويل لا تقل أهمية عن مقدار التمويل ذاته . وفي بعض الأقطار (الدول المتقدمة) ، وخاصة أوقات الفوائض يجادل البعض بأن الإنفاق على البحوث لم يعد له مبرر وأنه يجب أن يوقف أو على الأقل يخفض مقداره . وعلى النقيض خلال أوقات الطوارئ أو العجز يطلب من الباحثين حلول فورية . نفس التوجه يحدث في الدول النامية في الكثير من الحالات ، فعندما يكون محصول ما ناجحا يتراخى الاهتمام به ، أما عندما يتعرض لأزمة فيكون الاهتمام المفاجئ . لا ينبغي أن يعامل البحث الزراعي كصنبور ماء يفتح ويغلق عند الطلب ، إذ إن الاستقرار والالتزام على المدى الطويل مطلوبان ، فالكثير من المشاكل الزراعية ، أو الآفاق المحتملة ، تحتاج إلى سنوات طويلة من البحث والدراسة . ومن الأمثلة التي تضرب في هذا الصدد مرض ماريك الذي يصيب الدواجن[٣٣] ، فقد كانت بداية البحوث عليه عام ١٩٣٩ ، ولم يتم تحديد الفيروس المسبب للمرض سوى عام ١٩٦٧ ، ثم تم إنتاج لقاح مضاد عام ١٩٧١ ، وبحلول عام ١٩٧٤ بلغ العائد المحقق السنوي من اللقاح نحو ١٨٠ مليون دولار ، في مقابل ٣١ مليون دولار تكاليف البحوث التي أنفقتها الدولة .

(٣) المؤسسة البحثية - لقد جاءت أعظم إنجازات التكنولوجيا الزراعية من خلال نشاط المؤسسات البحثية ، وبناء مؤسسات قوية قادرة على

التعامل مع المتغيرات العديدة التي تواجه الزراعة أمر مبدئي لتحقيق قدرات متنامية للعلم والتكنولوجيا . وقد ذكر وايتهيد[٣٣] في بداية هذا القرن أن «أعظم اختراعات القرن التاسع عشر هو تحويل عملية الابتكار إلى عملية مؤسسية ، باختراع الجامعة البحثية والمعمل البحثي ومحطة البحوث الزراعية» . ويذكر روتان أن «التغير التكنولوجي يجعل في الإمكان إحلال المعرفة محل الموارد ، وإحلال الموارد الأكثر وفرة محل تلك الأقل وفرة ، ويحرر كوابح النمو التي تفرضها الإمدادات غير المرنة للموارد» . وهكذا نجد أنه يصبح من الضروري بصورة متزايدة بناء مؤسسات بحثية قوية وفعالة ، وتحويل الجانب الأكبر من القدرات البحثية إلى قدرات مؤسسية . وينطبق هذا بصفة خاصة على الدول الأقل نموا حيث مستويات الإنتاجية بها مازالت أقل كثيرا مما يمكن تحقيقه . والمؤسسات البحثية هي الأقدر على الوصول إلى المصادر التقليدية لزيادة الإنتاجية مثل الإنجازات في تربية النبات ، وتحسين سلالات الحيوان ، وطرق الزراعة المطورة ، والأساليب الحديثة لإدارة الموارد . كذلك سوف تفرض ظروف التناقص المتوقع لمعدلات الإضافة في الإنتاجية إعطاء أهمية أكبر للكفاءة في المؤسسة البحثية .

(٤) **توجيه البحوث الزراعية** ـ سوف يلزم بصورة متزايدة توجيه البحوث الزراعية في مسارات تكون : أكثر ارتباطا بالتنمية الزراعية ، وأكثر قدرة على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، وأكثر فعالية في المحافظة على الموارد ، وعلى تواصل أو استدامة التنمية الزراعية ، وأكثر قدرة واهتماما بتحقيق الظروف المناسبة والبنية العلمية الأساسية ، لإحداث المزيد من التغير التكنولوجي الذي يدعم المصادر التقليدية للنمو في إنتاجية النباتات والحيوانات . وفي غياب تركيز أكبر لجهود البحوث الزراعية تصبح احتمالات نجاح التنمية أقل ، وتتأجل لوقت أطول المكاسب في الإنتاجية الزراعية الموعودة من التكنولوجيا الحيوية الحديثة . هذا التوجيه سوف يستلزم التبني الكامل لأسلوب البرامج البحثية والتخطيط الاستراتيجي الذي سنأتي على ذكره في فصل لاحق .

(٥) **الأولويات الاستراتيجية** ـ خلال القرن العشرين ، توجه التغير التكنولوجي نحو إيجاد حلول للعوامل التي تمثل كوابح للنمو في الإنتاج ، واختلف هذا التوجه من بلد لآخر ، ففي مصر مثلا اتجه نحو تكثيف الإنتاج من وحدة المساحة نظرا لأن الأرض الزراعية كانت هي العامل المحدد للنمو ، ومن ثم كان التوجه نحو التكثيف المحصولي بزراعة محصولين متعاقبين أو أكثر في نفس العام في نفس الأرض . وفي الولايات المتحدة كان التركيز كبيرا على التكنولوجيا الميكانيكية لتخطي كابح نقص عنصر العمل . وفي السنوات القادمة سوف تزداد حدة الكثير من الكوابح على النمو كما ستتغير طبيعتها ، ففي معظم الأقطار العربية سوف يكون مورد الماء هو الكابح الأساسي لأي نمو في الإنتاج الزراعي ، كذلك سوف تظهر على المدى الطويل كوابح أخرى ، ومن ثم فإن قدرات العلم والتكنولوجيا يجب أن تتوجه نحو هذه القضايا .

(٦) **المورد الوراثي** ـ تشكل الأصول الوراثية ـ أو الوعاء الوراثي ـ ركنا أساسيا في الجهد البحثي ، سواء ذلك الهادف إلى تطوير وتحسين التكنولوجيا الحيوية التقليدية وزيادة قدراتها ، أو ذلك الهادف إلى التحول من الزراعة المؤسسة على تكنولوجيا القرن العشرين الحالية إلى تلك المؤسسة على تكنولوجيا القرن الحادي والعشرين الحيوية الحديثة . لقد تعرضت الكثير من الأصول الوراثية للضياع والاندثار في السنوات الأخيرة ، ومن ثم فإن جهدا مكثفا يجب أن يبذل لتجميع الأصول الوراثية وتوصيفها والمحافظة عليها . كذلك فإن جهدا كبيرا يجب أن يبذل في عمل الخرائط الوراثية للمحاصيل النباتية تأهبا للاستخدام الفعال لأساليب الهندسة الوراثية المتاحة حاليا وتلك المتوقع التوصل إليها مستقبلا .

(٧) **محاصيل وسلالات حيوانية جديدة** ـ تتباين المناطق الجغرافية المختلفة في العالم تباينا كبيرا من حيث نظم الإنتاج الزراعي بها والمحاصيل والحيوانات المكونة لهذه النظم ، ولا شك في أن النظام الإنتاجي لكل منها قد استقر إلى حد كبير تبعا للظروف السائدة بها ، ولكن هناك

فرصا كبيرة وكثيرة لا تزال متاحة لنقل الكثير من هذه المكونات من بلد لآخر . ومن ثم يجب إعطاء أهمية للبحث عن محاصيل نباتية وحيوانية جديدة يمكن إدخالها في النظام الإنتاجي الزراعي ، بحيث تمثل مصدرا مفيدا للنمو ، أو في الوفاء باحتياجات معينة للمجتمع ، أو تكون بديلة لمحاصيل أصبح الاستمرار في إنتاجها متعثرا . لقد كان التوسع في زراعة محصول فول الصويا في مناطق شتى من العالم مثالا واضحا لجدوى إدخال محاصيل جديدة ذات فوائد كثيرة ، وإذا كان من غير المتوقع تكرار مثل هذا التطور ، إلا أن هناك أمثلة كثيرة على نطاق أضيق نذكر منها بالنسبة لمصر والعراق ، إدخال محصول بنجر السكر كمحصول مواز - أو ربما بديل في المستقبل - لمحصول قصب السكر لتوفير مياه الري ، حيث يحتاج بنجر السكر إلى مياه ري أقل كثيرا ، وإدخال زراعته في أقطار أخرى ، وكذلك محصول عباد الشمس وغيرها .

خامسا : سوف يتزايد الاهتمام بضرورة التعامل العقلاني مع البيئة : كما سبق أن ذكرنا في حديثنا عن التنمية الزراعية المستدامة أو المتواصلة - ينبغي أن تأخذ البرامج البحثية في اعتبارها دائما المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية وصيانة البيئة باعتبارها مطلبا أساسيا لرفاهية الإنسان .

وهكذا ، عندما نتحدث عن تواصل قدرات العلم والتكنولوجيا لتحقيق النمو المتواصل في الإنتاج الزراعي في المستقبل ولعدة عقود قادمة ، لضمان الأمن الغذائي لأي قطر من حيث كمية ونوعية الإمدادات المستقبلية للغذاء والمنتجات الزراعية الأخرى ، تبرز خمس ضوابط ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار وهي :

١ - أهمية تطوير المعارف والتكنولوجيات التقليدية اللازمة لصيانة الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وتنميتها ، وهي الأرض والماء والأصول الوراثية فضلا عن المناخ .

٢ - أهمية تطوير المعارف والتكنولوجيات اللازمة لاستثمار القدرات الإنتاجية المتاحة للمحاصيل النباتية والحيوانية ، من خلال تضييق الفجوة

بين الإنتاجية القياسية المحققة تحت الظروف التجريبية ومتوسطات الإنتاجية المحققة لدى المنتجين ، وتقليل الخسائر ، وتحسين كفاءة نظم الإنتاج والتسويق السائدة .

٣ ـ أهمية تطوير تكنولوجيات جديدة تماما لإنتاج وتصنيع وتسويق الكميات الضخمة من الغذاء ، والمنتجات الزراعية الأخرى التي سوف تشتد الحاجة إليها في المستقبل ، ووضع الأساس السليم للعمل المستقبلي على المدى البعيد نسبيا ، لتوليد تكنولوجيات مبتكرة خاصة في مجال التكنولوجيا الحيوية الحديثة .

٤ ـ أهمية العقلانية في التعامل مع البيئة للمحافظة على الظروف المناسبة لاستدامة التنمية الزراعية ورفاهية الإنسان .

٥ ـ أهمية بناء مؤسسة بحثية زراعية قوية وتوفير كوادر بحثية كفؤة وتمويل كاف ، وتطوير أساليب التخطيط والإدارة وتوجيه البحوث ، وتنمية دور القطاع الخاص خاصة في أنشطة توليد التكنولوجيا الحيوية الحديثة .



الفصل الخامس

بنية أساسية محفزة لتحقيق الأمن الغذائي

في الفصول السابقة تحدثنا عن مشكلة الأمن الغذائي بوجه عام ، والتي تتمثل في زيادة الطلب على المنتجات الغذائية نتيجة لزيادة السكان أساسا ـ من جهة ، ومن جهة ثانية محدودية قاعدة الموارد الطبيعية وما تتعرض له من تآكل ، وضرورة أن تؤخذ احتياجات الأجيال القادمة في الاعتبار في أي برنامج تنمية زراعية للوفاء باحتياجات الجيل الحالي . كذلك تحدثنا عن حالة الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي في الوطن العربي التي تستلزم جهودا مكثفة لمضاعفة إنتاج الغذاء ، كما تعرضنا لقدرات العلم والتكنولوجيا ، والتكنولوجيا الحيوية وبصفة خاصة هندسة الوراثة ، التي تفتح آفاقا جديدة للارتقاء بإنتاج الغذاء . إن معظم الأقطار العربية ـ إن لم تكن جميعها ـ معرضة بصورة متزايدة لمشاكل عدم مواكبة إنتاج الغذاء للنمو السكاني وزيادة الطلب على الغذاء ، ومن ثم فإن توفير بنية أساسية محفزة للتنمية الزراعية المتسارعة لتحقيق الأمن الغذائي أمر بالغ الحيوية . وبالتداعي ، فإن أي استراتيجية للارتقاء بالزراعة ، ومن ثم إنتاج الغذاء ، لابد أن تعطي أولوية لثلاثة مداخل رئيسية : أولها الاستحواذ على التكنولوجيا باعتبارها الأداة الفعالة لتعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة المحدودة ، وثانيها تنمية الموارد البشرية القائمة بعملية التنمية الزراعية ، وثالثها المناخ الاقتصادي المحفز للتنمية الزراعية .

الاستحواذ على التكنولوجيا : المدخل إلى تحقيق الأمن الغذائي

يقول تقرير عن الزراعة المصرية[1] : «في ضوء الضغط الشديد على الأرض الزراعية والدور الحرج للماء ، تعتمد مصر بصفة خاصة على فيض مستمر من التكنولوجيا المحسنة إذا كان للتنمية الزراعية بها أن تواكب تطلعاتها العامة . إن أملها الرئيسي هو إقامة تكنولوجيا زراعية متقدمة . إن الإنفاق المالي لا يمكن أن يعوض النقص في التكنولوجيا» . ولا شك في أن ما ينطبق على مصر ينطبق إلى حد كبير في محصلته النهائية على جميع الأقطار العربية ، وإن اختلفت الصورة في التفاصيل من قطر لآخر . ويظل القاسم المشترك بين الجميع هو حتمية الاستخدام الفعال لقدرات العلم والتكنولوجيا لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة ، الأمر الذي يستلزم الاهتمام بأربعة موضوعات رئيسية :

الأول : بناء جهاز بحث علمي مرتبط بقضايا التنمية الزراعية ، قادر على توليد فيض مستمر من التكنولوجيات والنظم الزراعية المحسنة .

الثاني : بناء جهاز إرشادي قوي ، ومرتبط بالجهاز البحثي بصورة فعالة ، قادر على نقل منجزات العلم والتكنولوجيا ، أي التكنولوجيات والنظم الزراعية المحسنة ، إلى مواقع الإنتاج والعمل على تطبيقها بنجاح .

الثالث : الإدارة الاستراتيجية للمؤسسات البحثية والإرشادية ، وللموارد الزراعية ، بهدف حشد الموارد لتحقيق الأهداف الوطنية .

الرابع : إعدادا الإنسان المستقبل للتكنولوجيا والمستخدم لها إعدادا سليما ، وبعبارة أشمل التعليم والتدريب للموارد البشرية .

على أننا ، بداية ، يجب أن نحدد موقفنا : إنشاء التكنولوجيا محليا؟ أو استيرادها؟

يشير أرنون[٢] إلى التساؤلات المثارة عن جدوى اهتمام الدول النامية بالإنفاق على البحوث الزراعية ما دامت كميات ضخمة من البحوث تجرى في جميع أنحاء العالم ، وأن الدول النامية تنقصها الكوادر البشرية المدربة ، وسكانها المشتغلون بالزراعة لايزالون متخلفين كثيرا ، ومن ثم فمن الأفضل لها أن تركز جهودها في نشر وتطبيق المعارف المتاحة في الدول الأخرى ، أو بعبارة أخرى أن توجه كوادرها البشرية المحدودة نحو الإرشاد بدلا من البحوث . ويرى أرنون أن هذا الموقف الذي يبدو ظاهريا عقلانيا ، وهو في الحقيقة خطأ خطير ، فالكثير من المشاكل ذات الأهمية للدول النامية ، خاصة أقطار المناطق الحارة ، لم تتم دراستها بدرجة كافية في الدول المتقدمة . وأن النقل المباشر لتكنولوجيات تم توليدها بصفة أساسية في المناطق المعتدلة إلى الأقطار النامية في المناطق الحارة وشبه الحارة ، كان السبب في الكثير من الضرر في حالات عديدة . ويضيف مك فيرسون[٣] أن عملية نقل التكنولوجيات من بلد إلى آخر ليست بالعملية البسيطة ، وأن الكثير من الجهد الذي بذل لإدخال وتبني التكنولوجيات الغربية في بعض الدول النامية لاقى قدرا محدودا من النجاح ، بسبب عدم التوصل إلى حلول لمشاكل الأقلمة . ويلخص روتان وهيامي[٤] أخطر المعوقات التي تعترض نقل التكنولوجيات على المستوى الدولي في : (أ) محدودية قدرات محطات البحوث الزراعية في حالة التكنولوجيا البيولوجية ، و (ب) محدودية القدرات الصناعية في حالة التكنولوجيا الميكانيكية . ويذكران ثلاث مراحل في تبني قطر ما لتكنولوجيا مستوردة من أقطار أخرى وهي :

(١) **المرحلة الأولى** ـ نقل المواد ، ويتمثل في الاستيراد البسيط للأصناف النباتية الجديدة والسلالات الحيوانية والآلات وأساليب الأداء دون تجارب منظمة .

(٢) **المرحلة الثانية** ـ نقل التصميمات ، وفيها يتم التجريب والاختبار المنظم على الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية وأساليب الأداء

قبل التوصية بها للزراع ، كما يتم إكثار بذور الأصناف الموصى بها عن طريق نظام إكثار معتمد .

(٣) المرحلة الثالثة ـ نقل القدرة ، وتتمثل أساسا في نقل المعارف والقدرات العلمية .

وبتنامي قدرات البحوث الوطنية يصبح في الإمكان ، وبصورة متزايدة ، تربية الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية محليا لتتوافق مع احتياجات الظروف المحلية ، والانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية يستلزم توفير تنظيم مناسب وبنية أساسية للتجريب ، أما الانتقال إلى المرحلة الثالثة فيستلزم أساسا كادرا بشريا مدربا مدعوما بإمكانيات أدوات بحثية حديثة .

ولا شك في أن هناك تدفقا كبيرا لتكنولوجيات من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل تقدما والنامية في جميع القطاعات الزراعية شاملة : الكيماويات (مبيدات آفات ، مبيدات حشائش ، أسمدة مركبة وأسمدة ورقية ، منظمات نمو ، أمصال ولقاحات وأدوية بيطرية . . .الخ) ، والأصناف النباتية (بذور وشتلات الخضر والفاكهة والمحاصيل الحقلية . . .الخ) ، والسلالات الحيوانية (أبقار ، أرانب ، دجاج . . .الخ) ، والآلات الزراعية . وكذلك الخبرات الفنية من خلال مشروعات التعاون الفني ، شركات الاستثمار ، توكيلات الشركات الأجنبية . ويذكر عبد السلام[٥] أن هذا التدفق بالنسبة لمصر ـ وإن يكن مرغوبا فيه مبدئيا ـ إلا أن له الكثير من المحاذير التي يجب أخذها في الاعتبار مثل : (١) احتمال إدخال تكنولوجيات غير ملائمة أو أقل ملاءمة من تكنولوجيات محلية ، والترويج لها بأساليب الدعاية والتأثير المعروفة ، مما يحرم التنمية الزراعية من التكنولوجيات الأفضل ، (٢) احتمال ترسيخ التبعية للخارج من خلال إضعاف الجهد الذاتي ، (٣) التكاليف المتزايدة المدفوعة خاصة غير المنظورة (معارف وخبرات وحقوق استخدام) ، وتزايد مدفوعات التكنولوجيات المنظورة التي لا يتم توطينها ، وما

يشكله من عبء على ميزان المدفوعات ، (٤) فضلا عن تأثيرات غير مرغوبة في الظروف الاجتماعية .

وتبعا لذلك يقترح دراسة أسلوب يكفل تعظيم الفائدة من استيراد التكنولوجيات الأجنبية وتقليل الأضرار ، بحيث يوضع إطار عام لعملية نقل وتطويع التكنولوجيات يتضمن الخطوات الثلاث التالية :

١ ـ السعي المنظم والمكثف لاستيراد أو نقل «نماذج» التكنولوجيا شاملة : السلالات الحيوانية والأصناف النباتية ، والآلات والمعدات ، والكيماويات ، والخبرات ونظم وأساليب الإنتاج ـ على أن يتسع مجال السعي ليشمل جميع أرجاء العالم ، فالدول النامية لديها الكثير الذي يمكن الاستفادة منه في مصر .

٢ ـ اختبار «نماذج» التكنولوجيا المستوردة بصورة علمية سليمة في مراكز البحث العلمي والتكنولوجي (مركز البحوث الزراعية ، الجامعات . . .الخ) ، والتعرف على أوجه الاستفادة منها وتقييمها والمفاضلة بين التكنولوجيات المتماثلة لاختيار أفضلها .

٣ ـ أقلمة وتطويع التكنولوجيات التي يثبت جدارتها لمواءمتها للظروف المحلية الاقتصادية والاجتماعية ، بما يكفل وضعها في الصورة المناسبة لخدمة أهداف التنمية بأفضل صورة ممكنة ، وبعبارة أشمل تمصيرها .

مثل هذا النظام يعني وضع ضوابط تنظيمية وتشريعية لعملية استيراد التكنولوجيا موازية للسعي المكثف للحصول عليها بما يخدم المصلحة الوطنية ، وتوطين التكنولوجيا المفيدة بما يؤدي إلى الاعتماد على الذات (مثلا عدم استيراد بذور أو شتلات لأغراض الإنتاج التجاري من الأصناف المستوردة نماذجها والتي تم اختبارها) . وفي هذا الصدد فإن برامج ومشروعات التعاون الفني مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية والإقليمية ، وكذلك مشروعات الاستثمار المشترك ، ينبغي أن تنبثق أساسا

من الاحتياجات الفعلية لخطة التنمية الزراعية ، وطبقا لأولوياتها ، وأن تساعد على نقل وتطويع تكنولوجيات جديدة مفيدة ، وعلى دعم وتعزيز القدرات الذاتية ، وألا يترتب عليها حدوث أي من المحاذير السابق ذكرها .

البحث العلمي والتطوير : توليد التكنولوجيا

البحث العلمي المرتبط بالإنتاج ، ومن ثم التنمية ، والواعي بالمحددات البيئية ، هو من دون جدال العنصر القائد لعملية التنمية الزراعية المستدامة وهو ليس فقط ذا عائد اقتصادي ، ولكن أيضا هو الذي يفتح الآفاق الجديدة ، وهو القادر على استشراف المستقبل وتشكيله ، بل وعلى إحداث اختراقات قد تبدو في الوقت الحالي مستحيلة . ولمواجهة مشكلة الغذاء بالتركيز الواجب الذي تستحقه ، ينبغي توجيه الاهتمام الكافي لنظم وأساليب البحث الزراعي ، وإعادة تشكيلها وصياغتها وتوجيهها بما يتلاءم وحجم التحديات المطلوب منها مواجهتها . ولكي يحقق البحث العلمي الزراعي ما هو مطلوب منه ، ينبغي أن ينظم في برنامج وطني مرتبط بالتنمية الزراعية ، أي مرتبط عضويا ببرنامج التنمية الزراعية الوطني ، وهذا سوف يكون موضوعا لفصل لاحق ، وسوف نقتصر في الصفحات التالية على توضيح نقطتين تمهيديتين ، ولكنهما أساسيتان ، ترتبطان بتوليد التكنولوجيا والاستحواذ عليها وهما : الأولى - وظائف البحوث الزراعية التي ينبغي القيام بها ، والثانية - المؤسسة البحثية الزراعية التي تقوم أساسا بعملية البحث والتطوير .

١ - وظائف البحوث الزراعية :

فلنبدأ بطرح هذا السؤال - ما هو دور البحث الزراعي في التنمية؟ أو بعبارة أخرى - ما هي الوظائف التي ينبغي أن يؤديها البحث الزراعي حتى يلعب الدور المطلوب منه في التنمية الزراعية بصورة سليمة؟ إن الإجابة عن هذا

السؤال من البداية توضح لنا معالم كثيرة في تخطيط البحث الزراعي ككل ، وفي إقامة وتشكيل الهياكل التنظيمية ، وأيضا في متابعة أدائها . بصفة عامة يمكننا تلخيص الوظائف التي ينبغي أن يؤديها أي برنامج للبحث الزراعي تحقيقا لدوره في التنمية في الوظائف الأربع الرئيسية التالية(٦) :

أولا : الوظيفة الأولى هي استكشاف وتحديد «الفرص المتاحة» - على المستوى القومي (الوطن) ، والإقليمي (إقليم تنموي أو محافظة) ، والمحلي (منطقة ما) - للارتفاع بالإنتاجية الزراعية وبالربحية من استثمار الموارد الطبيعية والموارد البشرية والموقع الجغرافي والظروف الاقتصادية والاجتماعية . . .الخ ، المتاحة في الوطن أو الإقليم التنموي أو المحافظة أو المنطقة ، وتقدير طاقاتها التأثيرية المتداخلة في الأوضاع المختلفة ، ثم إعداد المعلومات المكتسبة في صورة مناسبة ولغة سهلة واضحة دقيقة وواقعية ووضعها في متناول السلطات المختصة .

و «الفرص المتاحة» لا شك في أنها عديدة ، ولكنها تحتاج إلى استكشافها وتحديد أبعادها إلى البصر الثاقب لعلماء ذوي آفاق عريضة وفكر متحرر وإلى دراسات علمية واعية . وهي قد تكون في موارد طبيعية غير مستثمرة بصورة صحيحة ، أو في مزايا موقع جغرافي أو متغيرات اقتصادية محلية أو دولية جارية أو متوقعة ، أو في تكنولوجيات جديدة متاحة أو تكنولوجيات محتملة ، أو كل هذه العوامل .

والبحث الزراعي الفعال بأدائه لهذه الوظيفة يقطع الطريق على ثلاثة أخطاء شائعة ، كثيرا ما نقع فيها وتؤدي إلى إفشال الكثير من جهود التنمية .

والخطأ الشائع الأول الذي كثيرا ما نقع فيه هو «وقتية أو آنية التفكير» ومن ثم آنية الحلول التي قد يمكن التوصل إليها ، والتي قد تؤدي في الواقع إلى مشاكل أكثر في المستقبل ، ومن ثم تعيق التنمية . ونحن عادة نسأل أنفسنا . . . ماذا نفعل؟ . . . الآن ، أو . . . ماذا نفعل؟ . . . بعد ذلك ،

ونادرا ما ننظر بعيدا عبر السنين لنستشف ماذا يجب أن يحدث في النهاية أو ما هي «الصورة أو الحالة التي نريدها» ثم نعمل بعد ذلك على تشكيلها .

والخطأ الشائع الثاني الذي كثيرا ما نقع فيه هو «المعالجة الجزئية» لمشاكل وقضايا ، هي بطبيعتها متعددة الجوانب مرتبطة بعوامل ومشاكل كثيرة أخرى ، أو بعبارة أخرى الافتقار إلى النظرة المتكاملة وتجاهل العوامل الآنية والمتغيرات المستقبلية التي يمكن أن تؤثر في المشكلة ، ومن ثم كثيرا ما تأتي الحلول غير كاملة ، بل وكثيرا ما يترتب عليها صعوبات جديدة تفقدها الفائدة المتوخاة منها .

والخطأ الشائع الثالث الذي كثيرا ما نقع فيه هو «الكلاسيكية أو التقليدية» ، متمثلة في ميل شديد إلى ثبات الأوضاع أو الأساليب على حالها ، وحتى عند الاضطرار للتغيير يكون التفكير في أساليب التغيير من منطلق الثبات ، أي منطلق أسلوب كلاسيكي أو تقليدي نادرا ما يلجأ إلى الابتكار أو الاختراق ، فنحن عادة عندما نتوصل إلى أسلوب أو نمط إنتاج معين نستقر عليه طويلا ـ حتى برغم المتغيرات التي تدعو إلى التعديل أو حتى إلى تبني أسلوب جديد ـ إلى أن نضطر إلى نبذه مجبرين . ومن نفس المنطلق عندما نبدأ في دراسة تطوير نظام إنتاج معين فإن مدخلنا هو الأساليب التقليدية التي نادرا ما تحدث اختراقا أو إنجازات ثورية .

ثانيا : الوظيفة الثانية هي تحديد الأهداف الاستراتيجية . إن مستويات الإنتاج بالمناطق المختلفة والمحليات ، يجب أن تفحص وتدرس بعناية ، وتقارن بالمستويات التي ينبغي أن تكون عليها بالاستناد إلى التكنولوجيا المتاحة . كذلك احتياجات المستقبل ـ على مدى فترة زمنية معقولة ـ آخذين في الاعتبار المتغيرات المختلفة في الطلب المحلي والسوق الخارجي .

كذلك يجب تحديد العوائق التكنولوجية وغير التكنولوجية التي يلزم تخطيها وصولا إلى نظم إنتاج متكاملة . إن نجاح البحوث والجهد القومي

للتنمية بصفة عامة سيعتمد على إزالة كل المعوقات وعدم إهمال عامل منها قد يصبح محددا للتنمية فيما بعد ويفشل باقي الجهود التي بذلت .

وأيضا يجب الاهتمام بالجديد ـ حتى إن كان غير ذي أهمية في الوقت الحالي ـ مثل التكنولوجيات المحتملة ، وأنواع النباتات والحيوانات غير الاقتصادية في الوقت الحالي ، ولكن يمكن أن تكون كبيرة الفائدة في المستقبل . وهذا يعني الانفتاح على العالم والبحث فيه عما يمكن أن يكون ذا فائدة من التكنولوجيات وأصول وراثية وسلالات حيوانية . . .الخ .

وبنفس القدر من الأهمية ـ وبفكر متفتح ـ يجب الاهتمام بجميع مناطق القطر ، وخاصة المهمل منها ، فقد تحتوي على فرص للتنمية أكبر مما هو ظاهر الآن إذا درست من منطلق بعيد عن الفكر التقليدي .

إن تحديد أهداف طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى هو المعيار الذي يمكن اعتماده في قياس مدى التقدم والأهداف طويلة المدى ـ ومتوسطة المدى إلى حد أقل ـ تحتاج في تحديدها إلى وضوح رؤية وتفكير استراتيجي ـ بالإضافة إلى المعلومات الإحصائية والمعرفة التكنولوجية ـ عن الإمكانيات وعن المشاكل التي تعوق استخدام الإمكانيات في توفير الاحتياجات ، ولكنها توفر الإطار المعقول للخطط قصيرة المدى ، وينبغي الربط الوثيق بين الأهداف قصيرة المدى ومتوسطة وطويلة المدى ، وأن يكون بناؤها المتسلسل واقعيا وبعيدا عن شطحات الخيال . كما لا ينبغي أن تتوقف الأهداف عند حد إنتاجية الفدان من السلعة مثلا أو جملة الإنتاج من سلعة معينة ـ وهو الأمر الراسخ في أذهاننا دائما ـ بل أن تمتد إلى نمط الإنتاج ، أو نوعية التكنولوجيا المستخدمة أو المطلوب ابتكارها لاستخدامها ، ونو عية الإنتاج ومدى توافقه مع الاحتياجات المتطورة وكيفية التصرف في الإنتاج ، والمستفيدين منه .

ثالثا : **الوظيفة الثالثة** هي توليد فيض مستمر من تكنولوجيات جديدة ومتطورة ومتوائمة مع الاحتياجات المتجددة للمجتمع المتطور . هذه الوظيفة ـ على الأقل في أبسط صورة لها وهي توليد «تكنولوجيات جديدة» ـ هي الأقرب إلى الذهن متى ذكرت البحوث الزراعية . ولكن ليست كل البحوث تستهدف تطوير تكنولوجيات حالية أو توليد تكنولوجيات جديدة . كذلك فإن الكثير من البحوث ، حتى لو كان هدفها توليد تكنولوجيات جديدة ، لا تحقق هذا الهدف لأنها ببساطة متناثرة وفردية ولا يربط بينها برنامج متكامل .

إذن ، التكنولوجيات المطلوب من البحث الزراعي توليدها هي تلك التي تعالج مشاكل محددة قائمة ، وتتوصل إلى حلول لها عملية ومتوائمة مع الاحتياجات والظروف السائدة ، أو تلك التي تهدف إلى استثمار أفضل لموارد معينة متاحة بهدف التوصل إلى أسلوب عمل جديد ، يفضل الأسلوب المتبع أو يمثل أسلوبا مبتكرا ليس له مثيل سابق . إن المطلوب هو تكنولوجيات مفيدة للزراع ، ومن ثم مقبولة لديهم ، يتبنونها بسرعة مادامت ستحقق لهم فوائد مادية أو تحول دون أضرار يتعرضون لها ، وللدولة وللاقتصاد الوطني ككل . مثل هذه التكنولوجيات نادرا ما تنشأ عن جهود فردية لعلماء أو باحثين ، ولكن من جهود جماعية منظمة في برامج يشارك فيها الكثير من العلماء والباحثين من تخصصات متكاملة وأيضا الزراع . كذلك فإن البحوث التي تعالج تحسن أسلوب التسعير والتسويق والإمداد بمدخلات الإنتاج والائتمان والإدارة المزرعية ، كلها يمكن أن تدخل في إطار توليد التكنولوجيات الجديدة من واقع ضرورة النظرة الشمولية . وليس هناك حدود للبحوث ، بل يمكن القول بأنها لانهائية ، فالعلماء يعرفون جيدا أن نتائج كل بحث غالبا ما تقود إلى الحاجة إلى إجراء بحوث أخرى ، وكذلك تتعدد نوعيات البحوث ودرجة ارتباطها بالقضايا الحيوية للتنمية . ولكيلا تتشتت الجهود والموارد (سواء المالية أو البشرية) فيما هو

أقل إلحاحا أو فائدة أو ما يمكن تأجيله . وينبغي أن تكون هناك أولويات واضحة ، وأن تكون الألويات لتلك البحوث التي تعالج مشاكل أكثر إلحاحا أو فرصا كبيرة الإمكانيات ، ومن ثم تحقق نتائج ملموسة وسريعة للاقتصاد الوطني ، وتأجيل تلك الأقل إلحاحا إلى وقت سعة .

رابعا : **الوظيفة الرابعة** هي بلورة نظم إنتاج محلية متكاملة ومتطورة . إن الهدف النهائي من البحوث هو تطوير العملية الإنتاجية ، ومن ثم يجب أن تتكامل البحوث التي تعالج العمليات الإنتاجية وتتبلور إلى نظام إنتاجي أو نظام مزرعي كامل لسلعة زراعية معينة أو منطقة معينة . وهنا يتضح ضرورة الربط بين فروع ومجالات البحوث المختلفة التي تتعامل مع سلعة معينة (محصول ما) أو مع منطقة معينة ـ وبعضها البعض ، ثم الانتقال بها إلى حقول التطبيق لاختبار هذا النظام الإنتاجي الجديد الذي قد يحل محل نظام سابق ، ومن ثم يجب أن يفوقه . هذا الانتقال يستلزم أيضا التضافر بين أجهزة البحث الزراعي والإرشاد الزراعي والزارع المنتج . يجب أن يكون واضحا أن دور الباحثين إذا اقتصر على حقول التجارب وعلى المعامل ومحطات البحوث ـ ولو أنها المواقع التي يؤدي فيها الباحثون الجانب الأكبر من نشاطهم ـ يفقد موضوعيته ، وأن المحك الحقيقي لاختبار مدى نجاحهم هو في الانتقال بنتائج بحوثهم إلى حقول الإنتاج . ولكي ينجحوا في هذا فإن النظرة المتكاملة يجب أن تسود ـ أي التكامل بين الباحثين بتخصصاتهم المختلفة والإرشاد الزراعي ومع الزارع المنتج .

وخلاصة القول : ينبغي على المؤسسة البحثية الزراعية القائمة بمسؤولية البحوث الزراعية ، أن تتولى القيادة وتأخذ زمام المبادرة في استكشاف الآفاق القريبة والبعيدة ، وأن تسهم إيجابيا في تشكيل المستقبل برؤية مسبقة ، ولا تتوقف عند المشاكل الآنية أو تقبع بانتظار ما قد يطرأ من مشاكل ، وأن تبلور خططا عملية للمستقبل في إطار الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأن تولد فيضا مستمرا من

التكنولوجيات الجديدة المناسبة وتبلورها في نظم إنتاجية ومزرعية متكاملة قادرة على الارتقاء بالإنتاج الزراعي .

وإذا كانت الوظائف الأربع هذه هي الإطار العام للجهد الذي ينبغي أن يقوم به الجهاز البحثي أو المؤسسة البحثية الزراعية ، والذي تقاس كفاءته بمدى نجاحه في أدائها ، هناك أربعة مبادئ ينبغي مراعاتها والاسترشاد بها في أدائه لوظائفه لتحسين كفاءته وتحسين احتمالات زيادة العائد من الاستثمار في البحوث ـ وهي بإيجاز(٧) :

المبدأ الأول : الارتباط بأهداف التنمية :

الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية في الإنتاج الزراعي ككل ، هي خط نهاية المشوار ـ أو السباق ـ الذي يجب أن تتركز عليه أبصار المشاركين في إنجازها . هذه الأهداف يساهم في السعي إليها والعمل على تحقيقها قطاعات متعددة أحدها المؤسسة البحثية ـ ومن ثم فيجب أن ترتبط أهداف البرنامج البحثي بالأهداف الزراعية الأوسع وبالأهداف الاقتصادية والاجتماعية بشكل أعم ، وأن يكون هذا الارتباط وثيقا ومتفاعلا ، ومن ثم فعالا .

وكما يتوقف إنجاز خطة التنمية الوطنية على الجهد المتوازي والمترابط للقطاعات المشاركة ومن بينها الجهاز البحثي ، فإن نجاح الجهاز البحثي في تحقيق أهدافه لا يتحقق إلا بالارتباط الوثيق بباقي القطاعات ، وعمله معها في إطار واحد لإنجاز هدف نهائي مشترك واحد . هذا يستلزم من الجهاز البحثي ـ ومن الباحثين بطبيعة الحال ـ أن يكون على وعي كامل بأهداف خطة التنمية الوطنية والإمكانيات المتاحة والمعوقات المحتملة ، وأن يشارك في إعدادها من البداية وبنفس الدرجة التي يشارك فيها في تنفيذها .

المبدأ الثاني ـ الاهتمام بعائد استثمار الموارد الطبيعية :

جرت العادة على احتساب مدى التقدم في البحوث الزراعية بحساب مقدار الزيادة في إنتاجية الفدان ـ أي الإنتاج لوحدة المساحة (كجم/ فدان) ـ أو مدى الخفض في تكلفة الإنتاج . والمعياران صحيحان ولكنهما غير كافيين . ومعيار الإنتاج لوحدة المساحة اكتسب أهميته من محدودية الأرض كمورد طبيعي ، فلو كانت الأرض متوافرة لربما اتجه الاهتمام نحو الإنتاج الكلي للإقليم ، وليس الإنتاج لوحدة المساحة . ومحدودية عامل الأرض تقودنا إلى عنصر ثان وهو الزمن . فنحن بحاجة إلى تعويض محدودية المساحة المنزرعة بتقصير فترة مكث المحصول في الحقل حتى يمكن زراعة أكثر من محصول في العام بما يترتب على ذلك ـ بالإضافة إلى زيادة المساحة المحصولية ـ متى كان ذلك ممكنا ـ من خفض في تكاليف الإنتاج المتمثلة في العمالة والري ومكافحات الآفات . . .الخ . كذلك فإن تجاهل عنصر الزمن يشكل تحيزا إلى الأصناف الطويلة المكث في الأرض على حساب الأصناف الأقل مكثا . وهكذا أصبح من الضروري أخذ عنصر الزمن في الاعتبار عند تقدير درجة الإنتاجية . كذلك نظرا لأن محدودية عنصر الماء كمورد طبيعي آخذة في التزايد . ومن ثم فعند مقارنة الإنتاجية لأصناف مختلفة أو معاملات أو نظم مزرعية يجب ـ بالإضافة إلى النظر إلى الإنتاجية لوحدة المساحة (كجم/ فدان) ـ أن يؤخذ في الاعتبار عاملا الزمن (كجم/ فدان/ يوم) والماء (كجم/ فدان/ يوم/ م٣) . سوف تصبح الأمور أكثر تعقيدا ، ولكن التقدم مصحوب دائما بما يسمى بالتعقيد .

كذلك يجب أن يهتم البحث الزراعي بالسعي نحو إيجاد نظم مزرعية تعظم الإنتاجية من الموارد الطبيعية (في وحدات الأرض والزمن والماء) بمرونة أكبر في استخدام مدخلات الإنتاج ، إذ كثيرا ما تتوقف البحوث عند حدود أو مستويات معينة من مدخلات الإنتاج (مثل الأسمدة) ، بدعوى أن معدلات أعلى تصبح غير اقتصادية . ولكن إذا أخذنا في الاعتبار أن هناك

دائما متغيرات كثيرة اقتصادية وتكنولوجية ، فإن تكلفة مدخل إنتاجي ما قد تكون محددة في وقت معين ، وقد لا تصبح كذلك في وقت قريب ، فعلى سبيل المثال ، تكلفة إنتاج الأسمدة انخفضت في السنوات الأخيرة ويمكن أن تنخفض أكثر في المستقبل بتقدم تكنولوجيا الإنتاج . ولذا يجب أن تتوافر دائما نظم مزرعية معظمة للإنتاج مدروسة وجاهزة للتطبيق عند الحاجة . كما ينبغي الاهتمام بمستوى الإنتاجية التي تتحقق من التكنولوجيات الجديدة أو من تطبيق نظم مزرعية جديدة ، في محطات البحوث بتلك التي تتحقق لدى شريحة أفضل الزراع ، وليس فقط بالمقارنات بين التكنولوجيات القديمة والجديدة والقول بأن هناك تحسينا تحت ظروف محطة البحوث . إن عدم استطاعة العلماء والباحثين تحقيق مستويات إنتاجية عالية في حقولهم التجريبية ، تفوق ما يحققه أفضل الزراع يمكن أن يؤخذ دليلا على أنهم لم يستطيعوا السيطرة على المشاكل الفنية التي تواجه المنتج ، وأنهم بالتالي لا يستطيعون قيادة جمهور المنتجين إلى تحقيق مستويات أعلى . ومن جهة أخرى فإن تحقيق مستويات إنتاجية عالية في حقول التجارب يمكن أن يعني أحد شيئين أو كليهما :

الأول : أن هناك مجالا كبيرا لتحسين الإنتاجية لدى جمهرة الزراع .

الثاني : أن التقدم العلمي لا يزال «على الرف» وأن الزراع لسبب ما لم يستطيعوا بعد تحقيق استخدام مفيد منه .

وكلا العاملين يعنيان أن هناك أملا كبيرا في الارتقاء بالإنتاجية وبالإنتاج الكلي .

المبدأ الثالث ـ الارتباط بالقاعدة العريضة للزراع :

يجب أن يدرك البحث الزراعي أهمية الجانب الاجتماعي في عملية التنمية ، فالتنمية الزراعية لا تقتصر فقط على تحقيق زيادات كمية في

الإنتاج أو الإنتاجية ، بل أن تعمل على كسر حدة التخلف والفقر التي تعاني منها القاعدة العريضة للمجتمع الزراعي . إن التركيز على تحقيق مجمل إنتاج أكبر يدفع الباحثين تلقائيا إلى كبار الزراع أو متوسطيهم (في الحيازة الزراعية أو في مستوى التعليم) ، أو إلى المناطق الأكثر مناسبة حيث يمكن تحقيق أكبر قدر من المكاسب في الإنتاج بأقل قدر من الصعوبات . وفي هذه الحالة سوف يترك جانبا الزراع الفقراء ، وخاصة في المناطق المتطرفة . ومن ثم يكون تأثير البرامج البحثية على صغار الزراع محدودا . ولذلك يجب أن توجه البرامج البحثية بوضوح لخدمة صغار الزراع وإعطائهم الأولوية المطلقة ، حتى لو أدى هذا إلى ضرورة بذل جهد أكبر . ويحدد أرنون ثلاثة مبررات لتوجيه نشاط البحوث الزراعية أساسا نحو خدمة صغار الزراع وهي : (١) أنهم يشكلون الغالبية العظمى للمجتمع الريفي وأنهم في حاجة ماسة لتحسين مستوى معيشتهم . (٢) إنتاجيتهم منخفضة بوجه عام ، ويمكن معهم تحقيق زيادات ملحوظة في الإنتاجية . (٣) معظم نتائج البحوث ذات القيمة التطبيقية لصغار الزراع يمكن بسهولة تعديلها وتبنيها بواسطة كبار الزراع .

المبدأ الرابع ـ الوعي الكامل بأهمية عنصر الزمن :

لقد أصبح لعنصر الزمن أهمية فائقة ، إذ إن ما نهدف إليه هو تحقيق أهداف محددة في خلال فترة زمنية معينة ، وتأخير تحقيقها قصور والإسراع به أمر مطلوب . ولذا فإن شعور العاملين بالمؤسسة البحثية بقيمة وإلحاح عنصر الزمن أمر ضروري . ويلخص وورتمان كومنجز[8] هذه الأهمية فيما يلي : «في أي برنامج بحثي ـ محلي أو قومي أو دولي ـ يمكن إدراك إحساس العاملين بالهدف والإلحاح في تحقيقه من :

هل يقومون بزراعة جيلين من التجارب في العام؟

هل يبحثون عن طرق قياس وتقييم أسرع وأبسط وأيضا يعتمد عليها؟

هل سرعة الإنجاز هي أمر يتحدثون عنه وفيه يشعرون بالفخر؟

هل يحضرون مبكرا إلى الحقول والمعامل ، وينصرفون متأخرا في وقت العمل؟

هل هم في عجلة نحو تطبيق نتائج بحوثهم لدى الزراع على نطاق واسع؟

إذا كان الأمر كذلك ، فإن البرنامج البحثي من المحتمل أن يكون في أيد أمينة .

أما إذا لم يكن كذلك ، فإن التغيير في الأشخاص أو في ظروف العمل يصبح أمرا واجبا» .

كذلك فإن إدراك أهمية الزمن له بعد آخر يتمثل في توقيت البحوث ، أي في المبادرة والتبكير في معالجة المشاكل القائمة أو المحتملة في إطار التغييرات الجارية ـ في الوقت المناسب . إن التغيرات الكبيرة في الظروف الطبيعية أو الاقتصادية بأي منطقة يمكن أن تجعل التكنولوجيا الزراعية السائدة غير ذات جدوى أو عتيقة ، وتستلزم تكنولوجيا جديدة . وعلى سبيل المثال ، تغيير نظام الري بعد إنشاء السد العالي ـ كان من المتوقع قبل البدء في إنشاء السد أنه سيترتب عليه تغييرات في مستوى الماء الأرضي واحتياجات التسميد ، ومن ثم لزم إجراء البحوث لمجابهة هذه التغييرات مع البدء في إنشاء السد حتى تكون التكنولوجيات الجديدة سواء في إنشاء المصارف وأعماقها وأبعادها . . .الخ ، والعناصر الدقيقة اللازمة لتسميد المحاصيل المختلفة ـ كمياتها وتوقيت وطرق إضافتها . . .الخ ، جاهزة مع حدوث التغيير المرتقب عند اكتمال بناء السد . كذلك عند إنشاء طرق جديدة في مناطق محرومة منها يمكن أن تحدث تغيرات في نمط الزراعة بالمنطقة يجب التحسب لها . وهكذا فإنه نظرا لأن البحث الزراعي يستغرق عادة وقتا طويلا ويحتاج إلى

الاستمرارية ، فإن البحث عن تكنولوجيا جديدة يجب أن يبدأ مباشرة بمجرد إقرار خطط التغيرات الجديدة في الأوضاع السائدة . وتأخير البدء بالبحوث ، كما هو شائع ، حتى حدوث التغيير بالفعل ، سوف يقلل إلى حد كبير من العائد من الاستثمار . وهذا يقودنا أيضا إلى ضرورة ملاحظة أهمية مساهمة الجهاز البحثي الزراعي ، في تحديد إمكانيات التنمية في كل منطقة بجميع أبعادها ، أي أن البحوث البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية يجب أن تشارك مع الدراسات الهندسية والإنشائية ، فمثل هذه المشاركة سوف تنعكس ليس فقط على زيادة العائد من الاستثمار في البحوث ، ولكن أيضا على زيادة العائد من الاستثمار في المشروعات الهندسية والإنشائية ذاتها .

٢ ـ المؤسسة البحثية الزراعية :

في معظم الأقطار تتعدد الجهات التي تمارس القيام بالبحوث الزراعية بطبقاتها المختلفة ، وهي عادة تتوزع بين القطاع الحكومي الذي يشمل أساسا المؤسسة البحثية الزراعية التي غالبا تتبع وزارة الزراعة ، ومؤسسات أخرى أصغر تتبع وزارات مختلفة أو أقاليم مختلفة فضلا عن الجامعات والمدارس الزراعية وغيرها ، والقطاع الخاص ـ خاصة في الدول المتقدمة ـ الذي يشمل أساسا الشركات المنتجة للتقاوي ومدخلات الإنتاج .

(أ) القطاع الحكومي :

تشكل المؤسسات البحثية الحكومية ـ على المستوى العالمي ـ العمود الفقري للبحوث الزراعية سواء في الدول المتقدمة أو الدول الأقل تقدما ، ومن ثم تقع عليها مباشرة مسؤولية إحداث التغير التكنولوجي في الزراعة . وفي دراسة عن البحوث الزراعية[٩] شملت ١٥٢ بلدا ظهر تنامي القدرات

البحثية في السنوات الأخيرة ، خاصة في الدول الأقل نموا كنتيجة مباشرة لتزايد الوعي بأهمية البحوث في تحقيق التنمية الزراعية ـ كما يتضح ذلك من الجدول رقم (٥ ـ ١) .

الجدول رقم (٥ ـ ١) : القدرات البحثية الزراعية في الدول المتقدمة والدول الأقل تقدما ، معبرا عنها بأعداد الباحثين والإنفاق المالي .

القدرة البحثية	الدول المتقدمة (٢٢ دولة)		الدول الأقل تقدما (١٣٠ دولة)	
	٦١ ـ ١٩٦٥	٨١ ـ ١٩٨٥	٦١ ـ ١٩٦٥	٨١ ـ ١٩٨٥
(١) عدد الباحثين	٤٠٣٥٩	٥٦٣٧٦	١٩٧٥٣	٧٧٧٣٧
(٢) جملة الإنفاق على البحوث (مليون دولار أمريكي بأسعار ١٩٨٠)	٢١٩٠	٤٨١٣	١٠٩٣	٣٦٣٠
(٣) متوسط الإنفاق للباحث في السنة (دولار)	٥٤٢٠٠	٨٥٤٠٠	٥٥٤٠٠	٤٦٧٠٠
(٤) الناتج القومي الزراعي مقابل كل دولار إنفاق على البحوث (دولار)	١٠٤	٤٩	٤٢٢	٢٤٤
(٥) الناتج القومي مقابل كل باحث (مليون دولار)	٥,٦	٤,٣	٢٣,١	١١,٣

ومن الجدول السابق تتضح المؤشرات التالية :

(١) زيادة كبيرة في عدد الباحثين بلغت على المستوى العالمي ، نحو ٢,٢ مرة ، وبمعدل نمو سنوي نحو ٤,١٪ ، وكان معدل الزيادة أكبر في الدول الأقل تقدما (٧,١٪) عنه في الدول المتقدمة (١,٧٪) نحو أربع مرات .

(٢) زيادة كبيرة في الإنفاق الحكومي على الأبحاث ، بمعدل نمو سنوي نحو ٢,٦٪ في الدول المتقدمة و ٦,٢٪ في الدول الأقل تقدما .

(٣) زيادة متوسط الإنفاق بالنسبة للباحث الواحد في الدول المتقدمة بنحو ٥٧٪ ، ولكن قابله نقص في الدول الأقل تقدما بنحو ١٦٪ .

(٤) زيادة في ما ينفق على البحوث من إجمالي الناتج الزراعي القومي من ٠,٩٦٪ إلى ٢,٠٤٪ في الدول المتقدمة ، والدول الأقل تقدما من ٠,٢٤٪ إلى ٠,٤١٪ .

(٥) زيادة في ما ينفق على الباحث الواحد بالنسبة لإجمالي الناتج الزراعي القومي ، بنحو ٢٣٪ في الدول المتقدمة و ٥١٪ في الدول الأقل تقدما .

ومما سبق يمكن القول بأنه ، سواء في الدول المتقدمة أو الأقل تقدما ، هناك اهتمام أكبر بالبحوث الزراعية ، معبرا عنه بالزيادة في أعداد الباحثين ، وفي جملة الإنفاق على البحوث ، وأيضا في نسبة ما يخصص للبحوث من إجمالي الناتج الزراعي القومي ، إلا أن الدول الأقل تقدما اتجهت بصورة أوضح نحو الاعتماد على الأعداد الأكبر من الباحثين ، دون أن يتوافر الإنفاق الكافي ، مما يترتب عليه انخفاض واضح في الإنفاق بالنسبة للباحث ، كذلك يلاحظ أن الدول الأقل تقدما تخصص للبحوث نسبة محدودة من إجمالي الناتج القومي الزراعي ، تبلغ نحو خمس النسبة التي تخصصها الدول المتقدمة .

ويبين الجدول رقم (٥ ـ ٢) أعداد الباحثين والإنفاق على البحوث في أقطار الوطن العربي ، ولا شك في أن جانبا كبيرا من التباين في أعداد الباحثين يرجع إلى التباين في حجم السكان ودور قطاع الزراعة ، ولكن هناك أيضا تباينا شديدا في متوسط الإنفاق بالنسبة للباحث الواحد الذي يبلغ حدا متدنيا للغاية في مصر ـ أساسا بسبب اتجاهها نحو الاعتماد على الأعداد الأكبر التي شكلت تضخما كبيرا .

الجدول رقم (٥ ـ ٢) : أعداد الباحثين والمتوسط السنوي للإنفاق على البحوث الزراعية (٨١ ـ ١٩٨٥)

القطر	العدد الكلي للباحثين	الإنفاق الكلي على البحوث الزراعية (مليون دولار بأسعار ١٩٨٠)	معدل الإنفاق (ألف دولار/ باحث)
١ ـ المملكة العربية السعودية	١٧١	٢٣,٤٠	١٣٦,٨
٢ ـ دولة الكويت	٨	١,٢	١٥٠,٨
٣ ـ الإمارات العربية المتحدة	١٢	١,٣	١٥٠,٠
٤ ـ عمان	٤٢	٣,٩	١٠٨,٣
٥ ـ قطر	٧	١,٥	٩٢,٩
٦ ـ العراق	٥٤٢	٣٧,٩	٢١٤,٠
٧ ـ سوريا	٢١٧	٦,٦	٦٩,٩
٨ ـ الأردن	٥٧	١,٥	٣٠,٤
٩ ـ لبنان	٦٧	٢,٩	٢٦,٣
١٠ ـ اليمن الديمقراطية	٦٩	٨,١	٤٣,٣
١١ ـ اليمن العربية	٧٧	٢,٣	١١٧,٤
١٢ ـ مصر	٤٢٤٦	٤٤,٧	٢٩,٩
١٣ ـ السودان	٢٠٦	١٢,١	١١,١
١٤ ـ الصومال	٣١	٠,٤	٥٨,٧
١٥ ـ ليبيا	١٢٧	٢٠,١	١٢,٩
١٦ ـ تونس	١٢١	١٤,٧	١٥٨,٣
١٧ ـ الجزائر	٣٠٥	٢١,٣	١٢١,٥
١٨ ـ المغرب	٢١٧	٢٥,٢	٦٩,٨
١٩ ـ موريتانيا	١٢	٠,٦	٨٦,٠
الجملة	٦٥٣٤	٢٢٩,٧	٣٥,٢

وبمقارنة متوسطات الوطن العربي بمتوسطات الدول المتقدمة والدول الأقل تقدما في الجدول التالي رقم (٥ ـ ٣) ـ يتضح لنا أن :

	الوطن العربي (١٩ دولة)	الدول الأقل تقدما (١١١ دولة)	الدول المتقدمة (٢٢ دولة)
عدد الباحثين	٦٥٣٤	٧١٢٠٣	٥٦٣٧٦
جملة الإنفاق على البحوث (مليون دولار)	٢٣٠	٣٤٠٠	٤٨١٣
الإنفاق بالنسبة للباحث الواحد (دولار)	٣٥٢٠٠	٤٧٧٥٠	٨٥٤٠٠

(١) عدد الباحثين في الوطن العربي يمثل نحو ٤,٨٧٪ من العدد الكلي للدول الأقل تقدما والدول المتقدمة ، وهي نسبة تزيد على نسبة سكان الوطن العربي إلى سكان العالم (٣,٨٩٪) ، ولكن هذه الزيادة ترجع أساسا إلى تضخم عدد الباحثين في قطر واحد كما سبق أن ذكرنا .

(٢) الإنفاق على البحوث في الوطن العربي يمثل نحو ٢,٧٢٪ من إجمالي إنفاق الدول المتقدمة والدول الأقل تقدما .

(٣) متوسط الإنفاق بالنسبة للباحث الواحد أقل بنحو ٢٦٪ عن الدول الأقل تقدما ، وأقل بنحو ٥٩٪ عن متوسط الدول المتقدمة .

(ب) القطاع الخاص :

يساهم القطاع الخاص في الدول المتقدمة بدور كبير في مجالات البحوث والتطوير كمصدر للتكنولوجيا الزراعية ، وفي الدول الأقل تقدما بدأ هذا القطاع يساهم بصورة متزايدة ولو أنها ما زالت محدودة . وبطبيعة نشاط القطاع الخاص ، يمثل تحقيق الربح الدافع الأساسي له في اختيار نوع التكنولوجيا التي يعمل فيها ومرحلتها ، ويترك تلك التكنولوجيات الأقل عائدا أو عالية المخاطر للقطاع الحكومي ، ومن ثم فهو يقدم على العمل في المجالات التي

توفر له ضمانا كافيا للاستفادة من المنجزات التي يتوصل إليها . هذا الضمان يستلزم وجود نظام يوفر الحماية المطلوبة للجهة المولدة للتكنولوجيا التي غالبا ما تكون من خلال تشريعات براءات الاختراع وحقوق المربي . ففي مجالات التكنولوجيا الكيماوية مثل المبيدات الحشرية والفطرية ومبيدات الحشائش ومنظمات النمو ، والتكنولوجيات الميكانيكية مثل الآلات الزراعية ، وعندما يتوافر تشريع فعال لبراءات الاختراع ، يمكن أن يقبل القطاع الخاص على المساهمة في أعمال البحوث والتطوير ، إذ يضمن في هذه الحالة المحافظة على حقوقه ، كجهة مولدة للتكنولوجيا الجديدة ، في الحصول على قدر من العائد الذي تحققه هذه التكنولوجيا تعويضا له عن الاستثمار والجهد الذي بذله للحصول على هذا المنتج . أما في حالة التكنولوجيات الحيوية مثل تربية الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية ، فإن الأمر يستلزم وجود تشريع لحماية حقوق المربي ، فمن المعروف أن تربية صنف نباتي جديد من محصول معين أو سلالة حيوانية يستلزم وقتا وجهدا واستثمارا ماليا كبيرا في مرحلة البحوث والتطوير ، وعندما تتوافر بذور الصنف الجديد فإن عملية إكثارها وتكرار استعمالها لا تتكلف كثيرا بالمقارنة بالتكاليف الأصلية ـ باستثناء التقاوي الهجين ، إذ لا يمكن استخدام البذور الناتجة عن استخدام التقاوي الهجين في زراعة الموسم التالي ولابد من استخدام التقاوي الهجين في كل موسم . في هذه الحالة فإن وجود تشريع لحماية حقوق المربي يمثل ضرورة لحث القطاع الخاص على العمل في مجال التكنولوجيات الحيوية ، ولو أن هذا يتطلب من المربي تقدما تكنولوجيا خاصا يمكنه من تأصيل علامات وراثية مميزة في منتجاته بحيث يمكن تمييزها بصورة لا تحتمل اللبس .

ودور القطاع الخاص في الدول الأقل تقدما مطلوب كما هو مطلوب في الدول المتقدمة ، وإن كان القطاع الحكومي هو الذي يتحمل العبء الأساسي ، ومن ثم لا ينبغي النظر إلى مساهمة القطاع الخاص في البحوث والتطوير في الدول الأقل تقدما كبديل لدور القطاع الحكومي ، ففي حقيقة الأمر يعتبر القطاعان مكملين أحدهما للآخر . إن الكثير من العمل ينبغي

أن يقوم به القطاع الحكومي ، ولكن هناك مجال فسيح يجب تركه للقطاع الخاص ، فهو غالبا الأعلى كفاءة في الكثير من الحالات . فالبحوث الأساسية والتي يجب أن يقوم بها القطاع الحكومي ولن يقبل القطاع الخاص على القيام بها - توفر فرصا كبيرة للقطاع الخاص للاستفادة منها وتحقيق الربح من خلال التقدم بها إلى مرحلة البحوث والتطوير ، كذلك يعمل القطاع الخاص ، على تعجيل نشر التكنولوجيات التي يولدها القطاع الحكومي من خلال أقلمتها لاحتياجات الزراع . وفي الغالب يقوم القطاعان بأنشطة بحثية مختلفة لتوليد أنواع مختلفة من التكنولوجيات ، فالقطاع الخاص يميل إلى أن يكون تطبيقيا أكثر من القطاع الحكومي ، وهو يركز على التكنولوجيات الميكانيكية والكيماوية حيث تتوافر الحماية الكافية لحقوقه ، ولو أن اهتمامه بمجال التكنولوجيا البيولوجية تزايد في السنوات الأخيرة نتيجة التقدم في التكنولوجيا الحيوية(١٠) . ويقوم القطاع الحكومي بمعظم البحوث الأساسية ، وهو أكثر اهتماما بالبحوث البيولوجية والمعاملات الزراعية ، فضلا عن تكوين الكادر البحثي البشري الذي هو العمود الفقري للنشاط البحثي في القطاعين .

ويؤكد إيفينسون(١١) تكامل القطاعين الحكومي والخاص ، مؤسسا رأيه على تقسيم للبحوث والتطوير إلى ثلاث مراحل متتالية : (١) مرحلة ما قبل التكنولوجيا ، (٢) مرحلة التكنولوجيا التجريبية ، (٣) مرحلة التكنولوجيا الجاهزة للاستخدام . وطبقا لهذا التقسيم المرحلي ، يركز القطاع الخاص جهوده على المرحلة الأخيرة ، ويبذل بعض الجهد في المرحلة الثانية ، والقليل من الجهد في المرحلة الأولى التي لا تتوافر لإنجازاتها الحماية الكافية أو لا تحقق العائد المطلوب ، بينما القطاع الحكومي جهودة لازمة ، ليس فقط في مرحلة ما قبل التكنولوجيا التي يتحاشاها القطاع الخاص ، ولكن أيضا في المرحلة الوسطى حيث قدرة القطاع الخاص على استثمارها محدودة ، وكذلك في المرحلة الأخيرة ، أي التكنولوجيا الجاهزة للاستخدام لتوفير عنصر المنافسة . ويساهم القطاع الخاص في التكنولوجيا

البيولوجية بوجه خاص في إنتاج التقاوي ، وحديثا في الأنشطة المتنوعة للبيوتكنولوجيا مثل زراعة الأنسجة والهندسة الوراثية .

ويذكر براي واتشيفير[١٢] أن نشاط شركات التقاوي في القطاع الخاص ينحصر كلية في إنتاج الهجن Hybrids المؤسسة على سلالات Inbred ، يتم استنباطها بواسطة مؤسسات دولية أو مؤسسات حكومية ، ويتركز اهتمامها على الذرة الشامية ثم في المرتبة الثانية الذرة الرفيعة (السورجم) وعباد الشمس ، وفي بعض الدول الأقل تقدما على الذرة الرفيعة والقطن الهجين (الهند وباكستان) . كذلك تهتم كثير من الشركات بتربية أصناف الخضروات خاصة الطماطم الهجين ، كما تهتم شركات التصنيع الزراعي العاملة في بعض المجالات مثل زيت النخيل والمطاط والأناناس والتبغ بتربية أصناف هذه المحاصيل . وفي مجال الإنتاج الحيواني تنشط شركات القطاع الخاص في تربية السلالات ، خاصة الدواجن ، التي تقوم بها شركات متعددة الجنسية في الدول المتقدمة ، وتنقل نتائجها مباشرة إلى الدول الأقل تقدما من خلال فروعها أو من خلال شركات مشتركة ، كما يهتم القطاع الخاص ببحوث الأعلاف . وفي منتصف الثمانينيات قدر إنفاق القطاع الخاص على البحوث والتطوير بنحو : (٢٤٠٠) مليون دولار في الولايات المتحدة ، (٥٣٠ مليون دولار) في بريطانيا ، (٢٧٠ مليون دولار) في فرنسا ، (٦,٧ مليون دولار) في الهند ، (٤,٤ مليون دولار) في الفلبين .

ولا تتوافر معلومات عن دور القطاع الخاص في البحوث والتطوير في الأقطار العربية ، ولو أنه غالبا دور محدود للغاية ، وفي مصر وحتى أواخر الثمانينيات لم يكن له دور يذكر ، ثم بدأ حديثا في ممارسة نشاط ملحوظ في إنتاج تقاوي الذرة الشامية وفي زراعة الأنسجة .

نقل التكنولوجيا : الإرشاد الزراعي

من البديهي أن التكنولوجيا ونظم الإنتاج الجديدة المولدة نتيجة للنشاط البحثي لا تنقل نفسها بنفسها أوتوماتيكيا إلى حيث يكون تطبيقها

لدى المنتجين ، ومن ثم فلابد من بذل جهود لنقلها إلى من سيستخدمونها وإلى حيث يكون تطبيقها ، وأن يكون النقل مبكرا بقدر الإمكان بعد أن تتأكد فائدتها وجدواها . عملية النقل هذه هي ما نطلق عليه «نقل التكنولوجيا Technology Transfer» ، أي نقلها ممن يقوم بإنتاجها إلى من يقوم بتطبيقها ، ولكن المسمى الأكثر شيوعا هو «الإرشاد الزراعي Agricultural Extension» . وسواء أطلقنا على هذه العملية نقل التكنولوجيا أو الإرشاد الزراعي يجب أن يكون واضحا أن المفهوم أكبر من مجرد نقل في اتجاه واحد ، كما أن القيام بها لا يقتصر على الجهاز الإرشادي الزراعي .

إن الفائدة العملية من البحوث لا يمكن اعتبارها مكتملة إلا عندما يتبنى الزراع التكنولوجيات الجديدة التي تتوصل إليها البحوث ، وأن يثمر هذا التبني في شكل زيادة ملموسة في الإنتاجية وفي الدخل . هذا التبني من قبل الزراع للتكنولوجيات الجديدة يستلزم : أولا - أن يعلموا بها ، ثانيا - أن يتشكل لديهم اهتمام بها ، ثم ثالثا - أن يجربوها ويثقوا فيها ومن ثم يتبنونها . ويعتمد النجاح في هذا - أو على الأقل الخطوتين الأولى والثانية - على توصيل المعلومات أو التكنولوجيات الجديدة إلى الزراع ، فمن دون وصول هذه المعلومات إلى الزراع واستحواذهم عليها بصورة واضحة لا يكون هناك تبن لتكنولوجيات جديدة .

وتختلف طريقة توصيل نتائج البحوث كثيرا من بلد لآخر . ففي بعض النظم البحثية يتولى الباحثون أنفسهم عملية توصيل المعلومات إلى الزراع حتى تحقيق التبني ، وفي البعض الآخر يشاركون جزئيا ، وفي غالبية النظم البحثية يتولى مسؤولية توصيل المعلومات مرشدون زراعيون يعملون في إطار جهاز خدمات إرشادية ، قد يكون مرتبطا بالجهاز البحثي وقد يكون مستقلا تماما عنه .

وتعرف منظمة الأغذية والزراعة[١٣] الإرشاد الزراعي بأنه : «خدمة تعليمية غير مدرسية لتدريب الزراع والتأثير فيهم (هم وأسرهم) لتبني طرق

محسنة في إنتاج المحاصيل النباتية والحيوانات ، وفي الإدارة والصيانة والتسويق . ولا يقتصر الاهتمام فقط على التعليم وتبني طريقة إنتاج محسنة معينة ، ولكن أيضا تغيير المزارع إلى الحد الذي يصبح عنده مستقبلا - وساعيا بصورة مستمرة ومن خلال مبادراته الذاتية - لوسائل تحسين أدائه لنشاطه المزرعي ومعيشته» . وهكذا نجد أن هذه الخدمة هي بطبيعتها تعليمية ، كذلك فهي عملية ديناميكية تشتمل على مرحلتين ، الأولى نقل التكنولوجيات ونظم الإنتاج الجديدة إلى الزراع وحثهم على تبنيها ، والثانية هي نقل ما قد يواجه الزراع من مشاكل أو احتمالات لفرص جديدة لتحسين أكثر إلى الباحثين للتعامل معها ، كما أن أداءها يستلزم كادرا إرشاديا مدربا وفعالا ، وإعدادا للإنسان المستقبل للتكنولوجيات الجديدة لتهيئته لاستقبالها واستيعابها وتبنيها والاستفادة منها .

كذلك فإن الخدمة الإرشادية ، وكما يمكن أن تكون مسؤولية حكومية يقوم بها جهاز إرشادي تخصصي أو الأجهزة البحثية الإرشادية أو الجامعات ، يمكن أيضا أن يقوم بها القطاع الخاص كما هو بالنسبة للشركات المنتجة لمدخلات الإنتاج ، من معدات وكيماويات وتقاو ، وأيضا البنوك واتحادات الزراع والتعاونيات . . .الخ ، إلا أنه بالنسبة للدول الأقل نموا يجب أن تكون الخدمة الإرشادية - خاصة فيما يتعلق بالمحاصيل النباتية والحيوانية الأساسية التي يعمل بها القاعدة العريضة للزراع - مسؤولية حكومية يقوم بها جهاز متخصص .

ويذكر وارتون[١٤] أن الزراع في الدول النامية يحتاجون إلى المعرفة في المجالات الآتية : (١) مدخلات الإنتاج - التي يمكن أن تحقق زيادة في الإنتاجية لوحدة المساحة ولوحدة الاستثمار من عنصري العمل ورأس المال ، وهذه تشمل معلومات جديدة عن الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية ، والكيماويات الزراعية والمعدات . . .الخ ، (٢) أساليب الإنتاج ، إدارة استخدام الأراضي وطرق الزراعة ومعدلات وطرق إضافة الأسمدة ، والمكافحة الفعالة للأمراض والحشرات والحشائش ، وتغذية وعلاج

الحيوانات . . .الخ ، (٣) عوامل الإنتاج الاقتصادية ـ فالمزارع لا ينبغي أن يكون مطبقا فنيا فقط ، ولكن يجب أن يكون أيضا رجل أعمال . وهو في هذا الصدد يحتاج إلى أن يعرف كيفية اختيار السلع التي ينتجها ومعلومات عن الأسعار وظروف السوق وأساليب إعداد منتجاته للسوق والتخزين . . .الخ . والكثير من المعلومات التي يحتاجها الزراع يجب أن تأتي من المؤسسة البحثية ، ومن ثم فمن الوظائف الأساسية للخدمة الإرشادية اختيار المعلومات واستخلاصها من البحوث ، أو من مصادر أخرى ، والتي يمكن أن تكون مفيدة للزارع الذي يخدمونه .

كذلك تختلف مدى الحاجة إلى جهد خاص لتوصيل المعلومات والتكنولوجيات إلى الزراع تبعا لطبيعة هذه المعلومات أو التكنولوجيات ، وتبعا لحالة المجتمع الزراعي المستقبل لها . فعندما تكون التكنولوجيا الجديدة متميزة في فوائدها الاقتصادية بصورة واضحة تماما عن التكنولوجيا السائدة ـ مثل صنف جديد متفوق بصورة واضحة ـ فإن الجهود اللازمة لإنجاز مرحلة التبني لا تكون كبيرة ، فعندما يحصل عليها بعض الزراع وتتأكد لديهم قيمتها سوف يسارع جيرانهم إلى تبنيها . أما عندما تكون التكنولوجيات الجديدة ليست على درجة كبيرة من التفوق على التكنولوجيات السائدة ـ ومن ثم لا تكون فوائدها الاقتصادية على درجة كبيرة من الوضوح ـ وهو حال الغالبية العظمى من التكنولوجيات ، خاصة تحت ظروف الدول النامية حيث تمثل خطوات صغيرة للتحسين أكثر منها اختراق للمستويات السائدة ، وكذلك الحال بالنسبة للتكنولوجيا الجديدة تماما مثل إدخال محاصيل جديدة ، فإن الزراع بصفة عامة سوف يترددون في تبنيها ما لم تبذل جهود مكثفة من قبل جهاز إرشادي أو جهاز بحثي إرشادي . ومن جهة أخرى فإن الزراع ـ أو المنتجين ـ سوف يعتمد مدى استعدادهم لتقبل تكنولوجيات جديدة على حالتهم الاقتصادية والاجتماعية والظروف الثقافية السائدة بوجه عام . فكبار الزراع ـ وأكثرهم تعليما وثقافة ـ أكثر استعدادا للسعي للحصول على المعلومات

التكنولوجيات الجديدة ، أو على الأقل أكثر استعدادا لتقبلها . أما صغار الزراع - حيث الإمكانيات الاقتصادية والحالة التعليمية والثقافية محدودة - وهم الغالبية العظمى للزراع ، لديهم الكثير من الأسباب المقنعة للتردد في تقبل المعلومات أو التكنولوجيات الجديدة ، فظروفهم الاقتصادية تجبرهم على التزام جانب الحذر في تجربة الجديد المخالف لما اعتادوا عليه ، كذلك فهم ليسوا على اتصال بمصادر المعلومات من خلال وسائل الإعلام المختلفة من إذاعة وتليفزيون وصحف ونشرات ، أو محطات البحوث ، فهذه جميعا ميسرة فقط للزارع المتعلم ، وكذلك ليس من السهل توصيل المعلومات إليهم ، وهكذا لابد أن يكون هناك من يتقدم ليأخذ بيدهم وهو غالبا المرشد الزراعي .

وكثيرا ما يدور النقاش بين المهتمين بتحديث الزراعة حول دور الزارع في عملية التحديث ، فتميل الغالبية منهم لتوجيه اللوم إلى الزارع متهمة إياه بجمود التفكير ، وهو في نظرهم تقليدي بطبيعته وغير قادر على التغيير أو تقبل الجديد ، ومن ثم فهو يمثل العقبة الرئيسية في طريق التحديث وتطبيق التكنولوجيات الجديدة ، إلا أن هذا القول مردود عليه . فيذكر أرنون بأن حقيقة أن تطور الأساليب التكنولوجية الزراعية استغرق قرونا من الزمن ، وجاء نتيجة تراكم المعارف والخبرات عبر أجيال عديدة ، لا يعني أن الزراع هم تقليديون بالاختيار ، فالغالب أنهم تقليديون بالإجبار ، وهم طبيعيا لا يستطيعون تبني الابتكارات التكنولوجية ما لم تتغير أولا الظروف التي يعيشون فيها ويعملون خلالها . كذلك يذكر هوبر[١٥] : «لقد فقدت منذ وقت طويل القدرة على التسامح نحو الجدل بأن الزارع - بمقاومته العنيدة للتغيير وتشبثه بالتقاليد وطموحاته المتواضعة - يمثل العائق الرئيسي الذي يحد من التنمية ، فهذا بالضبط غير صحيح . هناك اختلافات حضارية في عادات العمل وفي الرغبة في التمتع بوقت الفراغ ، ولكن لا أعلم عن أي بلد توافرت فيه للزراع تكنولوجيا عالية الإنتاجية والربحية اختبرت وثبتت جدارتها ،

جنبا إلى جنب مع متطلبات تطبيقها ، ومع ذلك تظل مهملة غير متبناة لأن الزراع تقليديون . وليس هناك زارع يتبع (الطرق القديمة التي ترجع إلى آلاف السنين) . وإذا كان هناك برنامج لنشر الأساليب الجديدة فشل في أن يحقق تجاوب الريفيين ، فإنما يجب أن نفحص البرنامج والقائمين به ، وأن ننظر في الإنتاجية التي تحققها الأساليب الجديدة والمدعاة ، ولكننا يجب ألا ندين الزارع وهو يعمل لما فيه أفضل مصلحة له ، وهذه مصلحة من الواضح أنها لم تخدم» . وفي معظم الأقطار العربية يمكننا أن نلاحظ حالات فشل إدخال تكنولوجيات جديدة تعزى ببساطة إلى تقليدية الزراع ، وقد لمس كاتب هذه السطور بنفسه بعضا منها . ففي مصر ـ في أوائل السبعينيات ـ رفض الزراع ، وجود صنف جديد من القمح ذي غلة عالية بديلا للصنف الذي تعودوا على زراعته ، وطبعا اتهموا بأنهم غير قادرين على التغيير أو تقبل الجديد حتى ولو كان في مصلحتهم ، إلى أن اتضحت الأمور فيما بعد وظهر أن الصنف القديم يخدم مصالح الزراع بصورة أفضل ، فهو وإن كان أقل غلة إلا أن حبوبه لا تنفرط بسرعة من سنابلها ، بينما الصنف الجديد تنفرط حبوبه بسرعة وإذا لم يتمكن الزارع من حصاده في وقت قصير يضيع جانب كبير من محصوله ، فضلا عن أن سيقانه قصيرة خشنة لا تقبل عليها الحيوانات . وفي منطقة جيزان بالمملكة العربية السعودية أدخلت هيئة البحوث صنفا جديدا من الذرة الجديدة عالية المحصول ، ولكن الزراع لم يقبلوا عليها وفضلوا صنفهم القديم ، وبالمثل وقع اللوم عليهم ، إلى أن اتضح أن الصنف التقليدي يوفر العلف الأخضر اللازم للحيوانات المزرعية الذي لا يوفره الصنف الجديد . ولكن هذا لا ينفي أنه يجب بذل جهد كبير لتهيئة الزراع لأن يكونوا أكثر استعدادا لتقبل الجديد وتحمل مخاطر التغيير .

إن الظروف السائدة في الزراعة ، سواء كانت من حيث طبيعة التكنولوجيات الجديدة أو حالة مستقبلي هذه التكنولوجيات من جمهرة

الزراع المنتجين ، تستلزم وجود جهاز فعال لتوصيل المعلومات والتكنولوجيات الجديدة إلى الزراع المنتجين ، إذا كان لنا أن نأمل في إنجاز تقدم ملموس واختراق لمشكلة الغذاء .

وهكذا فإن هناك اقتناعا عاما بأن التكنولوجيات الجديدة التي تبنى عليها آمال كبيرة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة سوف تنتشر بصورة أسرع ، وإلى مدى أبعد ، وبتأثير أعمق :

أولا : إذا كانت مربحة بدرجة واضحة للزارع المنتج ، وهذا دور الباحثين مبتكري هذه التكنولوجيات وقادة التطوير - أي دور المؤسسة البحثية .

ثانيا : إذا أمكن نقلها بفاعلية إلى حيز التطبيق ، وهذا أساسا دور المرشدين الزراعيين بوجه عام - أي المؤسسة الإرشادية .

(أ) المؤسسة الإرشادية الزراعية :

في أي قطر لديه حجم معقول من النشاط الزراعي ، تنشأ وتنمو حاجة إلى خدمة إرشادية لنقل منجزات التكنولوجيا إلى الزراع والمنتجين ، ويتعاظم دور هذه الخدمة بتعاظم الحاجة إلى الاعتماد على التكنولوجيا في التنمية الزراعية . وكما سبق أن ذكرنا فإن العملية الإرشادية يمكن أن تقوم بها مؤسسات حكومية ، سواء كنشاط مكمل لنشاط تقوم به بالفعل ، مثل مراكز البحوث وكليات الزراعة وكليات الطب البيطري . . .الخ - أو كوظيفة أساسية مثل مؤسسة الإرشاد الزراعي - أيا كان حجمها أو مسماها - التي عادة تتبع وزارة الزراعة ، كما يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص ، فالشركات المنتجة للتقاوي والمبيدات الحيوية تقوم بهذه الخدمة لعملائها وأيضا من يوزعون مدخلات الإنتاج والبنوك في بعض الحالات . على أن هناك اتفاقا عاما بين المهتمين بقضايا التنمية الزراعية أنه في الدول الأقل نموا التي تعتمد إلى حد كبير على القطاع الزراعي ، والتي تشتد بها الحاجة إلى

إحداث تنمية سريعة لمواجهة مشاكل الوفاء باحتياجات السكان من الغذاء وخامات الكساء ، توجد دائما حاجة ماسة إلى إنشاء جهاز إرشادي حكومي قوي ، وفي عام ١٩٩٣ قدر بأنه يتوافر في مصر مرشد زراعي لكل مائتين وخمسين زارعا ، وأن كل مرشد زراعي يخدم في المتوسط نحو ٤٦٣ فدانا[١٦] ، وبمقارنة هذه الأرقام بتلك في الولايات المتحدة (مرشد لكل ٣٢٥ زارعا و ٤٨ ألف فدان) ، وأوروبا (مرشد لكل ٤٣٠ زارعا و ٩ آلاف فدان) ، والشرق الأدنى (مرشد لكل ٢٥٠٠ زارع و ١٣ ألف فدان) نلاحظ التكثيف الشديد في مصر للمرشدين الزراعيين سواء بالنسبة لعدد الزراع أو المساحة من الأرض المنزرعة ، على أنه يجب أن نشير إلى أن هذا التكثيف لا يعني بالضرورة أن العملية الإرشادية الزراعية في مصر أكثر فعالية منها في الدول الأخرى ، فهو غالبا ناتج عن زيادة الأعداد ، أما نتيجته فهي موضوع لكثير من التساؤل .

ويعتمد أداء المؤسسة الإرشادية لدورها الحيوي بالكفاءة الواجبة على عاملين رئيسيين ـ **الأول** : الكادر الإرشادي بالمؤسسة الإرشادية الذي يوازي تماما في أهميته الكادر البحثي بالمؤسسة البحثية ، **والثاني** كفاءة وفعالية الربط بين المؤسسة الإرشادية والمؤسسة البحثية من جهة ، والمؤسسة الإرشادية وقطاع الإنتاج ـ أي الزراع والمنتجين ـ من جهة ثانية .

(ب) المرشدون الزراعيون :

المرشدون الزراعيون هم من دون جدال عصب المؤسسة الإرشادية ، ونظرا لتنوع أوجه النشاط الزراعي ، وكذلك تباين الحاجة إلى درجة أكبر من التخصص ، يمكننا أن نميز مستويين من المرشدين الزراعيين ـ **الأول** عام في مجاله : محاصيل حقلية ، محاصيل بستانية ، مكافحة آفات . . .الخ ، وعادة يعرف بأنه فقط «مرشد زراعي» ، **والثاني** مرشد متخصص أو «إخصائي موضوع» يختص بمجال محدود . والمرشد الزراعي العام يعتبر العنصر

الأساسي في العمل الإرشادي ، وهو الذي يتعامل مباشرة مع الزراع والمنتجين ، ومن الوجهة الفنية يتطلب فيه قاعدة معلومات عريضة ، وخبرة في مجال عمله ، ويصاحب هذا بطبيعة الحال قدر أقل من التخصص الدقيق أو التعمق في مجال معين ، ولذلك فهو في كثير من الحالات يواجه بمشاكل فنية دقيقة لا يستطع التعامل معها ، ومن ثم يحتاج إلى مساندة من المرشد الزراعي المتخصص أي إخصائي الموضوع ، وهكذا يعمل هذا الأخير كمستشار للمرشد الزراعي بالنسبة للمعارف التفصيلية لسلعة أو مجال تخصص معين ، بأن يوفر له التوجيه والدعم في تحديد أبعاد المشكلة ، واقتراح الحلول الفعالة والمشاركة في إعداد الحقول الإرشادية . كذلك يقوم إخصائي الموضوع بوظيفتين أخريين مهمتين ، الأولى هي توفير التدريب خلال العمل للمرشدين العامين ، والثانية هي التعاون في العمل التجريبي مع الباحثين ، ومن ثم العمل كحلقة وصل بين الباحثين ، والمرشدين العامين .

والمرشدون الزراعيون بوجه عام يمكن أن يؤدوا دورهم بالفعالية الواجبة متى :

أولا : توافرت لديهم الكفاءة المهنية والدوافع المعنوية .

ثانيا : أثبتوا مصداقيتهم لدى الزراع .

ثالثا : استخدموا كل الطرق والوسائل المتاحة بصورة إيجابية .

وهذا يقودنا إلى حديث أكثر تفصيلا عن المرشدين الزراعيين ودورهم .

لنبدأ أولا بشخص المرشد الزراعي . . .

إن الكفاءة المهنية والرغبة الصادقة في خدمة الزراع هما الأساس المتين ، الذي يمكن أن تبنى عليه علاقة مثمرة بين المرشد والزراع مرتكزة على الثقة المتبادلة .

والكفاءة العلمية المهنية يجب أن تكون ذات قاعدة عريضة ، وأيضا عميقة بالقدر الكافي ، مرتكزة على التعليم الذي حصل عليه ونما بالاتصال المستمر مع الباحثين ومحطات البحوث وبالزراع أيضا . وفي

اتساع القاعدة العلمية يجب أن يستحوذ المرشد الزراعي على قدرات فنية واقتصادية ومزرعية عملية .

فينبغي أن تتوافر لدى المرشد الزراعي المعلومات الأساسية في مجالات العلوم الزراعية المختلفة ، وأن تكون لديه القدرة على إجراء التجارب الزراعية لاختبار التكنولوجيات الجديدة والحكم على ما إذا كانت ممكنة التطبيق تحت ظروف منطقته ومفيدة للزراع ، وعن تشخيص المشاكل العامة ـ وأيضا تلك التي تصعب على الزراع العاديين ـ ووضع الحلول السليمة لها . وفي الجانب الاقتصادي ينبغي أن يكون قادرا على مساعدة الزراع في حساب التكاليف والعائد وتقدير الأرباح من الاختيارات المختلفة ، مثل مكونات مدخلات الإنتاج والمعاملات الزراعية وطرق تربية الحيوان والأسواق البديلة . . .الخ ، أما عن الخبرة المزرعية العملية فيجب أن يكون ، باختصار ، قادرا على إجراء جميع العمليات الإنتاجية التي يقوم بها الزراع وبكفاءة ، فلا يعقل أن يكون المرشد الزراعي غير ملم مثلا بتشغيل وصيانة الآلات الزراعية ، في وقت يتوسع فيه استخدامها لتحديث وتطوير الزراعة ، وسوف يجد نفسه متعاملا معها بصورة يومية .

ثم ينبغي أن تتوافر في المرشد الزراعي القدرة على الاتصال بالزراع والتعامل معهم ، وعلى نقل المعلومات إليهم بالأسلوب الذي يفهمونه بسهولة ، وعلى مساعدتهم على تقبل الأفكار الجديدة . هذه القدرة لا شك في أن جانبا كبيرا منها يرجع إلى شخصية المرشد الزراعي ، كما أن جانبا آخر منها يمكن تنميته بالإعداد والتدريب . وأيضا أن يؤكد مصداقيته بأن يوثق علاقاته الشخصية مع الجميع صغارا وكبارا ، متعاونين وغير متعاونين . فقادة المجتمع المحلي يمكن أن يساعدوا المرشد الزراعي كثيرا في تحقيق أهدافه متى استطاع جذبهم وإشراكهم في عملية النهوض بالإنتاجية مبكرا ، وأولئك الآخرون الذين لا يتوقع منهم مساعدة فإن استشارتهم تفيد في تلافي أن يقوموا بوضع العراقيل في طريقه من منطلق الشعور بإهماله لهم .

ثم ينبغي أن يتوافر لدى المرشد الزراعي الدافع المعنوي القوي لخدمة الزراع والارتقاء بمستواهم والشعور بالفخر فيما يحققونه من تقدم إنتاجي واقتصادي واجتماعي ، وبعبارة أشمل أن ينتمي إليهم ويستقر فيما بينهم . وإذا كانت هذه المتطلبات من الضروري توافرها في شخص المرشد الزراعي من جهة ، ودوره الحيوي في إنجاز التنمية الزراعية من جهة ثانية ، فإنه ينبغي : أولا ـ إعطاء أهمية فائقة لاختيار وإعداد المرشدين الزراعيين يوازي الأهمية التي ينبغي إعطاؤها لاختيار وإعداد الباحثين ، وثانيا ـ بالإضافة إلى تنمية الجانب المعنوي ، إيجاد مصلحة مادية للمرشد الزراعي في النهوض بالإنتاجية الزراعية تتعدى مجال الحوافز الحكومية .

ثم ، ثانيا ـ لننظر في دور المرشد الزراعي . . .

متى توافر لدى المرشد الزراعي الأساس المتين من الكفاءة المهنية والرغبة الصادقة في خدمة الزراع وتأكدت مصداقيته لديهم ، يمكن له أن يؤدي دوره من خلال قناتين متوازيتين :

الأولى : نقل المعلومات والتكنولوجيات الجديدة إلى الزراع ، وأيضا نقل المشاكل التي تعترضهم والتي لايستطيع إيجاد الحلول لها إلى الباحثين ، وفي نقله للمعلومات والتكنولوجيات الجديدة يجب أن يستخدم جميع الوسائل المتاحة التي يمكن تلخيصها عموما في ثلاث : الزراع الإرشاديين أو المتميزين ، والتجارب والحقول الإرشادية ، والإعلام . فكثير من الزراع يمكنهم تقديم العون والمساعدة للمرشد الزراعي في تحقيق أهدافه بتيسير وصوله إلى جمهرة الزراع والتأثير فيهم ، إذ ـ كقاعدة عامة ـ الاتصالات المباشرة بين الزارع والزراع هي أكثر وسائل نقل المعلومات فعالية . فالزارع هو أكثر الناس معرفة بجيرانه ، وهو الأكثر قدرة في الربط بين تجارب أجريت لدى زارع مجاور والظروف السائدة في مزرعته هو . والغالبية العظمى من الزراع لا يقتنعون بالأفكار الجديدة ما لم يشاهدوها بأنفسهم ناجحة ، تحت ظروف

يعرفونها جيدا ويستطيعون تحقيقها ، سواء في مزارعهم أنفسهم أو في مزارع جيرانهم . لذا فإن تجنيد عدد من الزراع وتدريبهم وتوفير المعلومات الجديدة لهم بصفة مستمرة ، يعتبر نواة يمكن أن يتشكل حولها باقي الزراع . والحقول الإرشادية وحقول التجارب ـ إذا نفذت بإتقان ـ يمكن أن تجذب الزراع إلى التكنولوجيات الجديدة وتشجعهم على السعي إلى التعرف عليها وتجريبها . كذلك فإن وسائل الإعلام تلعب دورا ملحوظا ، ولو أنه عادة يقف عند حد إشاعة مناخ ملائم للتحديث لدى الزراع ، يمكن من خلاله للمرشد الزراعي أن يباشر دوره . وفي الاتجاه الآخر ، فلا شك في أن هناك الكثير من الملاحظات التي ستتوافر لدى المرشد الزراعي عند تطبيق المعلومات والتكنولوجيات الجديدة ، البعض منها قد يصل إلى حد المشاكل التي يجب إيجاد الحلول لها لدى الجهاز البحثي ، والبعض الآخر قد يفتح آفاقا جديدة ينبغي اطلاع الجهاز البحثي عليها .

الثانية : المساعدة على تخطي معوقات زيادة الإنتاج ، فدور المرشد الزراعي يجب أن يتعدى نقل أو زيادة انسياب المعلومات والتكنولوجيات الجديدة وحض الزراع على تبنيها ، فهناك فجوة واسعة بين إقناع الزراع بتقبل فكرة جديدة من حيث المبدأ وبين أن يباشروا تطبيقها في حقولهم . فكثيرا ما تكون مدخلات الإنتاج من بذور وسماد وآلات وكيماويات . . .الخ . أو تمويل ، غير متاحة بالكميات التي يرغبها الزراع أو في الأوقات التي يحتاجون إليها فيها . كذلك كثيرا ما تكون الأسواق غير مهيأة ، أو التسهيلات التخزينية غير كافية لتقبل الزيادة المتوقعة في الإنتاج . كما أن نظم الإمداد بمدخلات الإنتاج القليلة الكفاءة كثيرا ما تشكل عقبات رئيسية في طريق تبني الزراع للتكنولوجيات الجديدة . وهنا نجد أن للمرشد الزراعي دورا رئيسيا في مساعدة الزراع ـ خاصة صغار الزراع ـ في الوصول إلى مدخلات الإنتاج والخدمات الضرورية ، بما يجعل تطبيق التوصيات التي ينصح بها أمرا ممكنا .

(ج) الربط بين البحوث والإرشاد :

فيما سبق ذكرنا :

أولا : أن التكنولوجيات ونظم الإنتاج الجديدة يتم تطويرها في المؤسسات البحثية سواء كانت قطاعا حكوميا أو قطاعا خاصا ، ولكن القطاع الحكومي هو السائد ، وأنه من الضروري لأي بلد يرغب في تحقيق التنمية الزراعية والاستمرار فيها أن يكون لديه مؤسسة بحثية حكومية قوية ، تضطلع بالدور الأساسي في توليد فيض مستمر من التكنولوجيات ونظم الإنتاج الهادفة إلى تحقيق التنمية الزراعية المتواصلة .

ثانيا : أن التكنولوجيات ونظم الإنتاج الجديدة المولدة في المؤسسات البحثية لا تنتقل تلقائيا إلى مستخدميها في مواقع الإنتاج ، بل لابد من نقلها إليها وإتاحتها لهم ، وأن الذي يقوم بهذا الدور بالنسبة للمؤسسات البحثية الحكومية هو غالبا الجهاز الإرشادي الحكومي ، الذي ينبغي أن يكون قادرا وفعالا ، على الرغم من أنه في الكثير من الحالات يقوم الجهاز البحثي بقدر ملحوظ من العملية الإرشادية ، كما أن القطاع الخاص عندما يقوم بتوليد تكنولوجيات فإنه يقوم بنقلها بمعرفته كما هو الحال في شركات التقاوي .

ثالثا : وهكذا نجد لدينا ـ بصفة عامة فيما يتعلق بالنشاط الحكومي ـ مؤسستين منفصلتين الأولى بحثية والثانية إرشادية ، وأن الربط بينهما يعتبر قضية على قدر كبير من الأهمية .

وعلى الرغم من أن المؤسستين البحثية والإرشادية تشتركان معا في هدف واحد هو تحقيق التنمية الزراعية المتواصلة ، إلا أن هناك اختلافات جوهرية بينهما في الوظائف وفي أساليب العمل ، ومن ثم فهما في معظم الأحيان تتطلبان تنظيمات إدارية منفصلة لضمان قيامهما بعملهما بكفاءة ، ويصعب دمجهما معا تنظيميا ، إلا أن وجودهما في تنظيمين إداريين منفصلين له أيضا عيوبه التي غالبا ما تنتج عن التباعد بينهما ، وصعوبة

تحقيق التكامل المطلوب لتحقيق الهدف المنشود الذي تشتركان في السعي إليه .

ويشير هنتر[١٧] إلى أن الخدمة الإرشادية الزراعية استخدمت تقريبا في جميع الدول كأداة رئيسية للتنمية الزراعية ، إلا أن نتائجها كانت مخيبة للآمال من نواح عديدة ، وذكر أن أحد أهم أسباب فشل النظم الإرشادية في نقل منجزات البحوث هو ضعف التنسيق بين المؤسستين البحثية والإرشادية . ويرى أرنون أن المفهوم التقليدي لقنوات الاتصال بين الباحث والمرشد والزارع الذي يقول بأن المرشد الزراعي يقوم بنقل نتائج الباحث إلى الزارع ، ونقل مشاكل الزارع إلى الباحث الذي يقوم بإدراجها في برنامج عمله البحثي ، هذا المفهوم على قدر من البساطة المضللة ، فهذه القنوات نادرا ما تعمل بهذا الشكل ، كما أن هذا التبسيط يعني أن الباحث معزول تماما عن الاتصال بالزارع . ويضيف أرنون أنه في معظم الأقطار النامية يردد المرشدون الزراعيون أن الباحثين يعزلون أنفسهم في معاملهم ومحطات بحوثهم ، ولا يبدون اهتماما بالعوامل الاقتصادية أو المشاكل الحقيقية للزراع ، ويتأخرون في نشر نتائج بحوثهم ، وغير مستعدين لإلزام أنفسهم برأي محدد . وعلى الجانب الآخر يردد الباحثون أن المرشدين الزراعيين في الحقيقة لا يثقون في نتائجهم ولا يقبلونها ، ولا يسألون الباحثين عن المعلومات عندما يحتاجون إليها ، ولا يوضحون المشاكل التي تقابلهم في حقول الإنتاج . هذه المفاهيم تؤدي إلى موقف يصبح فيه المرشد الزراعي عازلا بين الباحث والزارع ، بدلا من أن يكون حلقة وصل بينهما .

وفي مصر أجري خلال العشرين عاما الأخيرة العديد من الدراسات ، قامت بها فرق من الخبراء (دوليون ومصريون) لتحسين أداء الإرشاد الزراعي ، واتفقت جميعها في الإشارة إلى النقص في التنسيق بين البحوث والإرشاد كأحد أهم معوقات التنمية الزراعية ، وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلت ظلت المشكلة قائمة . ففي عام ١٩٧٦ ذكرت إحدى هذه الدراسات[١٨] أنه «سوف تكون هناك حاجة إلى تعديل شامل وتقوية

لبرنامج الإرشاد إذا كان لمصر أن تحقق أهدافها الإنتاجية» ، وأكدت على أهمية التنسيق بين البحوث والخدمات الإرشادية . وفي عام ١٩٨١ ذكرت دراسة أخرى أن أحد المعوقات الرئيسية التي تحد الإنتاجية للزراعة المصرية هو «نظام الإرشاد الضعيف وغير الفعال وغير المنسق» . وأن «المشكلة تضخمت بغياب روابط قوية بين البحوث الزراعية والإرشاد» . وفي دراسة تالية[١٩] «من الواضح أنه تتوافر لمصر تكنولوجيات غير مطبقة يمكن للزراع المصريين تطبيقها بسهولة ، وهذا يوضح الحاجة إلى برنامج إرشاد قوي وفعال» . وقد توصلت دراسات أخرى[٢٠] إلى نفس النتيجة : أهمية التنسيق وإيجاد روابط قوية بين البحوث والإرشاد . ويظل السؤال مطروحا : كيف يتم التنسيق بين الجهات المتعددة التي تمارس الإرشاد الزراعي؟ وكيف يتم الربط بين المؤسستين البحثية والإرشادية؟

لاشك في أن أسلوب الربط بين المؤسستين البحثية والإرشادية يختلف كثيرا من قطر لآخر تبعا لظروف متعددة ، فهو مثلا :

١ ـ يمكن أن يتم من خلال علاقات متبادلة بين الباحثين والمرشدين من خلال الحاجة المتبادلة لكل منهما للآخر ، فالباحث يرغب في أن يجد من يساعده في نقل نتائج بحوثه إلى مستخدميها ، فهو يعرف أن قيمتها الحقيقية لا تتحقق إلا بتطبيقها ، وكذلك المرشد لكي يؤدي وظيفته ينبغي أن يلجأ للباحث ، ويمكن أن تكون محطات البحوث الزراعية هي منطقة اللقاء بين الجانبين ، وهذا أضعف أنواع الارتباط ، وقد يصلح للدول المتقدمة ولكنه بالتأكيد لا يفي بالحد الأدنى لاحتياجات الدول الأقل تقدما والتي تستشعر شدة الحاجة إلى تنمية زراعية سريعة .

٢ ـ يمكن أن يتم الربط من خلال إجراءات تنظيمية مثل إنشاء مجلس إشرافي يعمل على تحقيق قنوات الاتصال اللازمة ، وهنا يمكن للباحثين والمرشدين الزراعيين أن يشتركوا معا في تخطيط وتنفيذ

البحوث الميدانية (أو التأكيدية) ، وفي تنفيذ الحقول الإرشادية وأيام الحقل لتوجيه الزراع وفي إعداد النشرات الفنية الإرشادية . . .الخ .

٣ ـ عندما تكون هناك حاجة ماسة إلى نقل فعال للتكنولوجيات ونظم الإنتاج المولدة في المؤسسة البحثية إلى حقول الإنتاج ، ودفع أقوى لعملية التنمية الزراعية بالاستناد إلى التكنولوجيات الجديدة ، وهي الظروف التي تكاد تكون سائدة الآن في معظم الأقطار العربية ، والدول النامية عموما ، فإن تبني أسلوب البرامج البحثية المرتبطة بالتنمية ، أي البحثية الإرشادية التي تعتمد على فرق متكاملة من الباحثين والمرشدين الزراعيين ، هي أكثر الأساليب مناسبة ، وهذه سوف نتحدث عنها في الفصل الأخير من هذا الكتاب .

التخطيط والإدارة الاستراتيجية :

فيما سبق تحدثنا عن ضرورة التنمية الزراعية للوفاء باحتياجات السكان المتزايدين دوما من المنتجات الزراعية ، وعن ضرورة أن تتوافر لهذه التنمية الزراعية مقومات التواصل بصيانة الموارد البيئية والمحافظة عليها لضمان عدم الإجحاف بحقوق الأجيال القادمة ، ثم عن قدرات العلم والتكنولوجيا باعتبارها الأداة المحورية لتحقيق التنمية الزراعية المتواصلة ، ومن ثم عن توليد ونقل التكنولوجيا اللازمة لعملية التنمية ، والذي يتم أساسا من خلال المؤسسات الزراعية : البحثية والبحثية الإرشادية والإرشادية . وهكذا نصل إلى النتيجة المنطقية بأهمية وحيوية الدور الذي ينبغي أن تقوم به هذه المؤسسات ، إذا كانت للتنمية الزراعية المتواصلة أن تنجز بالصورة المرجوة وفي الوقت المناسب . ولكي تقوم هذه المؤسسات بدورها بالكفاءة المطلوبة لا يكفي فقط أن تتوافر لديها الموارد ، من قوة بشرية وتسهيلات معملية وحقلية وتمويل ، ولكن أيضا أن تدار من خلال نظام كفء يستطيع حشد هذه الموارد وتنظيمها وتوجيه أنشطتها في القنوات

الصحيحة الكفيلة بتحقيق أهداف التنمية الزراعية المتواصلة ، والذي يمكن أن ننظر إليه كنظام متكامل للتخطيط والبرمجة والإدارة الاستراتيجية للمؤسسة .

يتلخص مفهوم الإدارة الإستراتيجية بوجه عام[٢١] في أنها العملية التي بواسطتها يتمكن المديرون من : (١) إنشاء توجيه طويل المدى للمؤسسة ، (ب) تحديد أهداف أداء معين ، (جـ) تطوير استراتيجيات لتحقيق هذه الأهداف في ضوء جميع الظروف الداخلية والخارجية ذات العلاقة ، (د) تنفيذ خطط العمل التي تم اختيارها . وتستند الإدارة الاستراتيجية إلى أربع ركائز أساسية :

الأولى : التخطيط الاستراتيجي والبرمجة .

الثانية : أسلوب العمل في فريق ، أي من خلال فرق بحثية أو بحثية إرشادية متكاملة التخصصات .

الثالثة : قواعد المعلومات الصحيحة والمتجددة وفي جميع مراحل ومستويات العمل .

الرابعة : القيادة القديرة .

١ ـ التخطيط الاستراتيجي :

التخطيط بوجه عام هو صياغة مدروسة لسلسلة منظمة من الإجراءات لتحقيق الأهداف أو الغايات وتجنب الوقوع في الأخطاء . والتخطيط الاستراتيجي هو العملية التي بواسطتها تستشرف المؤسسة (الدولة ، الوزارة ، المؤسسة البحثية . . .الخ) مستقبلها ، وتنظم نفسها ، لتحقيق هذا المستقبل . ومن ثم فالتخطيط الاستراتيجي يركز على تحديد «إلى أين تتجه المؤسسة؟» وعلى «الإجراءات اللازم اتخاذها» للوصول إلى هناك . وهو عملية مستمرة متصلة لاتخاذ القرارات المبنية على أفضل وأدق المعلومات المتاحة ، ولتنظيم وتعبئة الموارد البشرية والمادية التي بحوزة

المؤسسة ، وكذلك هيكلها التنظيمي ، وأساليب عملها والعمليات التي تقوم بها ، بما يكفل تنفيذ تلك القرارات ، مع تقييم النتائج أولا بأول ، بمقارنتها بالتوقعات واتخاذ التصحيحات الواجبة .

يتميز التخطيط الاستراتيجي عن التخطيط التقليدي في ثلاث نقاط :

الأولى : أن التخطيط الاستراتيجي يركز على الجانب الاستشرافي للمستقبل ، بينما التخطيط التقليدي يستند أساسا على الحاضر في التخطيط للمستقبل ، فالمعدلات التي تحققت في الحاضر أو الماضي القريب تكون الأساس للمعدلات المستهدفة في المستقبل ، ومن ثم فهو يعتمد كثيرا على الإسقاطات ، ويحدد الأهداف المستقبلية بناء على اتجاهات أصبحت تاريخا . وعندما يستشرف التخطيط الاستراتيجي صورة المستقبل ، فإنه يأخذ الاتجاهات التاريخية - أي التي حدثت بالفعل - في الحسبان ، ولكنه لا يجعل منها قيدا على تصوره للمستقبل ، وهذا يعني أن صورة المستقبل يمكن أن تتأثر وتتغير بما يجري عمله الآن في الحاضر ، وبما ينبغي عمله في المستقبل أكثر منها بما جرى عمله في الماضي .

الثانية : أن التخطيط الاستراتيجي يولي أهمية أكبر «للتنفيذ» ، وليس فقط «لتحديد الأهداف» ، ومن ثم فهو يعطي اهتماما كبيرا «لإجراءات» إعداد المؤسسة وتعبئة مواردها ، لتأخذ الوضع الملائم الذي يمكنها من تنفيذ الواجبات وتحقيق الغاية التي تستهدفها .

والثالثة : أن التخطيط الاستراتيجي عملية لا تكتمل أبدا ، فهي متجددة باستمرار من خلال التقييم المتواصل للتعامل بكفاءة مع المتغيرات المستحدثة .

ويشتمل التخطيط الاستراتيجي على مرحلتين متتاليتين : الأولى : هي صياغة «استراتيجية» تتصف بنظرة مستقبلية طويلة المدى (غالبا عشر سنوات أو أكثر) ، والثانية : صياغة خطة تنفيذية مرحلية منبثقة عن

الاستراتيجية ذات مدى متوسط قد يكون ثلاث أو خمس سنوات ، أو أحيانا ست سنوات . ويلي التخطيط الاستراتيجي (ويكمله ويعتبر امتدادا له أو حتى جزءا منه) تحويل الخطة التنفيذية المرحلية إلى خطط عملياتية (أو تكتيكية أو تنفيذية) غالبا سنوية . ويلاحظ أن الأهداف التي تحددها الاستراتيجية (طويلة المدى) تظل هي نفسها أهداف الخطة التنفيذية المرحلية (متوسطة المدى) ، وأيضا هي التي تقوم بتحقيقها الخطط العملياتية (قصيرة المدى) .

وتعرف الاستراتيجية بأنها «الإطار العام للمنظومة المتكاملة من الأغراض والأهداف المقصودة عن سابق تصور ، والسياسات التي تحدد وتعرف الاحتياجات التي سوف تعمل المؤسسة على خدمتها ، وكيفية قيام المؤسسة بتحقيق قيمة فعلية لنشاطها في خدمة هذه الأهداف وعلى أسس متواصلة» . وتحتل الاستراتيجية قمة هرم التخطيط الاستراتيجي .

والاستراتيجية ضرورية على كل المستويات التنظيمية ، فعلى القمة ينبغي أن تكون هناك استراتيجية للزراعة أو التنمية الزراعية (منبثقة عن الاستراتيجية العامة للدولة) ، تنبثق عنها استراتيجيات للمؤسسات الرئيسية التي تقوم بتنفيذ السياسات الزراعية مثل المؤسسات البحثية أو البحثية الإرشادية أو الإرشادية وغيرها ، ومن استراتيجية كل من هذه المؤسسات تنبثق استراتيجيات للقطاعات التنظيمية الرئيسية المكونة لها ، فالمؤسسة البحثية مثلا تتشكل غالبا من معاهد بحثية أو معامل يمارس كل منها النشاط البحثي في مجال سلعة معينة أو تخصص معين ، هذه ينبغي أن يكون لكل منها استراتيجية توجه نشاطها .

ترتكز صياغة الاستراتيجية على ست قواعد أو مفاهيم أساسية هي : (١) تحديد أغراض المؤسسة ودورها ورسالتها ، (٢) تحديد الظروف المحيطة ، (٣) تحديد مواطن القوة والضعف في المؤسسة ، (٤) تحديد الأهداف التي تحقق رسالة المؤسسة ، (٥) تحديد الاستراتيجيات البديلة وتقويمها ، (٦) البرمجة الزمنية . ويراعى في صياغة الاستراتيجية ثمانية مفاهيم رئيسية نوجزها فيما يلي :

المفهوم الأول : التعريف الواضح بالغرض الذي أنشئت من أجله المؤسسة ، والذي لا تزال وستظل في المستقبل المنظور تمارس نشاطها على أساسه ، والأولويات التي تتبناها بين اهتمامات القطاعات المختلفة ، والوسائل التي تستخدمها ، والمقاصد أو النتائج التي تسعى إليها .

المفهوم الثاني : تحديد «رسالة» الإستراتيجية التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها ، أو بمعنى آخر ـ ماذا تريد المؤسسة أن تفعل؟ وماذا تتصور لنفسها أن تكون؟ ويأخذ تحديد رسالة المؤسسة في الاعتبار : (١) تعريف النشاط الجاري الذي تمارسه : ما هي الأنشطة والمجالات التي ستوجد فيها المؤسسة؟ وما هي الاحتياجات التي ستخدمها منتجاتها؟ ومن المستهدف بهذه المنتجات أو نتائج النشاط : صغار الزراع؟ كبار الزراع؟ جميع مستويات الزراع؟ إقليم جغرافي معين؟ جميع الأقاليم؟ . . .الخ ، (٢) كيف ستتمكن المؤسسة من تحقيق قيمة وبصفة متواصلة؟ ما هو مصدر الإضافة أو القيمة ـ هل هو خفض تكاليف الإنتاج؟ زيادة الإنتاجية؟ أداء متميز؟ إنتاج أكثر ملاءمة لاحتياجات المستهلكين؟ وما هي التكنولوجيا التي ستستخدم لخدمة الاحتياجات وخلق القيمة : أصناف؟ سلالات؟ لقاحات بيطرية؟ نظم إنتاج؟ . . .الخ ، وما هي التكنولوجيا التي تستخدم لخدمة الاحتياجات وخلق القيمة؟ وما هو مستوى المخاطر التي يمكن القبول بها؟ والتي مثلا قد تنتج عن خدمات لا يحتاج إليها الزراع ، أو منتجات لا يحتاج إليها المستهلكون ، أو لا تتناسب مع تكاليف الحصول عليها . . .الخ .

المفهوم الثالث : تحليل الظروف المحيطة وما تحتويه من مخاطر وفرص ، ويمثل هذا المفهوم في الواقع ركيزة أساسية لصياغة الاستراتيجية ، ومن ثم ينبغي أن يجري بدرجة عالية من الدقة ، سواء من حيث جمع البيانات الإحصائية والمعلومات الفنية أو من حيث تحليلها وتقدير الوزن الحقيقي لكل رقم أو معلومة . ويشتمل التحليل على مجموعتين رئيسيتين من العوامل ، الأولى تمثل المشاكل أو المخاطر التي ينبغي مواجهتها أو توقعها ، والثانية تشتمل على الفرص

التي ينبغي اقتناصها ، كذلك بعض هذه العوامل خارجي والبعض الآخر داخلي . وعلى سبيل المثال ، فإن تناقص الموارد الطبيعية المتاحة من المحتمل أن يمثل مشكلة في الوقت الحاضر ومشكلة أكبر في المستقبل ، ومن ثم فهو يمثل مخاطر ينبغي توقعها ، ولابد أن يدرس ويحلل بدقة في أي استراتيجية للتنمية الزراعية ، والتغيرات في السوق الخارجي البعض منها يمثل مخاطر والبعض الآخر يمثل فرصا ينبغي اقتناصها ، والتقدم التكنولوجي في الفروع المختلفة البعض منه يمثل مخاطر إذا مثل قوة للمنافسين ، والبعض منه يمثل فرصا كبيرة عندما يمكن الاستفادة منها . وبطبيعة الحال يختلف التحليل للظروف المحيطة كثيرا تبعا لمستوى الاستراتيجية ، فالعوامل التي يجب دراستها وتحليلها لصياغة استراتيجية على المستوى الوطني ، غالبا أكبر من تلك على مستوى مركز البحوث ، وهذه بدورها أوسع مجالا من تلك لمعهد بحثي متخصص في سلعة معينة ، ولكن على أي مستوى ينبغي أن يكون التحليل مناسبا ودقيقا وشاملا بقدر الإمكان .

المفهوم الرابع : تحديد مواطن القوة ومواطن الضعف في المؤسسة - تدقيق وحصر الموارد البشرية من حيث الأعداد والتخصصات المتاحة والكفاءة والقدرة على التعامل مع المشاكل أو فتح الآفاق الجديدة ، والموارد المادية من معامل وتجهيزات معملية وحقول تجارب ومدى كفايتها ، وتحديد مواقع القوة التي يمكن استثمارها ومواطن الضعف التي يمكن تقويتها .

المفهوم الخامس : إدخال قيم الإدارة الحديثة في أسلوب عمل المؤسسة من خلال تعريف وتحديد ماذا ينبغي أن تكون ، وماذا ينبغي ألا تكون ، وتحدي حكمة التقليدية والبيروقراطية ، وتحاشي الركون إلى حالة الرضا عن النفس ، وعن الإنجازات التي تحققت في الحاضر أو الحالة الآنية للمؤسسة .

المفهوم السادس : تطوير بدائل استراتيجية بالبناء على عوامل القوة وتقليل مواطن الضعف ، وتقييم الآثار المحتملة المترتبة بالنسبة لكل بديل .

المفهوم السابع : تحديد الاختيار الاستراتيجي بإعادة تقويم الأهداف والتأكيد أو التعديل إذا لزم الأمر ، واختيار مجموعة من السياسات المتماسكة والمتناغمة التي تتوافق بأفضل صورة ممكنة مع الموارد ، وتخدم على أفضل وجه أغراض المؤسسة ، وتتجاوب مع المتغيرات في الظروف المحيطة .

المفهوم الثامن : تحديد سياق وأولويات الإجراءات من خلال تحديد سياق زمني للخطوات المتتالية ، وتحديد الأولويات بين الأهداف والسياسات ، وتحديد آفاق زمنية لتحقيق الأهداف .

وينبغي تقويم الإستراتيجية من خلال الإجابة عن عدد من الأسئلة للتعرف على مدى كفايتها للأغراض التي من أجلها تمت صياغتها ـ وأهمها :

(١) هل توفر الاستراتيجية توجها استراتيجيا واضحا؟

* هل جرى تعريف المؤسسة المعنية بالاستراتيجية بوضوح؟ وتم فهمها واستيعابها؟

* هل تحدد الاستراتيجية أولويات المؤسسة : فيما بين العوامل الحاكمة وفيما بين مسؤولياتها تجاه المستفيدين منها؟ وبدرجة كافية من الدقة؟

* هل تشكل الاستراتيجية محفزا واضحا نحو الالتزام؟ وما يترتب عليه من جدية في التنفيذ .

(٢) هل الإستراتيجية منسقة ومتسقة داخليا بالنسبة للظروف والأوضاع الداخلية للمؤسسة ، وخارجيا بالنسبة للظروف المحيطة : مع قيم وتطلعات القيادات الفاعلة؟ ومع تحليل واقعي ودقيق وشامل للفرص المتاحة والمخاطر؟ ومع الموارد المتاحة من بشرية ومادية بما يجعلها

قابلة للتطبيق؟ وهل مكوناتها وعناصرها متسقة بحيث يقوي النجاح في أي مكون أو مكونات أخرى؟

(٣) هل تنشئ الاستراتيجية قيمة؟ وهل تتناسب هذه القيمة كما ونوعا مع التطلعات المشروعة التي من أجلها صيغت الاستراتيجية ، ومع الموارد المتاحة؟

(٤) هل أظهرت استجابات جمهور المستخدمين للاستراتيجية وأهدافها والمستفيدين منها والوكالات الحكومية المختلفة المعنية قابلية الاستراتيجية للتطبيق؟ أم هناك شكوك؟ أو نواقص؟

٢ ـ العمل في فريق :

كثيرا ما يعاب علينا نحن العرب أننا يمكن أن نبدع فرادى ولكننا كثيرا ما نفشل في العمل كفريق . ولسنا بصدد تحدي هذا القول أو تفنيده ، ولكن ما نود التأكيد عليه هو ضرورة تبني أسلوب العمل في فريق ، ومن ثم أهمية تفهم أسس وقواعد العمل في فريق متكامل التخصصات يتخطى حواجز الهياكل التنظيمية ، للوحدات والمؤسسات البحثية والإرشادية التي تتصدى لمشاكل التنمية الزراعية . وفي هذا الصدد يذكر كاتزنباخ وسميث[٢٢] : «لكي يكون أعضاء هيئات البحوث الزراعية والإرشادية ناجحين في المستقبل ، يجب أن يشكلوا ويعملوا في فرق متعددة التخصصات عابرة للوحدات التنظيمية ، تتوجه نحو المشاكل والقضايا التي تهم المجتمع الذي من المفترض أنهم يخدمونه . وإذا لم يعملوا في فرق تتوجه نحو القضايا والمشاكل الحيوية وثيقة الصلة ، سوف يكونون جزرا منعزلة من المعرفة والقدرة تنجرف دون هدف في بحر من الفرص الضائعة»

ما هو فريق العمل؟ البحثي أو الإرشادي أو البحثي الإرشادي؟ في إيجاز شديد ـ فريق العمل هو وحدة متميزة متفردة تتشكل من مجموعة محدودة من الأفراد ذوي التخصصات المتكاملة يجمع بينهم : (١) وحدة الهدف ،

و (٢) مستويات الأداء ، و (٣) تكامل المدخل نحو تحقيق الهدف ، ومن ثم فهم يعتبرون أنفسهم على مستوى التحدي ، ويمكن الاعتماد عليهم في إنجاز الهدف الذي هم بصدده . وهكذا فالفريق هو وحدة أداء وإنجاز وليس مجموعة من القيم الإيجابية .

والبرنامج البحثي أو البحثي الإرشادي يتشكل أساسا عند قاعدته من وحدات صغيرة ، تعتبر كل منها وحدة بناء أساسية تعالج جزئية صغيرة من البرنامج الكلي ، يتولاها عدد محدود من الباحثين أو الباحثين والمرشدين ـ أي فريق عمل ـ يسعون معا لحل مشكلة محددة وصغيرة نسبيا ، ومن ثم يجمعهم هدف واحد ومحدود ومحدد هو حل هذه المشكلة ، وجميعهم يبذلون أقصى جهدهم ويعطون أفضل ما عندهم وبأعلى مستوى أداء في استخدام خبراتهم ومواهبهم ، ويتفقون على المدخل الذي يتبنونه لحل المشكلة ، ومن ثم فهم معا يعتبرون أنفسهم على المستوى الكفيل بتحقيق الإنجاز وشعارهم «معا ـ كل منا ينجز أفضل» . ومحدودية الهدف الذي يسعى الفريق إلى إنجازه ، وصغر حجم الفريق الذي يتراوح عادة بين ثلاثة وعشرة من الباحثين أو الباحثين والمرشدين ، يمثلون تخصصات متكاملة للتعامل مع المشكلة التي يعالجونها ، يجعله أكثر ارتباطا بالهدف كما أن فرص نجاحه أكبر مما هو عليه الحال في المستويات الأعلى للتنظيم الهيكلي للبرنامج البحثي أو البحثي الإرشادي .

وأعضاء الفريق يعملون معا بأسلوب مميز يرتكز على مجموعة من القيم التي تشجعهم على اتباع سلوكيات معينة مثل :

* الإنصات والاستجابة البناءة لوجهات النظر التي يقدمها الآخرون من أعضاء الفريق ، وإتاحة الفرصة لكل فرد في إبداء الشك في أي مقترح أو رأي دون أن ينعكس ذلك سلبا على ردود الأفعال . وإن كان هذا السلوك بصفة عامة من آداب الحديث بين الناس عندما يتناقشون في أمر ما في جماعة ، إلا أن له أهمية خاصة في الفرق البحثية والبحثية

الإرشادية لأن كل رأي يذكر من أحد الأعضاء يجب على الآخرين الإنصات إليه وتفهم أبعاده ، ومناقشته بإيجابية دون التقليل من شأنه أو التهويل من قيمته ، بل المساعدة في وضعه في الموقع الصحيح الذي يخدم أغراض الفريق .

* تقديم الدعم والمساندة لمن يحتاجون إليها سواء كان ذلك بتقديم آراء أو أفكار أو معلومات أو أعمال .

* تقدير اهتمامات الأعضاء ، وهي لا شك مختلفة ومتباينة وربما تكون متعارضة في بعض الأحيان ، وكذلك تقدير إنجازاتهم فيما يؤدونه من أعمال في إطار الفريق .

وهناك عوامل أساسية يمكن ملاحظتها بالنسبة «لأداء» الفريق :

- أن نجاح الفريق في تحقيق مستويات أداء أعلى يشحذ همم الفريق كفريق وكأفراد ، بغض النظر عن موقع كل منهم في المؤسسة البحثية .

- أن قادة المؤسسات يمكنهم ترقية أداء الفريق بصورة أفضل من خلال تنمية الأداء والإنجاز أكثر منها ، من خلال إيجاد المناخ المشجع لعمل الفريق فقط . فالمناخ المشجع يمكن أن يماثل الظروف المحيطة بعمل الفريق ، وهو جوهري وضروري لأداء الفريق لعمله بصورة جيدة ، ولكن أخلاقيات أو آداب العمل في الفريق تمثل جوهر العمل المشترك ، أي المناخ الداخلي للفريق .

- الميل نحو الانفرادية في العمل صفة إنسانية لا يمكن تجاهلها ، فكل فرد يرغب دون شك في إثبات ذاتيته وانفراديته ، ولكن هذا الميل لا ينبغي أن يسمح له بالتأثير في أداء الفريق أو تعويقه ، بل يحسن أن يكون دافعا للترابط بين الفريق ما دام الفريق يوفر لكل فرد الفرصة لإبراز تميزه وذاتيته في إطار الفريق . وليتمعن كل فرد في شعار «العمل في فريق» الذي ذكرناه آنفا «معا - كل منا ينجز أكثر» .

- الالتزام بالنظام والانضباط في السلوك والعمل داخل الفريق ، وأيضا داخل المؤسسة ، يهيئ ظروفا أكثر مناسبة لترقية أداء الفريق ومن ثم يجب دائما التمسك بهما .

وهناك أربعة أسباب تقودنا إلى الاقتناع بأن أسلوب العمل في فرق متكاملة التخصصات ، أكثر فعالية في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة البحثية أو البحثية الإرشادية عن أسلوب العمل الفردي وهي :

أولا : الفريق يجمع معا المهارات والخبرات المكملة لبعضها البعض التي تتجاوز بكثير مهارات وخبرات أي فرد في الفريق . ولا يقتصر هذا على الخبرات الفنية والعلمية ، حيث من السهل الإقرار بأن التوجه نحو التخصص الضيق بين الباحثين والتمايز في العمل بين الباحثين والمرشدين الزراعيين ، يحتم التكامل بين التخصصات المختلفة المرتبطة بحل مشكلة معينة ، فالنهوض بإنتاجية محصول نباتي معين مثلا يحتاج إلى تكامل جهود متخصصين في فروع مختلفة : تربية النبات ، الفسيولوجيا ، المعاملات الزراعية ، مكافحة الآفات والأمراض ، الاقتصاد . . .الخ . الفريق يتجاوز هذا إذ يشمل أيضا : الخبرات والمهارات في كيفية معالجة المشكلة واقتراح مداخل العمل لإيجاد الحلول لها ، مهارات الموازنة بين البدائل المختلفة عند اتخاذ القرار بما يتيح فرصة أكبر لاختيار القرار الأفضل ، مهارات تنظيم العلاقات بين الأفراد وبين الفريق ومحيطه الذي يعمل فيه ومن خلاله ، فضلا عن التفاعل بين وجهات النظر والآراء للأعضاء التي تدفع بعضها بعضا .

ثانيا : الفريق أكثر قدرة على تحديد الغاية التي يسعى إليها سواء كانت حل مشكلة أو اقتناص فرصة ، وفي تحديد المداخل التي يمكن طرقها لتحقيق هذه الغاية ، وفي إنشاء قنوات اتصال تدعم حل المشاكل الجارية واتخاذ المبادرات ، وكذلك الفريق أكثر مرونة وأكثر قدرة على التجاوب مع المتغيرات في الظروف المحيطة .

ثالثا : متى تمكن الفريق من تجاوز مشاكل وصعوبات تشكيله ، وأخذ صورته المقبولة والمقنعة لأعضائه ، تولدت الثقة بين أعضائه بعضهم البعض ، وتدعمت مصداقيتهم تجاه فريقهم وثقتهم في مهاراتهم وإمكانياتهم ، وفي قدرتهم على تحقيق الإنجاز الذي يسعون إليه ، ومن ثم قدرتهم الفعلية على الإنجاز . والقدرة الفعلية للفريق عندئذ سوف تتجاوز محصلة جمع قدرات الأعضاء إذ سيضاف إليها ناتج التفاعل بين هذه القدرات .

رابعا : الاستناد إلى الأسلوب الفردي يضع ضغوطا نفسية شديدة على الفرد خوفا من الفشل أو العجز عن تحقيق التقدم أو الإنجاز المطلوب منه ، بينما تخف هذه الضغوط كثيرا عندما يعمل في فريق يساند بعضه البعض ويساهم كل من أعضائه في تحمل قدر من الضغوط ، فتتوزع على الجميع وتقل حدتها بدرجة أكبر نتيجة للثقة المتبادلة والقدرات المتنامية للفريق ، ومن ثم يكون العمل في فريق أكثر متعة للفرد ما دامت الضغوط أقل واحتمالات الإنجاز أكبر ، وهذه الحالة في حد ذاتها تحسن من قدرة الأفراد في الفريق على العطاء ومن قدرة الفريق على الإنجاز .

٣ ـ الاستناد إلى قواعد المعلومات :

في عصر العلم والتكنولوجيا ، لا جدال في أهمية الدور المحوري للمعلومات العلمية كمحور رئيسي للتقدم لأي بلد . وقطاع التكنولوجيا الزراعية والتنمية الزراعية ، شأن باقي القطاعات ، يعتمد تقدمه ونجاحه إلى حد كبير على الارتكاز على قاعدة معلومات كاملة بقدر الإمكان ومتجددة ، سهل الحصول عليها وإتاحتها لمستخدميها . والمعلومات مطلوبة ، وضرورية ، في جميع مراحل عملية التنمية الزراعية وإن تباينت نوعيتها من مرحلة لأخرى . ففي مرحلة البحوث ، لابد من توافر المعلومات المكتسبة من

البحوث السابقة عند التصدي لدراسة أي موضوع أو مشكلة . والبدء من نقطة الصفر أو دون قدر كاف من المعلومات يؤدي إلى الفشل في تحقيق الهدف المطلوب ، أو الفشل في استثمار جهود سابقة تساعد كثيرا على سرعة تحقيق الهدف بصورة سليمة وتكلفة أقل . ونفس الشيء ينطبق ، وإلى حد كبير ، على مرحلة التطوير . وفي مرحلة نقل التكنولوجيا تظهر الحاجة أكثر إلى معلومات من نوع آخر ، خاصة ما يتعلق بالظروف المحيطة بتطبيق التكنولوجيات أو نظم الإنتاج المحسنة . وتخطيط أي برنامج بحثي أو بحثي إرشادي أو تنموي ، سواء كان محصوليا أو إقليميا ، لابد أن يرتكز على قدر واف من المعلومات التفصيلية التي توفر الأساس السليم للبناء المرتقب ، الأمر الذي يستلزم قاعدة معلومات ونظام اتصال سليم .

وعن دور الاتصالات العلمية في تقدم البحوث ، ومن ثم قدرات العلم والتكنولوجيا التي سبق لنا الحديث عنها بقدر من الإفاضة ، يذكر باثكال[٢٣] : «دون اتصالات لن يكون هناك علم . لا يمكن أن يوجد علم دون نظام اتصالات منظم ، فالعلم والاتصالات هما مكونا نظام واحد . وجهان لعملة واحدة . ومن ثم لا العلم ولا البحث يمكن أن يتقدم دون نظام اتصالات منظم» .

وفي العلم والتكنولوجيا ، تشمل الاتصالات انتشار الأفكار والمعارف والتكنولوجيات . وفي إطار البحوث ، الاتصالات هي نقل المعلومات من باحث إلى الباحثين الآخرين أو المديرين أو مستخدمي هذه المعلومات أو المجتمع ككل . وعادة هناك قناتان يمكن من خلالهما حدوث هذه الاتصالات :

القناة الأولى ـ وهي ما يمكن أن نطلق عليها «قناة الاتصال المنهجية» ، من خلال المصادر الأولية للمعلومات ، وهي : الكتاب ، المجلات العلمية ، الرسائل العلمية ، التقارير ، النشرات الفنية وغيرها . وهذه القناة لها مستخدمون كثيرون ، ويمكن حفظها واسترجاعها في أي وقت ، ولكنها تتقادم بمضي الوقت ، كما أنها لا توفر انتقال

المعلومات إلا في اتجاه واحد ـ من الكتاب إلى القارئ مثلا ، ومن ثم فهي لا تسمح بتبادل المعلومات بين الطرفين .

القناة الثانية ـ هي ما يمكن أن نطلق عليها «قناة الاتصالات غير المنهجية» ، من خلال الاتصالات الشفهية والمناقشات وجها لوجه في المؤتمرات والندوات ، والزيارات للمعامل وحقول التجارب ، والمقابلات الشخصية وغيرها . وهذه القناة هي الأكثر حيوية ، وتوفر تبادل المعلومات في الاتجاهين .

ونظرا للسرعة الفائقة التي يتقدم بها العلم ، يجب ـ إلى جانب القناة الأولى ـ أن تعطى القناة الثانية اهتماما كافيا ، وهناك رأي عام بأن المؤسسات والعلماء الذين يتوافر لهم نظام كفء للاتصالات غير المنهجية دائما تكون ، ويكون علماؤها وباحثوها ، في المقدمة . ومع ذلك يجب ملاحظة أن قناة الاتصالات المنهجية سوف تظل لها قيمتها الخاصة فهي : (١) توفر الأساس الحقيقي للعالم الحديث حيث توفر مدى واسعا من المعلومات وتحافظ على صدق الوظيفة العلمية ، فعندما تكتب المعلومات على الورق أو الوسائط الأخرى المناسبة ـ سوف تكون أكثر عقلانية وموضوعية عن تلك التي يتم تبادلها شفهيا ، (٢) توفر المصداقية العلمية الضرورية للعالم خاصة عندما تكون معلومات جديدة ، (٣) مهمة جدا للباحثين ليتحاشوا التكرار في إجراء البحوث والدراسات وما يترتب عليه من إهدار مجهودهم ومواردهم .

وهكذا فإن الإدارة الاستراتيجية لأي مؤسسة أو برنامج ينبغي أن تولي أهمية خاصة لعاملين أساسيين :

الأول : صياغة وتنفيذ نظام اتصالات منهجية وغير منهجية فعال ، يشجع التنمية المتواصلة لقدرات المشاركين في نشاط المؤسسة أو البرنامج من خلال سهولة ويسر حصولهم على المعلومات التي يحتاجون إليها وأحدثها ، وبنفس القدر سهولة ويسر نقل المعلومات التي يتوصلون إليها إلى الآخرين الذين يحتاجون إليها .

الثاني : قاعدة معلومات تغطي جميع المعلومات الفنية ، والإحصاءات شاملة الموارد البشرية والمادية والمالية والاحتياجات والظروف المحيطة بالإنتاج والاستهلاك وغيرها فضلا عن التوقعات المستقبلية ، والدراسات والتقارير ذات العلاقة بعملية التنمية الزراعية ويسهل الرجوع إليها في أعمال التخطيط . ولا شك أن وجود شبكة مترابطة من الحاسبات تخدم مكونات المؤسسة أو البرنامج ، يسهل هذا الأمر كثيرا ويعتبر أمرا لا غنى عنه لأي برنامج عمل ناجح .

٤ ـ القيادة القديرة :

في حلقة دراسية ضمت ثلاثين من أعضاء هيئة البحوث بأحد المراكز البحثية المهمة ، ويمثلون مستويات وظيفية وعمرية مختلفة ، وحاضر فيها خبراء مبرزون ، نوقشت مشاكل كثيرة تعوق قيام المؤسسة البحثية بواجباتها بالفعالية المطلوبة ، كان هناك ما يشبه الإجماع على خطورة الدور الذي تؤديه القيادة ، فالمشاكل القائمة معظمها إن لم يكن كلها يرجع إلى القيادة ، والتطلعات المحتملة نحو أداء أفضل تعوقها عدم فعالية القيادة . وعندما نوقشت المشاكل القائمة ، كانت الأصابع تتجه إلى القيادة ، فهي إما بسببها أو بسبب عجزها عن إيجاد الحلول ، فمشاكل التنظيم والتمويل والإدارة كلها قابلة للحل متى وجدت القيادة الفعالة ، وعندما نوقشت آفاق تطوير العمل سعيا نحو أداء ومستقبل أفضل اتجهت الأصابع أيضا إلى القيادة ، فهي التي يمكن أن تقود المؤسسة إلى هذا المستقبل الأفضل . وعلى الرغم من وجود فهم ملحوظ لحقيقة أن القيادة ليست دخيلة ، بل هي من إفراز المجتمع الذي تقوده ، إلا أنه كان من الصعب جدا الفصل بين القيادة وقدرة المؤسسة على حل مشاكلها وتطوير أدائها . وقد يكون هذا الدور للقيادة مبالغا فيه وقد يكون صحيحا ، ولكن تبقى المشكلة الحقيقية هي في كيف نأتي بهذه القيادة القديرة؟ إن إعداد القيادات عمل مؤسسي

لا يتم بين يوم وليلة ، ولا حتى في بضع سنوات ، بل يستغرق سنوات طويلة . وهذا في حد ذاته ينبغي أن يكون دافعا على الإصرار على بذل الجهد لإعداد القيادات القديرة . وفي الفصل السادس من هذا الكتاب سوف نتعرض للدور المحوري للقيادة عند حديثنا عن البرامج البحثية وبرامج تنمية الإنتاج ، ولكننا في الصفحات التالية سوف نتعرض لموضوع القيادة من منظور عام ينطبق على البرامج ، كما ينطبق على المؤسسات البحثية والبحثية الإرشادية القائمة بهذه البرامج أو المشاركة فيها ، والتي يعتمد على نجاحها في أدائها لوظائفها ومهامها ، احتمال الفشل أو النجاح في الاستخدام الفعال لقدرات العلم والتكنولوجيا في تعزيز فرص إنجاز التنمية الزراعية المتواصلة .

(أ) مفهوم القيادة :

يرى جاردنر[٢٤] أن القيادة بوجه عام هي «الإقناع والقدوة» اللتان بواسطتهما يقوم فرد (أو مجموعة قيادية من الأفراد) بحث مجموعة من الناس على متابعة أهداف يؤمن بها أو يشارك المجموعة من الناس في الإيمان بها ، الذين يصبحون بالتالي تابعيه أو مؤيديه أو مريديه . وفي أي مجموعة منظمة من الناس ـ مؤسسة بحثية مثلا ـ يشغل الأفراد في المؤسسة مواقع ويؤدون أدوارا مختلفة ، وأحد هذه المواقع والأدوار هو موقع ودور القيادة . ومن ناحية أخرى فإنه لا يمكن النظر في دور القادة بمعزل عن الظروف التاريخية التي نشأوا فيها والمؤسسة التي يعملون بها ، فهم في الحقيقة عناصر مرتبطة عضويا في مثل هذا النظام ، ومن ثم فهم عرضة لفعل القوى التي تؤثر فيه ، كما أنهم يؤدون واجبات أو مهام معينة ضرورية للمجموعة أو المؤسسة ، إذا ما كان لهذه المؤسسة أن تحقق أغراضها . كذلك فإن التفاعل بين القادة وبين عناصر المؤسسة ، أي العاملين بها ، هو عملية مستمرة ، ووجود اتصالات مستمرة بين القيادة وعناصر المجموعة التابعة إنما يعني أن التأثير

ينساب في كلا الاتجاهين ، فكما أن القادة يؤثرون في العاملين معهم فإنهم يتأثرون بهم ، وهكذا فإن القادة يشكلون وأيضا يتشكلون بدورهم . كذلك من الصعب في هذا العصر أن تتحدث عن «القائد الفرد» في أي مؤسسة متوسطة أو كبيرة الحجم ، فليس لدى فرد ، مهما كان مقدار علمه أو عمق خبرته وموهبته ، كل ما يلزم من الخبرة والمهارة للقيام بالعمليات المعقدة للقيادة العصرية ، وبالتأكيد لن يتوافر له لا الوقت الكافي ولا الطاقة الذهنية والبدنية ، ومن ثم فعندما تتحدث عن القائد يجب أن يكون المقصود هو الفريق القائد .

وعندما نتعرض للحديث عن القيادة ينبغي أن نوضح بعض النقاط :

فأولا : لا ينبغي أن نخلط بين «القيادة» و «المكانة» ، ففي الكثير من المؤسسات ربما لا يكون الشخص الذي يشغل قمة المؤسسة أكثر من «البيروقراطي رقم ١» ، ولو أن هذا لا ينبغي أن يفهم منه ـ بالتداعي ـ أن المكانة ليست وثيقة الصلة بالقيادة ، فمعظم المناصب ذات المكانة العالية تحمل معها قيما رمزية وتقاليد تزيد وتقوي من احتمالات الارتقاء إلى مستوى القيادة . ولا شك في أن العاملين في أي مؤسسة بحثية يتوقعون من رئيسهم أن «يقود» المؤسسة الأمر الذي يرفع فعلا من احتمالات أنه سوف يفعل ذلك . إلا أن عملية الاختيار للمناصب ذات المكانة العالية لا تجعل دائما من هذا التوقع حقيقة مؤكدة ، فالقيادة تتطلب ـ من القائد ـ بذل الكثير من الجهد والطاقة أكثر مما يستطيع العاملون معه بذله ، فضلا عن المتطلبات الأخرى .

وثانيا : وبالمثل ، لا ينبغي أن نخلط بين «القيادة» و «القوة» . فالقادة دائما لديهم قدر من القوة متأصل في قدرتهم على الإقناع ، ولكن الكثير من الناس الذين لديهم القوة ليسوا بالضرورة حائزين على مواهب القيادة ، وغالبا يستخدمون قوتهم من خلال استخدامهم لقوة

الثواب : مكافآت . . . ترقيات . . .الخ . أو لسطوة العقاب أو كما يقول المثل المصري الشائع استخدام «سيف المعز وذهبه» ، وفي بعض الأحيان من خلال وضع معين في الآلة التنظيمية للمؤسسة أو من خلال الارتباط بقوى مؤثرة .

وثالثا ـ ينبغي ألا نخلط بين القيادة والسلطة التنفيذية المكتسبة من خلال الأحكام المنظمة للعمل بالمؤسسة ـ والخلط بين القيادة والسلطة التنفيذية يحمل في طياته تأثيرا مدمرا في المؤسسات الكبيرة ، ففي الكثير من المؤسسات الحكومية يوجد تنفيذيون يتصورون أن موقعهم المتقدم في قائمة العاملين بالمؤسسة ، يمنحهم سلطانا خاصا على العاملين يحولهم إلى خاضعين بدلا من أن يكونوا عاملين معاونين ، ومن الصعب أن يتحول الخاضع إلى معاون ، فهذا يعتمد على ما إذا كان التنفيذيون سوف يتصرفون بحكمة وكفاءة .

ورابعا ـ يجب أن نعي دائما أن كلمة مدير تعطي عادة المفهوم بأن هذا الشخص يشغل وظيفة توجيه قيادية في المؤسسة ، فهو يترأس العمليات التي بواسطتها تؤدي المؤسسة وظائفها ، مثل تخصيص الموارد بتدبر وحكمة ، وتحقيق أفضل استخدام للعاملين ، وغالبا ما يصعب التمييز بين المدير والقائد ، فكثيرا ما يوصف شخص ما بأنه «مدير من الدرجة الأولى ولكنه يفتقر إلى القيادة» ، ولو أن هذا القول لا يحسن القبول به على إطلاقه ، فمعظم المديرين الأكفاء تتوافر فيهم درجة كبيرة من صفات القيادة . ومن جهة أخرى فإن القادة يواجهون في كثير من الحالات بمواقف تستلزم اتخاذ قرارات تماثل تماما ما يواجهه المديرون ، وبالمثل فكثيرا ما يوصف شخص بأنه يتمتع بميزات قيادية ولكنه ليس بالمدير أي الكفء ـ وهذا أيضا لا يحسن القبول به على إطلاقه . ومن ثم فمن الأفضل التطلع إلى نوع من المديرين يتميزون بصفات القيادة ، أي المديرين القادة ، الذين يتميزون عن المديرين التقليديين من نواح عديدة نذكر منها :

* أنهم يفكرون إلى مدى أبعد من المشاكل اليومية والتقارير ربع السنوية ونصف السنوية ، ويستشرفون الآفاق البعيدة للمؤسسة أو الوحدة أو المجموعة التي يتولون قيادتها دون تفريط في المشاكل والمتطلبات الآنية ، بينما ينغمس المديرون التقليديون في المشاكل الآنية التي تستغرق الجانب الأكبر من جهدهم ووقتهم .

* أنهم ينشئون ويحتفظون بقنوات اتصال قوية مع العاملين معهم ، بما يكسبهم القدرة على التأثير الإيجابي عليهم إلى مدى أبعد مما تتيحه اللوائح والتشريعات ، وأبعد من الحدود البيروقراطية . إن قدرة المديرين القادة على الارتفاع بقدرتهم التأثيرية إلى مستوى أبعد مما تتيحه السلطة الوظيفية ، يمكنهم من ربط العناصر المتشرذمة داخل المجموعة أو الوحدة أو المؤسسة معا بحيث تعمل معا ، في تناسق وتوافق عند التصدي لأي مشكلة أو السعي نحو هدف .

* أنهم يولون اهتماما كبيرا لتداخلات الرؤية ، والجمع بين الخيوط المختلفة والمتشابكة لأي قضية ، وبلورتها في رؤية واضحة المعالم ، وكذلك للقيم ولإمكانيات التحفيز المتاحة لهم وكيفية استخدامها على أفضل وجه ، كما أنهم يدركون بحدسهم العوامل غير العقلانية والعوامل غير الواعية التي تشوب التفاعل بين القائد ومعاونيه ويقدرون على التعامل معها بأسلوب سليم .

* أنهم يحوزون القدرة والمهارة في التعامل مع الاحتياجات المتعارضة للعاملين معهم وينجحون في إيجاد الحلول .

* أنهم يفكرون دائما في التجديد ، فالمدير التقليدي يفضل دائما ثبات الأوضاع والأساليب على حالها ، سواء من حيث الهيكل التنظيمي أو أساليب العمل ويرتاح إلى حالة الاستقرار (التي غالبا ما تؤدي إلى الركود) ، أما المدير القائد فهو يسعى إلى إدخال التصحيحات سواء في الهيكل التنظيمي ، أو في أسلوب الأداء ونظم العمل التي تتطلبها

الحقائق المتغيرة ، بما يحقق التوافق بين المؤسسة أو المجموعة والظروف المتغيرة المحيطة بها ويؤكد حيويتها .

وأخيرا ، يجب أن ندرك أن ممارسة القيادة في هذا العصر تلزم القادة بترسيخ قيادتهم من خلال تحويلها إلى قيادة مؤسسية ، أي «فريق قائد» . إن معظم المشاكل أصبحت معقدة فنيا بدرجة كبيرة ، كما أن معدل التغير سريع للغاية ، ومن ثم لا نتوقع أن قائدا ما مهما كانت مواهبه سوف يكون قادرا على حل المشاكل الرئيسية التي تواجه مؤسسته . ولعلنا نلاحظ أنه كثيرا ما يجري إنشاء مؤسسة لأداء وظيفة معينة ثم يختار لها قائد لديه القدرة على رئاستها وتقويتها ، ومن ثم فهو لديه القدرة على حل الكثير من المشاكل التي تتعرض لها المؤسسة ، استنادا إلى مواهبه الشخصية ، ويمضي في عمله على هذا المنوال ، ورويدا رويدا يتركز العمل في شخصه ، ولكن عندما يرحل لسبب أو لآخر غالبا ما تأخذ المؤسسة في التدهور السريع . لتحاشي هذا الخطر الذي يواجه الكثير من المؤسسات نقول ـ وكما سبق أن ذكرنا ـ أن مفهوم القائد لا ينبغي أن يتوقف عند الفرد ، بل أن يكون «فريق قيادة» ، وبهذا تتحول القيادة إلى عمل مؤسسي قادر على البقاء إلى مدى أبعد مما هو متاح للفرد ، وبمرونة أعلى وقدرة أكبر على مواجهة المتغيرات . إن بناء القيادة المؤسسية ليس فقط واحدا من أهم واجبات القائد ، ولكنه عمل يحسب له .

(ب) مهام القيادة :

تتولى قيادة المؤسسة القيام بمجموعة من المهام التي لا تقتصر فقط على إعداد المؤسسة لأداء رسالتها ، ثم ضمان قيام المؤسسة بأداء واجباتها ، تحقيقا للغاية التي تسعى إليها ، ولكن أيضا خلق الأوضاع الداخلية التي تمكن المؤسسة من الاستمرارية في أداء دورها ورسالتها وتحقيق غايتها المتجددة . وقد ذكر الكثير من المهتمين بقضية القيادة

العديد من مهامها بوجه عام، وفيما يتعلق بالمؤسسة البحثية الزراعية على وجه الخصوص لعل أهم مهام القيادة ما يلي :

أولا ـ الرؤية المستقبلية للغايات :

لعل إحدى أولى مهام القيادة الفاعلة لأي مؤسسة بحثية زراعية تمثل المستقبل وتصوره، أي استشرافه، بأكبر قدر من الوضوح، في خضم التحولات المحلية والخارجية، والتطور السريع للتكنولوجيا ووسائل الاتصال، والظروف المحيطة بوجه عام، ومن ثم التوصل إلى رؤية سليمة للغايات التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها. إن وضوح الغايات ودقة تحديدها مطلب جوهري لتحديد وسائل وأساليب الوصول إليها، وكثيرا ما يكون عدم وضوح الغايات سببا رئيسيا في الفشل في تحقيق ما تصبو إليه المؤسسة، مهما كانت الجهود التي تبذل في العناية باختيار الوسائل، ويبدو أن هذه الحالة هي إحدى سمات العصر التي أشار إليها أينشتين بقوله «يبدو أن ما يميز عصرنا كفاءة الوسائل وارتباك الغايات». ويمكن أن نضرب مثلا بسيطا : كانت إحدى غايات مؤسسة بحثية تنموية تطوير زراعة محصول فاكهة معين في إحدى المناطق، وبذلت جهودا ضخمة في اختيار الصنف الأفضل وأساليب الإنتاج الأمثل وفي زراعة الأشجار. ثم سريعا اتضح أن من الأفضل استثمار هذه المنطقة في النشاط السياحي. ولو كان لدى قيادة المؤسسة وضوح رؤية واستشراف للمستقبل من البداية لما بذلت الجهود التي ضاعت سدى. ولا شك في أن هذا أمر يتكرر في كثير من الحالات، وعادة ما نقول إنه عيب في التخطيط ونتجاهل دور القيادة. وفي بعض الحالات نجد أمثلة عكسية فقد تتوصل قيادة فعالة إلى رؤية معينة، ربما تكون كل الظروف السائدة غير مؤيدة لها، ثم يثبت فيما بعد جدواها.

ينبغي أن تتمتع القيادة بالحس ، وأن تعي : أين تتجه المؤسسة ، وإلى أين يجب أن تتجه ، فهذا هو جوهر القيادة الفاعلة ، وهو أمر لا يمكن تفويضه كلية إلى آخرين .

ثانيا ـ تأكيد الثقة والمصداقية والقدرة على التجديد :

ينبغي أن يعمل القادة على تنمية الثقة فيهم لدى العاملين معهم ، ومن ثم أن يتوافر في القادة من أخلاقيات التعامل ما يتيح هذه الثقة والمحافظة عليها . إن احترام القادة لقيمة كل العاملين مهما كان موقعهم إدراكا منهم أن كلا منهم لديه ما يعطيه ، خطوة أولى لاكتساب احترام العاملين . والالتزام بقواعد العمل المقررة ، والتصرف بأسلوب واضح ثابت يتيح للطرف الآخر أن يعرف ويتوقع ، بدرجة معقولة من الدقة ، ردود أفعال القادة تجاه أمر ما ضروري لبناء الثقة ، إذ كيف يثق إنسان في آخر إذا تباينت ردود أفعاله تجاه نفس الموقف؟ وأن يصدقوا في تمثيل العاملين معهم والتعبير عن تطلعاتهم ويدافعوا عن مصالحهم ، وأن يبذلوا جهدا في شرح ظروف العمل للعاملين معهم ، وتفسير التغيرات أو المواقف التي تتعرض لها المؤسسة سواء كانت نجاحات أو إحباطات بما يجعل العاملين مشاركين فعليين .

وربما يكون من أكبر أسباب القصور الذاتي في أداء الكثير من المؤسسات البحثية الإرشادية الزراعية في الدول النامية عموما ، والقديمة منها على وجه الخصوص ، الارتكاز إلى التقليدية ، فالسير غالبا ما يكون في مسارات قديمة ونحو أهداف قديمة ، وقد يكون هذا التوجه مقبولا في بعض الحالات ومريحا في الكثير من الحالات ، ولكنه نادرا ما يحقق الوصول إلى الغايات ، فالعالم يتغير بسرعة ، وغالبا ما تكون المسارات القديمة قد سدت بفعل المتغيرات ، ولم

تعد تسمح بالمرور نحو الهدف ، والحلول القديمة غير ذات جدوى في حل أي مشكلة ، وهكذا نجد من أهم واجبات القيادة الارتباط «بالتجديد» في الفكر والعمل ، وكما أن الظروف تتغير باستمرار وبسرعة ، كذلك التجديد يجب أن يتواصل ، وهذا دور للقيادة ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أبدا ، فلن نستطيع مواجهة عصر سريع التجدد بعقول وأفكار وأساليب تجمدت عند ظروف عصر سبق أن انتهى أو في سبيله إلى الانتهاء .

ويصدق على المؤسسات ومنها البحثية الإرشادية الزراعية ما يصدق على المجتمع الذي لخصه المثل العربي الشهير «الناس على دين ملوكهم» . إن قادة المؤسسة البحثية هم ملوكها وعليهم أن يكونوا قدوة وأسوة حسنة للعاملين معهم . وعندما تفتقد رئاسة أي مؤسسة بحثية صفة القدوة ، ويفتقدها فيهم بالتالي العاملون بالمؤسسة ، يفقدون بالتداعي صفتهم القيادية وينجرفون نحو البيروقراطية ، وتنجرف معهم المؤسسة إلى الفشل . وإذا كانت مهام القيادة عديدة ، والفرد ذو الموهبة القيادية الذي يؤسس ويبني فريقا قياديا ربما يوكل بنجاح هذه المهمة أو تلك لعضو أو آخر من الفريق ، إلا أن مهمة واحدة لا يمكن أن توكل أو تفوض وهي أن يعمل أو يتصرف باعتباره قدوة ، وأن يتمثل دائما الآية الكريمة «لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة» . إن القائد ينبغي أن يكون قدوة حقيقية ، وهذا ليس موضوعا اختياريا ، وعليه أن يراعي هذه المهمة دائما ، وأن يضعها نصب عينيه كحقيقة لازمة ، ثم أن يستخدم بجدارة ما تتيحه من قوة تأثير إيجابي في خدمة غايات المؤسسة .

ثالثا - تأكيد القيم وتحفيز العنصر البشري :

يعتز كل مجتمع بقيمه التي اكتسبها من عقائده وإرثه الثقافي . هذه القيم تلعب دورا رئيسيا في نجاح أي برنامج بحثي زراعي مرتبط

بالتنمية ، فقيم العمل والتفاني فيه والإخلاص والصدق والأمانة ، لا شك في أن الانتقاص من أي منها يشكل خللا قد يؤدي إلى فشل البرامج ، بينما التمسك بها يمثل قوة دافعة لدى الباحثين والمرشدين الزراعيين لتقديم أفضل ما عندهم إسهاما في تحقيق تطلعات مجتمعهم . ومن جهة أخرى فإن القيم عادة تتعرض لقدر من التآكل والتحول بمرور الزمن ، وبسبب تأثيرات شتى يتعرض لها المجتمع ، بعضها داخلي والبعض الآخر خارجي ، وبعضها سلبي والبعض الآخر إيجابي . والمجتمعات التي تحافظ على قيمها تحقق ذلك ، ليس باللجوء إلى الهرب من عمليات التحول التي يمكن أن تفرضها هذه التأثيرات ، ولكن من خلال عمليات قوية للتجديد الذي يؤصل الأصيل وينبذ الدخيل . ومن ثم ينبغي على كل جيل أن يعيد اكتشاف العناصر الإيجابية في تقاليده وقيمه الخاصة ، ويوائمها مع حقائق العصر الحاضر ، دون أن يغير في جوهرها الذي ارتضاه المجتمع . ومجتمع المؤسسة البحثية الصغير لا يختلف عن المجتمع الكبير ، ومن ثم فإن المساعدة على إعادة الاكتشاف هذه هي أحد واجبات ومهام قيادتها . إن التمسك بالقيم الأساسية للمجتمع وعدم الانجراف إلى متغيرات قد لا تكون في مصلحته ، واكتشاف الجوانب الإيجابية وتعظيمها ، أمر ضروري لتنمية الدور الحيوي للقيم في أداء المؤسسة لرسالتها .

والبشر هم العنصر الفاعل الأساسي في المؤسسة البحثية الزراعية . والبشر بطبيعتهم يحتاجون إلى التحفيز . والتحفيز قد يكون ماديا أو وظيفيا أو معنويا ، أو حتى أحيانا كلمة طيبة . وقيادة أي مؤسسة لديها قدر كبير متاح من عناصر التحفيز بدءا بالتأكيد من الكلمة الطيبة ، ومرورا بالحافز المعنوي ، وربما في كثير من الحالات الحافز الوظيفي أو المادي . وكل ما هو مطلوب من القيادة هو أن تستخدم هذه الوسيلة الفعالة بعقلانية وعدالة . والباحثون بطبيعتهم ،

والعلماء منهم على وجه الخصوص ، حساسون لأي تجاوز في العقلانية أو العدالة . وبقدر فعالية عنصر التحفيز في دفع همم العاملين نحو مستويات أعلى من الجهد والأداء ، يكون مدمرا إذا أسيء استخدامه ، حتى إن لم يظهر هذا الأثر واضحا للقيادة أو عجزت القيادة عن كشفه أو إدراكه . إن من أهم واجبات القيادة التعامل ببصيرة نافذة مع الظروف التي تحد من رغبة أعضاء المجموعة في بذل أفضل ما لديهم من قدرات وجهود وعطاء ، وخلق الظروف التي تدفعهم إلى أقصى بذل للجهود والعطاء . وفي استطاعة القيادة أن تستخدم عناصر التحفيز التي تخدم أغراض العمل الجماعي سعيا وراء تحقيق الغايات المشتركة ، وتحقيق التوافق بين أغراض الأفراد الذاتية وأغراض المجموعة معا ، وتهيئة المناخ الذي يسوده اعتزاز الجميع بمساهماتهم الإيجابية في تحقيق الغايات المشتركة .

رابعا ـ الإدارة :

كما سبق أن ذكرنا ، يظهر الكثير من المديرين قدرا ما من المهارات القيادية ، كما أن معظم القادة في ظروف معينة يجدون أنفسهم يديرون . إن القيادة والإدارة ليستا نفس الشيء ، ولكنهما تتداخلان كثيرا ، ومن ثم فمن المنطقي أن تكون القدرة الإدارية ضمن المهارات التي تتصف بها القيادة وتمارسها . وتتعدد الأنشطة الإدارية للقيادة ونذكر منها :

* التخطيط وتحديد الأولويات ـ بعد أن يتم تحديد رسالة المؤسسة وغايتها الاستراتيجية ـ كما ذكرنا فيما سبق ـ فإن شخصا (أو فريقا من الأشخاص) يجب أن يصوغ السياسة ويخطط ويحدد الأولويات ، ويختار الوسائل ، وهذه وظائف يقوم بها قادة ، وليس إداريين تقليديين .

* التنظيم الهيكلي والعملياتي للمؤسسة ـ لكي تطبق المؤسسة البحثية استراتيجيتها يلزم عادة إعادة تنظيم هيكلها الوظيفي وأساليب عملها ، وشخص معين (أو مجموعة أشخاص) يجب أن يقوم بإعادة النظر في تصميم الهياكل التنظيمية للمؤسسة وأساليب أداء العمليات المختلفة التي من خلالها تستطيع إنجاز أهدافها وصولا إلى غاياتها . كذلك ، ومن الناحية المثالية ، لا ينبغي أن يعتبر القادة أنفسهم مخلدين ، بل ينبغي أن يمكنوا المجموعة التي يقودونها من الاستمرار . والمؤسسة هي الوسيلة التي من خلالها يمكن تحقيق هذه الاستمرارية . وينبغي أن نتفق على أنه ليس هناك شيء ممكن التنفيذ دون جهود الأفراد القادة ، ولكن ينبغي أن نتفق أيضا على أنه لا شيء قابل للاستمرار ما لم يتحول إلى عمل مؤسسي ، وهذا من أولى مهام القيادة .

* معظم القادة في المؤسسات البحثية الإرشادية يجدون أنفسهم يمارسون واحدا أو أكثر من مهام : تعبئة وتخصيص الموارد ، اختيار العاملين وضمان استمرار حيوية الفريق ، تشكيل أساليب عمل والمحافظة عليها ، توجيه العاملين في أداء الأعمال ، التفويض بالمسؤوليات والتنسيق بين الأفراد والمجموعات ، توفير الحوافز ، كتابة التقارير ، والتقويم الدوري للأنشطة وغيرها .

* تحديد المراحل التنفيذية والجداول الزمنية ـ وكذلك تحقيق القدر الكافي من وحدة العاملين ـ معظم القادة يجهدون أنفسهم معظم الوقت للحد من التعارض والنزاع بين العاملين معهم من جهة ، ومن جهة أخرى زيادة وتقوية الترابط والتسامح المتبادل بين العاملين ، باعتباره احتياجا مطلقا لنجاح العمل المشترك . وفي بعض الأحيان لا تكون المشكلة في التعارض أو حتى النزاع ، ولكن في عدم الرغبة في التعاون . وهنا فإن مجهود القيادة ينبغي أن يوجه نحو تعميق الالتزام بالغايات المشتركة بدلا من التوقف كثيرا عند حل الصراعات الجانبية . إن مهمة القيادة ذات الأولوية

في هذا الصدد هي التحول بمجموعة العاملين إلى وحدة مترابطة لإنجاز الأهداف المحددة .

مما سبق يمكننا أن نستخلص أن إدارة ـ أو قيادة ـ المؤسسات البحثية والبحثية الإرشادية الزراعية ، وكذلك البرامج البحثية والبرامج البحثية الإرشادية ، وعلى جميع المستويات ، ليست بالعملية التي تؤخذ ببساطة أو تترك للظروف ، ومن ثم يلزم ـ بجانب حسن الاختيار ـ توفير قدر مناسب من التدريب لمن سيتولون هذه المسؤوليات[٢٥] . وفي هذا الصدد ، يذكر أرنون أن «إنتاجية البحوث الزراعية تتأثر إلى حد كبير بنوعية القيادة التي تتولى إدارة البحوث ، وأنه عندما يقبل الباحثون تولي مسؤوليات إدارة البحوث فإنهم بهذا يتخذون قرارا ، سوف تكون له نتائج ليس فقط على مستقبل حياتهم ، ولكن أيضا على أداء النشاط أو المؤسسة البحثية التي يديرونها . ومعظم الباحثين الذين يتولون واجبات إدارة البحوث ليسوا حتى مدركين إلى أي مدى هم غير عارفين بالمبادئ الأساسية للإدارة ، وأن تعلم «معرفة» علوم الإدارة يساعدهم في حل المشاكل الإدارية التي لا تحصى والتي ستقابلهم في أثناء أدائهم لدورهم الجديد ، مثل الإشراف على العاملين واتخاذ القرارات بالنسبة للبرامج البحثية وموازنات الوقت والمال والجهد . ونظرا لأنهم دائما اعتبروا «الجدارة» شرطا أساسيا لمهنة البحث العلمي ، يجب أن يدركوا أيضا أنهم يجب أن يستحوذوا على هذه الجدارة في مهنة إدارة البحوث إذا كانوا حقا يأملون في النجاح في أداء دورهم الحيوي الجديد . وهناك مديريون لوحدات أو مؤسسات بحثية ينكرون الحاجة إلى قيامهم بدور إداري ، ويصرون على أن مسؤولياتهم الأساسية في توجيه وإدارة العمل البحثي في وحداتهم أو مؤسساتهم ، هي في توفير الإلهام والتوجيه للباحثين بها . مثل هذا الدور ممكن ، وقد يكون كافيا عند المستويات الأدنى من إدارة البحوث ، أما في المستويات الأعلى فإن هذا السلوك ممكن فقط في

حالة إذا كان هناك شخص آخر سوف يتولى المسؤولية في القيام بالدور الإداري . فإذا كان هذا الشخص الآخر «باحثا عالما» نكون فقط كمن يشحذ السؤال ، أما إذا كان من غير العلماء ، فلن يبقى شيء من الحقيقة المقررة أن الرجل الذي يدير العلماء بكفاءة يجب أن يكون هو نفسه عالما» . إن أولئك المديرين الذين تم تدريبهم كلية في الإدارة العامة ، دون خلفية بحثية ، لا يدركون خصوصية وفرط حساسية الباحث ، ولا كيف يمكن تنفيذ البحوث . ولتسهيل تحول الباحث من مهنة العمل كباحث فقط إلى مهنة إدارة البحوث التي سيتولاها ، يجب إعداد برامج تدريبية لمساعدته على الاستحواذ على معارف معينة يحتاج إليها في تحليل واتخاذ القرارات ، وتنفيذ الإجراءات ، وتحمل مسؤولية تشكيل نظم بحثية زراعية ، ولربطه بمشاكل تتراوح بين أولويات واستراتيجيات التنمية الزراعية الوطنية إلى الاحتياجات التكنولوجية وآليات المعاونة أو الدعم وأولويات البحوث .

تنميــة المــوارد البشــرية

في الفصل الأول ، ذكرنا أن العالم ، وكذلك الوطن العربي ، حقق خلال الربع الأخير زيادة كبيرة في الإنتاج الكلي للغذاء ، وأن هذه الزيادة لم تكن نتيجة لزيادة في الموارد الزراعية الطبيعية ، بل جاء معظمها نتيجة للتقدم التكنولوجي الذي انعكس في زيادة إنتاجية معظم المحاصيل الغذائية . هذه التكنولوجيا الجديدة أدت إلى نشوء نظم إنتاج متطورة ، وفي كثير من الحالات نظم على درجة عالية من التخصص والتكثيف الإنتاجي . وفي المستقبل المنظور ، سوف يظل التقدم التكنولوجي هو المدخل الأساسي لتحقيق الزيادات في الإنتاجية والإنتاج الكلي المطلوبة بشدة ، وسوف تنشأ نظم إنتاج أكثر تقدما وتعقيدا . هذا التقدم يتطلب ، بالضرورة ، كوادر بشرية على

مستوى أعلى من المهارة الفنية والإدارية . ومن ثم فإن الموارد البشرية لابد أن تواكب التقدم التكنولوجي إذا كان لهذا الأخير أن يحقق الأهداف المرجوة منه . وهكذا ، إذا كانت التنمية الزراعية تستهدف في المقام الأول رخاء الإنسان وسعادته ، فإن الإنسان هو أداتها ومنجزها . إن النجاح أو الفشل في النهوض بالزراعة وتحقيق الثورة الجديدة القائمة على التنمية المتسارعة والمستدامة ، يعتمد في المقام الأول على الإنسان ، بدءا من الزارع الصغير في أي حقل وفي أي مكان ، وإلى المسؤول الأول عن الزراعة ، مرورا بعشرات الألوف من الفنيين والمرشدين الزراعيين والباحثين والعلماء وقادة التنمية . إن هؤلاء جميعا ـ بدرجات متفاوتة بطبيعة الحال كل حسب دوره وموقعه ـ يجب أن يتشكل لديهم إدراك واضح جلي بالأغراض والأهداف الوطنية للتنمية الزراعية ، وأن يكتسبوا القدر المناسب من المعارف والمهارات الزراعية اللازمة لأدائهم أدوارهم بالفعالية الواجبة والسرعة المطلوبة . وهذا يعني أن تتوافر لديهم قاعدة راسخة من التعليم والتثقيف ثم الإعداد الجيد والتدريب .

ويحدد وارتون أربع فئات من المشاركين في التنمية الزراعية يؤثر تعليمهم وتدريبهم في نجاح التنمية الزراعية : (١) الزراع ـ من ملاك أو أصحاب مشروعات زراعية أو مستأجرين أو عمال زراعيين . . .الخ ، (٢) أولئك الذين يخدمون الزراع مباشرة ـ الباحثون والمرشدون الزراعيون ، (٣) أولئك الذين يخدمون الزراع بطريقة غير مباشرة ـ موردي مدخلات الإنتاج ، التجار . . .الخ ، (٤) القادة ومتخذي القرارات . وما يهمنا في المقام الأول هو الفئتان الأولى والثانية . وكما أن لكل شريحة أو فئة دورها المتميز في عملية التنمية الزراعية ، فإن لكل فئة احتياجاتها من التعليم والتثقيف والتدريب . ولاشك في أن هناك جهدا كبيرا يبذل في كل الأقطار ، وليس هناك من يبدأ من فراغ ، ولكن المطلوب هو فعالية أشد لتحقيق إنجاز أكبر خلال وقت أقصر .

وهذا يعني حشد الجهود الوطنية للارتقاء بالإنسان القائم بالتنمية الزراعية . هذا الحشد يجب أن يرتكز على ثلاث ركائز أساسية تشمل :

أولا : توفير حد أدنى من التعليم ومن المستوى الثقافي لجمهرة الزراع توفر الأرضية الثقافية السليمة الحاضنة على تقديس العمل الجاد المثمر ، بمشاركة فعالة للمؤسسات التعليمية والإعلامية ، ومستويات أعلى من التعليم والإعداد والتدريب للشرائح الأخرى تتناسب والواجبات الملقاة على عاتقهم .

وثانيا : برنامج للإعداد والتدريب ، لا يستهدف الارتقاء بكفاءة الأداء فقط ، بل أيضا تنمية القدرات الإبداعية والابتكارية لحل المشاكل وشق طريق التقدم ، والقدرة على تحمل المسؤولية والرغبة في ذلك ـ بتوفير الفرص للأفراد لاكتساب المهارات العملية المناسبة ، والمعرفة ، والكفاءة ، والارتقاء بمستوياتهم تبعا لتنامي قدراتهم . وأن ترتكز فلسفة التدريب على ثنائية الغرض ، أي التدريب من خلال العمل والإنتاج .

وثالثا : المشاركة الإيجابية للمؤسسات البحثية والإرشادية في إعداد وتدريب القوى البشرية بشكل كامل . وفي هذا الصدد يذكر ليجانس ولوميس[٢٦] ، أن الركائز الأساسية لتعليم الريفيين في الدول النامية ينبغي أن تعتمد على أن التغير الدائم يأتي فقط من داخل الإنسان ذاته ، ولا يمكن فرضه بنجاح من خارجه ، وأن التغير في رغبات الناس وفي مشاعرهم وميولهم وقدراتهم ، التي تساعدهم على تهيئة أنفسهم للتعامل مع الظروف المحيطة بهم بنجاح ، يحتاج عادة إلى استخدام عامل منشط خارجي للتحفيز والتوجيه ، ومن ثم ينبغي إنشاء مؤسسات لحفز التغير ، وأن تعمل هذه المؤسسات بكفاءة لتحقيق هذا الغرض . ويلخصان نتائج الإسهام الرئيسي للتعليم العام في زيادة الإنتاجية الزراعية فيما يلي :

* يوفر للزارع المهارات الأساسية ـ القراءة والكتابة والحساب التي : (أ) تسهل اطلاعه واستحواذه على المعارف التكنولوجية . (ب) تمكنه من الاحتفاظ بسجلات للمزرعة . (ج) تمكنه من إجراء الحسابات اللازمة لاتخاذ القرار بشأن المزايا الاقتصادية للمدخلات المقترحة عند المفاضلة بينها .

* يحسن من عقلانية المزارع بما يجعل من السهل عليه تخطي المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تعوق التقدم .

* يزيد قدرته على السؤال والتحقيق واستخلاص المعلومات ، ومن ثم زيادة قابليته لتقبل الأفكار والفرص والوسائل والأساليب الجديدة .

* يغير القيم والتطلعات ، ومن ثم يقوي الإدارة في الترشيد الاقتصادي ، ويسهل تبني التكنولوجيات الجديدة .

ولاشك في أن النتائج المرجوة من تطوير التعليم الأساسي ، ومن محو أمية الكبار ، تحتاج إلى وقت طويل نسبيا لجني ثمارها . ومن ثم يجب إعطاء أهمية كبرى لتثقيف العنصر البشري الذي في سن العمل . إن وسائل الإعلام ، وبخاصة التليفزيون ثم الإذاعة ، يمكن أن تقوم بدور كبير في الارتقاء بالمستوى الثقافي والذهني لجمهرة الزراع . وهذا بدوره يمكن أن يهيئ الزراع ـ حتى الأميين منهم ـ لتقبل الأفكار الجديدة في وقت قصير . ومن ثم فمن الضروري حشد جهود جميع الأجهزة التثقيفية الأخرى (من مسرح جماهيري ومكتبات متنقلة . . .الخ) ، لنشر وعي ثقافي يركز على قضايا محددة مرتبطة بالتنمية الزراعية ، منها : محاربة ظاهرة العزوف عن العمل والحض على العمل الجاد المثمر ، وتنمية الوازع الديني والأخلاقي في أداء الواجبات ، والتعريف بوضوح بأبعاد مشكلة التنمية الزراعية وضرورتها للوطن ، والاحتياجات والأهداف الوطنية وعلاقتها جميعها بالجهود الفردية للمواطنين ، ومن ثم إشعارهم بأهمية دور كل منهم ، إذ من

إحساس الفرد بأهمية الدور الذي يقوم به للمجتمع والوطن ، يتولد لديه الإخلاص والاجتهاد وتنمية الإحساس بسرعة الإيقاع التي يتميز بها العصر الحديث وأهمية عامل الوقت ، وأن ما ينجز في ثلاث سنوات من الأفضل إنجازه في سنة واحدة متى كان ذلك ممكنا ، وترشيد استخدام الموارد المائية وصيانة الأرض الزراعية والمحافظة على البيئة . . .الخ .

إن لأجهزة الإعلام ـ وفي مقدمتها التليفزيون ثم الإذاعة والصحافة ـ دورا رئيسيا في تثقيف الزراع بصورة مناسبة تؤهلهم لإنجاز ثورة زراعية . وهي في هذا قادرة على اختصار الزمن وتخطي تراكمات سنوات التخلف الطويلة . على أن دور هذه الأجهزة يجب أن يتكثف : كميا ـ بزيادة عدد ساعات الإرسال ، ونوعيا ـ بتقديم برامج فنية متصلة متكاملة ، وإتاحة الفرصة للزراع لمناقشة مشاكلهم الفنية والحياتية مع المسؤولين بالأجهزة الحكومية بما يخلق التفاعل بين الطرفين ، ويوفر قناتي اتصال تنساب من خلالهما المعلومات من المجتمعات الريفية إلى السلطات والهيئات المختصة بالتنمية الزراعية والعكس . إن إتاحة الفرصة للزراع لمناقشة مشاكلهم علنا وبحرية في حوار متعدد الأطراف ـ على الرغم من توقع أن يوجهوا الكثير من النقد والمطالبات للأجهزة الحكومية ، وهو ما قد ينظر إليه البعض على أنه يهدد وظائفهم ومكانتهم ـ يؤدي في الحقيقة إلى فوائد جمة ، لعل أولها بناء وترسيخ مناخ من الثقة المتبادلة بين الزراع والمسؤولين الحكوميين وبقية أطراف عملية التنمية الزراعية . أما الخوف من فتح الحوار لما قد يسببه من مشاكل ، والاستمرار في استخدام أسلوب الطريق الواحد الأوتوقراطي ، بتخطيط البرامج وإصدار تعليمات التطوير والتحديث من الحجرات المغلقة بالمدينة فلن يجدي فتيلا . ولا شك في أنه ليس من السهل إعداد وتنفيذ برامج إعلامية على مستوى القرية ، إذ إن ذلك يتطلب من القائمين بها التعاطف الشديد مع القضية ، والفهم الحقيقي

للمشاكل القائمة ، ورجاحة الفكر وحسن التصرف بأسلوب ديموقراطي ، وقبل كل ذلك الابتكار والبراعة ، ولذا يجب أن يتاح لهم إعداد جيد وتدريب متقدم في جميع النواحي ، ومساندة وتشجيع دائمين . ويجدر بنا هنا أن نذكر ملخص ما توصل إليه فريزر[٢٧] خبير التنمية الريفية بمنظمة الأغذية والزراعة ، عن دور الإعلام في الدول النامية إذ يقول : «بينت التجربة حتى الآن ، أنه حتى في تقنية الإعلام الحالية ، لم تستخدم هذه التقنية وتطبق على التطور الريفي إلا بنسبة ضئيلة . والأسباب متعددة ، ولكن أهمها الواقع العام المتجسد في ريف مهمل (مهما قالت خطط التنمية الوطنية) ، فهذا الإعلام لم يظهر كقوة فعالة للتغير ، وكوسيلة لنقل أساليب العمل بشكل اقتصادي فعال مماثل للاتصال الإعلامي الشخصي . إنه لمن الضلال استخدام وسائل الإعلام بشكل واسع للدعاية السياسية والمصالح التجارية - وعدم استخدامها بطريقة منهجية للمساعدة في حل المشكلة ، التي يدرك الكثيرون أنها أهم مشكلة مطلوب حلها في العصر الحالي ، حيث مئات الملايين من الناس يعيشون ، كما وصفهم روبرت ماكنمارا ، في حالة من المأساة تجرح «الكرامة الإنسانية» .

كذلك ليس من جدال في أن أي برنامج جاد للتدريب والإعداد ينبغي أن يضمن أن تتوافر لكل فرد في المجال الزراعي ، وأيا كانت مسؤولياته ، الفرص والدوافع للتعلم ، بما يؤدي إلى تحقيق ثلاثة أهداف مترابطة تتمثل في : اكتساب «المهارات المزرعية» الأساسية ، والاستحواذ على «المعرفة التخصصية» اللازمة لإكسابه الفعالية في أداء الواجبات الملقاة على عاتقه ، واكتساب «الكفاءة الإدارية» التي تمكنه من تنظيم جهوده الشخصية .

إن اكتساب «المهارات المزرعية» الأساسية ضروري لجميع المشتغلين بالتنمية الزراعية ، بدءا من الزراع وإلى أساتذة الكليات أو المدارس الزراعية ، والمرشدين الزراعيين والباحثين العلميين . وهذا

مفهوم تماما بالنسبة للزارع ، حيث ينبغي بداهة أن يكون ماهرا في أداء العمليات الزراعية ، ولكنه قد لا يكون كذلك بالنسبة لباقي الفئات . على أننا يجب أن نذكر المثل الشعبي القائل بأن «فاقد الشيء لا يعطيه» . فكيف يكون هناك معلم أو مرشد لمهارات لا يجيدها؟ إن هؤلاء أكثر حاجة إلى اكتساب هذه المهارات ، حتى لو لم يكونوا سيستخدمونها . هذه المشكلة تكاد تكون شائعة في كل العالم النامي . وقد أبرزها وورتمان وكومنجز بصراحة في قولهما «ليس لدى العالم النامي سوى القليل جدا من المتخصصين الزراعيين الذين يجيدون الزراعة العملية . ولعل أحد الأسباب لذلك أن نسبة كبيرة من الحاصلين على الثانوية العامة هم من أهل الحضر . وهؤلاء يلتحقون بكليات الزراعة للحصول على الدرجات العلمية . وهم لم يولدوا ويشبوا بين المزارع . وغالبا ما يتم تعليمهم على أيدي أساتذة على قدر قليل من الخبرة المزرعية العملية . وهكذا تستمر الحلقة المفرغة . . . أساتذة غير ماهرين يعلمون طلابا غير ماهرين . وقد لاحظ بيرنز[٢٨] الذي ساهم في إنشاء برامج تدريب عملية في الإنتاج النباتي والحيواني بالمعهد الدولي للأرز بالفلبين IRRI ، والمركز الدولي للزراعة الاستوائية بكولومبيا CIAT أن : «الكثير من العلماء ومن المرشدين الزراعيين والمعلمين الذين يدرسون برامج إنتاج المحاصيل ، هم أنفسهم غير قادرين على زراعة محاصيل تحقق إنتاجية عالية ، فهم ببساطة لم تتح لهم الفرصة لكي يتعلموا» . ولخص وورتمان وكومنجز الموقف كما يلي :

« يدعي بعض العلماء الزراعيين والمعلمين ـ الذين عادة لا تتوافر لديهم المهارات الزراعية الأساسية ـ أن المهارات الأساسية غير ضرورية لأنها من النادر أن تستخدم . وجهة النظر هذه يجب تفنيدها . إن «الخبرة» المزرعية ضرورية حتى يمكن تأسيس فهم للزراعة وتعاطف مع الزراع ومع الزراعة العملية . إن أولئك غير الواثقين من مهاراتهم المزرعية

يترددون في التعامل مع الزراع . ومن ثم في إحداث التحول في الزراعة . والأوطان تحتاج إلى أعداد كبيرة من الفنيين والعلماء الزراعيين ذوي الكفاءة للتعامل مع المشاكل المتنوعة للزراعة ، والذين ـ وهذا هو الأهم ـ لديهم الثقة في كفاءتهم الشخصية » .

ونظرا لأن المعارف الزراعية متنوعة ومتعددة ، ومن ثم فإن «المعرفة التخصصية» تكتسب أهمية كبيرة . فعلى سبيل المثال ، المرشد الزراعي الذي يعمل في منطقة محاصيل حقلية ينبغي أن يكون متخصصا في المحاصيل الحقلية وفي كل ما يتعلق بها ، وبالتالي فلا يحسن أن يطالب بمعرفة تخصصية أخرى في مجال آخر ، كالبساتين مثلا أو تصنيع الألبان ، فإنها في هذه الحالة ستكون على حساب المعرفة التخصصية في مجاله الأصلي .

أما الكفاءة الإدارية فهي لازمة لتمكين الفرد من التصرف في مسؤولياته بالطريقة المناسبة ، سواء كان ذلك الفرد زارعا صغيرا أم مديرا لبرنامج تنمية . على أنها بطبيعة الحال تزداد أهمية كلما صعدنا سلم المسؤوليات .

إن جميع المؤسسات الزراعية من مدارس وكليات زراعية وكليات بيطرية ومؤسسات بحثية ، يجب أن تحشد جهودها للقيام ببرامج تدريب مكثفة في إطار عملها تحقق للعاملين بالزراعة ، بجميع مستوياتهم ، اكتساب المهارات الزراعية الأساسية ، والاستحواذ على القدر المناسب من الخبرة التخصصية والكفاية الإدارية ـ وهي مجتمعة تعني الارتقاء بالكفاية الإنتاجية للعنصر البشري . كذلك ينبغي أن تركز فلسفة التدريب على مفهوم «ثنائية الغرض» ، أي أن تدريب الأفراد ينبغي أن يكون من خلال تنفيذ برامج التنمية أو يدعمها مباشرة ، فتدريب عناصر الزراع يمكن أن يتم من خلال إشراكهم في تنفيذ تجارب ميدانية ، أو حقول إرشادية أو أنشطة في محطات البحوث والمدارس الزراعية ، وتدريب طلبة المدارس والكليات

الزراعية يكون من خلال مشاركتهم في برامج التنمية والبرامج البحثية الوطنية ، وكذلك الحال بالنسبة للمرشدين الزراعيين ومساعدي الباحثين ، كما ينبغي الارتقاء بمستوى التدريب للأفراد تبعا لتنامي وتقدم قدراتهم وإتاحة توليهم المسؤوليات ، وبصورة متصاعدة ، في أوقات مبكرة .

مناخ اقتصادي مشجع للتنمية

عندما تنجح المؤسسة البحثية في توليد تكنولوجيات جديدة ونظم مزرعية متطورة يمكن أن تحقق مكاسب للمنتجين ، سواء من خلال زيادة الإنتاجية أو الجودة أو خفض تكاليف الإنتاج ، وعندما تقوم المؤسسة الإرشادية المنوط بها نقل هذه التكنولوجيات والنظم المزرعية الجديدة إلى الزراع بعملها على خير وجه ، لا يعني هذا أن هذه التكنولوجيات والنظم المزرعية سوف تطبق ، وأن المكاسب المتوقعة منها سوف تتحقق ، إذ لابد للوصول إلى هذا الهدف أن يتبناها الزراع والمنتجون . هؤلاء الزراع والمنتجون لن يتبنوا أي تكنولوجيات أو نظم مزرعية جديدة ما لم تتوافر لهم ، بالإضافة إلى الثقة في هذه التكنولوجيات والنظم الجديدة وفي المكاسب التي يمكن أن تحققها ، مجموعة من الشروط يمكن أن نطلق عليها مجتمعة مناخا مشجعا ومحفزا للمنتجين ، لتبني التكنولوجيات والنظم الجديدة وتحقيق المكاسب المأمولة منها . وفي هذا الصدد ، لا يختلف صغار الزراع عن كبارهم ، حتى أولئك الأقل حظا من التعليم عن أولئك الأكثر تعلما ، فهم جميعا يهتمون بتحسين ظروفهم الاقتصادية ، وهم جميعا يحتاجون إلى المناخ الذي يحفزهم على العمل ويعطيهم الأمل في الحصول على مكاسب مقابل هذا العمل .

وبصفة عامة ، إذا تتبعنا العملية الإنتاجية الزراعية زمنيا ، نجد أنه لكي يقبل الزراع والمنتجون على تبني إنجازات التكنولوجيا الحديثة ، سواء كانت أصنافا نباتية أو سلالات حيوانية ، أو معاملات زراعية أو رعاية بيطرية ، أو نظم إنتاج متطورة . . .الخ ، وأن يحققوا من هذا التبني أكبر قدر ممكن من المكاسب ، يجب أن يتيسر لهم أربعة متطلبات أساسية هي :

أولا : الحصول على مدخلات الإنتاج التي توصي بها المؤسسات البحثية والإرشادية ، بصورة ميسرة ومحققة لاحتياجاتهم : زمنيا (في الأوقات المناسبة) ، ومكانيا (في الأماكن القريبة منهم) ، وكميا ونوعيا (طبقا لاحتياجاتهم) .

ثانيا : الحصول ـ عندما يكون ذلك لازما ـ على التمويل اللازم لشراء مدخلات الإنتاج ، أو أدوات ومعدات التحديث . . .الخ ، من خلال المؤسسات التمويلية الخدمية بشروط ميسرة ، ومن دون عناء ، وفي الوقت المناسب .

ثالثا : الوصول إلى الأسواق لبيع منتجاتهم بسهولة ويسر وسعر مناسب .

رابعا : حوافز اقتصادية مشجعة لتطبيع منجزات التكنولوجيا الحديثة ، وللاستثمار في الإنتاج الزراعي ، وذلك من خلال توازن مفيد بين أسعار المدخلات والمنتجات يترك لهم عائدا عادلا يتناسب مع تنامي جهدهم وحسن إدارتهم للعملية الإنتاجية .

هذه المتطلبات الأساسية يمكن وضعها في إطار ثلاثة أنشطة :

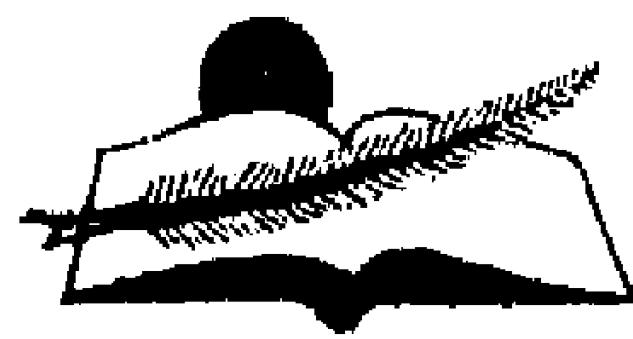
الأول ـ السياسات التي تتبعها الحكومة ، والظروف التي توفرها لتشجيع الاستثمار بمستوياته المختلفة بدءا من المزارع الصغير وحتى الشركات الكبيرة ، والدعم غير المباشر الذي يمكن أن تقدمه وأن تستخدمه في توجيه الاستثمارات ، والمساندة التي يمكن أن تقدمها لفتح الأسواق والتصدير والحماية من الإغراق الأجنبي ، والاستثمار

الحكومي المباشر في مجالات تحسين البنية الأساسية ، مثل مشروعات تحسين خصوبة التربة ، تطوير وتحسين نظم الري والصرف ، الطرق والاتصالات والكهرباء . . .الخ ، ودعم وتطوير الأجهزة البحثية والإرشادية ، والتنمية البشرية .

الثاني ـ نظام التسويق : الذي يعتمد عادة على شبكة من الأفراد واتحاد المنتجين والجمعيات التعاونية والشركات ، والذي ينبغي أن يكون عادلا ـ بمعنى أن يعطي للمنتج حقه كاملا ، ويحقق الربح من خلال الخدمات التي يقدمها للعملية التسويقية ، وكفئا بمعنى أن يكون قادرا على تسويق المنتجات بأفضل أسعار ممكنة وفي الأوقات المناسبة وبأقل قدر من المفقود أو التالف . وهنا للحكومة دور كبير ـ دون الانغماس في ممارسة عمليات التسويق ـ يتمثل بوجه عام في سن قوانين ولوائح واضحة تنظم منح التراخيص وأوجه النشاط والضمانات اللازمة لمباشرة النشاط ، والعقوبات في حالة الإخلال بها ، ونظم مواصفات ومقاييس واضحة ومحددة . . . الخ ، والإشراف الدقيق والصارم على تطبيق هذه القوانين واللوائح . وكذلك تشجيع جهود تحديث أساليب وأدوات التسويق بجميع مراحله ، بدءا من إنشاء مراكز التجميع القريبة من مراكز الإنتاج ، وتحسين وسائل النقل وطرق ووسائل التداول ، والصوامع والثلاجات ، والمجازر ، والسويقات حول مراكز الاستهلاك ، والأسواق المركزية ، ومصانع التعبئة والتعليب وتصنيع الألبان . . . الخ .

الثالث ـ مؤسسات خدمية ديناميكية : تقوم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بدور رئيسي في قيادة عملية التنمية الزراعية ، ومن ثم فإن تحديثها بصورة متواصلة لكي تؤدي واجباتها على خير وجه ، وبتوافق مع روح العصر التي تتطلب الدقة والسرعة والكفاءة ، يمثل ركنا أساسيا ، وشرطا لا غنى عنه لنجاح العملية الإنتاجية الزراعية .

ومن الجدير بالملاحظة أن هذه الأنشطة الثلاثة تشكل نظاما مترابطا ومتكاملا لتحقيق المتطلبات الأربعة السابق الإشارة لها ، واللازمة لحث الزراع والمنتجين على تبني منجزات التكنولوجيات الحديثة ، والتي ينبغي أن يكون واضحا أن العجز في أي منها يلعب دور العامل المحدد ويعطل فعل باقي العوامل . ويذكر وورتمان وكومنجز أن جهود الحكومة كثيرا ما تركز على بعض المكونات مثل توفير الائتمان ، أو البذور أو الخدمات الإرشادية ، وتكون النتيجة معدلات إنتاج مخيبة للآمال . هذا الفشل ينتج عن مواطن الضعف الأخرى في النظام ، مثل المكون التكنولوجي ، أو الأسواق ، أو مراكز توفير مدخلات الإنتاج التي قد تكون بعيدة عن الزراع ، أو الأسعار التي تدفع للزراع التي قد تكون منخفضة كثيرا ، ولا توفر لهم قدرا معقولا من الربح . وعادة لا يكون الخطأ والفشل راجعا إلى الزراع ، بل يرجع إلى تصميم أو تنفيذ البرامج بما فيها مكون السياسات .



الفصل السادس

برامج تنمية الإنتاج بهدف تحقيق الأمن الغذائي

لا شك في أن الظروف المحيطة بالأقطار العربية فرادى ، وبالوطن العربي ككل ، تدفع إلى تبلور إرادة سياسية بضرورة العمل ، باندفاع أقوى ، على تحقيق تنمية زراعية متسارعة على المستوى القطري لتحقيق أكبر قدر من الأمن الغذائي ، وتحقيق أكبر قدر من التنسيق والتعاون على مستوى الوطن العربي ، قد يتطور فيما بعد إلى سوق عربية مشتركة على الأقل في مجال السلع الزراعية ، يكفل دعم وتقوية الجهود الوطنية ومن ثم قدرا أكبر من الأمن الغذائي في إطار المصالح المشتركة . ولا شك في أن السنوات الأخيرة قد شهدت إدراكا متناميا لدى الجميع[1] : **أولا** ـ بخطورة الاعتماد على الخارج في تأمين حاجة السكان من الغذاء في عصر تميز بالتقلبات الاقتصادية والسياسية العالمية ، فضلا عما يترتب على الاستيراد من استنزاف للموارد من العملات الأجنبية ، ومن ثم ضرورة تحقيق حد أدنى ، على الأقل ، من الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية ، **وثانيا** ـ بأن توافر السلع الغذائية بأسعار معقولة للسكان ضروري للاستقرار الاقتصادي والسياسي ، **وثالثا** ـ أن تحقيق التنمية الزراعية يمكن أن يكون سريعا ، وأن ثمارها يمكن أن تتحقق في وقت أقصر بكثير مما كان يعتقد ، فضلا عن أن عائد الاستثمار يمكن أن يكون كبيرا

ومجزيا ، ورابعا ـ أن الارتقاء بمستوى معيشة السكان الريفيين يوفر قاعدة صلبة للتقدم الاقتصادي .

وهكذا أصبحت قضية الأمن الغذائي ، ومدخلها هو التنمية الزراعية المتسارعة ، قضية حيوية تستحق أن يبذل فيها كل جهد ، ومن ثم تعددت الرؤى عن الأسلوب الأمثل للتعامل معها ، التي لعل أهمها أسلوب برامج تنمية الإنتاج التي تعمل على تحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة ، الطبيعية والبشرية والمالية ، لإنجاز أهداف محددة .

في حديثنا عن مفهوم الأمن الغذائي ، ذكرنا أنه ، بالنسبة للمواطن ، يشتمل على ثلاثة أركان : **الأول** ـ هو الوفرة ، أي توافر السلع الغذائية التي يحتاج إليها المواطن في حياته اليومية في السوق المحلي ، وثانيا ـ الاستقرار ، أي أن تكون هذه السلع متوافرة طوال الوقت بحيث تكون متاحة عند احتياجه إليها ، **والركن الثالث** ـ إمكانية الحصول عليها ، بمعنى أن يكون دخله كافيا لتمكينه من شراء ما يحتاج إليه من سلع غذائية دون عناء . وبالنسبة للقطر أو الدولة ، تظل الأركان الثلاثة للأمن الغذائي كما هي بالنسبة للمواطن ، ولكن مع تحديد أكثر للمفهوم . فالوفرة يجب أن تكون أساسا من خلال الإنتاج المحلي ، ومن ثم تسعى جميع الدول للارتقاء بالكفاءة الإنتاجية والتنافسية لزراعتها المحلية لتوفير أكبر قدر ممكن من احتياجات مواطنيها بصورة آمنة ، ومن ثم زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي ، آخذة في الاعتبار حسن استثمار الموارد المتاحة وإمكانيات وظروف السوق العالمي . والاستقرار يعني استقرار الإمدادات الغذائية للقطر أو الدولة من عام لآخر ، دون التعرض لمخاطر تقلبات حادة سواء في الإنتاج المحلي أو السوق العالمي . واستقرار الإمدادات الغذائية يعتمد كثيرا على الوفرة ، خاصة إذا صاحبها نظام سليم للتخزين والتسويق . وإمكانية حصول المواطن

على السلع الغذائية يمكن أن تتحقق من خلال أحد مدخلين ، **الأول** ـ تحسين دخول الناس ، ومن ثم زيادة قدرتهم الشرائية ، وهذا هو الحل الأفضل بطبيعة الحال ولكنه ليس الميسور دائما . **والمدخل الثاني** ـ إما من خلال التدخل الحكومي بإبقاء أسعار السلع الغذائية منخفضة لتكون في متناول الناس ، وخاصة ذوي الدخول المنخفضة ، أي دعم المستهلك على حساب المنتج ، وهذا المدخل له آثار سلبية على تنمية الزراعة وإمكانية تحقيق الوفرة والاستقرار ، أو بالدعم الحكومي لأسعار السلع الغذائية لإبقائها منخفضة بالنسبة للمستهلك على حساب المجتمع ، وهذا أيضا له سلبياته . وهكذا ، يظل المحور الأساسي للأمن الغذائي هو من خلال تحقيق وفرة الإنتاج المحلي وبأسعار ـ أي تكلفة إنتاج ـ منافسة ، وبصورة مستمرة . وهذا يقودنا إلى السؤال التالي : كيف يمكن تحقيق الوفرة وبأسعار منافسة؟ ولو وفرة نسبية بالقدر الذي يحقق درجة معقولة من الأمن الغذائي؟ سوف تتدافع الأفكار والآراء للإجابة ، ولكن ينبغي أن يكون أسلوبنا متفقا وروح العصر الذي نعيشه ، ومن ثم نتفق على أن نقطة البداية هي صياغة استراتيجية للتنمية الزراعية على مستوى القطر ، توفر الإطار الذي يمكن العمل من خلاله لتحقيق الأمن الغذائي المستهدف .

صياغة استراتيجية للأمن الغذائي

في تعريفنا لمفهوم الاستراتيجية ، ذكرنا أنها : (١) الإطار العام للمنظومة المتكاملة من الأغراض والأهداف المقصودة عن سابق تصور ، و (٢) السياسات التي تحدد وتعرف الاحتياجات ، و (٣) كيفية تحقيقها وعلى أسس متواصلة .

إن صياغة استراتيجية للأمن الغذائي ، على مستوى القطر ، واضحة ومحددة بناء على دراسة موضوعية للإمكانيات المتاحة والظروف

المحيطة والاحتمالات المستقبلية ، يعتبر ضرورة لازمة لتوجيه العمل نحو حشد الموارد المتاحة وتوجيهها بصورة سليمة بحيث تحقق الأهداف الوطنية . والاستراتيجية هي التي ستحدد التوجه العام نحو تحقيق الأمن الغذائي ، ومدى الاعتماد على الذات (في الإطار الوطني أو الوطني والقومي) ، أو الاعتماد على الآخرين في السوق العالمي . كذلك هي التي ستحدد تصورا لما ينبغي أن تكون عليه حالة الأمن الغذائي مستقبلا ، وأسلوب حشد الموارد المتاحة وكيفية العمل لتحقيق أو إنجاز أهداف التصور المستقبلي .

وفيما يتعلق بالركن الأول للاستراتيجية ، سوف تتحدد توجهات الزراعة والأهداف التي ينبغي تحقيقها ، في إطار تصور استشرافي للاحتياجات والموارد والظروف المحيطة . وبوجه عام ، سوف تعالج الاستراتيجية قضية الأمن الغذائي من كل جوانبها ، آخذة في الاعتبار العديد من العوامل والمتغيرات التي لعل أهمها :

* تصور مستقبلي للموارد الطبيعية ، والموارد بوجه عام ، واحتمالات الزيادة أو النقص ، والحاجة إلى التحسين والصيانة . . .الخ .

* تصور مستقبلي لاحتياجات السكان من السلع الغذائية المختلفة ، في ضوء الزيادة السكانية ، التحول من الريف إلى الحضر ، تغير مستويات الدخول . . .الخ .

* تصور مستقبلي لاحتمالات الإنتاج الكلي من السلع الغذائية المختلفة ، تكلفة الإنتاج ، القدرة التنافسية . . .الخ .

* تصور مستقبلي للتقدم التكنولوجي وإمكانيات استثماره ، وتطورات السوق العالمي وإمكانيات الاعتماد عليه ، وتأثيراته في الزراعة المحلية . . .الخ .

* تصور مستقبلي لإمكانيات الوفاء باحتياجات السكان اعتمادا على الزراعة الوطنية ، أو الاستيراد ، وإمكانيات الارتقاء بدرجة الاكتفاء الذاتي ، وإمكانيات التصدير . . .الخ .

* تصور للمعوقات الحالية والتي يمكن أن تنشأ مستقبلا والآثار التي يمكن أن تترتب عليها .

* تصور مستقبلي لآثار التطورات سالفة الذكر في الزراع وإمكانية الارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان الريفيين . . .الخ .

وفيما يتعلق بالركن الثاني للاستراتيجية ، سوف تحدد السياسات التي ينبغي على الحكومة تبنيها ـ مثلا : السياسات اللازم اتباعها : لصيانة الموارد الطبيعية وتنميتها . . . لتطوير نظم حيازة الأرض الزراعية . . . لتوفير الدعم من خلال المؤسسات البحثية الإرشادية والتمويلية والخدمية والتعليم والتدريب . . . لحماية الزراعة الوطنية من احتمالات التعرض للإغراق الذي قد تلجأ إليه دول أجنبية في ظل حرية التجارة . . . لمساندة صادرات الزراعة الوطنية وفتح أسواق لها في الخارج . . . الخ .

وفيما يتعلق بالركن الثالث للاستراتيجية ، سوف تتحدد الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف الإنتاجية ، وكيفية تحقيق الأهداف بصورة متواصلة . وهذا يقودنا إلى البحث في حشد الموارد ، بوجه عام ، بهدف إنجاز تنمية زراعية متسارعة .

حشد الموارد لتحقيق التنمية الزراعية المتواصلة

في استعراضنا في الفصل الأول لمستقبل حالة الغذاء ، ذكرنا أن الرأي الغالب بين المهتمين بقضايا التنمية الزراعية أن احتمالات تحقيق زيادة في قاعدة الموارد الطبيعية تظل محدودة ، وأن التحدي

الحقيقي الذي يواجه الزراعة خلال الثلاثين عاما القادمة ، هو مضاعفة الإنتاج الزراعي ، وعلى نفس قاعدة الموارد الطبيعية الحالية تقريبا ، كما ذكرنا أن أفضل التوقعات وأكثرها تفاؤلا تشير إلى أن إنتاج الغذاء بالنسبة للفرد سيظل تقريبا عند مستواه الحالي ـ ولو أنه يمكن أن يتراجع كثيرا في العديد من الدول النامية ، وهذا يعني أن أي ظروف مناخية أو سياسية تؤثر في الإنتاجية أو في إمدادات الغذاء في قطر كبير أو مجموعة أقطار يمكن أن تؤثر بالتالي في حالة الغذاء على المستوى العالمي ـ أي أن حالة الغذاء لا يتوقع لها أن تصل إلى مرحلة استقرار مطمئن . كذلك ذكرنا أن تزايد اعتماد الدول النامية ، ومن بينها معظم الأقطار العربية ، على الاستيراد سوف يعني أن يظل أمنها الغذائي ، فضلا عن اقتصادها ، ومن ثم استقرارها السياسي معرضا لأخطار جسيمة يمكن أن تحدث في أي وقت . إن الوطن العربي في الوقت الحالي يستورد تقريبا نصف ما يستهلكه من غذاء وهو موقف يصعب القبول باستمراره ، والسكان يتزايدون بمعدلات عالية ، وسوف تتضاعف احتياجاتهم في خلال نحو ثلاثة عقود . وعلى الجانب الآخر ، توفر قدرات العلم والتكنولوجيا ـ إذا أمكن الاستحواذ عليها وتسخيرها لتحقيق أهداف محددة ـ فرصا ضخمة للارتقاء بالإنتاجية لمصلحة الجيل الحالي وللمحافظة على الموارد الطبيعية وصيانتها لمصلحة الأجيال القادمة ، وكما أن التكنولوجيا التقليدية لايزال لديها طاقات كامنة ضخمة هناك تكنولوجيا حيوية حديثة تتقدم سريعا لتوفر إمكانيات أكبر وأبعد مدى يلزم التأهب للاستفادة من قدراتها . إن التكنولوجيا ـ من دون جدال ـ هي المورد المتجدد والمتنامي والقدرات الذي ينبغي استثماره بأفضل صورة ممكنة ، للارتقاء بالزراعة في الوطن العربي وزيادة قدراتها الإنتاجية والتنافسية .

هذا الموقف في مجمله لابد أن يعني ضرورة تكثيف الجهود وحشد الإمكانيات، على المستويين القطري والقومي، لتحقيق تنمية زراعية متسارعة ومتواصلة. متسارعة بمعنى أن تحقق معدلات إنتاجية أعلى مما تحقق في السابق لتعويض ما فات في أقصر وقت ممكن، ومتواصلة بمعنى أن تكون قادرة على الاستمرار في المستقبل المنظور. ولكي تصبح هذه التنمية أمرا قابلا للتحقيق ينبغي التوصل إلى النظام السليم الذي يكفل حشد الطاقات والجهود على مستوى القطر ودفعها في المسارات الصحيحة بالمعدلات المطلوبة، بما يحقق الإسراع في تحديث الزراعة، ومن ثم تحقيق الزيادات المطلوبة في الإنتاجية، والإنتاج الكلي، للوفاء باحتياجات السكان.

وعلى المستوى القطري، هذا النظام أو «الآلية» هو ما يمكن أن نطلق عليه «البرنامج الوطني (أو القطري) للتنمية الزراعية المتواصلة»، والمقصود بكلمة وطني هنا هو أن يكون البرنامج على مستوى الدولة أو القطر، ويشتمل في إطاره على كل الإمكانيات المتاحة في القطر والمبعثرة في الظروف العادية بين جهات ومؤسسات متعددة حكومية وغير حكومية. هذا البرنامج هو أساسا مسؤولية الحكومة من حيث التنظيم والإدارة، ولكنه مسؤولية كل العاملين في القطاع الزراعي من حيث التنفيذ. وفي هذا الصدد يذكر وورتمان وكومنجز(٢) أن «التعجيل بالتنمية الزراعية يمكن فقط أن يكون مسؤولية الحكومة في كل بلد، كبير أو صغير، غني أو فقير، فالحكومة وحدها في كل دولة ذات سيادة هي التي يمكن أن تحدد السياسات، وأن تنظم أو تقوي المؤسسات، وأن تصل إلى مواطنيها الريفيين بطرق تتسق مع أهداف المجتمع». إن تنظيم وإدارة برنامج وطني (قطري) للتنمية الزراعية المتواصلة، هو الدور الأساسي لوزارة الزراعة في أي قطر يواجه مشكلة زراعية، وهو الموقف الحالي في معظم الأقطار العربية، بل إن

وزارة الزراعة ينبغي أن يكون جوهر عملها هو تنظيم وإنشاء هذا البرنامج وإدارته إدارة استراتيجية وتوفير كل متطلبات نجاحه ، على أنه يجب أن يكون واضحا :

أولا : أن البرنامج الوطني هو إطار عمل تقوم الحكومة ـ ممثلة بوزارة الزراعة ـ من خلاله بحشد الموارد والإمكانيات المتاحة على مستوى القطر ، سواء كانت حكومية أو قطاعا خاصا ، والتنسيق بينها وتوجيهها إلى المسارات التي تحقق الأهداف الوطنية .

ثانيا : أن العنصر الفعال في البرنامج ، والداعم للنشاط الإنتاجي ، وهو البحث العلمي والإرشاد ، أي التكنولوجيا ، نوع من الدعم يمكن أن تموله الحكومة ولا يتعارض مع متطلبات منظمة التجارة العالمية ، كما أن البرنامج لا يمارس نشاطا إنتاجيا مباشرا ، ولا سيطرة مباشرة أو إدارة للمؤسسات أو الهيئات أو المنظمات أو الشركات المشاركة فيه .

ثالثا : أن القطاع الخاص ، على جميع المستويات بدءا من الزراع الصغار وحتى شركات الإنتاج والتسويق الكبيرة ، هو القطاع القائم بالعملية الإنتاجية ، وأن وظيفة الحكومة هي دعم هذا القطاع من خلال البرنامج ، وأن عليها أن تنأى بنفسها عن الدخول في أي نشاط إنتاجي ، إلا في حالة الضرورة مثل إنشاءات البنية الأساسية .

رابعا : أن هدف البرنامج لا يتوقف عند الارتقاء بالإنتاج الزراعي ، بل يشمل أيضا الارتقاء بالظروف المعيشية للمنتجين الزراعيين .

وعلى المستوى القومي ، يلزم قدر كبير من التنسيق والتعاون في إطار برنامج يمكن أن نطلق عليه «البرنامج العربي للأمن الغذائي» ، يدعم ويكمل البرامج القطرية وينسق بينها بما يحقق مصالح واحتياجات الجميع .

البرنامج الوطني (القطري) للتنمية الزراعية المتواصلة

عند حديثنا عن محددات التنمية الزراعية المتواصلة في الفصل الثاني، ذكرنا أنها تشمل مجموعتين من العوامل: **الأولى** - تتضمن تآكل قاعدة الموارد الطبيعية المتمثلة في الأرض، والماء، والهواء، والمناخ، والمورد الوراثي، **والثانية** تتضمن تلك العوامل التي تحدد الاستخدام الأمثل للموارد وأهمها: الآفات والأمراض التي تصيب النباتات والحيوانات المزرعية، والتكنولوجيا المتاحة والتي يمكن توليدها ونقلها وتبنيها والضغط السكاني وتلوث الغذاء، والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. هذه العوامل المحددة للتنمية الزراعية المتواصلة ينبغي التعامل معها جميعا بصورة إيجابية إذا أريد للتنمية الزراعية الانطلاق، فلا يمكن مثلا التركيز على عنصر توليد التكنولوجيا دون الاهتمام بنقلها إلى الزراع، ولا حتى توليد التكنولوجيا ونقلها دون تهيئة الظروف المناسبة وإيجاد الحلول للمحددات الأخرى. وعندما نبدأ في التعامل مع هذه العوامل وإيجاد الحلول لها من خلال عمل منظم ومتكامل ومترابط، موجه باستراتيجية محددة وينفذ من خلال خطط تنفيذية وبأسلوب الإدارة الاستراتيجية الذي ناقشناه في الفصل السابق، يمكن تقسيم المحددات إلى ثلاث مجموعات: **الأولى** تشمل تلك المرتبطة بالتكنولوجيا، **والثانية** تشمل تلك المتعلقة بالمؤسسات ذات العلاقة بالتنمية الزراعية، **والثالثة** تشمل تلك المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والتشريعات. واستنادا إلى هذا التقسيم لمحددات التنمية الزراعية المتواصلة، سوف نجد أن البرنامج الوطني الذي سوف يتعامل معها سوف يرتكز من ثم على الركائز الثلاث التالية:

أولا: برامج تنمية الإنتاج، وهي أساسا البرامج البحثية الإرشادية - أي برامج توليد ونقل التكنولوجيا التي تتهيأ لها الظروف المناسبة لأن تكون عاملا فاعلا في التنمية الزراعية.

ثانيا : تحديث أجهزة الخدمات المرتبطة بالعملية الزراعية .

ثالثا : السياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومة والتي يمكن أن تلعب دورا رئيسيا في عملية التنمية الزراعية ، والتشريعات التي تسنها الحكومة لتنظيم النشاط الزراعي .

البناء التنظيمي للبرنامج الوطني للتنمية الزراعية المتواصلة :

يتشكل البرنامج الوطني للتنمية الزراعية المتواصلة عبر ثلاث خطوات :

الخطوة الأولى : وهي بناء القاعدة الأساسية للبرنامج ، وتتمثل في :

١ ـ أنشطة البحوث والتطوير ـ أي توليد التكنولوجيا ـ والتي تقوم بها أساسا المؤسسات البحثية الحكومية والجامعات وإلى حد ما القطاع الخاص (خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيا الحيوية الحديثة) ، وتحت الظروف العادية لا يوجد ترابط أو تنسيق بين هذه الجهات ، ومن ثم يجب أولا صياغة أنشطة هذه الجهات في شكل برامج بحثية .

٢ ـ الإرشاد الزراعي ـ أي نقل التكنولوجيا ـ والذي تقوم به أساسا المؤسسة الإرشادية الحكومية ، وإلى حد ما الجهات الأخرى .

٣ ـ المؤسسات الخدمية المساندة ـ توفير مستلزمات الإنتاج ، الائتمان ، . . .الخ ، وغالبا تقوم به مؤسسات حكومية وإلى حد ملحوظ مؤسسات القطاع الخاص .

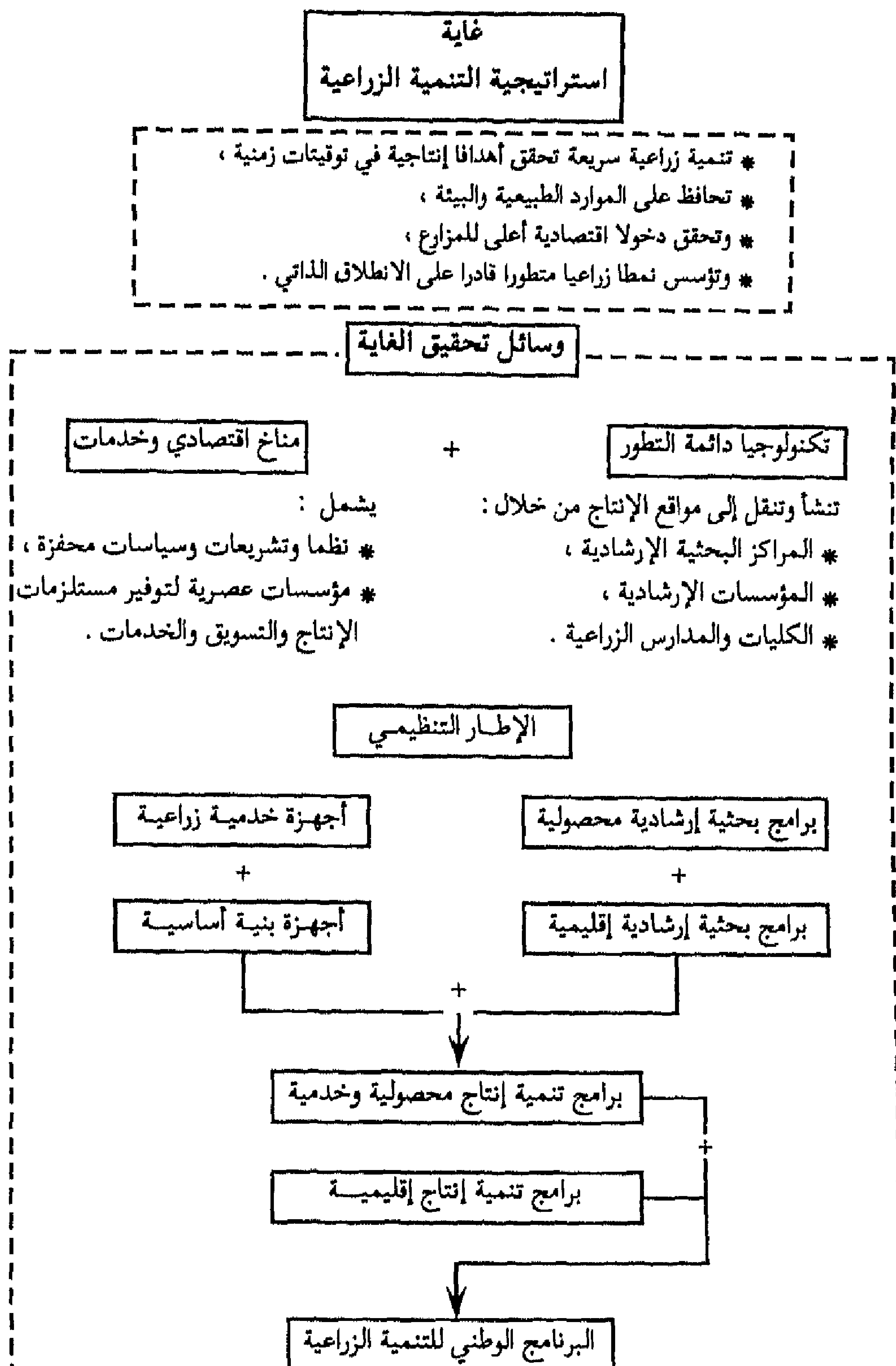
٤ ـ السياسات الاقتصادية التي تتبناها الدولة والتشريعات التي تصدرها .

وتحت الظروف العادية في معظم الأقطار النامية تعمل كل من هذه المكونات غالبا بصورة مستقلة ، ولكن في حالة العمل من خلال برنامج وطني يجري تنظيم هذه المكونات والربط بينها في الخطوتين التاليتين .

الخطوة الثانية : تنظيم المكونين الأول والثاني ـ أي توليد ونقل التكنولوجيا ـ في شكل برامج بحثية إرشادية : محصولية ومساندة وإقليمية وبرامج حالات خاصة .

الخطوة الثالثة : الربط الكامل بين البرامج البحثية الإرشادية ومكونات المناخ الاقتصادي المشجع للتنمية ، أو الظروف ذات العلاقة بالتنمية الزراعية المتواصلة ، شاملة تحديث الأجهزة المساندة ذات العلاقة بالتنمية الزراعية والسياسات الاقتصادية والتشريعات ، في إطار متكامل ، ومن ثم تصبح البرامج البحثية الإرشادية برامج تنمية إنتاج : محصولية ، ومساندة ، وإقليمية ، وحالات خاصة ، ومجموع هذه البرامج هو البرنامج الوطني للتنمية الزراعية المتواصلة .

ويبين الشكل رقم (٦ ـ ١) رسما تخطيطيا لبرنامج تنمية الإنتاج الزراعي الوطني ومكوناته ، فالأهداف التي يسعى البرنامج لإنجازها ـ في أقصر وقت ممكن وفي عملية مستمرة بعيدة المدى ـ هي تحقيق تنمية زراعية شاملة ، استنادا إلى الموارد الطبيعية المتاحة من خلال زيادة الإنتاجية ، بما يحقق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية ، كذلك تحقيق دخول أعلى للزراع بما يسهم في تحسين مستوى معيشتهم ، بالإضافة إلى بناء نظام زراعي متطور



الشكل رقم (٦ ـ ١) : الإطار العام للبرنامج الوطني للتنمية الزراعية

منطلق ذاتيا . هذه الأهداف تتحقق من خلال نظام كفء وفعال لتوليد فيض مستمر من التكنولوجيا المناسبة الدائمة التطور ، ونقل هذه التكنولوجيات إلى حقول الإنتاج ، وضمان تطبيقها . ولكي يمكن ضمان توليد فيض مستمر من التكنولوجيا المتطورة ، وضمان نقلها ، والذي يتم أساسا من خلال الأجهزة البحثية الإرشادية والتعليمية ، يجب أن تنظم الأجهزة البحثية الإرشادية في إطار برامج بحثية إرشادية وخدمية وإقليمية . كذلك فإن ضمان تطبيق التكنولوجيات المتطورة يستلزم توفير مناخ اقتصادي مشجع للتنمية ، وخدمات مساندة يمكن توفيرها من خلال الأجهزة المناسبة التي يجري تحديثها ومعاصرتها . ولكي يمكن حشد كل هذه الجهود وتنسيق أنشطتها في صورة فعالة لابد من أطر عمل سليمة ، هي ما نطلق عليه «برامج تنمية الإنتاج المحصولية» و «البرامج الخدمية» ، و«برامج الإنتاج الإقليمية» ـ والتي تصب جميعها في البرنامج الوطني للتنمية الزراعية .

أولا : البرامج البحثية الإرشادية :

تشكل البرامج البحثية الإرشادية قلب أو جوهر البرنامج الوطني للتنمية الزراعية المتواصلة ، فهي التي تتولى أساسا توليد التكنولوجيات الجديدة والنظم المزرعية المطورة الأعلى إنتاجية والأقل كلفة إنتاج ، ومن ثم الأكثر ربحية للمنتجين ، وفي نفس الوقت تحافظ على الموارد الطبيعية ، ثم نقلها إلى مواقع الإنتاج والعمل على تطبيقها . والبناء التنظيمي للبرنامج البحثي الذي يمكن تبنيه على مستوى المؤسسة البحثية الرئيسية أو على المستوى الوطني بإشراك الجهات البحثية الأخرى ، يتكون من مستويات البناء ـ من القمة إلى القاعدة ـ التالية :

١ ـ مجلس إدارة البرنامج (وتحكمه الغاية التي يسعى البرنامج إلى تحقيقها والاستراتيجية التي يتبعها) .

٢ ـ الأهداف البحثية ـ التي تحددها الاستراتيجية لتحقيق غايتها ، ويطلق عليها أحيانا البرامج البحثية الفرعية وتمثل القطاعات الرئيسية ـ وتشمل مثلا : **الهدف الأول** : تحسين وتنمية الموارد الطبيعية ، **الهدف الثاني** : تحسين المحاصيل الحقلية . . . الخ . ويتولى إدارة كل هدف فريق يتكون من رئيس وأعضاء هم رؤساء المداخل البحثية التي تحقق الهدف ، وقد ينضم إليهم آخرون من ذوي الخبرة .

٣ ـ المداخل البحثية ـ ويطلق عليها أحيانا الموضوعات البحثية ـ التي تحقق الأهداف البحثية . وعلى سبيل المثال هدف تحسين المحاصيل الحقلية يمكن أن يتحقق من خلال عدة مداخل ، يختص كل منها بمحصول معين أو جملة محاصيل : الحبوب ، الألياف . . .الخ . وفي بعض المؤسسات البحثية الزراعية في الدول المتقدمة قد تكون المداخل تخصصات علمية مثل : التربية ، الفسيولوجيا . . . الخ ، يتعامل كل منها مع مجموع المحاصيل الحقلية ، ولكن هذا الأسلوب لا يتفق وبناء برنامج وطني للتنمية المتواصلة . ويدير كل مدخل بحثي فريق يتكون من رئيس وأعضاء هم رؤساء العناصر البحثية للمدخل .

٤ ـ العناصر البحثية ـ وهي المكونات التي تحقق المدخل البحثي ـ ففي حالة مدخل تحسين الحبوب مثلا قد يحسن الفصل بين العناصر البحثية التي يختص كل منها بأحد محاصيل الحبوب ـ مثلا : القمح ، الأرز . . . الخ . وبالمثل يدير كل عنصر بحثي فريق يتكون من رئيس وأعضاء هم رؤساء المشروعات البحثية المكونة للعنصر البحثي .

٥ ـ المشروعات البحثية ـ وهي وحدات البناء الأساسية للبرنامج والتي تقوم بالعمل الفعلي المباشر ـ بينما المستويات الأعلى تقوم

أساسا بأدوار تنسيقية - ويتكون المشروع البحثي من فريق متكامل التخصصات محدود العدد .

وبإقامة تنظيم يكفل الربط العضوي بين البرنامج البحثي والبرنامج الإرشادي إذا كانا برنامجين متوازيين ، أو دمج النشاط الإرشادي في صلب عمل البرنامج البحثي وعلى جميع المستويات ، يتكون لدينا برنامج بحثي إرشادي . وفي الحقيقة فإن دور «البرنامج الوطني للتنمية الزراعية المتواصلة» هو تحسين الظروف المحيطة بما يهيىء أوضاعا مناسبة لإنجاح تطبيق البرامج البحثية الإرشادية . وكما سبق أن ذكرنا يشتمل البرنامج البحثي الإرشادي على شقين - **الأول** : البحوث والتطوير (توليد التكنولوجيا) ، **والثاني** : الإرشاد (نقل التكنولوجيا) .

فالبحوث تتمثل في أداء الوظائف الأربع الرئيسية التي تحدثنا عنها فيما سبق ، وهي استكشاف وتحديد الفرص المتاحة للتقدم بالإنتاجية وحسن استثمار الموارد ، وتحديد الأهداف الاستراتيجية ، وتوليد فيض مستمر من التكنولوجيات الجديدة ، وبلورة نظم إنتاج متطورة . والإرشاد هو توصيل ثمرات نتائج البحوث إلى المنتجين والعمل على ضمان تطبيقها حتى تتحقق الفوائد المرجوة منها ، وإيجاد قنوات الاتصال والتفاعل والترابط الخلاق بين البحوث والإنتاج ، والارتباط الكامل بين الشقين ، والعلاقة الوثيقة بينهما معا وبين المنتجين ، تعني أن البحث العلمي يحقق أهدافه ، ومن ثم فهو بحث مرتبط بالتنمية أو «تنموي» . وهكذا فإن «البرنامج البحثي الإرشادي المرتبط بالإنتاج» أو «البرنامج البحثي الإرشادي التنموي» ، يسير في الواقع نحو تحقيق أهدافه على ساقين : البحث والإرشاد ، يعملان معا في توافق تام . وهذا ما يجب أن تراعيه المؤسسة البحثية الإرشادية القائمة على البرنامج في هيكلها التنظيمي وفي أسلوب عملها .

ومن جهة ثانية ، فإن حجم التحديات المطلوب من المؤسسة البحثية الزراعية مواجهتها تستلزم بالضرورة تجميع وتكثيف الجهود البحثية والإرشادية المبعثرة بين جهات وتنظيمات متعددة : مراكز البحوث وكليات الزراعة والطب البيطري . . . الخ ، والمشتتة داخليا في كل من هذه الجهات ، والمفقود الكثير من جهودها في غير ما يفيد التنمية ، في شكل فرق بحثية إرشادية متعددة ومتكاملة التخصصات ، في إطار واحد وحول محور واحد هو التنمية الزراعية المتواصلة المتسارعة - وذلك الإطار هو البرنامج البحثي الإرشادي الوطني المرتبط بالإنتاج .

المبادئ الحاكمة في تنظيم وأسلوب عمل البرنامج البحثي الإرشادي :

هناك ستة مبادئ عامة يمكن الاسترشاد بها في تنظيم «البرنامج البحثي الإرشادي الوطني» يمكن إيجازها فيما يلي :

المبدأ الأول : أن يشتمل البرنامج الوطني على برامج بحثية إرشادية :

(أ) محصولية (أو سلعية) تتعامل مع المحاصيل المختلفة النباتية والحيوانية كل على حدة أو مجموعات متماثلة : القمح ، الذرة ، الأرز . أو الحبوب ، . . . الخ .

(ب) مساندة (أو خدمية) مثل : صيانة وتنمية الموارد الطبيعية ، الميكنة ، مكافحة الآفات ، الرعاية البيطرية .

(جـ) حالات خاصة - وهي برامج تعالج مشكلة طارئة معينة خلال فترة زمنية محدودة وتنتهي بانتهاء المشكلة ، مثلا : ظهور مرض وبائي يصيب محصولا معينا يلزم حشد الجهود

لمواجهته خلال فترة زمنية معينة وبالتوصل إلى الحلول المطلوبة وتطبيقها بنجاح ينتهي البرنامج .

كذلك يمكن إعادة تنظيم هذه البرامج المحصولية والمساندة والخاصة إقليميا ، في شكل برامج بحثية إرشادية إقليمية يختص كل منها بإقليم معين .

المبدأ الثاني : أن يستند وضع وتخطيط وبرمجة وتنفيذ البرامج البحثية الإرشادية على نشاط فرق ومجموعات كوادر بحثية وإرشادية طموحة ومتكاملة التخصصات ، وأن تكون الأهداف المحددة لكل برنامج طموحة ولكن على أسس موضوعية ، وواضحة للقائمين بإنجازها وللآخرين . وأن يتولى قيادة المجموعات والبرامج البحثية أفراد يتصفون بالكفاءة العلمية والمهنية والقدرة القيادية ، وأن يكونوا متفرغين تماما لعملهم بالبرنامج . وأن يتصف أفراد أو كادر البرنامج بقدر من العلم والخبرة يتناسب وحجم المشاكل التي تحتاج إلى حلول وحجم الإنجازات المطلوب تحقيقها . وأن يكون الهيكل الأساسي لكادر البرنامج من العاملين الدائمين والمتفرغين كل الوقت ، وأن يقوم بجزء ملحوظ من العمل باحثون يعملون جزءا من الوقت ولفترات زمنية حسب حاجة البرنامج ، بما يتيح المجال لمشاركة أعضاء من خارج المؤسسة البحثية المحورية .

المبدأ الثالث : أن يشتمل البرنامج في قمته على مجلس للسياسة العليا يمثل الاهتمامات المتعددة للحكومة والقطاع الخاص ، ويمثل فيه المسؤولون والباحثون بقوة : يضع السياسة العليا ويعطي التوجيهات العامة ، ويعمل على توفير التمويل اللازم ، هذا المجلس يمكن أن يكون «مجلس إدارة برنامج

التنمية الزراعية الوطني» . وأن يتوافر في توزيع الاختصاصات والسلطات التوازن الإيجابي بين المجلس والمدير ، بما يحقق ميزات جماعية القيادة (من خلال المجلس) وحسم الفرد (من خلال المدير) ، وأيضا إلى المستويات المتدرجة بما يعطي قدرا أكبر من المرونة للوحدات الأصغر .

المبدأ الرابع : أن يتوافر للبرنامج التمويل الكافي من المصادر المختلفة ، وأن يوزع هذا التمويل على البرامج المختلفة تبعا لأهميتها للاقتصاد الوطني الحالي أو المحتمل ، وكذلك أهميتها لصغار الزراع وتبعا لمدى الحاجة للبحوث في أي سلعة أو إقليم ، لزيادة الإنتاجية والربحية أو لخفض تكاليف الإنتاج أو لتحقيق احتياجات وطنية محددة ـ أو بعبارة أشمل أن توزع الموارد المالية ، وكذلك البشرية ، بما يحقق أفضل استثمار وأكبر عائد للوفاء بمتطلبات خطة التنمية الوطنية . هذا التمويل يمكن أن يتوافر من خلال «صندوق خاص لتمويل برنامج التنمية الزراعية الوطني» . كذلك أن يوفر نظام العمل درجة مناسبة من الاستقلال عن النظم واللوائح الحكومية بما يوفر قدرا من حرية الحركة والمرونة في الإنفاق ، وفي جذب وتشجيع الباحثين الأكفاء والعناصر البشرية الأخرى .

المبدأ الخامس : أن يتيح البرنامج درجة عالية من الحيوية في توليد تكنولوجيات مناسبة متطورة وافية باحتياجات خطة التنمية ، وانسياب مستمر للنتائج التجريبية والتكنولوجيات الجديدة إلى حقول الإنتاج ، أي أن يشتمل في إطاره على صيغة مناسبة لأداء العملية الإرشادية بصورة إيجابية .

المبدأ السادس : أن يسمح بإيجاد الأوضاع المناسبة لتحقيق المشاركة الكاملة للهيئات والمؤسسات القائمة بالبحوث بدرجات متفاوتة مثل كليات الزراعة والطب البيطري والمداس الزراعية والشركات الإنتاجية والمؤسسات الخدمية ، والاستفادة من دعم القيادات الحكومية والثقافية والإعلامية على المستويين الوطني والمحلي ، واستقطاب وحسن استخدام العون والتعاون الخارجي .

وبناء على المبادئ الستة السابقة فإن «البرنامج البحثي الإرشادي» يجب أن يستند في عمله على ثلاث ركائز رئيسية هي : هيكل تنظيمي سليم ، وكوادر ديناميكية ، وأسلوب عمل فعال يستند على الفرق البحثية متعددة ومتكاملة التخصصات والتخطيط والبرمجة والارتباط الوثيق بالزراع والمنتجين .

ثانيا : برامج تنمية الإنتاج المحصولية والمساندة والإقليمية :

يتشكل برنامج الإنتاج المحصولي أو المساند أو الإقليمي من جزأين رئيسيين : الأول ـ البرنامج البحثي الإرشادي الذي سبق الحديث عنه ، والثاني أنشطة الخدمات والسياسات التي تقوم بدور تهيئة المناخ الاقتصادي المشجع لتحويل التكنولوجيات ، التي تتوصل إليها الأجهزة البحثية وتقوم بنقلها إلى الزراع الأجهزة الإرشادية ، إلى إنجازات إنتاجية .

وإذا كانت البرامج البحثية الإرشادية هي بمنزلة المكون الأساسي لبرامج تنمية الإنتاج المحصولية والمساندة والإقليمية ، ومن ثم البرنامج الوطني للتنمية الزراعية المتواصلة والمتسارعة ، فإن تهيئة الظروف المحيطة ذات العلاقة بعملية التنمية الزراعية هي التي تجعل

في الإمكان تحويل منجزات البرامج البحثية الإرشادية من تكنولوجيات محسنة ونظم إنتاج مطورة إلى زيادات فعلية في الإنتاج. ولعل أبسط مثال على ذلك هو: ما قيمة نجاح تكنولوجيا إذا كانت هناك نواقص شديدة في مستلزمات الإنتاج؟ أو الائتمان؟ أو التسويق؟ إن تطوير الظروف المحيطة بعملية التنمية الزراعية لا يقل أهمية بوجه عام عن توفير التكنولوجيات الجديدة، فهي التي قد تحد من تطبيق هذه التكنولوجيات والاستفادة منها، وقد تعجل بالتطبيق ومن ثم بالتنمية الزراعية. هذا التطوير هو الدور الثاني الرئيسي الذي يقوم به البرنامج الوطني للتنمية الزراعية جنبا إلى جنب مع الجانب البحثي الإرشادي. وفي هذا الصدد يقوم كل من برنامج تنمية الإنتاج والبرنامج الوطني بدور فاعل في مجالين رئيسيين:

المجال الأول: الحث على تحديث أجهزة الخدمات:

هناك العديد من الأجهزة والإدارات الحكومية الخدمية التي تتعامل مع القطاع الزراعي وتؤثر في الأنشطة التنموية بصورة مباشرة، مثل الأجهزة البحثية والإرشادية الزراعية والكليات والمدارس الزراعية ومنظمات توفير التمويل ومدخلات الإنتاج والتسويق، وأخرى تؤثر بصورة غير مباشرة مثل المواصلات والاتصالات والإعلام والصحة والتعليم والإدارة المحلية. جميع هذه الأجهزة نشأت وتطورت عبر زمن طويل وفي ظل ظروف التنمية البطيئة، ومن ثم فإن نظمها وأساليب عملها لا تستطيع في أحسن الأحوال سوى أن تتعامل مع ظروف معدلات التنمية الزراعية المخفضة بطيئة الخطى، وهي معدلات - كما سبق أن ذكرنا - إذا كانت مرضية في أزمان مضت فإنها لم تعد الآن مقبولة.

ومن الملاحظ أن البيروقراطية وبطء الإيقاع ونقص الإحساس بإلحاح عامل الزمن أو بمدى الأهمية الحيوية لجميع الأنشطة لعملية

التنمية الزراعية ، مثار كثير من الشكوى في القطاع الزراعي ظاهرة عامة في الدول النامية . وقد ذكر موشر[٣] أن الحكومات في الدول النامية لديها الكثير من الوكالات والإدارات المؤثرة في عملية التنمية ولكن : «الأوضاع التنظيمية التي قامت على أساسها في حالتها الراهنة ، والمسؤوليات الموكلة إليها ، لم يتم إرساؤها والتنمية الزراعية في الحسبان . وبدلا من ذلك فإن الوضع القائم تأثر بشدة بواحد أو أكثر من ثلاثة عوامل : عوامل سياسية (لإيجاد مجال أكبر لوزير معين أو لتحجيم وتصغير مجال وزير آخر) ، وعوامل موروثة من الاستعمار عندما سيطرت محاصيل تصدير معينة على اهتمام الحكومة ، ولم يتم بعد إدراك احتمال التحسين السريع للمحاصيل الأخرى ، وتقليد لنظم الوكالات في الدول المتقدمة حيث الاهتمام غير موجه نحو التنمية السريعة» .

وإذا كانت المعاصرة كلا لا يتجزأ ، فليس من المتصور قيام زراعة عصرية وتنمية زراعية سريعة الخطى في وسط وبقيادة أجهزة متخلفة بطيئة الإيقاع . ومن ثم فهناك حاجة ماسة إلى تحديث جميع الأجهزة المؤثرة في النشاط الزراعي ـ في هياكلها التنظيمية ، وفي أساليب أدائها لواجباتها لتصبح أكثر معاصرة لتكون توجهاتها أساسا نحو الإيقاع السريع للعمل ، والاستجابة الفورية للمتغيرات التي يتسم بها العصر ، والتعاون والتنسيق فيما بينها بحيث تؤدي واجباتها بصورة توافقية متناغمة . هذا التحديث يجب أن يشمل :

* الأجهزة البحثية والإرشادية الزراعية والمؤسسة التعليمية ممثلة بكليات الزراعة والمدارس ، بما يحقق الارتباط الكامل باحتياجات ومتطلبات التنمية الزراعية المتسارعة .

* أجهزة التمويل وتوفير مدخلات الإنتاج والخدمات الزراعية والتسويق بحيث يستطيع الزراع والمنتجون ، الحصول على احتياجاتهم

بسهولة ويسر ، وتسويق منتجاتهم وسداد التزاماتهم والحصول على فوائض الإنتاج دون عناء .

* الأجهزة الخدمية الأخرى شاملة النقل والمواصلات والصحة . . .الخ ، بما يتيح تقديمها للخدمات المطلوبة منها بصورة سليمة .

المجال الثاني : تطوير السياسات الاقتصادية والتشريعات :

يقوم البرنامج بإجراء الدراسات الاقتصادية بصورة مستمرة ويتابع التغيرات التي تحدث على الصعيدين المحلي والعالمي ، ويقترح السياسات الاقتصادية الواجب اتباعها والتشريعات اللازم إصدارها لتهيئة مناخ اقتصادي محفز للتنمية المتواصلة .

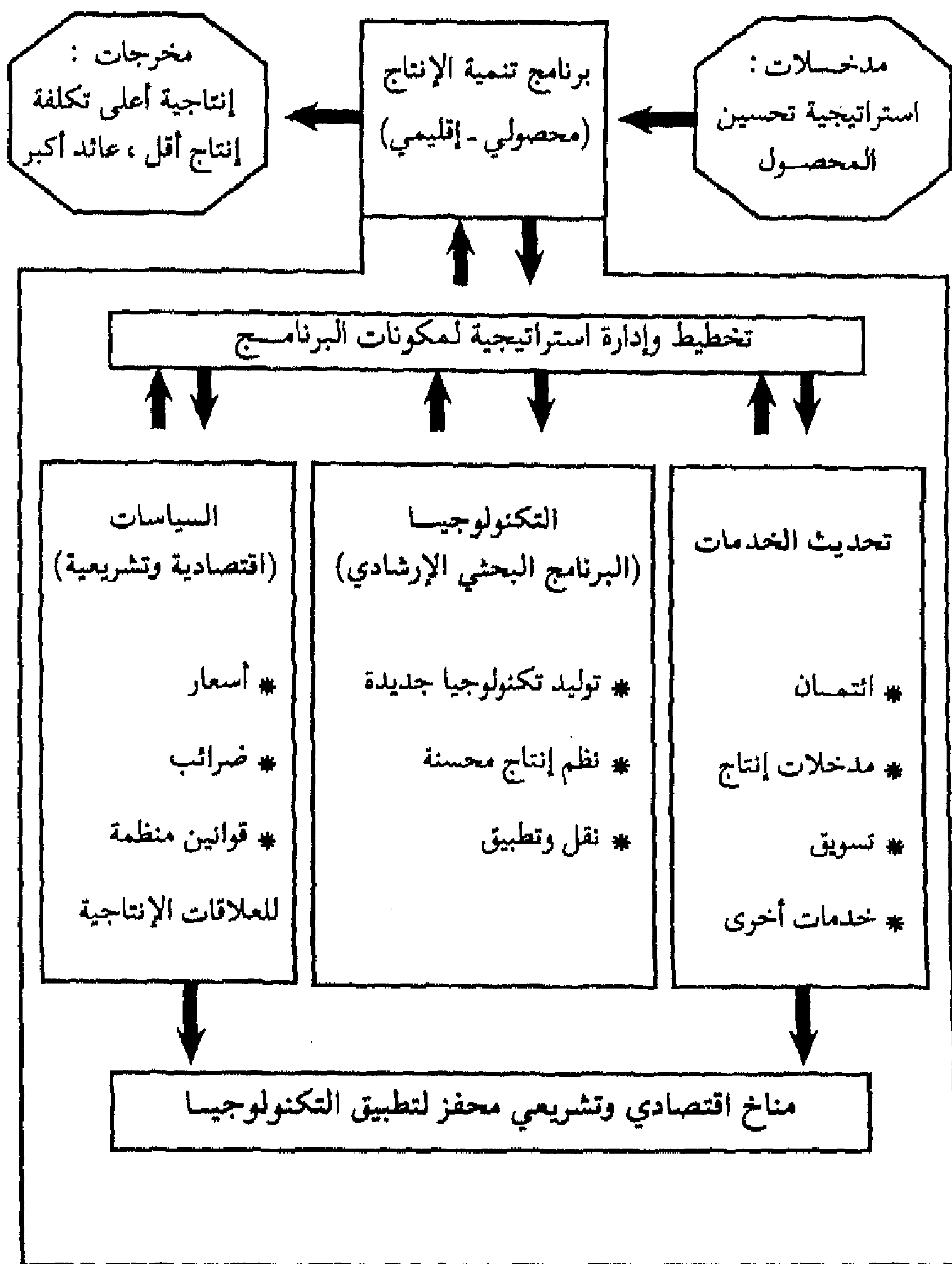
(١) برامج تنمية الإنتاج المحصولية والمساندة :

تستهدف برامج تنمية الإنتاج المحصولية والمساندة (الخدمية) تكثيف الجهود والموارد من خلال تجميع قدرات وإمكانيات المؤسسات والأفراد ، والتنسيق والارتقاء بالإنتاجية والربحية للسلعة ، ونقل المعلومات والتكنولوجيات المطورة ونظم الإنتاج المتكاملة إلى الزراع والمنتجين والعمل على تطبيقها ، وتوفير مدخلات الإنتاج والخدمات التسويقية بما يوفر مناخا محفزا لزيادة الإنتاجية . ويختص كل برنامج محصولي بمحصول واحد أو مجموعة محاصيل مثل الأرز فقط أو محاصيل الحبوب بما فيها الأرز والقمح والذرة ، واللحوم الحمراء (أبقار وجاموس وأغنام) . . .الخ - ويغطي نشاطه إنتاج المحصول أو السلعة في كل القطر . كذلك برنامج تنمية الإنتاج المساند أو الخدمي فهو يتعلق بخدمة واحدة مثل مكافحة الآفات أو الميكنة الزراعية أو مجموعة من الخدمات المتماثلة . والمبدأ

الأساسي في برنامج تنمية إنتاج محصولي أو مساند «الحشد والانتشار» ، ومكوناته الأساسية هي : مجلس إدارة مركزي ينبثق عنه خطة واضحة الأهداف محددة الوسائل والأدوات ومبرمجة زمنيا ، ويندرج تحت سقفه نشاط وجهود جهاز بحث علمي وإرشادي فعال منظم في إطار برنامج بحثي إرشادي ، ومشاركة فعالة لأجهزة توفير مدخلات الإنتاج وتسهيلات التسويق ، والسياسات الاقتصادية والتشريعات .

وقد شهدت الزراعة على النطاق العالمي - بما فيه الدول النامية - حالات كثيرة للاستخدام الناجح لأسلوب برامج تنمية الإنتاج السلعية والخدمية . وكان أكثرها نجاحا في الدول النامية بصفة عامة تلك المتعلقة بمحاصيل التصدير الصناعية مثل القطن في مصر والمطاط في ماليزيا ، والمحاصيل الغذائية مثل القمح في المكسيك وتركيا والأرز في الفلبين . والنماذج الأكثر نجاحا هي تلك التي توافر لها تحديد واضح للأهداف ، وترتيبات دقيقة للإنتاج ، وتدريب للقوى البشرية المشاركة ، ذلك في إطار منسق تحت إشراف وإدارة هيئة حاكمة مشكلة من مجموعة من القيادات المهتمة بالجوانب المتعددة للمحصول : البحثية والتسويقية .

ويبين الرسم التخطيطي رقم (٦ - ٢) الهيكل الوظيفي لبرنامج تنمية الإنتاج المحصولي ، فالحلقة الداخلية تمثل وظائف البرنامج البحثي الإرشادي ، الذي يقوم بتحديد المشاكل والفرص المتاحة ثم توليد التكنولوجيا واختبارها وتطبيقها لدى الزراع ، وتمثل الحلقة الخارجية جهود تهيئة الظروف المحيطة من بنية أساسية وأجهزة خدمية وسياسات اقتصادية وتشريعات ، والترابط بين الحلقتين في إطار البرنامج يخدم في النهاية الارتقاء بالإنتاجية والإنتاج الكلي .



الشكل رقم (٦ ـ ٢) : الهيكل الوظيفي لبرنامج تنمية الإنتاج (المحصولي أو الإقليمي) .

وليس هناك وصفة نمطية لكيفية تنظيم برامج تنمية الإنتاج المحصولي والخدمية ، ولكن يمكن الاستناد إلى الأسس الستة العامة التالية مع تحويرها ، تبعا لنوع المحصول والظروف السائدة في إنتاجية من مشاكل إنتاج أو تسويق أو تصنيع ومن آفاق استخدام متاحة :

أولا : تشكيل العقل المدبر والمسيطر للبرنامج - وهو الذي يمكن أن نسميه فريق عمل مركزيا أو فريقا قياديا أو غير ذلك ، إلا أن المتطلبات الأساسية فيه هي أن يتكون من مجموعة محدودة من الأفراد ذوي الأهلية ، والعلم والخبرة والقدرة على التعامل مع الجوانب المتعددة للمحصول في تعاون وثيق فيما بينهم ومع الآخرين ، والإدراك الكامل لظروف القطر واحتياجاته ، وإرادة العمل على إنجاز وتحقيق هذه الاحتياجات . ويمثل الباحثون العصب الأساسي لهذا الفريق ، ويرتبط بهم بقوة المرشدون الزراعيون (والمنظمون في إطار البرنامج البحثي الإرشادي) ثم باقي الجهات المعاونة . وينبغي أن ندرك هنا أنه عندما تكون التكنولوجيا عاملا محددا للزيادة في الإنتاجية ، لا التغيير في السياسة الزراعية ولا الحث الحكومي ولا حتى استخدام القوة يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية . إن القدرة التكنولوجية على تحقيق إنتاجية أعلى يجب أن تسبق بكثير العوامل الأخرى التي تأتي بعدئذ كعوامل مهيئة للظروف المناسبة ، ومحفزة لتحقيق أكبر قدر من الطاقة الإنتاجية التي تتيحها هذه التكنولوجيا . هذا الفريق سوف يؤدي أدوارا عديدة بالغة الأهمية تتلخص بصفة عامة فيما يلي :

* التخطيط : تحديد الأهداف المرحلية والنهائية (لفترة معقولة من الزمن) ، ووضع الاستراتيجيات لتسريع عملية تنمية الإنتاج بالاستناد إلى الأسلوب المناسب ، وتحديد المناطق الأكثر حاجة إلى الاهتمام ، والمجالات الأكثر استجابة لجهود التنمية ، والأولويات بصفة عامة .

* تحديد أهداف البحوث ودفع جهودها في توليد ونقل وإدخال تكنولوجيات جديدة متطورة ، ونظم مزرعية وإنتاجية ، أعلى إنتاجية وأكثر ربحية ، والعمل على حل المشاكل الإنتاجية ، والارتقاء بالإنتاجية ونظم إنتاج المحصول بوجه عام .

* تحديد الوسائل التي يتم بمقتضاها توفير مدخلات الإنتاج والخدمات المساندة اللازمة .

* إيجاد ، وحسن استخدام ، قنوات اتصال مع المؤسسات والمنظمات المحلية والدولية التي يمكن أن تقدم المساعدة في أي صورة ممكنة ، سواء في شكل خبرات أو أصناف وسلالات وأصول وراثية أو مواد أو دعم مالي أو غير ذلك .

* ضمان التعاون وسلاسة التنفيذ وتبادل المعلومات والمعالجة الجماعية لقضايا تنمية إنتاج المحصول ، من قبل جميع المؤسسات والأفراد المشاركين في البرنامج .

ولضمان التعاون بين الجهات المختلفة المشاركة في البرنامج واستمرارية هذا التعاون ، ينبغي أن يضم فريق العمل ممثلين للمؤسسات الرئيسية المشاركة في تنفيذ البرنامج ، وهي أساسا المؤسسة البحثية الإرشادية ، ومؤسسات الائتمان وتوفير مدخلات الإنتاج والتسويق ، وينبغي على فريق العمل أن يجتمع بصورة دورية متكررة للنظر في تفاصيل التخطيط والتنفيذ ، وأن يدير البرنامج بصورة ديناميكية ومتابعة ميدانية .

ثانيا : التخطيط : التخطيط الجيد هو الأساس السليم الذي يمكن أن يبني عليه البرنامج ، ومن ثم فينبغي أن يقوم على أسس سليمة وعلى معلومات وافية ودقيقة بقدر الإمكان .

والمعلومات هي الركيزة الأساسية للتخطيط . وهي ليست فقط معلومات إحصائية ولكن أيضا معلومات فنية ، مستقاة من خبرة الماضي وظروف الحاضر وتوقعات المستقبل ـ بما يوفر فهما أوضح للوضع الحالي للمحصول ، والوضع المستقبلي المطلوب تشكيله وصياغته ، والمعوقات التي تعترض أو يمكن أن تعترض هذا التشكيل ، والمتطلبات اللازمة لتخطيها ، ومن ثم فهي تشمل :

* معدلات الاستهلاك ومعدلات الطلب في الماضي والحاضر والتغيرات المتوقعة مستقبلا .

* المعوقات ، والقدرات اللازمة لزيادة الإنتاج ومقابلة الاحتياجات ـ المعوقات المالية والفنية على جميع المستويات ، القدرات الفنية المتاحة وإمكانيات تحقيق تقدم تكنولوجي ، القدرات البشرية ، الموارد المتاحة والممكن الحصول عليها .

* التكاليف والعائد من الاستثمار ، وأولويات المداخل المختلفة لتنمية إنتاج السلعة طبقا لاحتمالات إسهام كل منها في إنجاز الهدف النهائي وطبقا للموارد المتاحة .

* الانعكاسات الاقتصادية للنجاح أو الفشل في إنجاز البرنامج وزيادة الإنتاجية والإنتاج .

ثالثا : الاستثمار الكامل لإمكانيات البحوث والإرشاد ـ من خلال برامج بحثية إرشادية تشكل العصب الرئيسي لبرامج تنمية الإنتاج تحشد جهود كل الطاقات العلمية والإرشادية والتدريبية المتاحة في البلاد . برامج البحوث المحصولية هذه يجب أن تعمل على حل مشاكل الإنتاج القائمة ، وتوليد تكنولوجيات جديدة ونظم مزرعية أعلى إنتاجية وأقل تكلفة ومن ثم أكثر ربحية . ثم العمل من خلال القنوات الإرشادية على نقل المعلومات المكتسبة والتكنولوجيات الجديدة إلى حقول الزراع ومواقع الإنتاج ، والعمل على تطبيقها

بالاستعانة بجميع الوسائل المتاحة . وهذا يعني ضرورة أن يعمل الباحثون والمرشدون الزراعيون والمنتجون معا ، بصورة وثيقة للتوصل إلى التكنولوجيات الجديدة ونقلها وتطبيقها ، ثم الارتقاء بهذا الأساس التكنولوجي بصورة مستمرة من خلال التفاعل الإيجابي بين البحث والتطبيق .

وفي إطار البرامج البحثية الإرشادية يجب أن يعمل الباحثون المشاركون إلى بلورة تراكيب تكنولوجية ، أي تواليف من العناصر التكنولوجية المختلفة المكونة لنظام مزرعي أو إنتاجي مثل : موعد الزراعة ، الكثافة النباتية ، كميات ونوعيات الأسمدة ومواعيد إضافتها . . . مكافحة الحشائش . . . وقاية النباتات . . . كميات ماء الري ومواعيد الري . . . الخ ، التي تشكل نظاما متكاملا لإنتاج محصول معين ، وذلك استنادا على المعلومات المتاحة بالإقليم ، وأكثر مناسبة لظروفه . ولا شك في أن الباحثين سوف يؤدون الجانب الأساسي من عملهم هذا في المعامل وحقول التجارب بمحطات البحوث الزراعية ، ولكن جانبا كبيرا منه يجب أن يؤدى في التجريب على مستوى مواقع الإنتاج . كذلك يجب أن تستخدم محطات البحوث وإمكانيات الأجهزة المعملية والحقلية والبشرية ، في تدريب العاملين بالبرنامج ، وفي صلة مباشرة مع الزراع والمنتجين .

رابعا : توفير مدخلات الإنتاج ـ سوف يبدأ الزراع والمنتجون في تبني الأفكار الجديدة والتكنولوجيات المطورة والنظم المزرعية والإنتاجية المحسنة ، ليس فقط متى تحقق لهم التعرف الكامل عليها والاقتناع بجدواها ، ولكن أيضا بعد أن توفر لهم مدخلات الإنتاج اللازمة من تقاو أوشتلات أو سلالات حيوانية وأسمدة ومخصبات ومبيدات حيوية . . .الخ ، والتمويل اللازم وفرص تسويق منتجاتهم بأسعار معقولة . وهكذا فإن برامج تنمية الإنتاج المحصولية يجب أن تولي توفير متطلبات الإنتاج أهمية فائقة .

خامسا : إيجاد وحسن استخدام قنوات اتصال جيدة مع جميع الجهات المعنية ، والتي يمكن أن تفيد في أداء البرنامج لوظائفه وتحقيقه لأهدافه سواء مباشرة أو غير مباشرة . كذلك مع المنظمات الإقليمية والدولية المماثلة في الدول الصديقة التي يمكن أن تعاون من خلال تبادل المعلومات والمواد .

سادسا : ضمان التعاون وسلاسة التنفيذ ـ إن التعاون بين الأفراد والمؤسسات المشاركة في برنامج تنمية الإنتاج المحصولي صفة مركزية للبرنامج والمقدمة الطبيعية للحشد الكامل للجهود ، فالجهاز البحثي الإرشادي بمعاهده البحثية ومحطات بحوثه ، ومراكز الإنتاج ، والمؤسسة التعليمية الزراعية ، والمنتجين ووسائل الإعلام ـ يجب أن يشاركوا جميعا كل حسب الدور المخصص له . فالمؤسسة البحثية الإرشادية تشارك بتوليد وتطوير التكنولوجيات وابتكار نظم إنتاجية ومزرعية أعلى إنتاجية وأكثر ربحية ، وفي نقل هذه التكنولوجيات إلى مواقع الإنتاج وفي التدريب . وكليات الزراعة والمدارس الزراعية تشارك أيضا في برنامج البحوث من خلال مزارعها ومعاملها وأفرادها وفي العمل الإرشادي والتدريب . ومؤسسات التمويل بتوفير التمويل ومدخلات الإنتاج في الأوقات المناسبة وبالكميات والنوعيات المطلوبة ، وأجهزة الإعلام في إعداد المناخ الثقافي الملائم لحث الزراع على تبني التكنولوجيات الجديدة ، وعلى اطلاع الجمهور على النشاط الجاري وكسب اهتمامه وتأييده . وجموع الزراع والمنتجين أنفسهم من خلال إقامة الحقول الإرشادية ومن خلال النجاحات التي يحققونها وتكون حافزا للآخرين ليحذوا حذوهم .

وهكذا فإن فريق إدارة برنامج تنمية الإنتاج المحصولي يجب أن يعمل على وضع الإطار السليم للبرنامج ، الذي يكفل المشاركة الإيجابية لجميع هذه الجهات ولغيرها من الجهات والأفراد التي يمكن أن تساهم وتفيد في إنجاز أهداف البرنامج . كذلك أن يضع ويطور

أسلوبا مناسبا يحقق سلاسة التنفيذ وعدم حدوث تضارب بل أن تصب كل الجهود في اتجاه واحد هو المخطط الأساسي للبرنامج .

وعلى الفريق أيضا تكثيف استخدام أسلوب مؤتمرات العمل لمتابعة التنفيذ ومدى التقدم طبقا للخطة الزمنية أو البرنامج الزمني الموضوع ، والتعرف على نقاط الضعف أو ما قد يظهر من مشكل في التنفيذ وإيجاد الحلول لها ، واستعراض ما سيتم إنجازه في العام التالي ، أو بصفة عامة متابعة وتقويم البرنامج تخطيطيا وتنفيذيا . في هذه المؤتمرات سوف تعرف المعلومات التفصيلية من قبل ممثلي كل من مكونات البرنامج : البحوث ، الإرشاد ، التمويل ، مدخلات الإنتاج ، التسويق ، المنتجين ، المستهلكين . . . وتناقش . ويجب أن تعقد المؤتمرات دوريا كل سنة على الأقل ، أو كلما ظهرت حاجة إلى ذلك سواء مشاكل غير متوقعة أو احتمالات جديدة لفعاليات أكبر . كما يجب أن يدعى إلى هذه المؤتمرات المشاركون في البرنامج أفرادا ومؤسسات ، والمؤسسات المعنية بالسلعة ، وكذلك المسؤولون السياسيون لاطلاعهم على مدى التقدم والصعوبات ، والاحتياجات اللازمة لدفع عجلة العمل ، ومن ثم كسب تعضيدهم للبرنامج . إن مؤتمرات العمل السنوية المعد لها جيدا والمنفذة بصورة سليمة لا تدعم فقط أداء البرنامج من الوجهة الفنية البحتة ، ولكن أيضا تساعد على بناء الوعي الوطني وتأكيد الاهتمام بالقضية .

(٢) برامج تنمية الإنتاج الإقليمية :

يرتكز برنامج تنمية الإنتاج الإقليمي على برامج تنمية الإنتاج المحصولية والمساندة المنفذة في الإقليم ، بالإضافة إلى برامج تنمية إنتاج محصولية محلية أخرى خاصة بالإقليم تهتم بمحاصيل غير مشمولة ببرامج تنمية الإنتاج المحصولية . وهكذا فإن برنامج تنمية

الإنتاج الإقليمي يشتمل على مكونين : الأول : التنسيق بين برامج تنمية الإنتاج المحصولية ، الثاني : إضافة برامج تنمية إنتاج محصولية متميزة تتوافر بالإقليم مقومات نجاحها ـ ثم دفع جميع الجهود في هذه البرامج في إطار واحد ، وبحماس ، لزيادة الإنتاجية عموما وتحسين الدخول الاقتصادية للسكان ، وأن يجري ذلك بسرعة وبأقل تكلفة ممكنة . وبرامج تنمية الإنتاج الإقليمية هي مكونات أساسية ضمن البرنامج القومي العام ، والإقليمية ـ أي التنظيم على المستوى الإقليمي ـ يستهدف إعطاء فرصة أكبر لتكثيف الجهود ولتحديد مسؤولية التنفيذ ولمراعاة الخصائص الاقليمية المميزة . والمقصود بالإقليم هو «المحافظة» التي تشكل وحدة إدارية بما ييسر التنفيذ ، وقد يمكن النظر إلى عدة محافظات معا على أنها تكون إقليما تنمويا ، إلا أن هذا يسبب صعوبات إدارية قد تعوق التنفيذ السريع للبرنامج .

وفي إعداد وتنفيذ برامج تنمية الإنتاج الإقليمية تراعي الأسس الرئيسية السبعة التالية :

أولا : تشكيل فرق إدارة برامج تنمية الإنتاج الإقليمية ـ وهو هنا يختلف إلى حد ملحوظ عن ذلك في برامج تنمية الإنتاج المحصولية ، ففريق الإدارة هنا يتكون من أعضاء يختارون بحكم موقعهم في المؤسسات المعنية ، وفي برامج تنمية إنتاج المحاصيل بالإقليم .

هذا الفريق سوف يقوم بما يلي :

* التنسيق بين برامج تنمية الإنتاج المحصولية ـ الوطنية والمحلية ـ ووضعها جميعا في إطار خطة عامة واحدة للإقليم .

* تحفيز دور البحوث والخدمات الإرشادية والتدريبية ممثلة بمحطة البحوث الإقليمية وأجهزة الخدمة الإرشادية والمؤسسات التعليمية وغيرها . وهنا يجب أقلمة التكنولوجيات التي تتوصل إليها البرامج الوطنية لمواءمتها للظروف المحلية للإقليم ، فمثلا التركيب

المحصولي والاحتياجات السمادية يجب ربطها بالحصر التصنيفي للتربة على مستوى القرية .

* ضمان توفير الائتمان ومدخلات الإنتاج وإتاحتها للمنتجين في الأوقات وبالكميات والنوعيات التي توصي بها الأجهزة البحثية والإرشادية ، وضمان التسويق وحصول المنتجين على أسعار مجزية لمنتجاتهم . ويتميز برنامج التنمية الإقليمي في هذا الصدد بقربه من مواقع الإنتاج ، ومن ثم بقدرة أكبر على تفهم الاحتياجات الحقيقية للزراع والمنتجين والعمل على توفيرها .
* ضمان التعاون الوثيق وجماعية العمل بين جميع القطاعات المشاركة في التنمية الزراعية في الإقليم وفي توافق تام .
* استخدام جميع قنوات الاتصال المتاحة بما يدفع عملية التنمية الزراعية .
* تحسين البنية الأساسية في الإقليم والخدمات المختلفة المساندة للتنمية الزراعية واتخاذ وتنفيذ الإجراءات اللازمة لصيانة الموارد الطبيعية وخاصة الأرض الزراعية .

ثانيا : التخطيط والتنسيق ـ وهو أيضا يختلف عنه لبرامج تنمية الإنتاج المحصولية في أنه يشتمل على شقين : تخطيط لبرامج تنمية إنتاج المحاصيل بالإقليم ، وتنسيق لخطط جميع برامج تنمية الإنتاج المحصولية بالإقليم في إطار واحد .

ويبدأ التخطيط بإعداد «ورقة حالة» كما هو في برامج تنمية الإنتاج المحصولية ، ولكن بفروق جوهرية ـ فالتخطيط هنا يجب أن يشمل كل المحاصيل الزراعية الجاري إنتاجها في الإقليم وأيضا المحاصيل الجديدة المرغوب في إدخالها ، كذلك فإن المعلومات الأساسية يجب أن تغطي كل مصادر العمالة والدخول الزراعية وغير الزراعية

والوضع السكاني والبناء الاقتصادي للإقليم . وبالإضافة إلى ذلك المعلومات الإحصائية عن الموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية ، وحالة البنية الأساسية ومجالات التحسين فيها ، ونظم التسويق السائدة . ويجب الاستفادة الكاملة من المعلومات المتوافرة من التعدادات والدراسات السابقة بالإقليم ، ومن الدراسات في المناطق المماثلة ، وخرائط وبيانات الحصر التصنيفي للتربة والخبرات الفنية المكتسبة من التجارب السابقة (مثلا في مجال مكافحة الآفات) ، إذ لا ينبغي أبدا أن نبدأ دائما من الصفر ، كذلك نمط التكنولوجيا الزراعية المستخدمة وأوجه القصور والقوة بها . كما ينبغي تحديد الأهداف بوضوح بما فيها الإنتاجية من كل محصول وكمية الإنتاج ، والأولويات ، والمحاصيل والأنشطة التي يمكن زيادة إنتاجيتها ومجالات تحقيق تحسينات أكبر ، في الدخول الاقتصادية للزراع والمنتجين بالإضافة إلى تحديد مسؤوليات ومشاركة الجهات المعنية والزراع والمنتجين .

ثالثا : تحفيز دور البحوث والإرشاد ـ يجب أن تقوم فرق الباحثين والمرشدين الزراعيين المشاركة في برامج البحوث التنموية (ومن ثم برامج تنمية الإنتاج المحصولية والإقليمية) باستعراض التكنولوجيات وطرق الإنتاج المستخدمة في مجالات الإنتاج الزراعي المختلفة ، وطرق استخدام الموارد ، ولماذا يستخدمها الزراع ، ثم البحث عن المداخل التي يمكن من خلالها التحسين والتوصل إلى التعديلات التي يمكن أن تزيد الإنتاج والدخل ، ثم اختبارها . أي يجب تقويم التكنولوجيات المتاحة والبناء عليها . كذلك النظر في التكنولوجيات المستخدمة بنجاح في الأقاليم الأخرى واختبارها ، وإجراء التعديلات اللازمة ثم إدخالها إلى الإقليم متى ثبتت جدارتها .

ودائما يجب أن تتقدم البحوث إلى الأمام من حقول التجارب المتحكم فيها إلى حقول الزراع ومواقع الإنتاج . إن محطة البحوث

الإقليمية ضرورة ، ويجب أن تكون بؤرة النشاط البحثي للإقليم وأن تمتد أنشطتها ـ بالتنسيق مع الكلية الإقليمية إن وجدت ـ إلى حقول الزراع . إن التوصيات والنصائح التي توجه إلى المنتجين ، والنظم المزرعية والإنتاجية المطورة يجب أن تنبثق من الجهود البحثية في الإقليم ـ بجانب ما يكتسب من الجهد البحثي الوطني ـ والتي تتفق بدرجة أكبر مع ظروفه .

والتدريب بجميع مستوياته يجب أن يحظى بأهمية فائقة ، بما يكفل إعداد صفوف متتالية أو تيار مستمر من الأفراد الماهرين ، ليساعدوا آخرين أن يساعدوا أنفسهم . ونظرا لأن عملية التنمية هي عملية لانهائية ، فيجب دائما تعويد المواطنين الاعتماد على أنفسهم والاندفاع الذاتي وليس انتظار العون دائما من الحكومة .

رابعا : ضمان توفير مدخلات الإنتاج وخدمات التسويق ـ تتميز برامج تنمية الإنتاج الإقليمية بقربها من المنتج ، ومن ثم فهي الأكثر قدرة على توفير مدخلات الإنتاج والخدمات الأساسية للزراع والمنتجين في الأوقات التي يحتاجون إليها فيها ، وبالكميات والنوعيات المطلوبة ، وهي الكميات والنوعيات والأوقات التي توصي بها أجهزة البحوث والإرشاد بالإقليم . كذلك هي الأكثر قدرة على تحسين خدمات التسويق التعاوني أو غيرها ، وإقامة شبكة مستلزمات ووسائل الإعداد والتخزين والنقل مثل المجازر في حالة الدجاج . . .الخ ، وهي جميعا أنشطة مكملة ولكنها أساسية لتأمين المنتج وتمكينه من تسويق منتجاته بيسر وسهولة وأسعار مناسبة .

خامسا : ضمان التعاون والعمل الجماعي ـ ينبغي أن تكون التنمية الزراعية للإقليم عملا مشتركا لجميع الجهات المعنية المشاركة في البرنامج ، وهذا غالبا سوف يتحقق من خلال مجلس الإدارة متى جاء أعضاء الفريق من المؤسسات والمنظمات المعنية بطريق سليم ، وكان

المجلس ذا مسؤولية جماعية . كذلك ينبغي دائما النظر إلى عملية التنمية الزراعية للإقليم على أنها عملية مستمرة طويلة المدى ، ومن ثم يجب تنظيم جميع الجهود بما يسمح بالاستمرارية في العمل ، وتطويره والانتقال الدائم من أهداف مرحلية إلى أهداف أبعد مدى . كذلك فإن تبني أسلوب المؤتمرات السنوية المماثلة لما سبق ذكره بالنسبة لبرامج تنمية الإنتاج المحصولية ـ والتي تكفل تقويم العمل وإبراز أوجه القصور لمعالجتها وأوجه النجاح لدعمها والبناء عليها ـ تساعد على تعميق مفهوم العمل الجماعي ، بالإضافة إلى أنها تحفز الإجماع الجماهيري للارتقاء بالإقليم في منافسة مع الأقاليم الأخرى .

سادسا : إنشاء واستخدام قنوات الاتصال مع الجهات الأخرى ـ كما هو الحال في برامج تنمية الإنتاج المحصولية ، فإن إنشاء وحسن استخدام قنوات اتصال فعالة مع الجهات الأخرى داخل وخارج الإقليم يمكن أن يساهم في تأمين احتياجات التنمية الزراعية . كذلك فإن الاتصال الجماهيري من خلال وسائل الإعلام ، خاصة الإذاعة المحلية وقناة التليفزيون المحلية ، يمكن أن يساهم إلى حد كبير في تشكيل الوعي الجماهيري اللازم لدفع عملية التنمية الزراعية .

سابعا : تحسين البنية الأساسية وصيانة الموارد الطبيعية ـ يجب أن يبذل البرنامج مجهودا أساسيا لصيانة الموارد الطبيعية وخاصة الأرض الزراعية ، والحيلولة دون إهدارها ـ وذلك من خلال السهر على تنفيذ التشريعات الصادرة بهذا الخصوص ، ومن إيجاد البدائل المناسبة مثل إعادة تخطيط القرى أو الحث على إنشاء قرى جديدة في الصحراء المجاورة ، ومراعاة أن تكون جميع الإنشاءات الجديدة بالإقليم خارج الرقعة الزراعية . . .الخ . وتحسين الطرق ووسائل النقل ووسائل الاتصال من تليفون وتلغراف وبريد التي تسهل الاتصال

وتبادل المعلومات ، لا يمكن التهاون فيها لأهميتها في حركة مدخلات الإنتاج والسلع الزراعية والاستهلاكية والناس من المزارع إلى المناطق الأخرى والعكس ، كذلك ضمان توافر الكهرباء وتبني مصادر الطاقة البديلة . وجميع هذه الأنشطة قد لا تكون في صلب نشاط برنامج تنمية الإنتاج الإقليمي ، ولكن نظرا لصلتها الوثيقة بعملية التنمية الزراعية يجب أن يعمل البرنامج وبصفة مستمرة على تحسينها .

المتطلبات الأساسية لنجاح البرنامج الوطني للتنمية الزراعية المتواصلة :

ذكر عبد السلام سبعة مبادئ ومتطلبات أساسية ينبغي أن تكون واضحة تماما لتوفير البناء المناسب لبرنامج وطني ، للتنمية الزراعية المتواصلة ناجح وتنفيذه بالسرعة وقوة الاندفاع التي تستلزمها الظروف الحرجة للزراعة ومشكلة الغذاء - يمكن تلخيصها في : نظام محكم للإدارة والسيطرة ، تبن كامل للتكنولوجيا الحديثة ، وأسلوب سليم لاختيار وإعداد القيادات ، والتخطيط الشامل ، والارتكاز إلى مبدأ العمل الجماعي ، وضمان المشاركة الإيجابية للزراع والمنتجين ، وتمويل كاف للإنفاق على البرنامج والاستثمار .

إن وجود آلية للسيطرة الفعالة على البرنامج وتوجيهه الوجهة المطلوبة وإدارته بصورة ديناميكية أولوية لا يمكن الانتقاص من أهميتها . ويجب أن تتوافر في هذه الآلية شمولية القاعدة التي تتخذ القرار بما يضمن تعاون ومشاركة الجهات المعنية ، وسرعة اتخاذ القرار ، وسلاسة التنفيذ اليومي .

كذلك ربما لا نبعد عن الحقيقة كثيرا في القول بأن اختيار القيادات وإعداد صفوف قيادات متتالية ، وعلى جميع المستويات ، هو الفيصل بين النجاح والفشل في إنجاز التنمية الزراعية المتسارعة وفي استمراريتها . وفي الحقيقة من الصعب وضع معايير والالتزام الدقيق بها ، ولكن يمكن وضع أسلوب وقواعد أخلاقية تراعى في اختيار القيادات وفي إعداد الأجيال التالية ، منبثقة عن إدراك واقتناع بأن مراعاة المصلحة العامة في اختيار القيادات ، تماثل تماما صيانة المال العام إن لم تفقها أهمية فهي تؤثر في مستقبل وطن .

إن القادة الرئيسيين ينبغي أن يكونوا أولئك الأفراد ذوي العلم والمعرفة والأفق الواسع المتطلع إلى مستقبل أفضل ، الذين شاغلهم الأول في الحياة إنجاز الأهداف وخدمة الوطن والمجتمع .

هؤلاء القادة يجب أن يكونوا متفرغين تماما لعملهم وليس لهم انتماء آخر غير موقعهم في البرنامج ، بما يربط طموحاتهم نحو إنجاز أعمال كبيرة ودورهم في البرنامج برباط وثيق . ثم أن توفر لهم الظروف المناسبة لإبراز مقدرتهم . وفي هذا الصدد يذكر وورتمان وكومنجز أن : «إعداد قادة البرامج السلعية وصقل خبراتهم ، والتأكد من أنه يجري إعداد قادة جدد أو صف ثان ، هو مسؤولية رئيسية للمسؤولين عن برنامج التنمية . . . يجب أن يتوافر في المرشحين لقيادة برنامج التنمية السلعية «القدرة القيادية» المؤكدة ، و «أساس قوي» في التكنولوجيا المطلوبة لزيادة الإنتاجية ، وأن يتوافر لديهم «الإخلاص والتفاني» في جعل البرنامج السلعي يعمل على خير وجه بما فيه مصلحة المنتج والوطن . . . مثل هؤلاء الأفراد يجب أن يكونوا قادرين على الاستفادة من الاتصالات مع المراكز الأخرى الوطنية والدولية المشتغلة بنفس السلعة . . . ومثل الخبراء في أي حقل متقدم للتكنولوجيا ، يعتبر هؤلاء الخبراء ذوي قيمة غير عادية لأوطانهم . يجب بذل الجهود لتنمية قدرات هؤلاء الأفراد والاحتفاظ بهم في مجالات عملهم . ويجب

تشجيعهم بالدعم المالي والإداري كما يجب إتاحة الفرص لهم ليكونوا على اتصال بالتقدم الجاري وحضور الاجتماعيات الدولية المهمة» .

إن ضخامة التحديات التي تواجه الزراعة والمتطلبات الكثيرة المتشعبة للوفاء باحتياجات السكان ، والتي يقابلها محدودية الموارد الطبيعية والمالية والبشرية المدربة ، تحتم علينا أن نخطط مجهوداتنا بعناية شديدة لتعظيم الاستفادة من كل ما هو متاح لنا ، وتقليل احتمالات الخطأ إلى الحد الأدنى ـ وفي نفس الوقت بخيال متحرر منطلق عبر الآفاق إلى المستقبل ـ وذلك على جميع المستويات ـ أي على مستوى البرنامج الوطني والبرامج المكونة له سواء كانت تنمية إنتاج محصولية أو برامج تنمية إنتاج إقليمية ، وقد لخص موشر حالة التخطيط في الدول النامية كما يلي : «التخطيط الزراعي عمل معقد وقليل من الدول هي التي تقوم به جيدا . وهو في بعض الحالات لا يزيد قليلا على بيان بالأهداف العامة وتخصيص الاعتمادات ، من دون ـ أو بقدر قليل ـ من التحديد لكيفية تحقيق هذه الأهداف . وفي حالات أخرى يتكون أساسا من تحديد ميزانيات للمؤسسات الحكومية المختلفة . إلا أن تخصيص الميزانيات يجب ألا يكون سوى عامل واحد فقط وهو حتى ليس أكثر العوامل أهمية في التخطيط الفعال . إن التخطيط الفعال يجب أن يشتمل ـ وبقدر كبير من التفصيل على :

«ماذا» يجب عمله من أجل كل منطقة (أو سلعة زراعية) ، و «من» الذي يجب أن يقوم بهذا العمل ، و «كيف» يجب أداء هذا العمل خلال وقت معين ، مع ربط التعديلات في «مدى» ما ينبغي عمله من كل هذه المتطلبات الثلاثة تبعا للموارد المالية والبشرية الفنية المتاحة .

ولقد شهد العالم في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا بإنشاء أجهزة للتخطيط الوطني تتكون في العادة من أعداد كبيرة من الاقتصاديين ، ونشر كم هائل من المطبوعات عن عملية التنمية الشاملة بما فيها التنمية الزراعية . ولكن الملاحظ أن معظم ما صدر من بحوث وكتب عن التنمية الزراعية قام به اقتصاديون أو سياسيون أو صحفيون ، بينما ظل نشاط العلماء البيولوجيين في الكتابة عن استراتيجيات التنمية الزراعية محدودا جدا . كذلك فإن الأعمال المشتركة بين المتخصصين في العلوم البيولوجية والصناعة والاقتصاد محدودة . وتبعا لذلك ـ يرى وورتمان وكومنجز أنه : «ليس من المدهش أن بعض التصورات والاتجاهات التي ترتكز أساسا على اعتبارات اقتصادية ، تستحق أن يعاد النظر فيها بالنسبة لتأثيرها في سرعة واتجاه التنمية الزراعية» . والوضع السائد في الدول النامية عموما هو اعتبار أن التخطيط هو عمل الاقتصاديين الزراعيين ـ الذين لا يحتاجون من الآخرين سوى إمدادهم بالبيانات والمعلومات (العامة غالبا) ـ هذا أمر غير سليم . وبوضوح ـ إن التخطيط ووضع الاستراتيجيات بمعزل عن التكنولوجيا لا معنى له ، ومن ثم لا ينبغي أن يكون عمل الاقتصاديين فقط . بل إن التكنولوجيين يجب أن يساهموا بدور كبير إن لم يكن بالدور الرئيسي . إن الأسلوب الإيجابي هو أن يعمل التكنولوجيون والهندسيون والاقتصاديون ومسؤولو الخدمات معا في التخطيط ، وأيضا في تصميم وتحديد وتفسير الإحصائيات والتجارب الحقلية لكل سلعة ولكل منطقة ، ومن ثم يكونون قادرين معا على تقويم المكاسب الممكنة فنيا ، ومستويات الأهداف المفيدة اقتصاديا ، كذلك لا ينبغي أن يجري التخطيط ـ والتنفيذ ـ في القطاع الزراعي بمعزل عن القطاعات الأخرى ففي هذا العصر «أي شيء يعتمد على كل شيء» . كذلك لا ينبغي أن يكون

التخطيط عملا فوقيا ، بل أن يشارك فيه أكبر عدد ممكن من أولئك الذين سينفذون فيما بعد . إن التخطيط الفوقي المحصور في قلة من الأفراد مهما كانت كفاءتهم يفتقد الكثير من الجوانب المهمة والحيوية ، ويخسر فرصا كان يمكن إدراكها لو اتسعت قاعدة المشاركة ، ويظل العالمون به ـ مهما روجت له وسائل الإعلام ـ محدودين ، وفي النهاية يفتقد الحماس اللازم من القائمين بالتنفيذ .

ولا ينبغي أن يغيب عن الأذهان أن مبدأ جماعية العمل هو مبدأ أساسي للفريق العامل بالبرنامج الذي يجب أن يكون شعاره «ننجح معا أو نفشل أفرادا» . وجماعية العمل يجب أن تكون على جميع المستويات بدءا من مجلس الإدارة إلى أصغر مجموعة في مواقع الإنتاج . إن إخلال أي عنصر في القيام بدوره كفيل بأن يشكل عاملا محددا يؤدي إلى فشل الفريق كله . كذلك سوف تظهر أثناء العمل الكثير من الصعوبات المتعلقة بتنسيق أداء الأدوار المختلفة في إطار العمل الجماعي ، ومن ثم فالنظر الدائم ليس فقط في إيجاد الحلول لهذه الاختناقات بل وأيضا في تحديث أسلوب العمل وتطويره بصفة مستمرة ، يمكن أن يرسخ أسلوب العمل الجماعي ويسير به خطوات نحو إنجاز أهدافه . هذا يستلزم بطبيعة الحال التدريب للعاملين بالبرنامج على العمل الجماعي وعلى كيفية إيجاد الحلول المشتركة للمشاكل التي قد تظهر أثناء التطبيق .

إن الوصول إلى المنتجين وكسب ثقتهم هو الخطوة التالية لتوليد التكنولوجيات الجديدة ـ وتحقيق اقتناعهم بتبني هذه التكنولوجيات وتطبيقها ، مع توفير مستلزمات الإنتاج ـ يعني نجاح البرنامج في تحقيق أهدافه . هذا يستدعي العمل على توفير المشاركة الإيجابية للزراع والمنتجين في برامج تنمية الإنتاج ومن البداية .

وكما أن التمويل الكافي هو عصب أي برنامج تنمية ، فهو أيضا كذلك بالنسبة للبرنامج الوطني للتنمية الزراعية المتواصلة . ومعظم الأقطار العربية فقيرة ، وميزانيتها مثقلة بالأعباء ، ومن ثم فما تستطيع توجيهه لهذا البرنامج لا يتوقع أن يكون ـ في أحسن الأحوال ـ سوى تمويل محدود . وفي السنوات الأخيرة كان الاعتماد في بعض الأقطار على العون الخارجي ـ بصوره المختلفة ، وهو تمويل غير مضمون ولا حتى فعال أو مناسب . فالفائدة منه أقل بكثير من حجمه الظاهري الكبير ، إذ إن جانبا كبيرا منه ينفق عادة على خبرات غير مطلوبة أو تجهيزات غير ضرورية أو حتى أنشطة غير حيوية للتنمية ، وليس لها صفة الأولوية . إن التمويل الذاتي الوطني هو من دون جدال العنصر الفعال ، والمأمون ، أما العون الأجنبي فيجب أن يكون عنصرا مكملا وثانويا يمكن الاستغناء عنه عندما يستلزم الأمر ، ولا يشكل عاملا ضاغطا أو معوقا إذا انقطع لأي سبب من الأسباب . هذا التمويل الذاتي الكافي يمكن تدبيره ـ على الرغم من قلة الموارد ـ ولكن يجب أن يكون واضحا ، لدى القائمين على البرنامج ولدى المشاركين فيه ، ضرورة توجيهه بأكبر قدر من الكفاءة بما يحقق أفضل النتائج ، وهناك عدة مصادر لتمويل البرنامج لعل أولها الاعتمادات المدرجة في ميزانية الدولة ، وهذه سوف تكون هناك حاجة إلى زيادتها بقدر ما تسمح به موارد الدولة ، وهناك مصادر أخرى يمكن طرقها وتنميتها مثل إنشاء الوحدات ذات الطابع الخاص ، تلحق بالمؤسسة البحثية الحكومية التي يمكن أن تعمل في مجالات شتى بدءا من إنتاج المخصبات الحيوية والشتلات والتقاوي وحتى تقديم الخدمة الاستشارية وإجراء دراسات الجدوى في الداخل والخارج ، فيمكن توجيه جانب من إيراداتها إلى صندوق لدعم البرنامج . ويأتي أخيرا العون الخارجي الذي ينبغي أن تصب موارده المالية أيضا في هذا الصندوق . وهكذا تتجمع الموارد المالية في مصدرين ـ اعتمادات ميزانية الدولة لتوفير

التمويل الأساسي ، وصندوق دعم البرنامج لتوفير التمويل التكميلي أو «السيولة النقدية» . وإذا كان توفير التمويل ضرورة أولى ، وحسن استثمار هذا التمويل ضرورة لازمة ، فإن حسن الاستثمار هذا يستلزم قدرا ملحوظا من المرونة في الإنفاق بما يسمح بسرعة وكفاءة الأداء ، وهذا غالبا سيأتي من خلال التمويل التكميلي ، ولو أن نظم الصرف والمراقبة والمتابعة في التمويل الأساسي ، ينبغي تطويرها أيضا للتخلص من أكبر قدر من التعقيدات التي لا مبرر قويا لها .

البرنامج العربي للأمن الغذائي

إن تبني شعار «معا ـ كل منا ينجز أفضل» يعني الكثير . ذلك أن كل فرد يمكن أن ينجز ، ولكن عندما يعمل في إطار فريق متكامل متضامن ، فإن حجم الإنجاز للفريق يكون أكبر بكثير من مجموع حجم الإنجازات الفردية ، ومن ثم يكون إنجاز كل فرد أكبر مما لو عمل منفردا . وقد سبق أن ذكرناه كشعار للفريق البحثي الإرشادي الصغير ، الذي يسعى إلى حل مشكلة محددة ومحدودة ، وللفريق الذي يتولى برنامج تنمية إنتاج محصولي أو إقليمي ، وللفريق الأكبر الذي يتولى برنامج تنمية إنتاج على مستوى القطر . وما ينطبق على الأفراد ، في إطار فريق صغير أو كبير أو أكبر ، ينطبق أيضا على الدول ، فعندما تعمل في إطار فريق ـ أو تكتل ـ متكامل متضامن ، لابد أن تكون إنجازات كل دولة وتحقيقها لأهدافها الوطنية ، أكبر بكثير مما لو عملت على حدة . هذا القول ، الذي ينطبق على جميع الدول ، ينطبق بصفة خاصة على الأقطار العربية التي تجمعها مشاكل متماثلة وأهداف وتطلعات تكاد تكون واحدة ، والتي فيها ـ كما جاء في دراسة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية[٤] : «الزراعة لا تزال تعاني من التخلف في كثير من جوانبها ، ويعتبر العالم العربي منطقة العجز

الغذائي الأول في العالم» . إن جميع الأقطار العربية تعاني ـ ولو بدرجات متفاوتة ـ من مشكلة أمن غذائي ، ومن الأعباء التي تترتب على واردات الغذاء ، على الرغم من أن المواطن العربي لا يزال ـ في معظم الأقطار العربية ـ لا يحصل على الغذاء الكافي والمناسب للاحتياجات الصحية . ومن جهة أخرى ، فإن جميع الأقطار العربية ، ومن دون استثناء ، تتطلع إلى الارتقاء بزراعتها للوفاء باحتياجات السكان وتحسين المستوى المعيشي للسكان الريفيين . ومن ثم فإن جميع الأقطار العربية تسعى إلى إيجاد الوسائل والسبل التي تحقق لها حل المشاكل وتحقيق التطلعات ، وفي ظل ظروف عالمية ضاغطة لا يمكن وصفها بأنها آمنة أو حتى مطمئنة . وهكذا ، فلا شك في أن الأقطار العربية سوف تنجز بعضا من أهدافها إذا استمرت في العمل فرادى ، ولكن حجم الإنجاز سيكون أكبر وتكلفته أقل لو توصلت إلى نوع من العمل في «فريق» أو «تكتل» .

لقد وعى العالم من حولنا أهمية العمل في إطار تكتلات كبيرة ، وعلينا نحن أيضا أن ندرك أننا بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى العمل في إطار فريق عربي متضمن ـ أو تكتل عربي فاعل ـ قادر على إنجاز التنمية ، وعملاق قادر على التعامل مع العمالقة ، بما يحفظ مصالح الأقطار العربية جميعا .

وإذا كان المدخل الأول لتحقيق التنمية الزراعية المتواصلة والمتسارعة ، ومن ثم وفرة الإنتاج واستقراره ، وبالتالي الأمن الغذائي ، في الأقطار العربية ، هو تبني أسلوب برامج تنمية الإنتاج الوطنية ، التي تحشد الموارد والإمكانيات المتاحة على مستوى القطر وتنسق بينها وتوجهها نحو إنجاز الأهداف الوطنية ، فإن المدخل الثاني ـ يكمل المدخل الأول والذي لابد منه ـ هو العمل في إطار برنامج قومي يعزز المدخل الأول ويدعم الجهود الوطنية ، ويحشد القدرات المتوافرة في الأقطار العربية وينسق بينها بما يدفع

بالإنجازات القطرية إلى مستويات أعلى . ومن حسن الحظ أننا لا نبدأ من فراغ ، فلدينا الآن المنظمة العربية للتنمية الزراعية ولدينا العديد من المؤسسات القطرية العربية التي يمكن أن تشارك من زوايا مختلفة متكاملة . مثل هذا البرنامج ينبغي بداية أن تكون له استراتيجية واضحة تحظى بقبول المشاركين فيه واقتناعهم بالفائدة التي يمكن أن تعود عليهم من خلال تطبيقه . وكما سبق أن ذكرنا في فصل سابق ، فإن الاستراتيجية يجب أن تتحدد لها «رسالة أو غاية» و «أهداف» و «وسائل تحقيق الأهداف» . وقد يجوز لنا أن نقترح الخطوط العريضة لمثل هذه الاستراتيجية .

«غاية» أو «رسالة» ، استراتيجية البرنامج العربي للأمن الغذائي يمكن إجمالها في : «تعزيز جهود تحديث الزراعة العربية ، وتنمية قدراتها الإنتاجية والتنافسية ، وتنمية وصيانة الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة ، بما يكفل تحقيق أهداف الجيل الحالي والأجيال القادمة ، في إطار متكامل يحقق مصالح جميع الأقطار العربية» .

والأهداف يمكن إيجازها في خمسة أهداف رئيسية :

الهدف الأول : الارتقاء بإنتاجية الثروتين «النباتية» و «الحيوانية والسمكية» ، والاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية من أرض وماء ومناخ وتنوع وراثي ، مع المحافظة عليها قادرة على العطاء المتواصل ، وزيادة الاعتماد على الذات في توليد التكنولوجيات ونظم الإنتاج اللازمة للتنمية الزارعية المتواصلة ، بما يكفل وفرة واستقرار الإنتاج الكلي للغذاء ، تحقيقا للأمن الغذائي العربي .

الهدف الثاني : الارتقاء بالقدرة التنافسية للزراعة العربية بما يمكنها من المنافسة في ظل ظروف حرية التجارة العالمية في السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية .

الهدف الثالث : تعزيز التكامل العربي في مجالات إنتاج مستلزمات الإنتاج الزراعي من آلات وكيماويات وتقاو ، ومجالات التسويق وتصنيع المنتجات الغذائية .

الهدف الرابع : تهيئة الظروف المناسبة لتنمية التجارة البينية العربية والقدرات التسويقية ، في مجال السلع الزراعية والخدمات توجها نحو إقامة سوق زراعية عربية مشتركة .

الهدف الخامس : تعزيز جهود الارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان الريفيين من خلال تحسين دخولهم الاقتصادية ، بما يزيد من قدراتهم على تبني متطلبات تحديث الزراعة ، ومن ثم تحقيق الهدفين الأول والثاني ، وتوجيه اهتمام خاص نحو المناطق الأشد فقرا في الأقطار العربية .

هذه الأهداف يمكن أن تتحقق من خلال عمل البرنامج على ثلاثة محاور رئيسية :

(١) تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا ، (٢) تهيئة المناخ المشجع للتمويل والاستثمار ، (٣) تنسيق السياسات والتشريعات .

أولا : تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا :

تعتمد الأقطار العربية في الحصول على التكنولوجيا الزراعية على ثلاثة مصادر هي :

(١) المؤسسات البحثية والبحثية الإرشادية والجامعات الوطنية : وهي تعتبر في الواقع الركيزة الأساسية لتوليد التكنولوجيا ، ولو أن الجانب الأكبر من نشاطها يكاد يتركز في أقلمة تكنولوجيات مستوردة سواء في شكل أصناف نباتية أو سلالات حيوانية أو طرق تصنيع أو غيرها . وقد استعرضنا حجم المؤسسات البحثية الزراعية في الأقطار

العربية في الفصل السابق ، وذكرنا أنه في أوائل الثمانينيات كان متوسط الإنفاق بالنسبة للباحث الواحد في الوطن العربي أقل بنحو ٢٦٪ عن الدول الأقل تقدما ، وأقل بنحو ٥٩٪ عن متوسط الدول المتقدمة . فإذا عرفنا أن جانبا ملحوظا من الإنفاق على البحوث الزراعية في العديد من الأقطار العربية يأتي من معونات أجنبية مشكوك في استمرارها ، أدركنا ضرورة العمل على زيادة الانفاق على البحوث الزراعية ، وكذلك إيجاد البديل للمكون الأجنبي بما يكفل استمرار وتنامي القدرات العربية ، على توليد التكنولوجيات المناسبة لاحتياجات التنمية الزراعية .

(٢) المؤسسات الدولية الإقليمية ـ وأهمها المراكز والمعاهد البحثية الزراعية التابعة للمجموعة الاستشارية الدولية للبحوث الزراعية التي أشرنا إليها في الفصل الأول ، والتي توفر للدول المشاركة قدرا لا بأس به من التكنولوجيا ، خاصة الأصناف والسلالات ، أي التراكيب الوراثية لمحاصيل الحبوب ، مجانا تقريبا ، ولو أن استمرار هذه الخدمة بنفس التكلفة في المستقبل تحوطه المخاوف في ضوء تطبيق قوانين حقوق الملكية الفكرية .

(٣) الاستيراد المباشر من مؤسسات حكومية أو خاصة أو شركات أجنبية ـ وهذا يتم مجانا في بعض الحالات ، وبتكلفة معقولة في حالات أخرى ، وبتكلفة كبيرة في بعض الحالات ، ومن المتوقع زيادة التكلفة كثيرا في المستقبل خاصة لتلك التكنولوجيات المحمية بقوانين حقوق الملكية الفكرية .

وهكذا ، فإن البرنامج العربي للأمن الغذائي يجب أن يعمل على :

أولا : زيادة القدرات العربية ـ على المستوى الوطني والمستوى الجمعي للأقطار العربية ، على توليد ونقل التكنولوجيات المطلوبة والمناسبة لاحتياجات التنمية الزراعية المتواصلة والمتسارعة ، وتنمية

قدراتها الذاتية على مواصلة الاندفاع للحاق بالدول المتقدمة ، بما ينعكس على تنمية الإنتاجية والإنتاج الكلي للغذاء والقدرة التنافسية للزراعة العربية .

ثانيا : التحسب لاحتمالات تضاؤل العون الأجني في مجال التكولوجيا والتدريب ، ولما ستفرضه سياسات حقوق الملكية الفكرية ، خاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا الحيوية الحديثة ، من خلال إيجاد البديل العربي ، الذي يمكن أن يكون ـ إلى حد ما ـ على نسق المجموعة الاستشارية الدولية للبحوث الزراعية .

وتحقيقا لهذين الهدفين ، يمكن أن يعمل البرنامج في مسارين متوازيين ، يمكن تنفيذهما في مرحلتين متتاليتين :

المسار الأول : توثيق الترابط بين المؤسسات البحثية والبحثية الإرشادية في الأقطار العربية ـ وهو المستوى الأبسط والأقل كلفة مالية ، ومن ثم الذي يمكن البدء به كمرحلة أولى . وعلى سبيل المثال ، معظم الأقطار العربية لديها مؤسسات بحثية تمارس نشاطا بحثيا لتحسين محصول القمح ، ويتباين حجم العمل كثيرا كما تتباين درجة التعامل مع المداخل المختلفة لتحسين هذا المحصول . فمعظم الأقطار العربية لا تتوافر لديها القدرات الفنية اللازمة لتربية أصناف جديدة ملائمة للظروف البيئية للقطر ، وهي تعتمد في معظم الأحيان على أقلمة أصناف مستوردة ، وعلى بحوث تحديد أنسب ظروف ومعاملات الإنتاج ، ومن ثم فهي لا تستفيد من الإمكانيات الكبيرة التي تتيحها تربية الأصناف محليا . وتحقيق الترابط بين المؤسسات البحثية العربية يمكن أن يفيد كثيرا في تبادل التراكيب الوراثية لاختيار أنسبها ، وفي تكامل القدرات العربية على إنشاء تراكيب وراثية أكثر مناسبة لظروف كل منطقة ، وكذلك تبادل المعلومات الفنية الأخرى المتعلقة بالإنتاج ، وتكامل الخبرات الفنية ، والارتقاء

بمستويات التدريب . نفس الشيء يمكن أن ينطبق على المحاصيل والأنشطة الزراعية الأخرى : الأرز ، محاصيل الخضر والفاكهة ، مكافحة الآفات ، معاملات ما بعد الحصاد . . .الخ . المسار الثاني : ويمثل مرحلة أكثر تقدما من الترابط العربي وأكثر فعالية ، ولكنه الأصعب تنفيذا ، ومن ثم يمكن أن ينفذ في مرحلة تالية ، ويتم من خلال إنشاء مجموعة من المراكز البحثية المتخصصة المركزية (يوجد منها الآن مركز واحد هو المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة) .

في دراسة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية[٥] عن اقتراح بإنشاء مركز عربي متخصص لتحسين المحاصيل السكرية جاء : «إن البحوث في الوطن العربي لا تواكب حجم الاستثمار ، وحل مشاكل الإنتاج والتصنيع ، قياسا بغيرها من دول العالم المتقدمة . ولذلك فإن الضرورة تقتضي أن تولي هذه البحوث الزراعية اهتماما كبيرا وجادا من قبل المسؤولين والفنيين العرب والتفكير العملي بإنشاء مركز بحث علمي متقدم لمحاصيل السكر . . . ونظرا للظروف الاقتصادية الحالية التي قد لا تمكن أي قطر عربي بشكل منفرد من إنشاء مثل هذا المركز العلمي والمتطور ، فلابد من تضافر الجهود العربية المشتركة لإنشاء هذا المركز وبصورة عاجلة . . . من المتوقع أن يؤدي إنشاء مركز عربي متخصص لتحسين المحاصيل السكرية إلى : «تأمين صناعة السكر في العالم العربي عن طريق توفير مصدر دائم من الأصناف والبذور التجارية المتفوقة في الإنتاجية وناتج السكر . . . توفير استيراد بذور الشوندر (وجميع الأقطار العربية التي تزرع الشوندر تستورد بذوره بصورة كلية من الخارج) . . . توفير سلعة غذائية أساسية . . . استثمار الأموال العربية في الوطن العربي . . . تكوين كوادر وخبرات عربية والاستفادة منها . . . تحسين الصفات التجارية» . ويمكن أن تضيف إلى ما سبق ذكره من فوائد ، يمكن أن تتحقق من إنشاء مركز عربي متخصص ،

تعزيز إمكانيات توليد تكنولوجيات مبتكرة لتوفير مصادر جديدة للسكر، مثل استخدام هندسة الوراثة في تعديل نبات كاتمف الذي يحوي مادة درجة حلاوتها نحو ٢٥٠٠ مرة مثل السكر، ومن ثم قد يمكن زراعته في أقطار عربية غير منتجة للسكر في الوقت الحالي.

ولا شك في أن هناك العديد من المجالات التي تستلزم إنشاء مراكز بحثية متخصصة، خاصة: التكنولوجيا الحيوية الحديثة، الحبوب، المحاصيل البستانية، الثروة الحيوانية، الأسماك، والصناعات الغذائية. وسوف يكون من المفيد في إنشاء هذه المراكز الاسترشاد بالأسلوب الذي اتبعته المجموعة الاستشارية الدولية للبحوث الزراعية. وهذه المراكز البحثية على الرغم من أنها ستقوم بجزء كبير من البحوث ذات الأهمية المشتركة لبعض، أو لمعظم الأقطار العربية، إلا أن جزءا كبيرا من نشاطها يجب أن ينفذ من خلال المؤسسات البحثية الوطنية، ومن ثم أن تنسق برامج مع البرامج البحثية الإرشادية الوطنية. كذلك ينبغي أن تكون برامجها مرتبطة بقوة بالأهداف الإنتاجية، ومن ثم أن تكون موجهة لحل مشاكل قائمة بالفعل تعوق التنمية الزراعية أو لتطوير تكنولوجيات ونظم إنتاج جديدة، تسهم بقوة في الارتقاء بالإنتاج الكلي والقدرات التنافسية للمنتجات الزراعية للأقطار العربية، وتفتح مجالات الاستثمار في الأنشطة الزراعية المختلفة، وتساعد على تكامل الإنتاج العربي للغذاء ومن ثم إمكانيات أكبر لتبادل السلع الغذائية فيما بين الأقطار العربية، ودرجة أكبر من الاكتفاء الذاتي الجماعي والأمن الغذائي.

وسوف تحتاج جهود تعزيز القدرات العربية على الاستحواذ على التكنولوجيا - خاصة المسار الثاني - إلى قدر ملحوظ من التمويل. وإذا استرشدنا بميزانية المجموعة الاستشارية الدولية للبحوث الزراعية، والتي بدأت عام ١٩٧١ بنحو ٢٠ مليون دولار وبلغت عام ١٩٩٠ نحو ٢٨٠ مليون دولار[٦]، يمكن القول بأن ميزانية سنوية قدرها نحو

٧٠ ـ ٨٠ مليون دولار سوف تكون كافية . وهنا يأتي السؤال : كيف يمكن تدبير هذا التمويل؟ المجموعة الاستشارية الدولية للبحوث الزراعية تحصل على تمويلها من الدول المشاركة ومن المؤسسات الدولية ـ فهل يمكن الاعتماد على نفس الأسلوب؟ ربما يكون هذا ممكنا ، ولكن ربما ننظر في أسلوب آخر . تستورد الأقطار العربية غذاء سنويا بنحو ٢٠ مليار دولار ، وهذا المقدار يحتمل الزيادة كثيرا في السنوات القادمة . والأقطار العربية تسعى للسيطرة على حجم هذه الواردات ، والطريق الوحيد المقبول لذلك هو زيادة الإنتاج المحلي . فإذا كان الاستحواذ على التكنولوجيا سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي ـ ومن ثم تضييق الفجوة الغذائية ـ فلماذا لا يخصص له جزء من قيمة واردات الغذاء؟ ومن ثم فقد يكون من المعقول ـ والمقبول ـ فرض ضريبة مقدارها ٢٪ على واردات الأقطار العربية من الغذاء ، من خارج مجموعة الأقطار العربية ، تخصص لدعم جهود برامج تنمية الإنتاج الزراعي على المستويين الوطني والجماعي . فيخصص ثلاثة أرباعها (١,٥٪) لبرامج تنمية الإنتاج الزراعي الوطنية ، ومن ثم يوجه كل قطر ثلاثة أرباع حصيلة هذه الضريبة لدعم تمويل برنامجه الوطني ، ويخصص الربع الباقي (٠,٥٪) لتمويل البرنامج العربي للأمن الغذائي ، أساسا جهود الاستحواذ على التكنولوجيا ، والذي في مجموعه يمكن أن يبلغ نحو ١٠٠ مليون دولار .

ثانيا : توفير الظروف المناسبة للتمويل والاستثمار :

«المال» مطلب أساسي لتحقيق أي تنمية ، والتنمية الزراعية ليست استثناء ، فهي تتطلب المال لأربعة أغراض : **الأول** ـ تمويل برامج تنمية الإنتاج الوطنية ـ والبرنامج العربي للأمن الغذائي ، وقد تحدثنا عن توفير التمويل لكليهما فيما سبق . والثاني تمويل الزراع والأنشطة

الزراعية الإنتاجية من خلال المؤسسات التمويلية الوطنية . والثالث ـ تمويل مشروعات البنية الأساسية مثل مشروعات الري الكبيرة واستصلاح واستزراع الأراضي وشق الطرق . . . الخ ، أو المشروعات التنموية ذات الضرورة الوطنية مثل تنمية منطقة معينة أو إقامة مشروع إنتاجي معين ، والتي تقوم بها عادة الحكومات ولكنها كثيرا ما تحتاج إلى العون الأجنبي سواء من مؤسسات التمويل الدولية أو غيرها . والرابع ـ الاستثمار في المشروعات الزراعية المختلفة ، أساسا اعتمادا على الاستثمار المحلي ولكن تظل الحاجة قائمة إلى استثمارات من مصادر أخرى . وهنا يجب أن ندرك أن المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية أصبحت تحبذ التوجه نحو الاستثمار بصورة متزايدة ، وأن «المعونات» لتمويل البنية الأساسية والمشروعات الوطنية يمكن أن تتناقص كثيرا . إن مفهوم المشاركة في طريقه لأن يحل محل مفهوم المعونة . والمشاركة بين الأقطار العربية بالاستثمار في مشروعات زراعية مربحة ، لاشك أنها أفضل كثيرا في تحقيق التنمية الزراعية من تقديم المعونة من قطر لقطر آخر .

لقد قامت الدول العربية بإنشاء عدد من مؤسسات التمويل العربية أدت دورا مهما ومؤثرا في التنمية الاقتصادية للدول النامية . تذكر دراسة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية : «تشير الإحصائيات إلى أن ١٠٤ أقطار نامية بما في ذلك الأقطار العربية ، قد حصلت حتى نهاية ١٩٨٩ ، على نحو ٢٦,٩ مليار دولار ، ذهب أكثر من نصفها (٥٣,١٪) ـ نحو ١٤,٣ مليار دولار ـ للأقطار العربية . وقد خصص من هذا المبلغ نحو مليارين ونصف المليار لتنمية القطاع الزراعي في ١٩ قطرا . ومن ناحية أخرى قامت الأقطار العربية بتوجيه كثير من الموارد المحلية للتنمية الزراعية تفوق في مجموعها الستين مليار دولار . نتيجة لذلك فقد زاد إنتاج الغذاء بالنسبة لكل السلع الزراعية ـ غير أن تلك الزيادات لم تواكب الارتفاع المطرد في الطلب على الغذاء . . . قامت

المنظمة العربية للتنمية الزراعية بوضع استراتيجية وبرامج الأمن الغذائي العربي، اشتملت على ١٥٣ مشروعا وبرنامجا زراعيا بلغت تكلفتها بأسعار ١٩٧٩ نحو ٣٣,٣ مليار دولار . . . ولا شك في أن تحقيق الاستراتيجية بعد تحديثها وتعديلها ، يتطلب تضافر جميع الجهود لتوفير التمويل الضروري لتنفيذ تلك المشاريع . يجيء الاقتراح بإنشاء صندوق للتنمية الزراعية رافدا جديدا ليتكامل مع مؤسسات التمويل القائمة للإسراع بوتائر التنمية الزراعية وسبل تحقيق الأمن الغذائي» . وتحدد الدراسة الهدف الأساسي للصندوق بأنه تعبئة الموارد لتمويل مشروعات وبرامج الأمن الغذائي العربي ، بأن يشمل نشاطه : إنتاج السلع الزراعية الغذائية وخاصة الحبوب الغذائية والسلع الوسيطة التي تساعد على الإنتاج الزراعي ، وتمويل الدراسات الفنية ودراسات الجدوى لمشروعات إنتاج الغذاء .

ومن جهة ثانية ، وخاصة في ضوء تنامي دور الاستثمار المشترك ، يمكن أن يقوم البرنامج العربي للأمن الغذائي بدور مهم في الترويج لمشروعات التنمية الزراعية ، خاصة تلك التي تشمل أكثر من قطر . وعلى سبيل المثال ، تعتمد معظم الأقطار العربية المنتجة للبطاطس على استيراد جانب كبير من تقاوي البطاطس - بأسعار أعلى كثيرا من أسعار البطاطس العادية - من خارج الوطن العربي لعدم ملاءمة ظروفها المناخية ، مع وجود هذه الظروف المناخية الملائمة في مناطق معينة في أقطار أخرى مثل العراق والمغرب واليمن(٧) . ومن ثم فإن إقامة مشروع استثماري مربح يمكن أن يحقق فوائد جمة لعدد كبير من الأقطار العربية ، سواء تلك المشاركة بالتمويل أو المنتجة للتقاوي أو المستخدمة لها .

وتشير المعلومات التي تتناقلها وسائل الإعلام نقلا عن تقارير مؤسسات دولية إلى ضخامة الاستثمارات العربية - للمواطنين والحكومات - في خارج الوطن العربي ، وتقدر بنحو ٦٠٠ - ٧٠٠ مليار

دولار . هذه الأموال خرجت ـ ولا يزال غيرها يخرج ـ بحثا عن الاستثمار المربح والآمن . فإذا توافر الشرطان في الأقطار العربية فلا شك في أن نسبة من هذه الاستثمارات ستعود إلى أوطانها ، أو على الأقل سيتوقف خروج غيرها . وهنا يمكن لبرنامج الأمن الغذائي العربي أن يلعب دورا مفيدا . فبالنسبة للشرط الأول ـ يمكن للبرنامج إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمئات من مشروعات التنمية الزراعية والترويج لتلك ذات الجدارة الربحية العالية[٨] . وبالنسبة للشرط الثاني ـ يستطيع البرنامج حث الحكومات على تبني السياسات التي توفر الأمن والثقة للمستثمرين ، ولا شك في أن كثيرا من الأحداث في السنوات الأخيرة قد أظهرت أن الاستثمار في الخارج ليس بالضرورة آمنا بدرجة أكبر منه في معظم الأقطار العربية .

ثالثا : تنسيق السياسات والتشريعات :

سوف يكون أحد أهم أنشطة برنامج الأمن الغذائي العربي حث الحكومات العربية ، على تنسيق سياساتها المتعلقة بالنشاط الزراعي وإنتاج وتجارة السلع والخدمات الزراعية . وسوف يظل الهدف الأسمى هو إنشاء سوق عربية مشتركة في مجال الغذاء تتيح مجالا أكبر لتسويق المنتجات والخدمات ، بما يدعم من القدرات الإنتاجية والكفاءة التنافسية للزراعة الوطنية في جميع الأقطار العربية ، فضلا عن الاستفادة من إمكانيات التكامل بين أقطار وطن ذي مساحة كبيرة وفرص إنتاجية متنوعة وموقع جغرافي متميز .

تحت عنوان «سوق عربية مشتركة ضرورة لمواجهة آثار الاتفاقيات الدولية» يقول المدرس[٩] : «وجود سوق غذائية عربية يساعد على تعظيم الصادرات وامتصاص الصدمات غير المتوقعة ، كالعجز في محصول معين في حالات الجفاف أو الزيادة في محصول معين ، فضلا

عما تتيحه هذه السوق من مجالات للاستثمار في الزراعة والصناعات الغذائية العربية وتطويرها . . . إن الفجوة الغذائية زادت من ٦٠٠ مليون دولار في أوائل السبعينيات إلى ١٦ مليار دولار . لو كانت هناك سوق زراعية عربية مشتركة لأدت إلى انكماش هذه الفجوة . . . إن الدول العربية مجتمعة تستورد أكثر من ٦٠٪ من احتياجاتها من الحبوب ، وهذه النسبة قد تقفز إلى ٩٠٪ في بعض الأقطار . . . ستظل الدول المتقدمة تستعمل عامل الحبوب كوسيلة ضغط سياسي . . . ربما كانت سياسة تنويع مصادر الاستيراد الغذائي العربي خطوة صحيحة للتقليل من أثر الضغوط السياسية والاقتصادية المزدوجة ، وهي بالطبع مرتبطة بسياسة تنويع أسواق تصدير المواد الغذائية العربية أيضا ، ويظل صمام الأمان هو السوق العربية الغذائية المشتركة التي نتطلع إليها منذ زمن بعيد . . . استوعبت السوق العربية ٧٠٪ من الصادرات العربية للأسماك ومستحضراتها وهذه نقطة تدعو للتفاؤل . . . إن هناك جوانب قصور في نظام تجارة وتداول السلع الزراعية في معظم دول المنطقة ، من ضعف في سياسة التسويق وكفاءة وسائل النقل والاتصال والإجراءات الجمركية وغيرها ، وهذه الأوضاع مجتمعة أو منفردة تشكل عوائق كبيرة» . ولاشك في أن البرنامج العربي للأمن الغذائي يمكن أن يفيد كثيرا في علاج العوائق التي تواجه إقامة سوق عربية مشتركة . كذلك في إطار البرنامج يمكن تنفيذ مشروع إنشاء المجلس القومي للحبوب الذي لخصت أهدافه ، إحدى دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية[١٠] فيما يلي : خلق جهاز تنفيذي قومي لمتابعة حركة الحبوب الغذائية بما في ذلك مجالات الإنتاج والاستهلاك والتجارة والمخزون على المستويين الإقليمي والدولي ، وتنسيق التعاون العربي في مجالات إنتاج واستيراد ومخزون الحبوب ، والبحوث ونقل التقانة . كذلك توصلت «الندوة القومية حول تنمية التبادل التجاري الزراعي بين الأقطار العربية»[١١] إلى عدة توصيات

لعل أهمها : «أن تعمل الدول العربية على إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية فيما بينها عند تبادل المنتجات الزراعية ، وذلك لتعظيم إمكانيات الإنتاج الزراعي والتبادل التجاري وزيادة القدرات التنافسية للمنتجات الزراعية العربية ، وتحسين القدرة التفاوضية للبلاد العربية حفاظا على مصالحها الاقتصادية مع العالم الخارجي ، والتعامل مع التوجهات الدولية من موقع متكافئ . . . نظرا للدور الأساسي الذي يمكن أن يحققه تنسيق السياسات والخطط الإنمائية العربية ، وذلك في إطار المسيرة التنموية الاقتصادية العربية ، توصي الندوة باتخاذ التدابير الكفيلة والكافية لتحقيق أعلى درجة ممكنة من التنسيق ، بين الخطط والسياسات العربية ، وذلك في إطار شمولي يراعي المصالح القطرية ، دون التضحية بالمصالح القومية المشتركة ويمهد الطريق لتكوين تكتل اقتصادي ناجح يضم الدول العربية» .

الهوامش و المراجع

الفصل الأول

(1) Wortman, S. and R. W. Cummings Jr. (1978). "To Feed This World, the Challenge and Strategy" the Johns Hopkins Univ., pp 1,23,33.

(٢) مرعي ، سيد . «الطعام الرخيص - هل انتهى عصره؟» دار المعارف ، سلسلة اقرأ ، الكتاب رقم ٣٨٥ ، القاهرة .

(٣) عبد السلام ، محمد السيد (١٩٨٢) . «التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي» . عالم المعرفة ، الكتاب رقم ٥٠ ، الكويت ، ص ٣١ .

(4) McEvedy, C and R. Jones (1978). "Atlas of World Population History", Allen Lane, Penguin Books Ltd.

(5) Ehrlich, P. and Anne Ehrlich (1972). "Population, Resources, Environment".

(6) FAO, "Yearbook-Production "Various volumes.

(7) FAO. (1970). "World Agriculture : The Last Quarter Century", Rome.

(8) McCalla, A. F. (1994). Agriculture and Food Needs to 2025 : Why Should be Concerned. Consultative Group on International Agricultural Research. CGIAR, The World Bank.

(9) Mitchel, D. O. and M.D. Ingco (1993). "The World Outlook". The World Bank.

(10) Brown, L. and H. Kane (1994). Full House : Reassuring the Earth's Population Carrying Capacity" The World Watch Environmental Alert Sries, New York.

(11) Carruthers, Ian (1993). "Going, going, gone :tropical agriculture as we kew it" Tropical Agriculture Newsletter (UK) 13 (3) : 1-5.

(12) York, E. T. (1992). Achieving and maintaining a sustainable agriculture. In "Sustainable Agriculture in Egypt". ed. M. A. Faris and M.H. Khan, Lynne Rienner Pub., Boulder & London. p15.

(13) FAO (1993). Agriculture: Towards 2010. Conference, 6-25, Nov., Rome.

(١٤) حمدان ، جمال (١٩٨٤) «شخصية مصر - دراسة في عبقرية المكان» الجزء الثالث ، عالم الكتب ، القاهرة .

(١٥) مخيمر ، سامي وحجازي ، خالد (١٩٩٦) . «أزمة المياه في الوطن العربي - الحقائق والبدائل الممكنة» ، عالم المعرفة ، الكتاب رقم ٢٠٩ ، الكويت ص ٤٥ .

(16) Agibotele, N. B. (1992), "The World water : Assessing the Resource". Int. Conf. on Water and the Environment", Dublin, Ireland.

(17) FAO, "Yearbook-Trade" Various volumes.

(18) FAO, "Yearbook- Fishery Statistics" (1994), Vol. 78.

(١٩) حسن ، محمود راضي (١٩٧٧) . المهندس الزراعي (بغداد) العدد السابع .

(20) Avery, W.P. (1989). World Agriculture and the Gatt", Lynne Rienner, Boulder and London. P1.

(٢١) جلال ، محسن أحمد (١٩٩٤) . المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، مجلد ٤ ، عدد ٢ (عدد خاص عن ندوة اتفاقية الجات والزراعة المصرية) .

(٢٢) عبد السلام ، عادل (١٩٩٤) . المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، مجلد ٤ ، عدد ٢ عدد خاص عن ندوة اتفاقية الجات والزراعة المصرية) .

(٢٣) المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٩٤) . «دراسة الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية على الزراعة العربية» . الخرطوم .

(٢٤) المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٩٢) . «التكامل الزراعي العربي : تجربة الماضي ونظرة للمستقبل» ، الخرطوم .

(٢٥) المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٩٣) . بدائل إقامة نظام عربي لمخزون طوارئ من الحبوب» ، الخرطوم .

الفصل الثاني

(1) FAO, (1974). "Assessment of the World Food Situation". E /conf. 65/3.

(٢) فرح ، عبد الفتاح (١٩٥٢) . نشرة الاقتصاد الزراعي والتشريع ، العدد ١٢ ، وزارة الزراعة ، القاهرة .

(3) FAO, "Yearbook - Production" Various volumes.

(٤) مورلابيه فرانسيس وكولينز ، جوزيف (١٩٨٣) . «صناعة الجوع - خرافة الندرة» . ترجمة أحمد إحسان ، عالم المعرفة ، الكتاب رقم ٦٤ ، الكويت ص ٢٣٦ ، ٢٥٤ .

(5) FAO / WHO (1984). "The Role of Food Safety in Health and Development", World Health Organization, Tech. Report No. 75. Geneva.

(6) Aubert, C. (1987). In "Organic Farming", ed. N. Lampkin (1990), Farming Press Books, Ipswich, U.K.p563.

(7) Brookes, W.T. (1990). "The Wasteful Pursuit of Zero Risk", Forbes, April 30, p161.

(8) Bentley, C. T. (1992), "Sustainability of Agriculture in Egypt: a Non - Egyptian Perspective", in "Sustainable Agriculture in Egypt" ed. M.A. Faris and M.H. Khan, Lynne Rienner Pub. Boulder & London. p27.

(٩) سيريز (مجلة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة) (١٩٩٦) مارس / أبريل .

(10) Lampkin, N. (1990) "Organic Farming", Farming Press Books, Ipswich, U.K. PP598,2.

(11) Hill, S.B. (1992)., "Environmental Sustainability and the Redesign of Agrecosystems" In "Sustainable Agriculture in Egypt", ed. M.A. Faris and M.H. Khan, Lynne Rienner Pub. Boulder & London. p47.

(12) Francis, C. , Harwood, R. and J. Parr (1986). "The Potential of regenerative agriculture in the developing world", Am . J. of Alternative Agric. 1:65-74.

(13) Schuphan, W. (1975). Yield Maximization versus biological value qual. Plant. 24 : 281 - 310.

(١٤) كاهن ، هيرمان ، وآخرون (١٩٨٢) . «العالم بعد مائتي عام - الثورة العلمية والتكنولوجية خلال القرنين القادمين» ، ترجمة شوقي جلال ، عالم المعرفة ، الكتاب رقم ٥٥ ، الكويت .

(١٥) عبد السلام ، محمد السيد (١٩٩١) . «الغذاء لسبعين مليونا - تحدي الزراعة المصرية عام ٢٠٠٠م» ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة . ص ٧٧ ، ص ٤٥ .

(١٦) الجبلي ، مصطفى (١٩٨٤) . «نظرة عصرية على الزراعة في مصر» ، كتاب التعاون ، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر ، القاهرة . ص ٢٤٠ .

(17) Schultz, T.W. (1964). "Transforming Traditional Agriculture", New Haven Conn., Yale Univ. Press.

(18) Brown, L. R. (1970). "Seeds of Change", Praeger, New York.

(19) Wortman, S., and R. W. Cummings Jr. (1978). "To Feed This World, The Challenge and Strategy", The Johns Hopkins Univ. p240.

(20) Mosher, A. T. (1966). The Extension Process, In "Getting Agriculture Moving", ed. R. E. Borton, Praeger, New York. p299.

(21) Kulp, E.M. (1970). "Rural Development planning", Prager, New York.

(22) Arnon, I. (1989). Agricultural Research and Technology Transfer" Elsevier Science, London. p17.

(٢٣) داود ، محمود (١٩٧٨) . «السياسة الزراعية : ١٩٧٩ - ١٩٨٣» ، الثقافة الزراعية ، وزارة الزراعة ، القاهرة .

الفصل الثالث

(1) Shoef, A. W. (1987) "When Society Becomes An Addict", Harper and, Row, San Francisco.

(2) Spendjian, G. (1992) "Sustainable development necessitates a social revolution" Int. Conf., "Sustainability of Egyptian Agriculture", Alex. May 1992. p208.

(3) Ruttan, V. W. (1989). "Challenges to agricultural research in the 21 st century". In "Agricultural Res. Policy. International Quantitative Perspectives", ed. P.G. Pardey, J. Roseboom and I.R. Anderson, Cambridge Univ. Press. p397.

(4) World Commission on Environment and Development (1987) "Our Common Future", New York, Oxford Univ. Press.

(5) FAO (1989). "Sustainable Agricultural Production: Implications for International Agricultural Research". Tech. Advis. Com., Consultative Group on Int. Agric. Res., Rome.

(6) FAO (1992). "Sustainable Development and the Environment", FAO Policies and Actions, Stockholm, 1972, Rio 1992.

(7) Weil, R. R. (1990). "Defining and using the concept of sustainable agriculture", J. of Agronomy Education, Vol. 19, 126-130.

(8)Ikerd, J.E. (1989). "Sustainable Agriculture", Annual Outlook Conf., USDA. Nov. 29.

(9) York, E.T. (1992). Achieving and maintaining a sustainable agriculture. In "Sustainable Agriculture in Egypt". ed M.A. Faris and M.H.Khan, Lynne Rienner Pub., Boulder & London. p15.

(10) Bently, C.T. (1992), "Sustainability of Agriculture in Egypt: a non - Egyptain perspective", in "Sustainable Agriculture in Egypt" ed. M.A. Faris and m.H. K Han, Lynne Rienner Pub. Boulder & London. p27.

(11)Swindale, L. D. (1988). The Impact of Agricultural Development on the Environment : An IARC Point of View. Patancheru, India.

(12) Graham-Tomasi, T. (1990). "Sustainability : concepts and implications for agricultural research policy", in "Agricultural Research Policy, International Quantitative perspectives" ed. P.G. Pardey, J. Roseboom and J.R. Anderson, Cambridge University Press, Cambridge. p81.

(13) York, E.T. (1991). "Global Perspectives on International Agricultural Research", Int. Symposium on Physiology and Determination of Crop Yield. Gainesville, Univ. of Florida, June 10-14.

(14) Hanrahan, C.E. et al. (1984). "Long Run Changes in World Food Supply and Demand", ERS, USDA, Washington, D.C.

(١٥) عبد السلام ، محمد السيد (١٩٩١) . «الغذاء لسبعين مليونا ـ تحدي الزراعة المصرية عام ٢٠٠٠م» ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة . ص ٢١١ .

(16) Gardner, G. R. and J.B. Parker. (1985). "Agricultural Statistics of Egypt", USDA, Statistical Bull. 732.

(17) Agibotele, N.B. (1992), "The World Water : Assessing the resource" Int. Conf. on Water and the Environment", Dublin, Ireland.

(18) U.S. EPA (1988) "Environmental Progress Challenges" EPA's Update,/Aug., EPA-230-07-88-033.

(19) Holmes, G, Singh, B. and L. Theodore (1993), "Handbook of Environmental Management and Technology" J. Wiley and Sons Inc. p.7.

(20) U.S. EPA (1987). "The challenge of ozone pollution", EPA Jornal, Vol. 13, No.8, Oct.

(21) Nadakavukaren, A. (1990). "Men and Environment", 3rd ed., Waveland Press, Prospect Heights, IL.

(22) Reily, J. and R. Bucklin (1989) "Climate change and agriculture" In World Agriculture Situation and Outlook Report. Washington D. C.: USDA, ERS.

(23) United Nations Conference on Environment and Development (1992) Brazil.

(24) Sweeny, IH. (1993) "Greenhouse Effect and Global Warming". In "Handbook of Environmental Management and Technology". ed. Holmes, G., Singh, B. and L. Theodore, J. Wiley & Sons Inc. p123.

(25) U.S. EPA (1987). "The greenhouse effect". EPA Jornal, Vol. 13, No. 7, Sept.

(26) U.S. EPA (1988) "The Potential Effects of Global Climate Change in the U. S."

(27) Holden, J., Peacock, J., and Williams (1993). "Genes, Crops and the Environment", Cambridge Univ. Press. p1.

(28) Hobbelink, H. (1991). "Biotechnology and the Future of World Agriculture", Zed books Ltd, London. p3.

(29) Wilkes, G. (1985). In Myers, N. "The Gaia Atlas of Planet Management'. Pan Books, London. p154.

(30) FAO (1977). "Energy in Agriculture", in "The State of Food and Agriculture 1976".

(31) York, E.T. (1994), "A Revitalized and More Effective Agric. Ext. System for Egypt" MOA.

(32) Whitwer, S. H. (1980). "Research and technology need for the twenty - first century". In "Global Aspects of Food production", Los Banos, Philippine. Int. Rice Res. Inst.

(33) Hayward, J. A. (1987). "Issues in Research and Extension". A World Bank Symp. Washington, D.D.

الفصل الرابع

(1) Dalrymple. D. G. (1976). Development and Spread of HYV of Wheat and Rice in Less Developed Nations". Foreign Agric. Ec. Rept. No. 95, USDA.

(2) Hobbelink, H. (1991). Biotechnology and the Future of World Agriclture, Zed books Ltd, London. pp18,109,31,52.

(3) OTA (1989) "New Developments is Biotechnology Patenting Life" Special Report, Office of Technology Assessment, US Congress, Washington, D. C.

(4) OECD (1989). "Biotechnology-Economic and Wider Impacts". Org. of Econ. Co-op. and Development, Paris.

(٥) سيريز ، مجلة منظمة الأغذية والزراعة (١٩٩٥) المجلد ١٥١ ، العدد ٣ ، ص ٢٩ .

(6) Javier E. (1990). "Issues for national agricultural research systems. "In Persley G. J. (ed.) "Agric. Biotech Opport. for Int. Development". p415.

(7) Jones, K.A. (1990). Classifying biotechnologies. In Persley, G. J. (ed). "Agric. Biot. Opport. for Int. Development". p25.

(8) Watson, J.D., J. Witkowski, M. Gilman and M. Zoller (1992). "Recombinant DNA". 2n ed. Scientific American Books. p 275.

(9) Dart, P. J. (1990). "Plant production : introduction". In Persley, G.J. (ed.) "Agric. Biotech. Opport. for Int. Development". p31.

(10) Burges, H.D. (1986). Impact of Bacillus thuringiensis on pest control with emphasis on genetic manipulation. MIRCEN Jornal, 2, 101 - 120.

(11) Cunningham, E.P. (1990). "Animal production. "In Persley, G. J. (ed.) "Agric. Biotech. Opport. for Int. Development". p169.

(12) OECD (1989). "Biotechology-Economic and Wider Impacts". Org. of Econ. Co-op. and Development, paris.

(13) persley, G.J. (1990). "Agricultural Biotechnology : Opportunities for International Development; C.A.B. International, Wallengford, U.K. p367.

(14) Persley, G. J. (1990) "Beyond Mendel's Garden Biotechnology in the Service of World Agriculture". C.A.B. International, Wallingford, U.K. p21.

(15) Holloway, B.W. (1990). "Educational needs", In Persley, g.J.(ed.) "Agric. Biotech. Opport. for Int. Development". p423.

(16) Riley, R. (1988). Biotechnology in agricultural research. In "Biotechnology in Tropical Crop Improvement". Int. Crops Res. Inst. for the Semi-Arid Tropics, Hyderabad, India, p1.

(17) Kim, K.K. (1986) 'Status of Korean biotechnology and its role in improving crop production. In: IRRI Workshop on Biotechnology for Crop Improvement.

(18) Swaminathan, M.S. (1982) Biotechnology research and third world agriculture, Science, Vol. 218, p972.

(١٩) حمدان ، أ.ي . ، وفيلالويسي ، ف ، م . (١٩٩٣) «الإمكانات التطبيقية الحيوية في الشرق الأدنى» . منظمة الأغذية والزراعة ، القاهرة .

(20) Sasson, A. (1993). "Biotechnology in Developing Countries : Present and Future Regional and National Survey". UNECO.

(٢١) زيدان ، السيد عبد العال ، وإبراهيم ، حلمي علي محمد (١٩٩٤) . «دور التقنية الحيوية المتكاملة في دعم الزراعة المتواصلة والتنمية الريفية في الدول العربية» ، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، المكتب الإقليمي للشرق الأدنى ، القاهرة .

(22) Evenson, R. E. and J. Putnam (1990). "Intellectual Property Management". In Agricultural Biotechnology : Opportunities for International Development", ed. G. J. Persley. CAB International p332.

(23) Carlson, P.S. (1989). "On Company's attempt to commercialize an agricultural

biotechnology technology", in "Strengthening Collabortion in Biotechnology", Conference Proceedings, AID, Washington, P.414.

(24) Chandler, R. (1943). "The High Window", Penguin Books, New York, p113.

(25) Chi, L., Cline, P. and L. Quance (1979). "Prospects of productivity Growth in U.S. Agriculture". USDA Agricultural Economic Report No. 435.

(26) Langer, R. H.M., and G.D. Hill (1991). "Agricultural plants". Cambridge Univ. Press, Cambridge. p328.

(٢٧) عبد السلام ، محمد السيد (١٩٩١) . «الغذاء لسبعين مليونا ـ تحدي الزراعة المصرية عام ٢٠٠٠م» ، الهيئة المصرية العامة للكتاب . ص ١٤٧ .

(28) Swaminathan, M. S. (1987). In "Biotechnology In Agriculture", Pub. Co. PVT Ltd., New Delhi.

(٢٩) المنوفي ، مصطفى (١٩٩٦) . محطة البحوث الزراعية بالجميزة ، محافظة الغربية ، مصر (مقابلة شخصية) .

(30) Ruttan, V. W. (1989). "Challenges to agricultural research in the 21st century" In "Agricultural Res. Policy. International Quantitative Perspectives", ed. P. G. Pardey, J. Roseboom and I.R. Anderson, Cambridge Univ. press.

(31) Abdel-Salam, M.E. (1983), Egyptian Cotton Gazette, No. 81,20-40.

(32) USDA (1993). "Agricultural Research Service program Plan" Agric Res Pub. No. 1429.

(33) Whitehead, A. N. (1925). "Science and the Modern World" Macmillan, New York.

الفصل الخامس

(1) York, E.T. (1981) "Increasing Agricultural Production Through More Efficient Use of Technology : Recommendations for a Strengthend Agricultural Extension in Egypt". Agency for International Develpoment, Washington D. C., No v.

(2) Arnon. I. (1989). "Agricultural Research and Technology Transfer". Elsevier Science, London. pp184, 253, 250, 200.

(3) Mc pherson, W.W. (1968) 'Status of tropical agriculture", in "Economic Development of Tropical Agriculture" ed. W.W. Mcpherson, University of Florida Press, USA.

(4) Ruttan,, V.W. and Y.Hayami (1973) "Technology Transfer and Agricultural Development", Agric. Development Council, New york

(٥) عبد السلام ، محمد السيد (١٩٨٤) «أوراق العمل عن النهوض بإنتاج القطاعات الزراعية المختلفة» ، المؤتمر العام الثاني لمركز البحوث الزراعية ، الجيزة ، ٩ - ١١ أبريل .

(٦) عبد السلام ، محمد السيد (١٩٩١) . «الغذاء لسبعين مليونا - تحدي الزراعة المصرية عام ٢٠٠٠م» ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة . ص ٢٨٣ ، ٢٨٨ ، ٢٩٦ ، ٢٢٦ .

(7) Wortman, S. and R. W. Cummings Jr. (1978). "To Feed This World, The Challenge and Strategy", The Johns Hopkins Univ. pp306, 382, 383.

(8) Pardey. P.G., J. Roseboom and J. R. Anderson (1989). Regional perspectives on national agricultural res. "In" Agric. Res. Policy, Quant. Persp. "ed. Pardey, P.G. et al. p 197.

(9) Ruttan, V. W. (1989). "Challenges to agricultural research in the 21 st century" In "Agricultural Res. Policy. International Quantitive Perspectives", ed P. G. Pardey, J. Roseboom and I. R. Anderson, Cambridge Univ. Press. p397.

(10) Persley, G. J. (1990). "Agricultural Biotechnology : Opportunities for International Development: C.A.B. International, Wallengford, U.K.

(11) Evenson, R. E. (1983). "Intellectual property rights, agribusiness research and development: implications for the public agricultural system". Am. J. of Agr. Econ., Vol. 65, No. 4, 967.

(12) Pray, C. E. and R.G. Echeverria (1989) "Private sector agric. res. in less developed countries". In "Agric. Res. Policies, Int. Quant. Presp. "ed. Pardey P.G. et al. p343.

(13) FAO (1989). "Global Consultation on Agricultural Ext." Rome, Italy, Dec. 4-8.

(14) Wharton, C.R. (1965) : "Educcation and agricultural growth". In "Educcation and Economical Development" ed. C. A. Anderson and M.J. Bowman, Aldine Press, Chicago, USA.

(15) Hopper, W. D. (1968), 'Investment in Agriculture : The Essential for Payoff" In "Strength for the Conquest of Hunger". New York" Rockefeller Foundation.

(16) York, E.T. (1994), "A Revitalized and More Effective Agric. Ext. System for Egypt", MOA.

(17) Hunter, G. (1970). "The Administration of Agricultural Development, Lessons from India". Oxford Univ. Press, London.

(18) Egypt. "Major Constrains to Increasing Agricultural Productivity" USA, USAID and Egyptian MOA, Foreign Agricultural Economic Report (USDA) No. 1. June 1976.

(19) York, E.T. et al. (1984). "Increasing Egyptian Agricultural production Through Strengthened Agricultural Research and Extension Programs". MOA and USAID, EGYPT.

(20) Pritchard, D. E. (1994). "Strengthening the Linkage Between the Egyptian Agricultural Extension System and the Agric. Res. Sect. System". Ted. Tr. Comp. of NARP-MALR, April 18-May 13.

(21) Thompson, A.A., and A.J. Strickland, "Strategic Management Concepts and Cases", Business Publications Inc., Plans, Texas. USA.

(22) Katzenbach, J. R. and D.K. Smith (1993). "The Wisdom of Teams" Business School Préss, Boston, Massachusetts.

(23) Bathkal, B. G. (1987). In "Information Systems for Agricultural Sciences and Technology", ed. P.P. Deshmukh. Metropolitan, New Delhi.

(24) Gardner, J.W. (1990). "On Leadership", The Free press, A divission of Macmillan, Inc. New York.

(25) Rigney, J.A. and D.W. Thomas (1979). "Strengthning Agricultural Research Organizations in Preparing Professional Staff for National Agricultural Research Programs". Int Agric. Service, New York.

(26) Leagns, J.P. and Loomis, C.P. (1970). "Behaviour Change in Agriculture, Concepts and Strategies for Influencing Transition" Cornell Univ. press, New York, USA.

(٢٧) فريزر، كولون (١٩٨٣) . سيريز، مجلة منظمة الأغذية والزراعة، المجلد ٩٥، العدد ٥، ص ٢٠٣ .

(28) Byrnes, F.C. (1974). "Agricultural Education Conference", Working Paper, Rockefeller Foundation, New York.

الفصل السادس

(١) عبد السلام ، محمد السيد (١٩٩١) . «الغذاء لسبعين مليونا ـ تحدي الزراعة المصرية عام ٢٠٠٠م» ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة . ص ٣٠٧ ، ٢٥٦ ، ٢٦٨ .

(2) Wortman, S. and R.W. Cummings Jr. (1978). "To Feed This World", the Challenge and Strategy," the Johns Hopkins Univ. p233.

(3) Mosher, A. T. (1977) "Reorganizing Regular Agencies and Procedures". IADS Workshop, Agric. Dev. Service.

(٤) المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٩٠) . «دراسة إنشاء الصندوق العربي للتنمية الزراعية» . الخرطوم ، مايو .

(٥) المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٨٥) . «دراسة لوضع مخطط إنشاء مركز عربي لتحسين المحاصيل السكرية في الدول العربية» . الخرطوم ، ديسمبر .

(6) Gryseels, G. and J. R. Anderson (19) In. "Agricultural Research Policy - International Quantitative Perspectives", ed. P.G. Pardey et al., Cambridge University Press.

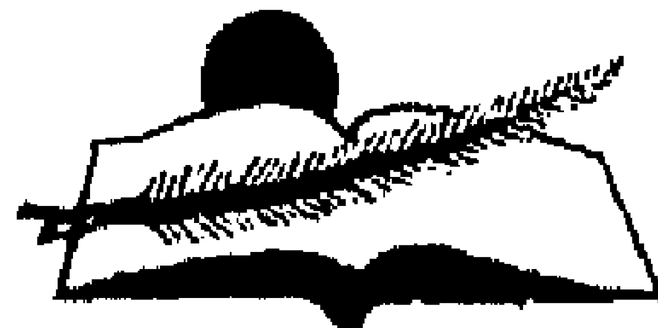
(٧) المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٩٢) . «دراسة إمكانية إقامة مشروع قومي لإنتاج تقاوي البطاطس» . الخرطوم ، فبراير .

(٨) المظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٩٥) . «الندوة القومية حول تمويل التنمية الزراعية بالدول العربية» . عمان ، ديسمبر .

(٩) المدرس ، عبد الكريم (١٩٩٦) . الأهرام ، مايو ، ص ٢١ .

(١٠) المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٩١) . «إمكانيات تنمية إنتاج القمح والحبوب في الوطن العربي» . ملخص تنفيذي . الخرطوم ، ديسمبر .

(١١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٩٤) . «الندوة القومية حول تنمية التبادل التجاري الزراعي بين الأقطار العربية» . المنامة ، ديسمبر .



المؤلف في سطور :

دكتور محمد السيد عبد السلام

* من مواليد جمهورية مصر العربية (١٩٣٧) .
* حصل على بكالوريوس العلوم الزراعية من جامعة عين شمس (١٩٥٨) ، وعلى الدكتوراه من جامعة جلاسجو (١٩٦٥) .
* عمل بهيئة البحوث ، ثم وكيلا لمعهد بحوث القطن بمركز البحوث الزراعية بالجيزة .
* أشرف على العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه ، ونشر العديد من البحوث .
* نشر عددا من الكتب منها : «التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي» (١٩٨٢) ، «تكنولوجيا إنتاج وتصنيع القطن المصري» (١٩٨٠) ، «تكنولوجيا تيلة وغزل القطن» (١٩٨٤) ، «الغذاء لسبعين مليونا : تحدي الزراعة المصرية عام ٢٠٠٠م» .
* عضو مجلس تحرير المجلة المصرية للبحوث الزراعية ، ودائرة المعارف الزراعية العربية .



طريق المستقبل

تأليف : بيل غيتس

ترجمة : عبد السلام رضوان

سلسلة عالَم المعرفة

«عالم المعرفة» سلسلة كتب ثقافية تصدر في مطلع كل شهر ميلادي عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ دولة الكويت ـ وقد صدر العدد الأول منها في شهر يناير عام ١٩٧٨ .

تهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارئ بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة ، وكذلك ربطه بأحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة . ومن الموضوعات التي تعالجها تأليفا وترجمة :

١ ـ الدراسات الإنسانية : تاريخ ـ فلسفة ـ أدب الرحلات ـ الدراسات الحضارية ـ تاريخ الأفكار .

٢ ـ العلوم الاجتماعية : اجتماع ـ اقتصاد ـ سياسة ـ علم نفس ـ جغرافيا ـ تخطيط ـ دراسات استراتيجية ـ مستقبليات .

٣ ـ الدراسات الأدبية واللغوية : الأدب العربي ـ الآداب العالمية ـ علم اللغة .

٤ ـ الدراسات الفنية : علم الجمال وفلسفة الفن ـ المسرح ـ الموسيقا ـ الفنون التشكيلية والفنون الشعبية .

٥ ـ الدراسات العلمية : تاريخ العلم وفلسفته ، تبسيط العلوم الطبيعية (فيزياء ، كيمياء ، علم الحياة ، فلك) ـ الرياضيات التطبيقية (مع الاهتمام بالجوانب الإنسانية لهذه العلوم) ، والدراسات التكنولوجية .

أما بالنسبة لنشر الأعمال الإبداعية ـ المترجمة أو المؤلفة ـ من شعر وقصة ومسرحية ، وكذلك الأعمال المتعلقة بشخصية واحدة بعينها فهذا أمر غير وارد في الوقت الحالي .

وتحرص سلسلة «عالم المعرفة» على ان تكـون الأعمال المترجمة حديثة النشر .

وترحب السلسلة باقتراحات التأليف والترجمة المقدمة من المتخصصين ، على ألا يزيد حجمها على ٣٥٠ صفحة من القطع المتوسط ، و أن تكون مصحوبة بنبذة وافية عن الكتاب وموضوعاته وأهميته ومدى جدته . وفي حالة الترجمة ترسل نسخة مصورة من الكتاب بلغته الأصلية ، كما ترفق مذكرة بالفكرة العامة للكتاب ، وكذلك يجب أن تدوّن أرقام صفحات الكتاب الأصلي المقابلة للنص المترجم على جانب الصفحة المترجمة ، والسلسلة لا يمكنها النظر في أي ترجمة ما لم تكن مستوفية لهذا الشرط . **والمجلس غير ملزم بإعادة المخطوطات والكتب الأجنبية في حالة الاعتذار عن عدم نشرها** . وفي جميع الحالات ينبغي إرفاق سيرة ذاتية لمقترح الكتاب تتضمن البيانات الرئيسية عن نشاطه العلمي السابق .

وفي حال الموافقة والتعاقد على الموضوع ـ المؤلف أو المترجم ـ تصرف مكافأة للمؤلف مقدارها ألف دينار كويتي ، وللمترجم مكافأة بمعدل خمسة عشر فلسا عن الكلمة الواحدة في النص الأجنبي أو تسعمائة دينار أيهما أكثر (وبحد أقصى مقداره ألف ومائتا دينار كويتي) ، بالإضافة إلى مائة وخمسين دينارا كويتيا مقابل تقديم المخطوطة ـ المؤلفة و المترجمة ـ من نسختين مطبوعتين على الآلة الكاتبة .



تنـــويــه

للاطلاع على قائمة الكتب انظر عدد ديسمبر (كـانون الأول) مـن كل سنة ، حيث توجد قائمـة كاملة بأسماء الكتـب التي نشـرتها الســلســلــة مــنــذ يــنــايــر ١٩٧٨

على القراء الذين يرغبون في استدراك ما فاتهم من إصدارات المجلس التي نشرت بدءا من سبتمبر ١٩٩١ ، أن يطلبوها من الموزعين المعتمدين في البلدان العربية :

● *دولة الكويت*
- المركز الثقافي بمشرف
بجانب جمعية مشرف التعاونية
ت : ٥٣٩٨٠٦٥
- مركز السرة
بجانب جمعية السرة
ت : ٥٣٢٠٨٢٤/٥٣٢٠٨٢٥

● *المملكة العربية السعودية*
الشركة السعودية للتوزيع
ص . ب : ١٣١٩٥ جدة ٢١٤٩٣
تلفون : ٦٦٩٤٧٠٠ - ٦٥٣٠٩٠٩

● *دولة الإمارات العربية المتحدة*
مؤسسة البيان للصحافة والطباعة والنشر
دبي - ص . ب : ٢٧١٠
تلفون : ٤٤٤٤٠٠

● *دولة البحرين*
الشركة العربية للوكالات والتوزيع
المنامة - ص . ب : ١٥٦
تلفون : ٢٥٥٧٠٦ - ٢٥١٥٣١

● *سلطنة عمان*
محلات الثلاث نجوم
ص . ب : ١٨٤٣ روي 112
تلفون : ٧٩٣٤٢٣ - ٧٩٣٤٢٤

● *دولة قطر*
دار العروبة للصحافة والطباعة والنشر
الدوحة - ص . ب : ٦٣٣
تلفون : ٤٢٥٧٢٣

● *جمهورية مصر العربية*
مؤسسة الأهرام
القاهرة - شارع الجلاء
تلفون : ٥٧٨٦١٠٠ - ٥٧٨٦٣٠٠

● *الجمهورية العربية السورية*
المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات
دمشق - ص . ب : ١٢٠٣٥
تلفون : ٢١٢٥٨٧٤ - ٢١٢٧٧٩٧

● *الجمهورية اللبنانية*
الشركة العربية للتوزيع
بيروت - ص . ب : ٤٢٢٨ - ١١
تلفون : ٣٤٣١٤٥ - ٣٤٢٨٧٠

● *المملكة الأردنية الهاشمية*
وكالة التوزيع الأردنية
عمان - ص . ب : ٣٧٥
تلفون : ٦٣٠١٩١ - ٦٢٧٦٤٤

● *الجمهورية التونسية*
الشركة التونسية للصحافة
تونس - ص . ب : ٤٤/٢٢
تلفون : ٢٤٢٤٩٩

● *المملكة المغربية*
الشركة الشريفية لتوزيع الصحف
ص . ب : ١٣/٦٨٣ الدار البيضاء 20300
تلفون : ٤٠٠٢٢٣

● *الجزائر*
مؤسسة الضحى : E.D.E.D
شارع ١١ ديسمبر رقم 5
برج كيفان
ف : 203550

● *الجمهورية اليمنية*
محلات القائد التجارية
الحديدة - ص . ب : ٣٠٨٤
تلفون : ٢١٧٤٤٤ - ٢١٧٧٤٥



سعر النسخة

الكويت ودول الخليج	دينار كويتي
الدول العربية الأخرى	ما يعادل دولارا أمريكيا
خارج الوطن العربي	أربعة دولارات أمريكية

الاشتراكات :	أفراد	مؤسسات
دولة الكويت	١٥د . ك	٢٥د . ك
دول الخليج	١٧د . ك	٣٠د . ك
الدول العربية الأخرى	٢٥دولارا أمريكيا	٥٠دولارا أمريكيا
خارج الوطن العربي	٥٠دولارا أمريكيا	١٠٠دولار أمريكي

المراسلات والاشتراكات / ترسل باسم :

الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص . ب : ٢٣٩٩٦ الصفاة/الكويت ـ 13100

برقيا : ثقف ـ فاكسميلي : ٢٤٣١٢٢٩

طبع من هذا الكتاب أربعون ألف نسخة

مطابع الرسالة ـ الكويت

قسيمة اشتراك

البيـان	سلسلة عالم المعرفة		مجلة الثقافة العالمية		مجلة عالم الفكر		سلسلة المسرح	
	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار
المؤسسات داخل الكويت	٢٥	-	١٢	-	١٢	-	٢٠	-
الأفراد داخل الكويت	١٥	-	٦	-	٦	-	١٠	-
المؤسسات في دول الخليج	٣٠	-	١٦	-	١٦	-	٢٤	-
الأفراد في دول الخليج	١٧	-	٨	-	٨	-	١٢	-
المؤسسات في الدول العربية الأخرى	-	٥٠	-	٣٠	-	٢٠	-	٥٠
الأفراد في الدول العربية الأخرى	-	٢٥	-	١٥	-	١٠	-	٢٥
المؤسسات خارج الوطن العربي	-	١٠٠	-	٥٠	-	٤٠	-	١٠٠
الأفراد خارج الخليج العربي	-	٥٠	-	٢٥	-	٢٠	-	٥٠

الرجاء ملء البيانات في حالة رغبتكم في : تسجيل اشتراك ☐ تجديد ☐

الاســـم :	
العنـــوان :	
اسم المطبوعة :	مدة الاشتراك :
المبلغ المرسل	نقدا / شيك رقم :
التـوقيـع :	التاريخ : / / ١٩م

تسدد الاشتراكات مقدما بحوالة مصرفية باسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مع مراعاة سداد عمولة البنك المحول عليه المبلغ في الكويت .

وترسل على العنوان التالي :

السيد الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص .ب : ٢٣٩٩٦ ـ الصفاة ـ الرمز البريدي 13100

دولة الكويت

هــذا الكـتـاب

لاشك في أن الأمن الغذائي للوطن العربية قضية محورية ينبغي أن تحظى بأكبر قدر من الاهتمام ، خاصة في ضوء الاعتماد الكبير للوطن العربي على واردات الغذاء من سوق عالمية لا يبدو أنها ستكون آمنة دائما .

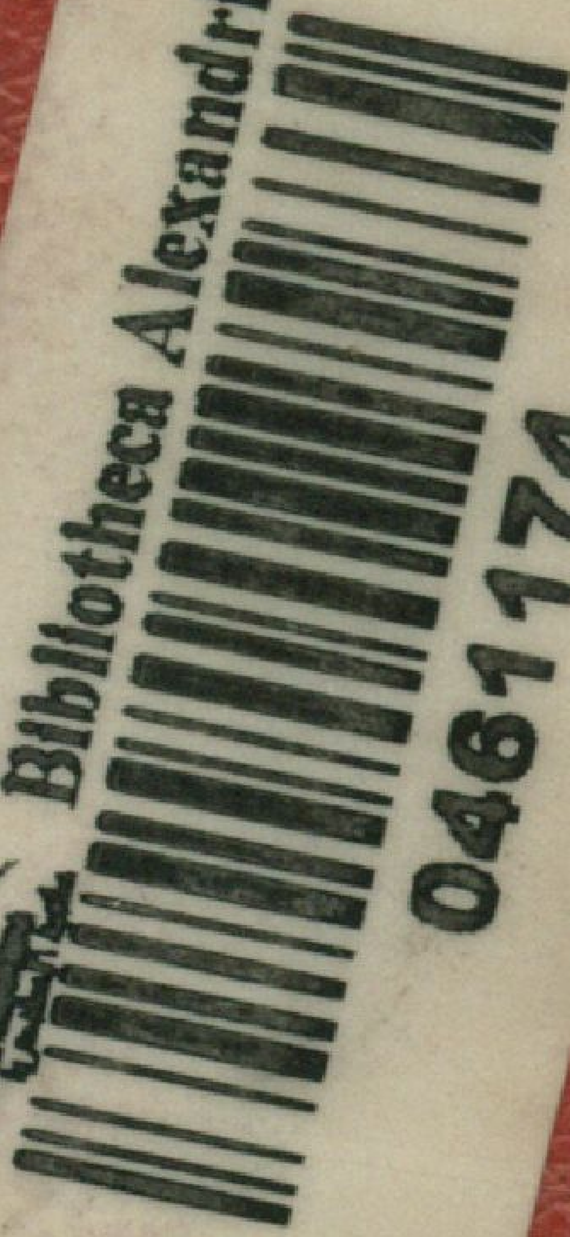
هذا الكتاب يستعرض ويناقش الظروف المحيطة بقضية الغذاء على الصعيدين العالمي والعربي ، شاملة السكان والموارد الطبيعية وإنتاج الغذاء والفجوة الغذائية ، وملابسات حرية التجارة ، ومفاهيم القضايا الأساسية المرتبطة بالأمن الغذائي ، وتواصل أو استدامة التنمية الزراعية ، والتكنولوجيا الحيوية الحديثة ـ هندسة الوراثة ـ باعتبارها مدخلا أساسيا للارتقاء بإنتاج الغذاء . وكذلك مكونات إقامة بنية أساسة محفزة للتنمية الزراعية المتواصلة ، وفي مقدمتها الاستحواذ على التكنولوجيا ، ثم تنمية الموارد البشرية والمناخ الاقتصادي المشجع للتنمية .

ويطرح الكتاب تصورا للأسلوب الذي يمكن تبنّيه ، في تكامل على المستويين القطري والقومي ، لحشد الموارد والقدرات المتاحة في برامج وطنية ، لتنمية إنتاج الغذاء ، وبرنامج عربي للأمن الغذائي ، لتحقيق تنمية زراعية متواصلة ، تكفل تحقيق زيادات كبيرة في إنتاج الغذاء ، مع المحافظة على الموارد الطبيعية ، بهدف تحقيق الأمن الغذائي للجيل الحالي والأجيال القادمة .

سعر النسخة

الكويت ودول الخليج	دينار كويتي
الدول العربية الأخرى	ما يعادل دولارا أمريكيا
خارج الوطن العربي	اربعة دولارات أمريكية

الاشتراكات :	أفراد	مؤسسات
دولة الكويت	١٥د . ك	٢٥د . ك
دول الخليج	١٧د . ك	٣٠د . ك
الدول العربية الأخرى	٢٥دولارا أمريكيا	٥٠دولارا أمريكيا
خارج الوطن العربي	٥٠دولاراً أمريكيا	١٠٠دولار أمريكي



Bibliotheca Alexandrina
0461174